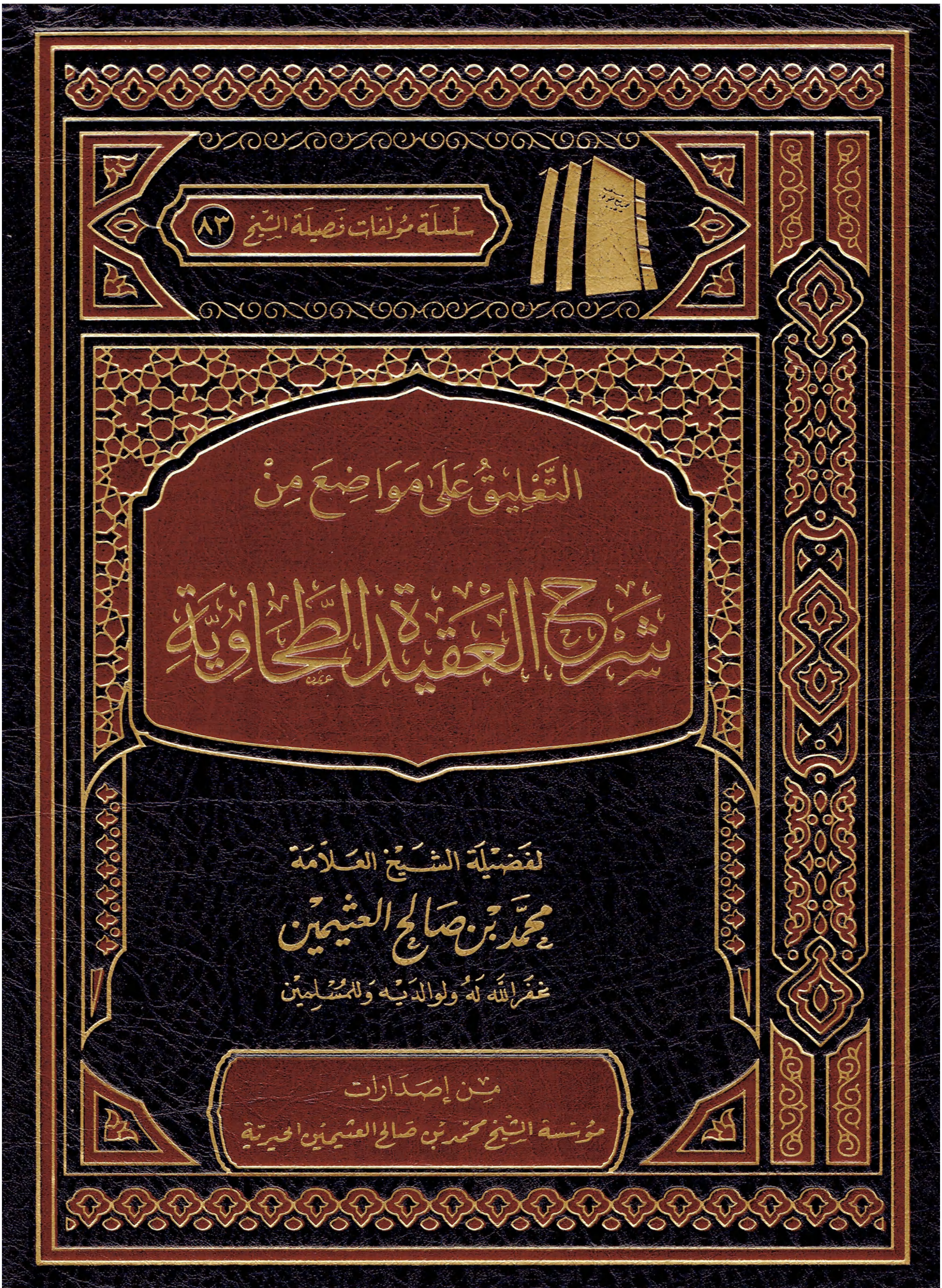
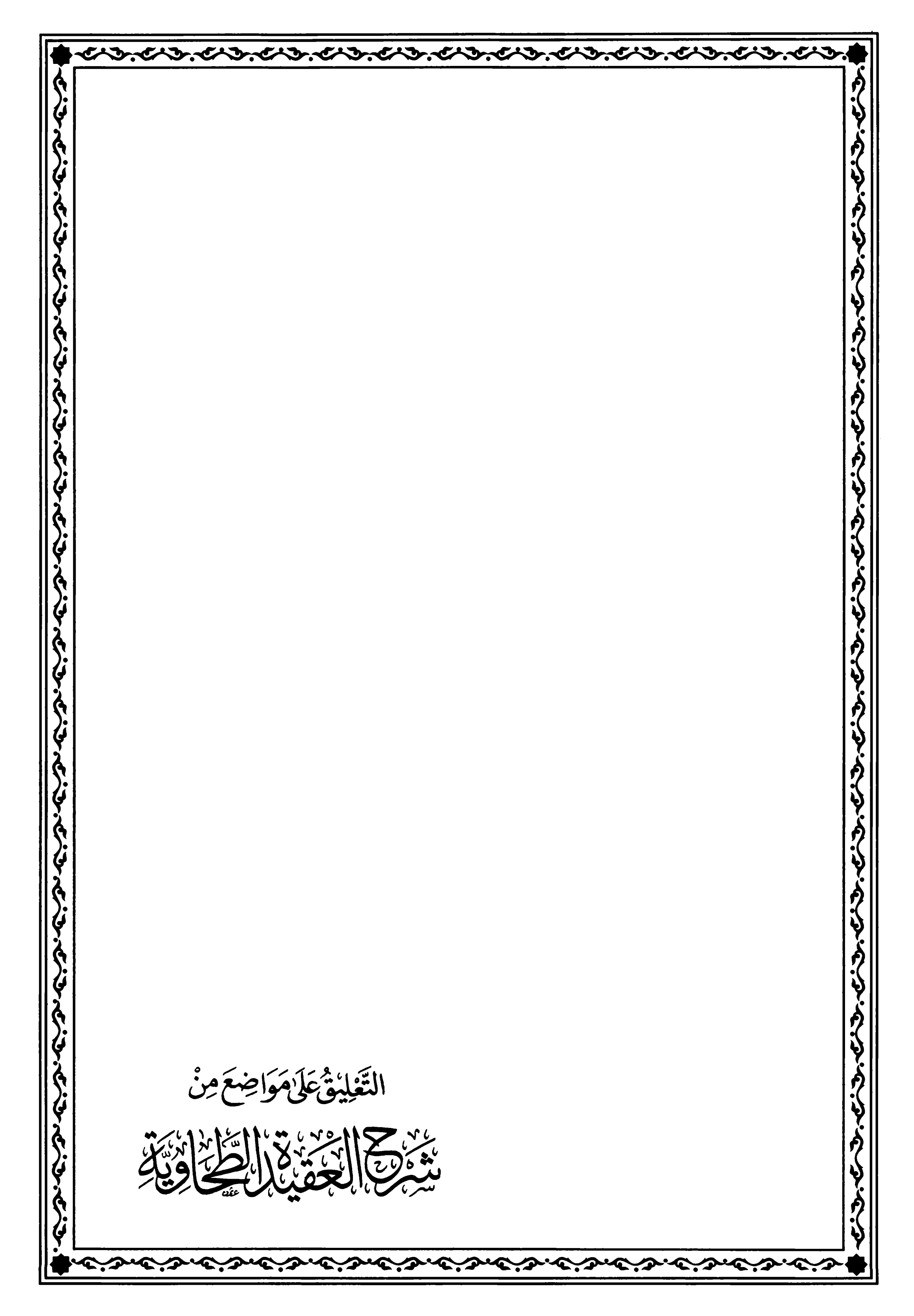

سلسلة مؤلفات فضيلة الشيخ (٨٣)
التعليق على مواضع من
شرح العقيدة الطحاوية
لفضيلة الشيخ العلامة
محمد بن صالح العثيمين
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين
من إصدارات
مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية


التَّعليقُ على مواضِعَ مِنْ
شرح العقيدة الطحاوية

ح مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية ، ١٤٤٠ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

العثيمين، محمد بن صالح

التعليق على مواضع من شرح العقيدة الطحاوية ./ محمد بن صالح العثيمين

ط٢- القصيم، ١٤٤٠هـ

٥٥٣ ص ؛ ١٧×٢٤ سم (سلسلة مؤلفات الشيخ ابن عثيمين؛ ٨٣)

ردمك: ١-٩٧-٨٢٠٠-٦٠٣-٩٧٨

١- العقيدة الإسلامية أ - العنوان

ديوي ٢٤٠ ١٤٤٠/٥٧٥٣

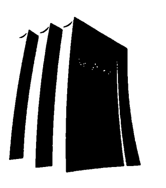
رقم الإيداع: ١٤٤٠/٥٧٥٣

ردمك: ١-٩٧-٨٢٠٠-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الثانية

١٤٤٠ هـ

يُطلب الكتاب من:



مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ العُثَيْمِين الخَيْرِيَّةِ

المملكة العربية السعودية

القصيم - عنيزة - ٥١٩١١ ص . ب : ١٩٢٩

هاتـف : ٠١٦/٣٦٤٢١٠٧ - ناسوخ : ٠١٦/٣٦٤٢٠٠٩

جـوال : ٠٥٥٣٦٤٢١٠٧- جـوال المبيعات : ٠٥٠٠٧٣٣٧٦٦

www.binothaimeen.net

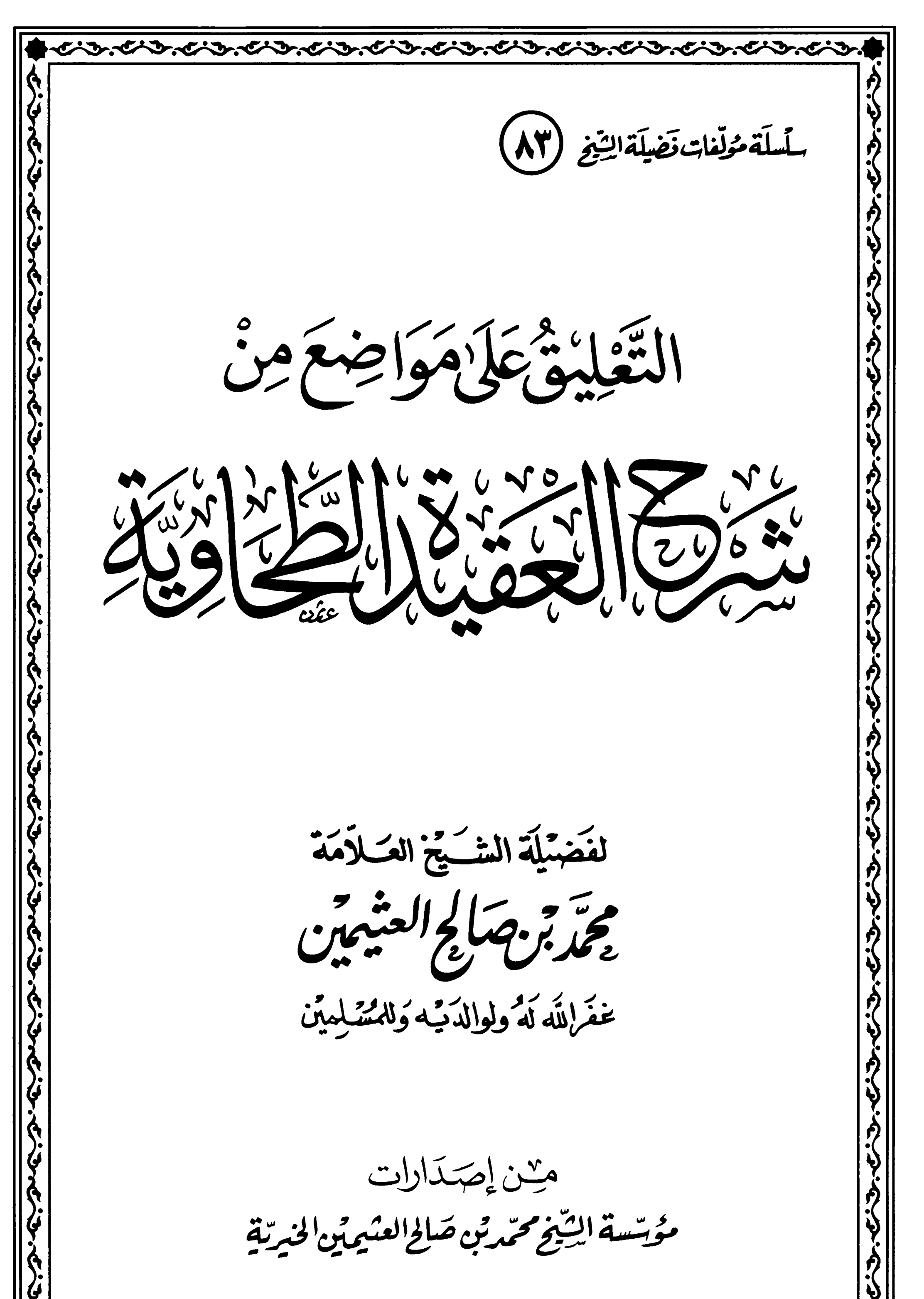
info@binothaimeen com

الموزع المعتمد و الحصري في جمهورية مصر العربية

دار الدُّرَّة الدولية للطباعة و التوزيع

١٣٥ شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - الحي الثامن - بجوار مدارس المنهل الخاصة .

هاتف و فاكس : ٢٢٧٢٠٥٥٢- محمول : ٠١٠١٠٥٥٧٠٤٤

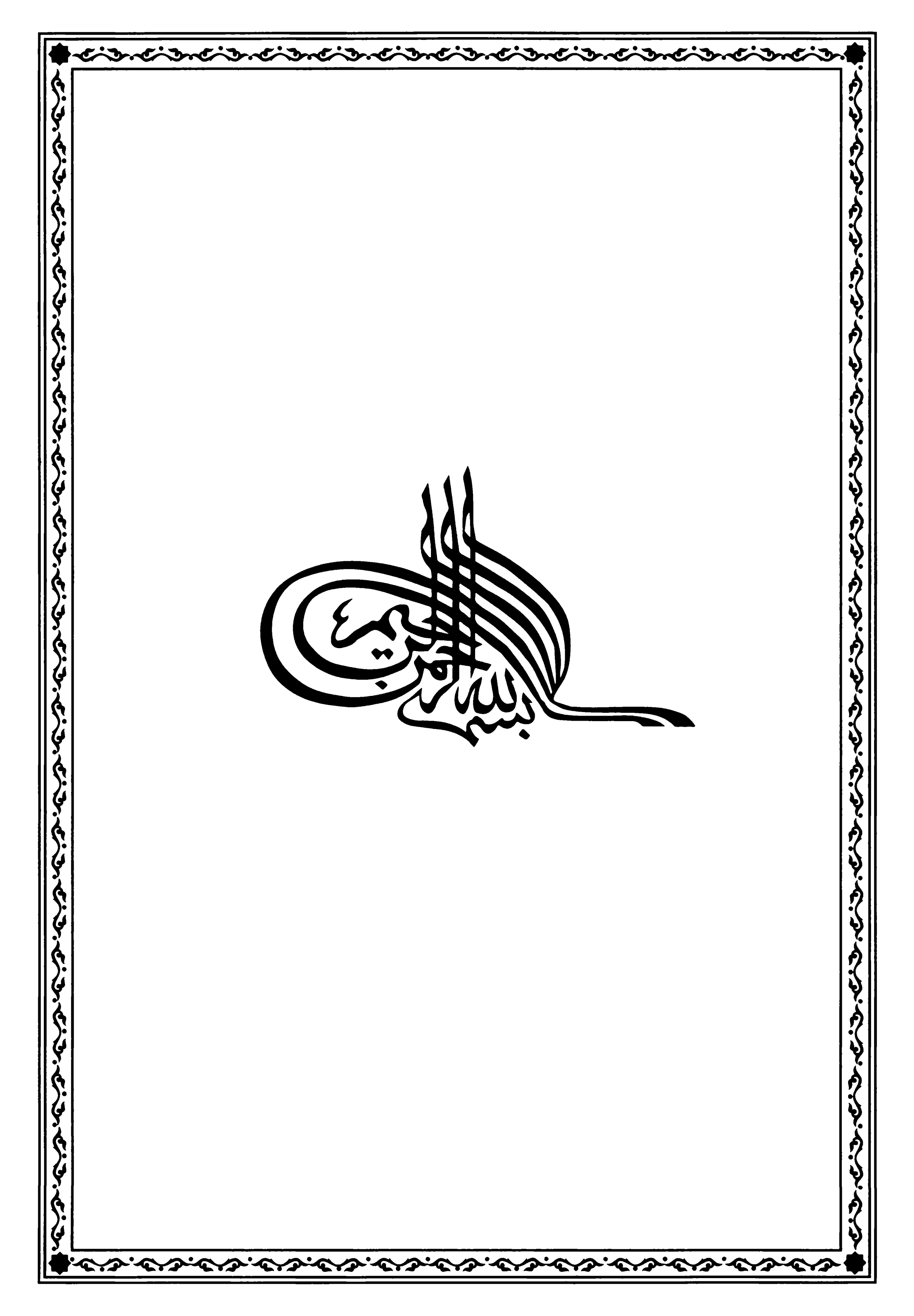


سلسلة مؤلفات فضيلة الشيخ (٨٣)

التعليق على مواضع من
شرح العقيدة الطحاوية

لفضيلة الشيخ العلامة
محمد بن صالح العثيمين
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

من إصدارات
مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

المُقدِّمَةُ

إنَّ الحَمْدَ لله، نَحْمَدُهُ، ونَسْتَعِينُهُ، ونَسْتَغْفِرُهُ، ونَعُوذُ بالله مِنْ شُرورِ أنفُسِنا ومِنْ سَيِّئَاتِ أعمالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلا مُضِلَّ له، ومَنْ يُضْلِلْ فلَا هادِيَ له، وأَشْهَدُ أنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وحدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وأَشْهَدُ أَنَّ محمَّدًا عبدُهُ ورَسُولُهُ، صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وأَصْحابِهِ ومَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ وسلَّمَ تَسْلِيمًا كثيرًا.

أَمَّا بَعْدُ: فقَدْ كان مِن الأعمالِ الجَلِيلة لصاحِب الفَضِيلة شيخِنا العلَّامة الوالد محمَّدِ بن صالح العُثَيْمِين -رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى-، عنايتُه البالغةُ بمتُون العَقِيدة وحِرْصُه على شَرْحها والتَّعْليق عَلَيها وتَقْريبها لطُلاب العِلم والدَّارسين؛ وذلِك لتَقْرير وبَيَان عَقِيدة السَّلف الصَّالح في أسماءِ الله الحُسنَى وصِفاتِه العُليا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

ومِن هذِهِ النَّماذجِ تَعليقاتُه رَحِمَهُ اللَّهُ على مَواضعَ مِن كتابِ (**شَرح العَقِيدةِ الطَّحاويَّـةِ**) للشَّيخ القاضِي علي بن عليٍّ بن محمَّد بن أبي العـزِّ الأَذْرَعِيِّ الدِّمَشقيِّ الصَّالحيِّ الحَنَفيِّ، المتوفَّى عامَ (٧٩٢هـ)[1]، تغمَّده اللهُ بواسِع رحمتِه ورِضوانِه وأَسْكنَهُ فَسِيحَ جنَّاتِه.

---

(١) انظر ترجمته في: الدليل الشافي على المنهل الصافي، لابن تغري بردي رَحِمَهُ اللَّهُ (١/ ٤٦٥)، حسن المحاضرة، للسيوطي رَحِمَهُ اللَّهُ (٢/ ١٨٥)، شذرات الذهب، لابن العماد رَحِمَهُ اللَّهُ (٦/ ٣٢٦).
أمَّا مَتن العَقيدة الطحاوية في بيان اعتقاد أهل السُّنة والجماعة على مَذهب فقهاء المِلَّة، فقد ألفها العلَّامة الفقيه أحمد بن محمد بن سلَامة أبو جعفر الطَّحاوي، المتوفى عام (٣٢١هـ)، تغمَّده اللهُ بواسِع رحمتِه ورِضوانه وأَسْكنَهُ فَسِيحَ جنَّاتِه.
انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ، للذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ (٣/ ٢١)، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، لأبي الوفاء القرشي رَحِمَهُ اللَّهُ (ص:١٠٢)، الأعلام، للزركلي رَحِمَهُ اللَّهُ (١/ ٢٠٦).

هذا، وقَد كانَت تلك التَّعليقات ضِمنَ الدُّروس المسجَّلة التِي ألقاهَا -رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى- في كُليَّة الشَّريعة وأُصُول الدِّين بالقصيم- فرع جامِعَةِ الإمامِ محمَّد بنِ سُعُود الإسلاميَّة، وما تَلاها مِن قَواعدَ في أسماءِ الله وصفاتِه عَزَّوَجَلَّ، وأمثلةٍ عَنِ الصِّفاتِ الَّتِي كَثُرَ الخَوضُ فِيهَا، واعتُمد في الإعدادِ لإخراجِها التَّعليقُ الأَشْملُ، وأُلحِقَت إلَيْه الفَوائِدُ والزَّوائِدُ الموجودَةُ في التَّعليقاتِ الأُخرَى، ورُتِّبت العناوين حَسب وُرُودها في (**شَرح العَقِيدة الطَّحاويَّة**).

وسَعيًا لِتَعْمِيم النَّفع بهَذه التَّعليقات، وإنفاذًا للقَواعدِ والضَّوابطِ والتَّوْجيهاتِ التِي قرَّرها شيخُنا رَحِمَهُ اللَّهُ لِإخْراجِ تُراثِه العِلْميِّ؛ باشَرَ القِسْمُ العِلميُّ بالمؤسَّسة تَهْيئتها وتَجهِيزَها للطِّباعَةِ وتَقديمَها للنَّشر.

نَسْأَلُ اللهَ تعالَى أنْ يَجْعلَ هَذا العَمَلَ خالِصًا لِوَجْهِه الكَريمِ؛ نافِعًا لعِبادِه، وأنْ يَجزِيَ فَضِيلةَ شيخِنا عَنِ الإسلامِ والمُسلمِينَ خَيْرَ الجَزَاء، ويُضاعِفَ لهُ المَثوبَةَ والأَجْرَ، ويُعْلِيَ دَرَجَتَهُ في المَهْدِيِّينَ، إنَّه سَمِيعٌ قَرِيبٌ مُجِيبٌ.

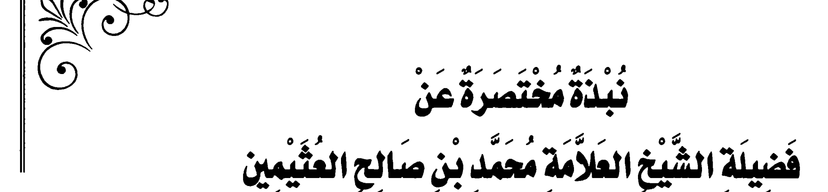
وَصَلَّى اللهُ وسلَّم وبارَك علَى عَبدِه ورَسولِه، خاتَمِ النَّبِيِّينَ، وإمامِ المُتَّقِينَ، وسيِّدِ الأوَّلينَ والآخِرينَ، نبيِّنَا محمَّدٍ، وعلَى آلِه وأَصْحابِه، والتَّابعينَ لَهُمْ بإِحْسانٍ إلَى يَوْمِ الدِّين.

القِسْمُ العِلْمِيُّ

فِي مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ العُثَيْمِين الخَيْرِيَّةِ

٢٩ رَبيع الآخر ١٤٤٠هـ





نُبْذَةٌ مُخْتَصَرَةٌ عَنْ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ العَلاَّمَةِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ العُثَيْمِين

١٣٤٧- ١٤٢١هـ

نَسَبُهُ وَمَوْلِدُهُ:

هُو صاحِبُ الفضِيلـةِ الشَّيخُ العالِمُ المحقِّق، الفَقِيه المفسِّر، الـوَرِع الزَّاهـد، مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ آل عُثَيْمِين مِنَ الوهبَةِ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ.

وُلِد فِي ليلةِ السَّابعِ والعِشرينَ مِن شَهـرِ رمَضانَ المبارَك، عامَ (١٣٤٧هـ) فِي عُنَيْزَةَ -إِحدَى مُحافَظاتِ القَصِيم- فِي المملَكةِ العَربيَّةِ السُّعُوديَّةِ.

نَشْأَتُهُ العِلْمِيَّةِ:

أَلحقَهُ والدُه -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- لِيتعلَّمَ القُرآنَ الكَريمَ عندَ جَدِّه مِن جِهةِ أُمِّه المعلِّم عَبْد الرَّحمن بن سُلَيْمان الدَّامِغ -رَحِمَهُ اللهُ-، ثمَّ تعلَّم الكِتابةَ، وشيئًا مِن الحِسابِ، والنُّصُوص الأَدبيَّة؛ فِي مدرسةِ الأُستاذ عَبْدالعزيزِ بن صالِحٍ الدَّامِغ -رَحِمَهُ اللهُ-، وذلكَ قبلَ أنْ يَلْتَحِقَ بمَدْرسة المعلِّم عليِّ بنِ عَبْدالله الشَّحيتان -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- حيثُ حَفِظَ القُرآنَ الكَريمَ عندَه عن ظَهْرِ قَلْبٍ ولـمَّا يتجاوز الرَّابعةَ عَشْرَةَ مِن عُمُره بَعْدُ.

وبتَوْجيهٍ مِن والدِهِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- أَقْبَلَ علَى طلَب العِلم الشَّرعيِّ، وكانَ فضيلةُ الشَّيْخِ العلَّامةُ عَبْدُ الرَّحمن بنُ ناصرٍ السّعْـديُّ -رَحِمَهُ اللهُ- يُدرِّس العُلـوم

الشَّرعيَّة والعَربيَّة فِي الجامِع الكَبِير بعُنَيْزَة، وقَد رَتَّب اثنَيْنِ[1] مِن طَلَبته الكِبار لِتَدريسِ المُبتدِئينَ مِنَ الطَّلَبة، فانضَمَّ الشَّيْخُ إلَى حَلقةِ الشَّيْخ محمَّدِ بنِ عَبْد العزيزِ المطوّع -رَحِمَهُ اللهُ- حتَّى أَدْرَكَ مِنَ العِلم -فِي التَّوْحِيد، والفِقه، والنَّحو- ما أَدْرَكَ.

ثُمَّ جَلَس فِي حَلقة شَيْخِه العلَّامَة عَبْد الرَّحمن بنِ ناصرٍ السّعْديِّ رَحِمَهُ اللهُ، فدرَس عليه فِي التّفسِير، والحَديث، والسِّيرة النَّبويَّة، والتَّوحِيد، والفِقه، والأُصول، والفَرائِضِ، والنَّحْو، وحَفِظَ مُختَصراتِ المُتُونِ فِي هذِهِ العُلُوم.

ويُعَدُّ فضيلةُ الشَّيْخ العلَّامَة عَبْدُ الرحمن بنُ ناصرٍ السّعْديُّ -رَحِمَهُ اللهُ- هُو شيخَه الأوَّلَ؛ إِذْ أخَذ عَنْهُ العِلْمَ -مَعْرفةً وطَرِيقةً- أَكْثَرَ ممَّا أخَذ عَنْ غَيرِهِ، وتَأَثَّر بمَنْهجِه وتَأصِيلِه، وطَريقةِ تَدْريسِه، واتِّباعِه لِلدَّليل.

وعِندَما كانَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرحمن بنُ عليٍّ بن عـودانَ -رَحِمَهُ اللهُ- قـاضيًا فِي عُنَيْزَة قَرَأ عليه فِي عِلـم الفَرائضِ، كـما قَـرأ علَى الشَّيْخ عَبْدِ الـرَّزَّاقِ عَفِيفِي -رَحِمَهُ اللهُ- فِي النَّحو والبَلاغَة أثناءَ وُجودِه مُدَرِّسًا فِي تِلكَ المَدِينة.

ولَـمَّا فُتِحَ المَعْهَدُ العِلْمِيُّ فِي الرِّياضِ أَشارَ عليه بعضُ إِخْوانِه[2] أنْ يَلْتَحِقَ بِهِ، فاستَأْذَنَ شيخَه العلَّامةَ عَبْدَ الرَّحمنِ بنَ ناصرٍ السّعْدِيَّ -رَحِمَهُ اللهُ- فَأَذِنَ له، والتَحَق بالمَعْهَدِ عامَيْ (١٣٧٢-١٣٧٣هـ).

ولقَدِ انتفعَ -خلالَ السَّنتَيْن اللَّتَيْن انتظَم فِيهما فِي مَعهدِ الرِّياضِ العِلْمِيِّ- بالعُلَـماءِ الَّذِين كانُـوا يُدرِّسـونَ فِيه حِـينذَاكَ، ومِنْهُمْ: العـلَّامَةُ المُفَسِّـرُ الشَّيْخ مُحَمَّدُ الأَمِين الشّنْقِيطِيُّ، والشَّيْخُ الفَقِيه عَبْدُ العزيزِ بنُ ناصرِ بنِ رشيدٍ، والشَّيْخُ المُحدِّثُ عَبْدُ الرحمنِ الإِفْرِيقِيُّ -رَحِمَهُمُ اللهُ تَعالَى-.

---

(١) هما الشَّيْخان محمد بن عَبْد العزيز المطوع، وعلي بن حمد الصالحي رحمهما الله تَعالَى.

(٢) هو الشَّيْخ علي بن حمد الصَّالحي رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى.

وفِي أَثناءِ ذَلكَ اتَّصلَ بسَماحةِ الشَّيْخِ العلَّامةِ عَبْدِ العزيزِ بنِ عَبْدِ الله بنِ بَازٍ -رَحِمَهُ اللهُ-، فقرَأ عليه فِي المسجِد: مِن صَحِيح البُخارِيِّ، ومِن رَسائِل شَيخِ الإسلامِ ابنِ تَيْمِيَّةَ؛ وانتفَع به فِي عِلم الحَدِيث، والنَّظر فِي آراءِ فُقهاءِ المَذاهِب والمُقارَنةِ بينَها، ويُعدُّ سماحةُ الشَّيْخِ عَبْدُ العزيزِ بنُ بازٍ -رَحِمَهُ اللهُ- هو شَيْخَهُ الثَّانِي فِي التَّحصِيلِ والتَّأثُّرِ بِهِ.

ثُمَّ عادَ إلَى عُنَيْزَةَ عامَ (١٣٧٤هـ)، وصارَ يَدْرُسُ علَى شَيْخِهِ العلَّامةِ عَبْدِ الرَّحمنِ بنِ ناصرٍ السّعْدِيِّ، ويُتابعُ دِراسَتَهُ انتِسَابًا فِي كُلِّيَّةِ الشَّريعَةِ، الَّتِي أَصْبَحَتْ جُزْءًا مِنْ جامِعَةِ الإِمامِ مُحَمَّدِ بنِ سُعُودٍ الإِسْلامِيَّةِ، حتَّى نالَ الشَّهادَةَ العالِيَةَ.

تَدْرِيسُهُ:

تَوَسَّمَ فِيهِ شَيْخُهُ النَّجابَةَ وسُرْعةَ التَّحصِيلِ العِلْمِيِّ فشَجَّعَهُ علَى التَّدرِيسِ وهُوَ ما زالَ طَالِبًا فِي حَلقتِه، فبَدَأَ التَّدرِيسَ عامَ (١٣٧٠هـ) فِي الجامِعِ الكَبيرِ بعُنَيْزَةَ.

ولـمَّا تخرَّجَ فِي المَعْهَدِ العِلْمِيِّ فِي الرِّياضِ عُيِّنَ مُدَرِّسًا فِي المَعْهَدِ العِلْمِيِّ بعُنَيْزَةَ عامَ (١٣٧٤هـ).

وفِي سَنَةِ (١٣٧٦هـ) تُوُفِّيَ شَيْخُهُ العلَّامةُ عَبْدُ الرَّحمنِ بنُ ناصرٍ السّعْدِيُّ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- فتوَلَّى بعدَه إمامَةَ الجامِعِ الكَبيرِ فِي عُنَيْزَةَ، وإمامَةَ العِيدَيْنِ فِيها، والتَّدْرِيسَ فِي مكتبةِ عُنَيْزَةَ الوَطَنِيَّةِ التَّابعةِ لِلجامِعِ؛ وهِي التِي أَسَّسَها شيخُه -رَحِمَهُ اللهُ- عامَ (١٣٥٩هـ).

وَلـمَّا كَثُرَ الطَّلبةُ، وصارَتِ المكتبةُ لا تَكْفِيهِم؛ بدَأ فَضيلةُ الشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللهُ- يُدرِّسُ فِي المسجِدِ الجامِعِ نَفْسِهِ، واجتمَعَ إِلَيْهِ الطُّلَّابُ وتَوافَدُوا مِنَ المملكَةِ وغيرِها؛ حتَّى كانُوا يَبْلُغونَ المِئاتِ فِي بعضِ الدُّرُوسِ، وهؤلاءِ يَدْرُسُونَ دِراسَةَ

تَحصيلٍ جادٍّ، لَا لِـمُجرَّدِ الاستِماعِ. وبَقِيَ علَى ذَلكَ -إمامًا وخَطيبًا ومُدرِّسًا- حتَّى وفاتِهِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-.

بَقِيَ الشَّيْخُ مُدرِّسًا فِي المَعْهَدِ العِلْمِيِّ مِن عامِ (١٣٧٤هـ) إلَى عام (١٣٩٨هـ) عندَما انتقَلَ إلَى التَّدرِيسِ فِي كُلِّيَّةِ الشَّريعَةِ وأُصُولِ الدِّينِ بِالقَصِيمِ، التَّابِعَةِ لجامِعةِ الإمامِ مُحَمَّدِ بنِ سُعُودٍ الإِسلامِيَّةِ، وظَلَّ أُستاذًا فِيها حتَّى وفاتِه -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-.

وكانَ يُدرِّسُ فِي المسجِد الحَرامِ والمسجِد النَّبَوِيِّ، فِي مَواسِم الحَجِّ ورمَضانَ والإِجازاتِ الصَّيْفِيَّة، مُنذُ عامِ (١٤٠٢هـ) حتَّى وفاتِهِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-.

وَللشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللهُ- أُسلوبٌ تَعْليمِيٌّ فَريدٌ فِي جَودتِهِ ونَجاحِهِ، فهُو يُناقِشُ طُلَّابَهُ ويَتقبَّلُ أسئِلَتَهُم، ويُلقِي الدُّرُوسَ والمُحاضَراتِ بهِمَّةٍ عالِيَةٍ ونَفْسٍ مُطْمَئِنَّةٍ واثِقَةٍ، مُبْتَهِجًا بنَشْرِهِ لِلعِلْمِ وتَقْرِيبِهِ إلَى النَّاسِ.

آثارُه العِلْمِيَّةُ:

ظَهَرَتْ جُهُودُهُ العَظِيمةُ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- خِلالَ أَكْثَرَ مِن خَمسِينَ عامًا مِنَ العَطاءِ والبَذْلِ فِي نَشْرِ العِلْمِ والتَّدْرِيسِ والوَعْظِ والإِرْشادِ والتَّوْجِيهِ وإِلْقاءِ المُحاضَراتِ والدَّعْوةِ إلَى اللهِ -سُبْحَانَهُ وَتَعالَى-.

ولقَدِ اهتَمَّ بالتَّأْلِيفِ، وتَحرِيرِ الفَتاوَى والأَجْوبة، التِي تَميَّزَتْ بالتَّأصِيلِ العِلْمِيِّ الرَّصِينِ، وصدَرتْ لَهُ العَشَراتُ مِنَ الكُتُبِ والرَّسائِلِ والمُحاضَراتِ والفَتاوَى والخُطَبِ واللِّقاءاتِ والمَقالاتِ، كَما صدَرَ لَهُ آلافُ السَّاعاتِ الصَّوْتيَّةِ التِي سَجَّلَتْ مُحاضَراتِه وخُطَبَهُ ولِقاءاتِهِ وبرامِجَهُ الإِذاعِيَّةَ ودُرُوسَهُ العِلْمِيَّةَ؛ فِي تَفْسِيرِ القُرْآنِ الكَرِيمِ، والشُّرُوحاتِ المُتميِّزَةِ لِلحَدِيثِ الشَّرِيفِ والسِّيرَةِ النَّبوِيَّةِ، والمُتُونِ والمَنْظُوماتِ فِي العُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ والنَّحْوِيَّةِ.

وَإنفاذًا لِلقَواعِدِ والضَّوابِطِ والتَّوْجِيهاتِ التِي قَرَّرها فَضيلتُهُ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- لِنَشْرِ مُؤلَّفاتِه، ورَسائِلِه، ودُرُوسِه، ومُحاضراتِه، وخُطبِه، وفَتاواهُ، ولِقاءاتِه؛ تَقُوم مُؤسَّسةُ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بنِ صالِحِ العُثَيْمِين الخَيْرِيَّةُ -بعَوْنِ اللهِ وتَوْفِيقِه- بوَاجِبِ وشَرَفِ المَسْؤوليَّةِ لإِخْراجِ كافَّةِ آثارِهِ العِلْمِيَّةِ والعِنايَةِ بِهَا.

وبِناءً علَى تَوْجِيهاتِه -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- أُنْشِئَ لَهُ مَوقِعٌ خاصٌّ علَى شَبَكَةِ المَعْلُوماتِ الدَّوْلِيَّةِ[1]، مِن أَجْلِ تَعْمِيمِ الفائِدَةِ المَرجُوَّةِ -بعَوْنِ اللهِ تَعَالَى-، وتَقدِيمِ جَمِيعِ آثارِهِ العِلْمِيَّةِ مِنَ المُؤلَّفاتِ والتَّسْجِيلاتِ الصَّوْتِيَّةِ.

أعْمَالُه وجُهُودُه الأُخْرَى:

إلَى جانِبِ تِلكَ الجُهُودِ المُثْمِرَةِ فِي مَجالاتِ التَّدْرِيسِ والتَّأْلِيفِ والإمامَةِ والخَطابَةِ والإِفْتاءِ والدَّعْوةِ إلَى الله -سبحانه وتَعَالَى- كانَ لِفَضِيلَةِ الشَّيْخِ أَعمالٌ كَثيرةٌ مُوَفَّقَةٌ مِنْهَا:

- عُضوًا فِي هَيْئة كِبارِ العُلماء فِي المَمْلكةِ العربيَّةِ السُّعوديَّة، مِن عام (١٤٠٧هـ) حتَّى وفاته.
- عضوًا فِي المَجْلِس العِلمِيِّ بجامِعةِ الإمامِ مُحَمَّدِ بنِ سُعُودٍ الإسلاميَّةِ، فِي العامَيْنِ الدِّراسِيَّيْنِ (١٣٩٨-١٤٠٠هـ).
- عضوًا فِي مَجْلِسِ كُلِّيَّةِ الشَّرِيعةِ وأُصُولِ الدِّينِ، بفَرْعِ جامِعةِ الإمامِ مُحَمَّدِ بنِ سُعُودٍ الإسلاميَّةِ فِي القَصِيمِ، ورَئِيسًا لِقِسْمِ العَقِيدةِ فِيها.
- وفِي آخِرِ فَترةِ تَدريسِهِ بالمَعْهَدِ العِلْمِيِّ شارَكَ فِي عُضويَّةِ لجْنَةِ الخِطَطِ والمَناهِجِ لِلمَعاهِدِ العِلْمِيَّةِ، وأَلَّفَ عَدَدًا مِنَ الكُتُبِ المُقَرَّرَةِ فِيهَا.

---

(١) www.binothaimeen.net

- عُضـوًا فِي لجْنَةِ التَّوْعِيَةِ فِي مَوْسِـمِ الحَجِّ، مِن عـام (١٣٩٢هـ) حتَّى وفـاته -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-، حيثُ كانَ يُلقِي دُرُوسًا ومُحاضراتٍ فِي مكَّة والمَشاعِر، ويُفْتِي فِي المَسائِلِ والأَحكامِ الشَّرعيَّة.
- ترأَّسَ جَمعيَّةَ تَحفيظِ القُرْآنِ الكَريمِ الخَيريَّةَ فِي عُنَيْزَةَ مُنْذُ تَأْسِيسِها عامَ (١٤٠٥هـ) حتَّى وفاتِه.
- أَلقَى مُحاضراتٍ عَديدةً داخِلَ المملكةِ العربيَّةِ السُّعوديَّةِ علَى فِئاتٍ مُتنوِّعةٍ مِنَ النَّاسِ، كما أَلقَى مُحاضراتٍ عَبْرَ الهاتِفِ علَى تَجمُّعاتٍ ومَراكِزَ إسلاميَّة فِي جِهاتٍ مُختلفةٍ مِنَ العالَمِ.
- مِن عُلماءِ المملكةِ الكِبارِ الذِين يُجيبُونَ علَى أَسئلةِ المُسْتفسِرِينَ حولَ أَحكامِ الدِّينِ وأُصُولِه؛ عَقِيدةً وشَريعةً، وذَلكَ عَبْرَ البَرامِجِ الإذاعيَّةِ فِي المملكةِ العَربيَّةِ السُّعُوديَّةِ، وأَشهرُها بَرْنامَجُ (**نُورٌ عَلَى الدَّرْبِ**).
- نَذَرَ نَفْسَهُ لِلإجابَةِ علَى أَسئلةِ السَّائِلِينَ؛ مُهاتَفةً ومُكاتَبةً ومُشافَهةً.
- رَتَّبَ لِقاءاتٍ عِلميَّةً مُجَدْوَلَةً، أُسْبُوعيَّةً وشَهْريَّةً وسَنَويَّةً.
- شارَكَ فِي العَدِيد مِنَ المُؤتَمَراتِ التِي عُقِدَت فِي المملكةِ العربيَّةِ السُّعُوديَّةِ.
- ولأَنَّه يَهتمُّ بالسُّلُوكِ التَّربويِّ والجانِبِ الوَعْظِيِّ اعتنَى بتَوْجِيهِ الطُّلَّابِ وإرشادِهِم إلَى سُلُوكِ المَنْهَجِ الجادِّ فِي طَلَبِ العِلْمِ وتَحْصيلِه، وعَمِلَ علَى استِقْطابِهِمْ والصَّبْرِ علَى تَعْلِيمِهِمْ وتَحمُّلِ أَسئلتِهِمُ المُتعدِّدةِ، والاهتمامِ بأُمُورِهِمْ.
- ولِلشَّيخِ -رَحِمَهُ اللهُ- أَعمالٌ عَديدةٌ فِي مَيادِينِ الخَيرِ وأَبوابِ البِرِّ ومَجالاتِ الإِحْسانِ إِلَى النَّاسِ، والسَّعْيِ فِي حَوائِجِهِمْ وكِتابَةِ الوَثائِقِ والعُقُودِ بَيْنَهُمْ، وإِسداءِ النَّصِيحَةِ لهُمْ بِصِدْقٍ وإِخلاصٍ.

مَكَانَتُهُ العِلْمِيَّةُ:

يُعَدُّ فَضيلةُ الشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- مِنَ الرَّاسِخِينَ فِي العِلْمِ الذِينَ وَهَبَهُمُ اللهُ -بِمَنِّهِ وكَرَمِهِ- تَأْصِيلًا وَمَلَكَةً عَظِيمَةً فِي مَعرِفَةِ الدَّلِيلِ واتِّبَاعِهِ واستِنْبَاطِ الأَحْكامِ والفَوائِدِ مِنَ الكِتابِ والسُّنَّةِ، وسَبْرِ أَغْوارِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ مَعَانِيَ وإِعْرابًا وبلاغَةً.

وَلِـمَا تَحَلَّى بِه مِن صِفاتِ العُلَماءِ الجَليلةِ، وأَخلاقِهِمُ الحَميدَةِ، والجَمْعِ بَيْنَ العِلْمِ والعَمَلِ؛ أَحَبَّهُ النَّاسُ محَبَّةً عَظِيمَةً، وقَدَّرَهُ الجَميعُ كُلَّ التَّقديرِ، ورَزَقَهُ اللهُ القَبُولَ لَدَيْهِمْ، واطْمَأَنُّوا لِاخْتِيارَاتِهِ الفِقْهِيَّةِ، وأَقْبَلُوا على دُرُوسِهِ وفَتاواهُ وآثارِهِ العِلْمِيَّةِ، يَنْهَلُونَ مِنْ مَعِينِ عِلْمِهِ، ويَسْتَفِيدُونَ مِنْ نُصْحِهِ ومَواعِظِهِ.

وقَدْ مُنِحَ جائِزَةَ المَلِك فَيْصَل -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- العَالَمِيَّةَ لِخِدْمَةِ الإِسلامِ عامَ (١٤١٤هـ)، وجاءَ فِي الحَيْثِيَّاتِ التِي أَبْدَتْها لجْنَةُ الاخْتِيارِ لِمَنْحِهِ الجائِزَةَ ما يَأْتِي:

- **أَوَّلًا**: تَحَلِّيهِ بِأَخْلاقِ العُلَماءِ الفاضِلَةِ التِي مِنْ أَبْرزِها: الوَرَعُ، ورَحابَةُ الصَّدْرِ، وقَوْلُ الحَقِّ، والعَمَلُ لمَصْلحةِ المُسلِمِينَ، والنُّصحُ لِخَاصَّتِهِم وعامَّتِهِم.
- **ثانِيًا**: انتِفاعُ الكَثيرِينَ بعِلْمِهِ؛ تَدْرِيسًا وإِفتاءً وتَأْلِيفًا.
- **ثالِثًا**: إِلقاؤُهُ المُحاضَراتِ العامَّةَ النَّافِعةَ فِي مُختلَفِ مَناطِقِ المملكةِ.
- **رابِعًا**: مُشاركتُه المُفيدةُ فِي مُؤتَمراتٍ إسلاميَّةٍ كَثيرةٍ.
- **خامِسًا**: اتِّباعُه أُسلوبًا مُتميِّزًا فِي الدَّعْوةِ إِلَى اللهِ بالحِكْمَةِ والمَوْعِظَةِ الحَسَنةِ، وتَقْدِيمُهُ مَثَلًا حَيًّا لِمَنْهَجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ؛ فِكْرًا وسُلُوكًا.

عَقِبُهُ:

لَهُ خَمْسَةٌ مِنَ البَنِينَ، وثَلاثٌ مِنَ البَنَاتِ، وبَنُوهُ هُمْ: عَبْدُ الله، وعَبْدُ الرَّحْمَن، وإِبْرَاهِيمُ، وعَبْدُ العَزِيزِ، وعَبْدُ الرَّحِيم.

وَفاتُه:

تُوُفِّيَ -رَحِمَهُ اللهُ- فِي مَدِينَةِ جُدَّةَ، قُبَيلَ مَغْرِبِ يَومِ الأَرْبِعاءِ، الخامِسَ عشَرَ مِنْ شَهْرِ شَوَّال، عامَ (١٤٢١هـ)، وَصُلِّي عَلَيه فِي المسجِدِ الحَرَام بَعْدَ صَلاةِ عَصْرِ يَومِ الخَمِيسِ، ثُمَّ شَيَّعَتْهُ تِلكَ الآلافُ مِنَ المُصَلِّينَ والحُشُودِ العَظِيمَةِ فِي مَشاهِدَ مُؤَثِّرَةٍ، ودُفِنَ فِي مَكَّةَ المُكَرَّمَةِ.

وبَعْدَ صَلاةِ الجُمُعةِ مِنَ اليَوْمِ التَّالي صُلِّي عَلَيه صَلاةَ الغائِبِ فِي جَمِيعِ مُدُنِ المملكةِ العربيَّةِ السُّعُوديَّةِ.

رَحِمَ اللهُ شَيْخَنا رَحْمَةَ الأَبْرارِ، وأَسْكَنَهُ فَسِيحَ جَنَّاتِـهِ، ومَنَّ عَلَيهِ بمغْفِرَتِـهِ ورِضْوَانِهِ، وجَزاهُ عمَّا قَدَّم لِلإِسْلامِ والمُسلِمِينَ خَيْرًا.

القِسْمُ العِلْمِيُّ

فِي مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صالِحٍ العُثَيْمِين الخَيْرِيَّةِ



١

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وأصلي وأسلم على نبينا محمد خاتم النبيين وإمام المتقين وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد: فهذه فقرات المهم من منهج التوحيد المقرر على المستوى الأول الفصل الأول من كلية الشريعة في فرع جامعة الإمام في القصيم يراجع عليها شرح العقيدة الطحاوية وما يناسبها من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم رحمهم الله الجميع وغفر لهم.

علم أصول الدين

العلوم الشرعية نوعان عقدية وعملية

العقدية: ما يتعلق بالعقيدة وهي الإيمان ومجاله الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره.

العملية: ما يتعلق بالجوارح من الأقوال باللسان والعمل بالأركان وأصولها خمسة: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج بيت الله الحرام.

ويسمى الأول: علم أصول الدين والثاني علم فروع الدين لبنائه على الأول.

وعقول المخلوقين لا تستقل بمعرفة ذلك على التفصيل لقصورها عن معرفة ما يجب للخالق ويجوز ويمتنع عليه على سبيل التفصيل.

ومن ثم كانت الضرورة داعية إلى إرسال الرسل ليعرفوا الناس ذلك وتبعه أصلان:

أحدهما: تعريف الطريق الموصل إليه وهو الشريعة المتضمنة لأمره ونهيه

الثاني: تعريف المتمسكين بها بما لهم من الكرامة والجزاء وتعريف الناكبين بما عليهم من الإهانة والعقوبة راجع ص ٦٥-٦٦ (١) - ٦٩-٧٠

مسؤولية الناس نحو الشريعة

يجب على الناس عموما حفظ شريعة الله تعالى وحمايتها والدفاع عنها بالنفس والمال فإن الجهاد ذروة سنام الإسلام وهو نوعان جهاد بالعلم والبيان

(١) المعتمد صفحات طبعة المكتب الإسلامي عام ١٣٩١هـ

الصفحة الأولى من المخطوط - فقرات منهج التوحيد - بقلم فضيلة الشيخ العلامة (محمد بن صالح العثيمين) رحمه الله تعالى

ويلزم على قاعدة هؤلاء محذوران في العقيدة :

أحدهما : أن لا نقر بشيء من معاني الكتاب والسنة حتى نبحث تلك البحوث الطويلة العريضة لننظر هل ذلك ممكن في العقل أم غير ممكن ومن المعلوم أن كل طائفة من هؤلاء تدعي أن العقل يوجب أو يمنع أو يجوز ما تدعي الأخرى فيه خلاف ذلك فيؤول الأمر إلى الحيرة المذمومة .

الثاني : أن القلوب تتخلى من الجزم بشيء تعتقده مما جاء في الكتاب والسنة إذ لا يوثق بأن الظاهر هو المراد .

والسلامة من هذا سلوك طريق السلف الصالح نسأل الله تعالى أن يجعلنا منهم بمنه وكرمه .

انتهى ما يحتاج إليه في منهج العقيدة .

ويلحق بالمقرر ما اختير من كتاب التوحيد لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب وهي الأبواب التالية :

١- باب ما جاء في الذبح لغير الله .
٢- باب لا يذبح لله بمكان يذبح فيه لغير الله .
٣- ٤- ٥ - باب من الشرك النذر والاستعاذة والاستغاثة بغير الله .
٦- باب قول الله تعالى : (إنك لا تهدي من أحببت) .
٧- باب ما جاء في أن سبب كفر بني آدم وتركهم دينهم هو الغلو في الصالحين

والحمد لله رب العالمين الذي بنعمته تتم الصالحات وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان مدى الأوقات

تم في ٣٠/٦/١٤٠٧هـ بقلم محمد الصالح العثيمين .

الصفحة الأخيرة من المخطوط-فقرات منهج التوحيد- بقلم فضيلة الشيخ العلامة (محمد بن صالح العثيمين) رحمه الله تعالى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ للهِ ربِّ العالَمينَ، وأصلِّي وأسلِّمُ على نبيِّنا محمَّدٍ خاتمِ النبيِّينَ وإمامِ المُتَّقين، وعلى آلِه وأصحابِه والتابِعين لهُم بإِحسانٍ إلى يومِ الدِّينِ.

وبعدُ: فهَذه فقراتُ المهمِّ مِن منهجِ التوحيدِ المقرَّرِ على المُستَوى الأوَّلِ الفصلِ الأوَّلِ مِن كلِّيةِ الشَّريعةِ في فرعِ جامِعةِ الإمامِ في القَصيمِ، يُراجعُ عليها شرحُ العَقيدةِ الطحاويةِ وما يُناسبُها من كلامِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تَيميَّةَ وتلميذِه ابنِ القيِّمِ رحِمَ اللهُ الجميعَ وغفَرَ لهم.

عِلمُ أصولِ الدِّينِ:

العُلومُ الشرعيةُ نَوعانِ: عقَديةٌ وعمَليةٌ:

العقَديةُ: ما يَتعلَّقُ بالعقيدةِ وهي الإيمانُ ومُجملُها الإيمانُ باللهِ ومَلائكتِه وكُتُبِه ورسلِه واليومِ الآخرِ والقدَرِ خيرِه وشرِّه.

العمَليةُ: ما يَتعلقُ بالجَوارحِ منَ الأقوالِ باللِّسانِ والعملِ بالأركانِ، وأصولُها خمسةٌ: شَهادةُ أَنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ، وأنَّ محمدًا رسولُ اللهِ، وإِقامُ الصلاةِ، وإيتاءُ الزكاةِ، وصومُ رمَضانَ، وحجُّ بيتِ اللهِ الحرامِ.

ويُسمَّى الأوَّلُ: علمَ أصولِ الدِّينِ، والثاني: عِلمَ فروعِ الدِّينِ لبنائِه على الأوَّلِ.

وعُقولُ المخلوقينَ لا تَستقلُّ بمَعرفةِ ذلكَ على التفصيلِ؛ لقُصورِها عَن معرِفةِ ما يَجبُ للخالقِ ويَجوزُ ويَمتنعُ عليه على سَبيلِ التَّفصيلِ.

ومِن ثَمَّ كانتِ الضرورةُ داعِيةً إلى إرسالِ الرسلِ ليُعرِّفوا الناسَ ذلكَ، وتبِعَه أصلانِ:

أحَدُهما: تعريفُ الطريقِ المُوصلِ إليه وهوَ الشريعةُ المُتضمِّنةُ لأَمرِه ونَهيِه.

الثاني: تَعريفُ المُتمسِّكينَ بها بما لَهُم منَ الكرامةِ والجَزاءِ وتعريفِ الناكِبينَ بما عليهم منَ الإهانةِ والعُقوبةِ. (راجع ص ٦٥-٦٦ -٦٩-٧٠)[١]

مَسؤوليةُ الناسِ نحوَ الشريعةِ:

يَجبُ على الناسِ عمومًا حفظُ شَريعةِ اللهِ تَعالى وحمايتُها والدفاعُ عَنها بالنفسِ والمالِ، فإنَّ الجِهادَ ذِروةُ سنامِ الإِسلامِ، وهوَ نوعانِ: جِهادٌ بالعِلمِ والبَيانِ، وجِهادٌ بالسيفِ والسِّنانِ.

ويَدخلُ في النوعِ الأولِ تَعلُّمُ القرآنِ والسُّنةِ تَعلُّمُ ألفاظِهما ومعانِيهما، والدعوةُ إلى الخيرِ والأَمرُ بالمعروفِ والنهيُ عنِ المنكرِ، ونحوُ ذلك.

وهذا فرضُ كِفايةٍ على جميعِ المُؤمنينَ.

وأمَّا ما يجبُ على أعيانِهم فيَختلفُ باختِلافِ الأحوالِ والأشخاصِ فيَجبُ (مثلًا) على القادرِ على تعليمِ الناسِ ما يَحتاجونَه ما لا يَجبُ على العاجزِ، ويَجبُ على مَن عِندَه مالٌ مِن تَعلُّمِ أحكامِ الزكاةِ ما لا يَجبُ على مَن ليسَ عندَه مالٌ. ويَجبُ على مَن علِمَ بتَفصيلِ الأمورِ الغَيبيةِ منَ الإيمانِ بها ما لا يَجبُ على الجاهلِ. (ص٦٧ - ص٧٠).

---

(١) المعتمد صفحات طبعة المكتب الإسلامي عام ١٣٩١هـ. (المؤلف)

ويَنبَغي لطالبِ العِلمِ المُبتَغي للوصولِ إليهِ أن يَنويَ بطلَبه امتثالَ أمرِ اللهِ تَعالى ورَفعَ الجهلِ عَنه وعَنِ الأُمةِ وحِفظَ الشريعةِ وحمايتَها، فيَنشرُ العلمَ ما استطاعَ بالقولِ والكِتابةِ ويُدافعُ عنِ الشريعةِ بدَحضِ شُبَهِ المُبطِلين وبيانِ ضلالِهم، وأَنْ يُظهِرَ أثرَ العلمِ علَيْه في عباداتِه وأَخلاقِه ومُعاملاتِه ليَكونَ أُسوةً حسَنةً وأن يَدعوَ إلى سبيلِ ربِّه بالحِكمةِ والمَوعظةِ الحسَنةِ ويُجادلَ بالَّتي هيَ أحسنُ؛ ليَجنيَ ثمَراتِ عِلمِه في الدُّنيا والآخِرةِ.

مَوقفُ الصَّحابةِ والتابِعينَ:

معنَى الصحابةِ والتابِعين لَهم بإِحسانٍ على ما كانَ عليه النَّبيُّ ﷺ عقيدةً وعمَلًا وسُلوكًا مُتمثِّلين في ذلكَ على ما دلَّ علَيْه كتابُ اللهِ تَعالى وسُنةُ رَسولِه ﷺ، فكانوا عَلى الحقِّ المُبينِ والمَنهجِ السليمِ (ص٦٨ – ص٧٢)، ثُم خلَفَت مِن بعدِهم خُلوفٌ اتَّبَعوا أهواءَهُم جهلًا أَوْ عِنادًا، فأَدخَلوا في دِينِ اللهِ تَعالى ما ليسَ مِنه في العَقيدةِ والعمَلِ والسُّلوكِ، فأَقامَ اللهُ بعِزتِه وقوتِه لِهَذه الأُمةِ مَن يَحفظُ علَيها دِينَها ويَذُبُّ عَن شَريعةِ اللهِ تَعالى منَ الأَئمَّةِ وأَتباعِهم.

وكلَّما بَعُدَ العهدُ عَن عَصرِ النُّبوةِ كثُرَ التحريفُ -الَّذي يُسمِّيه أهلُه تأويلًا للتَّمويهِ على العامَّةِ- وكثُرَ الانحِرافُ الَّذي يُسمِّيه أهلُه ذوقًا أو حُريةً أو نَحوَ ذلكَ.

وكلٌّ منَ التَّحريفِ والانحِرافِ على مَراتبَ؛ فقَدْ يَكونُ كفرًا، وقد يَكونُ فِسقًا، وقد يَكونُ مَعصيةً، وقد يَكونُ خطَأً (ص٧٠ – ص٧٣).

وكثيرٌ مِن هَؤلاءِ المُحرِّفين والمُنحرِفين إذا دُعُوا إلى ما أَنزلَ اللهُ وما جاءَ بِهِ رسولُه صَدُّوا وأَعرَضوا وبقُوا على ما هُم علَيْه يَدَّعون أَنَّهم يُريدونَ الإِحسانَ

والتوفيقَ بينَ الحقِّ الَّذي جاءَتْ بهِ الشريعةُ وبينَ الباطلِ الَّذين انتَحلوه لأنفُسِهم، فهُم بذلِكَ مُشبِهون للمُنافِقين الَّذينَ قالَ اللهُ فيهِم: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴿٦١﴾ فَكَيْفَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَٰنًا وَتَوْفِيقًا ﴿٦٢﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَعْلَمُ ٱللَّهُ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُل لَّهُمْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا﴾ [النساء:٦٠-٦٣]. ووجهُ المُشابَهةِ مِن وُجوهٍ تَظهرُ للمُتأمِّلِ. (انظُرْ مَعناه ص:٧٠-٧١، ص٧٣-٧٤).

كمالُ ما جاءَ بهِ النَّبيُّ ﷺ:

كلُّ ما جاءَ بهِ النبيُّ ﷺ منَ الشريعةِ فهوَ كاملٌ لا يَحتاجُ إلى تكميلٍ لا في العَقائدِ ولا العِباداتِ ولا الأَخلاقِ ولا المُعامَلاتِ؛ لقولِه تَعالَى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة:٣]، وقولِه: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة:٥٠]، وقالَ النبيُّ ﷺ: «**إنَّ مَثَلي ومَثَلَ الأنبياءِ مِن قَبْلي كَمَثَلِ رَجُلٍ بَنَى بَيْتًا فأَحْسَنَهُ وأَجْمَلَهُ إلَّا مَوضِعَ لَبِنةٍ مِنْ زَاوِيةٍ، فجَعَلَ الناسُ يَطوفونَ به ويَعجَبونَ لَهُ ويَقولونَ: هَلَّا وُضِعَتْ هَذِهِ اللَّبِنةُ**» قالَ: «**فَأَنا اللَّبِنةُ وَأَنا خاتَمُ النَّبِيِّينَ**» رواهُ البخاريُّ ومسلمٌ[1]، وفي لَفظٍ لمُسلِمٍ: «**فَيَقُولونَ: أَلا وُضِعَتْ هَهُنا لَبِنَةٌ فَيَتِمَّ بُنْيانُكَ**»[2].

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب خاتم النبيين ﷺ، رقم (٣٥٣٥)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب ذكر كونه ﷺ خاتم النبيين، رقم (٢٢٨٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) مسلم: رقم (٢٢٨٦/ ٢١).

لكِنْ لَمَّا وقعَ القصورُ أو التَّقصيرُ مِن كَثيرٍ منَ المُنتسبينَ إلى ما جاءَ بهِ اندرَسَ كثيرٌ من عِلمِ الرسالةِ فأُخرِجَ منها كثيرٌ مِمَّا كانَ مِنها وأُدخِلَ فيها كثيرٌ مِمَّا ليسَ مِنها في العَقائدِ والعِباداتِ والأخلاقِ والمُعاملاتِ والسِّياساتِ. (ص٧١ - ص٧٤).

وحدَثَ علمُ الكَلامِ المذمومُ وهوَ إثباتُ العقائدِ بالطرُقِ الجدَليةِ الَّتي يُسمُّونها عَقلًا، فحصَلَ بهِ مِن تَحريفِ الكلِمِ عَن مواضِعِه ونفيِ ما يَجبُ للهِ تَعالى وإثباتِ ما يَمتنعُ ما هوَ مَعلومٌ فحذَّرَ الأئمةُ مِنه وعابوا أهلَه.

قالَ أبو يُوسفَ لبِشرِ بنِ غِياثٍ المَريسيِّ: العِلمُ بالكَلامِ هوَ الجَهلُ، والجَهلُ بالكَلامِ هوَ العِلمُ[1]. ومُرادُه بالجهلِ بالكَلامِ إمَّا اعتِقادُ عدَمِ صِحتِه، وإمَّا الإعراضُ عَنه وعدَمُ الالتِفاتِ إليهِ ثُم الاستِغناءُ عَنه بالوحيِ.

وقالَ أبو يُوسفَ أيضًا: مَن طلَبَ العِلمَ بالكَلامِ تَزندَقَ[2].

وقالَ الإمامُ الشافعيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حُكمي في أهلِ الكَلامِ أَنْ يُضرَبوا بالجَريدِ والنِّعالِ، ويُطافَ بِهم بالعَشائرِ والقَبائلِ، ويُقالَ: هَذا جزاءُ مَن ترَكَ الكِتابَ والسُّنةَ وأَقبلَ على الكَلامِ[3]. قالَ شَيخُ الإسلامِ ابنُ تَيميَّةَ في آخِرِ (الفَتوى الحَمويَّةِ): وهُمْ مُستحِقُّون ما قالَه الشافعيُّ مِن وَجهٍ. ومِن وَجهٍ آخرَ إذا انظَرْت إليهِم بعَينِ القدَرِ والحَيرةُ مُستَوليةٌ عليهِم، والشيطانُ مُستحوذٌ علَيْهم رحِمْتَهم ورقَقْت علَيْهم، أُوتوا زَكاءً وما أُوتوا ذكاءً، وأُعطوا فُهومًا وما أُعطوا عُلومًا، وأُعطوا سَمعًا وأَبصارًا

---

(١) انظر: نقض الدارمي على المريسي (١/ ٦٥)، والإبانة لابن بطة - كتاب الإيمان (١/ ٤١٩، رقم ٣٣٩).

(٢) أخرجه عنه ابن بطة في الإبانة - كتاب الإيمان (٢/ ٥٣٧، رقم ٦٧١).

(٣) أخرجه عنه أبو نعيم في الحلية (٩/ ١١٦)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم رقم (١٧٩٤).

وأَفئدةً، فما أغنَى عَنْهم سَمعُهم ولا أبصارُهم ولا أَفئدتُهم مِن شيءٍ إذ كانوا يَجحَدون بآياتِ اللهِ، وحاقَ بهِم ما كانوا به يَستَهزئون، ومَن كانَ عَليمًا بهذه الأُمورِ تَبيَّنَ له بذلِكَ حَذقُ السلفِ وعِلمُهم وخِبرتُهم، حيثُ حذَّروا عنِ الكلامِ ونُهوا عَنه وذَمُّوا أهلَه وعابُوهم، وعُلمَ أنَّ مَنِ ابتَغَى الهُدَى مِن غيرِ الكِتابِ والسُّنةِ لم يَزدَدْ إلَّا بُعدًا. اهـ كلامُه(١).

والسلفُ لم يَكرَهوا الكلامَ في الجوهرِ والجِسمِ والعرضِ ونحوِ ذلكَ مِمَّا يَعتمدُه أهلُ الكلامِ لِمُجردِ كونِه اصطِلاحًا جديدًا، ولا كرِهوا الدَّلالةَ على الحقِّ ومُحاجَّةَ أهلِ الباطلِ، وإنَّما كرِهوا الكلامَ في هذا؛ لاشتِمالِه على أمورٍ كاذِبةٍ مُخالِفةٍ للحقِّ الثابتِ بالكِتابِ والسُّنةِ؛ ولِهَذا لا تَجدُ عندَ أهلِه منَ اليَقينِ والمعرِفةِ ما عندَ عوامِّ المُسلِمين (ص:٧٤)، وتَجدُ كلامَ هَؤلاءِ المُتكلِّمين كَثيرَ العِباراتِ، قليلَ البرَكاتِ، يُصوغونه بعِباراتٍ طويلةٍ غَريبةٍ مُزخرَفةٍ يَحسبُها الجاهلُ حقًّا بما كُسِيَته منَ الصياغةِ المُموَّهةِ، ولكِنَّها كما قيلَ:

حُجَجٌ تَهافَتُ كَالزُّجَاجِ تَخَالُها حَقًّا وكُلٌّ كاسِرٌ مَكْسورُ

ولِهذا سُمُّوا أهلَ الكَلامِ؛ لأنَّهم لم يُفيدوا إلَّا كثرةَ الكلامِ (انظر ص ٢٢٦) وغالبُ عُمدتِهم (ص ٢٠٨) إمَّا دَعوَى لا حَقيقةَ لها، وإمَّا شُبهةٌ مُركَّبةٌ مِن قياسٍ فاسِدٍ.

قولُ بعضِ المُتكلِّمينَ وأهلِ الفِقهِ في عِلمِ السلَفِ:

قالَ بعضُ المُتكلِّمين: طريقةُ السلَفِ أسلمُ، وطَريقةُ الخلَفِ أعلَمُ وأحكمُ.

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ١١٩).

وقالَ بعضُ الفُقهاءِ: السلفُ لم يَتفرَّغوا لاستِنباطِ الفِقهِ وضَبطِ قواعِدِه وأَحكامِه اشتِغالًا مِنهم بغَيرِه، والمُتأخِّرون تَفرَّغوا لذلكَ وفرَّعوه وضبَطوا قواعِدَه فهُمْ أفقهُ.

والردُّ على المُتكلِّمين مِن وُجوهٍ:

أحدُها: أَنَّ قولَهم مُتناقِضٌ، فالطريقُ الأسلمُ هوَ الأعلمُ والأحكمُ.

الثاني: أنَّ السلَفَ تَلقَّوْا طريقتَهم منَ الكِتابِ والسُّنَّةِ، والخلَفَ تَلقَّوْها مِن مصادرَ أُخرَى مِن فَلسفةِ اليُونانِ ونحوِها، فكيفَ تَكونُ أعلمَ باللهِ مِن طريقةِ السلَفِ.

الثالثُ: أنَّ السلفَ كانوا على بَصيرةٍ مِن أَمرِهم مُطمئِنِّين بما هُم عليه مُنشرحةً صدورُهم به، بخِلافِ الخلَفِ فقَدْ كانوا حيارَى مُضطَرِبين، ليسَ عِندَهم منَ العِلمِ ما يَشفِي عليلَهم، ويَروي غليلَهم، كما قالَ الرازيُّ[1] وهُو مِن رُؤسائِهم مُبينًا ما انتَهَى إليهِ أمرُهم:

نِهايَةُ إِقْدامِ العُقولِ عِقالُ ... وأَكثَرُ سَعيِ العالَمِينَ ضَلالُ

وأَرْواحُنا في وَحْشَةٍ مِنْ جُسومِنا ... وَغايَةُ دُنْيانا أَذًى وَوَبالُ

ولَمْ نَسْتَفِدْ مِنْ بَحْثِنا طُولَ عُمْرِنا ... سِوَى أَنْ جَمَعْنا فيهِ قِيلَ وقالوا

لقَدْ تأمَّلْتُ الطرقَ الكَلاميةَ والمناهجَ الفَلسفيةَ فما رأَيْتُها تَشفِي عليلًا ولا تروي

(١) انظر: عيون الأنباء لابن أبي أصيبعة (ص:٤٦٨)، ومجموع الفتاوى (٤/ ٧٢-٧٣)، ودرء تعارض العقل والنقل (١/ ١٦٠)، وطبقات الشافعية للسبكي (٨/ ٩٦).

غليلًا، ورأيتُ أقربَ الطرقِ طريقةَ القرآنِ أقرأُ في الإثباتِ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾، وأقرأُ في النفيِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ ومَن جرَّبَ مِثلَ تَجرِبتي عرَفَ مِثلَ مَعرِفتي (ص ٢٢٧-٢٢٨، ص ٢٠٨-٢١٠).

وقالَ الغزاليُّ: فأمَّا مَضرَّتُه فإثارةُ الشُّبُهاتِ، وتَحريكُ العقائدِ، وإزالتُها عنِ العزمِ والتَّصميمِ... فهذا ضَرَرُه في اعتقادِ الحقِّ. وله ضررٌ في تأكيدِ اعتِقادِ البِدعةِ وتَثبيتِها في صُدورِهم... بواسِطةِ التعصُّبِ الَّذي يَثورُ منَ الجدلِ، وأمَّا مَنفعتُه فقَدْ يظنُّ أنَّ فائدتَه كشفُ الحقائقِ ومَعرفتُها على ما هيَ عليهِ فليسَ في الكلامِ وفاءٌ بهذا المطلَبِ الشريفِ، ولعلَّ التخبيطَ والتضليلَ أكثرُ منَ الكشفِ والتعريفِ.. فاسمَعْ هذا مِمَّنْ خبرَ الكلامَ ثُم قالَه بعدَ حَقيقةِ الخبرةِ وبعدَ التغلغُلِ فيه إلى مُنتَهى درَجةِ المُتكلِّمين... وتحقَّقَ أنَّ الطريقَ إلى حقائقِ المعرِفةِ مِن هذا الطريقِ مَسدودٌ. (ص٢٠٤، ص ٢٢٣) اهـ كلامُه[1].

وما أَعظمَه مِن كلامٍ خرَجَ مِمَّن بلَغَ مُنتَهى درجةِ المُتكلِّمين.

إذا كـانَ هـذا شـأنَ علـمِ الكَـلامِ وأهلِـه فكيـفَ تكـونُ طـريقتُهم أعلـمَ وأحكَمَ؟

بَلْ كيفَ يَصحُّ أَنْ يُقارنَ بينَها وبينَ طَريقةِ السلفِ لطَلَبِ المُفاضَلةِ؟

أَلَـمْ تَـرَ أَنَّ السَّـيْفَ يَـنْقُصُ قَـدْرُهُ ... إِذا قِيلَ إِنَّ السَّيْفَ أَمْضَى مِنَ العَصَـا[2]

---

(١) إحياء علوم الدين (١/ ٩٧).

(٢) ذكره ابن كثير في تفسيره (٨/ ٤٤٢)، غير منسوب.

وأمَّا الردُّ على قولِ بعضِ الفُقهاءِ فمِن وَجهينِ:

أحَدُهما: أنَّ فِقهَ السلفِ أقربُ إلى الصوابِ؛ لقُربِ زمَنِهم مِن عهدِ النُّبوةِ، وسَلامةِ قلوبِهم منَ الأهواءِ، وقِلةِ تكلُّفِهم في اصطِناعِ المَسائلِ.

الثاني: أنَّ كثيرًا مِن فِقهِ الخلَفِ مَشحونٌ بالتَّفريعاتِ البَعيدةِ الوُقوعِ أو المُستحيلةِ، فهِيَ مَضيَعةٌ للوقتِ وتَشتيتٌ للفِكرِ.

فَصْلٌ

والمَخرجُ مِن ذلِكَ أمورٌ مِنها:

١- حُسنُ النِّيةِ والمَقصدِ.

٢- الاستِعانةُ باللهِ عَزَّوَجَلَّ في الوصولِ إلى المَقصودِ.

٣- الرجوعُ إلى كتابِ اللهِ تَعالى وسُنةِ رَسولِه ﷺ وما قالَه أئمةُ الهُدَى منَ الصَّحابةِ والتابِعين لَهُم بإِحسانٍ.

قالَ النبيُّ ﷺ: «**المُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خيرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلٍّ خيرٌ، احْرِصْ عَلَى ما يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِنْ بِاللهِ وَلا تَعْجِزْ، وَإِنْ أَصابَكَ شَيْءٌ فَلا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كانَ كَذا وَكَذا. وَلَكِنْ قُلْ: قَدَّرَ اللهُ وَما شَاءَ فَعَلَ، فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطانِ**» رواهُ مُسلمٌ (٤/ ٢٠٥٢)[(١)].

وقالَ النبيُّ ﷺ: «**أُوصِيكُمْ بِتَقْوَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ وَإِنْ تَأَمَّرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ، فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسَيَرَى اخْتِلافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفاءِ**

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب القدر، باب في الأمر بالقوة وترك العجز، رقم (٢٦٦٤)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الرَّاشِدينَ المَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي عَضُّوا عَلَيْها بِالنَّواجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثاتِ الأُمورِ، فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلالَةٌ» أَخرَجه أحمدُ وأبو داودَ وابنُ ماجَهْ والتِّرمذيُّ وقالَ: حسنٌ صحيحٌ[١].

وكانَ يقـولُ في خُطبةِ الجُمعـةِ: «أَمَّا بَعْـدُ، فَـإِنَّ خَيْرَ الحَدِيثِ كِتَابُ اللهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرَّ الأُمورِ مُحْدَثاتُها، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلالَةٍ» رواهُ مسلمٌ (١/ ٥٩٢)[٢].

والواجِبُ على المُسلِمين أن يَجتَمِعوا على دِينِ اللهِ ولا يَتفرَّقوا فيهِ كما أمرَهُمُ اللهُ تَعالى بذلِكَ. (انظُرْ ص٥٧٧ و٥٧٨).

فإِنْ تَنازَعوا واختَلَفوا فالحُكمُ في ذلِكَ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وقَدْ أمرَ اللهُ بردِّ النزاعِ إليهِ وإلى رسولِه ﷺ، قالَ اللهُ تَعالى: ﴿ وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَىْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾، وقالَ: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾.

وإذا رحِمَ اللهُ تَعالى المُختَلِفينَ أقرَّ بعضُهم بعضًا فلم يبغِ بَعضُهم على بعضٍ في مسائلِ الاجتِهادِ كما كانَ الصحابةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في عهدِ عُمرَ وعُثمانَ يَتنازَعون فيُقِرُّ بعضُهم بعضًا فإنْ لم يُرحَمِ المُختلِفون بغَى بعضُهم على بعضٍ بالقولِ كالتَّكفيرِ

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ١٢٦)، وأبو داود: كتاب السنة، باب في لزوم السنة، رقم (٤٦٠٧)، والترمذي: كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، رقم (٢٦٧٦)، وابن ماجه: كتاب المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، رقم (٤٢)، من حديث العرباض بن سارية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، رقم (٨٦٧)، من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والتَّفسيقِ أو بالفِعلِ كالحَبسِ والضربِ والقتلِ (ص٥٧٩، ص٥١٣-٥١٤).

أَقسامُ الاختِلافِ:

الاختِلافُ قِسمانِ: اختِلافُ تَنوُّعٍ واختِلافُ تَضادٍّ.

واختِلافُ التَّنوُّعِ على وُجوهٍ:

أَحَدُها: أَنْ يكونَ كلٌّ منَ القولينِ أوِ الفِعلينِ المُختلِفينِ حقًّا كاختِلافِ أقوالِ التَّشهدِ وأفعالِ صلاةِ الخَوفِ.

الثاني: أَنْ يَكونَ كلٌّ منَ القَولينِ هو مَعنَى القولِ الثانِي، لكِنِ اختلَفَتِ العبارةُ.

الثالثُ: أَنْ يَكونَ كلٌّ منَ القولينِ داخِلًا في عمومِ اللفظِ والغرضُ التمثيلُ.

وأَمَّا اختِلافُ التضادِّ فهوَ القولانِ المُتنافِيانِ إمَّا في الأصولِ وإمَّا في الفروعِ.

فأمَّا القسمُ الأولُ فالجميعُ مُصيبونَ ولا تَنافِيَ بينَ أَقوالِهم، ومَن بغَى فيه على مُخالِفِه فهوَ مَذمومٌ مُخالفٌ لطَريقِ السلفِ.

وأمَّا الثاني: فالمُصيبُ فيه مَن وافقَ الكتابَ والسُّنةَ وما كانَ علَيْه السلفُ، والمُخطئُ مَن خالَفَ ذلكَ، ولا يَجوزُ العُدوانُ على هذا المُخطِئِ برَدِّ ما معَه منَ الحقِّ، بَلْ يُقبلُ الحقُّ ويُرَدُّ الباطلُ. (ص ٥٨١ و٥٨٢ ص٥١٤-٥١٥).

اختِلافُ الناسِ في القُرآنِ:

اختِلافُ الناسِ في القُرآنِ نَوعانِ:

أَحدُهما: في تَنزيلِه هَلْ تَكلَّمَ اللهُ بِه أو لا؟ وهَلْ هو بمَشيئتِه أو لا؟

الثاني: في تَأويلِه والمُرادِ به.

وأهلُ البِدعِ مُخالِفون في النوعَيْنِ يُقِرُّون بما يوافقُ رأيَهم منَ الآياتِ، وأمَّا ما خالفَ رأيَهم فإمَّا أَنْ يُحرِّفوه عَن مَواضِعِه بالتأويلِ، وإمَّا أَنْ يَقولوا: هَذا مُتشابِهٌ لا يَعلمُ أحدٌ مَعناهُ. وهُم على خِلافِ المُؤمنينَ الَّذينَ فهِموا منه على مُرادِ اللهِ تَعالى وما اشتبَه علَيْهم وكَلوا عِلمَه إلى اللهِ تَعالى (٥٨٣-٥٨٥ ص٥١٦-٥١٧).

أَوْسطيةُ السلَفِ أهلِ السُّنةِ

أهلُ السُّنةِ وهمُ السلَفُ وسطٌ بينَ فِرقِ هَذه الأُمةِ كما أنَّ هذِه الأمةَ وسطٌ بينَ الأُممِ قالَ اللهُ تَعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَـٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ [البقرة:١٤٣]، فهُمْ وسطٌ بينَ فِرقِ الأُمةِ مِن حيثُ كونُهم خيارَها، وهُم وسَطٌ بينَ فِرقِ الأُمةِ مِن حيثُ كونُ طَريقتِهم وسَطًا بينَ الإفراطِ والتَّفريطِ.

١- ففِي أسماءِ اللهِ تَعالى وصفاتِه بينَ المُعطِّلةِ منَ الجَهميةِ والمُعتزلةِ ونَحوِهم وبينَ المُمثِّلةِ المُشبِّهةِ.

٢- وفي بابِ قدَرِ اللهِ وأفعالِه بينَ القدَريةِ والجَبريةِ.

٣- وفي بابِ الإيمانِ والدِّينِ بينَ المُرجئةِ مِن جهةٍ والمُعتزِلةِ والخَوارجِ مِن جِهةٍ.

٤- وفي بابِ الجَزاءِ بينَ المُرجِئةِ والوَعيديةِ.

٥- وفي آلِ النبيِّ ﷺ وأصحابِه بينَ النواصبِ والروافضِ.

انظُرْ كلامَ المُؤلِّفِ على الجَهميةِ (ص٥٢٢ ص٥٩٠) وعلى المُشبِّهةِ (ص٥٢١ ص٥٨٨) وعلى المُعتزِلةِ (ص٥٨٨-٥٨٩، ٥٢١-٥٢٢)، وعَلى الجَبريةِ والقدَريةِ

(ص٥٢٤، ٥٩٢) وعلى الروافِضِ والنواصبِ (ص ٤٦٩، ٥٢٨)، وعلى تَرتيبِ حُدوثِ بعضِ الفِرقِ (ص ٥٢٤-٥٢٥ ص ٥٩٣).

الجَهميةُ: مُعطِّلَةٌ جَبريةٌ مُرجئةٌ.

والمُعتزِلةُ: مُعطِّلةٌ قدَريةٌ وَعيديةٌ.

وسببُ ضلالِ هذِه الفِرقِ نُكوبُهم عنِ الصراطِ المُستقيمِ وذلكَ فيما يَأتي:

أوَّلًا: تركُهم النظرَ والاستدلالَ في الأدِلَّةِ الصحيحةِ المُوصِلةِ إلى الحقِّ.

ثانيًا: تَفريطُهم في اتباعِ ما جاءَ بِه الرسولُ ﷺ بعدَ العِلمِ به.

ثالثًا: الْتِماسُهم الحقَّ مِن غيرِ مَصادِره الحقَّةِ، بَلْ منَ الآراءِ المُنحرفةِ والكُتبِ المُضلةِ، وقَدْ قالَ اللهُ تَعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ الْقِيَـٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَـٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ الْيَوْمَ تُنسَىٰ﴾ [طه:١٢٣-١٢٦]. (انظُرْ مَعناهُ ص٦٧ و٥٩٤، ص٧١، وص٥٢٥-٥٢٦).

طرقُ أهلِ الضلالِ في الوحيِ:

لأَهلِ الضلالِ في الوَحيِ طريقَتانِ: طريقةُ التَّبديلِ وطَريقةُ التَّجهيلِ.

فأهلُ التَّبديلِ نَوعانِ:

أحدُهما: أهلُ التَّخييلِ يَقولونَ: إنَّ ما جاءَ بِه الوَحيِ مِن أَمرِ الإيمانِ باللهِ واليومِ الآخرِ تَخييلٌ لا حَقيقةَ له في نَفسِ الأمرِ، لكِنِ الرسلُ كذَبَت على الخَلقِ، فأَوهَمُوهم

أنَّ لَهم ربًّا عظيمًا مَوصوفًا بالكَمالِ والجَلالِ، وأنَّ لَهم مَعادًا يُحشَرون فيه ويُجزَوْن على أعمالِهم معَ أنَّه لا حَقيقةَ له، لكِنْ كذَبَ به الرسلُ علَيْهم للمَصلحةِ، وعَلى هذا وضَعَ ابنُ سِينا وأمثالُه قانونَهم، وعلى رَأيِ هؤلاءِ يَكونُ الرسلُ قَدْ علِموا الحقيقةَ على ما هِيَ عليهِ، ولكِنْ كذَبوا للمَصلحةِ، ومِنْهم مَن يَرى أنَّ الرسُلَ لا يَعلمون الحَقيقةَ على ما هيَ عليهِ، ولكِنْ رأَوْا أنَّ هَذه الطريقةَ أقربُ إلى إصلاحِ الخَلقِ، وقَدْ تَكونُ هيَ الواقعَ في نَفسِ الأمرِ. والردُّ على هَؤلاءِ مَعلومٌ بضَرورةِ الحِسِّ والعَقلِ والشرعِ.

النوعُ الثاني: أهلُ التحريفِ والتأويلِ يَقولونَ: إنَّ الأنبياءَ لم يَقصِدوا فيما أَخبَروا بِه عنِ اللهِ حَقيقةً ظاهِرةً، وأنَّ حَقيقةَ الواقعِ تُخالفُ ذلكَ، والأَنبياءُ يَعلَمونها لكِنْ ترَكوا بيانَها ليَستَنتِجَها الناسُ بعُقولِهم، ثُم يَجتهِدوا في تَحريفِ النصوصِ إليها الَّذي يُسمُّونه (التأويلَ)؛ ولذلِكَ كانَ أكثرُهم لا يَجزمُ بِه، بَلْ يقولُ: يَجوزُ أَنْ يُرادَ كذا. (انظُرِ الردَّ علَيْهم وعلى أهلِ التجهيلِ في آخرِ المُقرَّرِ ص ١١ إلى ١٤).

وأمَّا أهلُ التجهيلِ فيَقولونَ: إنَّ الأنبياءَ وأَتباعَهم جاهِلونَ بمَعاني ما أَخبَرَ اللهُ به عَن نفسِه حتَّى الأنبياءُ يَتكلَّمون في هذا بما لا يَعرِفون مَعناهُ، فالنبيُّ ﷺ يَتلو قولَه تَعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥] ولا يَدرِي معنَى الاستِواءِ، ويَقولُ: «**يَنْزِلُ رَبُّنا إِلى السَّماءِ الدُّنْيا**»[1] ولا يَدرِي ما معنَى النزولِ. ويَظنُّون أنَّ هَذه طريقةُ السلَفِ. ثُم مِنهم مَن يَقولُ: إنَّ المُرادَ بها خِلافُ مَدلولِها الظاهِرِ، لكِنَّه مَجهولٌ، ومِنهم مَن يَقولُ: اللهُ أعلمُ بها. (ص ٥٩٥-٥٩٦ ص ٥٢٧-٥٢٨).

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب الدعاء والصلاة من آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل، رقم (٧٥٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أكثرُ مَن يُفسِدُ الشرائعَ:

أكثَرُ مَن يُفسدُ الشرائعَ ثَلاثةُ أصنافٍ: مُلوكُ الجَورِ، وعُلماءُ السوءِ، وعُبادُ الجهلِ، قالَ عبدُ اللهِ بنُ المُباركِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رَأَيْتُ الذُّنوبَ تُميتُ القُلوبْ ... وَقَدْ يُورِثُ الذُّلَّ إِدْمانُها

وَتَرْكُ الذُّنوبِ حَياةُ القُلوبْ ... وخَيرٌ لنَفْسِكَ عِصيانُها

وهَلْ أَفْسَدَ الدِّينَ إِلَّا المُلوكْ ... وأَحْبارُ سُوءٍ وَرُهْبانُها[1]

فمُلوكُ الجَورِ يَحكُمون بالظُّلمِ ويَعتَرِضون على الشَّريعةِ ويُعارِضونَها بسِياستِهم الجائِرةِ ويَقولونَ: إذا تعارَضَتِ السياسةُ والشرعُ قدَّمْنا السِّياسةَ.

وعلماءُ السوءِ يُعارِضونَ الشريعةَ بآرائِهم الناكِبةِ وأَقيِسَتِهم الفاسِدةِ ويَقولونَ: إِذا تعارَضَ العَقلُ والنقلُ قدَّمنا العقلَ.

وعُبَّادُ الجَهلِ منَ المُتصوِّفةِ ونَحوِهم يَعترِضون على حَقائقِ الإيمانِ والشرعِ ويُعارِضونَها بما لدَيْهم منَ الأَذواقِ والوجدانِ والخَيالِ والكُشوفاتِ الباطِلةِ الشَّيْطانيةِ ويَقولونَ: إذا تَعارَضَ الذوقُ والكشفُ معَ ظاهِرِ الشرعِ قُدِّمَ الذوقُ والكشفُ (ص:٢٢٢).

وبجَورِ الملوكِ وانحرافِ العُلماءِ وجَهلةِ العُبَّادِ تفسدُ السياسةُ والعَقيدةُ والسلوكُ.

---

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في التوبة رقم (٩)، وابن المقرئ في المعجم رقم (١٢٠٥)، وأبو نعيم في الحلية (٨/ ٢٧٩)، والبيهقي في الشعب رقم (٦٩١٨).

وُجوبُ التَّسليمِ لحُكمِ اللهِ ورَسولِه:

إنَّ حَقيقةَ العُبوديةِ تَمامُ الذلِّ للهِ تَعالى والانقِيادِ لحُكمِه كما تَدلُّ علَيْه مادَّتُها، فلا عُبوديةَ ولا إيمانَ لِمَنِ استكبَرَ عَن أَمرِه قالَ اللهُ تَعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر:٦٠]، وقالَ تَعالى: ﴿وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا ﴿١٧٢﴾ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدُهُم مِّن فَضْلِهِۦ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْتَنكَفُوا۟ وَٱسْتَكْبَرُوا۟ فَيُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَلَا يَجِدُونَ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ [النساء:١٧٢-١٧٣]، وقالَ تَعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النساء:٦٥].

فالواجبُ على العَبدِ نحوَ نُصوصِ الكِتابِ والسُّنةِ أن يَتلقَّاها بالقَبولِ تَصديقًا للأَخبارِ وعمَلًا بالأَحكامِ، وأَنْ لا يُعارِضَها بأوهامٍ باطِلةٍ يُسمِّيها مَعقولًا، أو خَيالاتٍ ساقطةٍ يُسمِّيها ذَوقًا، أو مُجادَلاتٍ مُتعنِّتةٍ يُسمِّيها فَلسفةً.

فمَراتبُ تَعظيمِ النصِّ الخبَريِّ:

١- التصديقُ القاطعُ بلا شكٍّ.

٢- ثُم الاعتِقادُ الجازمُ بلا تَردُّدٍ.

ومَراتبُ تَعظيمِ النصِّ المَطلَبيِّ:

١- القَبولُ التامُّ بلا رَفضٍ.

٢- الرِّضا بلا كَراهةٍ ولا ضِيقِ صَدرٍ.

٣- العَزمُ الجازمُ على امتِثالِه بدونِ تَردُّدٍ.

٤- المُبادرةُ به بِدونِ تَأخيرٍ.

٥- بَذلُ الجهدِ في الإتيانِ به على أكملِ وَجهٍ.

٦- القِيامُ بِه لكونِه مَطلوبًا للشارعِ لا مِن أجلِ مَعرفةِ حِكمتِه بحيثُ إن ظهَرَت له الحِكمةُ قامَ بهِ وإلَّا فلا. فحالُ العبدِ حقًّا أن يَقولَ: بمَ أَمَرَ؟ وعمَّ نَهى؟ لا لِمَ أمَرَ أو لِمَ نَهى. اللهُمَّ إلَّا أن يَسألَ ليَعرفَ كمالَ سُموِّ الشَّريعةِ وحِكمةِ الشارعِ؛ ليَزدادَ بذلِكَ إيمانًا، ويُقيمَ الحُجةَ على أهلِ الجِدالِ والعِنادِ. (انظُرْ ص٢٩١).

وهَذا -أَعني: تَعظيمَ النُّصوصِ- هو مَوقفُ أهلِ السُّنةِ والجَماعةِ تحقيقًا لقَولِه تَعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٥١﴾ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾ [النور:٥١-٥٢]، وقولِه: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب:٣٦].

فلا يَعدِلون عنِ النصِّ الصحيحِ ولا يُعارِضونه بما يُدعَى مَعقولًا أو برأيِ فُلانٍ وفُلانٍ قالَ اللهُ تَعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور:٦٣]، قالَ ابنُ عبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُما: يُوشِكُ أن تنزلَ عليْكم حِجارةٌ منَ السماءِ أقولُ: قالَ رَسولُ اللهِ. وتَقولونَ: قالَ أَبو بكرٍ وعُمرُ[1].

وذكَرَ الحُميديُّ أنَّه كانَ يومًا عندَ الشافعيِّ، فأَتاهُ رجلٌ فسأَلَه عَن مَسألةٍ فقالَ: قضَى فيها رسولُ اللهِ ﷺ كَذا وكَذا. فقالَ الرجُلُ للشافعيِّ: ما تَقولُ أنتَ؟ فقالَ

---

(١) ذكره ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٢٠/ ٢١٥). وأخرجه بنحوه أحمد (١/ ٣٣٧).

الشافعيُّ: أَتراني في كَنسيةٍ؟! أَتراني في بَيعةٍ؟! أَتراني على وَسطي زنارٍ؟! أَقولُ لكَ: قضَى رسولُ اللهِ ﷺ. وأنتَ تقولُ: ما تَقولُ أنتَ؟[1]. (ص٣٩٩، ص٣٥٤-٣٥٥).

وأَمَّا أهلُ البِدعِ فيَعرِضون نصوصَ الكتابِ والسُّنةِ عَلى أهوائِهم وبِدعِهم فما وافَقَها قبِلوه وما لم يُوافِقْها ذهَبوا فيه كلَّ مَذهبٍ.

فمِنهم مَن سكَتَ عنه ولم يَقُلْ بما يدُلُّ عليه وسمَّى ذلك تفويضًا.

ومِنهم مَن حرَّفَه إلى معانٍ لا يَقتَضيها النصُّ وسمَّى ذلك تأويلًا. ثُم إنْ كانَ قطعيَّ الثبوتِ قالوا: دلالتُه لَفظيةٌ وهيَ لا تُفيدُ اليقينَ. وإن لم يَكُنْ قطعيَّ الثبوتِ قالوا: إنَّه ظنِّيٌّ فلا يُعتدُّ به في مَسائلِ العَقيدةِ (ص٣٩٨، ص٣٥٤).

والردُّ على الطائفةِ الأُولى أهلِ التَّفويضِ الَّذين لا يُثبِتون للنصوصِ معانيَ مِن وُجوهٍ:

أحدُها: أنَّ اللهَ تَعالى أنزلَ الكتابَ لتدبُّرِ آياتِه والاتِّعاظِ بِه فقالَ تَعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [ص:٢٩]، وأخبرَ أنَّه أنزلَه بلسانٍ عربيٍّ مُبينٍ ليَعقلَ الناسُ مَعناهُ ويَفهموهُ قالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء:١٩٢-١٩٥]. وقالَ تَعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف:٢]. وإذا كانَ اللهُ تَعالى أنزلَه لتدبرِ آياتِه بلِسانٍ عربيٍّ فإنَّه يلزمُ أَنْ يكونَ مَعناهُ مَعلومًا لِمَن نزلَ إليهِم بمُقتَضَى ذلكَ اللسانِ، ولَوْ لم يكُنْ مَعلومًا لم يكُنْ فرقٌ بينَ أن يَنزلَ بلِسانِهم أو لسانِ غيرِهم.

---

(١) أخرجه بنحوه أبو نعيم في الحلية (٩/ ١٠٦).

الثاني: أنَّه لو لم يكُنْ مَعناهُ مَعلومًا لكانَ إنزالُه عبثًا إذ لا فائِدةَ مِن كلِماتٍ تَنزلُ على قومٍ هي عِندَهم بمَنزلةِ الحُروفِ المُهملةِ الَّتي لا معنًى لَها.

الثالثُ: أنَّ الناسَ يَتعبَّدون للهِ تَعالى عِباداتٍ فهِموها مِن دَلالةِ الكِتابِ والسُّنةِ واعتَقَدوها حقًّا وشَرعًا مِن عندِ اللهِ تَعالى، فإذا فهِموا الطريقَ المُوصلَ إلى مَعبودِهم فكيفَ لا يَفهَمون معانيَ صفاتِ الكَمالِ في مَعبودِهم؟

الرابعُ: أنَّ هَذا القولَ يَستلزمُ أَنْ يَكونَ النبيُّ ﷺ وأصحابُه جاهِلينَ بمَعاني النصوصِ المُتعلِّقةِ بأَسماءِ اللهِ تَعالى وصفاتِه حتَّى النبيُّ ﷺ يَتكلمُ بكَلامٍ لا يَفهمُ مَعناهُ فيَكونُ هو وسلفُ الأُمَّةِ جاهِلين بما مَعرفتُه أهمُّ أمورِ الرسالةِ.

وأمَّا الردُّ على الطائفةِ الثانيةِ (أهلِ التحريفِ) المُسمَّيْنَ بأهلِ التأويلِ فمِن وُجوهٍ أيضًا.

أحدُها: أنَّهم إنَّما لجؤُوا إلى التحريفِ حينَ ظَنُّوا أنَّ ظاهرَ النصوصِ التمثيلُ فحاوَلوا صرفَها عَن ذلكَ الظاهرِ. وهذا ظنُّ سُوءٍ باللهِ عَزَّوَجَلَّ حيثُ جعَلوا ظاهرَ كلامِه وكلامِ رسولِه أمرًا باطلًا لا يَليقُ به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

الثاني: أنَّ صرفَ النصوصِ عَن ظاهِرِها جِنايةٌ على النصوصِ وقولٌ على اللهِ بلا علمٍ فيكونُ حَرامًا؛ لقولِه تَعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف:٣٣].

الثالثُ: أنَّه مُخالفٌ لِما كانَ عليْه النبيُّ ﷺ وسلَفُ الأُمةِ منَ الصحابةِ والتابِعينَ لهم بإِحسانٍ، ولا ريبَ أنَّ ما كانوا عليهِ هوَ الحقُّ وما خالَفَه هو الباطلُ.

الرابعُ: أنَّ تحريفَهم يَستلزمُ تَعطيلَ النصوصِ عمَّا دلَّتْ عليهِ مِن صِفاتِ اللهِ فيُقالُ لَهُم: هَلْ أحدٌ أعلمُ باللهِ مِنَ اللهِ ورَسولِه؟ فسيَقولونَ: لا.

فيُقالُ: هل تَعلَمون أحدًا أصدقَ منَ اللهِ ورسولِه؟ فسيَقولونَ: لا.

فيُقالُ: هل تَعلَمون أحدًا أعظمَ إرادةً لبيانِ الحقِّ منَ اللهِ ورَسولِه؟ فسيَقولونَ: لا.

فيُقالُ: هل تَعلَمون كلامًا أفصحَ وأبينَ للمرادِ مِن كلامِ اللهِ ورَسولِه؟ فسيَقولونَ: لا.

فيُقالُ لهُم حينَئذٍ: اجتمعَ في كلامِ اللهِ وسولِه كمالُ العلمِ وكمالُ الصدقِ وكمالُ الإرادةِ وكمالُ البيانِ والفَصاحةِ بإقرارِكم، وهَذه الكمالاتُ الأربعةُ إذا اجتَمعَت في كلامٍ وجبَ قبولُه، فلماذا عدَلْتُم عَن هذا الواجبِ وذهَبْتم في خِلافِه كلَّ مَذهبٍ؟

وكيفَ تَكونُ لدَيْكم الجرأةُ والشجاعةُ في مخالفتِه والتقاعسِ والجُبنِ عنِ الأخذِ بِه؟ وماذا يضيرُكم إذا أَثبتُّم ما أثبتَه اللهُ لنفسِه في كتابِه أو سُنةِ نبيِّه ﷺ على الوَجهِ اللائقِ باللهِ عَزَّوَجَلَّ؟ أفليسَ هَذا هوَ الأسلمَ لكُم والأقومَ لجوابِكم حينَ يُنادَى: ﴿مَاذَآ أَجَبۡتُمُ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ [القصص:٦٥].

فإنْ قالوا: عدَلْنا عَن ظاهرِ النُّصوصِ في صِفاتِ اللهِ؛ لأنَّ العقلَ لا يُسعفُ على قبولِه فيَكونُ مُعارِضًا له، وإذا تعارضَ العَقلُ والنقلُ قُدِّمَ العقلُ؛ لأنَّه أصلُ النقلِ. فجوابُهم مِن وَجهَيْن أحدُهما: أنَّه لا يُمكنُ أن يَتعارضَ عَقلٌ صَريحٌ[1] ونَقلٌ صَحيحٌ

---

(١) العقل الصريح هو الخالص من الشبهات والشهوات. (المؤلف)

أبدًا؛ لأنَّ ذلكَ يَستلزمُ اجتِماعَ النَّقيضَيْنِ أو ارتفاعُهما، وهُو مُحالٌ؛ لأنَّنا لو فرَضْنا أنَّ العقلَ دلَّ على ثُبوتِ شيءٍ ما والنقلَ دلَّ على انتفائِه فإمَّا أَنْ نَأخذَ بدلالتِهما معًا وهوَ مُحالٌ؛ لأنَّه يَستلزمُ أَنْ يَكونَ الشيءُ ثابِتًا مُنتفيًا، وهَذا جمعٌ بينَ النَّقيضَيْن، وإمَّا أن نَقولَ: هذا الشيءُ غيرُ ثابتٍ؛ لدَلالةِ النقلِ على انتفائِه، وغيرُ مُنتفٍ؛ لدَلالةِ العقلِ على ثُبوتِه وهوَ مُحالٌ؛ لأنَّه يَستلزمُ أَنْ يَكونَ الشيءُ لا ثابتًا ولا مُنتفيًا، وهذا نَفيٌ للنَّقيضَيْنِ. والنَّقيضانِ لا يَجتمِعانِ ولا يَرتفِعانِ.

فإنْ وقعَ ما يُوهمُ التعارضَ بينَ العقلِ الصريحِ[1] والنقلِ الصحيحِ فلا يَخلو مِن ثلاثِ حالاتٍ:

إحداها: أن يَكونَ النقلُ غيرَ صَحيحٍ إمَّا في الثُّبوتِ أوِ الدَّلالةِ.

الثانيةُ: أن يَكونَ العقلُ غيرَ صريحٍ، بل مُلوَّثًا بالشُّبهاتِ والشهواتِ.

الثالِثةُ: أن يَكونَ التعارضُ وَهميًّا بحسبِ تَصورِ الناظرِ المُستدلِّ ولو حقَّقَ النظرَ لتبيَّنَ له أن لا مُعارضةَ.

الثاني: أنَّه لو فُرِضَ تَحقُّقُ المعارضةِ لكانَ العقلُ يَقتَضي تقديمَ النقلِ؛ لأنَّ الإخبارَ عن صِفاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ مِن بابِ الخبَرِ الَّذي لا مَجالَ للاجتِهادِ فيه، والعَقلُ لا يُمكنُه إدراكُ ما يَجبُ للهِ تَعالى أو يَجوزُ أو يَمتنعُ عليه على وَجهِ التفصيلِ، فوجَبَ الأَخذُ بما جاءَ به الوحيُ إثباتًا ونفيًا.

ولأنَّ العقلَ شاهدٌ بِصحةِ الدليلِ النَّقليِّ ووُجوبِ قبولِه، فلو أَبطَلْنا دَلالةَ النقلِ -بدَعوَى أنَّه مُعارِضٌ للعقلِ- لكُنَّا قَد أَبطَلْنا دلالةَ العقلِ، وإذا بطَلَت دَلالتُه بطَلَ

---

(١) العقل الصريح هو الخالص من الشبهات والشهوات. (المؤلف)

كونُه دليلًا فلا يَصلحُ للمُعارضةِ فَضلًا عَن أن يَكونَ مُقدَّمًا، فصارَ لازمُ القولِ بتَقديمِ العقلِ قَدحًا في العقلِ مُبطلًا لدَلالتِه. (انظر ص٢١٦ إلى ٢٢١، ص ١٩٩-٢٠٠).

التَّأويلُ:

التَّأويلُ في اللغةِ منَ الأولِ وهوَ الرجوعُ.

وفي الاصطِلاحِ: تَبيينُ ما يَؤولُ إليه الكلامُ وهو نَوعانِ:

الأَوَّلُ: تَبيينُ المعنَى وهو التفسيرُ وهو اصطِلاحُ كثيرٍ منَ المفسِّرينَ كقولِ ابنِ جريرٍ (إمامِ المُفسِّرين): «القولُ في تأويلِ قولِه تَعالى» يَعنِي: في تفسيرِ قولِه تَعالى. وتأويلُ القرآنِ بهذا المَعنَى معلومٌ لأُولِي العلمِ، وعلَيْه تُحملُ قراءةِ الوَصلِ في قولِه تَعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران:٧]، قالَ ابنُ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أنا منَ الراسِخينَ في العِلمِ الَّذينَ يَعلَمون تَأويلَه[١]. وهَذا تحقيقُ دُعاءِ النبيِّ ﷺ لَه[٢].

النوعُ الثاني: تَبيينُ الحَقيقةِ الَّتي يُرادُ بِها الكَلامُ، وهَذا مَعناهُ غالبًا في الكِتابِ والسُّنةِ وكلامِ السلفِ.

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (٥/ ٢٢٠)، بلفظ: «أنا ممن يعلم تأويله»، وانظر تفسير البغوي (١/ ٤١٢)، وتفسير ابن كثير (٢/ ١١).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب وضع الماء عند الخلاء، رقم (١٤٣)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، باب من فضائل عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، رقم (٢٤٧٧)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «اللهم فقهه في الدين». وأخرجه أحمد (١/ ٢٦٦) بزيادة: «وعلمه التأويل».

فإنْ كانَ الكلامُ خبَرًا فتأويلُه حَقيقةُ عينِ المُخبَرِ بهِ، ومِنه قولُه تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ﴾ [الأعراف:٥٣]، يَعنِي: حقيقةَ عينِ ما أَخبَروا به، وهذا لا يَعلَمُه إلَّا اللهُ تَعالى، وعليه تُحملُ قِراءةُ الوقفِ في قولِه تَعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ إذ لا يُعلمُ حَقيقةُ المُخبَرِ عَنه إلَّا بمُشاهدتِه أو مُشاهدةِ نَظيرِه أو الخبَرِ الصادقِ عنه.

وإِنْ كانَ الكلامُ طلَبًا فتأويلُه امتثالُه بِفِعلِ المأمورِ به وتَركِ المَنهيِّ عنه، ومِنه قولُ عائِشةَ رَضِيَ اللهُ عَنها: كانَ النبيُّ ﷺ يُكثِرُ أَنْ يَقولَ في رُكوعِه وسُجودِه: «**سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي**» يَتأوَّلُ القرآنَ[1]. وهذا مَعلومٌ للعَبدِ؛ لأنَّه مِن عمَلِه. (انظُرْ ص٢٣٢-٢٣٣ ص٢١٢-٢١٣).

وقَدْ زادَ كثيرٌ منَ المُتأخِّرين نوعًا ثالثًا للتأويلِ وهوَ: صرفُ اللفظِ عنِ الاحتِمالِ الراجحِ إلى الاحتِمالِ المرجوحِ لدَليلٍ يَقتَضي ذلكَ. (ص٢٣٥ ص٢١٥).

ولا حاجةَ إلى هذا النوعِ؛ لأنَّه إِنْ كانَ الدليلُ الَّذي ذكرَ في صرفِه صحيحًا كانَ منَ النوعِ الأوَّلِ؛ لأنَّ صرفَه لا يَعدو أن يَكونَ تَبيينًا لمَعناهُ، وهذا هوَ التفسيرُ، ومِنه قولُه تَعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [النحل:٩٨]، أي: إذا أَرَدْت قراءتَه بدليلِ فعلِ النبيِّ ﷺ فإنَّه كانَ يَتعوَّذُ قبلَ أَنْ يبدأَ بالقِراءةِ[2]،

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب التسبيح والدعاء في السجود، رقم (٨١٧)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، (٤٨٤)، من حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنها.

(٢) أخرجه أحمد (٣/ ٥٠)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب من رأى الاستفتاح بسبحانك اللهم وبحمدك، رقم (٧٧٥)، والترمذي: كتاب الصلاة، باب ما يقول عند افتتاح الصلاة، رقم (٢٤٢)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللهُ عَنه.

وإن كانَ الدليلُ الَّذي ذكرَ في صرفِه غيرَ صحيحٍ كانَ تحريفًا وليسَ بتأويلٍ، ومِن صُنعِ أهلِ التعطيلِ في نصوصِ الكِتابِ والسُّنةِ المُتعلِّقةِ بأسماءِ اللهِ وصِفاتِه حيثُ صرَفوها عَن ظاهِرِها فقالوا: المرادُ باليَدينِ النِّعمةُ، وبالاستِواءِ على العرشِ الاستِيلاءُ عليه، ونحوُ ذلكَ. وتَسميتُهم إيَّاه تأويلًا لا يُخرجُه عن حَقيقتِه وهيَ التحريفُ؛ لأنَّ الحقائقَ لا تَتغيَّرُ بصورِ الألفاظِ، وإنَّما سمَّوْه بذلكَ تَزيينًا له وزَخرفةً ليُقبلَ ولا يُنفرَ مِنه. (انظر ص٢٣٢، ص٢١٢).

فصلٌ

الَّذينَ سلَكوا بابَ التأويلِ بالمَعنَى الثالثِ ارتَكَبوا في النصوصِ مَحذورَيْن عَظيمَيْن:

أحدُهما: إبطالُ دَلالةِ النُّصوصِ على المَعنى المُرادِ بها بمُقتَضى اللسانِ العرَبيِّ الَّذي خاطَبَنا اللهُ بِه ورَسولُه.

الثاني: إحداثُ معانٍ جَديدةٍ لا يَقتَضيها الكلامُ بمُقتضَى اللغةِ الَّتي ورَدَ بها ولا بقَرائنَ صَحيحةٍ تَستلزِمُ هذه المعانِيَ فيَكونُ في ذلك جِنايةٌ على كلامِ اللهِ تَعالى وكلامِ رَسولِه ﷺ مِن جِهتَيْن.

ثُم إنَّهم بسُلوكِهم هَذا فتَحوا أبوابًا منَ الشِّركِ والبِدعَ لا يَقدِرون على سَدِّها فيُقالُ لَهم: إذا سوَّغْتم صرفَ النصوصِ عَن دَلالتِها المَفهومةِ فما هوَ الضابطُ فيما يَسوغُ صرفُه وما لا يَسوغُ؟

فإنْ قالوا: الضابطُ العَقلُ فما أحالَه تأوَّلْناهُ وإلَّا أَقرَرْناهُ.

قيلَ لَهُم: فبأَيِّ عقلٍ نَزِنُ ذلكَ، فإنَّ القَرامطةَ يَزعُمون أنَّ العَقلَ يَدُلُّ على بُطلانِ ظواهرِ الشرعِ. والفلاسفةُ يَزعُمون أنَّ العقلَ يُحيلُ حشرَ الأجسادِ.

والتَّحريفاتُ الَّتي يُسمِّيها أصحابُها التأويلاتِ ويَدَّعون وجوبَها بالمَعقولاتِ أكثرُ مِن أن تُحصَرَ وهيَ مُضطَربةٌ مُتناقِضةٌ. (ص٢٣٦، ص٢١٥-٢١٦).

ويَلزمُ على قاعِدةِ هَؤلاءِ محَذورانِ في العَقيدةِ:

أحدُهما: أَنْ لا نُقرَّ بشيءٍ مِن معانِي الكِتابِ والسُّنةِ حتَّى نَبحثَ تلكَ البحوثَ الطَّويلةَ العَريضةَ لنَنظرَ هل ذلِكَ مُمكنٌ في العَقلِ أم غيرُ مُمكنٍ، ومِنَ المَعلومِ أنَّ كلَّ طائِفةٍ مِن هَؤلاءِ تدَّعي أنَّ العقلَ يُوجبُ أو يَمنعُ أو يُجوِّزُ ما تَدَّعي الأُخرَى فيه خِلافُ ذلِك فيَؤولُ الأمرُ إلى الحَيرةِ المذمومةِ.

الثاني: أنَّ القلوبَ تَتخلَّى عن الجزمِ بشيءٍ تَعتقِدُه مِمَّا جاءَ في الكِتابِ والسُّنةِ إذ لا يُوثَقُ بأنَّ الظاهِرَ هوَ المرادُ.

والسلامةُ مِن هذا سُلوكُ طريقِ السلَفِ الصالحِ نَسألُ اللهَ تَعالى أن يَجعلَنا مِنهم بمَنِّه وكرَمِه.

انتَهى ما يُحتاجُ إليه في مَنهجِ العَقيدةِ.

ويُلحقُ بالمقرَّرِ ما اختِيرَ من كِتابِ التوحيدِ لشيخِ الإسلامِ مُحمدِ بنِ عبدِ الوهابِ وهِيَ الأَبوابُ التاليةُ:

١- بابُ ما جاءَ في الذبحِ لغيرِ اللهِ.

٢- بابُ لا يُذبحُ للهِ بمَكانٍ يُذبحُ فيهِ لغَيرِ اللهِ.

٣-٤-٥- بابٌ منَ الشركِ النُّذورُ والاستِعاذةُ والاستِغاثةُ بغيرِ اللهِ.

٦- بابُ قولِ اللهِ تَعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص:٥٦].

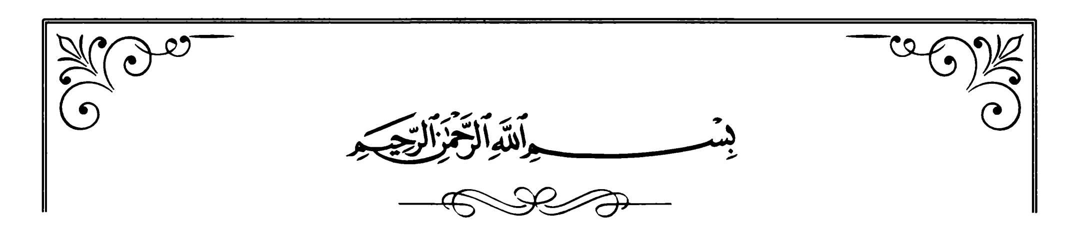
٧- بابُ ما جاءَ في أن سببَ كُفرِ بَني آدمَ وتَركَهم دِينَهم هو الغُلوُّ في الصالِحِينَ.

والحَمدُ للهِ ربِّ العالَمِينَ الَّذي بنِعمتِه تتمُّ الصالحاتُ، وصلَّى اللهُ وسلَّمَ على نَبيِّنا مُحمدٍ وعلى آلِه وأصحابِه والتابِعينَ لهم بإِحسانٍ مدَى الأوقاتِ.

تَمَّ في ٣٠/ ٦/ ١٤٠٧هـ

بقَلمِ مُحمدِ الصالِحِ العُثَيْمين.





قالَ فضيلةُ الشيخِ العلَّامةُ محمدُ بنُ صالحِ العُثَيْمِين رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

الحَمدُ للهِ ربِّ العالَمِينَ، وأُصلِّي وأُسلِّمُ على نبيِّنا مُحمَّدٍ خاتمِ النبيِّين وإِمامِ المُتَّقينَ، وعَلى آلِه وأصحابِه ومَن تبِعَهم بإحسانٍ إلى يومِ الدينِ.

أمَّا بعدُ: فهذِه فقَراتُ مَنهجِ التوحيدِ المقرَّرِ على المُستوى الأوَّل والثَّاني مِن كُليَّتَيْ أصولِ الدينِ والشريعةِ في فرعِ جامِعةِ الإمامِ مُحمدِ بنِ سُعودٍ الإسلاميةِ في القَصيمِ، يُراجعُ علَيْها شرحُ العقيدةِ الطحاويةِ وما يُناسبُ الموضوعَ مِن كلامِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تَيميةَ وابنِ القيمِ وغيرِهما. أَسأَلُ اللهَ تَعالى أن يَجعلَه خالصًا لوجهِهِ نافعًا لعبادِه موافِقًا لمَرضاتِه إنه جَوَادٌ كريمٌ.

(تَنبيهٌ): الصفحاتُ المُشارُ إليها في الحاشِيةِ لشرحِ الطحاويةِ في طبعةِ المَكتبِ الإسلاميِّ إلَّا ما قُيِّدَ بكتابٍ مُعيَّنٍ.



عِلمُ أصولِ الدِّينِ:

قالَ الشارحُ الشَّيْخُ الحافِظُ ابنُ أبي العِزِّ الحنَفيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى:

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَبِهِ أَسْتَعِينُ.

الحَمْدُ للهِ نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا. مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَنشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وحدَه لا شَرِيكَ لَهُ، ونَشهَدُ أَنَّ سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

أَمَّا بَعْدُ؛ فَإِنَّـهُ لَمَّا كَانَ عِلْمُ أُصُولِ الدِّينِ أَشْرَفَ العُلُومِ[1]، إِذْ شَرَفُ العِلْمِ بِشَرَفِ المَعْلُومِ، ....

---

[١] العُلومُ الشَّرعيَّةُ نوعانِ: عَقَديَّةٌ وعمَليَّةٌ:

١- العقَديَّةُ: ما يَتعلَّقُ بالعَقيدةِ وهِيَ الإيمانُ، ومُجمَلُها الإيمانُ بِاللهِ ومَلائكتِه وكُتُبِه ورُسُلِه والقَدَرِ خَيْرِه وشَرِّه.

٢- العَمَليَّةُ: ما يَتعلَّقُ بالجَوارِحِ مِنَ الأَقوالِ باللِّسانِ والعمَلِ بالأَرْكانِ.

وأُصولُها خَمْسةٌ: شَهادةُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وأَنَّ مُحَمَّدًا رَسولُ اللهِ، وإِقامُ الصَّلاةِ، وإِيتاءُ الزَّكاةِ، وصَومُ رمَضانَ، وحَجُّ بيتِ اللهِ الحَرامِ.

ويُسمَّى الأوَّلُ عِلمَ أُصولِ الدِّينِ، والثاني عِلمَ فُروعِ الدِّينِ لبنائِه على الأوَّلِ.

فبعضُ عُلومِ الشَّريعةِ يُسمَّى عِلمَ أُصولِ الدِّينِ، ونَحنُ نَقولُ هكَذا سَواءٌ كُنَّا نُوافِقُ على تَقسيمِ الدِّينِ إلى أُصولٍ وفُروعٍ أو لا نُوافِـقُ؛ لأنَّ مِنَ العُلماءِ مَن لم يُوافِـقْ على تقسيمِ

= الدِّينِ إلى أُصولٍ وفُروعٍ كشَيْخِ الإسلامِ ابنِ تَيميَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، إنَّما نَحنُ نَقولُ: إنَّ عِلمَ الشَّريعةِ يَنقَسِمُ إلى أُصولٍ وفُروعٍ، وإنْ شِئتَ فقُلْ: إلى عَقيدةٍ وعمَلٍ.

فهي إمَّا أُمورٌ عقَديةٌ يَلزَمُ الإنسانَ أَنْ يَعتقِدَها، وإمَّا أُمورٌ عمَليَّةٌ يَلزمُ الإنسانَ أَنْ يَقومَ بِها، ولنَضرِبْ لذلِكَ مثَلًا: الإيمانُ باللهِ وملائِكتِه وكُتُبِه ورُسلِه واليومِ الآخِرِ والقدَرِ خَيْرِه وشَرِّه، والإيمانُ بكُلِّ ما أَخبرَ اللهُ بِه مِن أُمورِ الغَيْبِ، هَذه أُمورٌ عقَديَّةٌ، يَلزمُ عِلمُها واعتِقادُها، لكِنْ ليسَ هُناكَ عمَلٌ، فالاعتِقادُ أَنْ تُؤمِنَ باللهِ ومَلائِكتِه وكُتُبِه ورُسُلِه واليومِ الآخِرِ والقدَرِ خَيْرِه وشَرِّه، هَذه أُمورٌ عقَديَّةٌ وهِيَ عِلْميةٌ أيضًا، يَعنِي يُطلَبُ مِنَّا لها: العِلْمُ والاعتِقادُ.

أمَّا الصلاةُ والزَّكاةُ والصَّوْمُ والحَجُّ وبِرُّ الوالِدينِ وصِلةُ الأَرْحامِ والصِّدْقُ في المَقالِ والإِحْسانُ إلى الناسِ، فهَذا نُسمِّيها أُمورًا عمَليَّةً، يَعنِي: يُطلَبُ مِنَّا فِعلُها.

ولا تَخرُجُ عُلومُ الشَّريعةِ عَن هَذينِ الأَمْرينِ، عَلى أنَّ الأُمورَ العمَليَّةَ لا بُدَّ فيها أيضًا مِن عَقيدةٍ، فالصَّلاةُ مثلًا مَطلوبٌ مِنِّي أن أَفعَلَها، لكِنْ مَطلوبٌ مِني شَيءٌ آخَرُ وهيَ أَنْ أَعتقِدَ أنَّها فَرضٌ؛ ولِهَذا قالَ العُلَماءُ: لو أنَّ أحَدًا صلَّى الصلَواتِ الخَمسَ معَ الجَماعةِ ولكِنَّه يُنكِرُ فرضِيَّتَها، صارَ كافرًا ولم تَنفَعْه هذه الصَّلاةُ، ولو أَقرَّ بفَرضِيَّتِها، ولكِنْ لم يُصَلِّ صارَ -على القَولِ الراجِحِ- كافِرًا ولم يَنفَعْه هَذا الإقرارُ.

فتَبيَّنَ لَنا أنَّ الأُمورَ العمَليَّةَ لا تَخْلو مِن عَقيدةٍ؛ ولِهَذا لَوْ أنَّنا فعَلْناها لِمُجرَّدِ العادةِ لم تَنْفَعْنا، فلا بُدَّ أَنْ يَعتقِدَ الإنسانُ حينَ فِعلِ العِبادةِ أنَّه يَتعبَّدُ للهِ بِها، وهَذه مَسألةٌ تَفوتُنا كَثيرًا، فمَن منا إذا ذهَبَ إلى الوُضوءِ يَستشعِرُ بأنَّه يَمتثِلُ أمرَ اللهِ، ويَستحضِرُ قولَ اللهِ تَعالى:

= ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ﴾ [المائدة:٦]، أو يَذهَبُ على أنَّه مِن شُروطِ الصَّلاةِ أَنْ يَكونَ الإِنسانُ مُتوضِّئًا؟ والجَوابُ: الأَخيرُ هوَ الأَغلبُ.

وأنا لا أَنفِـي هَذا عَن كلِّ أحَدٍ، لكِـنْ أَغلَبُ الناسِ يَذهَبُ ليَتوضَّأَ لأَنَّ الصـلاةَ لا تَصِحُّ إلَّا بوُضوءٍ، فيَجعَلُ الوُضوءَ وَسيلةً، والحَقيقةُ أَنَّه عِبادةٌ مُستقِلَّةٌ؛ ولِهَذا تُكفَّرُ بِهِ الخَطايا وتَزولُ بِهِ الذُّنوبُ.

فيَنبَغي أن نَستشعِرَ ونحنُ نَتوضَّأُ أنَّ اللهَ أَمَرَنا بالوُضوءِ، حتَّى تَكونَ عِبادةً حَقيقةً، وحِينئِذٍ نَجمعُ بينَ العِلمِ والعمَلِ، العِلمِ الَّذي هوَ الاعتِقادُ، والعمَلِ؛ فالصَّلاةُ مثَلًا؛ كلُّنا يَذهَبُ إلى المَسجِدِ ليُصلِّيَ، ولكِنْ هَلْ حينَ نَذهَبُ نَستشعِرُ قولَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة:٤٣]، أو أنَّ هَذا أمرٌ فُرِضَ علَيْنا؟! فنُريدُ أن نَشعُرَ شُعورًا آخَرَ، بأَنَّنا مُمتثِلون لأَمرِ اللهِ، فهَلْ نحنُ نَشعرُ بأَنَّنا نَذهبُ لأنَّ اللهَ أمَرَنا بإِقامةِ الصَّلاةِ؟ أَعتقِدُ أنَّ هذا يَفوتُنا كثيرًا وأَنَّنا لَوْ تَنبَّهْنا أَحيانًا لذلِكَ ولكِنْ نَنسَى.

فحاسِبوا أَنفُسَكم وجرِّبوا، فنحنُ نُريدُ أن يَكونَ عِلْمُنا مُطبَّقًا في عمَلِنا، ﴿فَٱعۡبُدِ ٱللَّهَ مُخۡلِصٗا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾ [الزمر:٢]، والإِخْلاصُ لا يُتصـوَّرُ إلَّا بهذا الشُّعـورِ، ولا يَتصوَّرُه الإنسانُ إلَّا بهذا الشُّعورِ، وعَلى هَذا فقِسْ.

فالمُهِمُّ أنَّ عُلومَ الشَّريعةِ تَنقسِمُ إلى قِسمَيْنِ: عقَديَّةٍ وعمَليَّةٍ، وبعضُهم يَقولُ: أُصولٌ وفُروعٌ. لكِنِ الأَحسَنُ أَنْ نَقولَ: عقَديةٌ وعمَليَّةٌ. ولَوْ عبَّرْنا عِلْمية وعمَلِيَّة جازَ، إِذِ الاختِلافُ في التَّعبيرِ فقَطْ، فكُلُّ ما يَتعلَّقُ بالجَوارحِ فهو عمَليٌّ، وما يَتعلَّقُ بالقُلوبِ فهُوَ عقَديٌّ.

وَهُوَ الفِقْهُ الأَكْبَرُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى فِقْهِ الفُرُوعِ، وَلِهَذَا سَمَّى الإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ مَا قَالَهُ وَجَمَعَهُ فِي أَوْرَاقٍ مِنْ أُصُولِ الدِّينِ (الفِقْهَ الأَكْبَرَ) وَحَاجَةُ العِبَادِ إِلَيْهِ فَوْقَ كُلِّ حَاجَةٍ، وَضَرُورَتُهُمْ إِلَيْهِ فَوْقَ كُلِّ ضَرُورَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَا حَيَاةَ لِلْقُلُوبِ، وَلَا نَعِيمَ وَلَا طُمَأْنِينَةَ، إِلَّا بِأَنْ تَعْرِفَ رَبَّهَا وَمَعْبُودَهَا وَفَاطِرَهَا، بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ، وَيَكُون مَعَ ذَلِكَ كُلِّهِ أَحَبَّ إِلَيْهَا مِمَّا سِوَاهُ، وَيَكُون سَعْيُهَا فِيمَا يُقَرِّبُهَا إِلَيْهِ دُونَ غَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ خَلْقِهِ[١].

---

[١] مَسؤُوليةُ الناسِ نحوَ الشَّريعةِ:

أوَّلًا: لا يَحفظُ الشَّريعةَ إلَّا أهلُ الشَّريعةِ، ويَجِبُ أن تكونَ شَريعةُ اللهِ أَغْلى عِندَك مِن المالِ والولَدِ والنَّفسِ؛ لأنَّ شَريعةَ الَّذي خلقَكَ يَجِبُ عليكَ أَنْ تَحفَظَها أكثَرَ مِمَّا تَحفظُ الذهَبَ والجَواهِرَ، فإذا كُنتَ تَحفَظُ الذَّهَبَ في صَناديقِ الحَديدِ؛ فاحفَظِ الشَّريعةَ فيما هو أَعظَمُ وأَشَدُّ حِرزًا من صناديقِ الحَديدِ، وأنتَ عِندَما تَفتخِرُ بالانتِسابِ إِلَيْها تَقولُ: أنا مُسلِمٌ. ولَوْ قالَ لكَ قائِلٌ: أنتَ لستَ بمُسلمٍ. ثارَتْ ثائِرتُكَ، وإذا كانَ هَكَذا فيَجِبُ أَنْ تَحفظَ هَذه الشَّريعةَ بالعِلمِ الَّذي تُودِعُه في قلبِكَ وبالكِتابِ.

ثانيًا: حِمايةُ الشَّريعةِ بأَنْ تَحوطَها بسُورٍ فلا يَدخُلُ إلَيْها أحَدٌ فيُفسِدَها، وبِناءً على ذلِكَ يَجِبُ على أهلِ السُّنةِ أَنْ يَحمُوا الشريعةَ مِن أهلِ البِدْعةِ، بحَيثُ لا يَتسلَّلُ أهلُ البِدْعةِ إلى صُفوفِ أَهلِ السُّنةِ؛ لأنَّهم إذا تَسلَّلوا أَفسَدوا، واحذَرْ أَنْ يَكونَ في قَلبِكَ شيءٌ مِنَ البِدعِ أو في عمَلِكَ شيءٌ منَ البِدَعِ؛ لأنَّكَ ما ابتَدَعْت بِدْعةً أو ما اعتَنَقْتَ بِدْعةً إلَّا ماتَ مِنَ السُّنةِ مِثلُها، والقُلوبُ أَوْعيةٌ، إذا امتلَأَت بالخَيْرِ أو بالشَّرِّ امتلَأَتْ.

فمثَلًا: هذا رجُلٌ وضَعَ ماءً عذبًا فُراتًا في إناءٍ لكِنْ وضَعَ نِصفَ الإناءِ، ثُمَّ جاءَ فصَبَّ علَيْه ماءً مِلحًا أُجاجًا وامتَلأَ الإنـاءُ، فأَفسَـدَ الماءَ العَـذبَ بالمِلحِ الأُجاجِ، ولكِـنْ إذا

= كانَ لا يُوجَدُ في هذا الإناءِ إلَّا عَذبٌ فُراتٌ صارَ نَقيًّا صافيًا لم يُخالِطْه شيءٌ.

لذلكَ يَجِبُ أن نَحميَ الشَّريعةَ بحيثُ لا يَدبُّ إلى صُفوفِها أحَدٌ مِن أهلِ الانحِرافِ أوِ البِدَعِ، ولا تَستَهِنْ بهذا الأمرِ؛ لأنَّ بعضَ الناسِ يَتسلَّلُ إلى المُؤمِنينَ ليُفسِدَ الدِّينَ، والمُنافِقون -كما نعلَمُ- هذا شَأنُهم، دخَلوا في الإسلامِ وجاؤُوا يقولونَ: إنَّا ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾ [المنافقون:١] (نَشهَدُ) جُملةٌ مُؤكَّدة بالشَّهادةِ، و(إنَّ) واللَّامِ، فقالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾ [المنافقون:١]، ثُمَّ كذَّبهم فقالَ: ﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون:١].

وتَأمَّلِ البَلاغةَ في قولِهِ تعالى، حيثُ جاءَ قولُه: ﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ بعدَ قولِهِ: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾؛ لأنَّه لَوْ قالَ: قالوا: نَشهَدُ إنَّكَ لرسولُ اللهِ واللهُ يَشهَدُ إنَّ المُنافِقينَ لكاذِبونَ. لكانَ فيه إيهامٌ شَديدٌ أنَّ المُنافِقين كاذِبون في قولِهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾. وهُمْ لم يَكذِبوا في هذا القَولِ، بَلْ صدَقوا، لكِنْ قُلوبُهم كاذِبةٌ؛ لهَذا أتى بإثباتِ الرِّسالةِ قبلَ أن يُكذِّبَ هَؤلاءِ؛ ليزولَ الوَهمُ، فقالَ: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾، أمَّا شَهادتُهم أنَّك رَسولُ اللهِ فاللهُ يَشهدُ إنَّ المُنافِقينَ لكاذِبونَ، فأقولُ: إنَّه قَدْ يَندَسُّ في صُفوفِ أهلِ السُّنةِ مَن يُفسِدُ عَقيدةَ أهلِ السُّنةِ ولا سِيَّما إنْ أُعطِيَ بيانًا وجَدَلًا فهُوَ خَطيرٌ؛ كما جاءَ في الحَديثِ: «**إنَّ مِنَ البَيانِ لسِحْرًا**»[1].

وما أفسَدَ الناسَ في عَقائِدِهم إلَّا دُخولُ هَؤلاءِ فيه، فهَذا عبدُ اللهِ بنُ سَبأ الَّذي أسَّسَ مذهَبَ الرفضِ كانَ يهوديًّا، فدخَلَ في الإسلامِ مُنافِقًا ورأى أنَّ أقرَبَ طَريقٍ يَصُدُّ بِهِ الناسَ عَن دِينِ اللهِ هُو طَريقُ العاطِفةِ، فالمُسلِمُ عِندَه عاطِفةٌ قَويَّةٌ، ورأى أنَّ أشرَفَ إنسانٍ عندَ

(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب الخطبة، رقم (٥١٤٦)، من حديث ابن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

= المُسلِمين هوَ الرَّسولُ ﷺ وآلُهُ، فآلُه أفضلُ الآلِ وهوَ أَفضلُ الخَلْقِ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ فجعَلَ يَتَشيَّعُ لآلِ الرَّسولِ ﷺ ويَبُثُّ في الناسِ التَّحزُّنَ والتَّحسُّرَ على ما أَصابَهم، ثُمَّ انتَهى به الأَمرُ إلى أَنْ قالَ لعَليِّ بنِ أَبي طالِبٍ: إنَّكَ اللهُ حَقًّا. فألَّهَهُ، ولكِنْ عليٌّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ لم يَرْضَ بهَذا، بل أمرَ بالأَخاديدِ فخُدَّتْ، وهِيَ حُفرٌ مِثلُ السَّواقي عَميقةٌ وملأَها حَطبًا وأَمرَ بهَؤلاءِ أَنْ يُلقَوْا في النارِ، فأَحرَقَهم بالنارِ[1]؛ لشِدَّةِ التَّنكيلِ بِهِمْ؛ لأَنَّهُم قالوا قَوْلًا كذِبًا وفِريةً.

ونَحنُ -والحمدُ للهِ- مُسلِمون، والواجبُ علَيْنا نحوَ الشَّريعةِ عُمومًا: أَنْ نَحفظَ هَذِه الشَّريعةَ بأُصولِها وفُروعِها ودَقيقِها وجَليلِها وغيرِ ذلِكَ، حتَّى الأمورُ المُستَحَبَّاتُ يَجِبُ علَيْنا حِفْظُها؛ لأنَّها شَرعٌ، فالأُمورُ المُستَحَبَّاتُ مِن حيثُ هيَ لا تَجِبُ، لكِنْ مِن حَيثُ حِفْظُها واجِبٌ، وسَواءٌ كانَ هذا الحِفظُ في الصَّدْرِ أو كانَ في الكِتابِ.

فتَعلُّمُ الشَّريعةِ إِذًا فَرضٌ على المُسلِمين عُمومًا، والفَرضُ عُمومًا يُسمَّى عِندَ العُلَماءِ فَرضَ كِفايةٍ، إذا قامَ بِهِ مَن يَكفِي سقَطَ عنِ الباقِينَ، وهَذا بالنِّسبةِ لعُمومِ الشَّريعةِ، أمَّا بالنِّسبةِ للخُصوصِ فكُلُّ إنسانٍ يَجِبُ عليه أَنْ يَحفظَ مِنَ الشَّريعةِ ما يَحتاجُ إِلَيْه، فعِندَما أُريدُ أَنْ أُصلِّيَ يَجِبُ أن أَعرِفَ مِنَ الشَّرعِ كيفَ أُصلِّي، وعِندَما أُريدُ أن أَتوضَّأَ يَجِبُ أَنْ أَعرِفَ مِنَ الشَّرعِ كيفَ أَتوَضَّأُ، ولكِنْ لا يَجِبُ أن أَتعلَّمَ أَحكامَ الزَّكاةِ ولَيسَ عِندي مالٌ، لكِنْ حِفظُ أَحكامِ الزَّكاةِ على الأُمَّةِ الإِسْلاميةِ واجِبٌ ولا بُدَّ مِنْه.

وأُريدُ هُنا أَنْ أُبيِّنَ أنَّه لا يَحفَظُ الشَّريعةَ إلَّا أهلُ الشَّريعةِ، أَسأَلُ اللهَ تعالى أَنْ يَجعَلَنا وإيَّاكُم مِن حُماتِها وحُفَّاظِها.

---

(١) أخرجه الدينوري في المجالسة (١٠٦٥)، وابن الأعرابي في معجمه (٦٧)، والآجري في الشريعة (٥/ ٢٥٢٠-٢٥٢١).

الحِكمةُ مِن بَعثِ الرُّسلِ:

وَمِنَ الْمُحَالِ أَنْ تَسْتَقِلَّ الْعُقُولُ بِمَعْرِفَةِ ذَلِكَ وَإِدْرَاكِهِ عَلَى التَّفْصِيلِ، فَاقْتَضَتْ رَحْمَةُ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ أَنْ بَعَثَ الرُّسُلَ بِهِ مُعَرِّفِينَ، وَإِلَيْهِ دَاعِينَ، وَلِمَنْ أَجَابَهُمْ مُبَشِّرِينَ، وَلِمَنْ خَالَفَهُمْ مُنْذِرِينَ، وَجَعَلَ مِفْتَاحَ دَعْوَتِهِمْ، وَزُبْدَةَ رِسَالَتِهِمْ، مَعْرِفَةَ الْمَعْبُودِ سُبْحَانَهُ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ[١]، إِذْ عَلَى هَذِهِ الْمَعْرِفَةِ تُبْنَى مَطَالِبُ الرِّسَالَةِ كُلِّهَا مِنْ أَوَّلِهَا إِلَى آخِرِهَا.

---

[١] إنَّ اللهَ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ بعثَ رُسلَه إلى خَلقِه بعدَ أَنِ اختَلَفوا وتَفرَّقوا، فبعَثَ اللهُ النبيِّينَ مُبشِّرين ومُنذِرين ليَحكُمَ بينَ الناسِ فيما اختَلَفوا فيه، كما قالَ اللهُ تعالى: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾ [البقرة:٢١٣].

وكانَ أهَمَّ ما بُعِثوا به تَحقيقُ التَّوْحيدِ؛ لأنَّ الإنسانَ لا يُمكِنُ أَنْ يَعمَلَ حتَّى يكونَ لَه هَدَفٌ وغايةٌ يُريدُ الوُصولَ إلَيْها، وغايةُ كلِّ إنسانٍ أَنْ يَصِلَ إلى رِضا اللهِ عَزَّوَجَلَّ ودارِ كرامَتِه، وهَذا لا يُمكِنُ إلَّا بالتَّوْحيدِ، أَيْ: تَوحيدِ اللهِ تَعالى قَصْدًا.

والتوحيدُ -كما تَدُلُّ عليه الكلِمةُ- مِن حيثُ اللُّغةُ: مَصدرُ وحَّد يُوحِّدُ أي: جعَلَ الشيءَ واحِدًا، ولا يَتِمُّ ذلكَ إلَّا برُكْنَيْن أَساسَين هُما: النَّفيُ والإثباتُ، نفيٌ وإثباتٌ؛ لأنَّ بهذا الأُسلوبِ يَتحقَّقُ التَّوْحيدُ، ووَجهُ ذلكَ أنَّ النَّفيَ المُجرَّدَ تعطيلٌ مَحْضٌ، والإثباتَ المُجرَّدَ لا يَمنعُ المُشارَكَةَ، فإذا قُلتَ: مُحَمَّدٌ قائِمٌ. أثبتَّ القِيامَ لِمحمدٍ، لكِنْ ليسَتْ هَذه الصِّيغةُ مانِعةً منَ المُشارَكةِ لجَوازِ أَنْ يَكونَ عَليٌّ قائمًا وبكرٌ قائمًا، وهكَذا، والنفيُ المُجرَّدُ تَعطيلٌ مَحْضٌ، مِثل أَنْ تَقولَ: ما قامَ أَحَدٌ. فهذا تَعطيلٌ؛ لأنك لم تُثبِتْ شيئًا لشيءٍ، فمَنْ

= لم يَقصِدْ أَحَدًا فليسَ بمُوحِّدٍ، ومَن قصَدَ اللهَ وغَيرَه فليسَ بمُوحِّدٍ؛ لأنَّ الأوَّلَ مُعطِّلٌ والثاني مُشرِكٌ.

ثُم إنَّ مِنَ المَعروفِ في الفِطرةِ أنَّه لا يُمكِنُ لأحَدٍ إلَّا أنْ يَكونَ له غرَضٌ وقَصدٌ، حتَّى المُلحِدون، كلٌّ واحِدٍ مِنهم له غرَضٌ وله قَصدٌ، كما قالَ النبيُّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**أَصدَقُ الأَسْماءِ حارِثٌ وهَمَّامٌ**»[1]؛ لأنَّه ما مِن إنسانٍ إلَّا وهوَ حارِثٌ يَعمَلُ وهَمَّامٌ يُريدُ، كلُّ إنسانٍ لـه إرادةٌ وله عمَـلٌ حتَّى المُلحِدون؛ لأنَّهم يُريدونَ أنْ يَصِلـوا إلى غايتِهم، فالشُّيوعِيُّون مثَلًا لهم غايةٌ وهدَفٌ، وهوَ تَحقيقُ الشُّيوعيةِ، والمُؤمِنون باللهِ واليومِ الآخِرِ لَهُم غايةٌ وهدَفٌ، وهو الوُصولُ إلى دارِ كرامةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وهكَذا كلُّ إنسانٍ لا بُدَّ له مِن غايةٍ، فاختَلَفَ الناسُ في هَذه الغاياتِ، ومِن ثَمَّ أَرسلَ اللهُ تعالى الرُّسلَ ليَحكُموا بينَ الناسِ فيما اختَلَفوا فيه.

كذلِكَ أيضًا جاؤُوا عليهِمُ الصلاةُ والسلامُ بمَعرِفةِ ما يَجِبُ للهِ مِنَ الصِّفاتِ، فكُلُّ ما أَخبَرَ اللهُ بِهِ عَن نَفسِه منَ الصِّفاتِ فهُوَ واجِبٌ له، وهُناكَ صِفاتٌ لا نَدرِي ما هيَ، لم يُعلِمْنا بها، كما قالَ النبيُّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «**لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ**»[2]، لكِنْ ما عَلِمْنا به مِن صِفاتِ اللهِ، فهُوَ واجِبٌ علَيْنا، ولا بُدَّ لَنا منَ الإِيمانِ بهِ.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (٤/ ٣٤٥)، وأبو داود: كتاب الأدب، باب في تغيير الأسماء، رقم (٤٩٥٠)، من حديث أبي وهب الجشمي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، رقم (٤٨٦)، من حديث عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا.

وكذلِكَ أيضًا جاؤُوا بمَعرِفةِ ما يَمتنِعُ على اللهِ على سَبيلِ الإجمالِ، فكلُّ صِفةِ نَقصٍ فهِيَ مُمتنِعةٌ على اللهِ، مِثل العَجزِ والضَّعفِ واتِّخاذِ الولَدِ واتِّخاذِ الصاحِبةِ والغَفلةِ وما أَشبَهَ ذلكَ، كلُّ هذا مُمتنِعٌ على اللهِ عَزَّوَجَلَّ مِنه ما نَعرِفُه إجمالًا، ومِنه ما لا نَعرِفُه إلَّا بطَريقِ الرسُلِ.

وكذلِكَ جاؤُوا بمَعرِفةِ ما يَجوزُ على اللهِ، فكلُّ صِفةٍ تَتعلَّقُ بمَشيئتِه فهيَ منَ الصِّفاتِ الجائِزةِ الَّتي إن شاءَ فعَلَها وإن شاءَ لم يَفعَلْها، مِثل النُّزولِ إلى السماءِ الدُّنْيا منَ الصِّفاتِ الجائِزةِ، لو شاءَ لم يَنزِلْ، واستواؤُه على العرشِ مِنَ الصِّفاتِ الجائِزةِ أيضًا، فإن شاءَ لم يَستَوِ على العَرشِ، لكِنْ عُلوُّه فوقَ كلِّ شيءٍ منَ الصِّفاتِ الواجِبةِ، فيَمتنِعُ أن يَكونَ شيءٌ فوقَه، بَلْ هو فَوقَه، لكِن الاستِواءُ على العرشِ شيءٌ والعُلوُّ المُطلَقُ شيءٌ آخَرُ.

إذًا: فمَعرِفةُ ما يَجِبُ ويَجوزُ ويَمتنِعُ على اللهِ يُتلقَّى منَ الرُّسلِ علَيْهِمُ الصلاةُ والسَّلامُ؛ ولِهَذا أَرسَلَهم اللهُ إلى عِبادِه ليُعرِّفوهم بأَسمائِه وصِفاتِه حتَّى تَتحقَّقَ لهمُ العِبادةُ ويَعبُدوا اللهَ على بَصيرةٍ؛ وعلَيْه، فإنَّ الرُّسلَ كلَّهم عليهم الصلاة والسلام جاؤُوا لتَحقيقِ التَّوحيدِ كما قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ﴾ [الأنبياء:٢٥]، ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ﴾، أي: لا مَعبودَ حقٌّ غيرُه فاعبُدوه وحدَهُ.



تَعريفُ العِبادِ طَريقَ اللهِ تعالى وما لهُم بعدَ الوُصُولِ إليهِ:

ثُمَّ يَتْبَعُ ذَلِكَ أَصْلَانِ عَظِيمَانِ:

أَحَدُهُمَا: تَعْرِيفُ الطَّرِيقِ الْمُوَصِّلِ إِلَيْهِ، وَهِيَ شَرِيعَتُهُ الْمُتَضَمِّنَةُ لِأَمْرِهِ وَنَهْيِهِ.

وَالثَّانِي: تَعْرِيفُ السَّالِكِينَ مَا لَهُمْ بَعْدَ الْوُصُولِ إِلَيْهِ مِنَ النَّعِيمِ الْمُقِيمِ[1].

---

[١] الشَّيْءُ الثاني مِمَّا يَتبعُ الأَصلَ الأوَّلَ: هوَ تَعريفُ الناسِ الطائِعينَ ما لَهُم مِنَ الكَرامةِ عِندَ اللهِ تَعالى، وتَعريفُ العاصينَ ما لَهُم مِنَ الإِهانةِ والعُقوبةِ؛ وذلِكَ بأَنْ نُؤمِنَ بدارِ الجَزاءِ؛ بالجَنَّةِ للمُتَّقينَ والنارِ لِلكافِرينَ، ولكِنْ مَنِ الَّذي يُعلِّمُنا أنَّ العاصِيَ له النارُ وأنَّ المُطيعَ لهُ الجَنَّةُ؟

الجَوابُ: همُ الرسُلُ علَيْهِمُ الصَّلاةُ والسَّلامُ؛ فالمَضمونُ الأوَّلُ لِرسالةِ الرُّسلِ: هوَ تَعريفُ الناسِ بِاللهِ عَزَّوَجَلَّ بأَسمائِه وصِفاتِه.

والثاني: تَعريفُ الطريقِ المُوصلِ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ وإلى دارِ كَرامتِه.

والثالثُ: تَعريفُ الناسِ بما لَهُم عندَ المُخالَفةِ أو عِندَ الموافَقةِ والطاعةِ.

ولَوْ تَأَمَّلْتَ رِسالاتِ الرُّسُلِ لوجَدْتَها تَدورُ على هذِه الأُمورِ الثَّلاثةِ، لكِنِ الأَصلُ الأَصيلُ والأوَّلُ هوَ تَعريفُ الناسِ بأَسْماءِ اللهِ وصِفاتِه.

ولِهَذا إذا تأَمَّل الإنسانُ أَسماءَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ تبيَّنَ له ما فيها مِنَ المَعانِي العَظيمةِ الَّتي تَزيدُ الإِنْسانَ إِيمانًا بِاللهِ عَزَّوَجَلَّ ومحبَّةً لَهُ وخَوْفًا مِنهُ، لَكِنْ معَ الأَسَفِ -أَقولُ عَن نَفسِي وأَقولُ عَن كَثيرٍ منَ الناسِ- أَنَّنا نَقرأُ مِثلَ هَذِه الأُمورِ قِراءَةً عابِرةً، قِراءَةً نَظَريةً لا تَتأَثَّرُ بِها النُّفوسُ، وَلا تَتأَثَّرُ بِها القُلوبُ، ولا تَترَبَّى بِها النُّفوسُ، وهَذا هُوَ المُشكِلُ.

فَأَعْرَفُ النَّاسِ بِاللهِ عَزَّوَجَلَّ أَتْبَعُهُمْ لِلطَّرِيقِ الْمُوَصِّلِ إِلَيْهِ، وَأَعْرَفُهُمْ بِحَالِ السَّالِكِينَ عِنْدَ الْقُدُومِ عَلَيْهِ؛ وَلِهَذَا سَمَّى اللهُ مَا أَنْزَلَ عَلَى رَسُولِهِ رُوحًا، لِتَوَقُّفِ الحَيَاةِ الحَقِيقِيَّةِ عَلَيْهِ، وَنُورًا لِتَوَقُّفِ الهِدَايَةِ عَلَيْهِ. فَقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿يُلْقِى ٱلرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ [غافر:١٥]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَاۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَاۚ

= فعِندَما تَفهَمُ مَعنَى (العَزيزِ) أنَّه الغالِبُ الَّذي لا يُغلَبُ، لا تَشعُرُ بأنَّ قَلبَكَ يهتَزُّ أبدًا، بَلْ تَشعُرُ كأنَّكَ تَقرَأُ: المُبتَدَأُ مَرفوعٌ بالابْتِداءِ، والخَبَرَ مَرفوعٌ بالمُبتَدَأ، وأكثَرُ الناسِ عَلى هَذا، ولَكِنْ هَذا هوَ الَّذي جعلَنا لا نُقيمُ وَزْنًا لعِلمِ التَّوْحيدِ ولا العَقيدةِ، بَلْ ولا كأنَّه عِلمٌ كعِلمِ النَّحوِ، ورُبَّما نفهَمُ ونَعقِلُ مِن عِلمِ النَّحوِ أكثَرَ مِمَّا نَفهَمُ ونَعقِلُ مِن عِلمِ التَّوْحيدِ!.

وكَثيرٌ مِنَ الطلَبَةِ يَقرَؤُونَ عِلمَ التَّوْحيدِ كمادَّةٍ فقَطْ، ولا فَرقَ عِندَهُم بينَ التَّوْحيدِ وبَينَ النَّحوِ أوِ البَلاغةِ أوِ العَروضِ أوِ اللُّغةِ الأَجنَبيَّةِ إلَّا مَن شاءَ اللهُ.

والَّذي نُريدُه مِنكُم أنْ تَجعَلوا عِلمَ التَّوْحيدِ أَصلَ الأُصولِ، فتَبْنوا علَيْهِ إيمانَكُم وعَقيدَتَكُم وسَيْرَكُم إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ ومُعامَلتَكُم معَ الخَلْقِ حتَّى تَترَبَّى النُّفوسُ على مَخافةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ وعَلى مَحبَّةِ اللهِ، وبِالمَحبَّةِ والخَوْفِ يَسيرُ الإنسانُ منضبطًا؛ لأنَّه بِالمَحبَّةِ يَسعَى بفِعلِ الأوامِرِ؛ لأنَّهُ يَطلُبُ الوُصولَ إلى اللهِ بمَحبَّتِه، وكُلُّ مَحبوبٍ فهُوَ مَطلوبٌ، وبِالمَخافةِ يَنفرُ مِنْ مَعْصيةِ اللهِ ويَهرَبُ ويَخافُ.

وبِهَذا عرَفْنا: أنَّ النَّاسَ في ضَرورةٍ إلى إرْسالِ الرُّسُلِ وأنَّ رِسالَتَهُم تَشتَمِلُ عَلى ثَلاثةِ أُمورٍ: أَصلٌ مَتبوعٌ، والثاني والثالِثُ تابِعانِ، فالأَصلُ المَتبوعُ هُوَ مَعرِفةُ اللهِ بأَسْمائِهِ وصِفاتِهِ، والتابِعانِ مَعرِفةُ الشَّريعةِ ومَعرِفةُ الجَزاءِ.

وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ [الشورى:٥٢-٥٣]، وَلَا رُوحَ إِلَّا فِيمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ، وَلَا نُورَ إِلَّا فِي الِاسْتِضَاءَةِ بِهِ، وَهُوَ الشِّفَاءُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ﴾ [فصلت:٤٤]، فَهُوَ وَإِنْ كَانَ هُدًى، وَشِفَاءً مُطْلَقًا، لَكِنْ لَمَّا كَانَ الْمُنْتَفِعُ بِذَلِكَ هُمُ الْمُؤْمِنِينَ، خُصُّوا بِالذِّكْرِ.

وَاللهُ تَعَالَى أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ، فَلَا هُدَى إِلَّا فِيمَا جَاءَ بِهِ[1].

---

[١] قالَ الإمامُ أَحمدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: لا يُوصَفُ اللهُ إلَّا بما وصَفَ به نَفسَه أو بما وصَفَه به رَسولُه، لا يَتجاوزُ القرآنَ والحَديثَ(١). وهذا حقٌّ.

فمَصدَرُ التَّلقِّي فيما يَتعلَّقُ بالعَقيدةِ الكِتابُ والسُّنةُ؛ ولِهَذا قالَ العُلَماءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: لا قياسَ في العَقيدةِ، يَعني: لا يُمكِنُ أَنْ نَقيسَ أو نُثبتَ للهِ تعالى صِفاتٍ بعُقولِنا أبَدًا، بَلْ لا يُمكِنُ أن نَصِفَ اللهَ أو نَنفيَ شَيئًا عَنِ اللهِ إلَّا ما جاءَ في الكِتابِ أو السُّنةِ، مَهما كانَ.

وأضرِبُ لذلِكَ مثَلًا بما جاءَ في القُرآنِ والسُّنةِ كذلِكَ أن مِن أَسماءِ اللهِ الأَوَّلَ، فنُسمِّي اللهَ بِه قالَ تَعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْءَاخِرُ﴾ [الحديد:٣]، وجاءَ في كَلامِ المُتكلِّمينَ أنَّ مِن أسماءِ اللهِ: القَديمَ، فلا نُسمِّي اللهَ بِه؛ لأنَّه لم يَرِدْ، لا في القُرآنِ ولا في السُّنةِ.

فلا يَصِحُّ أَنْ نُسمِّيَ اللهَ تعالى بالقَديمِ لوَجهَيْنِ:

الوَجهُ الأَوَّلُ: لأنَّه لم يَرِدْ في الكِتابِ ولا في السُّنةِ، وأَسماءُ اللهِ وصِفاتُه لم تَثبُتْ إلَّا بطَريقِ السَّمعِ.

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٦).

وَلَا رَيْبَ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ أَنْ يُؤْمِنَ بِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ إِيمَانًا عَامًّا مُجْمَلًا، وَلَا رَيْبَ أَنَّ مَعْرِفَةَ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ عَلَى التَّفْصِيلِ فَرْضٌ عَلَى الكِفَايَةِ، فَإِنَّ ذَلِكَ دَاخِلٌ فِي تَبْلِيغِ مَا بَعَثَ اللهُ بِهِ رَسُولَهُ، وَدَاخِلٌ فِي تَدَبُّرِ القُرْآنِ وَعَقْلِهِ وَفَهْمِهِ، وَعِلْمِ الكِتَابِ وَالحِكْمَةِ، وَحِفْظِ الذِّكْرِ، وَالدُّعَاءِ إِلَى الخَيْرِ، وَالأَمْرِ بِالمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيِ عَنِ المُنْكَرِ، وإِلَى سَبِيلِ الرَّبِّ بِالحِكْمَةِ وَالمَوْعِظَةِ الحَسَنَةِ، وَالمُجَادَلَةِ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ، وَنَحْو ذَلِكَ مِمَّا أَوْجَبَهُ اللهُ عَلَى المُؤْمِنِينَ، فَهُوَ وَاجِبٌ عَلَى الكِفَايَةِ مِنْهُمْ.

وَأَمَّا مَا يَجِبُ عَلَى أَعْيَانِهِمْ: فَهَذَا يَتَنَوَّعُ بِتَنَوُّعِ قُدَرِهِمْ وَحَاجَاتِهِمْ وَمَعْرِفَتِهِمْ، وَمَا أُمِرَ بِهِ أَعْيَانُهُمْ، ....

= **الوجهُ الثاني**: أنَّ القِدَمَ لا يمنَعُ الحُدوثَ، والدَّليلُ: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يس:٣٩].

فإذا قالَ المُتكلِّمُ: أنا أُريدُ بالقَديمِ: ما ليسَ لهُ ابتِداءٌ.

فالجَوابُ أَنْ نَقولَ: أوَّلًا: هذا المَعنَى الَّذي اصطَلَحْتُه للقَديمِ غيرُ مَعروفٍ في اللُّغةِ العَربيةِ، بدَليلِ الآيةِ: ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يس:٣٩]، وبدَليلِ أنَّك تَقولُ مثلًا: هذا ثوبٌ قَديمٌ، وهذه سيَّارةٌ قَديمةٌ. فهَذا المعنَى: ليسَ لها أوَّلٌ أَو أنَّها سابِقةُ العَهدِ؟ فنَقولُ: هذا المَعنَى الَّذي ذكَرْته للقَديمِ ليسَ مَعروفًا في اللُّغةِ العرَبيةِ فهو اصطِلاحٌ مِنكَ حادِثٌ.

ثانِيًا: نَقولُ: هَبْ أنَّك تُريدُ بالقَديمِ هذا المَعنَى، وهوَ مَعنًى صحيحٌ، فلِماذا لا تَأتِي بالمَعنَى الَّذي أَثبَتَه اللهُ لنَفْسِه وهو يَحمِلُ هذا المَعنَى، وهو: (الأوَّلُ)؟! فكَونُك تَأتي بهذا الاسمِ تُثبِتُه للهِ بدونِ دَليلٍ ثُم تُحاوِلُ أَنْ تُدافِعَ عَنه بما ليسَ به مَدفَعٌ، هذا غيرُ صَحيحٍ وغيرُ سَليمٍ.

وَلَا يَجِبُ عَلَى العَاجِزِ عَنْ سَمَاعِ بَعْضِ العِلْمِ أَوْ عَنْ فَهْمِ دَقِيقِهِ مَا يَجِبُ عَلَى القَادِرِ عَلَى ذَلِكَ. وَيَجِبُ عَلَى مَنْ سَمِعَ النُّصُوصَ، وَفَهِمَهَا مِنْ عِلْمِ التَّفْصِيلِ مَا لَا يَجِبُ عَلَى مَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا، وَيَجِبُ عَلَى المُفْتِي المُحَدِّثِ وَالحَاكِمِ مَا لَا يَجِبُ عَلَى مَنْ لَيْسَ كَذَلِكَ.

وَيَنْبَغِي أَنْ يُعْرَفَ أَنَّ عَامَّةَ مَنْ ضَلَّ فِي هَذَا البَابِ أَوْ عَجَزَ فِيهِ عَنْ مَعْرِفَةِ الحَقِّ، فَإِنَّمَا هُوَ لِتَفْرِيطِهِ فِي اتِّبَاعِ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ، وَتَرْكِ النَّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالِ المُوَصِّلِ إِلَى مَعْرِفَتِهِ. فَلَمَّا أَعْرَضُوا عَنْ كِتَابِ اللهِ ضَلُّوا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ﴾ [طه:١٢٥-١٢٦].

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: **تَكَفَّلَ اللهُ لِمَنْ قَرَأَ القُرْآنَ وَعَمِلَ بِمَا فِيهِ، أَنْ لَا يَضِلَّ فِي الدُّنْيَا، وَلَا يَشْقَى فِي الآخِرَةِ**، ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ الآيَةَ، كَمَا فِي الحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«إِنَّهَا سَتَكُونُ فِتَنٌ»**، قُلْتُ: فَمَا المَخْرَجُ مِنْهَا يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: **«كِتَابُ اللهِ؛ فِيهِ نَبَأُ مَا قَبْلَكُمْ، وَخَبَرُ مَا بَعْدَكُمْ، وَحُكْمُ مَا بَيْنَكُمْ، هُوَ الفَصْلُ، لَيْسَ بِالهَزْلِ، مَنْ تَرَكَهُ مِنْ جَبَّارٍ قَصَمَهُ اللهُ، وَمَنِ ابْتَغَى الهُدَى من غَيْرِهِ أَضَلَّهُ اللهُ، وَهُوَ حَبْلُ اللهِ المَتِينُ، وَهُوَ الذِّكْرُ الحَكِيمُ، وَهُوَ الصِّرَاطُ المُسْتَقِيمُ، وَهُوَ الَّذِي لَا تَزِيغُ بِهِ الأَهْوَاءُ، وَلَا تَلْتَبِسُ بِهِ الأَلْسُنُ، وَلَا تَنْقَضِي عَجَائِبُهُ، وَلَا تَشْبَعُ مِنْهُ العُلَمَاءُ، مَنْ قَالَ بِهِ صَدَقَ، وَمَنْ عَمِلَ بِهِ أُجِرَ، وَمَنْ حَكَمَ بِهِ عَدَلَ، وَمَنْ**

دَعَا إِلَيْهِ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ»(١)، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الآيَاتِ وَالأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَى مِثْلِ هَذَا المَعْنَى.

وَلَا يَقْبَلُ اللهُ مِنَ الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ دِينًا يَدِينُونَ به، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُوَافِقًا لِدِينِهِ الَّذِي شَرَعَهُ عَلَى أَلْسِنَةِ رُسُلِهِ.

وَقَدْ نَزَّهَ اللهُ تَعَالَى نَفْسَهُ عَمَّا يَصِفُهُ بِهِ العِبَادُ، إِلَّا مَا وَصَفَهُ بِهِ المُرْسَلُونَ، بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الصافات:١٨٠-١٨٢]، فَنَزَّهَ نَفْسَهُ سُبْحَانَهُ عَمَّا يَصِفُهُ بِهِ الكَافِرُونَ، ثُمَّ سَلَّمَ عَلَى المُرْسَلِينَ، لِسَلَامَةِ مَا وَصَفُوهُ بِهِ مِنَ النَّقَائِصِ وَالعُيُوبِ، ثُمَّ حَمِدَ نَفْسَهُ عَلَى تَفَرُّدِهِ بِالأَوْصَافِ الَّتِي يَسْتَحِقُّ عَلَيْهَا كَمَالَ الحَمْدِ.

وَمَضَى عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ الرَّسُولُ ﷺ خَيْرُ القُرُونِ، وَهُمُ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، يُوصِي بِهِ الأَوَّلُ الآخِرَ، وَيَقْتَدِي فِيهِ اللَّاحِقُ بِالسَّابِقِ، وَهُمْ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ بِنَبِيِّهِمْ مُحَمَّدٍ ﷺ مُقْتَدُونَ، وَعَلَى مِنْهَاجِهِ سَالِكُونَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ العَزِيزِ: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى﴾ [يوسف:١٠٨]، فَإِنْ كَانَ قَوْلُهُ: ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى﴾ مَعْطُوفًا عَلَى الضَّمِيرِ فِي ﴿أَدْعُوٓاْ﴾، فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ أَتْبَاعَهُ هُمُ الدُّعَاةُ إِلَى اللهِ، وَإِنْ كَانَ مَعْطُوفًا عَلَى الضَّمِيرِ المُنْفَصِلِ، فَهُوَ صَرِيحٌ أَنَّ أَتْبَاعَهُ هُمْ أَهْلُ البَصِيرَةِ فِيمَا جَاءَ بِهِ دُونَ غَيْرِهِمْ، وَكِلَا المَعْنَيَيْنِ حَقٌّ.

---

(١) أخرجه الترمذي: أبواب فضائل القرآن، باب ما جاء في فضل القرآن، رقم (٢٩٠٦)، من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَقَدْ بَلَّغَ الرَّسُولُ ﷺ البَلَاغَ المُبِينَ، وَأَوْضَحَ الحُجَّةَ لِلْمُسْتَبْصِرِينَ، وَسَلَكَ سَبِيلَهُ خَيْرُ القُرُونِ.

ثُمَّ خَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ اتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ، وَافْتَرَقُوا، فَأَقَامَ اللهُ لِهَذِهِ الأُمَّةِ مَنْ يَحْفَظُ عَلَيْهَا أُصُولَ دِينِهَا، كَمَا أَخْبَرَ الصَّادِقُ ﷺ: «**لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الحَقِّ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ**»[1].

وَمِمَّنْ قَامَ بِهَذَا الحَقِّ مِنْ عُلَمَاءِ المُسْلِمِينَ: الإِمَامُ أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَامَةَ الأَزْدِيُّ الطَّحَاوِيُّ، تَغَمَّدَهُ اللهُ بِرَحْمَتِهِ، بَعْدَ المِائَتَيْنِ، فَإِنَّ مَوْلِدَهُ سَنَةَ تِسْعٍ وَثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَوَفَاتُهُ سَنَةَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ.

فَأَخْبَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ، وَنَقَلَ عَنِ الإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ بْنِ ثَابِتٍ الكُوفِيِّ، وَصَاحِبَيْهِ أَبِي يُوسُفَ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الحِمْيَرِيِّ الأَنْصَارِيِّ، وَمُحَمَّدِ ابْنِ الحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَعْتَقِدُونَ مِنْ أُصُولِ الدِّينِ، وَيَدِينُونَ بِهِ رَبَّ العَالَمِينَ.



---

(١) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، رقم (٣٦٤١)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «**لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق**»، رقم (١٠٣٧)، من حديث معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

تأويلُ الفِرَقِ في الحَقيقةِ تَحريفٌ:

وَكُلَّمَا بَعُدَ العَهْدُ، ظَهَرَتِ البِدَعُ[١]، وَكَثُرَ التَّحْرِيفُ الَّذِي سَمَّاهُ أَهْلُهُ تَأْوِيلًا لِيُقْبَلَ، وَقَلَّ مَنْ يَهْتَدِي إِلَى الفَرْقِ بَيْنَ التَّحْرِيفِ وَالتَّأْوِيلِ[٢].

---

[١] فحصَلَ التَّفرُّقُ والتَّمزُّقُ، وهذا يقولُه المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ في زمَنِه، فكَيفَ بعَهْدِنا اليَوْمَ؟! يكونُ البُعدُ أَكثَرَ وأَكثَرَ، فِيما يَتعَلَّقُ بِالشَّريعةِ؛ لأَنَّنا أَبْعَدْنا.

[٢] مِثالُ ذلِكَ: المُعتزِلةُ يُسمَّوْنَ أَهلَ التَّأْويلِ، وكَذلِكَ الأَشاعِرةُ يُسمَّوْنَ أَهلَ التَّأويلِ؛ لأَنَّهُم أَوَّلوا النَّصَّ إِلى مَعنًى آخرَ يُخالِفُ الظاهِرَ، فسَمَّوْا أَنفُسَهم أهلَ التَّأويلِ؛ تَمويهًا عَلى العامَّةِ؛ لأَنَّ التَّأويلَ مَعْنًى لا تَنفِرُ مِنه النَّفْسُ، ولَكِنْ في الحَقيقةِ أَنَّ ما سَلَكوهُ تَحريفٌ ولَيْسَ بِتأْويلٍ، لَكِنْ هُمْ لا يُريدونَ أَنْ يُسمُّوهُ تَحْريفًا؛ لِئَلَّا يَنفِرَ العامَّةُ مِنْهُم، لو قِيلَ لِهَؤُلاءِ: أنتُمْ أَهلُ التَّحريفِ. فَإِنَّه لا يَتْبَعُهُم أَحَدٌ.

والتَّحريفُ في اللُّغةِ التَّغييرُ، ومِنه قولُه: حرَفْت الدابةَ عَن وجهِها أي: صرَفْتها.

وأمَّا في الاصطِلاحِ: فإِنَّه تَغييرُ النصِّ لفظًا أو مَعنًى، والتَّغييرُ اللَّفْظيُّ قد يَتغيَّرُ به المَعنَى وقد لا يَتغيَّرُ، أَمَّا التحريفُ المَعنويُّ فاللفظُ باقٍ ولكِنَّه يُحرِّفُ مَعناهُ، وكِلاهُما مُحرَّمٌ، وقَدْ ذمَّ اللهُ عَزَّوَجَلَّ الَّذين يُحرِّفونَ الكلِمَ عَن مَواضِعِه، وقَدْ يَجتمِعُ في التحريفِ اللَّفْظيُّ والمَعنويُّ جَميعًا.

ومِثالُ التحريفِ اللَّفْظيِّ: قولُه تعالى: (الحمدَ لله رب العالمين)، وقولُه تَعالى: (مَالِكَ يَومِ الدِّينِ)، وقولُه تَعالى: (الرَّحْمَنَ عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى) وهذا تَغييرٌ لَفْظيٌّ لكِنْ لا يَتغيَّرْ به المَعنى.

والغالِبُ أنَّ تَغـيرَ اللفـظِ الَّـذي لا يَتغيَّرُ بـهِ المَعنَـى لا يَقَـعُ إِلَّا مِن إنسـانٍ جاهِـلٍ؛

= إذْ لا يَظهَرُ فيه غرَضٌ للفاعِلِ بخِلافِ تَغييرِ اللفظِ الَّذي يَتغيَّرُ به المَعنَى قصدًا فإنَّه يَظهَرُ فيه غرَضٌ؛ لأنَّ غرَضَ المُغيِّرِ أو المُحرِّفِ تَغييرُ المعنَى تبَعًا للَّفْظِ.

ومعَ هذا فإنَّ تَغييرَ اللفظِ سَواءٌ تَغيَّرَ به المَعنَى أو لم يَتغيَّرْ بالنِّسبةِ لتَغييرِ المَعنَى قَليلٌ جِدًّا؛ لأنَّ مُغيِّرَ اللفظِ سَوفَ يرُدُّ عليه العاميُّ، إذ كلُّ أحَدٍ يَقرَأُ القُرآنَ على الصوابِ؛ ولذلِكَ لا نَعلَمُ أنَّ أحدًا تَجاسَرَ على التَّغييرِ اللَّفظيِّ إلَّا قليلٌ مِنَ الناسِ.

وإنَّما التَّغييرُ المَعنويُّ هو الَّذي يَكثُرُ منَ الناسِ سَواءٌ كانَ مِمَّن يَتكلَّمُ في التَّوحيدِ والعَقيدةِ أو مَن يَتكلَّمونَ في الفِقهِ؛ ولهذا جاءَتْ خِلافاتُ العُلماءِ والفُقهاءِ رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ مِن هذه الناحِيةِ، ولكِنْ ليسَ كلُّ مَن حرَّفَ تحريفًا مَعنويًّا يَكونُ له قصدٌ سيِّئٌ، فمِنَ الناسِ مَن يُحرِّفُ تَحريفًا مَعنويًّا لقُصورِ عِلمِه، أو قُصورِ فَهمِه، أو تَقصيرِه في الوُصولِ إلى الحَقِّ، أو لِسُوءِ قَصدِه؛ ولِهَذا يَختلِفُ العُلَماءُ في المَسائِلِ حَسبَ هذا الأَمرِ، فمِنْهم مَن يَكونُ له قَصدٌ سَيِّئٌ، ومِنهم مَن يَكونُ عِلمُه قاصِرًا ليسَ عِندَه أدِلَّةٌ يَجمعُ بينَها ويُوفِّقُ بينَها، فيَعلَمُ دليلًا ويَفوتُه أدِلَّةٌ؛ لأنَّه قاصِرُ العِلمِ، وسُوءُ المَقصدِ إنَّما يَكونُ مِن دُعاةِ الباطِلِ، وقَدْ تَجدُ دُعاةَ الباطِلِ أَذكياءَ وعِندَهم عُلومٌ ونَشيطين في طلَبِ الأدِلَّةِ لكِنْ عِندَهم سُوءُ قَصدٍ يُريدونَ إِضلالَ الناسِ وصَدَّهم عَن سَبيلِ اللهِ فيَحصُلُ التَّحريفُ.

ومِن أَمثِلةِ التَّغييرِ المَعنويِّ:

مَن فسَّرَ ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ في قولِه تَعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ بـ(استَوْلى) معَ أنَّ اللفظَ لم يَتغيَّرْ، فهذا تَحريفٌ لَفظيٌّ مَعنويٌّ، بمَعنَى أنه يُحرِّفُها لَفظًا بحيثُ يَتغيَّرُ المَعنى.

ومَن يقرأُ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤] لكِنْ يَقولُ: المُرادُ بِاليَدَيْنِ النِّعْمةُ أَوِ القُوَّةُ. فهذا لم يُغيِّرِ اللَّفْظَ، ولَكِنْ غيَّرَ المَعنَى.

= مِثالٌ آخرُ: قولُه تَعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ [النساء:١٦٤]، فهُناكَ مَن يَقولُ: «وكَلَّمَ اللهَ مُوسَى تَكْلِيمًا» وهذا تَحريفٌ لَفظيٌّ، أمَّا المَعنويُّ فإنَّه إذا قالَ: «كلَّمَ اللهَ مُوسَى» فرَضَ أنَّ المُتكلِّمَ هو مُوسَى دونَ اللهِ؛ لأنَّ المُعتزِلةَ يُنكِرون أنَّ اللهَ يَتكلَّمُ، فإذا جاءَتْ مِثلُ هذه الآيةِ حاوَلوا أن يُحرِّفوها ويَقولونَ: «كلَّمَ اللهَ موسَى تكليمًا»، وقَدْ قالَ بعضُ العُلَماءِ لِمَن غيَّرَها: ما تَقولُ في قولِه تَعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف:١٤٣]، فلَمْ يَستَطِعْ تَغييرَها؛ لأنَّ الهاءَ في ﴿وَكَلَّمَهُۥ﴾ مَفعولٌ بِهِ، و﴿رَبُّهُۥ﴾ فاعِلٌ، لم يَقُلْ: وكلَّمَ ربَّه، ﴿فَبُهِتَ ٱلَّذِي كَفَرَ﴾ [البقرة:٢٥٨].

ومِنهم مَن أَبقاها على لَفظِها، فقالوا مثَلًا: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ مَأخوذٌ مِن الكَلْم وهو الجَرْح، كما في هذا الحَديثِ الصَّحيحِ: «مَا مِنْ مَكْلُومٍ يُكْلَمُ فِي سَبِيلِ اللهِ»[1] أي: ما مِن مجروحٍ يُجرَحُ، وقالوا: مَعنَى ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ أي: جرَّحَه بمَخالِب الحِكمةِ، ولا شَكَّ أنَّ هذا مَعنًى باطِلٌ، ولا يُعقَلُ أنَّ اللهَ سُبحانَه وتَعالى يَجرحُ مُوسَى بمَخالِب الحِكمةِ، لكِنِ الَّذي حمَلَهم على ذلكَ هو اعتِقادُهم بأنَّ اللهَ لا يَتكلَّمُ؛ فهُم يَقولونَ: الكَلامُ مِن صِفاتِ الحَوادثِ، أي: مِن صِفاتِ الإنسانِ، وكلُّ ما كانَ مِن صِفاتِ الإنسانِ فإنَّ اللهَ لا يَتَّصِفُ به؛ ولِهَذا يُنكِرون كلَّ صِفةٍ يَتَّصِفُ بها الإنسانُ أَنْ يَكونَ اللهُ مَوصوفًا بِها، حتَّى السمعُ والبصَرُ يَقولونَ: اللهُ سَميعٌ لكِنْ ليسَ له سَمعٌ، وبَصيرٌ لكِنْ ليسَ له بصَرٌ.

ومِنَ التَّحْريفِ الَّذي يَتغيَّرُ بِهِ المَعنَى: (صِراطَ الَّذينَ أَنْعَمْتُ علَيْهِمْ) [الفاتحة:٧]،

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الذبائح والصيد، باب المسك، رقم (٥٥٣٣)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب فضل الجهاد والخروج في سبيل الله، رقم (١٨٧٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

إِذْ قَدْ يُسَمَّى صَرْفُ الكَلَامِ عَنْ ظَاهِرِهِ إِلَى مَعْنًى آخَرَ يَحْتَمِلُهُ اللَّفْظُ فِي الجُمْلَةِ تَأْوِيلًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثَمَّ قَرِينَةٌ تُوجِبُ ذَلِكَ، وَمِنْ هُنَا حَصَلَ الفَسَادُ. فَإِذَا سَمَّوْهُ تَأْوِيلًا قُبِلَ وَرَاجَ عَلَى مَنْ لَا يَهْتَدِي إِلَى الفَرْقِ بَيْنَهُمَا[١].

= فـ(أنعمْتُ) يَختَلِفُ بها المَعنَى كَثيرًا؛ لأَنَّه يَصيرُ المُنعِمُ المُتكلِّمَ، وإذا قُلتَ: «أَنْعَمْتَ» صارَ المُنعِمُ هُوَ اللهَ عَزَّوَجَلَّ.

حُكمُ التَّحريفِ في النصوص: أَنَّهُ مُحرَّمٌ؛ لأَنَّه جُرأةٌ على اللهِ عَزَّوَجَلَّ وتَغييرٌ لكَلامِه، وقولٌ علَيْه بِلا عِلمٍ، أو بعِلمٍ معَ العِنادِ، فهُوَ قَدْ يَصِلُ إلى حَدِّ الكُفرِ كما لو كانَ التَّحريفُ يَتضمَّنُ إنكارًا لتَوحيدِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، أو يَتضمَّنُ إشراكًا به، أو ما أَشبَهَ ذلكَ.

وقَدْ ذمَّ اللهُ عَزَّوَجَلَّ الَّذينَ يُحرِّفون الكلِمَ عَن مَواضِعِه مِن بَني إِسرائيلَ وغَيرِهم، فالَّذي يُحرِّفُ الكلِمَ عَن مَواضِعِه فيه شَبَهٌ مِنَ اليَهودِ وفيهِ شَبَه مِنَ النَّصارَى أيضًا؛ لأَنَّهم هُم الَّذين حرَّفوا الكلِمَ عَن مَواضِعِه.

والحاصِلُ: أَنَّه كثُرَ التَّحريفُ في النُّصوصِ، وهَذا يَتعَلَّقُ بِالعِلْمِ، وكَثُرَ الانْحِرافُ في العَمَلِ، وهَذا يَتعَلَّقُ بالسُّلوكِ والِاتِّجاهِ.

[١] **التَّعْبيرُ بنَفْيِ التَّحريفِ أَوْلَى مِن نَفيِ التَّأويلِ:** قالَ بَعضُ العُلَماءِ: مَذهَبُ أَهلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ إِثباتُ ما أَثبَتَهُ اللهُ لِنَفْسِهِ، أَوْ أَثبَتَهُ لَهُ رَسولُه ﷺ مِن غَيرِ تَأويلٍ؛ وقَالَ بَعضُهُم: ولا نُؤوِّلُ صِفاتِهِ؛ وقَالَ شَيخُ الإِسْلامِ ابنُ تَيمِيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغَيْرُه: مَن غَيرِ تَحريفٍ. فأيُّ التَّعبيرَيْنِ أَوْلى؟ وإذا كانَ أَحَدُهُما أَوْلى وهُوَ التَّحريفُ مثَلًا فلِماذا كانوا يُعبِّرونَ بِالتَّأويلِ دونَ التَّحريفِ؟

والجَوابُ: أَنَّ البَحْثَ هُنا في مَوْضِعَيْنِ:

= **البَحْثُ الأَوَّلُ:** هَلِ الأَوْلَى أَنْ نُعبِّرَ بِكَلِمةِ: «مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ». أَوْ بكَلِمةِ: «مِنْ غَيْرِ تَأْويلٍ»؟

أَقولُ: التَّعْبيرُ بنَفْيِ التَّحريفِ أَوْلى مِن نَفيِ التَّأويلِ لوَجْهينِ:

١- أنَّ التَّحريفَ هوَ الَّذي وردَ به النصُّ؛ لقَولِه تَعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء:٤٦]، ولَمْ يَقُلْ: يُؤوِّلون، ولا شَكَّ أنَّ التَّعبيرَ بما عَبَّرَ بِهِ القُرآنُ أَوْلى وأشَدُّ وَقْعًا في النُّفوسِ؛ لأَنَّ النُّفوسَ تَرتاحُ إِلى كلِمةِ (تأويلٍ) أَكثَرَ ممَّا تَرتاحُ إِلى كلِمةِ (تَحْريفٍ)؛ ولِأَنَّ النُّفوسَ تَنفرُ مِن كلِمةِ (تَحْريفٍ) ولا تَنفِرُ مِن كلِمةِ (تَأْويلٍ)؛ لأَنَّني لَوْ أَقولُ: هَذا مُحرِّفٌ. نَفَرَ مِنه الإِنسانُ، لَكِنْ لَوْ أَقولُ: هَذا مُؤوِّلٌ لا يَنفِرُ كما يَنفِرُ مِنَ الأُولَى، فالعَدلُ أَنَّ أُعبِّرَ بِالتَّحريفِ دونَ التَّأويلِ؛ ولِهَذا كانَ القُرآنُ بِلا شَكٍّ أَبيَنَ الكَلامِ وأَفْصَحَهُ، ويَأتِي بِالعَدْلِ، فَالرَّجُلُ الَّذي يَصرِفُ الكَلامَ عَمَّا أَرادَ اللهُ بِهِ بِدونِ دَليلٍ لا نَقولُ: إِنَّه مُؤوِّلٌ. بَلْ نَقولُ: إِنَّه مُحَرِّفٌ.

ونَحنُ إِذا قُلْنا: إِنَّه مُحرِّفٌ. لَمْ نَظلِمْه، بَلْ أَعطَيْناهُ حَقَّه، وبيَّنَّا للنَّاسِ أَمْرَهُ؛ أَمَّا أَنْ نَقولَ: تَأويلٌ. فهَذَا خِلافُ العَدْلِ والإِنْصافِ، وَهُوَ تَنزيلٌ لِلْأَشْياءِ فِي غَيْرِ مَنازِلِها.

٢- أنَّ التأويلَ قَدْ يَأتي بمَعنَى التَّفسيرِ الصَّحيحِ، فلا يَجوزُ نَفيُه على الإطلاقِ.

فالتَّأويلُ لَيْسَ كُلُّهُ مَذمومًا، بَلْ مِنه ما هُوَ مَقبولٌ، ومِنْهُ ما هُوَ مَرْدودٌ، فَالمَرْدودُ مِنه يَجِبُ أَنْ نُسمِّيَه تَحريفًا، وَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ التَّأويلَ مِنْه مَقبولٌ ومَرْدودٌ؛ لأَنَّ التَّأْويلَ يَنقَسِمُ إِلى ثَلاثةِ أَقْسامٍ:

أ- بِمَعْنَى التَّفسيرِ.

ب- بمَعنَى المَآلِ والعاقِبَةِ الَّذي يَؤولُ لَهُ الشَّيْءُ، فإِنْ كانَ الكَلامُ خَبَرًا فتَأْويلُه وُقوعُ المُخبَرِ بِهِ، وإِنْ كانَ حُكْمًا فتَأْويلُه فِعلُ ذلِكَ الحُكْمِ إِنْ كانَ مَأْمورًا بِهِ، وتَرْكُه إِنْ كانَ مَنْهِيًّا عَنْهُ.

ج- بمَعنَى صَرفِ اللَّفْظِ عَنْ ظاهِرِه إِلى الاِحْتِمالِ المَرْجوحِ لِدَليلٍ.

ثُمَّ إِنْ كانَ الدَّليلُ صَحيحًا فالتَّأْويلُ صَحيحٌ، ونُسمِّيهِ هُنا تَأْويلًا بمَعنَى التَّفسيرِ، وإِنْ كانَ الدَّليلُ الَّذي زَعَمَ المُؤوِّلُ أَنَّه مُقتَضًى لتَأْويلِه غَيْرَ صَحيحٍ فهَذا التَّأْويلُ غَيرُ صَحيحٍ، ويُسمَّى تَحْريفًا.

فلَمَّا كانَ التَّأْويلُ يَنقَسِمُ إِلى صَحيحٍ وفاسِدٍ لم يَصِحَّ نَفيُه مُطلَقًا بالنِّسْبةِ لِصِفاتِ اللهِ؛ لأَنَّ تَفسيرَ صِفاتِ اللهِ جائِزٌ، إذا قُلتَ: اسْتَوَى بمَعنَى: عَلَا، فَصَحيحٌ أَنَّ هَـذا يُسمَّى تَفسيرًا، ولا يُمكِنُ مَعرِفةُ مَعناها إِلَّا بِالتَّفسيرِ؛ لِذلِكَ لا يَصِحُّ أَنْ نَنْفيَ التَّأْويلَ نَفيًا مُطلَقًا.

فإِذا قُلتَ في قَوْلِه تَعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾ [المائدة:٣]: تَفسيرُ ﴿حُرِّمَتْ﴾ أَيْ: مُنِعْتُمْ مِن أَكلِها. فأُسمِّي هَذا تَأْويلًا بمَعنَى التَّفسيرِ، ولَوْ قُلتَ: ﴿ٱلْمَيْتَةُ﴾: ما ماتَ بِغَيْرِ ذَكاةٍ شَرْعيَّةٍ، هَذا تَأْويلٌ بمَعنَى التَّفْسيرِ.

ولَمَّا قالَ اللهُ: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة:٤٣] فذَهَبْتَ وتَوَضَّأْتَ واسْتَقْبَلْتَ القِبْلَةَ وصَلَّيْتَ، فهَذا يُسمَّى تَأْويلًا ولَيسَ تَفْسيرًا؛ لأَنَّني قُمْتُ بِالعَمَلِ بِما أُمِرْتُ، وقِيامُ الإِنْسانِ بِالعَمَلِ بِما أُمِرَ هُوَ تَأْويلٌ؛ ولِهَذا قالَتْ عائِشةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كانَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يُكثِرُ أَنْ يَقولَ في رُكوعِه وسُجودِه: «**سُبْحانَكَ اللهُمَّ رَبَّنا وَبِحَمْدِكَ، اللهُمَّ اغْفِرْ لي**» يَتَأَوَّلُ

= القُرآنَ[١]، يَعنِي قَوْلَه تَعالَى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ۝١ وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ فِى دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا ۝٢ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًۢا﴾ [النصر:١-٣] فإذًا: تَأويلُ الأَمْرِ: فِعْلُ المأمورِ بِهِ.

ومِنْ أَمثِلةِ ذلِكَ أَيْضًا: رجُلٌ هَمَّ أَنْ يَتعامَلَ مُعامَلةً رِبَوية، ولَكِنْ ذَكَرَ قَولَ اللهِ تَعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوا۟ ٱلرِّبَوٰٓا۟ أَضْعَٰفًا مُّضَٰعَفَةً﴾ [آل عمران:١٣٠] فترَكَ، فهَذَا مُتأَوِّلٌ؛ لِأَنَّه ترَكَ المَنْهِيَّ. وهَذا تأْويلٌ لَكِنْ بِمَعْنَى العاقِبةِ والمآلِ.

وقولُ القائِلِ في تَفسيرِ قَوْلِه تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ قولُه: ﴿أَتَىٰٓ﴾ بمَعنَى: سيأْتي قطعًا، فنُسمِّي هَذا تَأويلًا، وهُوَ صَرْفٌ لِلَّفْظِ عَنْ ظاهِرِهِ. ففَسَّرَ وقالَ: سَيأْتي قَطعًا. وهذا خِلافُ الظاهِرِ؛ لِأَنَّ الظاهِرَ مِنْ ﴿أَتَىٰٓ﴾ أَنْ يَكونَ شَيْئًا مَضَى، لَكِنِّي فَسَّرْتُهُ بِأَنَّه سَيأْتِي قَطْعًا بِدَليلٍ صَحيحٍ وهُوَ قولُه: ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ وهذا مَعْناهُ المُستقبلُ؛ لأَنَّهُ لَوْ كانَ قَدْ أَتَى الأَمْرُ ما صَحَّ أَنْ يُقالَ: ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾، ومِثْل: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ﴾ [النحل:٩٨] قالَ قائِلٌ في تَفْسيرِها: إذا قَرَأْتَ القُرْآنَ أَيْ: إذا أَرَدْتَ أَنْ تَقرَأَ. هَذا تَأويلٌ صارِفٌ لِلظَّاهِرِ؛ لِأَنَّ الظاهِرَ مِن قَوْلِه: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ﴾ إذا انتَهَيْتَ مِنَ القِراءةِ، لَكِنِ المُرادُ إذا أَرَدْتَ. فهَذا تَأْويلٌ صَرَفَ اللَّفْظَ عَن ظاهِرِهِ، لَكِنَّه بِدَليلٍ صَحيحٍ مُتَّصِلٍ في الأُولى في قولِهِ: ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ ومُنفَصِلٍ في الثانِيةِ وهُوَ أَنَّ الرَّسولَ ﷺ كانَ يَسْتَعِيذُ بِاللهِ إذا أَرادَ أَنْ يَقْرَأَ، فَفي الصَّلاةِ بَعدَ الاِسْتِفْتاحِ تَقولُ: أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطانِ الرَّجيمِ. ثُمَّ تَقْرَأُ القُرآنَ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب التسبيح والدعاء في السجود، رقم (٨١٧)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، رقم (٤٨٤)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

إِذَنْ: هُنا أَوَّلْنا بِدَليلٍ صَحيحٍ مُتَّصِلٍ أَوْ مُنفَصِلٍ، فنُسمِّي هَذا التَّأويلَ تَفْسيرًا، فيَكونُ مِنَ القِسْمِ الأَوَّلِ الَّذي هُوَ التَّفسيرُ؛ لِأَنَّ تفسيرَ الكَلامِ بيانُ مَعناهُ المُرادُ بِهِ سَواءٌ كانَ مُوافِقًا للظاهِرِ أَوْ غَيْرَ مُوافِقٍ، لَكِنْ نَشْتَرِطُ في غَيْرِ المُوافِقِ أَنْ يَدُلَّ عليْهِ دَليلٌ صَحيحٍ.

ولو قالَ قائِلٌ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر:٢٢] أَيْ: وجاءَ أَمْرُ رَبِّكَ والمَلَكُ صَفًّا صَفًّا. فهَذا تَأْويلٌ مُخالِفٌ لِلظاهِرِ بغَيْرِ دَليلٍ، وهَذا النَّوْعُ يُسمَّى تَحْريفًا؛ لأَنَّ الرَّجُلَ صَرَفَ الأَمْرَ عَنْ ظاهِرِهِ بِدونِ دَليلٍ فيَكونُ مُحرِّفًا.

ولو قالَ قائِلٌ في قَوْلِ النَّبيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلى السَّماءِ الدُّنْيا»[1]: أَيْ: يَنْزِلُ أَمْرُهُ. أو قالَ: تَنزِلُ رَحْمَتُهُ. أَوْ قالَ: يَنزِلُ مَلَكٌ مِنْ مَلائِكَتِه. فهَذا تَأويلٌ وصَرْفٌ لِلْكَلامِ عَنْ ظاهِرِهِ، لَكِنَّهُ في الواقِعِ تَحريفٌ؛ لِأَنَّهُ لا دَليلَ لَهُ.

فتبيَّنَ بِهذا أَنَّ قَولَنا: مِنْ غَيْرِ تَحريفٍ. أَوْلَى مِنْ قَوْلِنا: مِنْ غَيْرِ تَأْويلٍ؛ لأَنَّ التَّأويلَ فِيهِ الصَّحيحُ وفِيهِ الفاسِدُ، فنَفيُ الشَّيْءِ الَّذي يَنقَسِمُ إلى صَحيحٍ وفاسِدٍ عَلى الإِطْلاقِ خَطَأٌ، بَلْ يُعدَلُ إِلى لَفْظٍ آخَرَ لا يَحْمِلُ معناهُ التَّحريفَ.

وهَذا يُعْتَبَرُ قاعِدةً مُهِمَّةً لا يَتَعلَّقُ بِمَسْأَلةِ الصِّفاتِ فقَطْ، بَلْ حَتَّى في المَسائِلِ الشَّرْعِيَّةِ والفِقْهيَّةِ قَدْ يُؤَوِّلُ بَعضُ العُلَماءِ النُّصوصَ، بلا دَليلٍ فيَكونُ مُحرِّفًا.

فإِنْ قالَ قائِلٌ: ما الدَّليلُ الَّذي جعَلَ هَؤُلاءِ يَصْرِفونَ مِثْلَ قَولِهِ تَعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر:٢٢] إِلى أَنَّ المَعنَى: وجاءَ أَمْرُ رَبِّكَ؟

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب الدعاء في الصلاة من آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه، رقم (٧٥٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فالجَوَاب: أنَّ الدَّليلَ عَقْليٌّ فاسِدٌ، يَقُولونَ: إِنَّ العَقْلَ يُحِيلُ أَنْ يَأْتِيَ اللهُ بِذاتِه. وقالوا: لَوْ كانَ يَأتِي بِذاتِه لَكانَ جِسْمًا، واللهُ تَعالى لَيْسَ بِجِسْمٍ، ولَوْ كانَ يَأْتِي بِذاتِه لَزِمَ أَنْ يَتَحرَّكَ واللهُ عَزَّوَجَلَّ لا يَتَحرَّكُ -عَلى زَعْمِهِمْ- ولَوْ كانَ يَأْتِي بِذاتِهِ لزِمَ أَنْ تكونَ السَّمَواتُ مِنَ الثانيةِ فَما فَوقُ تُحِيطُ به وتَكونُ فَوقَهُ، ولَوْ كانَ يَأتِي بِذاتِهِ لزِمَ أَنْ يَخْلوَ العَرشُ مِنْه، وهَذِه كُلُّها لا تَستَقيمُ.

والرَّدُّ علَيهِمْ بمَنْعِ هَذِه اللَّوازِمَ: فالشَّيْءُ قَدْ يُوصَفُ بِالنُّزولِ وهُوَ لَيْس بِجِسْمٍ، فإِنَّهُ يُقالُ: نَزَلَ بِهِ المَرَضُ، والمَرَضُ لَيْسَ بِجِسْمٍ.

وقولُهُم: إِنَّهُ يَلزَمُ أَنْ تَكونَ السَّمواتُ فَوقَهُ إِذا نَزَلَ. هَذا غَيْرُ صَحيحٍ؛ لأَنَّ هَذا يَلزَمُ لَوْ كانَتِ المَخْلوقاتُ أَكبَرَ مِنَ اللهِ وَاللهُ عَزَّوَجَلَّ أكبَرُ مِنْ كُلِّ شَيءٍ، السَّمواتُ السَّبْعُ فِي كَفِّ الرَّحْمنِ كخَرْدَلةٍ في كَفِّ أحدِنا[1]، وَاللهُ تَعالى يَقولُ: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر:٦٧]. كُلُّ السَّمواتِ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمينِه سُبْحانَهُ وَتَعالى.

ويَقولُ جَلَّوَعَلَا: ﴿يَوْمَ نَطْوِى ٱلسَّمَآءَ كَطَىِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِ﴾ [الأنبياء:١٠٤]. مِثْلَ ما يَطوِي الإِنْسانُ السِّجِلَّ الَّذي فيهِ الكِتابةُ، فاللهُ تَعالى يَطوِي هَذِه السَّمواتِ العَظيمةَ الكَبيرةَ الواسِعةَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ بِدونِ مَشَقَّةٍ، فهَلِ الَّذي يَطْوِي السَّمَواتِ العَظيمةَ تكونُ السَّمَواتُ أَكْبَرَ مِنْه، بحَيْثُ إذا نَزَلَ إِلى السَّماءِ الدُّنْيا تكونُ السَّمواتُ الأُخْرَى فَوْقَه؟ نَقولُ: لا يُمكِنُ أَبَدًا.

---

(١) أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة رقم (١٠٩٠)، والطبري في التفسير (٢٠/ ٢٤٦)، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا موقوفا.

ومَنْ ظَنَّ باللهِ هَذا الظَّنَّ فقَدْ ظَنَّ بِه ظَنَّ السَّوءِ، لكِنَّه يَنزِلُ نُزولًا يَليقُ بِهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لِأَنَّ الصِّفةُ إِذا أُضيفَتْ إِلى شَيْءٍ فهِيَ بحَسبِ ما يَليقُ بِذَلِكَ الشَّيْءِ المَوْصوفِ.

وأَمَّا قَوْلُهُم: إِنَّه يَخْلو العَرْشُ مِنه أَوْ لا يَخْلو فهَذا أَمْرٌ لَيْسَ لَنا الحَقُّ في أَنْ نَتعرَّضَ لَهُ بِأَنْ نَقولَ: نُثبِتُ ما أَثبَتَهُ اللهُ لِنَفْسِهِ، ونَسكُتُ عَمَّا وَراءَ ذلِكَ.

والصَّحابةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَحرَصُ مِنَّا على الخَيْرِ وعَلى العِلْمِ، هَلْ لَمَّا حَدَّثَ الرَّسولُ بهَذا الحَديثِ قالوا: يا رَسولَ اللهِ: هَلْ يَنزِلُ اللهُ عَنِ العَرْشِ أَوْ يَبقَى عَلى العَرْشِ مَعَ نُزولِهِ؟! سَكَتوا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وهَكَذا الواجِبُ عَلَيْنا أَنْ نَسكُتَ؛ لِأَنَّنا لن نُحيطُ بشَيْءٍ غَيْبيٍّ لا نَعلَمُه إِلَّا مِنْ طَريقِ الوَحْيِ.

الأدلةُ التي يَستَدِلُّ به مِثلُ هَؤُلاءِ كلُّها أَدِلَّةٌ باطِلةٌ؛ ولِذَلِكَ أَخَذَ السلَفُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ هَذِه النُّصوصَ وأَجْرَوْها عَلى ظاهِرِها مَعَ اعتِقادِ عَدَمِ المماثلةِ.

أَمَّا الحَرَكةُ فنَقولُ: إِنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ ثبتَ عَنْه أَنَّه يَأْخُذُ السَّمواتِ ويَهُزُّهُنَّ[1]، ولا يَجوزُ لَنا نَفْيُ الحَرَكةِ عَنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وَلا أَنْ نُثبِتَها مِنْ حَيثُ اللَّفْظُ؛ لِأَنَّه ما جاءَ أَنَّه يَتحَرَّكُ أَوْ لا يَتحَرَّكُ، لَكِنْ نَعْلَمُ أَنَّه فَعَّالٌ لِما يُريدُ، وأَنَّه يَأْخُذُ الشَّيْءَ بِيَمينِهِ، ويَهُزُّ السَّمواتِ سُبْحانَهُ وتَعالَى، ويَكْفِي أَنْ نَقتَصِرَ عَلى ما جاءَ بِهِ النَّصُّ بِالنِّسبةِ لِلَّفْظِ، أَمَّا المَعْنَى: فكُلُّ أَحَدٍ يَعْرِفُ مَعَنَى (يَهُزُّ)، ومَعنَى (يَأْخُذُ)، ومَعنَى (يَقْبِضُ)، كُلُّ هَذِه تَستَلزِمُ الحَرَكةَ، لكِنِ اللَّفْظُ بِعَيْنِهِ

(١) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب كلام الرب عَزَّوَجَلَّ يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم، رقم (٧٥١٣)، ومسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار، رقم (٢٧٨٦)، من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَاحْتَاجَ الْمُؤْمِنُونَ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى إِيضَاحِ الأَدِلَّةِ، وَدَفْعِ الشُّبَهِ الوَارِدَةِ عَلَيْهَا، وَكَثُرَ الكَلَامُ وَالشَّغْبُ، وَسَبَبُ ذَلِكَ إِصْغَاؤُهُمْ إِلَى شُبَهِ الْمُبْطِلِينَ، وَخَوْضُهُمْ فِي الكَلَامِ الْمَذْمُومِ، الَّذِي عَابَهُ السَّلَفُ، وَنَهَوْا عَنِ النَّظَرِ فِيهِ وَالاِشْتِغَالِ بِهِ وَالإِصْغَاءِ إِلَيْهِ، امْتِثَالًا لِأَمْرِ رَبِّهِمْ، حَيْثُ قَالَ: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ﴾ [الأنعام:٦٨]، فَإِنَّ مَعْنَى الآيَةِ يَشْمَلُهُمْ.

الفَرقُ بينَ التَّحريفِ والانْحِرافِ:

وَكُلٌّ مِنَ التَّحْرِيفِ وَالِانْحِرَافِ[١] عَلَى مَرَاتِبَ:

فَقَدْ يَكُونُ كُفْرًا، وَقَدْ يَكُونُ فِسْقًا، وَقَدْ يَكُونُ مَعْصِيَةً، وَقَدْ يَكُونُ خَطَأً[٢] فَالوَاجِبُ اتِّبَاعُ الْمُرْسَلِينَ، وَاتِّبَاعُ مَا أَنْزَلَ اللهُ عَلَيْهِمْ.

= لا نَقولُ فيهِ شيئًا، ونَقولُ في النُّزولِ: إنَّه يَنزِلُ بِذاتِهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ فِعْلٍ مُضافٍ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ فَهُوَ مُضافٌ إلى ذاتِهِ، فالَّذي خلَقَ السَّمواتِ هُوَ بِذاتِهِ، والَّذي اسْتَوى علَى العَرشِ هُو بذاتِهِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وَكُلٌّ مِنَ التَّحْرِيفِ وَالِانْحِرَافِ**». التَّحْريفُ يَتعلَّقُ بِالعِلْمِ، والِانْحِرافِ بِالعَمَلِ والسُّلوكِ.

[٢] ذكَرَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَنَّ كُلًّا مِنَ التَّحْريفِ وَالِانْحِرافِ عَلى مَراتِبَ، وَذَكَرَ أَرْبَعَ مَراتِبَ؛ فقد يَكونَ كُفْرًا، وقد يَكونَ فِسْقًا، وقد يَكونَ مَعْصِيةً لا يَفْسُقُ بِهِ الإِنْسانُ، وقَدْ يَكونُ خطَأً.

ومَعْلومٌ أَنَّ الفِسْقَ لا يَكونُ إِلَّا بِارْتِكابِ كَبيرةٍ أَوِ الإِصْرارِ على صَغيرةٍ فَهُوَ أَعْظَمُ مِنَ المَعْصِيةِ، والمَعْصِيةُ حَتَّى في الصَّغائِرِ تكونُ مَعْصِيةً، وقَدْ يَكونُ خطَأً وهُوَ أَسهَلُها،

وَقَدْ خَتَمَهُمُ اللهُ بِمُحَمَّدٍ، ﷺ، فَجَعَلَهُ آخِرَ الأَنْبِيَاءِ، وَجَعَلَ كِتَابَهُ مُهَيْمِنًا عَلَى مَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنْ كُتُبِ السَّمَاءِ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الكِتَابَ وَالحِكْمَةَ، وَجَعَلَ دَعْوَتَهُ عَامَّةً لِجَمِيعِ الثَّقَلَيْنِ، الجِنِّ وَالإِنْسِ، بَاقِيَةً إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ، وَانْقَطَعَتْ بِهِ حُجَّةُ العِبَادِ عَلَى اللهِ.

أوجُهُ الشَّبهِ بين المحَرِّفينَ والمُنافِقين:

وَقَدْ بَيَّنَ اللهُ بِهِ كُلَّ شَيْءٍ، وَأَكْمَلَ لَهُ وَلِأُمَّتِهِ الدِّينَ خَبَرًا وَأَمْرًا، وَجَعَلَ طَاعَتَهُ طَاعَةً لَهُ، وَمَعْصِيَتَهُ مَعْصِيَةً لَهُ، وَأَقْسَمَ بِنَفْسِهِ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوهُ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ، وَأَخْبَرَ أَنَّ المُنَافِقِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى غَيْرِهِ، ....

= بِمَعْنَى أَنْ يَكونَ الإِنْسانُ اجْتَهَدَ وَلَكِنْ أَدَّاهُ اجْتِهادُهُ إِلى هَذا الأَمْرِ الَّذِي سَلَكَهُ مُخالِفًا لِلسُّنَّةِ، فَنَقولُ: هَذا مُخطِئٌ وَلا نَحْكُمُ بِفِسْقِهِ وَلا بِمَعْصِيَتِهِ وَلا بِكُفْرِهِ.

إِذًا: فَإِذا قَالَ قائِلٌ: ما حُكْمُ المُنْحَرِفينَ أَوِ المُحَرِّفينَ؟ هَلْ هُمْ كُفَّارٌ أَوْ فُسَّاقٌ أَوْ عُصاةٌ أَوْ مُخْطِئُونَ؟

فَالجَوابُ أَنْ نَقولَ: عَلى دَرَجاتٍ، فَقَدْ يَكونُ كافِرًا أَوْ فاسِقًا أَوْ عاصِيًا أَوْ مُخْطِئًا، وَالخَطَأُ لا يَخْرُجُ عَنْ أَحَدِ أَمْرَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَكونَ الإِنْسانُ مُجْتَهِدًا فَيكونُ مَعْذورًا بِهِ ولَهُ أَجْرٌ، وَإِمَّا أَنْ يَكونَ مُتَعَمِّدًا غَيْرَ مُجْتَهِدٍ، فَيَدْخُلُ إِمَّا في العُصاةِ وإِمَّا في الفَسَقَةِ، وقَدْ يَكونُ كافِرًا، فالنَّاسُ عَلى طَبَقاتٍ في هَذا الأَمْرِ.

فَإِذا قالَ لَنا قائِلٌ: هَلْ هُناكَ حَدٌّ وتَمْيِيزٌ بَيْنَ ما يَكْفُرُ ويَفْسُقُ ويَعْصِي ويُخْطِئُ؟

فالجَوابُ: نَعَمْ هُناكَ فَرْقٌ، ولَكِنْ نَحْنُ لا نُريدُ أَنْ نَدْرُسَ بيانَ حُكْمِ هَؤُلاءِ، إِنَّما نَدْرُسُ بَيانَ أَنَّ التَّحْريفَ والاِنْحِرافَ يَكونُ عَلى هَذِهِ الوُجُوهِ الأَرْبَعةِ، والحُكْمُ يَحْتاجُ إِلى تَفْصيلٍ طَويلٍ، ولَيْسَ هَذا مَوْضِعَهُ.

وَأَنَّهُمْ إِذَا دُعُوا إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ -وَهُوَ الدُّعَاءُ إِلَى كِتَابِ اللهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ- صَدُّوا صُدُودًا، وَأَنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ إِنَّمَا أَرَادُوا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا، كَمَا يَقُولُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَكَلِّمَةِ وَالْمُتَفَلْسِفَةِ وَغَيْرِهِمْ: إِنَّمَا نُرِيدُ أَنْ نُحِسَّ الأَشْيَاءَ بِحَقِيقَتِهَا، أَيْ: نُدْرِكَهَا وَنَعْرِفَهَا، وَنُرِيدُ التَّوْفِيقَ بَيْنَ الدَّلَائِلِ الَّتِي يُسَمُّونَهَا (العَقْلِيَّاتِ)، وَهِيَ فِي الحَقِيقَةِ: جَهْلِيَّاتٌ! وَبَيْنَ الدَّلَائِلِ النَّقْلِيَّةِ الْمَنْقُولَةِ عَنِ الرَّسُولِ، أَوْ نُرِيدُ التَّوْفِيقَ بَيْنَ الشَّرِيعَةِ وَالفَلْسَفَةِ.

وَكَمَا يَقُولُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْمُبْتَدِعَةِ، مِنَ الْمُتَنَسِّكَةِ وَالْمُتَصَوِّفَةِ: إِنَّمَا نُرِيدُ الأَعْمَالَ بِالعَمَلِ الحَسَنِ، وَالتَّوْفِيقَ بَيْنَ الشَّرِيعَةِ وَبَيْنَ مَا يَدَّعُونَهُ مِنَ البَاطِلِ، الَّذِي يُسَمُّونَهُ (حَقَائِقَ) وَهِيَ جَهْلٌ وَضَلَالٌ.

وَكَمَا يَقُولُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَمَلِّكَةِ وَالْمُتَأَمِّرَةِ: إِنَّمَا نُرِيدُ الإِحْسَانَ بِالسِّيَاسَةِ الحَسَنَةِ، وَالتَّوْفِيقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الشَّرِيعَةِ، وَنَحْوَ ذَلِكَ[١].

---

[١] فكَثيرٌ مِنْ هؤُلاءِ المُحَرِّفينَ والمُنْحرفينَ إذا دُعُوا إلى ما أُنْزِلَ وما جاءَ بِهِ رسولُهُ صَدُّوا وأَعْرَضُوا وبَقُوا على ما هُمْ عَلَيْهِ يَدَّعُونَ أَنَّهُمْ يُريدونَ الإحْسانَ والتَّوْفيقَ بَيْنَ الحَقِّ الَّذي جاءَتْ بِهِ الشَّريعةُ وبَيْنَ الباطِلِ الَّذي انْتحَلُوهُ لِأَنْفُسِهِمْ، فَهُمْ بِذلِكَ مُشْبِهونَ لِلْمُنافِقينَ الَّذينَ قالَ اللهُ فيهِمْ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النساء:٦٠]، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا﴾ [النساء:٦١]، ﴿فَكَيْفَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَٰنًا وَتَوْفِيقًا﴾ [النساء:٦٢]، ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَعْلَمُ ٱللَّهُ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُل لَّهُمْ

= ﴿فِىٓ أَنفُسِهِمۡ قَوۡلَۢا بَلِيغٗا﴾ [النساء:٦٣]، ووَجْهُ الْمُشابَهَةِ مِنْ وُجوهٍ تَظْهَرُ لِلْمُتَأَمِّلِ:

الوَجْهُ الأَوَّلُ: أنهم يَزْعُمونَ أَنَّهُمْ آمَنوا بِما أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَما أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ، ووَجْهُ الْمُشابَهَةِ: أَنَّ الْمُنافِقينَ يَقولونَ: نَحْنُ نُؤْمِنُ بِاللهِ وَبِرَسولِهِ وَبِما أُمِرْنا بِالإيمانِ بِهِ مِنَ الكُتُبِ السابِقَةِ، لَكِنَّهُمْ يَزْعُمونَ، وَكُلُّ واحِدٍ مِنَ الْمُنافِقِينَ وَمِنْ هَؤُلاءِ الْمُحَرِّفِينَ وَالْمُنْحَرِفينَ يَدَّعِي أَنَّه عَلَى الشَّرْعِ، فَأَهْلُ التَّأْويلِ -الَّذينَ هُمْ أَهْلُ التَّحْريفِ- لَوْ سَأَلْتَ أَحَدَهُمْ لَقالَ: لَمْ يُرِدِ اللهُ مِنَّا حِينَ قالَ: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤] أَنْ نُثْبِتَ أَنَّ لَهُ يَدَيْنِ، بَلْ أَرادَ أَنْ نُثْبِتَ لَهُ قُوَّةً أَوْ نِعْمَةً. إِذًا: هُوَ يَدَّعِي أَنَّهُ مُؤْمِنٌ وَأَنَّهُ سائر عَلى ما جاءَ بِهِ الرَّسولُ عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

الوَجْهُ الثَّاني: يُريدونَ أَنْ يَتحاكَمُوا إِلَى الطَّاغوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ. وَجْهُ الْمُشَابَهَةِ: أَنَّ هَؤُلاءِ الْمُحَرِّفينَ وَالْمُنْحَرِفينَ إِذا قِيلَ لَهُمْ: هَذَا الكِتابُ وَالسُّنَّةُ. قالوا: قالَ فُلانٌ: كَذا وكَذَا. وقَالَ فُلانٌ: كَذا وَكَذا. فَيُريدونَ أَنْ يَتحاكَمُوا إِلى أَئِمَّتِهِمْ وَزُعَمائِهِمْ لا إِلى الكِتابِ وَالسُّنَّةِ، والطاغُوتُ هُنا كُلُّ ما خالَفَ الكِتابَ وَالسُّنَّةَ، فَهَؤُلاءِ الْمُحَرِّفونَ الْمُنْحَرِفونَ إِذا نَصَحْتَهُمْ قَالوا: نَحْنُ نَتْبَعُ فَلانًا! أَنْتَ أَعْلَمُ مِنْ فُلانٍ؟! أَنْتَ أَدْرَى مِنْ فُلانٍ؟! هَذا هُوَ الَّذي سَلَكَهُ الوَلِيُّ الفُلانِيُّ والعالِمُ الفُلانِيُّ.

فلِهَذا صارَ فِيهِمْ شَبَهٌ مِنْ هَؤُلاءِ الْمُنافِقينَ الَّذينَ يُريدونَ أَنْ يَتحاكَموا إِلى الطَّاغوتِ؛ ولِهَذا كَانَ الْمُنافِقونَ يَذْهَبونَ إِلى اليَهودِ وَيَسْأَلونَهُمْ وَلا يَأْتونَ إِلى الرَّسُولِ عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ يَتَحاكَمُونَ إِلَيْهِ مَا اسْتَطاعوا إِلى ذَلِكَ سَبِيلًا.

الوَجْهُ الثَّالِثُ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيۡتَ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودٗا﴾ [النساء:٦١]، وَجْهُ الْمُشابَهَةِ: أَنَّكَ إِذا قُلْتَ لَهُمْ: تَعالَوْا

فَكُلُّ مَنْ طَلَبَ أَنْ يُحَكِّمَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الدِّينِ غَيْرَ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ، وَيَظُنُّ أَنَّ ذَلِكَ حَسَنٌ، وَأَنَّ ذَلِكَ جَمْعٌ بَيْنَ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ وَبَيْنَ مَا يُخَالِفُهُ، فَلَهُ نَصِيبٌ مِنْ ذَلِكَ، بَلْ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ كَافٍ كَامِلٌ، يَدْخُلُ فِيهِ كُلُّ حَقٍّ.

وَإِنَّمَا وَقَعَ التَّقْصِيرُ مِنْ كَثِيرٍ مِنَ الْمُنْتَسِبِينَ إِلَيْهِ، فَلَمْ يَعْلَمْ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الأُمُورِ الكَلَامِيَّةِ الاِعْتِقَادِيَّةِ، وَلَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الأَحْوَالِ العِبَادِيَّةِ، وَلَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الإِمَارَةِ السِّيَاسِيَّةِ، أَوْ نَسَبُوا إِلَى شَرِيعَةِ الرَّسُولِ، بِظَنِّهِمْ وَتَقْلِيدِهِمْ مَا لَيْسَ مِنْهَا، وَأَخْرَجُوا عَنْهَا كَثِيرًا مِمَّا هُوَ مِنْهَا.

فَبِسَبَبِ جَهْلِ هَؤُلَاءِ وَضَلَالِهِمْ وَتَفْرِيطِهِمْ، وَلَبْس عُدْوَانِ أُولَئِكَ وَجَهْلِهِمْ وَنِفَاقِهِمْ، كَثُرَ النِّفَاقُ، وَدَرَسَ كَثِيرٌ مِنْ عِلْمِ الرِّسَالَةِ.

بَلِ إِنَّما يَكونُ البَحْثُ التَّامُّ، وَالنَّظَرُ القَوِيُّ، وَالِاجْتِهَادُ الكَامِلُ، ....

= إِلَى الكِتابِ وَالسُّنَّةِ، فَفي الكِتابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ صِفاتِ اللهِ كَذَا وَكَذا. قَالوا: العَقْلُ لا يَدُلُّ عَلَيْها فَلا نُثْبِتُها، فَإِذا قِيلَ: تَعالَوْا إِلَى ما أَنْزَلَ اللهُ صَدُّوا وَأَعْرَضوا، كَالْمُنافِقينَ تَمامًا.

الوَجْهُ الرابِعُ: إِذا أَصابَتْهُمْ مُصِيبةٌ بِما قَدَّمَتْ أَيْديهِمْ، وَاطُّلِعَ عَلَيْهِمْ حَلَفوا وَقالوا: ما أَرَدْنا إِلَّا الإِحْسانَ وَالتَّوْفيقَ. وَجْهُ الْمُشَابَهَةِ: أَنَّ الْمُنافِقينَ يَدَّعونَ أَنَّهُمْ يُريدونَ التَّوْفيقَ فَيَقولونَ: لا نُعادِي الْمُسْلِمينَ وَلا نُعادِي الكُفَّارَ، قالَ تَعالَى: ﴿ وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمۡ ﴾ [البقرة:١٤]، وَأَهْلُ التَّحْريفِ يَقُولونَ أَيْضًا: نَحْنُ ما حَرَّفْنا إِلَّا لأَنَّا نُريدَ الجَمْعَ بَيْنَ دَلالَةِ السَّمْعِ وَدَلالَةِ العَقْلِ.

فَصارَتْ وُجُوهُ الْمُشَابَهَةِ وُجوهٍ أربع.

فِيمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ، لِيُعْلَمَ وَيُعْتَقَدَ، وَيُعْمَلَ بِهِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، فَيَكُونَ قَدْ تُلِيَ حَقَّ تِلَاوَتِهِ، وَأَنْ لَا يُهْمَلَ مِنْهُ شَيْءٌ.

وَإِنْ كَانَ العَبْدُ عَاجِزًا عَنْ مَعْرِفَةِ بَعْضِ ذَلِكَ، أَوِ العَمَلِ بِهِ، فَلَا يَنْهَى عَمَّا عَجَزَ عَنْهُ مِمَّا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ، بَلْ حَسْبُهُ أَنْ يَسْقُطَ عَنْهُ اللَّوْمُ لِعَجْزِهِ، لَكِنْ عَلَيْهِ أَنْ يَفْرَحَ بِقِيَامِ غَيْرِهِ بِهِ، وَيَرْضَى بِذَلِكَ، وَيَوَدَّ أَنْ يَكُونَ قَائِمًا بِهِ، وَأَنْ لَا يُؤْمِنَ بِبَعْضِهِ وَيَتْرُكَ بَعْضَهُ، بَلْ يُؤْمِنُ بِالكِتَابِ كُلِّهِ، وَأَنْ يُصَانَ عَنْ أَنْ يُدْخِلَ فِيهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ، مِنْ رِوَايَةٍ أَوْ رَأْيٍ، أَوْ يَتَّبِعَ مَا لَيْسَ مِنْ عِنْدِ اللهِ، اعْتِقَادًا أَوْ عَمَلًا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٤٢].

وَهَذِهِ كَانَتْ طَرِيقَةَ السَّابِقِينَ الأَوَّلِينَ، وَهِيَ طَرِيقَةُ التَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ. وَأَوَّلُهُمُ السَّلَفُ القَدِيمُ مِنَ التَّابِعِينَ الأَوَّلِينَ، ثُمَّ مَنْ بَعْدَهُمْ. وَمِنْ هَؤُلَاءِ أَئِمَّةُ الدِّينِ المَشْهُودُ لَهُمْ عِنْدَ الأُمَّةِ الوَسَطِ بِالإِمَامَةِ[١].

---

[١] وَقَدْ دَلَّ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ الأَدِلَّةُ السَّمعِيَّةُ والعَقْلِيَّةُ:

فالأَدِلَّةُ السَّمْعِيَّةُ: هِيَ الكِتابُ، والسُّنَّةُ، والإِجْماعُ، وَسُمِّيَت سَمعيةً؛ لأَنَّها تُؤخَذُ بالسَّماعِ.

والأَدِلَّةُ العَقليةُ: هي ما يُدركُ بالنظَرِ والعَقلِ؛ ولهذا يُعبَّرُ أحيانًا فيُقالُ: أدِلَّةٌ أثريةٌ، وأدِلَّةٌ نظَريةٌ؛ لأَنَّها تُدرَكُ بالنظَرِ والعقلِ والتَّأمُّلِ.

فالأَدِلَّةُ السَّمعيةُ كَثيرةٌ، مِنها قولُه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ﴾ [النساء:١٣٦].

وإذا طبَّقْنا مَذهَبَ أهلِ السُّنةِ والجَماعةِ على هَذا وجَدْناه مُوافِقًا تَمامًا لهذا الأَمرِ.

قالَ تَعالى: ﴿ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ﴾ [النساء:١٣٦]: الإيمانُ باللهِ يَتضمَّنُ الإيمانَ بكُلِّ ما أَخبرَ به عَن نَفسِه وعَن غَيرِه، ونحنُ في بابِ الأَسماءِ والصِّفاتِ نَتكلَّمُ عَن ما أَخبرَ به عَن نَفسِه.

فمَنْ لم يُؤمِنْ بأَسماءِ اللهِ وصِفاتِه وأَنكرَ شيئًا مِنها لم يُحقِّقِ الإيمانَ باللهِ أبدًا؛ إِذْ لا يُمكِنُ وُجودُ ذاتٍ مُجرَّدةٍ عَنْ صِفاتٍ أبدًا في الخارِجِ -أي: في الأشياءِ المُشاهَدةِ- والذِّهنُ رُبما يَفرضُ أشياءَ مُستَحيلةً، ولكِنْ في الكَلامِ على الواقعِ المُشاهدِ لا يُمكِنُ أن يُوجَد ذاتٌ مُجرَّدةٌ عنِ الصِّفاتِ، ولو لم يَكُنْ من صِفاتِها إلَّا أنَّها مَوجودةٌ لكانَ كافيًا.

ثُم هذا الوجودُ هَلْ هو واجِبٌ أو مُمكِنٌ؟ هذا أيضًا صِفةٌ أُخرَى.

ثُمَّ إنَّ الذاتَ لا بُدَّ أَنْ يَكونَ لها قِوامٌ تَقومُ به، وإلَّا لم تَكُنْ ذاتًا، وبهذا نَعرِفُ أنَّ الإيمانَ باللهِ يَتَضمَّنُ الإيمانَ بما أَخبرَ به عَن نَفسِه أو أَخبرَ به رَسولُه ﷺ مِنَ الأَسماءِ والصِّفاتِ مِن وَجهَيْن:

أوَّلًا: أنَّ اللهَ أَخبرَ بذلِكَ عن نَفسِه، فمَن أَنكرَه فقَدْ كذَّبَ اللهَ.

والثاني: أنَّه لا يُمكِنُ أَنْ تُوجَد ذاتٌ بدونِ صِفاتٍ.

وقولُه: ﴿وَرَسُولِهِۦ﴾ يَتضمَّنُ الإيمانُ بالرَّسولِ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ قَبولَ ما أَخبرَ به عَنِ اللهِ تعالى، وإلَّا فلا يُمكِنُ أَنْ نَقولَ لشَخصٍ أَنكرَ ما وصَفَ الرَّسولُ بِه رَبَّه إنَّه آمَن بالرَّسولِ، وكيفَ يُؤمِنُ بالرسولِ وهو يُنكرُ أعظَمَ ما أَخبرَ بِه؟! وذلِكَ فيما يَتعلَّقُ باللهِ تَعالى مِن أَسماءٍ وصِفاتٍ.

وقولُه: ﴿وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ﴾ يَعنِي: القُرآنَ، إذِ الإيمانُ بالأَسماءِ

= والصِّفاتِ مِنَ الإيمانِ بالقُرآنِ، لأنَّ القُرآنَ دلَّ عليها ولا أحدَ يَشُكُّ في أنَّ ما دلَّ عليه الكِتابُ والسُّنةُ هو القولُ الصَّحيحُ.

أيضًا دليلٌ منَ السُّنةِ: قالَ النبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي**» ونحنُ نَعلمُ أنَّ سُنةَ الرسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ هيَ: قَبولُ كلِّ ما وَصَفَ اللهُ بِهِ نَفسَه، وكلِّ ما سَمَّى به نَفسَه، وحينئِذٍ يَكونُ ما مشَى عليه أهلُ السُّنةِ والجَماعةِ مِن ذلِك هو القولُ الصَّحيحُ.

فهَذانِ دَليلانِ، أحدُهما مِنَ القُرآنِ والثاني منَ السُّنةِ، **وهَذه هي الأدِلَّةُ السَّمعيةُ**.

الأدِلَّةُ العَقليةُ: نَذكُرُ مِنها دَليلينِ على صِحَّةِ ما ذهَبَ إليه أَهلُ السُّنةِ والجَماعةِ:

الدَّليلُ الأوَّلُ: أَنْ نَقولَ: قَسِّمِ الحقَّ والباطِلَ على الفَريقينِ، فإنَّ الحَقَّ إمَّا أن يَكونَ فيما قالَه أهلُ السُّنةِ، أو فيما قالَه غيرُهم مِن أهلِ التَّعطيلِ والتَّمثيلِ، وهَذا الدليلُ يُسمَّى بالسَّبْرِ والتَّقسيمِ عندَ المَناطِقةِ وأهلِ الكَلامِ، فإنْ كانَ الحقُّ فيما قالَه أهلُ السُّنةِ فهوَ المَطلوبُ، ويَجِبُ اتِّباعُه ومُخالفةُ أهلِ البِدعِ مِن أَهلِ التَّعطيلِ والتَّمثيلِ، وإنْ كانَ الحقُّ فيما قالَه هَؤلاءِ لزِمَ أن يَكونَ قولُ أهلِ السُّنةِ والجَماعةِ باطِلًا؛ ولا يُمكِنُ أن يَكونَ الحقُّ في قِسمٍ ثالِثٍ؛ لأنَّ اللهَ يَقولُ: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ [يونس:٣٢]، ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ:٢٤].

فإذا قدَّرْنا أنَّ الحقَّ فيما قالَه أهلُ البِدعِ منَ التَّعطيلِ والتَّمثيلِ، فيَلزمُ مِن ذلِكَ أن يَكونَ أهلُ السُّنةِ والجَماعةِ وعَلى رأسِهم رسولُ اللهِ ﷺ والخُلفاءُ الراشِدونَ، والتابِعونَ لهم بإِحْسانٍ، لزِمَ أن يَكونوا مُتَّصِفينَ بأحَدِ وَصفَيْن:

▪ إمَّا أن يَكونوا جاهِلينَ بالحَقِّ، ولا أَعتقِدُ أنَّ هذا يُمكِن أن يَقولَه عاقلٌ، فإنَّهم إن جهِلوا في ذلِكَ فهُمْ فيما سِواهُ أجهلُ، ويَأتِي -كما قالَ شيخُ الإسلامِ ابنِ تَيميَّةَ-: أفراخُ اليَهودُ والنَّصارى والصابِئينَ والمَجوسِ، فيُبيِّنون للناسِ الحقَّ الَّذي يَجِبُ اعتِقادُه في ذاتِ اللهِ وصِفاتِه[1].

▪ أو يَكونوا عالِمينَ بالحَقِّ لكِنَّهم كتَموه فلَمْ يُبيِّنوه للناسِ، أوِ استكْبَروا عنه فلَمْ يَعمَلوا بِه، وهذا أيضًا مُمتنِعٌ وباطِلٌ، فيَمتنِعُ غايةَ الامتِناعِ أن يَكونَ الرَّسولُ ﷺ الَّذي بلَّغَ البلاغَ المُبينَ قد كتَمَ الحَقَّ فيما يَتعلَّقُ بأَسماءِ اللهِ وصِفاتِه، أو علِمَ الحَقَّ فلَمْ يَعمَلْ بِه واستكبَرَ عنه، وهَذا مِن أكبَرِ المُحالِ.

فإذا امتَنَعَ هَذا وهَذا؛ فإنَّ امتِناعَ اللازِمِ يَدُلُّ عَلى امتِناعِ المَلزومِ، وحينَئِذٍ يَمتنِعُ أَنْ يَكـونَ الرسولُ عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وخُلفاؤُه الراشِدونَ والتابِعونَ لهم بإِحْسانٍ يَمتنِعُ أن يَكونوا على الباطِلِ، وإذا امتَنَعَ أن يَكونوا على الباطِلِ لزِمَ أن يَكونوا على الحَقِّ، ومَن عَداهُم فعلى الباطِلِ، هذا دَليلٌ عَقليٌّ واضِحٌ.

الدَّليلُ الثانِي: أن يُقالَ: إذا كانَ ما قالَه الرَّسولُ عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في اللهِ سُبحانَه وتَعالى مِن أَسماءٍ وصِفاتٍ باطلًا، وجرَى عليهِ الصَّحابةُ والتابِعون وتابِعوهم ثلاثةُ قُرونٍ مِن أوائلِ الأُمَّةِ يَقولونَ بالباطِلِ ويُقِرُّونه فلزِمَ الطَّعنُ في اللهِ عَزَّوَجَلَّ بأَنْ يَكونَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ قَدْ أقرَّهم على الباطِلِ إمَّا سفَهًا: فكيفَ يُمكِنُ لِهَؤلاءِ أن يَصِفوه بالعَيبِ قائِمين وقاعِدينَ ومُضطَجِعينَ ومُتعبِّدينَ! فكلُّهم يَقـولُ: سُبحانَ ربِّـي الأَعْلى. في السُّجودِ، وسُبحانَ رَبِّـي

(١) الفتوى الحموية الكبرى (ص:١٩٧-٢٠٠).

فَعَنْ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى أَنَّهُ قَالَ لِبِشْرٍ المِرِّيسِيِّ: العِلْمُ بِالكَلَامِ هُوَ الجَهْلُ، وَالجَهْلُ بِالكَلَامِ هُوَ العِلْمُ. وَإِذَا صَارَ الرَّجُلُ رَأْسًا فِي الكَلَامِ قِيلَ: زِنْدِيقٌ، أَوْ رُمِيَ بِالزَّنْدَقَةِ، أَرَادَ بِالجَهْلِ بِهِ اعْتِقَادَ عَدَمِ صِحَّتِهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ عِلْمٌ نَافِعٌ، ....

= العَظيمِ. في الرُّكوعِ، وما أَشبَهَ ذلكَ مِن الكلِماتِ الَّتي يُوصَفُ اللهُ بها، فيَبقَوْن على هذا ثَلاثةَ قُرونٍ واللهُ عَزَّوَجَلَّ يُمكِّنُ لهم ويَنصُرُهم، وهو يَعلَمُ أَنَّه سُبحانَه وتَعالى -له المَثَلُ الأَعْلى- ويُقِرُّهم على ذلكَ، فهَلْ هذا إلَّا غايةُ السفَهِ؟!

أو أَنْ يَكونَ اللهُ غيرَ مَوجودٍ، فلو كانَ مَوجودًا وهُو يُوصَفُ بالأَوْصافِ الَّتي لا تَليقُ بهِ لكانَ يَنتقِمُ.

وهَبْ أَنَّنا قُلْنا: إنَّه مَوجودٌ ولم يَنتقِمْ فهذا يَعنِي أَنَّه عاجِزٌ.

فهَذا طَعنٌ في وجودِ اللهِ أو في قُدرتِه أو في حِكمته.

فلَوْ كانَ باطلًا كيفَ لم يَنتقِمِ اللهُ مِنهُم، واللهُ عَزَّوَجَلَّ يقولُ: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾ بعضَها وليسَ كلَّها ﴿لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ ﴿٤٦﴾ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾ [الحاقة:٤٤-٤٧].

فلَوْ أَنَّ إنسانًا -وللهِ المَثَلُ الأَعْلى- وصَفَنا بكلِّ عَيبٍ وبكُلِّ نَقصٍ ونحنُ مَوجودونَ فسنَنتَقِمُ مِنه بما نَقدرُ عليه، فإنْ لم نَنتَقِمْ مِنه قيلَ: هذا عاجِزٌ. وإذا كُنَّا قادِرينَ ولم نَنتقِمْ قيلَ: هذا سفَهٌ.

وعَلى هذا تَقرَّرَ أَنَّ مَذهَبَ أهلِ السُّنةِ والجَماعةِ هو الحَقُّ، وقَدْ أَتَينا بدَليلينِ نَقليَّيْن أحدُهما منَ الكِتابِ والثاني منَ السُّنةِ، ومِن الأَدِلةِ العَقليةِ أيضًا أتَينا بدَليلينِ: أَحدُهما مَبنيٌّ على السَّبْرِ والتَّقسيمِ، والثاني مَبنيٌّ على الحالِ الَّتي لا يُمكِنُ أن تَقَعَ معَ قُدرةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ وحِكمتِه.

أَوْ أَرَادَ بِهِ الإِعْرَاضَ عَنْهُ أَوْ تَرْكَ الالتِفَاتِ إِلَى اعْتِبَارِه، فَإِنَّ ذَلِكَ يَصُونُ عِلْمَ الرَّجُلِ وَعَقْلَهُ، فَيَكُونُ عِلْمًا بِهَذَا الاِعْتِبَارِ. وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَعَنْهُ أَيْضًا أَنَّهُ قَالَ: مَنْ طَلَبَ العِلْمَ بِالكَلَامِ تَزَنْدَقَ، وَمَنْ طَلَبَ المَالَ بِالكِيمْيَاءِ أَفْلَسَ، وَمَنْ طَلَبَ غَرِيبَ الحَدِيثِ كَذَبَ.

وَقَالَ الإِمَامُ الشَّافِعِيُّ[1] رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: حُكْمِي فِي أَهْلِ الكَلَامِ أَنْ يُضْرَبُوا بِالجَرِيدِ وَالنِّعَالِ، وَيُطَافَ بِهِمْ فِي العَشَائِرِ وَالقَبَائِلِ، وَيُقَالُ: هَذَا جَزَاءُ مَنْ تَرَكَ الكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَأَقْبَلَ عَلَى الكَلَامِ.

وَقَالَ أَيْضًا رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى شِعْرًا[2]:

كُلُّ العُلُومِ سِوَى القُرْآنِ مَشْغَلَةٌ ... إِلَّا الحَدِيثَ وَإِلَّا الفِقْهَ فِي الدِّينِ

العِلْمُ مَا كَانَ فِيهِ قَالَ حَدَّثَنَا ... وَمَا سِوَى ذَاكَ وَسْوَاسُ الشَّيَاطِينِ

وَذَكَرَ الأَصْحَابُ فِي الفَتَاوَى: أَنَّهُ لَوْ أَوْصَى لِعُلَمَاءِ بَلَدِهِ، لَا يَدْخُلُ المُتَكَلِّمُونَ، وَأَوْصَى إِنْسَانٌ أَنْ يُوقَفَ مِنْ كُتُبِهِ مَا هُوَ مِنْ كُتُبِ العِلْمِ، فَأَفْتَى السَّلَفُ أَنْ يُبَاعَ مَا فِيهَا مِنْ كُتُبِ الكَلَامِ. ذُكِرَ ذَلِكَ بِمَعْنَاهُ فِي الفَتَاوَى الظَّهِيرِيَّةِ.

فَكَيْفَ يُرَامُ الوُصُولُ إِلَى عِلْمِ الأُصُولِ، بِغَيْرِ اتِّبَاعِ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ؟!

وَلَقَدْ أَحْسَنَ القَائِلُ[3]:

أَيُّهَا المُغْتَدِي لِيَطْلُبَ عِلْمًا ... كُلُّ عِلْمٍ عَبْدٌ لِعِلْمِ الرَّسُولِ

---

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٩/ ١١٦)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم رقم (١٧٩٤).

(٢) أخرجه السبكي في طبقات الشافعية (١/ ٢٩٧)، وانظر: البداية والنهاية (١٤/ ١٣٨).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ١٥٨).

تَطْلُبُ الفَـرْعَ كَـيْ تُصَـحِّحَ أَصْـلًا   كَيْفَ أَغْفَلْتَ عِلْمَ أَصْـلِ الأُصُـولِ

وَنَبِيُّنَا ﷺ أُوتِيَ فَوَاتِحَ الكَلِمِ وَخَوَاتِمَهُ وَجَوَامِعَهُ، فَبُعِثَ بِالعُلُومِ الكُلِّيَّةِ وَالعُلُومِ الأَوَّلِيَّةِ وَالأُخْرَوِيَّةِ عَلَى أَتَمِّ الوُجُوهِ، وَلَكِنْ كُلَّمَا ابْتَدَعَ شَخْصٌ بِدْعَةً اتَّسَعُوا فِي جَوَابِهَا، فَلِذَلِكَ صَارَ كَلَامُ المُتَأَخِّرِينَ كَثِيرًا، قَلِيلَ البَرَكَةِ، بِخِلَافِ كَلَامِ المُتَقَدِّمِينَ، فَإِنَّهُ قَلِيلٌ، كَثِيرُ البَرَكَةِ، لَا كَمَا يَقُولُهُ ضُلَّالُ المُتَكَلِّمِينَ وَجَهَلَتُهُمْ: إِنَّ طَرِيقَةَ القَوْمِ أَسْلَمُ، وَإِنَّ طَرِيقَتَنَا أَحْكَمُ وَأَعْلَمُ! وَلا كَمَا يَقُولُهُ مَنْ لَمْ يُقَدِّرْهُمْ مِنَ المُنْتَسِبِينَ إِلَى الفِقْهِ: إِنَّهُمْ لَمْ يَتَفَرَّغُوا لِاسْتِنْبَاطِ الفقه وَضَبْطِ قَوَاعِدِهِ وَأَحْكَامِهِ اشْتِغَالًا مِنْهُمْ بِغَيْرِهِ! وَالمُتَأَخِّرُونَ تَفَرَّغُوا لِذَلِكَ، فَهُمْ أَفْقَهُ!!

فَكُلُّ هَؤُلَاءِ مَحْجُوبُونَ عَنْ مَعْرِفَةِ مَقَادِيرِ السَّلَفِ، وَعُمْقِ عُلُومِهِمْ، وَقِلَّةِ تَكَلُّفِهِمْ، وَكَمَالِ بَصَائِرِهِمْ. وَتَاللهِ، مَا امْتَازَ عَنْهُمُ المُتَأَخِّرُونَ إِلَّا بِالتَّكَلُّفِ وَالِاشْتِغَالِ بِالأَطْرَافِ الَّتِي كَانَتْ هِمَّةُ القَوْمِ مُرَاعَاةَ أُصُولِهَا، وَضَبْطَ قَوَاعِدِهَا، وَشَدَّ مَعَاقِدِهَا، وَهِمَمُهُمْ مُشَمَّرَةً إِلَى المَطَالِبِ العَالِيَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ. فَالمُتَأَخِّرُونَ فِي شَأْنٍ، وَالقَوْمُ فِي شَأْنٍ آخَرَ، وَقَدْ جَعَلَ اللهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا.

وَقَدْ شَرَحَ هَذِهِ العَقِيدَةَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ العُلَمَاءِ، وَلَكِنْ رَأَيْتُ بَعْضَ الشَّارِحِينَ قَدْ أَصْغَى إِلَى أَهْلِ الكَلَامِ المَذْمُومِ، وَاسْتَمَدَّ مِنْهُمْ، وَتَكَلَّمَ بِعِبَارَاتِهِمْ.

وَالسَّلَفُ لَمْ يَكْرَهُوا التَّكَلُّمَ بِالجَوْهَرِ وَالجِسْمِ وَالعَرَضِ وَنَحْوِ ذَلِكَ لِمُجَرَّدِ كَوْنِـهِ اصْطِلَاحًا جَدِيدًا عَلَى مَعَانٍ صَحِيحَةٍ، كَالِاصْطِلَاحِ عَلَى أَلْفَاظِ العُلُـومِ الصَحِيحَةِ، وَلَا كَرِهُوا أَيْضًا الدَّلَالَةَ عَلَى الحَقِّ وَالمُحَاجَّةَ لِأَهْلِ البَاطِلِ.

بَلْ كَرِهُوهُ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى أُمُورٍ كَاذِبَةٍ مُخَالِفَةٍ لِلْحَقِّ، وَمِنْ ذَلِكَ مُخَالَفَتُهَا لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَلِهَذَا لَا تَجِدُ عِنْدَ أَهْلِهَا مِنَ اليَقِينِ وَالمَعْرِفَةِ مَا عِنْدَ عَوَامِّ الْمُؤْمِنِينَ، فَضْلًا عَنْ عُلَمَائِهِمْ، وَلِاشْتِمَالِ مُقَدِّمَاتِهِمْ عَلَى الحَقِّ وَالبَاطِلِ، كَثُرَ الكَلامُ، وَانْتَشَرَ القِيلُ وَالقَالُ، وَتَوَلَّدَ لَهُمْ عَنْهَا مِنَ الأَقْوَالِ الْمُخَالِفَةِ لِلشَّرْعِ الصَّحِيحِ وَالعَقْلِ الصَّرِيحِ مَا يَضِيقُ عَنْهُ المَجَالُ. وَسَيَأْتِي لِذَلِكَ الكلامِ زِيَادَةُ بَيَانٍ عِنْدَ قَوْلِهِ: «فَمَنْ رَامَ عِلْمَ مَا حُظِرَ عَنْهُ عِلْمُهُ».

وَقَدْ أَحْبَبْتُ أَنْ أَشْرَحَهَا سَالِكًا طَرِيقَ السَّلَفِ فِي عِبَارَاتِهِمْ، وَأَنْسُجَ عَلَى مِنْوَالِهِمْ، مُتَطَفِّلًا عَلَيْهِمْ، لَعَلِّي أَنْ أُنْظَمَ فِي سِلْكِهِمْ، وَأُدْخَلَ فِي عِدَادِهِمْ، وَأُحْشَرَ فِي زُمْرَتِهِمْ ﴿مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩].

وَلَمَّا رَأَيْتُ النُّفُوسَ مَائِلَةً إِلَى الِاخْتِصَارِ، آثَرْتُهُ عَلَى التَّطْوِيلِ وَالإِسْهَابِ، وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ، وَهُوَ حَسْبُنَا وَنِعْمَ الوَكِيلُ.

اعْلَمْ أَنَّ التَّوْحِيدَ[١] أَوَّلُ دَعْوَةِ الرُّسُلِ، وَأَوَّلُ مَنَازِلِ الطَّرِيقِ، وَأَوَّلُ مَقامٍ يَقومُ فِيهِ السالِكُ إلى اللهِ، قالَ تَعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٥٩]، وقالَ هُودٌ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لِقَوْمِهِ: ﴿ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٦٥]، وَقالَ صالِحٌ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لِقَوْمِهِ: ﴿ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٧٣]، ....

[١] التَّوحيدُ لُغةً مَصدرُ: وحَّدَ يُوحِّدُ، أي: جعَلَ الشيءَ واحِدًا، أمَّا في الاصطِلاحِ فإنَّ التوحيدَ إفرادُ اللهِ تعالى بما يَستحِقُّ، هذا تَعريفُه العامُّ الَّذي يَشمَلُ جميعَ أَقسامِه.

وَقالَ شُعَيْبٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِقَوْمِهِ: ﴿ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾ [الأعراف: ٨٥]، وَقالَ تَعالَى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، وَقالَ تَعالَى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥] [١].

وَقالَ ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ»(١)[٢].

---

[١] هَؤُلاءِ أَرْبَعةُ رُسُلٍ قالوا لِقَوْمِهِمْ: ﴿ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾ فالأولُ نُوحٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَالثاني: هُودٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَالثالِثُ: صالِحٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَالرابعُ: شُعَيْبٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ، ثُمَّ ذَكَرَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ ذَلِكَ على سَبيلِ العُمُومِ فقالَ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء:٢٥].

فَيَكونُ ما ذَكَرَهُ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى سَبِيلِ التَّعْيِينِ أَرْبَعَةَ رُسُلٍ، وَأَمَّا عَلَى سَبِيلِ العُمُومِ فَقَدْ ذَكَرَ الآيَةَ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء:٢٥].

[٢] كانَ يَنْبَغي لِلْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ رَسولَ اللهِ ﷺ دَعا النَّاسَ إِلَى عِبادَةِ اللهِ وَحدَهُ كَما دَعا أُولَئِكَ الرُّسُلُ، وَهِيَ قَوْلُه تَعالَى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾ [الأعراف:١٥٨].

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب: ﴿فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة:٥]، رقم (٢٥)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله، رقم (٢٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= فإذا أَتَيْنا بِهَذِهِ الآيَةِ فَقَدْ أَتَيْنا بِدَعْوَةِ أَوَّلِ الرُّسُلِ وَدَعْـوَةِ آخِرِ الرُّسُـلِ عَلَيْهِـمُ الصَّـلَاةُ وَالسَّـلامُ، فَقَـوْلُهُ: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ هُوَ مَعْنَى قَوْلِهِمْ: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [المؤمنون:٢٣].

وَفِي هَذِهِ الفَقَراتِ بَيَّنَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَهَمِّيَّةَ التَّوْحِيدِ وَمَرْتَبَتَهُ، فَقَدْ ذَكَرَ أَنَّهُ أَوَّلُ دَعْوَةِ الرُّسُلِ، وَأَوَّلُ مَنازِلِ الطَّرِيقِ، وَأَوَّلُ مَقامٍ يَقُومُ بِهِ السَّالِكُ إِلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وَهَذا مِنْ فَضَائِلِ الإِسْلامِ وَمَرَاتِبِهِ؛ أَنَّ التَّوْحِيدَ بِأَقْسامِهِ الثَّلاثَةِ هُوَ أَوَّلُ المَراتِبِ.



أوَّلُ الواجِباتِ على المسلِمِ:

وَلِهَذا كانَ الصَّحيحُ أَنَّ أَوَّلَ واجِبٍ يَجِبُ عَلى الْمُكَلَّفِ شَهادَةُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، لا النَّظَرُ، ولا القَصْدُ إِلى النَّظَرِ، وَلا الشَّكُّ، كَما هِيَ أَقْوالٌ لِأَرْبابِ الكَلامِ المَذْمومِ، بَلْ أَئِمَّةُ السَّلَفِ كُلُّهُمْ مُتَّفِقونَ عَلَى أَنَّ أَوَّلَ ما يُؤْمَرُ بِهِ العَبْدُ الشَّهادَتانِ[1].

---

[١] أَوَّلُ واجِبٍ: شَهادَةُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَدَليلُ ذَلِكَ أَنَّه ثَبَتَ في الصَّحيحَيْنِ مِنْ حَديثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ بَعَثَ مُعاذًا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ إِلى اليَمَنِ قالَ لَهُ: «**إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتابٍ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ شَهادَةَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ**»(١)، وَهَذا نَصٌّ صَريحٌ بأَنَّ أَوَّلَ ما يُدْعَى إِلَيْهِ الإِنْسانُ وَأَوَّلَ ما يَجِبُ عَلَيْهِ هُوَ شَهادَةُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسولُ اللهِ، ولَمْ يَذْكُرِ المُؤَلِّفُ هَذا الدَّليلَ؛ لِأَنَّهُ -فِيما يَظْهَرُ لِي- مَعْلومٌ عِنْدَهُ، لَكِنْ لا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ الدَّليلِ عَلَى أَنَّ أَوَّلَ وَاجِبٍ عَلَى المُكَلَّفِ هُوَ شَهادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ.

وَقَوْلُ المُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**لا النَّظَرُ، ولا القَصْدُ إِلَى النَّظَرِ، وَلا الشَّكُّ**» هَذِهِ أَقْوالٌ -كَما قالَ المُؤَلِّفُ- لِأَرْبابِ أَهْلِ الكَلامِ المَذْمومِ.

والمُرادُ بِـ(أَهْلِ الكَلامِ) هُمُ الَّذينَ يُثْبِتونَ العَقائِدَ بِالطُّرُقِ الكَلامِيَّةِ، وَالمُجَادَلاتِ النَّظَرِيَّةِ، فَلا يَرْجِعونَ إِلَى الكِتابِ وَالسُّنَّةِ فِي إِثْباتِ العَقائِدِ، وَإِنَّما يَأْخُذُونَها مِنْ نَظَرِيَّاتِهِمْ وَعُقُولِهِمُ الفاسِدَةِ، فَتَجِدُهُمْ يَقولونَ: أَوَّلُ ما يَجِبُ عَلى الإِنْسانِ النَّظَرُ، أَيْ: أَنْ يَنْظُرَ مَثَلًا في هَذا الكَوْنِ كَيْفَ كانَ يَجْرِي على هَذا النِّظامِ البَديعِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَسْتَنْتِجُ أَنَّ الَّذي أَبْدَعَ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة، رقم (١٣٩٥)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام، رقم (١٩)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

= هَذا الكَوْنَ وَخَلَقَهُ وَنَظَّمَهُ وَصَرَّفَهُ هُوَ اللهُ، ثُمَّ يَتَوَصَّلُ بَعْدَ هَذَا إِلى تَوْحيدِ الأُلوهِيَّةِ.

وَقالَ بَعْضُهُمْ: أَوَّلُ ما يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَقْصِدَ إِلى النَّظَرِ -أَيْ: تَنْوِيَ النَّظَرَ- ثُمَّ تَنْظُرَ، ثُمَّ تَعْتَبِرَ. وَقالَ بَعْضُهُمْ: أَوَّلُ ما يَجِبُ عَلَيْكَ الشَّكُّ، ثُمَّ بَعْدَ الشَّكِّ يَتَبَيَّنُ لَكَ الطَّرِيقُ.

وَلَكِنَّنا نَقولُ: إِذا شَكَّ الإِنسانُ، فَما الَّذِي يَأْخُذُهُ مِنْ هَذا الشَّكِّ؟ وَلِهَذا مُصْطَفى مَحْمود الَّذي أَلَّفَ كِتَابًا بِعُنْوانِ: (رِحْلَتِي مِنَ الشَّكِّ إِلى اليَقينِ)، وكانَ خُروجُهُ مِنْ هَذا الشَّكِّ إِلى يَقينٍ أَخْبَثَ مِنَ الشَّكِّ وَأَرْدَأَ؛ لِأَنَّهُ تَحَوَّلَ مِنْ ذَلِكَ الشَّكِّ -كَما يَقولُ- إِلى أَنْ يُؤْمِنَ بِأَنَّ مَعْنَى لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ: لا مَوْجودَ إِلَّا اللهُ، ومَعنَى: لا مَوجودَ إِلَّا اللهُ مَعْناهُ: أَنَّ الكَوْنَ كُلَّهُ هُوَ اللهُ، وَهَذا هُوَ عَيْنُ قَوْلِ أَهْلِ وِحْدَةِ الوُجُودِ.

فَتَأَمَّلْ كَيْفَ انْتَقَلَ مِنَ الشَّكِّ إِلَى ما هُوَ أَخْبَثُ مِنَ الشَّكِّ، فالَّذينَ يَقولونَ: يَجِبُ عَلَيْكَ أَوَّلًا أَنَّ تَشُكَّ هَلْ يُوجَدُ إِلَهٌ أَمْ لا؟ هَلْ لِهَذا الكَوْنِ مُدَبِّرٌ أَمْ لا، هَلْ الإِلَهُ هُوَ هَذا الكَوْنُ أَمْ غَيْرُ هَذا الكَوْنِ؟ فَتُرَدِّدُ احْتِمالاتٍ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ تَصِلُ -عَلى زَعْمِهِمْ- إِلى اليَقينِ.

فَنَقولُ: هَذا القَوْلُ لا شَكَّ أَنَّهُ مِنْ أَبْطَلِ الباطِلِ، فَالأَقْوالُ الثَّلاثَةُ كُلُّها باطِلَةٌ، وَالَّذينَ قالوا بِها أَهْلُ الكَلامُ المَذْمومُ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَقولُ: أَوَّلُ واجِبٍ النَّظَرُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقولُ: أَوَّلُ واجِبٍ القَصْدُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقولُ: أَوَّلُ واجِبٍ الشَّكُّ. وَنَحْنُ نَقولُ: أَوَّلُ واجِبٍ عَلى الإِنْسانِ شَهادَةُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسولُ اللهِ، بِدونِ نَظَرٍ وَلا غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الإِنْسانَ بِفِطْرَتِهِ يَعْرِفُ أَنَّ لِهَذا الكَوْنِ خالِقًا وَلا يَحْتاجُ إِلى نَظَرٍ، لَكِنْ يَبْقَى عَلَيْهِ أَلَّا يَعْبُدَ إِلَّا اللهَ، وَهَذِهِ هِيَ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ.

وَمُتَّفِقونَ عَلى أنَّ مَن فعَلَ ذلِكَ قبلَ البُلوغِ لم يُؤْمَرْ بِتَجْديدِ ذَلِكَ عَقيبَ بُلوغِهِ، بَلْ يُؤْمَرُ بالطَّهارةِ والصَّلاةِ إذا بَلَغَ أَوْ ميَّزَ عِندَ مَنْ يَرَى ذلِكَ، ولَمْ يُوجِبْ أحَدٌ مِنْهُم علَى وَلِيِّهِ أَنْ يُخاطِبَه حينَئِذٍ بتَجديدِ الشَّهادَتَيْنِ.

وإِنْ كانَ الإِقْرارُ بِالشَّهادَتينِ واجِبًا باتِّفاقِ المُسلِمينَ، ووُجوبُه يَسْبِقُ وُجوبَ الصَّلاةِ، لَكِنْ هُوَ أَدَّى هَذا الواجِبَ قَبلَ ذلِكَ[1].

وَنَحْنُ لا نَقولُ: إِنَّ النَّظَرَ مُحَرَّمٌ. لَكِنْ نَقولُ: لَيْسَ هُوَ أَوَّلُ واجِبٍ؛ وَلِهَذا قالَ الرَّسولُ ﷺ لِمُعاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**أَوَّلُ ما تَدْعوهُمْ أَنْ يَشْهَدوا أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ**»(١)، ولَمْ يَقُلْ: أَنْ يَنْظُروا في هَذا الكَوْنِ ومَنِ الَّذي خَلَقَهُ، وما أَشْبَهَ ذَلِكَ، أَوْ أَنْ يَشُكُّوا ثُمَّ يَعْتَقِدوا.

[١] ذكَرَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ اتِّفاقَيْنِ لأَئِمَّةِ السلَفِ:

الاتِّفاقُ الأَوَّلُ: أَنَّ أَوَّلَ ما يُؤْمَرُ بِهِ الإِنسانُ الشَّهادَتانِ، ودَليلُ هَذا الاتِّفاقِ هُوَ حَديثُ ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حينَ بَعَثَ النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ معاذًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلى اليمَنِ(٢).

الاتِّفاقُ الثاني: أَنَّ مَنْ فعَلَ ذلِكَ -أَيْ: مَنْ تَشَهَّدَ قبلَ البُلوغِ- لم يُؤمَرْ بتَجديدِ ذَلِكَ عَقيبَ بُلوغِهِ، فَنحنُ عِندَنا أَوْلادٌ صِغارٌ يَشْهَدونَ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسولُ اللهِ، فإِذا بَلَغوا لا نُجَدِّدُ لَهُمُ الشَّهادةَ؛ لأَنَّهُم قَدْ شَهِدوا مِنْ قَبلُ.

فهَذانِ اتِّفاقانِ يَنبَغي أَنْ نَعرِفَهُما.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة، رقم (١٣٩٥)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام، رقم (١٩)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) التخريج السابق.

الحُكمُ بإسلامِ مَن أتى بشيءٍ مِن خصائصِ الإسْلامِ:

وهُنا مَسائِلُ تَكلَّمَ فيها الفُقهاءُ كمَنْ صلَّى ولَمْ يَتكلَّمْ بالشَّهادَتينِ، أو أَتَى بغَيْرِ ذلِكَ مِن خَصائِصِ الإِسْلامِ ولم يَتكلَّمْ بِها، هَلْ يَصيرُ مُسلِمًا أم لا؟[١] فالصَّحيحُ أَنَّهُ يَصيرُ مُسلِمًا بِكُلِّ ما هُوَ مِن خَصائِصِ الإِسْلامِ[٢]، فالتَّوْحيدُ أَوَّلُ ما يُدخِلُ في الإِسْلامِ، وآخِرُ ما يُخرَجُ بِهِ منَ الدُّنْيا، ....

---

[١] إذا صلَّى رجُلٌ ولَمْ يَتكَلَّمْ بِالشَّهادَتينِ، فإِنَّنا نَحكُمُ بِإِسْلامِهِ؛ لِأَنَّه إذا صلَّى قالَ في التَّشهُّدِ: أَشهَدُ أَنْ لا إلَهَ إِلَّا اللهُ وأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُه ورَسولُه، فيَكونُ مُسلِمًا.

وفائِدةُ ذلِكَ أَنَّه لَوْ كفَرَ بعدَ صَلاتِه صارَ مُرتَدًّا، ويُعامَلُ مُعامَلةَ المُرتَدِّينَ، فلَوْ أَنَّ أَحدًا مِنَ النَّصارَى أَوِ اليَهودِ أَوِ البُوذِيِّينَ أو غَيْرِهم صلَّى معَنا ولَمَّا صلَّى قالَ: سَأَرجِعُ إلى دِيني. قُلْنا: إِنَّه الآنَ مُرتَدٌّ، يُؤمَرُ بالرُّجوعِ إِلى الإِسْلامِ وإِلَّا قُتِلَ، بَيْنَما قبلَ أَنْ يُصلِّيَ يَبقَى على دِينِه دونَ أَنْ يُكرَهَ على الإِسْلامِ، أَمَّا إذا ارتَدَّ فإِنَّنا نَأمُرُه أَنْ يَرجِعَ إِلى الإِسلامِ وإِلَّا نَقتُلْهُ.

[٢] قولُ المُؤلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**الصَّحيحُ أَنَّه إِذا أَتَى بِالصَّلاةِ أو بغَيْرِها مِن خَصائِصِ الإِسْلامِ فإِنَّه يَكونُ مُسلِمًا**» كالصِّيامِ مثَلًا، فالصِّيامُ مِن طُلوعِ الفَجرِ إِلى غُروبِ الشَّمسِ مِن خَصائِصِ الإِسْلامِ، ليسَ هُوَ مُطلَقَ الصِّيامِ، فغَيْرُ المُسلِمينَ يَصومونَ لكِنْ ليسَ كصِيامِنا، والحَجُّ مِن خَصائِصِ الإِسْلامِ، كذلِكَ الزَّكاةُ إِذا نَوى أَنَّها زَكاةٌ، أَمَّا مُجَرَّدُ أَنْ يَبذُلَ طَعامًا أو دَراهِمَ فلا يَكونُ مُزكِّيًا.

فكلُّ مَنْ فعَلَ شَيْئًا مِنْ خَصائِصِ الإِسْلامِ حَكَمْنا بِإِسْلامِه، فإِنْ عادَ بَعدَ ذلِكَ فهُوَ مُرتَدٌّ.

كَما قالَ النَّبيُّ ﷺ: «**مَنْ كانَ آخِرُ كَلامِهِ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ دَخَلَ الجَنَّةَ**»(١) وهُوَ أَوَّلُ واجِبٍ وآخِرُ واجِبٍ، فالتَّوْحيدُ أَوَّلُ الأَمْرِ وآخِرُه، أَعنِي: تَوحيدَ الإِلَهيَّةِ[١].

---

[١] وقولُ المُؤلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**إِنَّ التَّوْحيدَ أَوَّلُ واجِبٍ وآخِرُ واجِبٍ**» بمَعنَى أَنَّه لَوْ ماتَ على الشِّرْكِ فإِنَّه لا يَنفَعُه تَوْحيدُه الأَوَّلُ؛ فلِهَذا صارَ التَّوْحيدُ أَوَّلَ واجِبٍ وآخِرَ واجِبٍ. أَيْ: لا بُدَّ أَنْ يَكونَ الإِنْسانُ مُبتَدِئًا بِهِ حَياتَه ومُختَتِمًا بِهِ حَياتَهُ.



---

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب في التلقين، رقم (٣١١٦)، وابن ماجه: كتاب الأدب، باب فضل لا إله إلا الله، رقم (٣٧٩٦)، من حديث معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أقسامُ التَّوحيدِ ثلاثةٌ:

فَإِنَّ التَّوْحيدَ يَتضمَّنُ ثَلاثَةَ أَنواعٍ[١]:

---

[١] رأى أهلُ العِلمِ رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ بالتَّتبُّعِ والاستِقراءِ أنَّ التَّوحيدَ يَنقسِمُ إلى ثلاثةِ أَقسامٍ:

أوَّلُها: توحيدُ الرُّبوبيةِ.

والثاني: تَوحيدُ الأُلوهيةِ.

والثالِثُ: تَوحيدُ الأَسماءِ والصِّفاتِ.

فإنْ قالَ قائلٌ: قد يَكونَ هُناكَ قِسمٌ رابعٌ، فما الَّذي جعَلَه ثلاثةَ أَقسامٍ؟

فالجَوابُ: أنَّ الدليلَ عَلى أنَّهم ثلاثةٌ هُوَ التَّتبُّعُ والاستِقراءُ كما تَقدَّمَ، ومَعنَى التَّتبُّعِ والاستِقراءِ أنَّ أهلَ العِلمِ يَتتبَّعون الشيءَ ويَستقرِئُون مَوارِدَه، فإذا وجَدوه مُنحصِرًا في ذلكَ قالوا: إنَّ هذه هيَ الأَقسامُ.

وقد دلَّ القُرآنُ على الاستِدلالِ بطَريقةِ التَّتبُّعِ والاستِقْراءِ:

فقالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَـٰتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [مريم:٧٧]، فهذا رجُلٌ كفَرَ بآياتِ اللهِ ومعَ ذلكَ قالَ: ﴿لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا﴾ وهَذه الجُملةُ مُؤكَّدةٌ بمُؤكِّدات ثلاثةٍ: القَسَمِ، واللَّامِ، ونونِ التَّوكيدِ؛ لأنَّ ﴿لَأُوتَيَنَّ﴾ أَصلُها: واللهِ لأُوتَيَنَّ؛ ولِهذا يُعرِبُ المُعرِبون اللَّامَ هُنا فيَقولونَ: إنَّها مُوطِّئةٌ للقَسَمِ، أي: مُمهِّدةٌ للكَلامِ بأَنْ يَكونَ على تَقديرِ قسَمٍ، فمِنْ أينَ جاءَ هذا الرجُلَ العِلمُ؟ قالَ اللهُ تعالى: ﴿أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَـٰنِ عَهْدًا﴾ [مريم:٧٨] أَيْ: هَلْ يَعلمُ الغَيبَ بأَنَّ اللهَ سيُؤتِيه ذلكَ، أَمْ أنَّ اللهَ عاهَدَه بأَنْ يُؤتِيَه ذلكَ؟

أَحَدُها: الكَلامُ في الصِّفاتِ[١]، ....

والجَوابُ: أنَّه إذا لم يَكُن عِندَه عِلمٌ مِنَ الغَيبِ ولا عَهدٌ مِنَ اللهِ، كان قولُه: ﴿لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا﴾ دَعوَى بدونِ بُرهانٍ وبِدون دَليلٍ، فلا تَكونُ مَقبولةً، هذا مِن دَلالةِ السَّبْرِ والتَّقسيمِ.

وقد تَتبَّعَ العُلماءُ رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ التَّوحيدَ فوجَدوا أنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ واحِدٌ في ذاتِه وفي خَلقِه، وواحدٌ في عِبادتِه، فلا يُعبَدُ غيرُه، وواحِدٌ في أسمائِه وصِفاتِه، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، فقالوا: ذاتٌ وأفعالٌ وأَوْصافٌ، فمِن أَجْلِ هذا قسَّموا التَّوحيدَ إلى ثلاثةِ أَقسامٍ:

القِسمُ الأَوَّلُ: تَوحيدُ الرُّبوبيةِ.

والقِسمُ الثاني: توحيدُ الأُلوهيةِ.

والقِسمُ الثالثُ: تَوحيدُ الأسماءِ والصِّفاتِ.

[١] تَوحيدُ الأسماءِ والصِّفاتِ: هو إفرادُ اللهِ بما يَختصُّ بِهِ منَ الأسماءِ والصِّفاتِ، بحيثُ نُثبتُ ما أَثبتَه اللهُ لنَفسِه أو أَثبتَتْه له رَسلُـه من غيرِ تَحريفٍ ولا تَعطيلٍ ولا تَكْييفٍ ولا تَمثيلٍ.

وقولنا: إفـرادُ اللهِ بما يَختصُّ بـهِ منَ الأَسماءِ والصِّفاتِ، ولم نَقُلْ: إفـرادُ اللهِ بالصِّفاتِ؛ لأنَّ مِن الصِّفاتِ الَّتي يتَّصفُ بها الربُّ عَزَّوَجَلَّ ما يَتَّصفُ به المَخلوقُ، ولكِنِ اتِّفاقُ المَوصوفاتِ بالصِّفةِ لا يَستلزِمُ التماثُـلَ، وكذلِكَ في الأَسماءِ، ولـهذا نَقولُ: إفـرادُ اللهِ بما يَختصُّ به منَ الأَسماءِ والصفاتِ، ولم نَقُلْ: إفرادُ اللهِ بالأسماءِ والصِّفاتِ؛ لأنَّ هُناكَ مَخلوقاتٍ كَثيرةً كلُّ المَخلوقـاتِ لَها أسماءٌ ولها صِفاتٌ، لكِـنِ تَوحيدُ الأسماءِ والصِّفاتِ:

= إفرادُ اللهِ بما يَختصُّ به منَ الأسماءِ والصِّفاتِ، وذلكَ بإثباتِ ما أَثبتَه اللهُ لنَفسِه أو أثبتَه لَه رَسولُه مِن غيرِ تَحريفٍ ولا تَعطيلٍ ولا تَكييفٍ ولا تَمثيلٍ.

هذا القِسمُ منَ التَّوحيدِ هوَ الَّذي اختلَفَت فيه الأُمةُ الإِسلاميةُ وتَعدَّدَت آراؤُها، أمَّا توحيدُ الربوبيةِ والألوهيةِ فالأمةُ الإسلاميةُ مُتَّفقةٌ عليها، وأنَّه يَجِبُ إفرادُ اللهِ بالرُّبوبيةِ والأُلوهيةِ، لكِنِ الثالِثُ هو الَّذي اختَلَفَتْ فيهِ الأُمَّةُ الإسلاميةُ وتَعدَّدَت فيه إلى آراءٍ كثيرةٍ، وانقَسَموا فيه إلى ثلاثةِ أَقسامٍ: غالٍ في الإثباتِ، وغالٍ في النفيِ، ووسَطٍ.

غالٍ في الإثباتِ، وهُم أهلُ التَّمثيلِ، وغالٍ في النفيِ وهُمُ المُعطِّلةُ، ووسطٌ وهمُ السلَفُ وأهلُ السُّنةِ والجَماعةِ، فانقَسَمَ الناسُ في هذا القِسمِ منَ التوحيدِ إلى هَذه الأَقسامِ الثلاثةِ، ولم يُعرَفِ انقِسامُ الناسِ في هذا أَوْ لم يَظهَرْ إلَّا بعدَ انقِراضِ القُرونِ الثلاثةِ المُفضَّلةِ كما هو مَعروفٌ مِن كلامِ شَيخِ الإسلامِ ابنِ تَيميَّةَ وغيرِه، وإلَّا كانَ السلَفُ منَ الصَّحابةِ والتابِعينَ وتابِعيهم على الاستِقامةِ في هذا البابِ؛ ولذلِكَ لا تَجِدُ عَنهم كَلامًا كثيرًا في هذا؛ لأنَّهم يَقرَؤُون القُرآنَ ويَأخُذون به على ظاهِرِه، ويَقرؤُون السُّنةَ ويَأخُذون بِها على ظاهِرِها، ولا يَختَلِفون في هذا، لكِنْ حصَلَ حُدوثُ أُمَّةٍ زائِلة -والعِياذُ باللهِ- ترَبَّت على ثَقافةٍ فاسِدةٍ فنَقَلَت ثقافتَها إلى الأُمةِ الإِسلاميةِ كالجَعدِ بنِ دِرهَمٍ، وجَهمِ بنِ صَفوانَ وغيرِهم مِن الَّذينَ بَدَؤُوا التعطيلَ.

وأوَّلُ ما ظهَرَ التعطيلُ في نَفيِ شَيئينِ فقَطْ؛ هُما المَحبَّةُ والكَلامُ، فإِنَّ الجَعدَ بنَ دِرهمٍ أوَّلُ ما تكلَّمَ في التعطيلِ، تكلَّمَ في مَسأَلتينِ فقَطْ، قالَ: إنَّ اللهَ لم يَتَّخِذْ إبراهيمَ خَليلًا، ولم يُكلِّمْ مُوسَى تَكليمًا. فحبَسَه خالدُ بنُ عَبدِ اللهِ القَسْريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولَمَّا كانَ في عيدِ الأَضحَى خرجَ به إلى المُصلَّى كعادةِ الخُلفاءِ يَخرُجون بضَحاياهُم إلى مُصلَّى العيدِ اقتِداءً برَسولِ اللهِ ﷺ

= ويَذبَحون هُناكَ، فخرجَ بهذا الرجُلِ وهو الجعدُ بنُ دِرهمٍ مُوثَقًا بالحَديدِ وخطَبَ الناسَ وقـالَ: أيُّها الناسُ، ضحُّـوا تَقبَّلَ اللهُ ضَحاياكُم، فإنِّي مُضحٍّ بالجَعدِ بنِ دِرهمٍ؛ إنَّه زعَمَ أنَّ اللهَ لم يَتَّخِذْ إبراهيمَ خَليلًا ولم يُكلِّمْ مُوسَى تكليمًا. ثُم نزَلَ فذبَحه[1]، فهذِهِ الأُضحِيَّةُ قالَ عنها ابنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ[2]:

وَلِأَجْلِ ذَا ضَحَّى بِجَعْدٍ خَالِدُ الـ ـقَسْرِيُّ يَومَ ذَبَائِحِ القُرْبَانِ

إِذْ قَالَ: إِبْرَاهِيمُ لَيْسَ خَلِيلَهُ كَلَّا وَلَا مُوسَى الكَلِيمُ الدَّانِي

شَكَرَ الضَّحِيَّةَ كُلُّ صَاحِبِ سُنَّةٍ للهِ دَرُّكَ مِنْ أَخِي قُرْبَانِ

ونحنُ نَشكرُ هذه الضَّحيَّةَ، وكلُّ صاحِبِ سُنَّةٍ يَشكُرُ هذه الضَّحيَّةَ؛ لأنَّه قَضَى على رأسٍ مِن رُؤوسِ البِدعةِ، فقَد أخَذَ المَقالةَ عنه الجَهمُ بنُ صَفوانَ وانتشَرَت على يَدِ الجَهمِ بنِ صَفوانَ، ومِن أَجلِ ذلكَ سُمِّيَ القائِلون بهذه البِدعةِ وهِيَ بِدعةُ التَّعطيلِ سُمُّوا جَهميةً ولم يُسمَّوْا جَعديةً؛ لأنَّها انتشَرَت على يدِ الجَهمِ بنِ صَفوانَ، فنُسِبَت إليهِ.

فالمُهِمُّ أنَّ هذا القِسمَ من التَّوحيدِ هو الَّذي اختَلَفَت فيه الأُمةُ الإسلاميةُ على ثَلاثةِ وُجوهٍ:

١- غُلوٍّ.

٢- تَعطيلٍ.

٣- وسَطٍ.

---

(١) أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد (ص:٢٩-٣٠)، وعثمان بن سعيد الدارمي في الرد على الجهمية رقم (٣٨٧).

(٢) الكافية الشافية، نونية ابن القيم (ص:٦١-٦٢).

= فالَّذين غَلَـوْا في جانبِ الإثباتِ هُمُ المُعتزِلـةُ، والَّذين غَلَـوْا في جانبِ النَّفْيِ همُ المُعطِّلةُ، والوسطُ هُم أهلُ السُّنَّةِ.

ولا تَظنَّ أنَّ أمرٌ هيِّنٌ؛ لأنَّ بعضَ الناسِ يظُنُّ أنَّ الخِلافَ في هذه المَسائِلِ أمرٌ هيِّنٌ وليسَ كذلِك، فهُوَ أمرٌ صَعبٌ ومُهمٌّ جِدًّا؛ لأنَّه يُفرِّقُ بينَ شَخصٍ يَعبُدُ اللهَ وهُوَ يَعتقدُ أنَّه لا يَتكلَّمُ، أو أنَّه لا يَرضَى أو أنَّه لا يُحِبُّ أو أنَّه لا يَغضَبُ أو أنَّه لا يَكرَهُ، وإنسانٍ يَعبدُ اللهَ وهوَ يُؤمِنُ بأنَّه يَتكلَّمُ ويُحِبُّ ويَرضَى ويَغضَبُ، فرقٌ عَظيمٌ جِدًّا.

فهذا أهمُّ مِن كَوْني أعتقِدُ أنَّ الصلاةَ واجِبةٌ أو غيرُ واجِبةٍ أو ما أَشبَهَ ذلكَ منَ الأُمورِ، لأنَّ هذا يُعَدُّ خللًا في جانبِ المَعبودِ، فإذا جرَّدْتُه من صِفاتِه فماذا أَعبُدُ؟

قال ابنُ القيِّمِ في مُقدِّمَة النُّونية: المُمثِّلُ يَعبدُ صنَمًا والمُعطِّلُ يَعبُدُ عدمًا[1]، يَعبدُ عدمًا، أي: ليس له صِفاتٌ؛ لِهذا نَقولُ: إنَّه لا بُدَّ مِن تَحقيقِ هذا البابِ، ولا تَظنَّ أنَّ الأمرَ سَهلٌ وأنَّ خِلافَنا معَ أهلِ التَّعطيلِ أو أَهلِ التَّمثيلِ مُجَرَّدُ أُمورٍ نَظريةٍ، هي أمورٌ عقَديةٌ يَنبَني عليها مَسارُ الإنسانِ في الواقعِ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ ولِهَذا قالَ إبراهيمُ لأَبيهِ: ﴿يَـٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ وَلَا يُغۡنِي عَنكَ شَيۡـٔٗا﴾ [مريم:٤٢].

فأهـلُ السُّنَّةِ والجَماعـةِ -وللهِ الحَمدُ- مُوحِّدون، مُؤمِنون بهـذا مِن غيرِ تَحـريفٍ ولا تَعطيلٍ ولا تَكْييفٍ ولا تَمثيلٍ.

ولا يَنطبِقُ وصفُ السُّنةِ والجَماعةِ إلَّا على مُتَّبعي السلَفِ؛ لأنَّهم همُ الَّذين أَخذوا بالسُّنةِ واجتَمَعوا علَيْها.

---

(١) نونية ابن القيم (١/ ٢٤).

وإنَّما قُلتُ ذلكَ؛ لأنَّ بعضَ الناسِ أَلحَقَ بأهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ في بابِ الأَسماءِ والصِّفاتِ: الأَشعَريةَ والماتُريديةَ، بَلْ أَلحَقَ بِهِمُ المُفوِّضةَ، بَلْ إنَّ بعضَ الناسِ لا يَفهَمُ مِن أهلِ السُّنةِ والجماعةِ إلَّا طائِفتَيْن: طائِفةَ التَّأويلِ، وطائِفةَ التَّفويضِ، حتَّى إنَّك إذا قرَأْتَ بعضَ ما يَكتُبون تَراهُم يَقولون: إنَّ أهلَ السُّنةِ والجماعةِ انقَسَموا قِسمَيْن: مُؤوِّلةٍ، ومُفوِّضةٍ، والعَجيبُ أنَّ كِلا القِسمينِ ليسوا مِن أهلِ السُّنةِ والجماعةِ في هذَا البَابِ، لا المُؤوِّلةِ، ولا المُفوِّضةِ؛ لأنَّ هذا الوصفَ لا يَنطبِقُ أبدًا إلَّا على المُتمسِّكِ بِكتابِ اللهِ وسُنةِ رَسولِه ﷺ؛ لأنَّنا نَقولُ: أهلُ السُّنةِ. فكَيفَ يَصدُقُ هذا الوَصفُ على مَن لم يَأخُذْ بالسُّنةِ؟! أنتَ لو قُلتَ للقاعِدِ: إنَّه قائِمٌ. قيلَ لكَ: غيرُ صَحيحٍ. فكيفَ تَقولُ لِهذا الشخصِ: إنَّه مِن أهلِ السُّنةِ، وهو لا يَتبعُ السُّنةَ.

مِثالُ ذلِكَ: قالَ النَّبيُّ ﷺ: «**يَنزِلُ رَبُّنا إلَى السَّماءِ الدُّنْيا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ**»[1]، فقالَ أهلُ التأويلِ: أي: يَنزِلُ أمرُ رَبِّنا، أو تَنزِلُ رحمةُ ربِّنا، أو يَنزِلُ ملَكٌ مِن ملائِكِ رَبِّنا، فهَلْ هَذا الَّذي قالَ: إنَّ الحَديثَ بهذا المعنَى هلِ اتَّبعَ السُّنةَ؟!

الجَوابُ: لا، لوِ اتَّبعَ السُّنةَ لقالَ: يَنزلُ ربُّنا هو نَفسُه، كما دلَّ عليه لفظُ الحديثِ.

وأيضًا المُفوِّضةُ -الَّذين هُمُ القِسمُ الثاني على زَعمِ مَن زعَمَ أنَّ أهلَ السُّنةِ مُفوِّضةٌ ومُؤوِّلةٌ- يَقولونَ: يَنزِلُ ربُّنا إلى السماءِ الدُّنيا، ولكِنْ لا نَعلمُ مَعنَى (يَنزِلُ)، كما لا نَعرِفُ كيفيةَ نُزولِه، فهُمْ يُفوِّضون في المَعنَى.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب الدعاء في الصلاة من آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه، رقم (٧٥٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= وليتَهُم يُقِرُّون بالمَعنَى ويُفوِّضون الكَيْفية، فنَقـولُ: هذا صَحيحٌ، لكِنَّهم يَقولونَ: لا نَدرِي ماذا أَرادَ الرسولُ بهذا الكَلامِ.

فهَلْ هَؤلاءِ يَصِحُّ أن نُسمِّيَهم أَهلَ سُنَّةٍ في هذَا البابِ؟! الجوابُ: لا يَصِحُّ، ولو صحَّ أن نُسمِّيَهم أهلَ سُنةٍ لصَحَّ أَنْ نَصِفَ الرَّسولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بالجَهلِ، ونَصِفَ أتباعَه بالجَهلِ؛ لأنَّ الَّذي يُسأَلُ فيُقالُ له: ما مَعنَى يَنزِلُ إلى السَّماءِ الدُّنْيا؟ فيَقولُ: لا أَدرِي! حتَّى الرسولُ يَتكلَّمُ بهذا الكلامِ ولا يَدرِي ما مَعناه! هَذا جاهِلٌ، فالَّذي تَسأَلُه: ما مَعنَى الوجهِ في قولِه تَعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:٢٧]؟ فيَقولُ: لا أَدرِي ما مَعناهُ، فلا أَدرِي هَلْ هو الثوابُ، أو وجهٌ حَقيقيٌّ أو غيرُ ذلكَ. فهذا لا يَصِحُّ أن نَقولَ: إنَّ هذا عالِمٌ، فَضلًا أن نَقولَ: إنَّه مِن أهلِ السُّنةِ.

وبهذا بطَلَ هذا التَّقسيمُ الَّذي نَراهُ في كثيرٍ مِن كِتاباتِ المُتأخِّرين حينَما يَتكلَّمون عَن أهلِ السُّنةِ فيَقولون: يَنقسِمون إلى قِسمَيْن، مُفوِّضةٍ ومُؤوِّلةٍ، فنقولُ: هذا ليسَ بصَحيحٍ، فأهلُ السُّنةِ الَّذينَ تَمسَّكوا بالسُّنةِ همُ الَّذينَ قبِلوا السُّنةَ على ما هِيَ عليه، فقبِلوها لَفظًا ومَعَنى، وقالوا: ﴿اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف:٥٤] يَعنِي: علا عَلَيْه علوًّا يَليقُ بجَلالِه، وقالوا: «يَنْزِلُ رَبُّنَا»[١] أي: يَنزلُ هو نفسُه على ما يَليقُ بجَلالِه، فهذا مَعناهُ.

أمَّا المُفوِّضةُ فأَصحُّ ما يَنطبِقُ علَيْهم مِنَ الأَوصافِ: أنَّهم جُهَّالٌ؛ ولِهَذا قالَ شيخُ الإسلامِ ابنِ تَيميَّةَ عَن أهلِ التَّفويضِ: «إنَّهم شرُّ أقسامِ أهلِ البِدَعِ في الإِلحادِ»[٢] معَ أنَّك

(١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب الدعاء في الصلاة من آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه، رقم (٧٥٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٠٥).

والثاني: تَوْحيدُ الرُّبوبِيَّةِ، وبَيانُ أنَّ اللهَ وَحْدَه خالِقُ كُلِّ شَيْءٍ[١].

= إذا سمِعْت التفويضَ قُلتَ: هذا طيِّبٌ؛ ففيه السَّلامةُ، ومعَ ذلكَ قالَ فيهم شيخُ الإسلامِ ما قالَ؛ لأنَّ الفَلاسِفةَ الَّذين أَنكَروا حتَّى المعادَ، حينَ قيلَ لَهُم: إنَّ مَذهبَ أهلِ السُّنةِ والجَماعةِ هوَ التَّفويضُ، قالوا: إذا كُنتُم تُنادونَ على أَنفُسِكم بالجَهلِ وأنَّكم لا تَعرِفون مَعانيَ هَذه النصوصِ فدَعوها لَنا نحنُ الَّذين نُخبِرُكم بمَعناها، ثُم ذَهَبوا يُحرِّفون الكلِمَ عن مَواضِعِه، ففتَحوا على الأُمَّةِ بابًا عَظيمًا، معَ ما يَتضمَّنُه كلامُهم مِن وَصمِ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وأَصحابِه والتابِعينَ لَهُم بِإِحسانٍ بالجَهلِ في أَعظَمِ الأُمورِ وهُوَ مَعرِفةُ أَسماءِ اللهِ وصِفاتِه.

وعلَيْه، فيَجِبُ أن نَعرِفَ مَن هُم أهلُ السُّنةِ والجَماعةِ؟

فنَقولُ: أهلُ السُّنةِ والجَماعةِ همُ الَّذين يُثبِتون ما أَثبتَه اللهُ لنَفسِه أو أَثبتَه له رَسولُه ﷺ من غيرِ تَحريفٍ ولا تَعطيلٍ ولا تَكييفٍ ولا تَمثيلٍ. ومَن عَداهُم لا يَصِحُّ أن يُوصَفوا بهذا الوَصفِ المُطلقِ.

نعَمْ، رُبَّما نَقولُ: معَهم سُنَّة ومعَهم بِدعةٌ، ومَن معَه سُنةٌ ومعَه بِدعةٌ فلا يَصِحُّ أَنْ نَصِفَه بأهلِ السُّنةِ على الإطلاقِ، فإذا أَعطيناهُ حقَّه قُلْنا له: أنتَ سُنِّيٌّ بِدْعيٌّ. وهذا العَدلُ؛ وكيفَ يَجتمِعُ مُصطلَحُ سُنِّيٍّ بِدْعيٍّ؟

نَقولُ: نعَمْ، سُنِّيٌّ في بعضِ الأُمورِ، وبِدْعيٌّ في بعضِ الأُمورِ.

[١] أمَّا تَوحيدُ الرُّبوبيةِ إذا أَرَدْنا أن نُعرِّفَه وحدَه فنَقولُ: هوَ إفرادُ اللهِ تعالى بالخَلْقِ والمُلكِ والتَّدبيرِ، أي: أَنْ تُؤمِنَ بأَنَّه لا خالِقَ إلَّا اللهُ، ولا مالِكَ إلَّا اللهُ، ولا مُدبِّرَ إلَّا اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ويُسمَّى توحيدَ الرُّبوبيةِ؛ لأنَّه مَأخوذٌ منَ الربِّ وهُوَ التَّربيةُ أو التَّصرُّفُ،

= والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ هو الخالِقُ المالِكُ المُدبِّرُ، وهو أكثَرَ مِمَّا ذكَرَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ لأنَّه مِنَ الواضِحِ أنَّ المُؤلِّفَ مُختصِرٌ جدًّا.

الأَدِلَّةُ على انفِرادِ اللهِ تَعالى بالخَلقِ:

الدَّليلُ الأوَّلُ: قولُه تَعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر:٣].

ووَجهُ الدَّلالةِ أنَّ هذا الاستِفهامَ يُرادُ به النَّفيُ: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ﴾ يَعنِي: لا خالِقَ إلَّا اللهُ، وأنَا أَتحدَّاكُم إن وجَدْتم خالِقًا سِوَى اللهِ؛ لأنَّ الاستِفْهامَ إذا ضُمِّنَ مَعنَى النهيِ كانَ مُشرَبًا بالتَّحدِّي، فيَكونُ أبلغَ مِنَ النفيِ المُجرَّدِ، فلو قُلتَ: لا خالِقَ إلَّا اللهُ عَزَّوَجَلَّ، فهذا لا شَكَّ أنه يُفيدَ التَّوحيدَ، لكِنْ ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ أبلغُ، يَعنِي كأنَّه يَتحدَّى، فإذا كانَ هُناكَ خالقٌ فأْتُوا بهِ.

وبَديهيٌّ أن يَكونَ الجَوابُ: لا. فلا يَرزُقُك أبوكَ ولا أُمُّك ولا غَيرُهما، وكذلكَ لا خالقَ لا أبوكَ ولا أُمُّك ولا غَيرُهما.

الدليلُ الثاني: قولُه تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف:٥٤].

وجهُ الدَّلالةِ في هذه الآيةِ على التَّوْحيدِ: أنَّه قدَّمَ خبَرَ الَّذي مِن شأنِه أن يَتأخَّرَ، والقاعِدةُ أنَّ تَقديمَ ما حَقُّه التأخيرُ يُفيدُ الحصرَ والاختِصاصَ.

الدليلُ الثالِثُ: قولُه تَعالى: ﴿لِّلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾ [الشورى:٤٩].

وجهُ الدَّلالةِ: أنَّها تُفيدُ الحصرَ؛ لأنَّه تعالى قدَّمَ الخبَرَ والخبَرُ مِن شَأنِه التأخيرُ فتَقديمُه يُفيدُ الحَصرَ.

الدليلُ الرابعُ: قولُه تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الحِجر:٨٦]؛ لأنَّ قولَه: ﴿هُوَ﴾ يُسمِّيه العلماءُ: ضَميرَ فَصلٍ، ويَقولونَ: إنَّ ضميرَ الفَصلِ يَدُلُّ على الحَصرِ والاختِصاصِ، أيِ: اختِصاصِ مَرجِعِه بهذا الحُكمِ، فإذا قُلتُ لكَ مثلًا: زيدٌ فاضِلٌ. لا يَدُلُّ هذا على أنَّه وحدَه هو الفاضِلُ، ويَجوزُ أَنْ يكونَ بَكرٌ فاضِلًا، ومُحمدٌ فاضِلًا، وعليٌّ فاضِلًا، إلى آخِرِه، أمَّا إذا قُلتَ: زيدٌ هو الفاضِلُ، فمَعناهُ أنَّنا خصَصْناه بذلكَ، أي: هوَ لا غيرُه الفاضلُ.

إذًا قولُه تَعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلْخَلَّٰقُ﴾ [الحِجر:٨٦] أي: هُو وحدَه الخلَّاقُ العَليمُ.

فإنْ قال قائِلٌ: ذكَرْتُم أنَّ اللهَ تعالى مُنفرِدٌ بالخَلقِ، لكِنْ هذا فيه إشكالٌ، وهو أنَّنا نجِدُ بعضَ النُّصوصِ تُثبتُ الخَلقَ لغيرِ اللهِ، مِثل قولِهِ تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون:١٤]، و﴿ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ جمعٌ، فمَعناه أنَّه يُوجدُ خالِقون، لكِنِ اللهُ أحسَنُهم، وكذلكَ قالَ النَّبيُّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ في المُصوِّرينَ: «يُقَالُ لَهُمْ: أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ»[1]، وأنتُم تَقولونَ: إنَّ اللهَ تَعالى مُنفرِدٌ بالخَلقِ وأنَّه منَ الإيمانِ بالتَّوحيدِ، بَلْ إنَّه منَ التَّوحيدِ أن تُؤمِنَ بأنَّ اللهَ تعالى هوَ الخالِقُ.

فالجوابُ: أنَّ المُرادَ بالخَلقِ هُنا ليسَ الإيجادَ، فلا أحَدَ يُوجِدُ شيئًا إلَّا اللهُ، وإنَّما المرادُ بالخالِقِ هُنا الصانعُ الَّذي يُحوِّلُ شيئًا مِن وجهٍ إلى وَجهٍ، ولا يُوجِدُ هذا الشيءَ، مِثالُ ذلكَ: لو أنَّ رجُلًا أتَى بخشَبةٍ مِن الأَثلِ أو مِن غَيرِه وصنَعَها بابًا، يُقالُ: خلقَه. لكِنْ هُوَ لم يَخلُقْ

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب التجارة فيما يكره لبسه للرجال والنساء، رقم (٢١٠٥)، ومسلم: كتاب اللباس والزينة، باب تحريم تصوير صورة الحيوان، رقم (٢١٠٧)، من حديث عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا.

= هذا الخشَبَ والمَساميرَ، فالَّذي أَوجَدَها هوَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ، لكِنْ جعَلَ اللهُ لكَ قُدرةً على أَنْ تَصنَعَها وتُحوِّلَها مِن شيءٍ إلى آخَرَ، وهذا ليسَ بخَلقٍ، إذ ليسَ فيه إيجادٌ.

وكذلِكَ هذا الرجُلُ الَّذي يَصنَعُ تِمثالًا لحَيوانٍ أو إنسانٍ هو خالقٌ، لكِنَّه لم يُوجِدْ هذِه المادةَ الَّتي حوَّلَها إلى إنسانٍ أو حَيوانٍ؛ فتبَيَّنَ بهذا أنَّه لا إيرادَ على قولِنا: إنَّ اللهَ مُنفرِدٌ بالخَلْقِ؛ لأنَّ هَؤلاءِ الَّذين قُلْنا: إنَّهم خالِقونَ. إنَّما غيَّروا الشيءَ وحوَّلوهُ مِن وَجهٍ إلى وَجهٍ، وليسَ مَعناه أنَّهم أَوْجَدوه مِن عدَمٍ، فالمُوجِدُ منَ العدَمِ هوَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ.

الأدِلَّةُ على انفِرادِ اللهِ تعالى بالمُلكِ:

أمَّا أدِلَّةُ إفرادِ اللهِ تعالى بالمُلكِ فكَثيرةٌ، مِنها:

الدَّليلُ الأوَّلُ: قولُه تَعالى: ﴿قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [المؤمنون:٨٨]، ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ [الملك:١]، فمِنْ أدِلَّةِ الحَصرِ والتَّخصيصِ تقديمُ ما حقُّه التأخيرُ، وهُنا نَقولُ: تَأمَّلْ قولَه تَعالى: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ [الملك:١] ﴿بِيَدِهِ﴾ جارٌّ ومَجرورٌ خبَرٌ مُقدَّمٌ و﴿ٱلْمُلْكُ﴾ مُبتَدَأ مُؤخَّرٌ، فهُنا قدَّمَ ما حقُّه التأخيرُ، إذًا، المُلكُ خاصٌّ باللهِ عَزَّوَجَلَّ، أي: بيدِه وحدَه المُلكُ لا غيرِه.

الدليلُ الثاني: قالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [آل عمران:١٨٩]، والدَّليلُ على الحَصرِ هُنا أيضًا تَقديمُ ما حقُّه التأخيرُ؛ لأنَّ ﴿لِلَّهِ﴾ خبَرٌ مُقدَّمٌ، و﴿مُلْكُ﴾ مُبتدَأ مُؤخَّرٌ، فإذا قدَّمْنا ما حقُّه التأخيرُ صارَ ذلكَ دالًّا على التَّخْصيصِ، وأنَّ مُلكَ السَّمواتِ والأَرضِ للهِ وحدَه دونَ غَيرِه.

فإنْ قالَ قائِلٌ: ذكَرْتم أنَّ مِن التَّوحيدِ أنْ تُفرِدَ اللهَ عَزَّوَجَلَّ بالمُلكِ، وأنَّه لا مالِكَ

= إلَّا اللهُ، ولكِنَّنا نَجِدُ أنَّ في الكِتابِ والسُّنةِ ما يُثبِتُ المُلكَ لغيرِ اللهِ، مِثل قولِه تَعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَبۡتَغُونَ ٱلۡكِتَٰبَ مِمَّا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ فَكَاتِبُوهُمۡ﴾ [النور:٣٣]، وكذلِكَ قولُه تَعالى: ﴿إِلَّا عَلَىٰٓ أَزۡوَٰجِهِمۡ أَوۡ مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُهُمۡ﴾ [المعارج:٣٠]، فأَثبَتَ اللهُ للإِنسانِ مُلكًا.

فالجَوابُ: إنَّ مُلكَ اللهِ سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ عامٌّ لكلِّ شيءٍ، ومُلكُ الإِنسانِ محدودٌ، فالمُلكُ الَّذي لكَ ليسَ مُلكًا للثاني مثَلًا، والمُلكُ الَّذي للثاني ليسَ مُلكًا لكَ، وجميعُ مُلكِ البشَرِ هوَ مُلكٌ للهِ سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ، كذلكَ مُلكُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ مُلكٌ دائِمٌ لا يَفنَى، ومُلكُ اللهِ للشيءِ مُلكٌ مُطلقٌ، لا يُنازِعُه أحَدٌ فيه، ومُلكُ الإنسانِ مُلكٌ محدودٌ، بمَعنى أنَّه لا يَملِكُ أن يَتصرَّفَ فيه كما يَشاءُ.

الأدِلَّةُ على انفِرادِ اللهِ تَعالى بالتَّدبيرِ:

وكذلِكَ التدبيرُ أيضًا مِن تَمامِ تَوحيدِ الرُّبوبيةِ، وأدِلَّةُ انفِرادِ اللهِ تَعالى بِه:

الدَّليلُ الأوَّلُ: قولُه تَعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُ﴾ [الروم:٤]، والأمرُ مَعناه: كلُّ الأُمورِ، وإن كانَ مُفرَدًا، لكِنِ المُفردُ إذا كان محُلًّى بـ(أل) يُفيدُ العُمومَ، فـ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ﴾ أي: كلُّ الأمرِ للهِ عَزَّوَجَلَّ، ووَجهُ الدَّلالةِ مِن هذه الآيةِ على التَّوحيدِ أنَّه قدَّمَ الخبَرَ، ﴿لِلَّهِ﴾، والخبَرُ حقُّه التأخيرُ، وتَقديمُ ما حقُّه التَّأخيرُ يُفيدُ الحصرَ، إذًا ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ﴾ هَذا دالٌّ على أنَّ الأمرَ كلَّه للهِ.

الدليلُ الثاني: قولُه تَعالى: ﴿قُلۡ إِنَّ ٱلۡأَمۡرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾ [آل عمران:١٥٤]، وهُنا أيضًا آيةٌ تُفيدُ انفِرادَ اللهِ تَعالى بالخَلْقِ والأمرِ جميعًا، وهِيَ قولُه تَعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُ﴾ [الأعراف:٥٤]؛ ولِهَذا قالَ بعدَها: ﴿تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف:٥٤]، والدَّليلُ على

= التَّوْحيدِ في الآيةِ تَقديمُ ما حقُّه التَّأخيرُ وهو الخبَرُ، وتَقديمُ الخبَرِ دالٌّ على الحَصرِ؛ بِناءً على قاعِدةِ أن تَقديمَ ما حقُّه التأخيرُ يُفيدُ الحصرَ.

فإِنْ قالَ قائِلٌ: إنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ مُنفرِدٌ بالتَّدبيرِ معَ أنَّ الإنسانَ له تَدبيرٌ، فهُو يَبيعُ ويَشتَري ويُوقِفُ ويَرهَنُ ويُؤجِّرُ ويَدخُلُ الكُليةَ ويَنتقِلُ إلى كُليةٍ أُخرَى مثَلًا، أو ما أَشبَهَ ذلكَ، وكلُّ هذا تَدبيرٌ.

فالجَوابُ عَن ذلكَ:

أوَّلًا: أنَّ تَدبيرَ الإنسانِ محدودٌ فيما يَملِكُ تَدبيرَه.

ثانيًا: أنَّ تَدبيرَ اللهِ مُطلَقٌ يَتصرَّفُ كما يَشاءُ، لكِنْ أنا لا أَتصرَّفُ كما شِئتُ، فتَصرُّفي محدودٌ كما تَقتَضيه الشَّريعةُ، وبهذا عرَفْنا أنَّه لا مُشاركَ للهِ تعالى في تَدبيرِه؛ لوُجودِ الفرقِ بينَ التَّدبيرينِ؛ فَلا تَنخرِمُ قاعِدةُ انفِرادِ اللهِ بالتَّدبيرِ؛ لأنَّ المُرادَ التَّدبيرُ المطلَقُ الَّذي لا مُعقِّبَ لَه ولا رادَّ لهُ، بخِلافِ تَدبيرِ العَبدِ.



مَعنى تَوحيدِ الإلهيَّةِ:

والثالِثُ: تَوْحيدُ الإِلَهيةِ، وهُوَ استِحْقاقُه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أَنْ يُعبَدَ وَحْدَه لا شَريكَ لَهُ[١].

---

[١] إفرادُ اللهِ تَعالى بالعِبادةِ يُسمَّى تَوْحيدَ الإِلَهيةِ وتَوحيدَ العُبودِيةِ، فباعْتِبارِ تَعلُّقِه بالخالِقِ يُسمَّى تَوْحيدَ الأُلوهيَّةِ؛ لأَنَّ اللهَ تَعالَى إلَهٌ، وبِاعْتِبارِ تَعَلُّقِهِ بِفِعْلِ العَبْدِ يُسمَّى تَوْحيدَ العُبودِيَّةِ، وهُو إفرادُ اللهِ تعالى بالعِبادةِ، وسُمِّيَ تَوحيدَ الأُلوهيةِ باعتِبارِ إضافتِه إلى اللهِ، ويُسمَّى تَوحيدَ العِبادةِ باعتِبارِ إضافتِه إلى العَبدِ.

فبِاعْتِبارِ تَعلُّقِه بفِعْلِ العَبدِ يُسمَّى توحيدَ العُبودِيةِ، وباعتِبارِ أَنَّ الإِنسانَ يَعبدُ اللهَ وحدَه نُسمِّيه تَوحيدَ العِبادةِ، وباعتِبارِ أَنَّه يَعبُدُ اللهَ نُسمِّيه توحيدَ الإِلَهيةِ؛ فهُوَ إِذًا إفرادُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ بالعِبادةِ بأَنْ لا تَعبُدَ غيرَ اللهِ.

والآياتُ في هذا كَثيرةٌ جِدًّا، ومِنها قولُه تَعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [ص:٦٥].

وهذا هُوَ الَّذي أَرسَلَ اللهُ الرُّسلَ لتَدعوَ الناسَ إليهِ؛ لأَنَّ بعضَ الناسِ يُنكِرونَه، أَمَّا تَوحيدُ الرُّبوبيةِ فلَمْ يُنكِرْه أَحَدٌ إِلَّا مُكابرةً؛ ولِهَذا لَمَّا أَنكرَ فِرعونُ رُبوبيةَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ قالَ لَه مُوسَى: ﴿ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾ [الإسراء:١٠٢]، وقالَ تَعالى: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل:١٤]، لكِنْ في قَرارةِ أَنفُسِهم لا يُنكِرون رُبوبيةَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ وأَنَّه رَبٌّ مُطلَقٌ؛ لِهَذا جاءَتِ الرسُلُ لتَدعوَ الناسَ إلى تَحقيقِ تَوحيدِ الأُلوهيةِ؛ لأَنَّ الناسَ كانوا يُشرِكون بِهِ كثيرًا.

والعِبادةُ مَأخوذةٌ مِن تَعبَّد للشيءِ أي: تَذلَّلَ لَه، ومِنه قولُهم: طريقٌ مُعبَّدٌ، أي: مُذلَّلٌ لسُلوكِ الأَقدامِ عليه، إِذًا العِبادةُ هيَ التَّذلُّلُ للهِ تعالـى بالطاعةِ بامتِثالِ أَمرِه واجتِنابِ

= نَهيِه، وعلى هذا فلا بُدَّ للعابِدِ أن يَكونَ ذَليلًا بينَ يدَيِ المَعبودِ، والعِبادةُ لا بدَّ أن تُبنى على أمرَيْن، وهُما المَحبَّةُ والتعظيمُ، فبِالمَحبَّةِ يَكونُ فِعلُ المأموراتِ، أي: يَفعلُ الإنسانُ المأمورَ ليَصلَ إلى المَحبوبِ، وبِالتَّعظيمِ يكونُ تَركُ المَنهيَّاتِ؛ لأنَّ المُعظِّمَ للشَّيءِ لا بُدَّ أن يَخافَ مِنه ويَترُكَ ما نَهى عنه.

والعِبادةُ: ضابطُهَا العامُّ: ما أَمَرَ به الشرعُ، مِثل: الوُضوءِ والغُسْلِ والصلاةِ والزَّكاةِ والصِّيامِ والحجِّ وبِرِّ الوالِدينِ وصِلةِ الأَرحامِ وحُسنِ الجِوارِ، وغيرِ ذلك منَ الأُمورِ الشَّرعيةِ.

فإن قيل: إنَّ هُناكَ آلهةً سِوى اللهِ، بدَليلِ قولِه تعالى: ﴿فَمَآ أَغْنَتْ عَنْهُمْ ءَالِهَتُهُمُ ٱلَّتِى يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ لَّمَّا جَآءَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ [هود:١٠١]، وقوله: ﴿فَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا﴾ [الشعراء:٢١٣]، وغيرِها منَ الآياتِ، فكَيفَ تَقولُ: إنَّ اللهَ مُنفرِدٌ بالأُلوهيةِ؟

والجَوابُ على ذلكَ أَنْ نَقولَ: أُلوهيةُ هذه الآلهةِ أُلوهيةٌ باطِلةٌ تُسمَّى، فآلهةٌ وهيَ في الحَقيقةِ ليسَتْ بآلِهةٍ، كما قالَ تَعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [الحج:٦٢]، وقالَ تَعالى: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسْمَآءً سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ﴾ [يوسف:٤٠]، فهِيَ تُسمَّى آلِهةً ولكنَّها ليسَتْ بآلِهةٍ، ومُجرَّدُ التَّسميةِ لا يُحوِّلُ الشيءَ عن حَقيقتِه، لو أنَّك سَمَّيْت الحجَرَ حَديدًا أفيكونُ حَديدًا؟ ولو سَمَّيْت الخشَبَ حجَرًا لم يَكُنْ حجَرًا، ولو سمَّيْت الرِّبا بيعًا لم يَكُنْ بيعًا، قالَ تَعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰا۟﴾ [البقرة:٢٧٥].

فتَسميةُ هذه المَعبوداتِ سِوى اللهِ عَزَّوَجَلَّ آلِهةً ليسَت حَقيقةً، بَلْ تَسميةٌ باطِلةٌ ولا تُعطِي الأُلوهيةَ لِهَذه المَعبوداتِ.

الخُلاصةُ: أنَّ انفرادَ اللهِ تَعالى بالعِبادةِ مِن جِهةِ العِبادِ وانفِرادِ اللهِ بالأُلوهيةِ من جِهةِ اللهِ؛ لأنَّا قُلْنا: هذا التَّوحيدُ له إضافَتانِ إنْ أُضيفَ إلى اللهِ سُمِّيَ تَوحيدَ الأُلوهيةِ وإِنْ أُضيفَ إلى العِبادِ سُمِّيَ تَوحيدَ عِبادةٍ، وتَبيَّنَ أنَّ انفِرادَ اللهِ بالأُلوهيةِ حقٌّ وواضِحٌ وما سُمِّيَ مِن دونِه آلهةً فليسَ بإلهٍ.



الردُّ على نُفاةِ الصِّفاتِ:

أَمَّا الأَوَّلُ: فإِنَّ نُفاةَ الصِّفاتِ أَدْخَلوا نَفيَ الصِّفاتِ في مُسمَّى التَّوْحيدِ، كالجَهْمِ بنِ صَفوانَ ومَن وافَقَهُ، فإنَّهم قالوا: إِثْباتُ الصِّفاتِ يَستَلزِمُ تَعدُّدَ الواجِبِ! وهَذا القولُ مَعلومُ الفَسادِ بالضَّرورةِ، فإِنَّ إِثْباتَ ذاتٍ مُجرَّدةٍ عَن جَميعِ الصِّفاتِ لا يُتَصوَّرُ لها وُجودٌ في الخارِجِ[١] ....

[١] تَوحيدُ الصِّفاتِ هُوَ إفرادُ اللهِ تَعالى بِما يَسْتَحِقُّه مِنَ الأَسْماءِ والصِّفاتِ، وذَكَرْنا فيما سَبَقَ أَنّه إِثْباتُ ما أَثْبَتَهُ اللهُ لِنَفْسِه مِنَ الأَسْماءِ والصِّفاتِ مِن غَيْرِ تَحريفٍ ولا تَعْطيلٍ وَلا تَكْييفٍ ولا تَمْثيلٍ، وحينَئِذٍ لا يَتِمُّ تَوحيدُ الصِّفاتِ إِلَّا بإِثْباتِ الصِّفاتِ ونَفيِ المُماثَلةِ، كسائِرِ التَّوْحيدِ، فالتَّوْحيدُ كَما يَدُلُّ علَيْه الاشتِقاقُ لا بُدَّ فيهِ مِنْ إِثْباتٍ ونَفيٍ؛ إِثباتِ ما يَستَحِقُّهُ المُوحَّدُ، ونَفيِ مُشارَكةِ غيرِه لَه فيهِ.

وعَلى هذا فتَوْحيدُ الصِّفاتِ لا بُدَّ فيه مِن إِثْباتِ الصِّفاتِ، لكِنْ بنَفيِ المُماثَلةِ، تَقولُ: لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ. فهَذا نَفيُ الأُلوهِيَّةِ لغَيْرِ اللهِ وإِثباتُها للهِ، فتُثبِتُ الصِّفةَ للهِ وتَنفي مُماثَلةَ غَيْرِه لَهُ فيها.

إِذًا، تَوْحيدُ الصِّفاتِ لا بُدَّ فيهِ مِن إِثْباتِ الصِّفاتِ، ونَفيِ المُماثَلةِ؛ لأَنَّكَ إِنْ نَفيتَ بدونِ إِثباتٍ فهُوَ تَعطيلٌ مَحْضٌ، وإِنْ أَثبَتَّ بدونِ نَفيِ المُماثَلةِ فهُوَ شِركٌ، فلَوْ قلتَ: اللهُ ليسَ لَه صِفةٌ أَبدًا. فهَذا تَعطيلٌ، وإِنْ قُلتَ: لَه صِفةٌ تُشبِهُ صِفةَ المَخلوقينَ أَوْ تُماثِلُها، فهَذا شِرْكٌ.

إِذًا، لا يُمكِنُ أَنْ يُثبَتَ تَوحيدُ الصِّفاتِ إِلَّا بإِثْباتِ الصِّفاتِ ونَفيِ المُماثَلةِ، وإِلَّا لم تَكُنْ مُوحِّدًا لَوْ نَفَيْت الصِّفاتِ مُطلَقًا، فلا بُدَّ أَنْ تُثبِتَ الصِّفةَ ثُم تَنفِيَ المُماثَلةَ، فحينَما

= تُثبتُ أنَّ اللهَ سَميعٌ تَقولُ: إنَّ اللهَ سَميعٌ، لكِنْ حينَما تُوحِّدُ اللهَ بسَمْعِه تَقولُ: ولا مُماثِلَ لَه في السَّمعِ، أَمَّا مُجرَّدُ الإثْباتِ فلا يَدُلُّ على نَفيِ الشِّرْكِ، بدَليلِ أَنَّكَ إذا قُلتَ: فُلانٌ سَميعٌ. فلا يَمنَعُ أَنَّ غيرَه يُشارِكُه في السَّمْعِ، فقَدْ يَكونُ غيرُه أيضًا يَسمَعُ، لكِنْ إنْ قُلتَ: فُلانٌ سَميعٌ لا مَثيلَ لَه في سَمْعِه. فمَعْناه أنَّكَ نَفَيْت أَنْ يَكونَ غيرُه شَريكًا في سَمعِه، فإذًا لا بُدَّ مِن إثْباتِ الصِّفاتِ للهِ ونَفيِ المُماثَلةِ والمُشارَكةِ لَه في صِفاتِه.

قولُ المُؤلِّفِ -رحِمَهُ اللهُ تعالَى-: «**أمَّا الأوَّلُ**» وهُوَ تَوحيدُ الصِّفاتِ، والثاني: تَوحيدُ الرُّبوبيةِ، والثالثُ: تَوْحيدُ الإلَهيَّةِ. وتَوحيدُ الصِّفاتِ هُوَ إثْباتُ ما أَثبَتَهُ اللهُ تَعالى لِنَفْسِه مِنَ الصِّفاتِ ونَفيِ المُماثَلةِ، وتَوْحيدُ الأُلوهِيَّةِ هوَ إثباتُ الأُلوهِيَّةِ للهِ ونَفيُ المُشارَكةِ لَه فِيها.

وقَوْلُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**فإنَّ نُفاةَ الصِّفاتِ أَدْخَلوا نَفيَ الصِّفاتِ في مُسمَّى التَّوْحيدِ**» أي: أنَّ المُعطِّلةَ أَدخَلوا نَفيَ الصِّفاتِ في التَّوْحيدِ، وقالوا: مَعنَى تَوْحيدِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ أَلَّا تَصِفَه بصِفةٍ، فجَعَلوا التَّوْحيدَ بمَعنَى تَجريدِ اللهِ تَعالى مِنَ الصِّفاتِ.

ونَحنُ لا نُوافِقُهُم عَلى ذلِكَ؛ لأَنَّ التَّوْحيدَ هُوَ إفرادُ المُوحَّدِ بِما وُحِّدَ فيهِ، فلا بُدَّ مِن وُجودِ شيءٍ، فلَيْسَ مَن قالَ: إنَّ اللهَ لا صِفةَ لَه مُوحِّدًا للهِ في الصِّفةِ، بَلْ هُو مُعطِّلٌ، ولَيسَ مَن قالَ: إنَّ اللهَ ليسَ بإِلَهٍ. مُوحِّدًا للهِ في الأُلوهيَّةِ، بَلْ هو مُعطِّلٌ، وليسَ مَن قالَ: إنَّ اللهَ ليسَ بربٍّ. مُوحِّدًا للهِ في الرُّبوبيةِ، كَذلِكَ مَن قالَ: إنَّ اللهَ لَيسَ لَه صِفةٌ. فهُوَ غَيرُ مُوحِّدٍ للهِ في صِفاتِه، بَلْ هُوَ مُعطِّلٌ.

وهَؤلاءِ المُعطِّلةُ نُفاةُ الصِّفاتِ يَقولونَ: نَحنُ المُوحِّدونَ وأَنتُمُ المُشرِكونَ؛ ولِهَذا يُسمُّونَ أَنفُسَهُم بأَهلِ التَّوحيدِ، قالوا: لأَنَّنا وَحَّدْنا اللهَ. وقُلْنا: اللهُ واحِدٌ ليسَ لَه صِفةٌ؛

= وذلِكَ لأَنَّ إِثباتَ الصِّفاتِ يَستَلزِمُ تَعدُّدَ الواجِبِ، والواجِبُ هُوَ الإِلَهُ؛ لأَنَّه واجِبُ الوُجودِ، فإِذا أَثبَتَّ لَهُ صِفةً لزِمَ أَنْ يَتعدَّدَ بتَعدُّدِ تِلكَ الصِّفاتِ، فهُمْ يَرَوْنَ كأَنَّ الصِّفةَ شَيْئًا مُنفصِلًا عَنِ المُوصوفِ، فكُلَّما تَعدَّدَ هذا الشيءُ تَعدَّدَ الواجِبُ وهَذا هُوَ الشِّرْكُ، إِذًا فلا نُثبِتُ للهِ صِفةً، فإِذا أَثبتَّ أَنَّ اللهَ سَميعٌ، فسَمْعُه لم يَزَلْ مُتَّصِفًا بِهِ مِن أَوَّلِ الأَمرِ غيرَ حادِثٍ بعدَ أَنْ لم يَكُنْ، فإِذا أَثبتَّ واجِبًا وهوَ السَّمعُ، معَ وُجوبِ اللهِ الَّذي هوَ ذاتُ اللهِ، صارَ الواجِبُ اثنَيْنِ، وإِذا أَثبتَّ أَنَّه بَصيرٌ أَثبَتَّ ثَلاثَةَ واجِباتٍ، وإِذا أَثبَتَّ أَنَّه عَليمٌ أَثبَتَّ أَربَعَةَ واجِباتٍ، وهكَذا، فكُلُّ صِفةٍ تُثبِتُها للهِ مَعناها أَنَّكَ أَثبتَّ قُدَماءَ واجِبي الوُجودِ مُتعَدِّديه، وهذا هُو الشِّرْكُ.

وهَذا يَكونُ مَعلومَ الفَسادِ بِالضَّرورةِ مِن وَجهينِ:

الوجهُ الأَوَّلُ: ما ذَكَرَه المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بقَولِه: «**فإِنَّ إِثباتَ ذاتٍ مُجَرَّدةٍ عَن جَميعِ الصِّفاتِ لا يُتصوَّرُ**» أي: لا يُتصوَّرُ وُجودُ ذاتٍ مُجَرَّدةٍ مِن كلِّ صِفةٍ أَبدًا، فلو لم يَكُن فيها منَ الصِّفاتِ إِلَّا الوُجودُ لكانَ كافِيًا، لكِنْ كلُّ شيءٍ قائِمٍ بنَفسِه لا بُدَّ لهُ مِن صِفاتٍ: طَويلٍ، أو قَصيرٍ، أو ثَخينٍ، أو رَقيقٍ، أو أَحمَرَ، أو أَسوَدَ، أو أَبيضَ، أو ذكَرٍ، أو أُنثَى، أو جَمادٍ، أو شجَرٍ، أو حجَرٍ، إِلى آخِرِه، فكُلُّ ذاتٍ مَوجودةٍ في السماءِ أو في الأَرضِ لا بُدَّ لها مِن صِفاتٍ، ولا يُمكِنُ أَنْ تُوجدَ ذاتٌ ليسَ لها صِفةٌ أَبَدًا، فكيفَ تَقولُ: إِنَّ اللهَ مَوجودٌ ولا صِفةَ لهُ؟! فذلِكَ لا يُمكِنُ أَبدًا، إِذْ لا يُمكِنُ وُجودُ ذاتٍ مُجَرَّدةٍ عَنِ الصِّفاتِ بِإِجْماعِ العُقَلاءِ.

فالحاصِلُ: أَنَّه ما مِن ذاتٍ في الخارِجِ مُشاهَدةٍ أو مَسموعةٍ إِلَّا ولَها صِفاتُ وُجودٍ، ومُتَّصفةٌ بصِفةٍ.

وإِنَّما الذِّهْنُ قَدْ يَفرِضُ المُحالَ ويَتَخيَّلُه[١]، ....

الوَجهُ الثاني منَ الرَّدِّ عليْهِم: أَنْ نَقولَ: إنَّ تَعدُّدَ الصِّفاتِ لا يَستلزِمُ تَعدُّدَ الواجِبِ المُنفصِلِ البائِنِ؛ لأنَّ الصِّفاتِ وَصْفٌ في مَوْصوفِها، أي: مَعانٍ في مَوصوفِها لا تَتعدَّاهُ؛ ولِهَذا نَقولُ لِهَؤلاءِ: هَلْ أنتَ سَميعٌ؟ سيقولُ: نعَمْ. هَلْ أنتَ بَصيرٌ؟ سيقولُ: نعَمْ. هَلْ أنتَ مُتكلِّمٌ؟ سيقولُ: نعَمْ. هل أنتَ طَويلٌ؟ سيَقولُ: نعَمْ. إِنْ كانَ طَويلًا، هل أنتَ قَصيرٌ؟ سيَقولُ: نعَمْ. إِنْ كانَ قَصيرًا، فنَقولُ: إِذًا أنتَ واحدٌ وصِفاتُك مُتعدِّدةٌ.

فلا يَلزمُ مِن تَعدُّدِ الصِّفاتِ تَعدُّدُ المَوصوفِ، فقَدْ يَجتمِعُ للمَوصوفِ عِدَّةُ صِفاتٍ وهوَ واحِدٌ، وهذا مَعقولٌ، فإِذًا تكونُ الصِّفاتُ الَّتي يَتَّصِفُ بِها اللهُ عَزَّوَجَلَّ واجِبةٌ، ولا يَلزَمُ مِن ذلِكَ تَعدُّدُ الواجِبِ؛ لأنَّ الصِّفاتِ تابِعةٌ للذَّاتِ، ليسَتْ شيئًا مُستقِلًّا حتَّى نَقولَ: سَمْعُ اللهِ شيءٌ، وبصَرُ اللهِ شيءٌ، وعِلمُه شيءٌ، وقُدرتُه شيءٌ. بل هِيَ صِفاتٌ في مَوصوفٍ، فمَتَى كثُرَت أو قلَّتْ فالمَوْصوفُ واحِدٌ لا يَتعدَّدُ.

فتَبيَّنَ لَنا أنَّ قولَ هَؤلاءِ النُّفاةِ الَّذينَ يَزعُمونَ أنَّ تَوحيدَ اللهِ في صِفاتِهِ هوَ أَنْ تَنفيَ الصِّفاتِ عنِ اللهِ.

[١] قالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وإِنَّما الذِّهنُ قَدْ يَفرِضُ المُحالَ ويَتخيَّلُه**» أَي: أَنَّ الذِّهنَ قَدْ يَتصوَّرُ أَنَّه تُوجدُ ذاتٌ ليسَ لها صِفةٌ.

فإِنْ قالَ قائلٌ: أَنا أَتصوَّرُ أَنَّه يُوجَدُ شيءٌ ليسَ له صِفةٌ أَبدًا!. **قُلْنا**: هَذا إِنْ تَصوَّرْتَه فقَدْ تَصوَّرْت المُحالَ، كما أنَّ الإِنسانَ قَدْ يَفرِضُ مثَلًا أنَّ ذَرَّةً رفَعَت بيَدِها سيارةً مُحمَّلةً بالحَديدِ، هذا يَفرِضُه الذِّهنُ معَ أَنَّه مُحالٌ، فلا نَعتمِدُ على فَرْضِ الذِّهْنِ؛ لأَنَّه قَدْ يَفرِضُ ذاتًا مُجرَّدةً عنِ الصِّفاتِ، لكِنْ هَذا خَيالٌ فقَطْ، لا حَقيقةَ له في الواقِعِ.

وهَذا غايةُ التَّعْطيلِ[١]. ....

---

[١] قولُه: «وهَذا غايةُ التَّعطيلِ» التَّعطيلُ مَعناهُ التَّركُ والتَّخليةُ، ومِنه قولُه تَعالى: ﴿وَبِئۡرٖ مُّعَطَّلَةٖ﴾ [الحج:٤٥] أي: مَتروكةٍ.

وأمَّا في الاصطِلاحِ: فإنَّه تَعطيلُ اللهِ عمَّا يَجِبُ له منَ الأَسماءِ والصِّفاتِ، فهُو إنكارُ شيءٍ مِن أَسماءِ اللهِ تَعالى وصِفاتِه سواءٌ كانَ كُليًّا أم جُزئيًّا، وسَواءٌ كانَ الإنكارُ جَحدًا أَمْ تَأويلًا، ونَحنُ هُنا لا نَتكلَّمُ في حُكمِ الإنكارِ: هَلْ يَكونُ كُفرًا، أو يَكونُ فِسقًا، أو يَكونُ عُذْرًا؟ لأنَّ هَذا له مَوضعٌ آخَرُ، لكِنْ نَتكلَّمُ عَلى أنَّ التَّعطيلَ هُو إنكارُ شيءٍ مِن أَسماءِ اللهِ أو صِفاتِه سَواءٌ كانَ جَحدًا أم تَأويلًا، فقَدْ يَجحَدُ نِهائيًّا أو يُثبِتُ لكِنْ على سَبيلِ التَّأويلِ.

وهُناكَ مَن عطَّلَ اللهَ عَن بَعضِ الصِّفاتِ وأَثبَتَ البعضَ، وهُناكَ مَن عطَّلَ اللهَ عَن كلِّ الصِّفاتِ وأَثبَتَ الأَسماءَ، وهُناكَ مَن عطَّلَ الأَسماءَ والصِّفاتِ أَيضًا، وقالَ: لا يُمكِنُ أَنْ نُسمِّيَ اللهَ تَعالى باسْمٍ ولا نَصِفَه بصِفةٍ، ومِنهم مَن أَنكَرَ أَنْ يُوصَفَ اللهُ تَعالى بأيِّ صِفةٍ، لا عَلنيةٍ ولا وُجودِيةٍ.

الطائِفةُ الأُولى: أَثبَتَتِ الأَسماءَ وأَنكَرَت بعضَ الصِّفاتِ أو أَكثَرَها:

وهَؤلاءِ هُمُ الأَشاعرةُ الَّذين يَنتَسِبون إلى أبي الحسَنِ الأَشعريِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وهوَ إِمامٌ كانَ له ثَلاثُ حالاتٍ في حَياتِه: كانَ في الأوَّلِ عَلى مَذهبِ المُعتزِلةِ، ثُم كانَ عَلى مَذهبٍ بينَ المُعتزِلةِ وبينَ أهلِ السُّنةِ، ثُم استقَرَّ على مَذهبِ أَهلِ السُّنةِ والجَماعةِ، فأخَذَ عَنه عُلماءُ كَثيرونَ مَذهَبَه الوسطَ الَّذي بينَ المُعتزِلةِ وبينَ أهلِ السُّنةِ، وانتَشَرَ ونُسِبَ إليهِ، فكانَ هَؤلاءِ العُلماءُ يَنتسِبونَ إلى أبي الحسَنِ الأَشعريِّ بِناءً على مَذهبِه هذا الوَسطيِّ، لكِنَّه في آخِرِ حَياتِه

= رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَلَّفَ كِتابًا سمَّاهُ (الإبانةُ عَن أُصولِ الدِّيانةِ) صرَّحَ فيه بأنَّه على مَذهَبِ الإمامِ أَحمدَ ابنِ حَنبلٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وأنَّه يُثبتُ للهِ تَعالى كلَّ ما أَثبَته مِنَ الأَسماءِ والصِّفاتِ، وبهذا كانَ سَلفيَّ العَقيدةِ، لكِنْ أَتباعُه مَشَوْا على مَذهبِه الوسَطِ، فقالوا: نَحنُ نُثبتُ الأَسماءَ للهِ عَزَّوَجَلَّ كلَّ الأَسماءِ، ونُثبِتُ مِنَ الصِّفاتِ سبعَ صِفاتٍ فقَطْ، والباقِي لا نُثبِتُه. والصِّفاتُ الَّتي يُثبِتونَها هيَ: الحَياةُ، والعِلمُ، والقُدرةُ، والسَّمعُ، والبصَرُ، والإرادةُ، والكَلامُ.

طريقُ إثبات الصِّفات السَّبعة عندَ الأشاعِرة:

قالوا: نُثبِتُ هذه الصفاتِ؛ لأنَّ لدَيْنا دَليلًا عَقليًّا يُثبتُ هذه الأشياءَ، فنُثبتُها بدَلالةِ العَقلِ لا بدَلالةِ السُّنة أوِ القُرآنِ، وقالوا: نحنُ نُشاهِدُ كلَّ الكائِناتِ مُحكَمةً ومُتقنةً لا تَناقُضَ فيها ولا تَضارُبَ، كذلِكَ نَجدُ أنَّ الشَّريعةَ مُحكَمةٌ مُتقنةٌ ليسَ فيها تَناقضٌ ولا تَضاربٌ، والإِحكامُ يَدُلُّ على العِلمِ؛ إِذْ لا يُمكِنُ لأحَدٍ أن يُحكِمَ شَيئًا إلَّا وهوَ عالِمٌ بطريقِ الإِحكامِ.

والتَّخصيصُ يدُلُّ على الإرادةِ، فمثَلًا هذه السَّماءُ فوقَنا، ونحنُ في الأرضِ، وهَذِه النُّجومُ، وهذه الشَّمسُ، وهكَذا، فالَّذي جعَلَ هذه سَماءً وهذه أرضًا الإِرادةُ، فلولا أنَّ للهِ إرادةً ما حصَلَ هذا التَّخصيصُ، أي: ما صارَتْ هذه سَماءً، وهَذه أرضًا، وهَذا سَحابًا، وهَذا شجَرًا، وهذا بَحرًا، وهذا نَهرًا.

كذلِكَ إيجادُ هذِه الأشياءِ يَدلُّ على القُدرةِ؛ لأنَّ مَن لا يَقدِرُ لا يُمكِنُ أَنْ يُوجِدَ.

إِذًا هذه ثَلاثُ صِفاتٍ أَثبَتوها بالعَقلِ: الإِحكامُ يَدُلُّ على العِلمِ، والتَّخصيصُ يَدلُّ على الإرادةِ، والإِيجادُ يَدُلُّ على القُدرةِ، وقالوا: هَذه الصِّفاتُ الثَّلاثُ لا يُمكِنُ أن تَقومَ

= إلَّا بحيٍّ، فالمَيتُ ليسَ عِندَه قُدرةٌ ولا إرادةٌ، ولا عِلمٌ، إذًا يَلزمُ مِنِ اتِّصافِ اللهِ بهذِه الصِّفاتِ الثلاثِ أن يَكونَ حَيًّا، إذًا أَثبَتْنا الحياةَ بعدَ أَنْ أَثبَتْنا الصِّفاتِ الثلاثَ الأُولى.

وقالوا: الحيُّ إمَّا أَنْ يَكونَ سَميعًا بَصيرًا مُتكلِّمًا، أو أصمَّ، أعمَى، أخرسَ، فإذا ثبَتَ أنَّ اللهَ تَعالى حيٌّ، فإمَّا أن يَكونَ سَميعًا بَصيرًا مُتكلِّمًا، أو يَكون أصمَّ، أعمَى، أخرسَ، والثاني غيرُ جائزٍ على اللهِ؛ فلزِمَ أن يَكونَ اللهُ سَميعًا بَصيرًا مُتكلِّمًا، وبهذا تَثبتُ هذه الصِّفاتُ السبعُ.

هذا وجهُ طَريقِ إثباتِ الصِّفاتِ بالعَقلِ عندَ هَؤلاءِ.

وهَؤلاءِ لا يُثبِتونَ للهِ صِفةَ الرَّحمةِ، ولا يُثبِتونَ أنَّ اللهَ مُستوٍ على العرشِ، ولا يُثبِتون أنَّ للهِ يَدًا على الحَقيقةِ، لكِنْ يُثبِتونها على سَبيلِ المَجازِ، ويَقولونَ: ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ بمَعنَى: استَوْلى وملَكَ وقهَرَ، واليدُ بمَعنَى القُدرةِ أو النِّعمةِ، فهُمْ لا يُنكِرون أنَّ للهِ يَدًا، فمَن يُنكِرُ ذلكَ يَكفُرُ؛ لأنَّه كذَّبَ القُرآنَ، لكِنَّهم يَتأوَّلون، ومَن يُثبِتُها بتأويلٍ لا يَكفُرُ لكِنْ يُنظَرُ في تَأويلِه.

فنَقولُ لِهَؤلاءِ: أنتُمْ أَثبَتُّم الإرادةَ بطَريقِ العَقلِ، فكَذلِكَ رَحمةُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ يُمكِنُ إثباتُها بالعَقلِ، فاللهُ عَزَّوَجَلَّ أَنعمَ علَيْنا بنِعَمٍ كَثيرةٍ، ودفَعَ عنَّا النِّقَمَ، وهَذا يَدُلُّ على الرَّحمةِ، فدَلالةُ هذه النِّعَمِ على الرَّحمةِ أَوضَحُ وأَبينُ مِن دَلالةِ التَّخصيصِ على الإرادةِ، فإنَّك لو قُلتَ للعامِّيِّ: هَذا المطَرُ الَّذي نزَلَ، وهذا النَّباتُ الَّذي نبتَ علامَ يَدُلُّ؟ لقالَ: يَدُلُّ على الرحمةِ لا شَكَّ في ذلِكَ. لكِنْ لو قُلتَ لَهُ: هذه شَمسٌ وهذا قمَرٌ وهذه سَماءٌ وهذه أَرضٌ، فعَلامَ يَدُلُّ ذلكَ؟ فلا يَستطيعُ أن يَقولَ: يَدُلُّ على الإرادةِ. فدَلالةُ الإنعامِ والإحسانِ عَلى الرحمةِ أوضَحُ مِن دَلالةِ التَّخصيصِ عَلى الإرادةِ.

فنَقولُ لِهَؤلاءِ الأَشاعِرةِ: يَلزَمُكم إثباتُ الرَّحمةِ، بالطريقِ العَقليِّ كما أَثبَتُّم الإِرادةَ، هَذا بقَطعِ النظَرِ عنِ الأَدلَّةِ السَّمعيةِ في القُرآنِ والسُّنةِ، فقَدْ قالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَفُورُ ذُو ٱلرَّحْمَةِ﴾ [الكهف:٥٨]، و﴿ذُو ٱلرَّحْمَةِ﴾ بمَعنَى: صاحِبُ الرَّحمةِ، وقالَ تَعالى: ﴿ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النور:٥]، ومَعنَى ﴿رَّحِيمٌ﴾ أنَّه مُتَّصِفٌ بالرَّحمةِ، ولا يُمكِنُ أَنْ نَقولَ: هَذا رَحيمٌ وهوَ أَشَدُّ الناسِ غِلظةً، فلا بُدَّ أَنْ يَكونَ فيه رَحمةٌ.

وكذلكَ النُّصوصُ الَّتي تُخالِفُ ما يَقتَضيه العَقلُ عِندَهم يُحرِّفونها، فالرَّحمةُ مثَلًا عِندَهم إمَّا أَنْ يَكونَ مَعناها: النِّعمةَ، فيُفسِّرونها بشيءٍ مَخلوقٍ، وإمَّا أَنْ تكونَ إرادةَ النِّعمةِ، فيُفسِّرونها بالإِرادةِ؛ لأنَّهم يُقِرُّون بالإرادةِ؛ لأنَّ الإرادةَ فَرعٌ مِنَ الرَّحمةِ، إِذْ يَكونُ أوَّلًا مُتَّصِفًا بالرحمةِ ثُم بعدَ ذلِكَ يُريدُ أن يَرحَمَ، أمَّا أن تَكونَ رَحمةً زائِدةً على ذلكَ فلا، وقالوا: المانِعُ مِن إثباتِ الرَّحمةِ للهِ أنَّ الرَّحمةَ رِقَّةٌ ولِينٌ وعَطفٌ، واللهُ عَزَّوَجَلَّ مُنزَّهٌ عن ذلِكَ.

ونحنُ نَقولُ لَهُم:

أوَّلًا: الرقَّةُ في مَوضِعِها صِفةُ كَمالٍ، واللينُ في موضِعِ اللِّينِ يُعتبَرُ كمالًا.

ثانيًا: تَفسيرُ الرَّحمةِ بالرِّقةِ وتَكامُلِ النَّفسِ وعدَمِ اعتِزازِها إنَّما هو رَحمةُ المَخلوقِ، على أنَّ مِن المَخلوقين مَن رَحمتُه لا تَدُلُّ على تَذلُّلِهِ، فمثَلًا السُّلطانُ الأَعظمُ للقومِ إذا رحِمَ شَخصًا فَقيرًا لا يُنزِلُ هذا مِن رُتبتِه.

ومنَ الصِّفاتِ الَّتي يُنكِرُها الأشاعرةُ: الرِّضا، والمَحبَّةُ، والغضَبُ، والكَراهيةُ، وما أَشبَهَ ذلكَ، وكلُّها ثابتةٌ في القُرآنِ، فيُنكِرون أنَّ اللهَ يُحِبُّ، ويُنكِرون أنَّ اللهَ يُحَبُّ، وبعضُهم يَقولُ: اللهُ يُحَبُّ ولا يُحِبُّ؛ لأنَّ المَحبَّةَ لا تكونُ إلَّا بينَ شَيئَيْن مُتَماثِلين، كمَحبَّةِ

= الرجُلِ لزَوجَتِه مثَلًا، ومحبَّتِه لأَبيهِ ولأَخيهِ، وما أَشبَهَ ذلكَ، فهُما شَيْئانِ مُتماثِلان، وليسَ بينَ اللهِ وبينَ مَخلوقاتِه تَبايُنٌ، فإنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ بائِنٌ مِنَ الخَلقِ، لا يُماثِلُهم بأيِّ شَكلٍ منَ الأَشكالِ.

وكلامُهم هذا غيرُ صَحيحٍ، فالمَحبَّةُ تكونُ بينَ شَيئينِ مُتباينينِ غايةَ التَّبايُنِ، فقَدْ قالَ اللهُ تَعالَى: ﴿وَتُحِبُّونَ ٱلْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾ [الفجر:٢٠]، إذًا، نَحنُ نُحِبُّ المالَ.

ولَمَّا نزَلَ قولُه تعالَى: ﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران:٩٢]، جاءَ أبو طَلحةَ وقالَ: يا رَسولَ اللهِ، إنَّ اللهَ يَقولُ: ﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران:٩٢]، وإنَّ أحَبَّ أَموالي إلَيَّ بَيرُحاء، وإنَّها صدَقةٌ إلى اللهِ ورَسولِه. فقالَ النبيُّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**بَخٍ بَخٍ، ذَلِكَ مَالٌ رَابِحٌ، ذَلِكَ مَالٌ رَابِحٌ**» ثُمَّ قالَ: «**أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الأَقْرَبِينَ**»[1] فكانَ أبو طَلحةَ يُحِبُّ البُستانَ، وهو ليسَ مِن جِنسِ الآدَميِّ.

وقالَ رَسولُ اللهِ ﷺ في جبَلِ أُحُدٍ: «**هُوَ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ**»[2]، وليسَ بينَ الإنسانِ والأَحجارِ تَماثُلٌ.

فنَقولُ لِهَؤلاءِ: قولُكم: إنَّ المَحبَّةَ لا تَكونُ إلَّا بينَ شَيئَيْنِ مُتماثِلينِ. غيرُ صَحيحٍ، وأنتُمْ بأَنفُسِكم تَجِدون في نُفوسِكم، إذْ تَشعُرون بمَحبَّةِ مَن تُحِبُّون.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب الزكاة على الأقارب، رقم (١٤٦١)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين والزوج والأولاد، والوالدين ولو كانوا مشركين، رقم (٩٩٨)، من حديث أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب من غزا بصبي للخدمة، رقم (٢٨٩٣)، ومسلم: كتاب الحج، باب فضل المدينة، ودعاء النبي ﷺ فيها بالبركة، وبيان تحريمها، وتحريم صيدها وشجرها، وبيان حدود حرمها، رقم (١٣٦٥)، من حديث أنس بن مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

= وبطَريقِ العَقلِ: الرجلُ إذا أَطاعَ اللهَ فأَثابَه يَدُلُّ على أنَّ اللهَ يُحِبُّه؛ لأَنَّك لو لم تُحِبَّ هَذا العاملَ وعمَلَه ما أَثبْتَه، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِهِۦ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ مَّرْصُوصٌ﴾ [الصف:٤]، إِذًا إثابةُ اللهِ للطائِعينَ تَدُلُّ على محَبَّتِه ورِضاهُ عَنهم.

وكذلكَ أيضًا الغضبُ والكَراهةُ يُمكِنُ إثباتُها بطريقِ العَقلِ، وهو أنَّ اللهَ إذا انتقَمَ مِنَ المُسلِمين دلَّ على بُغضِه لما يَفعَلون وعلَى غضَبِه علَيْهم؛ ولِهَذا إذا أُصيبَ أحَدٌ بمُصيبةٍ إثْرَ ذَنبٍ فعلَه قالَ الناسُ: هذا مِن غضَبِ اللهِ علَيْه؛ فإِذًا يُمكِنُ إثباتُ هذه الصِّفاتِ بطَريقِ العَقلِ كما أَثبَتوا هُم سَبعَ صِفاتٍ بطَريقِ العَقلِ.

وليتَ هَؤلاءِ لَمَّا أَثبَتوا الكلامَ للهِ أَثبَتوه على حَقيقتِه، بَلْ قالوا: إنَّ الكَلامَ هُو مَعنًى قائمٌ بنَفسِ اللهِ وليسَ صَوتًا مَسموعًا مِنَ اللهِ، ثُم يَخلُقُ أَصواتًا تُعبِّرُ عمَّا في نَفسِه، وإنَّ موسَى لَمَّا ناداهُ اللهُ لم يُنادِهِ من نَفسِه، بَلْ خلَقَ صَوتًا يُنادِي مُوسَى، ولَمَّا كلَّمَ اللهُ محُمدًا عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ وفرَضَ عليه خمسَ صلَواتٍ، لم يَكُنْ هو المُتكلِّمَ، بل خلَقَ صَوتًا يُعبِّرُ عمَّا في نَفسِه.

وهَذا التفسيرُ للكَلامِ تَفسيرٌ خاطِئٌ؛ لأَنَّنا نَعلمُ أنَّ الكَلامَ إذا أُطلِقَ فالمُرادُ به الكَلامُ المَسموعُ، أمَّا ما في النَّفسِ فلا يُطلَقُ عليه كَلامًا.

فإِنْ قالَ قائِلٌ: لماذا تَقولُ: إنَّ الَّذي في النفسِ ليسَ بكَلامٍ، واللهُ تَعالى يَقولُ: ﴿وَيَقُولُونَ فِىٓ أَنفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾ [المجادلة:٨]، فأَثبَتَ اللهُ قولًا في النَّفْسِ؟

فالجَوابُ: هذه الآيةُ دليلٌ علَيْكم وليسَتْ دَليلًا لكُم؛ لأنَّ اللهَ تَعالى لَمَّا أَرادَ القولَ في النفسِ قيَّدَه وقالَ: ﴿وَيَقُولُونَ فِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [المجادلة:٨]، فالقولُ إمَّا أن يَتطابَقَ عليه اللِّسانُ

= والقَلبُ، أو يَكونَ بالقَلبِ فقَطْ، أو يَكونَ باللِّسان فقَطْ، فإذا كانَ في النفسِ فقَطْ فلا بُدَّ أن يُقيَّدَ بذلِك، وإذا كانَ في اللِّسانِ دونَ القَلبِ فلا بُدَّ أَنْ يُقيَّدَ بذلِكَ، وإذا كانَ في اللِّسانِ والقلبِ فلا يُقيَّدُ؛ لأنَّ هذا هوَ الأَصلُ.

ففي قولِه تَعالى: ﴿وَيَقُولُونَ فِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ واضِحٌ أنَّ القَولَ هُنا في النفسِ لا باللِّسانِ، ولِهَذا قيَّدَ، وقالَ تَعالى: ﴿يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم مَّا لَيْسَ فِى قُلُوبِهِمْ﴾ [الفتح:١١] قيَّدَ لأنَّ الكَلامَ باللِّسانِ بأَلسِنَتِهم دونَ القلبِ؛ ولِهَذا قالَ: ﴿مَّا لَيْسَ فِى قُلُوبِهِمْ﴾ [الفتح:١١]، أمَّا إذا قالَ قولًا مُتطابِقًا عليه اللِّسانُ والقلبُ فهوَ يُطلِقُ، فيُقالُ: قالَ فلانٌ. فإذا أُطلِقَ القولُ فلا بُدَّ أن يَكونَ مَلفوظًا بِه مَقصودًا في القلبِ أو في النفسِ، وعَلى هذا فقولُ اللهِ تَعالى: ﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ﴾ [آل عمران:٥٥] المَعنى: قالَ اللهُ ذلكَ بصَوتٍ فسمِعَه عيسَى، كذلِكَ قولُه تعالى: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا﴾ [مريم:٥٢] النِّداءُ يَكونُ بصَوتٍ عالٍ مُرتفعٍ، والنَّجيُّ هو المُناجي بصَوتٍ مُنخفضٍ.

هذا هُوَ مَذهبُ الأشاعِرةِ أنَّ اللهَ تَعالى يُثبَتُ له الأَسماءُ دونَ الصِّفاتِ، فيَقولونَ: نُؤمِنُ بأنَّ اللهَ هو السَّميعُ البَصيرُ العَليمُ الحَكيمُ الخَبيرُ الحَيُّ، إلى آخِره، لكِن نَقولُ: سَميعٌ بلا سَمعٍ، وبصيرٌ بلا بصَرٍ، وعَزيزٌ بلا عِزَّةٍ، وحَكيمٌ بلا حِكمةٍ، وحَيٌّ بلا حَياةٍ، وقَديرٌ بلا قُدرةٍ. وهَذا غيرُ مَعقولٍ، فالسَّميعُ لا يُمكِنُ أن يُطلَقَ إلَّا عَلى مَن كانَ مُتَّصِفًا بالسَّمعِ، فلا يُمكِنُ أن تَقولَ لأَصمَّ: إنَّه سَميعٌ.

ونحنُ نَقولُ لَهم: أَخطَأْتم على اللُّغةِ وعلى الشَّرعِ:

أمَّا اللُّغةُ فإنَّ الاسمَ المُشتقَّ في اللُّغةِ العَربيةِ يَدُلُّ على المعنى المُشتقِّ مِنه، فلا يُمكِنُ أن يُوجَد اسمٌ مُشتَقٌّ إلَّا وقَدِ اتَّصَفَ المَوصوفُ به بنَفسِ تِلكَ الصِّفةِ، إلَّا أنَّ العربَ في

= بعضِ الأَحيانِ يُطلِقون الصِّفةَ على ضِدِّها تَفاؤُلًا، فيَقولونَ مثَلًا في اللَّديغِ: سَليمٌ. ويَقولونَ في الكسيرِ: إنَّه جبيرٌ. تفاؤُلًا، لكِنْ هَذا نادرٌ في اللُّغةِ العرَبيةِ وإلَّا فالأصلُ أنَّ كلَّ اسمٍ مُشتَقٍّ لا بُدَّ أن يَكونَ المَعنى المُشتَقُّ مِنه ثابتًا بهذا الاسْمِ المُسمَّى الَّذي سُمِّيَ به هَذا الاسمُ.

الطائِفةُ الثانيةُ: مَن يُنكرُ الأسماءَ ولا يُثبِتُ للهِ صِفةً وُجوديةً أبَدًا:

فلا يَقولُ: الرحمنُ. ولا الرحيمُ ولا السميعُ ولا البصيرُ.

فإنْ قُلْنا لَهُم: أليسَ اللهُ قَدْ وصَفَ نَفسَه بذلكَ؟

قالوا: نعَمْ، سَميعٌ بمعنى خالِقٌ للسَّمعِ في غيرِه، وليسَ هو سَميعًا، وكذلِك بَصيرٌ: خالِقٌ للبصَرِ في غيرِه، فإذا أَثبَتْنا أنَّ اللهَ سَميعٌ شبَّهْناه بالمَسموعاتِ والمُبصَراتِ، إلى غيرِ ذلِك؛ لكِنْ كلُّ هذا إذا تَأمَّلَه الإنسانُ في الحَقيقةِ وجَدَ أنَّه في غايةِ الضَّلالِ.

وكذلِكَ لا يُثبِتون الكَلامَ، ويَقولونَ: لو أنَّنا أَثبَتْنا أنَّ اللهَ يَتكلَّمُ بصَوتٍ مَسموعٍ لزِمَ مِن ذلكَ أن تَقومَ الحَوادثُ بِه؛ لأنَّ الكَلامَ الَّذي يَقومُ بالصوتِ يَكونُ مُتتابِعًا، فمثَلًا أنا إذا قُلتُ: قامَ فُلانٌ. فهُوَ مُتتابعٌ؛ لأنَّ (قامَ) قبلَ (فُلانٌ) إذًا (فلانٌ) حادِثٌ بعدَ أَنْ لم يَكُنْ. فإذا أثبَتْنا أنَّ اللهَ يَتكلَّمُ بصوتٍ فمَعنَى ذلكَ أنَّنا أثبَتْنا أنَّ الحوادثَ تَقومُ بذاتِ اللهِ، وما قامَتْ به الحوادِثُ فهو حادِثٌ؛ ولِهذا أَنكَروا أنَّ اللهَ استَوَى على العَرشِ، وأنَّ اللهَ يَنزِلُ إلى السَّماءِ الدُّنْيا، وما أَشبَهَ ذلك، قالوا: هذه أفعالٌ تَحدُثُ ولا يُمكِنُ أن تَقومَ بذاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، لكِنِ الكلامُ في النفسِ كَلامٌ مَعلومٌ في الأزلِ قَديمٌ ولا يَلزَمُ الحُدوثُ، فصارَ الدليلُ عِندَهم قولَ الشاعِرِ:

= إنَّ الكَــلامَ لَفـــي الفُــؤادِ وإنَّـــما جُعِـلَ اللِّســانُ عَـلى الفُـؤادِ دَلـيلًا[1]

والردُّ على هذا الدليلِ: أنَّ الَّذي قاله عبَّرَ عن كَلامٍ خاصٍّ مُعيَّنٍ، وهو أنَّ الكَلامَ الَّذي يَكون مُحرَّرًا موزونًا مَقصودًا هو الَّذي يكونُ في القَلبِ، ثُم استَدَلُّوا عليه باللِّسانِ، هذا هوَ الكَلامُ، أمَّا كَلامُ مَن لم يَكُن كلامُه في قلبِه ككَلامِ المَجنونِ والساهِي والنائِمِ والسَّكْرانِ فهَذا لا يُسمَّى كلامًا ولا يُعتبَرُ، فالشاعرُ أرادَ الكلامَ المُعتبَرَ المَقصودَ، وهذا هو الَّذي يُقصَدُ أوَّلًا بالقلبِ ثُم يُعبَّرُ عنه باللسانِ، لكِنْ ما دامَ في القلبِ فلا يُسمَّى كَلامًا.

أمَّا قولُهم: إنَّه يَستلزِمُ قِيامَ الحوادثِ بِاللهِ عَزَّوَجَلَّ فنقولُ: وما المانعُ مِن أنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ يُحدِثُ ما شاءَ منَ الكَلامِ والأفعالِ، ولا يَلزَمُ مِن قِيامِ الأَفعالِ الحادِثةِ باللهِ أو الأَقوالِ الحادِثةِ باللهِ أن يَكونَ هو حادِثًا، والدليلُ على أنَّ ذلِكَ لا يَلزمُ أنَّني أنا لو تَكلَّمْت بكَلامٍ لم أَصِرْ حادِثًا عندَ إيجادِ الكلامِ، وأنَّ وُجودي سابقٌ، فالحَوادثُ لا تَدُلُّ على أنَّ مَن قامَتْ به يَكونُ حادِثًا؛ لأنَّ وُجودَه سابِقٌ عليه، فوُجودُ اللهِ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أزَلِيٌّ سابِقٌ على ما يَقومُ به مِنَ الأفعالِ والأَقوالِ، وحينَئِذٍ لا يَلزمُ مِن قيامِ هذه الأقوالِ والأَفعالِ بذاتِه أَنْ تَكونَ ذاتُه حادثةً، هذا ما نَرُدُّ بِهِ علَيْهم.

وقد ذكَرْنا أنَّ مِن أهلِ التَّعطيلِ مَن يُعطِّلُ الأسماءَ والصِّفاتِ، ويَقولونَ: إنَّ السميعَ ليسَ مَعناها أنَّه ذو سَمعٍ، بل هوَ الَّذي يَخلُقُ سَمعًا في غيرِه، كذلكَ البَصيرُ هو الَّذي يَخلُقُ بصَرًا في غيرِه، أمَّا أَنْ نَقولَ: إنَّ اللهَ هوَ البَصيرُ. فهَذا لا يُمكِنُ؛ لأنَّنا لو أَثبَتْنا هذه الأَسماءَ لشبَّهْناه بالمَوجوداتِ.

(١) البيت ينسب للأخطل، وهو في ملحقات ديوانه (ص:٥٦٠)، ومن شواهد ابن يعيش في شرح المفصل (١/ ٧٥)، وشرح شذور الذهب لابن هشام (ص:٣٥).

= فنَقولُ لَهُم أيضًا: إذا نفَيْتم هذه الأسماءَ عَنه شبَّهْتموه بالمَعْدوماتِ، معَ أنَّه ليسَ بمَعدومٍ، ووصفُه بالعدَمِ أقبحُ من وَصفِه بالوُجودِ؛ لأنَّ العدمَ ليس بشيءٍ؛ ولِهَذا قال جَماعةٌ آخَرون من أهلِ التَّعطيلِ: إنَّنا لا نَقولُ: إنَّ اللهَ سَميعٌ أو غيرُ سَميعٍ؛ لأنَّ السميعَ وغيرَ السميعِ إنما يُثبَتُ أو يُنفَى عمَّا يَكـونُ قابِلًا له، أمَّا ما لا يَكـونُ قابِلًا له فقَدْ يُثبَت أو يُفعَل، واللهُ عَزَّوَجَلَّ غيرُ قابِلٍ للسَّمعِ ولا لعدَمِه فيَصِحُّ أن نَقولَ: إنَّ اللهَ ليسَ بسَميعٍ ولا أصمَّ.

وهؤلاءِ لَمَّا قيلَ لَهُم: أنتُمْ إذا نفَيْتُم السمعَ أثبَتُّم الصمَمَ، فلا بُدَّ أن يَكونَ إمَّا سَميعًا أو أصمَّ. قالوا: هذا إنَّما يَكونُ فيما يَكونُ قابلًا للسمعِ والصمَمِ، كالإِنسانِ مثَلًا، فالإنسانُ إذا قلتَ: ليسَ بسَميعٍ. لزِمَ أن يَكونَ أصمَّ، وإذا قُلتَ: ليسَ بأصمَّ. لزِمَ أن يَكونَ سَميعًا، أمَّا ما لا يَكونُ قابِلًا لذلكَ فيَصِحُّ أن نَقولَ: ليسَ بأَصَمَّ ولا بسَميعٍ. فالجِدارُ مثَلًا يصحُّ أن نَقولَ: ليسَ أصمَّ ولا سَميعًا؛ لأنَّه غيرُ قابلٍ للاتِّصافِ بالسَّمعِ والبصَرِ، فاللهُ عَزَّوَجَلَّ على زعمِهم غيرُ قابِلٍ للاتِّصافِ بالسَّمْعِ والصمَمِ، فيَصِحُّ أن نَنفيَ عنه ذلكَ ونقولَ: ليسَ بسَميعٍ ولا بأصمَّ.

فإِنْ قيلَ لَهُم: هل تَقولونَ: إنَّ اللهَ مَوجودٌ أو مَعدومٌ؟ قالوا: لا نَقولُ: إنَّ اللهَ مَوجودٌ أو مَعدومٌ؛ لأنَّنا إنْ قُـلْنا: مَوجودٌ. شبَّهْناه بالمَوْجوداتِ، وإن قُـلْنا: مَعدومٌ. شبَّهْناه بالمَعدوماتِ.

فنَقولُ لَهمُ: ما مِن شيءٍ مُمكِـنٍ إلَّا وهو إمَّا مَوجودٌ وإمَّا مَعدومٌ، فلو تنزَّلْنا معَكُم وقُلنا: السمعُ والصمَمُ إنَّما يَصِحُّ نفيُهما عمَّا لا يَكـونُ قابِلًا لهُما، لكِـنِ الوُجودُ والعدَمُ ما مِن شيءٍ إلَّا وهـو موجـودٌ أو مَعـدومٌ، حتَّى الجـماداتُ، والحَيـواناتُ، فأنتُـمْ إذا قُـلتُمْ:

= إنَّ اللهَ لا مَوجودٌ ولا مَعدومٌ، شبَّهْتُموه بالُممتَنِعاتِ الُمستَحيلاتِ.

الطائِفةُ الثالِثةُ: وهمُ الَّذين قالوا: نُثبِتُ الأسماءَ دونَ الصِّفاتِ، ولهُم شُبْهتانِ:

الشُّبهةُ الأُولى: يَقولونَ: لو أَثبَتْنا له صِفاتٍ للزِمَ تَعدُّدُ القُدَماءِ؛ لأنَّ الصِّفاتِ قَديمةٌ، وتَعدُّدُها يَلزَمُ مِنه تَعدُّدُ القُدَماءِ، وهَذا مُمتنِعٌ؛ لأنَّنا كفَّرْنا الَّذينَ قالوا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَـٰثَةٍ﴾ [المائدة:٧٣]، ونحنُ إذا أَثبَتْنا صِفاتٍ قَديمةً أكثرَ مِن ثَلاثٍ؛ جَعَلْنا الآلهةَ أكثَرَ مِن ثلاثٍ، وهذا مُستَحيلٌ.

فمثَلًا: إذا قُلتَ: إنَّ اللهَ مَوصوفٌ بسَمعٍ قَديمٍ لم يَزَلْ ولا يَزالُ مُتَّصِفًا به، وببَصَرٍ قَديمٍ لم يَزَلْ ولا يَزالُ مُتَّصِفًا به، وبقُدرةٍ قَديمةٍ لم يَزَلْ ولا يَزالُ مُتَّصِفًا بها، وبحَياةٍ قَديمةٍ لم يَزَلْ ولا يَزالُ مُتَّصِفًا بها... إلخ، فأنتَ أثبَتَّ أربعَ صِفاتٍ واللهُ واحِدٌ، فإذًا يَكونُ خمسَةُ قُدَماءَ.

الشُّبهةُ الثانيةُ: يَقولونَ: إنَّ الصِّفاتِ أعراضٌ، والعَرَضُ لا يَقومُ إلَّا بجِسمٍ، والأَجسامُ مُتماثِلةٌ، فلَوْ أثبَتَّ للهِ صِفةً لزِمَ مِن ذلكَ أن يَكونَ مُماثِلًا للمَخلوقِ بِناءً على الُمقدِّماتِ الثَّلاثِ.

ولا يُوجَدُ دليلٌ سَمعيٌّ على ما قالوا؛ لأنَّهم لا يَرجِعون إلى القُرآنِ والسُّنةِ، ولكِنَّهم يَرجِعون إلى العَقلِ، وهذا هو أساسُ قاعِدتِهم في الأسماءِ والصِّفاتِ.

الجَوابُ عنِ الشُّبهةِ الأُولى:

نَقولُ: تَعدُّدُ الصِّفاتِ لا يَلزمُ مِنه تَعدُّدُ المَوصوفِ، والُممتنعُ هوَ أن نَجعَلَ معَ اللهِ إلهًا آخرَ، ودليلُ ذلكَ أنَّنا نقولُ لهذا الرجُلِ: أنتَ سَميعٌ وبَصيرٌ ومُتكلِّمٌ، وأنتَ: واحِدٌ

= ولستَ أربَعَةَ أشخاصٍ. وعلى قاعِدتِه يَكونُ أربَعةً، وهَذا غيرُ مَعقولٍ أنَّ تَعدُّدَ الصفاتِ يَستلزِمُ تَعدُّدَ المَوصوفِ.

ونَقولُ: إنَّ الصِّفاتِ لازِمةٌ للهِ؛ لأنَّه لا يُمكنُ أن يَكونَ ذاتٌ مُجردةٌ عنِ الصِّفاتِ أبدًا، فكُلُّ ذاتٍ لها صِفاتٌ، وحينَئِذٍ نُبطِلُ الشُّبهةَ الأُولى.

الجَوابُ عنِ الشُّبهةِ الثانِيةِ: إنَّ الصِّفاتِ أعراضٌ، والعَرَضُ لا يَقومُ إلَّا بجِسمٍ، والأَجسامُ مُتماثِلةٌ.

فنَقولُ: المُقدِّمتان غَيرُ صَحيحتَيْن؛ فالأَعراضُ تَقومُ بغَيرِ الأَجسامِ، فإنَّه يُقالُ: يومٌ حارٌّ، ويومٌ باردٌ، ويومٌ طويلٌ، ومرضٌ شَديدٌ، وما أَشبَهَ ذلك، والموصوفُ بهذه الصِّفاتِ ليسَتْ أَجسامًا، فبطَلَ قولُكم: إنَّ الأعراضَ لا تَقومُ إلَّا بأجسامٍ.

ثُم على فرضِ صِحةِ أنَّ الأعراضَ لا تَقومُ إلَّا بأَجسامٍ -وهي غيرُ صَحيحةٍ- نَقولُ: قولُكم: إنَّ الأَجسامَ مُتماثِلةٌ. غيرُ صَحيحٍ، فالأَجسامُ مُتبايِنةٌ، فالحَديدُ ليسَ كالزُّبدِ في اللِّيونةِ، والحِجارةُ ليسَتْ كالزُّبدِ في اللِّيونةِ، والإنسانُ ليسَ كالحَيوانِ، إذًا قولُكم: الأجسامُ مُتماثِلةٌ. باطِلٌ أيضًا، وحينَئِذٍ، لو أثبَتْنا للهِ صِفةً لم يَلزَمْ أن يَكونَ جِسمًا، ولا يَلزَمُ أن يَكونَ مُماثِلًا للأجسامِ الأُخرى؛ لأنَّه تبيَّنَ لَنا أنَّ الأعراضَ تَقومُ بغيرِ أَجسامٍ، والأَجسامُ غيرُ مُتماثِلةٍ، فبطَلَتِ المُقدِّمتانِ، وإذا بطَلَتِ المُقدِّمتانِ في القياسِ بَطَلَتِ النَّتيجةُ، فالحمدُ للهِ أنَّ هَؤلاءِ بطَلَت شُبْهتُهم.

ثُم نُنكِرُ عليهِم مرَّةً أُخرى ونَقولُ: مِنَ المُستحيلِ أَنْ يَكونَ اسمٌ مُشتَقٌّ بدونِ أَصلِ المَعنَى الَّذي اشتُقَّ مِنه، وأنتُمْ تَقولونَ: إنَّ اللهَ سَميعٌ وبَصيرٌ وقَديرٌ... إلخ، فكلُّ هَـذِه

= الأَسماءِ مُشتَقَّةٌ، فالسَّميعُ من السَّمعِ، والبَصيرُ منَ البصَرِ، والقَديرُ منَ القُدرةِ... إلخ، ويَستحيلُ أن يُسمَّى مَن لا يَسمعُ بسَميعٍ، أو مَن لا يُبصِرُ ببَصيرٍ، أو مَن لا قُدرةَ عِندَه بقَديرٍ أبدًا؛ لأنَّ هذه أوصافٌ مُشتَقَّةٌ مِن معانِيها.

فإذا قالوا: نحنُ نُؤمِنُ بأنَّها أسماء لكِنِ الوَصفُ يَعودُ على الغَيرِ، فمَعنَى (سَميع) أي: خالِقٌ للسَّمعِ في غيرِه، يَعني: مُسمِعٌ، وبَصير: خالِقُ البصَرِ في غيرِه، فنَقولُ: هَذا مُبَصِّر، مِثالُ ذلكَ: جاءَنا رجُلانِ: أحدُهما أصمُّ بصيرٌ، والثاني أعمَى سَميعٌ، فقُلْنا: سنَصِفُ الأصمَّ بالسميعِ باعتِبارِ سَمعِ صاحِبِه، ونَصِفُ الأعمَى بالبَصيرِ باعتِبارِ بصَرِ صاحبِه، فلا يَصِحُّ هَذا؛ إذًا فالاسْمُ المُشتَقُّ لا يُمكِنُ أن يَتعدَّى الموصوفَ به، وحينَئذٍ، قولُكم: إنَّ اللهَ سَميعٌ بمَعنى: مُسمِعٌ لغَيْره. خطَأٌ.

الطائِفةُ الرابِعةُ: الَّذين قالوا: لا نُثبِتُ ولا نَنفي:

وشُبهَتُهم أنَّهم يَقولونَ: إنَّنا لو أَثبَتْنا لشَبَّهْناه بالمَوجوداتِ، ولَوْ نفَيْنا لشبَّهْناه بالمَعدوماتِ، والتَّشبيهُ حَرامٌ؛ إذًا لا نَقولُ: إنَّه مَوجودٌ أو إنَّه غيرُ مَوجودٍ، ولا حيٌّ ولا مَيتٌ، ولا سَميعٌ ولا أصمُّ، ولا بَصيرٌ ولا أعمَى، وهكَذا.

والجَوابُ على شُبهتِهِم هذه سهلٌ جدًّا، نَقولُ: وإذا نفَيْتُمُ النفيَ والإثباتَ شبَّهْتُموه بالمُمتَنِعاتِ؛ لأنَّه مِنَ المُمتنِعِ أن يَكونَ الشيءُ لا مَوجودًا ولا مَعدومًا، فإنَّ المَعروفَ عندَ جَميعِ العُقلاءِ أنَّ النَّقيضينِ لا يَجتَمِعانِ ولا يَرتفِعانِ، فكلُّ شيءٍ مَعدوم فهوَ غيرُ مَوجودٍ، وكلُّ شيءٍ مَوجودٍ فهو غيرُ مَعدومٍ، وما مِن شيءٍ يُسمَّى شَيئًا إلَّا وهوَ مَوجودٌ أو مَعدومٌ.

والَّذي يَتبيَّنُ لَنا أنَّ التعطيلَ أَقسامٌ:

- تَعطيلُ الأشاعِرةِ؛ حيثُ يُثبِتون الأسماءَ وسَبْعًا منَ الصِّفاتِ.

- تَعطيلُ المُعتزِلةِ؛ حيثُ يُثبِتونَ الأسماءَ ويُنكِرونَ الصِّفاتِ إلَّا ثلاثَ صِفاتٍ عِندَهم، وهيَ أن يَكونَ حيًّا عليمًا قادرًا، فهَذِه الصفاتُ الَّتي يُثبِتها المُعتزِلةُ فقط.

- تَعطيلُ غُلاةِ الجَهميةِ حيثُ يُنكِرونَ الأسماءَ والصِّفاتِ.

- تَعطيلُ غُلاةِ الغُلاةِ الذين يُنكِرون أَنْ يُوصَفَ اللهُ بالإِثباتِ أو بالنَّفيِ، أي: لا يَصِفونَ اللهَ لا بالنفيِ ولا بالإِثباتِ، واللهُ أَعلمُ.

حُكمُ التَّعطيلِ:

إِنْ كانَ تَكذيبًا فهو كُفرٌ؛ لأنَّ تَكذيبَ خبَرِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ كُفرٌ، مِثل أَنْ يَقولَ مثلًا: إنَّ اللهَ لم يَستوِ على العَرشِ، إنَّ اللهَ لا يَنزِلُ إلى السماءِ الدُّنيا، إنَّ اللهَ ليسَ له وَجهٌ، إنَّ اللهَ ليسَ لَهُ يَدٌ... إلخ.

وإِنْ كانَ تَأويلًا، يَعنِي أنَّه يُؤوِّلُ فيقولُ: إنَّ اللهَ استوَى على العَرشِ لكِن مَعنى استوَى: استوْلى، إنَّ اللهَ يَنزِلُ إلى السَّماءِ الدُّنيا، لكِن مَعنى يَنزِلُ: يَنزِلُ أَمرُه، فإذا كانَ تَأويلًا نظَرْنا: إِنْ كانَ له مَساغٌ في اللُّغةِ العرَبيةِ بمَعنى أنَّ اللغةَ العرَبيةَ تَأتي بمِثلِ هذا التَّعبيرِ، يُرادُ به خِلافُ الظاهِرِ فإنَّه لا يَكفُرُ، وإِنْ كانَ لا مَساغَ لَه في اللُّغةِ العرَبيةِ، بمَعنَى أن اللُّغةَ العرَبيةَ لا تَأتي بمِثلِ هذا التعبيرِ للمَعنى الَّذي أَوَّلَ الكلامَ إليه فإنَّه يَكفُرُ؛ لأنَّ التأويلَ الَّذي لا مَساغَ له في اللُّغةِ العرَبيةِ هو تكذيبٌ في الواقِعِ، إِذْ إنَّ الإنسانَ لو كانَ أمامَه خُبزٌ مثلًا وقالَ: هذه ليسَتْ خُبزةً ولكِنَّها صاجٌ -أي: أوَّلَه- فإنَّ هذا لا يَصِحُّ؛ وهذا مَعناه أنَّك

= تُكذِّبُ أن تكونَ هَذه خُبزةً؛ لأنه لا مَساغَ له في اللُّغةِ العربيةِ، فهُو تكذيبٌ.

أمَّا لو قالَ: واللهِ لا أُصلِّيَنَّ على وتَدٍ. والوتَدُ هوَ الخَشَبةُ الَّتي تُدَقُّ في الجِدارِ ليُعلَّقَ عليها الحَوائجُ، فنَقول: سُبحانَ اللهِ! كيفَ تُصلِّي على وتَدٍ والإنسانُ لا يَستطيعُ أن يَركَعَ ويَسجُدَ أو يَقِفَ علَيْه؟! فقالَ: أنا أُريدُ بالوتَدِ: الجبَلَ، لقَوْلِه: ﴿وَٱلْجِبَالَ أَوْتَادًا﴾ [النبأ:٧].

وثانٍ قالَ: واللهِ لا أنامُ إلَّا على فِراشٍ. ثُم خرَجَ إلى الصَّحراء وصَنَعَ وِسادةً مِنها ونامَ علَيْها، فقُلْنا له: لقَدْ حنِثْت في يَمينِك فكَفِّرْ عنها؛ لأنَّك حلَفْت أن لا تَنامَ إلَّا على فِراشٍ، وأنتَ نِمتَ على الأَرضِ. فقالَ: أنا أريد بالفِراشِ: الأرضَ؛ لأنَّ اللهَ يَقولُ: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا﴾ [البقرة:٢٢]، فهَذا تأويلُه صَحيحٌ سائغٌ.

فالحاصِلُ: أنَّ الَّذين يُعطِّلون اللهَ مِن صِفاتِه بتَأويلٍ نَقولُ في حُكْمِهم: إنْ كانَ التَّأويلُ لا مَساغَ له في اللُّغةِ العرَبيةِ، بمَعنى: أنَّ اللُّغةَ العربيةَ لا تُعبِّرُ عنِ المَعنى الَّذي ذكَروه بهذا التعبيرِ فهُمْ كفَرةٌ؛ لأنَّ التأويلَ الَّذي لا مَساغَ له في اللُّغةِ العرَبيةِ إنْ هوَ إلَّا تَكذيبٌ، فإنْ كانَ تَكذيبًا فتكذيبُ خبَرِ اللهِ ورَسولِه كُفرٌ، أمَّا إذا كانَ له مَساغٌ في اللُّغةِ العرَبيةِ فإنَّهم لا يَكفُرون ما لم يَقولوا: نعَمْ، نحنُ نَعلمُ أنَّ المرادَ بها المعنَى الحَقيقيُّ، ولكِنْ لا نَقبَلُ هذا المعنَى. فحينَئِذٍ يَكونونَ مُكذِّبين، كأَنْ يَقولوا: نحنُ نَعلمُ أنَّ المرادَ اليدُ الحقيقيةُ ولكِنْ لا نَقبلُ هذا المَعنَى. فهُمْ مُكذِّبون، أمَّا إذا قالوا: إنَّ اللهَ أرادَ باليَدِ النِّعمةَ أو القُوةَ فنَقولُ: هذا له مَساغٌ في اللُّغةِ العرَبيةِ لكِنْ ما دلَّ عليه القُرآنُ في هذه الآيةِ خِلافُ ما تَقولونَ فنحنُ لا نُكفِّرُهم.

لكِنْ مَن علِمْنا أنَّه مُجتهِدٌ وأنَّ هذا هوَ الذي أدَّاه إليهِ اجتِهادُه؛ فإنَّنا نَعذِرُه ولا نُفسِّقُه؛ لأنَّنا علِمْنا أنَّ عُلماءَ مُخلِصين للأُمةِ الإسلاميةِ، حَريصينَ على العِلمِ قد سلَكوا هذا المَسلَكَ،

وهَذا القـولُ قَـدْ أَفضَى بقَوْمٍ إلى القَـوْلِ بالحُلولِ والاتِّحادِ[١]، وهُوَ أَقبَحُ مِنْ كُفْـرِ النَّصارى، فإنَّ النَّصارَى خَصُّوهُ بِالمَسيحِ، وهَؤُلاءِ عَمُّوا جميعَ المَخْلوقاتِ[٢].

= ونَعلَمُ حُسنَ مَقصِدِهم، لكِنَّهم حُرِموا الصوابَ، فنَقولُ: هَؤلاءِ اجتَهَدوا فأَخطَؤوا فلَهُم أجرٌ واحِدٌ، لكِنَّنا لا نَقبَلُ خطَأَهم، نَعذِرُهم بخَطَئِهم لعِلْمنا بنُصحِهم للهِ ولكِتابِه ولرَسولِه ولأَئمَّةِ المُسلِمين وعامَّتِهم، ولكِنْ لا نُوافِقُهم على خطَئِهم، بَلْ نُنكِرُ خطَأَهُم.

هَذا هوَ التَّفصيلُ في حُكمِ المُعطِّلةِ، على أنَّ بعضَ العُلَماءِ منَ السلَفِ حَكَمَ بالكُفرِ مُطلَقًا، لكِنْ على الجاحِدِ، فقالَ نُعيمُ بنُ حَمَّادٍ الخُزاعيُّ -شيخُ البُخاريِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ-: «مَن شبَّهَ اللهَ بخَلْقِه فقَدْ كفَرَ، ومَن جحَدَ ما وصَفَ به نَفسَه فقَدْ كفَرَ»(١)، فأطلَقَ الكُفرَ على مَن جحَدَ ما وصَفَ به نَفسَه، وكلامُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ يَحتمِلُ مَن جَحَدَه تأويلًا، ومَن جَحَدَه تكذيبًا.

[١] قَولُه: «**وهَذا القولُ قَدْ أَفضَى بقَومٍ إلى القولِ بالحُلولِ والاتِّحادِ**» الحُلولُ مَعناهُ حُلولُ المَخْلوقاتِ في ذاتِ الخالِقِ حَتَّى يَكونا شيئًا واحِدًا، أو حُلولُ الخالِقِ في ذاتِ المَخْلوقاتِ حتَّى يَكونوا شيئًا واحِدًا؛ ولِهَذا سَمَّاه حُلولًا واتِّحادًا، فهَؤلاءِ قالوا: إنَّ كلَّ كلامٍ في الـورَى هوَ كلامُ اللهِ، حتَّى كلامي أنا وكلامُك أنتَ وكلامُ الثالثِ، فقالـوا بالحُلولِ والاتِّحادِ.

[٢] وأمَّا قولُ المُؤلِّفِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**إنَّه أَقبحُ مِن كُفرِ النَّصارَى، فإنَّ النَّصارَى خصُّوهُ بالمَسيحِ وهَؤلاءِ عمُّوا جميعَ المَخْلوقاتِ**» فقَدْ قالَ النَّصارَى: إنَّ اللَّاهوتَ حَلَّ في الناسوتِ، واللَّاهوتُ هوَ اللهُ، والناسوتُ همُ الناسُ، هذِه لُغتُهم، فيَقولونَ: إنَّ اللهَ لم يَحِلَّ في شَخصٍ مُعيَّنٍ، بَلْ حلَّ في جميعِ الخَلقِ -والعِياذُ باللهِ- وهذا يَقولُه طائِفـةٌ مِنهُم ومِنَ الصُّوفيـةِ؛ حتَّى

---

(١) أخرجه الذهبي في العلـو (ص:١٧٢)، وانظـر: الاقتصـاد في الاعتقاد لعبد الغني المقدسي (ص:٢١٧).

وَمِنْ فُرُوعِ هَذَا التَّوْحِيدِ: أَنَّ فِرْعَوْنَ وَقَوْمَهُ كَامِلُو الإِيمَانِ، عَارِفُونَ بِالله عَلَى الحَقِيقَةِ[١].

وَمِنْ فُرُوعِهِ: أَنَّ عُبَّادَ الأَصْنَامِ عَلَى الحَقِّ وَالصَّوَابِ، وَأَنَّهُمْ إِنَّمَا عَبَدُوا اللهَ لَا غَيْرَهُ!

وَمِنْ فُرُوعِهِ: أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي التَّحْرِيمِ وَالتَّحْلِيلِ بَيْنَ الأُمِّ وَالأُخْتِ وَالأَجْنَبِيَّةِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ المَاءِ وَالخَمْرِ والزِّنَا وَالنِّكَاحِ، ....

= إنَّ بعضَهُم إذا رأَى إنسانًا قالَ: لا إلَهَ إلَّا اللهُ. وأَشارَ إلى الإِنْسانِ، وقالَ: هَذا هوَ اللهُ.

وبعضُهُم -والعِياذُ باللهِ- عمَّمَ حتَّى في غيرِ الناسِ، قالَ: إنَّ اللهَ حالٌّ حتَّى في البَعيرِ، وفي الكَلبِ والخِنزيرِ والحِمارِ -والعِياذُ باللهِ- وجعَلوا كلَّ شَيْءٍ في الوُجودِ هو عَينَ وجودِ الخالِقِ.

[١] الأَحسنُ أَنْ يَقولَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ومِن فُروعِ هذا المَذهبِ. أي: مَذهَبِ جَهْمٍ. قالَ: «**أَنَّ فِرْعَوْنَ وَقَوْمَهُ كَامِلُو الإِيمَانِ، عَارِفُونَ بِالله عَلَى الحَقِيقَةِ**» فهُمْ يَقولونَ: إنَّ فِرعونَ مُؤمِنٌ كامِلُ الإيمانِ، مِثل إيمانِ جِبريلَ ومُحمَّدٍ، وعارِفٌ باللهِ على وَجهِ الحَقيقةِ، بَلْ هوَ الَّذي عرَفَ اللهَ تَمامًا؛ لأَنَّه قالَ: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النازعات:٢٤] والمَخْلوقُ والخالِقُ شيءٌ واحِدٌ.

وقَدْ قالوا: كفَرَ أصحابُ فِرعونَ؛ لأَنَّهم خصَّصوا العِبادةَ بهِ، ولَوْ عبَدوا الكَوْنَ كلَّه ما كفَروا؛ لأنَّ الكَونَ كلَّه هوَ الربُّ، فكُفْرُ آلِ فِرعونَ لا لأَنَّهم كفَروا باللهِ رَبِّ العالَمِينَ، ولَكِنْ لأَنَّهم خَصَّصوا العِبادةَ بفِرْعونَ، ولَوْ عبَدوا كلَّ شيءٍ لكانوا مُؤمِنِينَ حقًّا؛ لأَنَّهم يَرَوْن أنَّ كلَّ هَذا الوجودِ رَبٌّ.

الكُلُّ مِنْ عَيْنٍ وَاحِدَةٍ، لَا، بَلْ هُوَ العَيْنُ الوَاحِدَةُ[١].

وَمِنْ فُرُوعِهِ: أَنَّ الأَنْبِيَاءَ ضَيَّقُوا عَلَى النَّاسِ. تَعَالَى الله عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا[٢].

---

[١] كلُّ هَذا بِناءً على أنَّ الوُجودَ هوَ الربُّ، وقالَ ابنُ القيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ: إذًا مَعناهُ أنَّ مَعبودَه مَوْطوؤُه(١)، فالإِنْسانُ إذا وطِئَ زَوْجتَه وجامَعَها يُجامِعُ مَعبودَه، فيَكونُ رَبًّا مُجامِعًا مُجامَعًا. وهذا لا يَتَصوَّرُه العَقلُ! فضلًا عَنْ صِحَّتِه.

[٢] ضيَّقَ الأَنْبياءُ عَلى الناسِ في زَعْمِهِم؛ لأَنَّهم وحَّدوا العِبادةَ للهِ وحدَهُ، وقالوا: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف:٥٩].



---

(١) نونية ابن القيم (١/ ٢٤٦).

تَوحيدُ الرُّبوبيةِ:

وَأَمَّا الثَّانِي: وَهُوَ تَوْحِيدُ الرُّبُوبِيَّةِ: كَالإِقْرَارِ بِأَنَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ، وَأَنَّهُ لَيسَ لِلْعَالَمِ صَانِعَانِ مُتكَافِئَانِ فِي الصِّفَاتِ وَالأَفْعَالِ[١].

وَهَذَا التَّوْحِيدُ حَقٌّ لَا رَيْبَ فِيهِ، وَهُوَ الغَايَةُ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ وَالكَلَامِ وَطَائِفَةٍ مِنَ الصُّوفِيَّةِ.

وَهَذَا التَّوحِيدُ لَمْ يَذْهَبْ إِلَى نَقِيضِهِ طَائِفَةٌ مَعْرُوفَةٌ مِنْ بَنِي آدَمَ، بَلِ القُلُوبُ مَفْطُورَةٌ عَلَى الإِقْرَارِ بِهِ أَعْظَمَ مِنْ كَوْنِهَا مَفْطُورَةً عَلَى الإِقْرَارِ بِغَيْرِهِ مِنَ المَوْجُودَاتِ، كَمَا قَالَتِ الرُّسُلُ فِيمَا حَكَى الله عَنْهُمْ: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم:١٠][٢].

---

[١] اعلَمْ أنَّ كلِمةَ (صانِع) تُطلَقُ عندَ المُتكلِّمينَ كَثيرًا بدَلًا مِن (خالِق) كأنَّهم أخذوها مِن قولِه تعالى: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [النمل:٨٨]، فإذا تكلَّموا وذكَروا الصانِعَ فإنَّهم يَعنونَ به الخالِقَ.

[٢] فإذًا تَوحيدُ الرُّبوبيةِ مَعناهُ: الإِقرارُ بالقَلبِ واللِّسانِ بأنَّ اللهَ خالِقُ كلِّ شَيءٍ، وسبَقَ لَنا أيضًا إضافةٌ: ومالِكُ كلِّ شيءٍ، وإضافةٌ ثالِثةٌ: ومُدبِّرُ كلِّ شَيءٍ.

ثُمَّ ذكَرَ المُؤلِّفُ أنَّ هَذا التَّوحيدَ لم يُنكِرْه أحَدٌ، فلَمْ يَقُلْ أحَدٌ: إن العالَمَ لَه صانِعانِ مُتكافِئانِ في الصِّفاتِ والأَفعالِ، أبدًا، فكُلُّ العالَمِ حتَّى الكافِرُ مِنهُم وغيرُ الكافِرِ يَقولونَ: إنَّ العالَمَ ليسَ له صانِعانِ مُتكافِئانِ في الصِّفاتِ والأَفعالِ.

وأمَّا قولُ المُؤلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَهَذَا التَّوْحِيدُ حَقٌّ لَا رَيْبَ فِيهِ، وَهُوَ الغَايَةُ عِنْدَ كَثِيرٍ**

وَأَشْهَرُ مَنْ عُرِفَ تَجَاهُلُهُ وَتَظَاهُرُهُ بِإِنْكَارِ الصَّانِعِ فِرْعَوْنُ، وَقَدْ كَانَ مُسْتَيْقِنًا بِهِ فِي البَاطِنِ، كَمَا قَالَ مُوسَى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾ [الإسراء: ١٠٢][١].

فِرعونُ مقرٌّ بالرُّبوبيةِ جاحِدٌ:

وَقَالَ تَعَالَى عَنْهُ وَعَنْ قَوْمِهِ: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل:١٤]؛ وَلِهَذَا لَمَّا قَالَ: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣] عَلَى وَجْهِ الإِنْكَارِ لَهُ، تَجَاهُلَ العَارِفِ، قَالَ لَهُ مُوسَى: ﴿رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ۝٢٤ قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُۥٓ أَلَا تَسْتَمِعُونَ ۝٢٥ قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ۝٢٦ قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ ۝٢٧ قَالَ رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الشعراء: ٢٨].

وَقَدْ زَعَمَ طَائِفَةٌ أَنَّ فِرْعَوْنَ سَأَلَ مُوسَى مُسْتَفْهِمًا عَنِ المَاهِيَّةِ، وَأَنَّ المَسؤولَ عَنْهُ لَمَّا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَاهِيَّةٌ عَجَزَ مُوسَى عَنِ الجَوَابِ! وَهَذَا غَلَطٌ، وَإِنَّمَا هَذَا اسْتِفْهَامُ إِنْكَارٍ وَجَحْدٍ، كَمَا دَلَّ سَائِرُ آيَاتِ القُرْآنِ عَلَى أَنَّ فِرْعَوْنَ كَانَ جَاحِدًا لله نَافِيًا لَهُ، لَمْ يَكُنْ مُثْبِتًا لَهُ، طَالِبًا لِلْعِلْمِ بِمَاهِيَّتِهِ، فَلِهَذَا بَيَّنَ لَهُمْ مُوسَى أَنَّهُ مَعْرُوفٌ، ....

= مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ وَالكَلَامِ وَطَائِفَةٍ مِنَ الصُّوفِيَّةِ». يُشيرُ به أنَّ طائفةً مِنْ أهلِ الكَلامِ يقولونَ في التَّوْحيدِ: إنَّ اللهَ واحِدٌ لا شَريكَ لَه في ذاتِه، ولا في صِفاتِه، ولا شَريكَ لَه في مُلكِه، ويَدعونَ توحيدَ الإِلَهيةِ فلا يَتكلَّمونَ علَيْه، وهذا خَطأٌ كما سيُبيِّنُ المُؤلِّفُ.

[١] قَوْلُه تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ﴾ يُخاطِبُ به مُوسَى فِرعونَ، فلَمْ يَقُلْ: ما علِمْت. بَلْ سكَتَ، وسُكوتُه في مَقامِ المُجادلَةِ يَدُلُّ على أنَّه يُقِرُّ بذلِكَ.

وَأَنَّ آيَاتِهِ وَدَلَائِلَ رُبُوبِيَّتِهِ أَظْهَرُ وَأَشْهَرُ مِنْ أَنْ يُسْأَلَ عَنْهُ: بِمَا هُوَ؟ بَلْ إِنَّهُ أَعْرَفُ وَأَظْهَرُ وَأَبْيَنُ مِنْ أَنْ يُجْهَلَ، بَلْ مَعْرِفَتُهُ مُسْتَقِرَّةٌ فِي الفِطَرِ أَعْظَمَ مِنْ مَعْرِفَةِ كُلِّ مَعْرُوفٍ[١].

---

[١] استَدَلَّ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِالآياتِ عَلى أنَّ فِرعونَ وقَومَه كانوا مُقرِّينَ باللهِ في داخِلِ نُفوسِهم لكِنَّهُم يُنكِرونَه بأَلْسِنَتِهِم جَحْدًا واسْتِكْبارًا؛ قالَ تَعالى: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل:١٤]، وجُملةُ ﴿وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ﴾ جُملةٌ حاليةٌ على تَقديرِ (قَدْ)، أَيْ: وجحَدوا بِها وقدِ استَيْقَنَتْها أَنفُسُهم ظُلمًا وعُلوًّا؛ ولِهَذا حَكَى اللهُ تعالى قولَ فِرعونَ: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء:٢٣] فقالَه فِرعونُ مُنكِرًا لَه إنكارَ تَجاهُلِ العارِفِ، أي: ما هُوَ ربُّ العالَمينَ الَّذي دَعَوْتَنا إلى أَنْ نُؤمِنَ به؟! وليسَ هذا استِفْهامًا كَما زعَمَه بعضُهُم؛ حيثُ قالوا: إنَّ فِرعونَ سَألَ سُؤالَ استِفْهامٍ عَن ماهِيَّةِ اللهِ، والماهيَّةُ هيَ الَّتي يُسأَلُ عنها بـ(ما هُوَ)، أَيْ: ما مادَّتُه؟ فإذا سُئِلْتَ مثَلًا: ما هوَ الإنسانُ؟ قُلتَ: طِينٌ. أي: في أَصلِه طينٌ، أو قلتَ: في الوَقتِ الحاضِرِ الإِنْسانُ عَصبٌ ودمٌ وعظمٌ. فهذا هوَ السُّؤالُ عَنِ الماهِيةِ.

أَمَّا السُّؤالُ عنِ الشيءِ باعتِبارِ آياتِه، أَوْ باعْتِبارِ عَمَلِه فإنَّه ليسَ سُؤالًا عنِ الماهِيَّةِ، كَما لَوْ قالَ لكَ قائِلٌ: ما هَذا الرجُلُ؟ فقُلتَ: هَذا هوَ الوَزيرُ، أوِ الأَميرُ، أو هَذا طالبٌ في الكُلِّيةِ، أو طالِبٌ في المَعهدِ، أو طالِبٌ في المَدرَسةِ. فهَذا ليسَ سُؤالًا عنِ الماهِيةِ، إنَّما سُؤالٌ عَنِ العمَلِ والحالِ.

ولَمَّا قالَ فِرعونُ وهوَ يَسأَلُ موسَى: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ لم يَكُنْ يَسأَلُ: مِن أيِّ شيءٍ يَتكَوَّنُ هذا الربُّ؟ لكِنَّه يَسأَلُ: ما هَذا الربُّ الَّذي دعَوْتَنا إليهِ؟ ولِهَذا أَجابَه مُوسَى بقَولِه: ﴿قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ﴾ [الشعراء:٢٤]، فالسُّؤالُ هُنا ليسَ

= سُؤالًا عنِ الماهِيةِ، وإنَّما هوَ استِفْهامُ إنكارٍ وَجَحدٍ؛ لأنَّ السائِلَ عنِ الماهِيةِ مُقِرٌّ بالأَصْلِ، وفِرعونُ لم يُقِرَّ بِهِ، بَلْ أَنكَرَه، فسَأَلَ: ما هذا الربُّ الَّذي دعَوْتَنا إلى عِبادتِه؟

وقَدْ أَجابَه مُوسَى عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ بِجَوابٍ سَديدٍ: ﴿قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَآۖ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ﴾ [الشعراء:٢٤]، وفِرعونُ لم يَكُنْ رَبَّ السَّمَواتِ والأرضِ وما بَيْنَهما، بل غايةُ ما هُناكَ أَنَّه ربٌّ لقَوْمِه ﴿فَٱسۡتَخَفَّ قَوۡمَهُۥ فَأَطَاعُوهُۚ إِنَّهُمۡ كَانُواْ قَوۡمٗا فَٰسِقِينَ﴾ [الزُّخرُف:٥٤]، وهُوَ ربٌّ لَهُم بالادِّعاءِ فقَطْ، ولَيْسَ بالحَقيقةِ، فرَبُّ الجَميعِ هُوَ اللهُ تعالى.



القَولُ بالصانِعَينِ:

وَلَمْ يُعْرَفْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الطَّوَائِفِ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ العَالَمَ لَهُ صَانِعَانِ مُتَمَاثِلَانِ فِي الصِّفَاتِ وَالأَفْعَالِ. فَإِنَّ الثَّنَوِيَّةَ مِنَ المَجُوسِ وَالمَانَوِيَّةَ القَائِلِينَ بِالأَصْلَيْنِ: النُّورِ وَالظُّلْمَةِ، وَأَنَّ العَالَمَ صَدَرَ عَنْهُمَا مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ النُّورَ خَيْرٌ مِنَ الظُّلْمَةِ، وَهُوَ الإِلَهُ المَحْمُودُ، وَأَنَّ الظُّلْمَةَ شِرِّيرَةٌ مَذْمُومَةٌ، وَهُمْ مُتَنَازِعُونَ فِي الظُّلْمَةِ: هَلْ هِيَ قَدِيمَةٌ أَوْ مُحْدَثَةٌ؟ فَلَمْ يُثْبِتُوا رَبَّيْنِ مُتَمَاثِلَيْنِ[١].

---

[١] لم يَقُلْ أحدٌ مِن بَني آدَمَ: إنَّ للعالَمِ صانِعَيْنِ مُتَماثِلَينِ في الصفاتِ والأفعالِ.

فإنْ قالَ قائلٌ: يَرِدُ علَيْكمُ الثَّنويةُ والمانويةُ، وهؤلاءِ منَ المَجوسِ؛ حيثُ قالوا: إنَّ للعالَمِ صانِعَيْنِ، وهُما النورُ والظُّلْمةُ، فقَدْ قالوا: إنَّ النورَ يَخلقُ الخيرَ والظُّلمةُ تَخلُقُ الشرَّ؟

فالجَوابُ: صَحيحٌ أنَّ هَؤلاءِ قالوا بأنَّ للعالَمِ صانِعَيْنِ: النورَ والظُّلمةَ، لكِنْ لم يقُلْ هَؤلاءِ بأنَّ النورَ مُساوٍ للظُّلمةِ، أَوْ أنَّ الظُّلمةَ مُساوِيةٌ للنُّورِ، بَلْ بينَهما فرقٌ عِندَهُم:

أوَّلًا: النورُ خيرٌ منَ الظُّلمةِ.

ثانيًا: الظُّلمةُ شِرِّيرةٌ مَذمومةٌ لا خَيرَ فيها؛ لأنَّها لا تَخلُقُ إلَّا الشرَّ.

ثالِثًا: بعضُهم يَقولُ: إنَّ الظُّلْمةَ كانت بعدَ أَنْ لم تكُن. وبعضُهم يَقولُ: إنَّها قَديمةٌ.

فهَذه ثَلاثةُ فُروقٍ بينَ النُّورِ والظُّلْمةِ على قولِ مَن يَقولُ: إنَّهما خالِقانِ للعالَمِ.

= قالَ المُتنبِّي يُخاطِبُ سَيفَ الدَّوْلَةِ[1]:

وكَمْ لظَلامِ اللَّيْلِ عِندَكَ مِن يَدٍ تُخَبِّرُ أنَّ المانويةَ تكذِبُ

أَيْ: إنَّك تُعطِي في الليلِ عَطاءً كَثيرًا، والليلُ عِندَ المانويةِ لا يُحدِثُ إلَّا شَرًّا، ممَّا يَشهدُ على أنَّ المانويةَ الَّذينَ يَقولونَ: إنَّ الظُّلْمةَ لا تَخلقُ إلَّا الشرَّ. كاذِبونَ في ذلكَ.



(١) ديوان المتنبي (ص:٤٦٦).

تَنَاقُضُ قَولِ النَّصارى بالتَّثليثِ:

وَأَمَّا النَّصَارَى القَائِلُونَ بِالتَّثْلِيثِ فَإِنَّهُمْ لَمْ يُثْبِتُوا لِلْعَالَمِ ثَلَاثَةَ أَرْبَابٍ يَنْفَصِلُ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ، بَلْ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ صَانِعَ العَالَمِ وَاحِدٌ، وَيَقُولُ: بِاسْمِ الِابْنِ وَالأَبِ وَرُوحِ القُدُسِ إِلَهٌ وَاحِدٌ. وَقَوْلُهُمْ فِي التَّثْلِيثِ مُتَنَاقِضٌ فِي نَفْسِهِ، وَقَوْلُهُمْ فِي الحُلُولِ أَفْسَدُ مِنْهُ[١].

---

[١] قالَ المُؤلفُ: «**وَقَوْلُهُمْ فِي التَّثْلِيثِ مُتَنَاقِضٌ**» وذلِكَ لأنَّ النَّصارَى لِضَلالِهم قالوا: إنَّ الإِلَهَ ثَلاثةٌ لكِنَّها واحِدٌ، وَهذا تَناقُضٌ ظاهِرٌ، فبِبَداهةِ العُقولِ الثَّلاثةُ ليسَتْ واحِدًا، فالأَبُ والابْنُ ورُوحُ القُدسِ، هَذه ثلاثةٌ مُنفرِدةٌ بعضُها عَن بعضٍ، ومعَ ذلِكَ يَقولونَ: هُمْ إلهٌ واحِدٌ. ولَوْ قالوا: هُم شُرَكاءُ. لكانَ قولُهم قَريبًا منَ المَعقولِ، لكِنْ إذا قالوا: هَؤلاءِ الثَّلاثةُ واحِدٌ، لا شَكَّ أنَّ هَذا ضَلالٌ بيِّنٌ وَتَناقُضٌ.

كذلِكَ الأَفسدُ مِنه أنَّهم يَقولونَ: إنَّ اللهَ حَلَّ في عِيسَى ابنِ مَريمَ، فكانَ عِيسَى ابنُ مَريمَ هوَ اللهَ، وهَذا أيضًا مُتناقِضٌ؛ لأنَّ عِيسَى ابنَ مَريمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بشَرٌ مَخلوقٌ، فكيفَ يَحِلُّ فيه الخالِقُ؟! ونَعرفُ أنَّ عِيسَى ابنَ مَريمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أُوذِيَ حتَّى إِنَّهم -أَي: اليَهودَ- لَمّا شُبِّهَ لَهُم زعَموا أنَّهم صلَبوه وقَتَلوهُ، فكيفَ يَكونُ هَذا مُمكِنًا في ذاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؟!

فإِنْ قالَ قائلٌ: قَدْ يُدلِّلُ بعضُ الناسِ عَلى أنَّ الثلاثةَ يُمكِنُ أَنْ تَكونَ شيئًا واحِدًا بالماءِ يَكونُ له أحوالٌ ثلاثةٌ وهو شيءٌ واحِدٌ؟

فالجوابُ: الَّذي اختَلَفَتِ الآنَ أَوصافُه، كانَ بالأَوَّلِ ماءً سائِلًا، ثُم صارَ جامِدًا، ثُم صارَ بُخارًا، لكِنَّه شيءٌ واحِدٌ، أمَّا هَذا فيَقولُ: إنَّ رُوحَ القُدسِ الَّذي هوَ جِبريلُ وعِيسَى كانا ذاتًا مُستقِلَّةً، ثُمَّ اتَّحَدا، فكانَ الثلاثةُ آلهةً، وهِيَ على زَعمِهم شيءٌ واحِدٌ.

وَلِهَذَا كَانُوا مُضْطَرِبِينَ فِي فَهْمِهِ، وَفِي التَّعْبِيرِ عَنْهُ، لَا يَكَادُ وَاحِدٌ مِنْهُمْ يُعَبِّرُ عَنْهُ بِمَعْنًى مَعْقُولٍ، وَلَا يَكَادُ اثْنَانِ يَتَّفِقَانِ عَلَى مَعْنًى وَاحِدٍ، فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: هُوَ وَاحِدٌ بِالذَّاتِ، ثَلَاثَةٌ بِالأُقْنُومِ! وَالأَقَانِيمُ يُفَسِّرُونَهَا تَارَةً بِالخَوَاصِّ، وَتَارَةً بِالصِّفَاتِ، وَتَارَةً بِالأَشْخَاصِ.

وَقَدْ فطَرَ اللهُ العِبَادَ عَلَى فَسَادِ هَذِهِ الأَقْوَالِ بَعْدَ التَّصَوُّرِ التَّامِّ، وَبِالجُمْلَةِ فَهُمْ لَا يَقُولُونَ بِإِثْبَاتِ خَالِقَيْنِ مُتَمَاثِلَيْنِ.

وَالمَقْصُودُ هُنَا: أَنَّهُ لَيْسَ فِي الطَّوَائِفِ مَنْ يُثْبِتُ لِلْعَالَمِ صَانِعَيْنِ مُتَمَاثِلَيْنِ، مَعَ أَنَّ كَثِيرًا مِنْ أَهْلِ الكَلَامِ وَالنَّظَرِ وَالفَلْسَفَةِ تَعِبُوا فِي إِثْبَاتِ هَذَا المَطْلُوبِ وَتَقْرِيرِهِ، وَمِنْهُمْ مَنِ اعْتَرَفَ بِالعَجْزِ عَنْ تَقْرِيرِ هَذَا بِالعَقْلِ، وَزَعَمَ أَنَّهُ يُتَلَقَّى مِنَ السَّمْعِ.

دَلِيلُ التَّمَانُعِ:

وَالمَشْهُورُ عِنْدَ أَهْلِ النَّظَرِ إِثْبَاتُهُ بِدَلِيلِ التَّمَانُعِ، وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ لِلْعَالَمِ صَانِعَانِ فَعِنْدَ اخْتِلَافِهِمَا مِثْلَ: أَنْ يُرِيدَ أَحَدُهُمَا تَحْرِيكَ جِسْمٍ وَآخَرُ تَسْكِينَهُ، أَوْ يُرِيدَ أَحَدُهُمَا إِحْيَاءَهُ وَالآخَرُ إِمَاتَتَهُ: فَإِمَّا أَنْ يَحْصُلَ مُرَادُهُمَا، أَوْ مُرَادُ أَحَدِهِمَا، أَوْ لَا يَحْصُلُ مُرَادُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

وَالأَوَّلُ مُمْتَنِعٌ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ الجَمْعَ بَيْنَ الضِّدَّيْنِ، وَالثَّالِثُ مُمْتَنِعٌ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ خُلُوُّ الجِسْمِ عَنِ الحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ، وَهُوَ مُمْتَنِعٌ، وَيَسْتَلْزِمُ أَيْضًا عَجْزَ كُلٍّ مِنْهُمَا، وَالعَاجِزُ لَا يَكُونُ إِلَهًا، وَإِذَا حَصَلَ مُرَادُ أَحَدِهِمَا دُونَ الآخَرِ كَانَ هَذَا هُوَ الإِلَهَ القَادِرَ، وَالآخَرُ عَاجِزًا لَا يَصْلُحُ لِلْإِلَهِيَّةِ، وَتَمَامُ الكَلَامِ عَلَى هَذَا الأَصْلِ مَعْرُوفٌ فِي مَوْضِعِهِ[١].

---

[١] هَذا دَليلُ التَّمانُعِ عِندَهم؛ يَقولونَ مثلًا: لَوْ كانَ للعالَمِ صانِعانِ -أي: خالِقانِ-

وَكَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ يَزْعُمُونَ أَنَّ دَلِيلَ التَّمَانُعِ هُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء:٢٢] لِاعْتِقَادِهِمْ أَنَّ تَوْحِيدَ الرُّبُوبِيَّةِ الَّذِي قَرَّرُوهُ هُوَ تَوْحِيدُ الإِلَهِيَّةِ الَّذِي بَيَّنَهُ القُرْآنُ، وَدَعَتْ إِلَيْهِ الرُّسُلُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَلَيْسَ الأَمْرُ كَذَلِكَ، بَلِ التَّوْحِيدُ الَّذِي دَعَتْ إِلَيْهِ الرُّسُلُ، وَنَزَلَتْ بِهِ الكُتُبُ، هُوَ تَوْحِيدُ الإِلَهِيَّةِ الْمُتَضَمِّنُ تَوْحِيدَ الرُّبُوبِيَّةِ، وَهُوَ عِبَادَةُ اللهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، فَإِنَّ الْمُشْرِكِينَ مِنَ العَرَبِ كَانُوا يُقِرُّونَ بِتَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ، وَأَنَّ خَالِقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَاحِدٌ.

كَمَا أَخْبَرَ تَعَالَى عَنْهُمْ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان:٢٥]، ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٥] الآياتِ.

= فأَرادَ أحدُهما شيئًا وأرادَ الآخَرُ شَيئًا غيرَه؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ مِنهما خالِقٌ، مِثل أَنْ يُريدَ أحدُهما أن يُحرِّكَ هَذا الجِسمَ، والثاني يَقولُ: أَنا أُريدُ أَنْ لا يَتحرَّكُ.

فأَتى المُؤلِّفُ بطَريقِ الحَصرِ، وقالَ: «**فإِمَّا أَنْ يَحصلَ مُرادُهما**» بأَنْ يَكونَ الجِسمُ ساكِنًا مُتحرِّكًا، هذا واحِدٌ، (أو مُرادُ أحَدِهما، أو لا يَحصُلُ مُرادِ واحِدٍ منهما، والأوَّلُ مُمتنعٌ) أي: أَنْ يَكونَ مُتحرِّكًا ساكِنًا؛ لأنَّه جَمْعٌ بينَ ضِدَّينِ، فلا يُمكنُ أَنْ يَكونَ الشيءُ مُتحرِّكًا ساكِنًا.

ثانيًا: أَنْ يَحصُلَ مُرادُ أحَدِهما دونَ الآخَرِ، وهُوَ مُمتنِعٌ؛ لأنَّه إذا حصَلَ مُرادُ أحَدِهما دونَ الآخَرِ صارَ هوَ الإِلهَ، والثاني لا يَستحِقُّ الأُلوهيةَ لعَجْزِه.

ثالثًا: أَنْ يَكونَ الجِسمُ لا مُتحرِّكًا ولا ساكِنًا، وهَذا أيضًا مُمتنِعٌ؛ لأنَّه يَلزمُ خُلوُّ الجِسمِ عنِ الحَركةِ والسُّكونِ وهُو مُمتنِعٌ، ويَلزمُ أيضًا لُزومٌ آخَرُ إذا لم يَحصُلْ مَقصودٌ واحدٌ مِنهما: عَجْزُ كلِّ واحِدٍ مِنْهما، وإذا عجَزَ كلُّ واحِدٍ مِنهُما لم يَصِحَّ أَنْ يَكونا إِلَهَيْنِ.

وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ فِي القُرْآنِ، وَلَمْ يَكُونُوا يَعْتَقِدُونَ فِي الأَصْنَامِ أَنَّهَا مُشَارِكَةٌ للهِ فِي خَلْقِ العَالَمِ. بَلْ كَانَ حَالُهُمْ فِيهَا كَحَالِ أَمْثَالِهِمْ مِنْ مُشْرِكِي الأُمَمِ مِنَ الهِنْدِ وَالتُّرْكِ وَالبَرْبَرِ وَغَيْرِهِمْ، تَارَةً يَعْتَقِدُونَ أَنَّ هَذِهِ تَمَاثِيلُ قَوْمٍ صَالِحِينَ مِنَ الأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ، وَيَتَّخِذُونَهُمْ شُفَعَاءَ، وَيَتَوَسَّلُونَ بِهِمْ إِلَى اللهِ، وَهَذَا كَانَ أَصْلَ شِرْكِ العَرَبِ، قَالَ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ قَوْمِ نُوحٍ: ﴿وَقَالُوا۟ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح:٢٣].

وَقَدْ ثَبَتَ فِي (صَحِيحِ البُخَارِيِّ) وَكُتُبِ التَّفْسِيرِ، وَقَصَصِ الأَنْبِيَاءِ وَغَيْرِهَا، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَغَيْرِهِ مِنَ السَّلَفِ: أَنَّ هَذِهِ أَسْمَاءُ قَوْمٍ صَالِحِينَ فِي قَوْمِ نُوحٍ، فَلَمَّا مَاتُوا عَكَفُوا عَلَى قُبُورِهِمْ، ثُمَّ صَوَّرُوا تَمَاثِيلَهُمْ، ثُمَّ طَالَ عَلَيْهِمُ الأَمَدُ فَعَبَدُوهُمْ، وَأَنَّ هَذِهِ الأَصْنَامَ بِعَيْنِهَا صَارَتْ إِلَى قَبَائِلِ العَرَبِ، ذَكَرَهَا ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَبِيلَةً قَبِيلَةً[1].

وَقَدْ ثَبَتَ فِي (صَحِيحِ مُسْلِمٍ) عَنْ أَبِي الهَيَّاجِ الأَسَدِيِّ قَالَ: قَالَ لِي عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَلَا أَبْعَثُكَ عَلَى مَا بَعَثَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ؟ أَمَرَنِي أَنْ لَا أَدَعَ قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتُهُ، وَلَا تِمْثَالًا إِلَّا طَمَسْتُهُ[2].

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ: «لَعَنَ اللهُ اليَهُودَ وَالنَّصَارَى؛ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ» يُحَذِّرُ مَا فَعَلُوا، قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا:

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح:٢٣]، رقم (٤٩٢٠)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب الأمر بتسوية القبر، رقم (٩٦٩)، من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَلَوْلَا ذَلِكَ لَأُبْرِزَ قَبْرُهُ، وَلَكِنْ كُرِهَ أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا[(١)].

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ أَنَّهُ ذُكِرَ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ كَنِيسَةٌ بِأَرْضِ الحَبَشَةِ، وَذُكِرَ مِنْ حُسْنِهَا وَتَصَاوِيرَ فِيهَا، فَقَالَ: «إِنَّ أُولَئِكَ إِذَا مَاتَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا، وَصَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ التَّصَاوِيرَ، أُولَئِكَ شِرَارُ الخَلْقِ عِنْدَ اللهِ يَوْمَ القِيَامَةِ»[(٢)].

وَفِي (صَحِيحِ مُسْلِمٍ) عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ بِخَمْسٍ: **«إِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ وَصَالِحِيهِمْ مَسَاجِدَ، أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا القُبُورَ مَسَاجِدَ، فَإِنِّي أَنْهَاكُمْ عَنْ ذَلِكَ»**[(٣)].

وَمِنْ أَسْبَابِ الشِّرْكِ[١]: عِبَادَةُ الكَوَاكِبِ، وَاتِّخَاذُ الأَصْنَامِ بِحَسَبِ مَا يُظَنُّ أَنَّهُ مُنَاسِبٌ لِلْكَوَاكِبِ مِنْ طِبَاعِهَا.

---

[١] قولُ المُؤلِّفِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**مِن أَسبابِ الشِّرْكِ**». هَذا فيه نظرٌ ظاهِرٌ جِدًّا، بَلْ يُقالُ: «ومِنَ الشِّركِ»؛ لأنَّ عِبادةَ الكَواكِبِ شِرْكٌ، والسبَبُ للشِّرْكِ لم يَذكُرْه فيما سبَقَ مِن تَصويرِ الصالِحِينَ مِن أَجْلِ الغُلوِّ فيهِم، أو تَذكُّرِ العِبادةِ، وما أَشبَهَ ذلِكَ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب ما جاء في قبر النبي ﷺ، وأبي بكر، وعمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، رقم (١٣٩٠)، وفي كتاب: الصلاة، باب الصلاة في البيعة، رقم (٤٣٥)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن بناء المساجد، على القبور واتخاذ الصور فيها والنهي عن اتخاذ القبور مساجد، رقم (٥٢٩)، وباب النهي عن بناء المساجد، على القبور واتخاذ الصور فيها والنهي عن اتخاذ القبور مساجد، رقم (٥٣١)، من حديث عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب: هل تنبش قبور مشركي الجاهلية، ويتخذ مكانها مساجد، رقم (٤٢٧)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن بناء المساجد، على القبور واتخاذ الصور فيها والنهي عن اتخاذ القبور مساجد، رقم (٥٢٨)، من حديث عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا.

(٣) أخرجه مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن بناء المساجد، على القبور واتخاذ الصور فيها والنهي عن اتخاذ القبور مساجد، رقم (٥٣٢)، من حديث جندب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

وَشِرْكُ قَوْمِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ -فِيمَا يُقَالُ- مِنْ هَذَا البَابِ، وَكَذَلِكَ الشِّرْكُ بِالمَلَائِكَةِ وَالجِنِّ وَاتِّخَاذُ الأَصْنَامِ لَهُمْ.

وَهَؤُلَاءِ كَانُوا مُقِرِّينَ بِالصَّانِعِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ لِلْعَالَمِ صَانِعَانِ، وَلَكِنِ اتَّخَذُوا هَؤُلَاءِ شُفَعَاءَ، كَمَا أَخْبَرَ عَنْهُمْ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزُّمَر:٣]، ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [يونس:١٨].

وَكَذَلِكَ كَانَ حَالُ الأُمَمِ السَّالِفَةِ المُشْرِكِينَ الَّذِينَ كَذَّبُوا الرُّسُلَ، كَمَا حَكَى الله تَعَالَى عنهم فِي قِصَّةِ صَالِحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ التِّسْعَةِ الرَّهْطِ الَّذِينَ تَقَاسَمُوا بِاللهِ، أَيْ: تحالفوا بالله ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُۥ وَأَهْلَهُۥ﴾ [النمل:٤٩]، فَهَؤُلَاءِ المُفْسِدُونَ المُشْرِكُونَ تَحَالَفُوا بِاللهِ على قَتْلِ نَبِيِّهِمْ وَأَهْلِهِ، وَهَذَا بَيِّنٌ أَنَّهُمْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ بِاللهِ إِيمَانَ المُشْرِكِينَ[١].

---

[١] وجهُ بَيانِه أَنَّهُم أَقسَموا باللهِ، وهَذا دَليلٌ عَلى أَنَّهُم مُؤمِنونَ بِاللهِ عَزَّوَجَلَّ لكِنْ إِيمانُهم بِاللهِ إيمانٌ بِرُبوبيَّته، وهَذا لا يَنفعُ؛ لأَنَّ التَّوحيدَ المَطلوبَ الَّذي جاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ إِنَّما هوَ تَوحيدُ الأُلوهِيَّةِ، أَمَّا تَوحيدُ الرُّبوبيَّةِ فقَدْ كانَ مُتقرِّرًا عِندَهم، وكانوا يُقِرُّون بتَوحيدِ اللهِ تَعالى بِهِ، لكِنْ تَوحيدُ الأُلوهِيَّةِ -الَّذي هوَ العِبادةُ- هوَ الَّذي كانوا مُفرِّطينَ فيهِ، ومِنْ أَجْلِهِ أُرسِلَتِ الرُّسُلُ.



تَوحيدُ الإلهيَّةِ يَتضمَّنُ توحيدَ الرُّبوبيةِ:

فَعُلِمَ أَنَّ التَّوْحِيدَ المَطْلُوبَ هُوَ تَوْحِيدُ الإِلَهِيَّةِ، الَّذِي يَتَضَمَّنُ تَوْحِيدَ الرُّبُوبِيَّةِ[١].

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٣٢﴾ وَإِذَا مَسَّ النَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْا رَبَّهُمْ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا أَذَاقَهُمْ مِنْهُ رَحْمَةً إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴿٣٣﴾ لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ فَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٣٤﴾ أَمْ أَنْزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُوا بِهِ يُشْرِكُونَ ﴿٣٥﴾ وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم:٣٦]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [إبراهيم:١٠]، ....

---

[١] تَوحيدُ الإلهيَّةِ يَتضمَّنُ توحيدَ الرُّبوبيةِ؛ لأنَّ الإنسانَ لا يَعبُدُ إلَّا مَن يَعلمُ عِلمَ اليقينِ أنَّه هوَ المالِكُ الخالِقُ المُدبِّرُ النافِعُ الضارُّ، أمَّا أنْ يَعبدَ مَن لا يَعتقِدُ فيهِ ذلِكَ فإنَّـه لا يُمكـنُ؛ ولِهَذا قالَ إبراهيمُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لأَبيهِ: ﴿لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنكَ شَيْئًا﴾ [مريم:٤٢]، فهُـوَ ناقِصٌ في ذاتِهِ؛ لأنَّـه لا يَسمَعُ ولا يُبصِرُ، وناقِـصٌ بِالنِّسبةِ لغَيْرِه لا يَنفعُ شَيْئًا، فهذا مَعنَى قولِ المُؤلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**إنَّ تَوحيدَ الإلَهيَّةِ يَتضمَّنُ تَوحيدَ الرُّبوبيةِ**».

إذًا: تَوْحيدُ الإلَهيَّةِ يَتضمَّنُ تَوْحيدَ الرُّبوبيَّةِ، ولا عَكسَ، أَيْ: ليسَ كُلُّ مَن وحَّدَ تَوْحيدَ الرُّبوبيَّةِ يَكونُ مُوحِّدًا تَوحيدَ الإلَهيَّةِ.

وَقَال ﷺ: «**كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ**»(١)[١].

---

[١] مَعنَى: «يُهَوِّدانِه» أي: يجعَلانِه يهودِيًّا إذا كانا يهودِيَّيْنِ، «أَوْ يُنصِّرانِه» إذا كانا نَصرانِيَّيْن، «أَوْ يُمَجِّسانِه» إذا كانا مجوسِيَّيْن، بمَعنَى أنَّه يَعيشُ في بِيئةٍ يهودِيَّةٍ فيكونُ يهودِيًّا، أو يَعيشُ في بِيئةٍ نَصرانيةٍ فيَكونُ نَصرانيًّا، أو يَعيشُ في بيئةٍ مجوسيَّةٍ فيَكونُ مجوسِيًّا، وهَذا تَهوُّدٌ وتَنصُّرٌ وتَمجُّسٌ بِالفِعلِ.

وقَدْ يُرادُ مِنَ الحَديثِ: يُهوِّدانِه حُكْمًا، ويُمجِّسانِه حُكْمًا، ويُنصِّرانِه حُكْمًا؛ لأَنَّ المَوْلودَ بينَ أَبَوَيْن كافِرينِ كانَ له حُكمُهما، فإِذا ماتَ قبلَ أَنْ يُميِّزَ فإِنَّه لا يُحكَمُ لَه بِأحكامِ أَطفالِ المُسلِمينَ، بَلْ يُحكَمُ لَه بأَحكامِ أَطفالِ المُشرِكينَ، فلا يُغسَّلُ، ولا يُكفَّنُ، ولا يُصلَّى علَيْه، ولا يُدفَنُ معَ المُسلِمينَ.

فالحَديثُ إِذًا يَحتمِلُ أنَّ المَعنَى: يَجعَلانِه مَجوسِيًّا أو نَصرانِيًّا أو يَهودِيًّا بالفِعلِ؛ لأَنَّه يَعيشُ في بِيئةٍ هَذا دِينُها فيَتديَّنُ بِه، أو بالحُكْمِ بمَعنَى أنَّه لا يَبقَى ولا يَعيشُ، بَلْ يَموتُ صَغيرًا لكِنْ يُحكَمُ له بحُكمِ أَبوَيْه، إِنْ كانا يَهودِيَّيْنِ فحُكمُه حُكمُ اليَهودِ، وإِنْ كانا نَصرانِيَّيْن فحُكمُه حُكمُ النَّصارَى، وإِنْ كانا مَجوسِيَّيْن فحُكمُه حُكمُ المَجوسِ، هَذا في الدُّنْيا، أمَّا في الآخِرةِ إِنْ ماتَ وهُوَ طِفلٌ فاللهُ أَعلَمُ بما كانَ سيَعمَلُ؛ ولِهَذا لَمَّا سُئِلَ النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَنْ أَولادِ المُشرِكينَ قالَ: «**اللهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ**»(٢). وقالَ في حديثٍ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه، رقم (١٣٥٨)، ومسلم: كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة، رقم (٢٦٥٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب ما قيل في أولاد المشركين، رقم (١٣٨٤)، ومسلم: كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة وحكم موت أطفال الكفار وأطفال المسلمين، رقم (٢٦٥٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَلَا يُقَالُ: إِنَّ مَعْنَاهُ يُولَدُ سَاذَجًا لَا يَعْرِفُ تَوْحِيدًا وَلَا شِرْكًا، كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ لِمَا تَلَونَا، وَلِقَوْلِهِ ﷺ -فِيمَا يَرْوِي عَنْ رَبِّهِ عَزَّوَجَلَّ-: «**خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ، فَاجْتَالَتْهُمُ الشَّيَاطِينُ**»(١) الحديث، وَفِي الحَدِيثِ المُتَقَدِّمِ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، حَيْثُ قَالَ: «**يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ**»(٢)، وَلَمْ يَقُلْ: وَيُسْلِمَانِهِ[١]. وَفِي رِوَايَةٍ: «**يُولَدُ عَلَى المِلَّةِ**»(٣)، وَفِي أُخْرَى: «**عَلَى هَذِهِ المِلَّةِ**»(٤).

= آخَرَ: «**أَوْلَادُ المُشْرِكِينَ مِنْهُم**»(٥). فيُحمَلُ قولُه: «**أَوْلادُ المُشرِكينَ مِنْهُم**» على الحُكْمِ في الدُّنْيا، ويُحمَلُ قولُه: «**اللهُ أعلَمُ فِيما كانُوا عامِلينَ**» عَلى حالِهِم في الآخِرةِ.

[١] قالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**ولَمْ يَقُلْ: ويُسلِمانِهِ**»؛ لأَنَّ الإِسْلامَ هُوَ دِينُ الفِطرةِ، فكيفَ يُسلِمانِه وهوَ على دِينِ الفِطرةِ، هَذا على هذِه الرِّوايةِ، لكِنْ إِنْ صحَّتْ رواية «يُسْلِمانِه» فالمعنى: يُثبِّتانِه على الإِسلامِ.



---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها، باب الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل النار، رقم (٢٨٦٥)، من حديث عياض بن حمار المجاشعي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه، رقم (١٣٥٨)، ومسلم: كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة، رقم (٢٦٥٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه الترمذي: أبواب القدر، باب ما جاء كل مولود يولد على الفطرة، رقم (٢١٣٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أخرجه مسلم: كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة وحكم موت أطفال الكفار وأطفال المسلمين، رقم (٢٦٥٨/ ٢٣)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٥) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب أهل الدار يبيتون، فيصاب الولدان والذراري، رقم (٣٠١٢-٣٠١٣)، مسلم: كتاب الجهاد والسير، باب جواز قتل النساء والصبيان في البيات من غير تعمد، رقم (١٧٤٥)، من حديث الصعب بن جثامة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

أوجهُ فِطرةِ اللهِ للنَّاسِ:

وَهَذَا الَّذِي أَخْبَرَ بِهِ ﷺ هُوَ الَّذِي تَشْهَدُ الأَدِلَّةُ العَقْلِيَّةُ لهُ بِصِدْقِهِ، مِنْهَا أَنْ يُقَالَ: لَا رَيْبَ أَنَّ الإِنْسَانَ قَدْ يَحْصُلُ لَهُ مِن الاِعْتِقَادَاتِ وَالإِرَادَاتِ مَا يَكُونُ حَقًّا، وَتَارَةً مَا يَكُونُ بَاطِلًا، وَهُوَ حَسَّاسٌ مُتَحَرِّكٌ بِالإِرَادَات، وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ أَحَدِهِمَا، وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُرَجِّحٍ لِأَحَدِهِمَا. وَنَعْلَمُ أَنَّهُ إِذَا عُرِضَ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ أَنْ يُصَدِّقَ وَيَنْتَفِعَ وَأَنْ يُكَذِّبَ وَيَتَضَرَّرَ، مَالَ بِفِطْرَتِهِ إِلَى أَنْ يُصَدِّقَ وَيَنْتَفِعَ.

وَحِينَئِذٍ فَالاِعْتِرَافُ بِوُجُودِ الصَّانِعِ وَالإِيمَانُ بِهِ هُوَ الحَقُّ أَوْ نَقِيضُهُ، وَالثَّانِي فَاسِدٌ قَطْعًا، فَتَعَيَّنَ الأَوَّلُ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ فِي الفِطْرَةِ مَا يَقْتَضِي مَعْرِفَةَ الصَّانِعِ وَالإِيمَانَ بِهِ، وَبَعْدَ ذَلِكَ إِمَّا أَنْ يكُونَ فِي فِطْرَتِهِ مَحَبَّتُهُ أَنْفعَ لِلْعَبْدِ أَوْ لَا، وَالثَّانِي فَاسِدٌ قَطْعًا، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ فِي فِطْرَتِهِ مَحَبَّةُ مَا يَنْفَعُهُ.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ مَفْطُورٌ عَلَى جَلْبِ المَنَافِعِ وَدَفْعِ المَضَارِّ بِحِسِّهِ، وَحِينَئِذٍ لَمْ تَكُنْ فِطْرَةُ كُلِّ وَاحِدٍ مُسْتَقِلَّةً بِتَحْصِيلِ ذَلِكَ، بَلْ يَحْتَاجُ إِلَى سَبَبٍ مُعِينٍ لِلْفِطْرَةِ: كَالتَّعْلِيمِ وَنَحْوِهِ، فَإِذَا وُجِدَ الشَّرْطُ، وَانْتَفَى المَانِعُ، اسْتَجَابَتْ لِمَا فِيهَا مِنَ المُقْتَضِي لِذَلِكَ[١].

---

[١] أَرادَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ يُبيِّنَ أَوجُهَ الفِطرةِ الَّتي فُطِرَ الناسُ علَيْها:

الوَجهُ الأَوَّلُ: أَنْ يُقالَ: إِنَّه لا رَيبَ أَنَّ الإِنسانَ لَهُ اعتِقاداتٌ وإِراداتٌ، وأَنَّه إِمَّا أَنْ يُريدَ ما يَنفَعُه، وإِمَّا أَنْ يُريدَ ما يَضُرُّه.

والثاني: مُمتنِعٌ، فإِذا امتنَعَ أَنْ يُريدَ ما يَضُرُّه تعيَّنَ أَنْ يُريدَ ما يَنفَعُه، وهوَ توحيدُ اللهِ تَعالى والاعتِرافُ بوُجودِهِ.

وَمِنْهَا أَنْ يُقَالَ: مِنَ المَعْلُوْمِ أَنَّ كُلَّ نَفْسٍ قَابِلَةٌ لِلْعِلْمِ وَإِرَادَةِ الحَقِّ، وَمُجَرَّدُ التَّعْلِيمِ وَالتَّحْضِيضِ لَا يُوجِبُ العِلْمَ وَالإِرَادَةَ، لَوْلَا أَنَّ فِي النَّفْسِ قُوَّةً تَقْبَلُ ذَلِكَ، وَإِلَّا فَلَوْ عُلِّمَ الجمادُ وَالبَهَائِمُ وَحُضِّضَا لَمْ يَقْبَلَا.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ حُصُولَ إِقْرَارِهَا بِالصَّانِعِ مُمْكِنٌ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ مُنْفَصِلٍ مِنْ خَارِجٍ، وَتَكُونُ الذَّاتُ كَافِيَةً فِي ذَلِكَ، فَإِذَا كَانَ المُقْتَضِي قَائِمًا فِي النَّفْسِ وَقُدِّرَ عَدَمُ المُعَارِضِ، فَالمُقْتَضِي السَّالِمُ عَنِ المُعَارِضِ يُوجِبُ مُقْتَضَاهُ، فَعُلِمَ أَنَّ الفِطْرَةَ السَّلِيمَةَ إِذَا لَمْ يَحْصُلْ لَهَا مَا يُفْسِدُهَا كَانَتْ مُقِرَّةً بِالصَّانِعِ، عَابِدَةً لَهُ[١].

وَمِنْهَا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ إِذَا لَمْ يَحْصُلِ المُفْسِدُ الخَارِجُ، وَلَا المُصْلِحُ الخَارِجُ، كَانَتِ الفِطْرَةُ مُقْتَضِيَةً لِلصَّلَاحِ؛ لِأَنَّ المُقْتَضِيَ فِيهَا لِلْعِلْمِ وَالإِرَادَةِ قَائِمٌ، وَالمَانِعَ مُنْتَفٍ.

= ثانيًا: أنَّ كلَّ إنْسانٍ مَفطورٌ على جَلبِ المَنافعِ ودَفعِ المَضارِّ بحِسِّه، بقَطعِ النَّظَرِ عَن ذَوقِه الباطِنِيِّ، فماذا يَطلُبُ؟ يَطلُبُ المَنافعَ، فإنَّه إذا رأَى الحَريقَ يَهربُ بمُقتضَى الحِسِّ دونَ أَنْ يَقولَ لَه قائِلٌ: اهرَبْ مِنَ الحَريقِ، أَوْ ما أَشبَهَ ذلِكَ؛ لأنَّ هذا الإنسانَ مَفطورٌ على جَلبِ المَنافعِ ودَفعِ المَضارِّ، ومعَ ذلِكَ فإنَّ الفِطرةَ فيما يَتعلَّقُ بذاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ لا تَستقِلُّ به، أي: لا يُمكِنُ أن يَعرفَ تَفاصيلَ ما يَجِبُ للهِ تَعالى ويَمتنِعُ ويَجوزُ، بَلْ لا بُدَّ لَهُ مِن مُعينٍ عَلى ذلِكَ، وهو الشَّرْعُ -كما قالَ المُؤلِّفُ- فإذا وُجدَ الشَّرْعُ، وهوَ على الفِطرةِ وانتَفَى المانِعُ وجَبَ ثُبوتُ الحُكمِ؛ ولِهَذا قالَ: «اسْتَجَابَتْ لِمَا فِيهَا مِنَ المُقْتَضِي لِذَلِكَ».

[١] فإنْ حصَلَ لَها مُعارِضٌ فقَدْ تَنصرِفُ معَ هذا المُعارِضِ، مِثْل إنْ كانَ أَبواهُ يَهودِيَّينِ أَوْ مَجوسيَّيْن أو نَصرانِيَّيْنِ فإنَّه قَدْ يَنصرِفُ عَنْها إلى هَذا المُعارِضِ؛ لأنَّ هَذا المُعارِضَ قَويٌّ فيَصرِفُه عَنِ الفِطرةِ الَّتي فطَرَ اللهُ الخَلقَ علَيْها.

دَلالةُ العَقلِ على الخالِقِ:

وَيُحْكَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أَنَّ قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الكَلَامِ أَرَادُوا البَحْثَ مَعَهُ فِي تَقْرِيرِ تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ، فَقَالَ لَهُمْ: أَخْبِرُونِي قَبْلَ أَنْ نَتَكَلَّمَ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ عَنْ سَفِينَةٍ فِي دِجْلَةَ تَذْهَبُ فتَمْتَلِئُ مِنَ الطَّعَامِ وَالمَتَاعِ وَغَيْرِهِ بِنَفْسِهَا، وَتَعُودُ بِنَفْسِهَا فتَرْسِي بِنَفْسِهَا، وَتُفرغُ وَتَرْجِعُ، كُلُّ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُدَبِّرَهَا أَحَدٌ؟! فَقَالُوا: هَذَا مُحَالٌ لَا يُمْكِنُ أَبَدًا! فَقَالَ لَهُمْ: إِذَا كَانَ هَذَا مُحَالًا فِي سَفِينَةٍ، فَكَيْفَ فِي هَذَا العَالَمِ كُلِّهِ عُلْوِهِ وَسُفْلِهِ؟! وَتُحْكَى هَذِهِ الحِكَايَةُ أَيْضًا عَنْ غَيْرِ أَبِي حَنِيفَةَ[١].

---

[١] فهَذا العالَمُ بما فِيهِ مِنَ الانتِظامِ والبَقاءِ والإِمدادِ والإِعْدادِ لا يُمكِنُ أَنْ يُوجِدَ نَفسَه، كَما لو قيلَ لكَ: إنَّ هُناكَ سَفينةً في دِجلةَ جاءَتْ مُحمَّلةً بالطَّعامِ، ثُمَّ توجَّهت إلى هَذا النهرِ وأَرسَتْ فيه، وأَنزَلَتِ الطَّعامَ الَّذي حمَلَتْه دونَ أَنْ يكونَ لها قائِدٌ، ودونَ أَنْ يَكونَ لَها مَن يَحمِلُها، فإِنَّك لا تُصدِّقُ بِهَذا، كذلِكَ الشمسُ والقمَرُ والنُّجومُ والمطَرُ والسَّحابُ وغيرُ ذلِكَ، لا يُمكِنُ أَنْ يَسيرَ هذا السَّيْرَ بدونِ مُسيِّرٍ لَهُ؛ لأَنَّ هُناكَ رَبًّا يُدبِّرُ هذه الكائِناتِ.

وأَبو حَنيفةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُناظِرُ قومًا لا يَعترِفونَ بالرَّبِّ ولا يُقرُّونَ بِهِ، وقيلَ لأَعرابيٍّ: كيفَ عرَفْتَ ربَّكَ؟ قالَ: البَعرةُ تَدُلُّ عَلى البَعيرِ، والأَثَرُ يَدُلُّ عَلى المَسيرِ، فسَماءٌ ذاتُ أَبراجٍ، وأَرضٌ ذاتُ فِجاجٍ، وبِحارٌ ذاتُ أَمواجٍ أَلَا تَدُلُّ عَلى السَّميعِ البَصيرِ؟ والجَوابُ: بَلى، تَدُلُّ علَيْه.

فهَذا الأَعرابِيُّ بفِطْرتِه استَدَلَّ عَلى أَنَّ هَذِه المَخْلوقاتِ العَظيمةَ لا يُمكِنُ إِلَّا أَنْ يَكونَ لَها خالِقٌ مُدبِّرٌ.

= فالإِنْسانُ مثَلًا إذا قُدِّرَ أنَّه لم يُهيَّأْ له مَن يَصُدُّه عَنِ الفِطرةِ، ولا مَن يُؤيِّدُ فِطرتَه، فإِنَّه يَكونُ عَلى الفِطرةِ؛ لأَنَّ الرَّسولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قالَ: «فَأَبَواهُ يُهَوِّدانِهِ أَوْ يُنَصِّرانِهِ»[1]. فدَلَّ هذا على أنَّه لَوْ بَقِيَ بدونِ مُعارِضٍ مُقاوِمٍ بقِيَ على الفِطْرةِ.

ونَحنُ نَجدُ البَهائِمَ مَفطورةً عَلى مَعرِفةِ الخالِقِ عَزَّوَجَلَّ ومَفطورةً عَلى مَصالِحِها، تَعرِفُ أينَ يَكونُ الماءُ، وأَينَ يَكونُ المَرعَى، وتَعدو فتَحِنُّ إلى أَوْلادِها، وما أَشبَهَ ذلِكَ؛ لأَنَّه ليسَ هُناكَ شَيءٌ مُقاوِمٌ يَصُدُّها عَنِ الفِطرةِ الَّتي خُلِقَت علَيْها، بخِلافِ الآدَميِّ فإِنَّه ذو إِرادةٍ وعَقلٍ وشُعورٍ يَصُدُّه صَدًّا.



(١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه، رقم (١٣٥٨)، ومسلم: كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة، رقم (٢٦٥٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

تَقريرُ القُرآنِ لتَوحيدِ الإلهيَّةِ:

فَلَوْ أَقَرَّ رَجُلٌ بِتَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ الَّذِي يُقِرُّ بِهِ هَؤُلَاءِ النُّظَّارُ، وَيَفْنَى فِيهِ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ التَّصَوُّفِ، وَيَجْعَلُونَهُ غَايَةَ السَّالِكِينَ، كَمَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ (مَنَازِلِ السَّائِرِينَ) وَغَيْرُهُ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ إِنْ لَمْ يَعْبُدِ اللهَ وَحْدَهُ وَيَتَبَرَّأْ مِنْ عِبَادَةِ مَا سِوَاهُ كَانَ مُشْرِكًا مِنْ جِنْسِ أَمْثَالِهِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ. وَالقُرْآنُ مَمْلُوءٌ مِنْ تَقْرِيرِ هَذَا التَّوْحِيدِ وَبَيَانِهِ وَضَرْبِ الأَمْثَالِ لَهُ.

وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ يُقَرِّرُ تَوْحِيدَ الرُّبُوبِيَّةِ، وَيُبَيِّنُ أَنَّهُ لَا خَالِقَ إِلَّا الله، وَأَنَّ ذَلِكَ مُسْتَلْزِمٌ أَنْ لَا يُعْبَدَ إِلَّا الله، فَيَجْعَلُ الأَوَّلَ دَلِيلًا عَلَى الثَّانِي، إِذْ كَانُوا يُسَلِّمُونَ فِي الأَوَّلِ، وَيُنَازِعُونَ فِي الثَّانِي.

فَيُبَيِّنُ لَهُمْ سُبْحَانَهُ أَنَّكُمْ إِذَا كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّهُ لَا خَالِقَ إِلَّا اللهُ وحدَه، وَأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَأْتِي العِبَادَ بِمَا يَنْفَعُهُمْ، وَيَدْفَعُ عَنْهُمْ مَا يَضُرُّهُمْ، لَا شَرِيكَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَلِمَ تَعْبُدُونَ غَيْرَهُ، وَتَجْعَلُونَ مَعَهُ آلِهَةً أُخْرَى؟! كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٥٩﴾ أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ﴾ [النمل:٦٠] الآياتِ.

يَقُولُ اللهُ تَعَالَى فِي آخِرِ كُلِّ آيَةٍ: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ أَيْ: أَإِلَهٌ مَعَ اللهِ فَعَلَ هَذَا؟ وَهَذَا اسْتِفْهَامُ إِنْكَارٍ، يَتَضَمَّنُ نَفْيَ ذَلِكَ، وَهُمْ كَانُوا مُقِرِّينَ بِأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ غَيْرُ اللهِ، فَاحْتَجَّ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ. وَلَيْسَ المَعْنَى أنه اسْتِفْهَامٌ: هَلْ مَعَ اللهِ إِلَهٌ؟ كَمَا ظَنَّهُ بَعْضُهُمْ؛ لِأَنَّ هَذَا المَعْنَى لَا يُنَاسِبُ سِيَاقَ الكَلَامِ، وَالقَوْمُ كَانُوا يَجْعَلُونَ مَعَ اللهِ آلِهَةً أُخْرَى،

كَما قَالَ تَعالَى: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخْرَىٰ ۚ قُل لَّآ أَشْهَدُ﴾ [الأنعام:١٩] وَكَانُوا يَقُولُون: ﴿أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص:٥].

لَكِنَّهُمْ مَا كَانُوا يَقُولُونَ: إِنَّ مَعَهُ إِلَهًا جَعَلَ الأَرْضَ قَرارًا، وَجَعَلَ خِلَالَهَا أَنْهَارًا، وَجَعَلَ لَهَا رَوَاسِيَ، وَجَعَلَ بَيْنَ البَحْرِينِ حَاجِزًا. بَلْ هُمْ مُقِرُّونَ بِأَنَّ اللهَ وَحْدَهُ فَعَلَ هَذَا، وَهَكَذَا سَائِرُ الآيَاتِ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة:٢١].

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ فِي سُورَةِ الأَنْعَامِ: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَٰرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم مَّنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِهِ﴾ [الأنعام:٤٦] وَأَمْثَالُ ذَلِكَ[١].

---

[١] أَرادَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ أَنْ يُقرِّرَ توحيدَ الأُلوهيَّةِ الَّذي يُنكِرُه هَؤلاءِ المُشرِكونَ بما يَذكُرُه مِن أَفعالِهِ الَّتي لا تَفعلُها هَذِه الآلِهةُ كقَوْلِه تَعالَى: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ﴾ [النمل:٦٠]، والاستِفْهامُ هُنا لا يُطلَبُ به الاستِعْلامُ، وإِنَّما يُقصَدُ بِهِ الإِنكارُ؛ لأَنَّ اللهَ تعالى لا يُريدُ أَنْ يَستفهِمَ هَلْ معَ اللهِ إلَهٌ أَمْ لا؟ ولَكِنَّه يُنكِرُ عَلى هَؤلاءِ، يَقولُ: أَإِلَهٌ معَ اللهِ فعَلَ ذلِك حتَّى تَعبُدوهُ؟

والجَوابُ: حتَّى هَؤلاءِ يَقولونَ: ليسَ هُناكَ إِلَهٌ فعَلَ ذلِكَ، حتَّى آلِهَتُهم الَّتي يُؤمِنونَ بها يُؤمِنونَ بأَنَّها لا تَفعَلُ هَذِه الأَشياءَ، فإِذا كانَتْ لا تَفعَلُ هذِه الأَشْياءَ فلا تَستَحِقُّ أَنْ تُعبَدَ.

إِذًا استَدَلَّ اللهُ تَعالى على بُطلانِ عِبادةِ هَـذه الأَصْنامِ بأَنَّ هَـذِه الأَصْنامَ لا تَستَطيعُ أَنْ

دَلائلُ صِدقِ الرَّسولِ دالَّةٌ عَلى تَوحيدِ الرُّبوبيَّةِ:

وَإِذَا كَانَ تَوْحِيدُ الرُّبُوبِيَّةِ الَّذِي يَجْعَلُهُ هَؤُلَاءِ النُّظَّارُ وَمَنْ وَافَقَهُمْ مِنَ الصُّوفِيَّةِ هُوَ الغَايَةَ فِي التَّوْحِيدِ، دَاخِلًا فِي التَّوْحِيدِ الَّذِي جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ، وَنَزَلَتْ بِهِ الكُتُبُ، فَلْيُعْلَمْ أَنَّ دَلَائِلَهُ مُتَعَدِّدَةٌ[١]: كَدَلَائِلِ إِثْبَاتِ الصَّانِعِ، وَدَلَائِلِ صِدْقِ الرَّسُولِ، فَإِنَّ العِلْمَ كُلَّمَا كَانَ النَّاسُ إِلَيْهِ أَحْوَجَ كَانَتْ أَدِلَّتُهُ أَظْهَرَ؛ رَحْمَةً مِنَ اللهِ بِخَلْقِهِ[٢].

= تَخلُقَ حتَّى بإقرارِ عابِدِيها، وهَذا إِلْزامٌ لهُمْ بتَوحيدِ الأُلوهيَّةِ كَما أَقرُّوا بتَوحيدِ الرُّبوبيةِ؛ ولِهَذا كلُّ الآياتِ الَّتي ذكَرَها المُؤلِّفُ تَدُلُّ على إِلزامِ هَؤلاءِ المُشرِكينَ أَنْ يُؤمِنوا بتَوحيدِ اللهِ تَعالى فيها، كَما آمَنوا بتَوحيدِ اللهِ تَعالى في رُبوبيَّتِه؛ فقالَ تَعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة:٢١]، قال: ﴿رَبَّكُمُ﴾ فعلَّقَ العِبادةَ بوَصفِ الرُّبوبيَّةِ، وقالَ: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة:٢١] أَيْ: ولا تَعبُدوا مَن ليسَ رَبًّا ولا خالِقًا لكُمْ ولا لِمَنْ قَبلَكُم.

[١] قولُ المُؤلِّفِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وَإِذَا كَانَ تَوْحِيدُ الرُّبُوبِيَّةِ الَّذِي يَجْعَلُهُ هَؤُلَاءِ النُّظَّارُ وَمَنْ وَافَقَهُمْ مِنَ الصُّوفِيَّةِ هُوَ الغَايَةَ فِي التَّوْحِيدِ، دَاخِلًا فِي التَّوْحِيدِ الَّذِي جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ عليهم السلام، وَنَزَلَتْ بِهِ الكُتُبُ، فَلْيُعْلَمْ أَنَّ دَلَائِلَهُ مُتَعَدِّدَةٌ**». نَحنُ نَقولُ: تَوحيدُ الرُّبوبيَّةِ داخِلٌ في تَوحيدِ الأُلوهيَّةِ؛ لأنَّ كُلَّ مَن وحَّدَ اللهَ في أُلوهِيَّتِه فقَدْ وحَّدَه في رُبوبيَّتِه، إِذْ لا يُمكِنُ أَنْ يَعبُدَ مَن يُؤمِنُ أَنَّه واحِدٌ في خَلقِهِ ومُلكِه وتَدبيرِه، وإِلَّا لَما عَبَدَه، كَما سَبَقَ.

[٢] قالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**كَدَلَائِلِ إِثْبَاتِ الصَّانِعِ، وَدَلَائِلِ صِدْقِ الرَّسُولِ**». فدَلائلُ صِدقِ الرَّسولِ هِيَ الَّتي أَعْطاها اللهُ تعالى للرُّسلِ، والمُرادُ بالرَّسولِ هُنا ما هوَ أَعَمُّ، فَلا يَختَصُّ بمُحمَّدٍ ﷺ، بَلْ كُلُّ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ أَعطاهُمُ اللهُ تَعالى آياتٍ، فمُوسَى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أَعْطاهُ اللهُ تَعالى آياتٍ، وعِيسَى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أَعْطاهُ اللهُ آياتٍ، وإِبراهيمُ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ

= أَعْطاهُ اللهُ تَعالى آياتٍ، وكلُّ الرُّسُلِ أُعْطوا آياتٍ لِيُؤمِنَ بِهِمُ البَشَرُ.

ودَلائلُ صِدقِ الرَّسولِ دالَّةٌ عَلى توحيدِ الرُّبوبيَّةِ، وَجهُ ذلِكَ أَنَّ آياتِ الأَنْبياءِ لا بُدَّ أَنَّها خارِقةٌ لِلعادةِ، والَّذي أَخرَقَ العادةَ حَتَّى أَجرَى هذِهِ الآياتِ على خِلافِ النِّظامِ هُوَ اللهُ، فيُستدَلُّ بهذِه الآياتِ عَلى وُجودِ الربِّ ورُبوبيَّته، وبِالنظَرِ لِما وقَعَ للرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فقَدْ عطِشَ الناسُ ذاتَ يَومٍ فجاؤُوا إلى الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يسأَلونَه، ليسَ عِندَهُم ماءٌ، وإذا بينَ يَدَيْه إناءٌ فيه ماءٌ، فوضَعَ أُصبُعَيْه، فجعَلَ الماءُ يَفورُ مِن بينِ أَصابِعِه كأَمثالِ العُيونِ(١)، هَذِه آياتٌ دالَّةٌ على صِدقِ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وفي نفسِ الوَقتِ هِي مِن دَلائلِ تَوحيدِ الرُّبوبيَّةِ؛ لأَنَّه لا يَستَطيعُ أَحَدٌ أَنْ يَفعَلَ هَكَذا أَبَدًا مَهْما كانَ.

وكذلِكَ في حَديثِ أَنَسٍ في قِصَّةِ الرجُلِ الَّذي اشتكَى للنَّبيِّ ﷺ وقالَ: يا رَسولَ اللهِ، ادْعُ اللهَ أَنْ يُغيثَنا. فرفَعَ يَدَيْه ولَيسَ في السَّماءِ سَحابٌ، فدَعا اللهَ تَعالى: «**اللهُمَّ أَغِثْنا**»(٢). ثَلاثَ مَرَّاتٍ، فأَنشَأَ اللهُ سَحابةً وانتَشَرَت في السَّماءِ، ثُم رعَدَتْ وبرَقَتْ حتَّى أَمطَرَتْ، فما نزَلَ النَّبيُّ ﷺ مِن مِنبَرِه إلَّا والمَطرُ يَتَحادَرُ مِن لِحيَتِه. هَذِه مِن دَلائِلِ صِدقِ الرَّسولِ، لكِنَّها في نَفسِ الوَقتِ دَليلٌ على الرُّبوبيَّةِ.

وطلَبَت مِنْه قُريشٌ أَنْ يُرِيَهُم آيَةً، فأَشارَ إلى القمَرِ فانشَقَّ نِصفَيْنِ(٣)، وهَذا أيضًا من دَلائلِ صِدقِ الرَّسولِ ﷺ، وفي نَفسِ الوَقتِ هُوَ مِن دَلائِلِ الرُّبوبِيَّةِ أيضًا.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، رقم (٣٥٧٢)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب في معجزات النبي ﷺ، رقم (٢٢٧٩)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب الاستسقاء في خطبة الجمعة (٩٣٣)، ومسلم: كتاب صلاة الاستسقاء، باب الدعاء في الاستسقاء، رقم (٨٩٧)، من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب سؤال المشركين أن يريهم النبي ﷺ آية، رقم (٣٦٣٦)، ومسلم: كتاب صفة القيامة، باب انشقاق القمر، رقم (٢٨٠٠)، من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

طَرِيقةُ القُرآنِ في الاستِدْلالِ:

وَالقُرْآنُ قَدْ ضَرَبَ الله لِلنَّاسِ فِيهِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ، وَهِيَ المَقَايِيسُ العَقْلِيَّةُ المُفِيدَةُ لِلْمَطَالِبِ الدِّينِيَّةِ، لَكِنَّ القُرْآنَ يُبَيِّنُ الحَقَّ فِي الحُكْمِ وَالدَّلِيلِ، فَمَاذَا بَعْدَ الحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ؟ وَمَا كَانَ مِنَ المُقَدِّمَاتِ مَعْلُومَةً ضَرُورِيَّةً مُتَّفَقًا عَلَيْهَا، اسْتُدِلَّ بِهَا، وَلَمْ يُحْتَجْ إِلَى الِاسْتِدْلَالِ عَلَيْهَا.

وَالطَّرِيقَةُ الفصيحَة فِي البَيَانِ أَنْ تُحْذَفَ، وَهِيَ طَرِيقَةُ القُرْآنِ، بِخِلَافِ مَا يَدَّعِيهِ الجُهَّالُ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّ القُرْآنَ لَيْسَ فِيهِ طَرِيقَةٌ بُرْهَانِيَّةٌ، بِخِلَافِ مَا قَدْ يَشْتَبِهُ وَيَقَعُ فِيهِ نِزَاعٌ، فَإِنَّهُ يُبَيِّنُهُ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ[١].

---

[١] طَرِيقةُ القُرآنِ في الاستِدْلالِ أنَّه إذا كانَتِ المُقدِّماتُ ضَرورِيَّةً مَعلومةً لا تَحتاجُ إلى بيِّنةٍ استدَلَّ بِها ولم يَستدِلَّ علَيْها، فمثَلًا كَونُ اللهِ هُوَ الخالِقَ هُوَ أَمْرٌ ضَروريٌّ، فلَمْ يَستدِلَّ اللهُ تَعالى عَلى تَوحيدِ الرُّبوبيَّةِ، بَلِ استدَلَّ على تَوحيدِ الأُلوهِيَّةِ بتَوحيدِ الرُّبوبيَّةِ؛ لأنَّ تَوحيدَ الرُّبوبيَّةَ أَمْرٌ مَعلومٌ لا يَحتاجُ إلى إقامةِ البُرْهانِ، فصارَ هذا التَّوْحيدُ دَليلًا يُستَدَلُّ بِهِ لا حُكْمًا يُستدَلُّ علَيْه، لكِنْ تَوْحيدُ الأُلوهِيَّةِ هُوَ الَّذي فيهِ اشتِباهٌ ونِزاعٌ بينَ الرُّسُلِ وأُمَمِهِم، لذلِكَ كلُّ الآياتِ الَّتي ذكَرَها المُؤلِّفُ فيما تقدَّم وأَفعالِ الرُّبوبيَّةِ استَدَلَّ اللهُ تَعالى بِها عَلى تَوحيدِ الأُلوهِيَّةِ، فلَمَّا كانَ تَوحيدُ الأُلـوهِيَّةِ فيهِ اشتِباهٌ ونِزاعٌ وتَمويهٌ ويَقـولُ المُشرِكونَ: ما نَعبُدُهم إلَّا ليُقرِّبونا إلى اللهِ زُلفَى، عِندَ اللهِ ويَلبِسونَ الحَقَّ بالباطِلِ؛ صارَ استِدلالُ اللهِ علَيْه أكثَرَ.

فالحاصِلُ: أنَّ طَريقةَ القُرآنِ في الاستِدْلالِ أنَّه إذا كانَ الأَمرُ بيِّنًا واضِحًا مَعلومًا فإنَّه يُستَدَلُّ بِهِ لا علَيْه؛ لأنَّه مُسَلَّـمٌ لا يَحتاجُ إلى إقامـةِ دَليلٍ، لكِنَّه يَكـونُ حُجَّةً للمُنكِرِ فيما

= يَكونُ مُستلزِمًا لَهُ، فإذا كانَ هَؤلاءِ مُقرِّينَ بتَوحيدِ الرُّبوبيَّةِ وأنَّ اللهَ هوَ الربُّ لزِمَهُم أَنْ يُقرُّوا بتَوحيدِ الإِلَهيَّةِ؛ ولِهَذا تَوحيدُ الإِلهيَّةِ لَمَّا كانَ فيه نِزاعٌ واشتِباهٌ استدَلَّ اللهُ عَزَّوَجَلَّ علَيْه بأدِلَّةٍ مُتعدِّدةٍ.

فمثَلًا: البعثُ بعدَ المَوتِ فيه نِزاعٌ، فالمُشرِكونَ يُنكِرونَه ويَقولونَ: لا يُمكِنُ أَنْ نُبعَثَ، مَن يُحيِي العِظامَ وهِيَ رَميمٌ؟! ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴿١٦﴾ أَوَءَابَآؤُنَا ٱلْأَوَّلُونَ﴾ [الصافات:١٦-١٧]، فلَمَّا كانَ هَذا أَمرًا مُشتبِهًا ذكَرَ اللهُ تَعالى لَهُ أدِلَّةً مُتعدِّدةً، فقالَ تَعالى: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِىَ خَلْقَهُۥ ۖ قَالَ مَن يُحْىِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ﴾ [يس:٧٨]، وهَذا أنكَرَ، والمُنكِرُ يَحتاجُ إلى إقامةِ البيِّنةِ والدليلِ علَيْه، فانظُرْ إلى الأدِلَّةِ:

الدَّليلُ الأوَّلُ: قالَ تَعالى ﴿قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [يس:٧٩]، وَجهُ الدَّلالةِ مِنه أنَّ الَّذي خلَقَها أوَّلَ مَرَّةٍ قادِرٌ على إعادَتِها، وقالَ تَعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم:٢٧].

الدَّليلُ الثاني: قولُه تَعالى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس:٧٩]، والعالِمُ بكُلِّ خلقٍ قادِرٌ علَيْه.

الدَّليلُ الثالثُ: قولُه تَعالى: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَآ أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ﴾ [يس:٨٠]، وَجهُ الدَّلالةِ مِنه أنَّ الشجَرَ الأَخضَرَ تَتولَّدُ مِنه النارُ، والشجَرُ الأَخضَرُ كلُّنا يَعلَمُ أنَّه رَطْبٌ بارِدٌ؛ فيَحدُثُ مِن هذا الشجَرِ الأَخضَرِ نارٌ، والنارُ هِيَ مِنَ اليُبوسةِ والحَرارةِ، لكِنْ تولَّدَتْ مِن رَطْبٍ بارِدٍ، فالَّذي قدَرَ عَلى أَنْ يُولِّدَ هَذا اليابِسَ الحارَّ مِنَ الرَّطْبِ البارِدِ قادِرٌ على أَنْ يَخلُقَ مِن هَذِه العِظامِ الرَّميمِ خَلْقًا آخَرَ.

الدَّليلُ الرابعُ: قولُه تَعالى: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم﴾ [يس:٨١]، فخَلْقُ السمَواتِ والأرضِ أَعظَمُ مِن إِعادةِ الأَمواتِ، فقَدْ قالَ تَعالى: ﴿لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [غافر:٥٧].

الدَّليلُ الخامِسُ: قولُه تَعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ﴾. والخَلَّاقُ صِيغةُ مُبالَغةٍ تَدُلُّ على كَمالِ خَلْقِه عَزَّوَجَلَّ.

الدَّليلُ السادِسُ: قولُه تَعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢]. وهَذا أيضًا تَمامُ القُدرةِ فالَّذي إذا أَرادَ شَيْئًا يَقولُ لَه: كُنْ. فيَكونُ، لا يَعجِزُ عَن أَنْ يُحيِيَ المَوتَى، إنَّما يَقولُ: احْيَوْا. فيَحْيَوْنَ.

الدَّليلُ السابعُ: قولُه تَعالى: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [يس:٨٣]، أَيْ: كلُّ شيءٍ بيَدِ اللهِ مَلكوتُه، مُنقادٌ لأَمرِه، لا يُمكِنُ أَنْ يَتأَبَّى.

الدَّليلُ الثامِنُ: قولُه تَعالى: ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يس:٨٣]، فإِنْ كُنَّا لا بُدَّ أَنْ نَرجِعَ إِلى اللهِ فلا بُدَّ أَنْ نَحيا بعدَ المَوتِ، وإلَّا لَمَا تَحقَّقَ الرُّجوعُ.

فتَأمَّلْ هَـذا الأمـرَ المُنكَـرَ الَّذي فيهِ اشتِباهٌ، فقَدْ يَأتِي شَخصٌ مُتمكِّـنٌ في البَيانِ والفَصاحةِ ويَقولُ للعَوامِّ: انظُروا هَذا العَظْمُ أُفتِّتُه بيَدَيَّ، فهَلْ يُمكِنُ أَنْ يَصيرَ بعدَ ذلِكَ إنسانًا؟ فقَدْ يَقولُ العامِّيُّ: لا واللهِ، لا أَظُنُّ أَنَّه يَصيرُ إنسانًا. فلَمَّا كانَ هَذا أمرًا مُشتبِهًا أَيَّدَه اللهُ تَعالى بالبَراهينِ القاطِعةِ الدالَّةِ عَلى أَنَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قادِرٌ على ذلِكَ.

والحاصِلُ: أنَّ طَريقـةَ القُـرآنِ في الاسْـتِدْلالِ لإِثْباتِ الشَّيْءِ أَنَّـه إذا كانَ الشَّيْءُ أَمْـرًا

= واضِحًا لا نِزاعَ فيه فإنَّه يُستدَلُّ بِه لا علَيْه، ولا يُتكلَّفُ في الإطالةِ لإثْباتِه باعتِبارِ المَفْهومِ، وإلَّا فلا يَنبَغي أَنْ تُضافَ إلى ما يُتكلَّفُ، لكِنَّا نَقولُ: باعتِبارِ المَفْهومِ أنَّ المُستَدِلَّ إذا كانَ الأمرُ بيِّنًا واضِحًا فإنَّه لا يُتكلَّفُ بالاستِدْلالِ علَيْه، أمَّا إذا كانَ الأَمرُ مُشتبِهًا فإنَّهُ يُستدَلُّ علَيْه بما يُقرِّرُه حتَّى لا يَتمكَّنَ المُنكِرُ منَ الإنْكارِ.



بُطلانُ الشِّركِ في الربوبيَّة:

وَلَمَّا كَانَ الشِّرْكُ فِي الرُّبُوبِيَّةِ مَعْلُومَ الِامْتِنَاعِ عِنْدَ النَّاسِ كُلِّهِمْ، بِاعْتِبَارِ إِثْبَاتِ خَالِقَيْنِ مُتَمَاثِلَيْنِ فِي الصِّفَاتِ وَالأَفْعَالِ، وَإِنَّمَا ذَهَبَ بَعْضُ الْمُشْرِكِينَ إِلَى أَنَّ ثَمَّ خَالِقًا خَلَقَ بَعْضَ العَالَمِ، كَمَا يَقُولُهُ الثَّنَوِيَّةُ فِي الظُّلْمَةِ، وَكَمَا يَقُولُهُ القَدَرِيَّةُ فِي أَفْعَالِ الحَيَوَانِ، وَكَمَا يَقُولُهُ الفَلَاسِفَةُ الدَّهْرِيَّةُ فِي حَرَكَةِ الأَفْلَاكِ، أَوْ حَرَكَاتِ النُّفُوسِ، أَوِ الأَجْسَامِ الطَّبِيعِيَّةِ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ يُثْبِتُونَ أُمُورًا مُحْدَثَةً بِدُونِ إِحْدَاثِ اللهِ إِيَّاهَا، فَهُمْ مُشْرِكُونَ فِي بَعْضِ الرُّبُوبِيَّةِ، وَكَثِيرٌ مِنْ مُشْرِكِي العَرَبِ وَغَيْرِهِمْ قَدْ يَظُنُّ فِي آلِهَتِهِ شَيْئًا مِنْ نَفْعٍ أَوْ ضُرٍّ، بِدُونِ أَنْ يَخْلُقَ اللهُ ذَلِكَ.

فَلَمَّا كَانَ هَذَا الشِّرْكُ فِي الرُّبُوبِيَّةِ مَوْجُودًا فِي النَّاسِ بَيَّنَ القُرْآنُ بُطْلَانَهُ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [المؤمنون:٩١] فَتَأَمَّلْ هَذَا البُرْهَانَ البَاهِرَ، بِهَذَا اللَّفْظِ الوَجِيزِ الظَّاهِرِ، فَإِنَّ الإِلَهَ الحَقَّ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ خَالِقًا فَاعِلًا، يُوصِلُ إِلَى عَابِدِهِ النَّفْعَ، وَيَدْفَعُ عَنْهُ الضُّرَّ، فَلَوْ كَانَ مَعَهُ سُبْحَانَهُ إِلَهٌ آخَرُ يَشْرُكُهُ فِي مُلْكِهِ لَكَانَ لَهُ خَلْقٌ وَفِعْلٌ، وَحِينَئِذٍ فَلَا يَرْضَى تِلْكَ الشَّرِكَةَ، بَلْ إِنْ قَدَرَ عَلَى قَهْرِ ذَلِكَ الشَّرِيكِ وَتَفَرُّدِهِ بِالْمُلْكِ وَالإِلَهِيَّةِ دُونَهُ فَعَلَ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى ذَلِكَ انْفَرَدَ بِخَلْقِهِ وَذَهَبَ بِذَلِكَ الخَلْقِ، كَمَا يَنْفَرِدُ مُلُوكُ الدُّنْيَا بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ بِمُلْكِهِ إِذَا لَمْ يَقْدِرِ الْمُنْفَرِدُ مِنْهُمْ عَلَى قَهْرِ الآخَرِ وَالعُلُوِّ عَلَيْهِ.

فَلَا بُدَّ مِنْ أَحَدِ ثَلَاثَةِ أُمُورٍ:

- إِمَّا أَنْ يَذْهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِخَلْقِهِ وَسُلْطَانِهِ.

▪ وَإِمَّا أَنْ يَعْلُوَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ.

▪ وَإِمَّا أَنْ يَكُـونُوا تَحْتَ قَهْـرِ مَلِكٍ وَاحِدٍ يَتَصَرَّفُ فِيهِـمْ كَيْفَ يَشَاءُ، وَلَا يَتَصَرَّفُونَ فِيهِ، بَلْ يَكُونُ وَحْدَهُ هُوَ الإِلَهُ، وَهُمُ العَبِيدُ المَرْبُوبُونَ المَقْهُورُونَ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ.

وَانْتِظَامُ أَمْرِ العَالَمِ كُلِّهِ وَإِحْكَامُ أَمْرِهِ مِنْ أَدَلِّ دَلِيلٍ عَلَى أَنَّ مُدَبِّرَهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ، وَمَلِكٌ وَاحِدٌ، وَرَبٌّ وَاحِدٌ، لَا إِلَهَ لِلْخَلْقِ غَيْرُهُ، وَلَا رَبَّ لَهُمْ سِوَاهُ، كَمَا قَدْ دَلَّ دَلِيلُ التَّمَانُعِ عَلَى أَنَّ خَالِقَ العَالَمِ وَاحِدٌ، لَا رَبَّ غَيْرُهُ، وَلَا إِلَهَ سِوَاهُ، فَذَلِكَ تَمَانُعٌ فِي الفِعْلِ وَالإِيجَادِ، وَهَذَا تَمَانُعٌ فِي العِبَادَةِ وَالإِلَهِيَّةِ، فَكَمَا يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ لِلْعَالَمِ رَبَّانِ خَالِقَانِ مُتَكَافِئَانِ، كَذَلِكَ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ إِلَهَانِ مَعْبُودَانِ[١].

فَالعِلْمُ بِأَنَّ وُجُودَ العَالَمِ عَنْ صَانِعَيْنِ مُتَمَاثِلَيْنِ مُمْتَنِعٌ لِذَاتِهِ، مُسْتَقِرٌّ فِي الفِطَرِ، مَعْلُومٌ بِصَرِيحِ العَقْلِ بُطْلَانُهُ، فَكَذَا تَبْطُلُ إِلَهِيَّةُ اثْنَيْنِ، فَالآيَةُ الكَرِيمَةُ مُوَافِقَةٌ لِمَا ثَبَتَ وَاسْتَقَرَّ فِي الفِطَرِ مِنْ تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ، دَالَّةٌ مُثْبِتَةٌ مُلْزِمَةٌ لِتَوْحِيدِ الإِلَهِيَّةِ.

وَقَرِيبٌ مِنْ مَعْنَى هَذِهِ الآيَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء:٢٢] وَقَدْ ظَنَّ طَوَائِفُ أَنَّ هَذَا دَلِيلُ التَّمَانُعِ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، ....

---

[١] قولُهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ إِلَهَانِ مَعْبُودَانِ» أَيْ: يستحيلُ شرعًا، أمَّا كونًا فموجودٌ غيرُ مُستحيلٍ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح:٢٣]، فعِبادةُ غيرِ اللهِ كَوْنًا موجودةٌ غيرُ مُستحيلةٍ، لكِنْ شرعًا مُستحيلةٌ، فلا يُمكِنُ أَنْ يكونَ لِلعالَمِ إلهانِ مَعبودانِ أبدًا، كما لا يُمكِنُ أَنْ يكونَ له إلهانِ خالِقانِ، فكما أنَّ تعدُّدَ الأَربابِ ممنوعٌ فتعدُّدُ الآلِهةِ كذلِكَ ممنوعٌ.

وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ لِلْعَالَمِ صَانِعَانِ... إِلَخْ، وَغَفَلُوا عَنْ مَضْمُونِ الآيَةِ، فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ أَخْبَرَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ غَيْرُهُ، وَلَمْ يَقُلْ: أَرْبَابٌ. وَأَيْضًا فَإِنَّ هَذَا إِنَّمَا هُوَ بَعْدَ وُجُودِهِمَا، وَأَنَّهُ لَوْ كَانَ فِيهِمَا وَهُمَا مَوْجُودَتَانِ آلِهَةٌ سِوَاهُ لَفَسَدَتَا. وَأَيْضًا فَإِنَّهُ قَالَ: لَفَسَدَتَا، وَهَذَا فَسَادٌ بَعْدَ الوُجُودِ، وَلَمْ يَقُلْ: لَمْ يُوجَدَا.

وَدَلَّتِ الآيَةُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِيهِمَا آلِهَةٌ مُتَعَدِّدَةٌ، بَلْ لَا يَكُونُ الإِلَهُ إِلَّا وَاحِدًا، وَعَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الإِلَهُ الوَاحِدُ إِلَّا اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَأَنَّ فَسَادَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ الآلِهَةِ فِيهِمَا مُتَعَدِّدَةً، وَمِنْ كَوْنِ الإِلَهِ الوَاحِدِ غَيْرَ اللهِ، وَأَنَّهُ لَا صَلَاحَ لَهُمَا إِلَّا بِأَنْ يَكُونَ الإِلَهُ فِيهِمَا هُوَ اللهُ وَحْدَهُ لَا غَيْرُ، فَلَوْ كَانَ لِلْعَالَمِ إِلَهَانِ مَعْبُودَانِ لَفَسَدَ نِظَامُهُ كُلُّهُ، فَإِنَّ قِيَامَهُ إِنَّمَا هُوَ بِالعَدْلِ، وَبِهِ قَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ، وَأَظْلَمُ الظُّلْمِ عَلَى الإِطْلَاقِ الشِّرْكُ، وَأَعْدَلُ العَدْلِ التَّوْحِيدُ[١].

وَتَوْحِيدُ الإِلَهِيَّةِ مُتَضَمِّنٌ لِتَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ دُونَ العَكْسِ، فَمَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ يَكُونُ عَاجِزًا، وَالعَاجِزُ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ إِلَهًا، قَالَ تَعَالَى: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [الأعراف:١٩١] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل:١٧] وقال تعالَى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَّٱبْتَغَوْا۟ إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ [الإسراء:٤٢][٢].

---

[١] رَدَّ المُؤلِّفُ على أَنْ تكونَ هَذه الآيَةُ فيها دَليلُ التَّمانُعِ مِن عِدَّةِ أَوْجُهٍ.

[٢] قولُهُ: ﴿قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ﴾ [الإسراء:٤٢] قولُهُ: ﴿كَمَا يَقُولُونَ﴾ جُملَةٌ مُعتَرِضةٌ تُبيِّنُ بُطلانَ أَنْ يكونَ معَهُ آلِهةٌ، أَيْ: مَعْبودةٌ كما يَقولُ هؤلاءِ، إذًا المَعنَى: إِذْ لَوْ كانَ معَهُ آلِهـةٌ، ﴿لَّٱبْتَغَوْا۟ إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ [الإسراء:٤٢]: الضَّميرُ في ﴿لَّٱبْتَغَوْا۟﴾ يَعودُ على

وَفِيهَا لِلْمُتَأَخِّرِينَ قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: لَاتَّخَذُوا سَبِيلًا إِلَى مُغَالَبَتِهِ.

وَالثَّانِي: وَهُوَ الصَّحِيحُ الْمَنْقُولُ عَنِ السَّلَفِ كَقَتَادَةَ وَغَيْرِهِ، وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ جَرِيرٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ غَيْرَهُ: لَاتَّخَذُوا سَبِيلًا بِالتَّقَرُّبِ إِلَيْهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦ تَذْكِرَةٌ ۖ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا﴾ [المزمل:١٩] وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ: ﴿قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ﴾ [الإسراء:٤٢] وَهُمْ لَمْ يَقُولُوا: إِنَّ العَالَمَ لَهُ صَانِعَانِ، بَلْ جَعَلُوا مَعَهُ آلِهَةً اتَّخَذُوهُمْ شُفَعَاءَ، وَقَالُوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر:٣] بِخِلَافِ الآيَةِ الأُولَى[١].

= الآلِهةِ، أَيْ: لابتَغَتْ هذه الآلِهةُ إلى ذِي العَرشِ، أَيْ: إِلى صاحِبِ العَرشِ، وصاحِبُ العَرشِ هُوَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ و﴿سَبِيلًا﴾ بمعنَى: طَرِيقًا.

[١] إِذًا: فيها قَوْلانِ لأَهْلِ العِلمِ:

القَولُ الأَوَّلُ: لَوْ كانَ معَ اللهِ آلِهَةٌ لابتغَوْا سَبيلًا إلى مُغالَبَتِه، أَيْ: لأَقاموا الحَربَ معَهُ أَيُّهُم يَغلِبُ حتَّى يكونَ إِلَهًا.

والقَوْلُ الثاني: لابْتَغَوْا إلى اللهِ سَبيلًا بالتَّقرُّبِ إِلَيْه، أَيْ: لكانَتْ هَذه الآلِهةُ تبتَغي التَّقرُّبَ إِلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ لو فُرِضَ أنَّ معَهُ آلِهةً، والواقِعُ أَنَّه ليسَ مَعَهُ آلِهَةٌ.



تَقسيمُ التَّوحيدِ باعتبارِ العَبدِ:

ثُمَّ التَّوْحِيدُ الَّذِي دَعَتْ إِلَيْهِ رُسُلُ اللهِ وَنَزَلَتْ بِهِ كُتُبُهُ نَوْعَانِ: تَوْحِيدٌ فِي الإِثْبَاتِ وَالمَعْرِفَةِ، وَتَوْحِيدٌ فِي الطَّلَبِ وَالقَصْدِ[١].

---

[١] قَدْ يُقال: إِنَّ هَذا التَّنويعَ يُخالِفُ التَّقْسيمَ السابِقَ في التَّوْحيدِ أَنَّه ثَلاثةٌ: تَوحيدُ الرُّبوبيَّةِ، وتَوحيدُ الأُلوهيةِ، وتَوحيدُ الأَسْماءِ والصِّفاتِ، وسَبَقَ ما يَتعلَّقُ بكُلِّ قِسمٍ مِن هَذِه الأَقْسامِ، لكِنْ هَذا التَّنويعُ الَّذي ذَكَره المؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ هُنا باعتِبارِ تَوحيدِ الإِنْسانِ للهِ عَزَّوَجَلَّ، ولَيْسَ باعتِبارِ أَقْسامِ التَّوْحيدِ بالنِّسبةِ إِلى اللهِ، فالتَّقْسيمُ الأَوَّلُ هُوَ تَقسيمُ التَّوحيدِ باعتِبارِ تَعلُّقِه بِاللهِ عَزَّوَجَلَّ وهُوَ إِمَّا في مُلكِه، أَوْ في صِفاتِه، أَوْ عِبادتِه.

لكِنْ هُنا التَّوْحيدُ باعتِبارِ اعتِقادِ العَبدِ وما يَتَعلَّقُ بِه، فهُوَ إِمَّا طلَبٌ وإِمَّا تَصديقٌ، فإِذا كانَ التَّوحيدُ بالإِخْبارِ عنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ وما يَتعلَّقُ بذاتِه وصِفاتِه فهُوَ مِن بابِ التَّصديقِ، أَيْ: يَجِبُ علَيْنا أَنْ نُصدِّقَ، وإِذا كانَ مِن بابِ العمَلِ فهُوَ مِن بابِ الطلَبِ والقَصدِ والإِرادةِ، بمَعنَى: أنا أَعمَلُ فيَجبُ عليَّ أَنْ أُوحِّدَ اللهَ تَعالى بقَصْدِي بأَنْ لا أَقصِدَ بعمَلي إِلَّا اللهَ، وهَذا يُسمَّى تَوحيدَ القَصْدِ والإِرادةِ، وأَيضًا أَنا أَعلَمُ بِما أَخبَرَ اللهُ عَن نَفسِه بأَنَّه واحِدٌ، وهَذا يُسمَّى التَّوحيدَ التَّصديقيَّ الخبَرِيَّ، فالأَوَّلُ يَتعلَّقُ بعمَلي، والثاني يَتعلَّقُ بعِلْمي واعتِقادِي كما سيُوضِّحُ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ.

فالمُهِمُّ أَنَّ هَذا التَّنويعَ ليسَ وارِدًا على ما سبَقَ حتَّى نَقولَ: إِنَّ في ذلِكَ تَناقُضًا، بَلْ ما سبَقَ تَقسيمُ التَّوحيدِ باعتِبارِ تَعلُّقِه بِاللهِ عَزَّوَجَلَّ أَنْ نُوحِّدَه في كَذا، وفي كَذا، أَمَّا هُنا فتَوْحِيدُنا نحنُ القائِمُ بقُلوبِنا إِمَّا تَصديقٌ بما أَخبَرَ اللهُ بِه، وإِمَّا بطلَبِ العمَلِ لِما أَرادَ اللهُ مِنَّا.

تَوحيدُ الإثباتِ والمَعرفةِ:

فَالأَوَّلُ: هُوَ إِثْبَاتُ حَقِيقَةِ ذَاتِ الرَّبِّ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ وَأَسْمَائِهِ، لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ، كَمَا أَخْبَرَ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ، وَكَمَا أَخْبَرَ رَسُولُهُ ﷺ، وَقَدْ أَفْصَحَ الْقُرْآنُ عَنْ هَذَا النَّوْعِ كُلَّ الإِفْصَاحِ، كَمَا فِي أَوَّلِ (الحَدِيدِ) وَ(طه) وَآخِرِ (الحَشْرِ) وَأَوَّلِ (الم تَنْزِيلُ) السَّجْدَةِ، وَأَوَّلِ (آلِ عِمْرَانَ) وَسُورَةِ (الإِخْلَاصِ) بِكَمَالِهَا، وَغَيْرِ ذَلِكَ[١].

تَوحيدٌ في القَصدِ والطلَبِ:

وَالثَّانِي: وَهُوَ تَوْحِيدُ الطَّلَبِ وَالقَصْدِ، مِثْلَ: مَا تَضَمَّنَتْهُ سُورَةُ: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [الكافرون:١]، ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا﴾ [آل عمران: ٦٤]، وَأَوَّلُ سُورَةِ (تَنْزِيلُ الكِتَابِ) وَآخِرُهَا، وَأَوَّلُ سُورَةِ (يُونُسَ) وَأَوْسَطُهَا وَآخِرُهَا، وَأَوَّلُ سُورَةِ (الأَعْرَافِ) وَآخِرُهَا، وَجُمْلَةُ سُورَةِ (الأَنْعَامِ)[٢].

---

[١] إذًا: مَعناهُ تَوحيدُ الإثباتِ والمَعرِفةِ وهُوَ ما أَخبَرَ اللهُ بِهِ عَن نَفسِه، يَدخُلُ فيه أَقْسامُ التَّوحيدِ السابِقةُ: ما أَخبَرَ اللهُ بِه عَن رُبوبيَّتِه، وعَن أَسمائِه وصِفاتِه، وعَن أُلوهِيَّتِه؛ كلُّ هَذا يُسمَّى تَوحيدَ الإِثباتِ والمَعرِفةِ، ومَوقِفُنا نحوَ هَذا التَّوحيدِ أَنْ نُؤمِنَ به ونُصدِّقَ؛ لأَنَّه خبرٌ، والخبَرُ يُقابَلُ بالتَّصديقِ.

[٢] قولُه: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ۝٢ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ﴾ [الكافرون:١-٣] إلى آخِره؛ هَذه تَوحيدٌ في القَصدِ والطلَبِ، أَيْ: لا أَقصِدُ إِلَّا اللهَ، وقَولُه: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران:٦٤] فَما تعلَّقَ بالعمَلِ فهُوَ

سُورُ القُرآنِ مُتضمنةٌ للتَّوحيدِ:

وَغَالِبُ سُوَرِ القُرْآنِ مُتَضَمِّنَةٌ لِنَوْعَيِ التَّوْحِيدِ، بَلْ كُلُّ سُورَةٍ فِي القُرْآنِ[١]، فَإِنَّ القُرْآنَ إِمَّا خَبَرٌ عَنِ اللهِ وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وهُوَ التَّوْحِيدُ العِلْمِيُّ الخَبَرِيُّ[٢].

وَإِمَّا دَعْوَةٌ إِلَى عِبَادَتِهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَخَلْعِ مَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِهِ، فَهُوَ التَّوْحِيدُ الإِرَادِيُّ الطَّلَبِيُّ[٣].

= مِن بابِ القَصدِ والطلَبِ، وما تَعلَّقَ بالعِلمِ فهُوَ مِن بابِ الإِثْباتِ والمَعرِفةِ، هذا الضابطُ؛ لأَنَّ تَوحِيدَنا للهِ إمَّا أَنْ نُوحِّدَ اللهَ تَعالى بِما أَخبرَ به عَن نَفسِه، وإِمَّا أَنْ نُوحِّدَه بِما نَفعَلُه لَه، وتَوحيدُنا لَه بِـما نَفعَلُه لَـه هَذا هوَ الَّذي يُسمَّى تَوحيدَ القَصدِ والطلَبِ، أَيْ: لا نَطلُبُ إِلَّا اللهَ، ولا نَقصِدُ إِلَّا اللهَ، وتَوحيدُنا بِما أَخبرَ بِه عَن نَفسِه هَذا هوَ مِن بابِ تَوحيدِ الإِثباتِ والمَعرِفةِ، أَيْ: عرَفْنا كَذا فوحَّدناه بِه.

فإِنْ قالَ قائِلٌ: تَوحيدُ الأُلوهِيَّةِ أَلَيْسَ هُوَ تَوحيدَ أفعالِ العِبادِ؟

فالجَوابُ: هُوَ جامِعٌ بَينَ الأَمْرَيْنِ، فبِاعْتِبارِ فِعلِ التَّوحيدِ عِبادةٌ، وباعتِبارِ ما يَثبُتُ للهِ تَوحيدُ أُلوهِيَّةٍ، واللهُ أَخبرَ عَن نَفسِه في مَواضِعَ كَثيرةٍ بِأَنَّه لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وأَمَرَ أَنْ نُؤمِنَ بِأَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وأَلَّا نَقصِدَ إِلَّا اللهَ.

[١] كان المُتَبادر أَنْ يَقولَ: بَلْ كلُّ سُورةٍ في القُرآنِ مُتضمِّنةٌ لَه. وهَذا هُو مُرادُه.

[٢] فالقُرآنُ إِمَّا خبرٌ عَنِ اللهِ وأَسْمائِه وصِفاتِه، مِثل قَولِه: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص:١]، هذا خبرٌ عَنِ اللهِ وأَسمائِه وصِفاتِه، وأَيضًا مِثل قولِهِ: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [الحشر:٢٢] هَذا أيضًا خبرٌ عَن أَسماءِ اللهِ وصِفاتِه.

[٣] هَذا كَثيرٌ جِدًّا أيضًـا، مِثْل قـولِهِ تَعالى: ﴿فَإِيَّٰىَ فَٱعْبُدُونِ﴾ [العنكبوت:٥٦]، ومِثْـل

وَإِمَّا أَمْرٌ وَنَهْيٌ وَإِلْزَامٌ بِطَاعَتِهِ فَذَلِكَ مِنْ حُقُوقِ التَّوْحِيدِ وَمُكَمِّلَاتِهِ[١].

وَإِمَّا خَبَرٌ عَنْ إِكْرَامِهِ لِأَهْلِ تَوْحِيدِهِ، وَمَا فَعَلَ بِهِمْ فِي الدُّنْيَا، وَمَا يُكْرِمُهُمْ بِهِ فِي الآخِرَةِ، فَهُوَ جَزَاءُ تَوْحِيدِهِ[٢].

= قولِه تعالَى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء:٢٥].

[١] الأمرُ والنَّهيُ كثيرٌ، مِثْل قَوْلِه: ﴿۞ وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [النساء:٣٦]، ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرْكَعُوا۟ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ [البقرة:٤٣]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة:٦]، ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ﴾ [الإسراء:٣٢]، ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء:٣٦]، ﴿وَلَا تَقْتُلُوا۟ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ [الأنعام:١٥١]، وأَمثالُها كثيرٌ.

فإنْ قالَ قائِلٌ: قَولُه: «وإمَّا دَعوةٌ إلى عِبادَتِه، وإمَّا أَمْرٌ ونَهيٌ» فهَلِ الدَّعْوةُ إلى عِبادتِه لا تَشمَلُ الأَمرَ والنَّهيَ؟

فالجَوابُ: الدَّعْوةُ إلى العِبادةِ تَشمَلُ الأَمرَ أَوِ التَّرْغيبَ في العِبادةِ، وعَلى كُلِّ حالٍ هُناكَ نَوعٌ منَ التَّرادُفِ؛ لأَنَّ المَقامَ يَقتَضي التَّوْضيحَ، فالتَّوحيدُ الإِراديُّ الطلَبيُّ، والتَّوحيدُ العِلميُّ الخبَريُّ، فيها شَيءٌ مِنَ التَّرادُفِ.

[٢] وهَذا كثيرٌ أيضًا؛ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ﴾ [البيِّنة:٧] ﴿جَزَآؤُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [البيِّنة:٨] هَذا خبرٌ عمَّا يُكرِمُهمُ اللهُ به يومَ القِيامةِ، ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ﴾ [غافر:٥١].

وَإِمَّا خَبَرٌ عَنْ أَهْلِ الشِّرْكِ وَمَا فَعَلَ بِهِمْ فِي الدُّنْيَا مِنَ النَّكَالِ، وَمَا فَعَلَ بِهِمْ فِي العُقْبَى مِنَ العَذَابِ، فَهُوَ جَزَاءُ مَنْ خَرَجَ عَنْ حُكْمِ التَّوْحِيدِ.

فَالقُرْآنُ كُلُّهُ فِي التَّوْحِيدِ وَحُقُوقِهِ وَجَزَائِهِ، وَفِي شَأْنِ الشِّرْكِ وَأَهْلِهِ وَجَزَائِهِمْ: فـ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] تَوْحِيدٌ، ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة:٣] تَوْحِيدٌ، ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] تَوْحِيدٌ، ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] تَوْحِيد، ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦] توحيد مُتَضَمِّنٌ لِسُؤَالِ الهِدَايَةِ إِلَى طَرِيقِ أَهْلِ التَّوْحِيدِ: ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] الَّذِينَ فَارَقُوا التَّوْحِيدَ[١].

شَهادةُ الخالِقِ والخَلائقِ بتوحيدِ الإلهيةِ:

وَكَذَلِكَ شَهِدَ الله لِنَفْسِهِ بِهَذَا التَّوْحِيدِ، ....

---

[١] كانَ عليْه أَنْ يَقولَ: ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ الَّذينَ قاموا بالتَّوْحيدِ، ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة:٧] الَّذينَ فارَقوا التَّوْحيدَ.

إذًا الفاتِحةُ تَضمَّنَتِ التَّوحيدَ؛ لأَنَّ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة:٢-٤] كلُّ هَذا تَوحيدٌ؛ لتعلُّقِها بذاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة:٥] هَذا تَوحيدُ الأُلوهيَّةِ، ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥]، هَذا تَوحيدُ الرُّبوبيَّةِ، وفيها الإِخْلاصُ وطَريقُه تَقديمُ المَعمولِ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾؛ لأَنَّ تَقديمَ المَعمولِ يُفيدُ الحَصرَ، فكُلُّ شَيءٍ حَقُّه التَّأخيرُ إذا قدَّمْتَه كانَ دالًّا عَلى الحَصرِ والاخْتِصاصِ.

﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة:٦]، هَذا أيضًا تَوحيدٌ بالدُّعاءِ، لا أَتوجَّهُ بالدُّعاءِ إلَّا إِلَى اللهِ، وهُوَ أيضًا سُؤالٌ بالهِدايةِ إِلى طَريقِ أَهلِ التَّوحيدِ.

وَشَهِدَتْ لَهُ بِهِ مَلَائِكَتُهُ وَأَنْبِيَاؤُهُ وَرُسُلُهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٨﴾ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾ [آل عمران: ١٩][١].

مَراتِبُ الشَّهادةِ:

فَتَضَمَّنَتْ هَذِهِ الآيَةُ الكَرِيمَةُ إِثْبَاتَ حَقِيقَةِ التَّوْحِيدِ، وَالرَّدَّ عَلَى جَمِيعِ طَوَائِفِ الضَّلَالِ، فَتَضَمَّنَتْ أَجَلَّ شَهَادَةٍ وَأَعْظَمَهَا وَأَعْدَلَهَا وَأَصْدَقَهَا مِنْ أَجَلِّ شَاهِدٍ، بِأَجَلِّ مَشْهُودٍ بِهِ.

وَعِبَارَاتُ السَّلَفِ فِي (شَهِدَ) تَدُورُ عَلَى الحُكْمِ، وَالقَضَاءِ، وَالإِعْلَامِ، وَالبَيَانِ، وَالإِخْبَارِ. وَهَذِهِ الأَقْوَالُ كُلُّهَا حَقٌّ لَا تَنَافِي بَيْنَهَا؛ فَإِنَّ الشَّهَادَةَ تَتَضَمَّنُ كَلَامَ الشَّاهِدِ وَخَبَرَهُ، وَتَتَضَمَّنُ إِعْلَامَهُ وَإِخْبَارَهُ وَبَيَانَهُ. فَلَهَا أَرْبَعُ مَرَاتِبَ:

فَأَوَّلُ مَرَاتِبِهَا: عِلْمٌ وَمَعْرِفَةٌ وَاعْتِقَادٌ لِصِحَّةِ المَشْهُودِ بِهِ وَثُبُوتِهِ.

وَثَانِيهَا: تَكَلُّمُهُ بِذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يُعْلِمْ بِهِ غَيْرَهُ، بَلْ يَتَكَلَّمُ بِهَا مَعَ نَفْسِهِ وَيَتَذَكَّرُهَا وَيَنْطِقُ بِهَا أَوْ يَكْتُبُهَا.

وَثَالِثُهَا: أَنْ يُعْلِمَ غَيْرَهُ بِمَا يَشْهَدُ بِهِ وَيُخْبِرَهُ بِهِ وَيُبَيِّنَهُ لَهُ.

وَرَابِعُهَا: أَنْ يُلْزِمَهُ بِمَضْمُونِهَا وَيَأْمُرَهُ بِهِ.

---

[١] أُولو العِلمِ يَشمَلُ الأَنبياءَ والرُّسُلَ ووَرَثَتَهم أيضًا؛ ولِهَذا الآيَةُ أعَمُّ مِمَّا قالَ المُؤلِّفُ، فشهِدَت لَهُ بِهِ مَلائِكتُه وأَنبياؤُه ورُسُلُه وخُلفاؤُهم مِن ذَوي العِلمِ؛ لأَنَّه قالَ: وأُولو العِلمِ، والرُّسُلُ مِن أُولي العِلمِ؛ لقَولِه تعالَى: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَمَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ﴾ [الرعد:٣٧]، فالرَّسولُ ﷺ لا شَكَّ أنَّه مِنَ العُلَماءِ، وهُوَ أَعلَمُ الناسِ بِاللهِ.

فَشَهَادَةُ اللهِ سُبْحَانَهُ لِنَفْسِهِ بِالوَحْدَانِيَّةِ وَالقِيَامِ بِالقِسْطِ تَضَمَّنَتْ هَذِهِ المَرَاتِبَ الأَرْبَعَ: عِلْمَهُ بِذَلِكَ سُبْحَانَهُ، وَتَكَلُّمَهُ بِهِ، وَإِعْلَامَهُ وَإِخْبَارَهُ لِخَلْقِهِ بِهِ، وَأَمْرَهُمْ وَإِلْزَامَهُمْ بِهِ.

فَأَمَّا مَرْتَبَةُ العِلْمِ: فَإِنَّ الشَّهَادَةَ تَضَمَّنُهَا ضَرُورَةً، وَإِلَّا كَانَ الشَّاهِدُ شَاهِدًا بِمَا لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزُّخرُف:٨٦] وَقَالَ ﷺ: «عَلَى مِثْلِهَا فَاشْهَدْ» وَأَشَارَ إِلَى الشَّمْسِ[(١)][١].

[١] هَذا الحَديثُ قالَ النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لرجُلٍ: «تَرى الشَّمسَ؟» قالَ: نَعَمْ. قالَ: «عَلى مِثْلِها فاشْهَدْ أَوْ دَعْ». لكِنَّه ضَعيفٌ كَما قالَه ابنُ حجَرٍ في (بُلوغ المَرام)، وقالَ: إنَّ الحاكِمَ صحَّحَه. فأَخطَأَ[(٢)]. فالحَديثُ ضَعيفٌ، لكِنْ مَعناهُ صَحيحٌ؛ فلا يُمكِنُ أَنْ تَشهَدَ إلَّا بشَيءٍ تَعلَمُه عِلْمًا مِثلَ الشَّمسِ، أمَّا الظَّنُّ فلا يَجوزُ أَنْ تَشهَدَ بِه، فلا تَشهَدْ إلَّا بشَيءٍ مَعلومٍ، حتَّى لَوْ وجَدْت قَرائِنَ تَدُلُّ عَلى ذلِكَ فلا تَشهَدْ.

فلَوْ وجَدْت مثَلًا إنسانًا يركض مُتعجِّلًا، وظَنَنْتَ أَنَّه سارِقٌ، فإِنَّك لا تَشهَدُ علَيْه بأَنَّه سارِقٌ؛ لأَنَّك لا تَعلَمُ حتَّى تَعلمَ عِلمَ اليَقينِ أَنَّه سارِقٌ، فالحَديثُ ضَعيفٌ سَنَدًا، لكِنَّه صَحيحٌ مَعنًى.

إِذًا الشَّهادةُ لَها أَربَعُ مَراتِبَ:

المَرتَبةُ الأُولى: العِلمُ، بمَعنَى أن يَكونَ الشاهِدُ عالِمًا بِما شهِدَ بِه، فأمَّا الظنُّ فلا يَجوزُ للإِنْسانِ أَنْ يَشهَدَ بِه، وإِنْ وجَدَ قرائِنَ كَثيرةً تَدُلُّ علَيْه لا تَشهَدْ، فالشَّهادةُ في غَيرِ العِلمِ تُسمَّى شَهادة الزُّورِ.

(١) أخرجه الحاكم (٤/ ١١٠)، والبيهقي (١٠/ ٢٦٣).

(٢) انظر: فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام لفضيلة شيخنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١٤/ ٥٨٠).

وَأَمَّا مَرْتَبَةُ التَّكَلُّمِ وَالخَبَرِ: فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ۚ أَشَهِدُوا۟ خَلْقَهُمْ ۚ سَتُكْتَبُ شَهَٰدَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُونَ﴾ [الزُّخرُف:١٩]، فَجَعَلَ ذَلِكَ مِنْهُمْ شَهَادَةً، وَإِنْ لَمْ يَتَلَفَّظُوا بِلَفْظِ الشَّهَادَةِ وَلَمْ يُؤَدُّوهَا عِنْدَ غَيْرِهِمْ[١].

وَأَمَّا مَرْتَبَةُ الإِعْلَامِ وَالإِخْبَارِ فَنَوْعَانِ: إِعْلَامٌ بِالقَوْلِ، وَإِعْلَامٌ بِالفِعْلِ.

وَهَذَا شَأْنُ كُلِّ مُعْلِمٍ لِغَيْرِهِ بِأَمْرٍ: تَارَةً يُعْلِمُهُ بِهِ بِقَوْلِهِ، وَتَارَةً بِفِعْلِهِ؛ وَلِهَذَا كَانَ مَنْ جَعَلَ دَارَهُ مَسْجِدًا وَفَتَحَ بَابَهَا، وَأَبْرَزَهَا بِطَرِيقِهَا وَأَذِنَ لِلنَّاسِ بِالدُّخُولِ وَالصَّلَاةِ فِيهَا؛ مُعْلِمًا أَنَّهَا وَقْفٌ، وَإِنْ لَمْ يَتَلَفَّظْ بِهِ، وَكَذَلِكَ مَنْ وُجِدَ مُتَقَرِّبًا إِلَى غَيْرِهِ بِأَنْوَاعِ المَسَارِّ، يَكُونُ مُعْلِمًا لَهُ وَلِغَيْرِهِ أَنَّهُ يُحِبُّهُ، وَإِنْ لَمْ يَتَلَفَّظْ بِقَوْلِهِ، وَكَذَلِكَ بِالعَكْسِ[٢].

وَكَذَلِكَ شَهَادَةُ الرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ وَبَيَانُهُ وَإِعْلَامُهُ يَكُونُ بِقَوْلِهِ تَارَةً، وَبِفِعْلِهِ أُخْرَى، فَالقَوْلُ مَا أَرْسَلَ بِهِ رُسُلَهُ، وَأَنْزَلَ بِهِ كُتُبَهُ، وَأَمَّا بَيَانُهُ وَإِعْلَامُهُ بِفِعْلِهِ فَكَمَا قَالَ ابْنُ كَيْسَانَ: شَهِدَ اللهُ بِتَدْبِيرِهِ العَجِيبِ وَأُمُورِهِ المُحْكَمَةِ عِنْدَ خَلْقِهِ:.........

---

[١] المرتبة الثانية: التي ذكرها المصنف، فهُم «لَمْ يُؤَدُّوها عِندَ غَيرِهم» ولَمْ يَقولوا: نَشهَدُ. ولكِنَّهم قالوا: المَلائِكةُ بَناتُ اللهِ. فجعَلوا المَلائِكةَ الَّذينَ هُم عِبادُ الرَّحمنِ إناثًا، ومِن هَذا البابِ ما يَفعَلُه بعضُ الناسِ حَيثُ يُسمِّي المُمرِّضاتِ مَلائِكةً، وبعضُهُم يَقولُ: مَلائِكةُ الشِّفاءِ. وهَذا لا يَجوزُ، وقَدْ يَكونُ هَؤلاءِ النِّساءُ كافِراتٍ أيضًا، فكَيفَ نُسمِّي امرأةً كافِرةً ملَكًا مِنَ المَلائِكةِ؟! لكِنْ هَذه مِمَّا تَساهَلَ فيهِ الناسُ، ويَجِبُ أَنْ يُنكَرَ علَيْهم.

[٢] المرتبة الثالثة: الشَّهادةُ الفِعليَّةُ: ومَعْناها أَنْ يَقومَ الإِنْسانُ بِفِعْلٍ يَدُلُّ عليها، فإِذا كُنتَ تَتودَّدُ إلى هذا الرجُلِ بالهَدايا فمَعناهُ أَنَّك تُحِبُّه، وإذا فتَحْتَ بَيتَكَ وجعلتَه مَسجِدًا ولم نقل: وَقَفتُه؛ صارَ مَسجِدًا، واللهُ أَعلَمُ.

أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ(١). وَقَالَ آخَرُ:

وَفِي كُلِّ شَيْءٍ لَهُ آيَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ وَاحِدٌ(٢)

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الشَّهَادَةَ تَكُونُ بِالفِعْلِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُوا مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ شَٰهِدِينَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِم بِٱلْكُفْرِ﴾ [التوبة:١٧]، فَهَذِهِ شَهَادَةٌ مِنْهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِمَا يَفْعَلُونَهُ[١].

وَالمَقْصُودُ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ يَشْهَدُ بِمَا جَعَلَ آيَاتِهِ المَخْلُوقَةَ دَالَّةً عَلَيْهِ، وَدَلَالَتُهَا إِنَّمَا هِيَ بِخَلْقِهِ وَجَعْلِهِ.

وَأَمَّا مَرْتَبَةُ الأَمْرِ بِذَلِكَ وَالإِلْزَامِ بِهِ، وَأَنَّ مُجَرَّدَ الشَّهَادَةِ لَا يَسْتَلْزِمُهُ، لَكِنَّ الشَّهَادَةَ فِي هَذَا المَوْضِعِ تَدُلُّ عَلَيْهِ وَتَتَضَمَّنُهُ، ....

---

[١] الكُفارُ لا يَقولونَ: إنَّهُم كُفَّارٌ -بهَذا اللَّفظِ- وإنْ كانَ يَقولُ بعضُهُم: ﴿إِنَّا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ﴾ [سبأ:٣٤]، لكِنْ أَفعالُهُم تَدُلُّ على أنَّهم كُفَّارٌ.

كذلِكَ تَدبيرُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ وحِكمتُه البالِغةُ تَدُلُّ على أنَّه واحِدٌ، وأنَّه حَكيمٌ، وكَما قالَ الشاعِرُ:

وفِي كُلِّ شَيءٍ لَه آيَةٌ تَدُلُّ على أَنَّه واحِدُ

ففي كلِّ شيءٍ حتَّى في أَنفُسِنا؛ لأنَّنا لا نَشعُرُ بأنَّ لَنا رَبَّيْنِ يَتَجاذَبانِ فِينا، وإنَّما نَشعُرُ أنَّ لَنا رَبًّا واحِدًا نَلجَأُ إليهِ عِندَ الشدائِدِ، وكذلِكَ ما نُشاهِدُه مِنَ المَخلوقاتِ العَظيمةِ كالشَّمسِ والقَمَرِ والنُّجومِ؛ كلُّها تَدُلُّ على أنَّ اللهَ واحِدٌ.

---

(١) انظر: تفسير الثعلبي (٨/ ١٥٨)، زاد المسير (١/ ٢٦٦).

(٢) البيت لأبي العتاهية في ديوانه (ص:١٠٤).

فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ شَهِدَ بِهِ شَهَادَةَ مَنْ حَكَمَ بِهِ وَقَضَى وَأَمَرَ وَأَلْزَمَ عِبَادَهُ بِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء:٢٣] وَقَالَ الله تَعَالَى: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ [النحل:٥١]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [البينة:٥] ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًا﴾ [التوبة:٣١]، وقالَ تَعَالَى: ﴿لَّا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ [الإسراء:٢٢]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ [القصص:٨٨] وَالقُرْآنُ كُلُّهُ شَاهِدٌ بِذَلِكَ[١].

وَوَجْهُ اسْتِلْزَامِ شَهَادَتِهِ سُبْحَانَهُ لِذَلِكَ: أَنَّهُ إِذَا شَهِدَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، فَقَدْ أَخْبَرَ وَنَبَّأَ وَأَعْلَمَ وَحَكَمَ وَقَضَى أَنَّ مَا سِوَاهُ لَيْسَ بِإِلَهٍ، وَأَنَّ إِلَهِيَّةَ مَا سِوَاهُ بَاطِلَةٌ، فَلَا يَسْتَحِقُّ العِبَادَةَ سِوَاهُ، كَمَا لَا تَصْلُحُ الإِلَهِيَّةُ لِغَيْرِهِ، وَذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ الأَمْرَ بِاتِّخَاذِهِ وَحْدَهُ إِلَهًا، وَالنَّهْيَ عَنِ اتِّخَاذِ غَيْرِهِ مَعَهُ إِلَهًا، وَهَذَا يَفْهَمُهُ المُخَاطَبُ مِنْ هَذَا النَّفْيِ وَالإِثْبَاتِ، ....

[١] المَرتَبةُ الرابِعةُ: وهيَ الأَمرُ والإِلْزامُ، والشَّهادةُ لا تَستَلزِمُه في كلِّ مَكانٍ، فالشاهِدُ عِندَما يَشهدُ عِندَ القاضِي بحقٍّ لفُلانٍ على فُلانٍ فإنَّ هذا لا يُلزِمُ القاضِيَ بأَنْ يَحكُمَ بذلِكَ، فالشاهِدُ لا يُشعِر نَفسَه بأنَّه آمِرٌ للقاضِي بأَنْ يَحكُمَ، لكِنَّه مُؤدٍّ ما وجَبَ علَيْه مِنَ الإعلامِ بما شهِدَ بهِ، فمُجرَّدُ الشَّهادةِ لا يَستَلزِمُ الأَمرَ، لكِنْ في هَذا المَوضِعِ، أي: شَهادةِ اللهِ لنَفْسِه بالوَحدانِيَّةِ، يَستلزِمُ الأَمرَ بذلِكَ؛ لأنَّه لم يَشهَدْ لَنا ليُثبِتَ وَحدانِيَّته لَنا فقَطْ، ولكِنْ ليُلزِمَنا أَنْ نَلتزِمَ بذلِكَ.

فالمَرتَبةُ الرابِعةُ إذًا هِيَ أنَّ كلَّ شَهادةٍ لا تَستلزِمُ الأَمرَ والحُكمَ بِالمَشهودِ بِه، لكِنِ الشَّهادةُ في هذا المَوضِعِ -أَيْ: في شَهادةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ لنَفسِه بالتَّوحيدِ- تَستلزِمُ ذلِكَ.

كَمَا إِذَا رَأَيْتَ رَجُلًا يَسْتَفْتِي رَجُلًا أَوْ يَسْتَشْهِدُهُ أَوْ يَسْتَطِبُّهُ وَهُوَ لَيْسَ أَهْلًا لِذَلِكَ، وَيَدَعُ مَنْ هُوَ أَهْلٌ لَهُ، فَتَقُولُ: هَذَا لَيْسَ بِمُفْتٍ وَلَا شَاهِدٍ وَلَا طَبِيبٍ، الْمُفْتِي فُلَانٌ، وَالشَّاهِدُ فُلَانٌ، وَالطَّبِيبُ فُلَانٌ، فَإِنَّ هَذَا أَمْرٌ مِنْهُ وَنَهْيٌ[١].

وَأَيْضًا فَالآيَةُ دَلَّتْ عَلَى أَنَّهُ وَحْدَهُ الْمُسْتَحِقُّ لِلْعِبَادَةِ، فَإِذَا أَخْبَرَ أَنَّهُ هُوَ وَحْدَهُ الْمُسْتَحِقُّ لِلْعِبَادَةِ تَضَمَّنَ هَذَا الإِخْبَارُ أَمْرَ العِبَادِ وَإِلْزَامَهُمْ بِأَدَاءِ مَا يَسْتَحِقُّ الرَّبُّ تَعَالَى عَلَيْهِمْ، وَأَنَّ القِيَامَ بِذَلِكَ هُوَ خَالِصُ حَقِّهِ عَلَيْهِمْ.

وَأَيْضًا فَلَفْظُ الحُكْمِ وَالقَضَاءِ يُسْتَعْمَلُ فِي الجُمْلَةِ الخَبَرِيَّةِ، وَيُقَالُ لِلْجُمْلَةِ الخَبَرِيَّةِ: قَضِيَّةٌ، وَحُكْمٌ، وَقَدْ حُكِمَ فِيهَا بِكَذَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَآ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَدَ ٱللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَـٰذِبُونَ ﴿١٥٢﴾ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ﴿١٥٣﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [الصافات:١٥١-١٥٤] فَجَعَلَ هَذَا الإِخْبَارَ الْمُجَرَّدَ مِنْهُمْ حُكْمًا[٢].

---

[١] الجُملةُ الَّتي تَضمَّنَتِ الأمرَ قولُه: «**المُفْتِي فُلَانٌ، وَالشَّاهِدُ فُلَانٌ، وَالطَّبِيبُ فُلَانٌ**» أي: فاذْهَبْ إليهِ. والجُملةُ الَّتي تضَمَّنَتِ النَّهيَ قولُه: «**لَيْسَ بِمُفْتٍ وَلَا شَاهِدٍ وَلَا طَبِيبٍ**» أي: فلا تَذهَبْ إِلَيْه، فهَذا الخَبَرُ تَضمَّنَ أَمرًا ونَهيًا، فقولُ المُؤلِّفِ: «**فَإِنَّ هَذا أمرٌ مِنه ونَهيٌ**» هَذا مِن بابِ اللَّفِّ والنَّشرِ غيرِ المُرتَّبِ، فقَولُه: «**فَإِنَّ هَذا أمرٌ**» يَعودُ عَلى الجُملةِ الأَخيرةِ، فكانَ يَقتَضِي أَنْ يَكونَ هوَ الأخيرَ، وقولُه: «**ونَهي**» يَعودُ عَلى الجُملةِ الأُولى، فكانَ يَقتَضِي أَنْ يَكونَ هوَ الأوَّلَ، ولَوْ قالَ: فإِنَّ هَذا نَهيٌ مِنْه وأَمْرٌ لصارَ لفًّا ونَشرًا مرتَّبًا.

[٢] الإِخْبارُ هوَ قولُهُم: ﴿وَلَدَ ٱللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَـٰذِبُونَ﴾ [الصافات:١٥٢]، ﴿وَلَدَ﴾ فعلٌ ماضٍ، و﴿ٱللَّهُ﴾ فاعِلٌ، ولكِنِ اللهُ قالَ: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَـٰذِبُونَ﴾ [الصافات:١٥٢]، فكذَّبَهم لأَنَّه ليسَ لَه ولَدٌ، ثُمَّ قالَ: ﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ﴾ [الصافات:١٥٣]، الاستِفْهامُ هُنا

بَيانُ مَعنى الشَّهادةِ وتَفصيلُها:

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [القلم:٣٥-٣٦] لَكِنَّ هَذَا حُكْمٌ لَا إِلْزَامَ مَعَهُ، وَالحُكْمُ وَالقَضَاءُ بِأَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ مُتَضَمِّنٌ الإِلْزَامَ.

وَلَوْ كَانَ المُرَادُ مُجَرَّدَ شَهَادَةٍ لَمْ يَتَمَكَّنُوا مِنَ العِلْمِ بِهَا، وَلَمْ يَنْتَفِعُوا بِهَا، وَلَمْ تَقُمْ عَلَيْهِمْ بِهَا الحُجَّةُ، بَلْ قَدْ تَضَمَّنَتِ البَيَانَ لِلْعِبَادِ وَدَلَالَتَهُمْ وَتَعْرِيفَهُمْ بِمَا شَهِدَ بِهِ، كَمَا أَنَّ الشَّاهِدَ مِنَ العِبَادِ إِذَا كَانَتْ عِنْدَهُ شَهَادَةٌ وَلَمْ يُبَيِّنْهَا بَلْ كَتَمَهَا لَمْ يَنْتَفِعْ بِهَا أَحَدٌ، وَلَمْ تَقُمْ بِهَا حُجَّةٌ.

وَإِذَا كَانَ لَا يُنْتَفَعُ بِهَا إِلَّا بِبَيَانِهَا، فَهُوَ سُبْحَانَهُ قَدْ بَيَّنَهَا غَايَةَ البَيَانِ بِطُرُقٍ ثَلَاثَةٍ: السَّمْعِ، وَالبَصَرِ، وَالعَقْلِ.[١]

أَمَّا السَّمْعُ[٢]: ....

= للإنْكارِ، أي: هَلْ يَختارُ البَناتِ على البَنِينَ، عَلى زَعمِكُم؟ لأنَّهُم يَقولونَ: إنَّ المَلائِكةَ بَناتُ اللهِ، والبَنِينَ لَهُم؛ ولهَذا إذا بُشِّرَ أحَدُهم بالأُنْثى ظَلَّ وَجهُه مُسودًّا وهُوَ كَظيمٌ، فيَقولونَ: لَنا البَنونَ وللهِ البَناتُ. فأَنكرَ اللهُ علَيْهِم ذلِكَ، ثُمَّ قالَ: ﴿مَا لَكُمْ﴾ [الصافات:١٥٤]، أَيْ: فكَيْفَ تَحكُمونَ مِثله استِفْهام إِنْكارٍ وتَوبيخٍ أيضًا، فجعَلَ اللهُ تَعالى قولَهُم هَذا حُكْمًا.

[١] إذًا طَريقُ بَيانِ شَهادةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ غيرُ مَراتبِ الشَّهادةِ، لأنَّ مَراتِبَ الشَّهادةِ أَربَعةٌ مِنها البَيانُ، وقَدْ بيَّنَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ بالقَوْلِ والفِعلِ كَما سبَقَ، ولكِنْ بطُرُقٍ ثَلاثةٍ: السمعِ، والبصَرِ، والعَقلِ.

[٢] المُرادُ بالسَّمعِ هُنا هوَ إدراكُ المَسموعِ، أَي: حاسَّةِ السَّمعِ، وحاسَّةِ البصَرِ، وحاسَّةِ العَقلِ، معَ أنَّه ليسَ بحاسَّةٍ لكِنْ تَسامُحًا.

فَبِسَمْعِ آيَاتِهِ المَتْلُوَّةِ المُبَيِّنَةِ لِمَا عَرَّفَنَا إِيَّاهُ مِنْ صِفَاتِ كَمَالِهِ كُلِّهَا -الوَحْدَانِيَّةِ وَغَيْرِهَا- غَايَةَ البَيَانِ، لَا كَمَا يَزْعُمُهُ الجَهْمِيَّةُ وَمَنْ وَافَقَهُمْ مِنَ المُعْتَزِلَةِ[١] ....

---

[١] قَولُه: «**لا كَما يَزعُمُه الجَهميَّةُ**» الجَهمِيَّةُ: هُم أَتباعُ جَهمِ بنِ صَفوانَ، والجَهمُ بنُ صَفوانَ ليسَ هُوَ رَأسُ بِدعةِ الجَهْميَّةِ وإنَّما رَأسُها هوَ الجَعدُ بنُ دِرهَمٍ، ولكِنِ الجَعدُ بنُ دِرهمٍ كانَ شَيْخًا لجَهمِ بنِ صَفوانَ، فالجَهمُ عَنه تَلقَّى هَذه البِدْعةَ.

وأَوَّلُ هَذه البِدَعِ أَنَّ الجَعدَ بنَ دِرهَمٍ قالَ: إنَّ اللهَ لَمْ يَتَّخِذْ إبراهيمَ خَليلًا، ولَمْ يُكلِّمْ مُوسَى تكليمًا. فنَفَى أَنَّ اللهَ تَعالى يُحِبُّ، ونفَى أَنَّ اللهَ تَعالى يُكلِّمُ، وإِذا انتفَى الكَلامُ والمَحبَّةُ بطَلَتِ العِبادةُ والشَّرائعُ؛ لأَنَّ بِالكَلامِ بَيانُ الشَّرائعِ، إِذْ إِنَّ الشَّرائعَ لَمْ تَتبيَّنْ إِلَّا بكَلامِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، والمَحبَّةُ تَنبَني علَيْها العِبادةُ؛ لأَنَّنا لَوْ لم نُحِبَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ ما عبَدْناهُ، كَما لا يُهِمُّنا أَنْ نَصِلَ إِلَيْه أَوْ لا نَصِلَ، فعَلى المَحبَّةِ تَدورُ العِبادةُ، وعَلى الكَلامِ يَدورُ الوَحيُ والشَّرْعُ، فإِذا انتفَتْ صِفَتا الكَلامِ والمَحبَّةِ فمَعناهُ إِبطالُ الشَّرائِعِ كُلِّها؛ ولِهَذا كانَتْ بِدْعةُ الجَهمِيَّةِ بِدْعةً عَظيمةً جِدًّا وخَطيرةً عَلى المُسلِمينَ، كَما هوَ الواقِعُ، لكِنْ لَمَّا أَخذَ الجَهمُ بنُ صَفوانَ هَذه البِدْعةَ مِنَ الجَعدِ بنِ دِرهَمٍ نشَرَها بينَ الناسِ وبيَّنَها وجادَلَ علَيْها، فصارَتْ هَذِه البِدعةُ تُنسَبُ إِلى الجَهمِ بنِ صَفوانَ لا ابتِداءً، ولكِنْ نَشرًا وإشاعةً ومُجادَلةً، فصارَتِ تُعرَفُ بالجَهْميَّةِ.

أَمَّا المُعتزِلةُ: فإِنَّهُم أَتباعُ واصِلِ بنِ عَطاءٍ وعَمرِو بنِ عُبيدٍ، وكانَ واصِلُ بنُ عَطاءٍ مِن تَلاميذِ الحسَنِ البَصريِّ، ولكِنْ لَمَّا جاءَتْ مَسألةُ أهلِ الكَبائِرِ وهَلْ هُمْ مُؤمِنونَ أو كافِرونَ؟ فالخَوارِجُ يَقولونَ: إِنَّ فاعِلَ الكَبيرةِ كافِرٌ. فيُكفِّرونَ الزانِيَ والسارقَ وَشارِبَ الخَمرِ وغيرَهُم، والسلَفُ لا يُكفِّرونَه، بَلْ يَقولونَ: هُو مُؤمِنٌ لكِنْ ناقِصُ الإِيمانِ، أو هُوَ مُؤمِنٌ بإِيمانِه فاسِقٌ بكَبيرتِه، وكانَ الحسَنُ البَصريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُقرِّرُ هَذا، فقامَ واصِلُ

وَمُعَطِّلَةِ بَعْضِ الصِّفَاتِ[١] مِنْ دَعْوَى احْتِمَالَاتٍ تُوقِعُ فِي الحَيْرَةِ[٢]، تُنَافِي البَيَانَ الَّذِي وَصَفَ اللهُ بِهِ كِتَابَهُ العَزِيزَ وَرَسُولَهُ الكَرِيمَ.

= ابنُ عطاءٍ وقالَ: أنا لا أقولُ بذلِكَ ولكِنِّي أَقولُ: إنَّه في مَنزِلةٍ بينَ مَنزِلتَيْنِ، فلا أَقولُ: مُؤمِنٌ. ولا أَقولُ: كافِرٌ. ثُم قامَ عَنْ مجلِسِه واعتَزَلَ فانضَمَّ إليهِ عَمرُو بنُ عُبيدٍ، فسُمُّوا بذلِكَ المُعتزِلةَ، هَذا أصلُ تَسميتِهِم، وهذا أصلُ اعتِزالِهِم لأَهلِ السُّنةِ والجَماعةِ.

والمُعتزِلةُ سلَكوا مَسلَكَ الجَهميَّةِ في إنكارِ الصِّفاتِ، وإِنْ كانوا يُخالِفونَ الجَهميَّةَ في مَسأَلةِ الإِيمانِ؛ لأنَّ الجَهميَّةَ مُرجِئةٌ، يَقولونَ: إنَّه لا تَضُرُّ معَ الإيمانِ مَعصيةٌ، وعِندَهم أنَّ فاعِلَ الكَبيرةِ مُؤمِنٌ كامِلُ الإيمانِ، كَما أنَّهم يُخالِفونَ الجَهميةَ أَيضًا في مَسأَلةِ القدَرِ؛ لأنَّ الجَهميَّةَ يَقولونَ بِالجَبرِ، وأنَّ الإِنْسانَ مُجبَرٌ عَلى عمَلِه، والمُعتزِلةُ بِالعَكسِ؛ يَقولونَ: إنَّ الإِنسانَ مُستقِلٌّ بعمَلِه، فصاروا يُوافِقونَ الجَهميَّةَ في شيءٍ، ويُخالِفونَهم في شَيْئَيْنِ.

[١] وقولُ المُؤلِّفِ: «**ومُعطِّلةِ بعضِ الصِّفاتِ**» الأَشاعِرةُ الَّذين عامَّةُ الناسِ اليومَ عَلى مَذهَبِهم يُقِرُّون بسَبعِ صِفاتٍ ويُنكِرونَ الباقِيَ، وقَدْ سبَقَ بَيانُ شُبهَتِهم والرَّدُّ علَيْهم(١).

[٢] قَولُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**مِن دَعوَى احتِمالاتٍ تُوقِعُ في الحَيرةِ**» نحنُ نَذكُرُ مِثالًا واحِدًا وهو قولُه تَعالَى: ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف:٥٤]، يَقولونَ: ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ يَحتَملُ مَعانيَ مُتعدِّدةً، مِنها الارتِفاعُ والعُلوُّ، ومِنها المُلكُ والقَهرُ والاستِيلاءُ، فأيُّها يُرادُ؟ ونَحنُ نَرى أنَّ المُرادَ العُلوُّ؛ لأنَّ الفِعلَ عُدِّيَ بـ (عَلى)، وقَدْ أَثبَتَ اللهُ لنَفْسِه الفَوْقيَّةَ في عِدَّةِ آياتٍ منَ القُرآنِ، لكِنْ هُم يَقولونَ: لا، ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ بمَعنَى: استَوْلَى. والمُنصِفُ مِنْهم هوَ الَّذي يَقولُ: ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ تَحتمِلُ مَعنيَيْنِ، فيَجبُ أَنْ أَقِفَ ولا أقولَ: ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ بمَعنَى: علا، ولا بمَعنَى:

---

(١) انظر: (ص:١٢٥-١٢٦).

كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ﴾ [الزُّخرُف:١-٢]، ﴿الٓر ۚ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ﴾ [يوسف:١]، ﴿الٓر ۚ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ وَقُرْءَانٍ مُّبِينٍ﴾ [الحِجر:١]، ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران:١٣٨][١].

= استَوْلَى؛ لأنَّها تَحتَمِلُ مَعنيَيْنِ. فيُوقِعونَ الناسَ في الحَيرةِ، فيَبقَى الإنسانُ شاكًّا في عَقيدتِه في رَبِّه.

ويَقولونَ مثَلًا: ﴿يَدُ ٱللَّهِ﴾ [الفتح:١٠] تَحتمِلُ النِّعْمةَ، وتَحتَمِلُ اليَدَ الَّتي بِها يَأخُذُ ويَقبِضُ، وما دامَ في هَذا احتِمالٌ إِذًا نَتوقَّفُ. هذا المُنصِفُ مِنْهم، لكِنْ هُم يَقولونَ: إنَّ ﴿يَدُ ٱللَّهِ﴾ بمَعنَى النِّعْمةِ، ويُنكِرونَ أنَّها بمَعنَى اليَدِ الَّتي بِها يَأخُذُ ويَقبِضُ.

فالحاصِلُ أنَّ هَؤلاءِ المُعطِّلَةَ يُوقِعونَ الإنسانَ في حَيْرةٍ، أو يُخرِجونَه مِنَ التَّوحيدِ إلى التَّعطيلِ.

فإنْ قالَ قائِلٌ: مَنِ اتَّبعَ هَؤلاءِ هَلْ نَحكُمُ بِكُفْرِه؟

فالجَوابُ: البِدَعُ مُختلِفةٌ، فلا يُمكِنُ أَنْ نَحكُمَ بِها عَلى سَبيلِ العُمومِ، فمِنها بِدَعٌ مُكفِّرةٌ، كبِدَعِ الجَهميَّةِ عِندَ السلَفِ، وكذلِكَ تَعطيلُ الصِّفاتِ تعطيلًا كليًّا كُفرٌ، وأَمَّا جَحدُ بعضِ الصِّفاتِ عَن تَأويلٍ لَهُ وَجهٌ في اللُّغةِ العَربيَّةِ فهَذا لا يَكفُرُ، ولذلِكَ الأَشاعرةُ لَيْسوا كُفَّارًا.

[١] كلِمةُ (مُبين) تَأْتي بمَعنَى (بيِّن) مِثْل قولِه تَعالى: ﴿لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران:١٦٤]، وتَأْتِي بمَعنَى مُظهِر للشَّيْءِ، تَقولُ: أَبَنْتُ هَذا لفُلانٍ، فأَنا مُبينٌ له، فهُنا القُرآنُ الكِتابُ المُبينُ ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ وَقُرْءَانٍ مُّبِينٍ﴾ [الحِجر:١] المَعنَى أنَّه قُرآنٌ مُظهِرٌ للناسِ؛ بدَليلِ قَوْلِه تَعالى: ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ﴾ [آل عمران:١٣٨].

﴿فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ﴾ [المائدة: ٩٢]، ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

وَكَذَلِكَ السُّنَّةُ تَأْتِي مُبَيِّنَةً أَوْ مُقَرِّرَةً لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ القُرْآنُ، لَمْ يُحْوِجْنَا رَبُّنَا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ إِلَى رَأْيِ فُلَانٍ، وَلَا إِلَى ذَوْقِ فُلَانٍ وَوَجْدِهِ فِي أُصُولِ دِينِنَا.

وَلِهَذَا تَجِدُ مَنْ خَالَفَ الكِتَابَ وَالسُّنَّةَ مُخْتَلِفِينَ مُضْطَرِبِينَ، بَلْ قَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗا﴾ [المائدة:٣]، فَلَا يَحْتَاجُ فِي تَكْمِيلِهِ إِلَى أَمْرٍ خَارِجٍ عَنِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

وَإِلَى هَذَا المَعْنَى أَشَارَ الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ فِيمَا يَأْتِي مِنْ كَلَامِهِ بِقَوْلِهِ: «لَا نَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مُتَأَوِّلِينَ بِآرَائِنَا، وَلَا مُتَوَهِّمِينَ بِأَهْوَائِنَا، فَإِنَّهُ مَا سَلِمَ فِي دِينِهِ إِلَّا مَنْ سَلَّمَ لله عَزَّوَجَلَّ وَلِرَسُولِهِ ﷺ»[١].

---

[١] لاستبانةِ الآياتِ ثَلاثةُ طُرُقٍ، هِيَ السَّمعُ والبصَرُ والعَقلُ، فالسَّمْعُ يَسمَعُ مِن آياتِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ما يَتبيَّنُ بِه تَوحيدُه، يَسمَعُ القُرآنَ، والسُّنَّةَ الَّتي تُكمِّلُ القُرآنَ، والبصَرُ يُشاهِدُ آياتِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الكَونيةَ، فيُشاهِدُ السمواتِ والأَرضَ والشَّمسَ والقمَرَ والجِبالَ والبِحارَ وما فيها مِنَ الإِحْكامِ والإِبْداعِ، فيَستدِلُّ بذلِكَ على وَحدانيَّةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، والعَقلُ هوَ المَصبُّ؛ لأنَّ السَّمعَ والبصَرَ طَريقانِ إلى إِيصالِ المَعْلوماتِ إلى القَلبِ حتَّى يَعقِلَ، كَما قالَ تَعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡأَبۡصَٰرَ وَٱلۡأَفۡـِٔدَةَ﴾ [السجدة:٩]، فالسَّمعُ والبصَرُ طَريقانِ يَصُبَّانِ في مَكانٍ واحِدٍ وهوَ القَلبُ الَّذي بهِ العَقلُ، كَما قالَ تَعالى: ﴿فَتَكُونَ لَهُمۡ قُلُوبٞ يَعۡقِلُونَ بِهَآ﴾ [الحج:٤٦]، فإِذا وصَلت إلى العَقلِ، أَوْ إِلى القَلبِ جمَعَ مِن هَذا ومِنْ هَذا ما يَستدِلُّ بِه علَى وَحدانيَّةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

وَأَمَّا آيَاتُهُ العِيَانِيَّةُ الخَلْقِيَّةُ: فَالنَّظَرُ فِيهَا وَالِاسْتِدْلَالُ بِهَا يَدُلُّ عَلَى مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ آيَاتُهُ القَوْلِيَّةُ السَّمْعِيَّةُ، وَالعَقْلُ يَجْمَعُ بَيْنَ هَذِهِ وَهَذِهِ، فَيَجْزِمُ بِصِحَّةِ مَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ، فَتَتَّفِقُ شَهَادَةُ السَّمْعِ وَالبَصَرِ وَالعَقْلِ وَالفِطْرَةِ[١].

فَهُوَ سُبْحَانَهُ لِكَمَالِ عَدْلِهِ وَرَحْمَتِهِ وَإِحْسَانِهِ وَحِكْمَتِهِ وَمَحَبَّتِهِ لِلْعُذْرِ وَإِقَامَةِ الحُجَّةِ لَمْ يَبْعَثْ نَبِيًّا إِلَّا وَمَعَهُ آيَةٌ تَدُلُّ عَلَى صِدْقِهِ فِيمَا أَخْبَرَ بِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ﴾ [الحديد:٢٥]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ ۚ فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾ بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ﴾ [النحل:٤٣-٤٤][٢].

---

[١] أمَّا قولُ المُؤلِّفِ: «الفِطرةُ» أَتَى بِها معَ أنَّه لم يَذكُرْها في الفُروعِ، لكِنِ الحَقيقةُ أنَّ الفِطرةَ لا شكَّ أنَّها مِنَ الأَدِلَّةِ على وَحدانيَّةِ اللهِ كما سبَقَ في كَلامِ المُؤلِّفِ نَفسِه تَعليقًا على قَولِه ﷺ: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ»(١)، واللهُ أَعلَمُ.

[٢] أمَّا الآيةُ الأُولى فظاهِرٌ فيها أنَّ اللهَ لم يُرسِلِ الرَّسولَ إلَّا ببيِّنةٍ تَشهَدُ على صِدقِه؛ لأنَّه مِنَ المَعلومِ أنَّه لو جاءَنا رجُلٌ وقالَ: إنِّي رَسولُ اللهِ إليكُم، فاعْبُدوا اللهَ، والَّذي سيُخالِفُني سأَستَبيحُ دمَهُ ومالَه وأَهلَه. لَوْ قالَ لَنا قائِلٌ هَذا بدونِ آيةٍ فلَنا الحَقُّ في أَنْ نَرُدَّ قولَه، لكِنِ اللهُ عَزَّوَجَلَّ لِحِكْمتِه ورَحمتِه لم يَبعَثْ نبيًّا إلَّا بآيةٍ تَدُلُّ على صِدقِه.

أمَّا قَولُه: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ [الحديد:٢٥] فواضِحٌ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه، رقم (١٣٥٨)، ومسلم: كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة، رقم (٢٦٥٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ قَدْ جَآءَكُمْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِى بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَبِٱلَّذِى قُلْتُمْ﴾ [آل عمران:١٨٣]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ جَآءُو بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُنِيرِ﴾ [آل عمران:١٨٤]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ وَٱلْمِيزَانَ ﴾ [الشورى: ١٧].

حَتَّى إِنَّ مِنْ أَخْفَى آيَاتِ الرُّسُلِ آيَاتُ هُودٍ، حَتَّى قَالَ لَهُ قَوْمُهُ: ﴿يَٰهُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ﴾ [هود: ٥٣]، وَمَعَ هَذَا فَبَيِّنَتُهُ مِنْ أَوْضَحِ البَيِّنَاتِ لِمَنْ وَفَّقَهُ اللهُ لِتَدَبُّرِهَا، وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ: ﴿إِنِّىٓ أُشْهِدُ ٱللَّهَ وَٱشْهَدُوٓا۟ أَنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ مِن دُونِهِۦ فَكِيدُونِى جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ إِنِّى تَوَكَّلْتُ عَلَى ٱللَّهِ رَبِّى وَرَبِّكُم مَّا مِن دَآبَّةٍ إِلَّا هُوَ ءَاخِذٌۢ بِنَاصِيَتِهَآ إِنَّ رَبِّى عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [هود:٥٦][١].

= وأمَّا قولُه: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾ بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ﴾ [النحل:٤٣-٤٤]، فإنَّ استدلالَ المُؤلِّفِ بهذه الآيةِ بناءً على أنَّ قولَه: ﴿ بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ﴾ مُتعلِّقٌ بقولِه: ﴿إِلَّا رِجَالًا﴾ أي: إلَّا رِجالًا بالبيِّناتِ والزُّبرِ، أمَّا إذا قُلْنا بأنَّها مُتعلِّقةٌ بقولِه: ﴿لَا تَعْلَمُونَ﴾ فليسَ فيها دَليلٌ على ما ساقَها المُؤلِّفُ مِن أَجلِه.

فالآيَةُ تَحتمِلُ أَنْ يكونَ قولُه: ﴿ بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ﴾ مُتعلِّقًا بقولِه: ﴿إِلَّا رِجَالًا﴾ أي: إلَّا رِجالًا نُوحِي إلَيْهِم أَرسَلْناهُم بِالبيِّناتِ والزُّبرِ، أمَّا إذا قُلْنا: إنَّه مُتعلِّق بقولِه: ﴿تَعْلَمُونَ﴾ والمَعنَى: اسأَلوهُم إنْ لم يَكُنْ عِندَكُم عِلمٌ بالبيِّناتِ والزُّبرِ. فإنَّها ليسَ فيها دَليلٌ على ما ساقَها المُؤلِّفُ مِن أَجلِه.

[١] قَومُ هودٍ قالُوا: ﴿مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِىٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [هود:٥٣]، ولَوْ لَمْ يَكُنْ لَه بَيِّنةٌ لكانَ معَهُم حَقٌّ، لكِنَّه عِندَه بَيِّنةٌ، بيَّنَها المُؤلِّفُ

فَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ الآيَاتِ: أَنَّ رَجْلًا وَاحِدًا يُخَاطِبُ أُمَّةً عَظِيمَةً بِهَذَا الخِطَابِ، غَيْرَ جَزِعٍ، وَلَا فَزِعٍ، وَلَا خَوَّارٍ، بَلْ هُوَ وَاثِقٌ بِمَا قَالَهُ، جَازِمٌ بِهِ[١].

فَأَشْهَدَ اللهَ أَوَّلًا عَلَى بَرَاءَتِهِ مِنْ دِينِهِمْ وَمَا هُمْ عَلَيْهِ إِشْهَادَ وَاثِقٍ بِهِ، مُعْتَمِدٍ عَلَيْهِ، مُعْلِمٍ لِقَوْمِهِ أَنَّهُ وَلِيُّهُ وَنَاصِرُهُ وَغَيْرُ مُسَلِّطٍ لَهُمْ عَلَيْهِ.

ثُمَّ أَشْهَدَهُمْ إِشْهَادَ مُجَاهِرٍ لَهُمْ بِالمُخَالَفَةِ أَنَّهُ بَرِيءٌ مِنْ دِينِهِمْ وَآلِهَتِهِمُ الَّتِي يُوَالُونَ عَلَيْهَا وَيُعَادُونَ عَلَيْهَا وَيَبْذُلُونَ دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ فِي نُصْرَتِهِمْ لَهَا، ثُمَّ أَكَّدَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ بِالِاسْتِهَانَةِ لَهُمْ وَاحْتِقَارِهِمْ وَازْدِرَائِهِمْ، وَلَوْ يَجْتَمِعُونَ كُلُّهُمْ عَلَى كَيْدِهِ وَشِفَاءِ غَيْظِهِمْ مِنْهُ، ثُمَّ يُعَاجِلُونَهُ وَلَا يُمْهِلُونَهُ لم يَقدِروا على ذَلِكَ إِلَّا ما كَتَبَهُ اللهُ عليْه[٢].

ثُمَّ قَرَّرَ دَعْوَتَهُمْ أَحْسَنَ تَقْرِيرٍ، وَبَيَّنَ أَنَّ رَبَّهُ تَعَالَى وَرَبَّهُمُ الَّذِي نَوَاصِيهِمْ بِيَدِهِ هُوَ وَلِيُّهُ وَوَكِيلُهُ القَائِمُ بِنَصْرِهِ وَتَأْيِيدِهِ، وَأَنَّهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ، فَلَا يَخْذُلُ مَنْ تَوَكَّلَ عَلَيْهِ وَأَقَرَّ بِهِ، وَلَا يُشْمِتُ بِهِ أَعْدَاءَهُ.

= رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقولِه: «**فَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ الآيَاتِ: أَنَّ رَجْلًا وَاحِدًا يُخَاطِبُ أُمَّةً عَظِيمَةً بِهَذَا الخِطَابِ، غَيْرَ جَزِعٍ، وَلَا فَزِعٍ، وَلَا خَوَّارٍ، بَلْ هُوَ وَاثِقٌ بِمَا قَالَهُ، جَازِمٌ بِهِ**».

[١] أُمَّةُ هُودٍ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ كما هوَ معلومٌ مِن أَقوَى الأُمَمِ؛ لأَنَّهم قومُ عادٍ الَّذينَ استكبَروا في الأَرضِ وقالوا: ﴿مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً﴾ [فصلت:١٥] ومعَ ذلِكَ هَذا الفردُ الواحِدُ يَتَحدَّاهُم هذا التَّحدِّيَ ولا يُصيبُه سُوءٌ.

[٢] لأَنَّهُ قالَ: ﴿فَكِيدُونِي جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ﴾ [هود:٥٥]، ومَعنَى تُنظِرونِ: تُؤخِّروني وتُمهِلونِي.

فَأَيُّ آيَةٍ وَبُرْهَانٍ أَحْسَنُ مِنْ آيَاتِ الأَنْبِيَاءِ وَبَرَاهِينِهِمْ وَأَدِلَّتِهِمْ؟! وَهِيَ شَهَادَةٌ مِنَ اللهِ سُبْحَانَهُ بَيَّنَهَا لِعِبَادِهِ غَايَةَ البَيَانِ.

وَمِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى: المُؤْمِنُ، وَهُوَ فِي أَحَدِ التَّفْسِيرَيْنِ: المُصَدِّقُ الَّذِي يُصَدِّقُ الصَّادِقِينَ بِمَا يُقِيمُ لَهُمْ مِنْ شَوَاهِدِ صِدْقِهِمْ، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يُرِيَ العِبَادَ مِنَ الآيَاتِ الأُفُقِيَّةِ وَالنَّفْسِيَّةِ مَا يُبَيِّنُ لَهُمْ أَنَّ الوَحْيَ الَّذِي بَلَّغَهُ رُسُلُهُ حَقٌّ، قَالَ تَعَالَى: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾ [فُصِّلَت:٥٣] أَيِ: القُرْآنَ، فَإِنَّهُ المُتَقَدِّمُ فِي قَوْلِهِ: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [فُصِّلَت:٥٢] ثُمَّ قَالَ: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فُصِّلَت:٥٣].

فَشَهِدَ سُبْحَانَهُ لِرَسُولِهِ بِقَوْلِهِ أَنَّ مَا جَاءَ بِهِ حَقٌّ، وَوَعَدَ أَنَّهُ يُرِي العِبَادَ مِنْ آيَاتِهِ الفِعْلِيَّةِ الخَلْقِيَّةِ مَا يَشْهَدُ بِذَلِكَ أَيْضًا، ثُمَّ ذَكَرَ مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ وَأَجَلُّ، وَهُوَ شَهَادَتُهُ سُبْحَانَهُ بِأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ، فَإِنَّ مِنْ أَسْمَائِهِ الشَّهِيدَ الَّذِي لَا يَغِيبُ عَنْهُ شَيْءٌ، وَلَا يَعْزُبُ عَنْهُ، بَلْ هُوَ مُطَّلِعٌ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، مُشَاهِدٌ لَهُ، عَلِيمٌ بِتَفَاصِيلِهِ.

وَهَذَا اسْتِدْلَالٌ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وَالأَوَّلُ اسْتِدْلَالٌ بِقَوْلِهِ وَكَلِمَاتِهِ، وَاسْتِدْلَاله بِالآيَاتِ الأُفُقِيَّةِ وَالنَّفْسِيَّةِ اسْتِدْلَالٌ بِأَفْعَالِهِ وَمَخْلُوقَاتِهِ[١].

---

[١] قالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَمِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى: المُؤْمِنُ، وَهُوَ فِي أَحَدِ التَّفْسِيرَيْنِ: المُصَدِّقُ**»؛ لأَنَّه مِنَ الإِيمانِ، والإِيمانُ في اللُّغةِ التَّصديقُ، فمَعنَى المُؤمِن يَعنِي: الَّذي يُصدِّقُ الصادِقِينَ بما يَظهَرُ على أَيْديهم مِن شَواهِدِ الصِّدْقِ، وهُناكَ تَفسيرٌ آخَرُ للمُؤمِنِ، وهُوَ مِنَ الأَمنِ الَّذي هو ضِدُّ الخَوفِ، أَي: الَّذي يُؤمِّنُ عِبادَه الصالِحِينَ مِن عَذابِه، مَأخوذٌ مِنَ الأَمنِ الَّذي هوَ ضِدُّ الخَوفِ.

إذًا في الآيَةِ مَعنَيانِ:

أَحَدُهُما: المُؤمِنُ أيِ: المُصدِّقُ لعِبادِه المُؤمِنينَ بما يُقيمُ لَهُم مِن شَواهِدِ الصِّدْقِ.

والثاني: المُؤمِنُ، أَيِ: الَّذي يَجعَلُ الخائِفَ في أَمانٍ، أَيِ: المُؤمِّنُ عبادَه المُؤمِنينَ مِن عَذابِهِ.

ويُمكِنُ أَنْ نَقولَ: إنَّ الآيَةَ شامِلةٌ للمَعنيَيْنِ؛ لأنَّ مِن قَواعِدِ التَّفسيرِ أَنَّ الآيَةَ إذا كانَتْ مُحتمِلةً لِمَعنيَيْنِ لا يَتَنافَيانِ فإنَّ الواجِبَ حَملُها علَيْهما، أَمَّا إذا كانا يَتَنافَيانِ فإنَّه يَجِبُ علَيْنا أَنْ نَنظُرَ إلى الراجِحِ فنَأخُذُ بِه ونَدَعُ المَرجوحَ.



الاستِدلالُ بالأسماءِ والصِّفاتِ على التَّوحيدِ:

فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ يُسْتَدَلُّ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، فَإِنَّ الِاسْتِدْلَالَ بِذَلِكَ لَا يُعْهَدُ فِي الِاصْطِلَاحِ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ اللهَ تَعَالَى قَدْ أَوْدَعَ فِي الفِطْرَةِ الَّتِي لَمْ تَتَنَجَّسْ بِالْجُحُودِ وَالتَّعْطِيلِ، وَلَا بِالتَّشْبِيهِ وَالتَّمْثِيلِ: أَنَّهُ سُبْحَانَهُ الكَامِلُ فِي أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وَأَنَّهُ المَوْصُوفُ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، وَوَصَفَهُ بِهِ رُسُلُهُ، وَمَا خَفِيَ عَنِ الخَلْقِ مِنْ كَمَالِهِ أَعْظَمُ وَأَعْظَمُ مِمَّا عَرَفُوهُ مِنْهُ.

وَمِنْ كَمَالِهِ المُقَدَّسِ: شَهَادَتُهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، وَاطِّلَاعُهُ عَلَيْهِ، بِحَيْثُ لَا يَغِيبُ عَنْهُ ذَرَّةٌ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الأَرْضِ، بَاطِنًا وَظَاهِرًا، وَمَنْ هَذَا شَأْنُهُ كَيْفَ يَلِيقُ بِالعِبَادِ أَنْ يُشْرِكُوا بِهِ، وَأَنْ يَعْبُدُوا غَيْرَهُ وَيَجْعَلُوا مَعَهُ إِلَهًا آخَرَ؟!

وَكَيْفَ يَلِيقُ بِكَمَالِهِ أَنْ يُقِرَّ مَنْ يَكْذِبُ عَلَيْهِ أَعْظَمَ الكَذِبِ، وَيُخْبِر عَنْهُ بِخِلَافِ مَا الأَمْرُ عَلَيْهِ، ثُمَّ يَنْصُرَهُ عَلَى ذَلِكَ وَيُؤَيِّدَهُ وَيُعْلِيَ شَأْنَهُ، وَيُجِيبَ دَعْوَتَهُ، وَيُهْلِكَ عَدُوَّهُ، وَيُظْهِرَ عَلَى يَدَيْهِ مِنَ الآيَاتِ وَالبَرَاهِينِ مَا يَعْجِزُ عَنْ مِثْلِهِ قُوَى البَشَرِ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ كَاذِبٌ عَلَيْهِ مُفْتَرٍ؟![١]

---

[١] لَوْ قالَ قائِلٌ: كيفَ يَستدِلُّ اللهُ عَزَّوَجَلَّ بأَسمائِهِ وصِفاتِه على تَوحيدِه وهَذا غيرُ مَعهودٍ؟

فالجَوابُ: بيَّنَ المُؤلِّفَ أنَّ الإِنْسانَ الَّذي لَم تَتنجَّسْ فِطرَتُه بتَعطيلٍ ولا تَمثيلٍ لا يَعرِفُ مِن أَسماءِ اللهِ وصِفاتِه إلَّا ما يَدُلُّ على الكَمالِ المُطلَقِ، فيَكونُ اللهُ تَعالى قدِ استَدَلَّ بكَمالِه على

وَمَعْلُومٌ أَنَّ شَهَادَتَهُ سُبْحَانَهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَقُدْرَتَهُ وَحِكْمَتَهُ وَعِزَّتَهُ وَكَمَالَهُ الْمُقَدَّسَ يَأْبَى ذَلِكَ، وَمَنْ جوَّزَ ذَلِكَ فَهُوَ مِنْ أَبْعَدِ النَّاسِ عَنْ مَعْرِفَتِهِ.

وَالقُرْآنُ مَمْلُوءٌ مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقِ، وَهِيَ طَرِيقُ الخَوَاصِّ، يَسْتَدِلُّونَ بِاللهِ عَلَى أَفْعَالِهِ وَمَا يَلِيقُ بِهِ أَنْ يَفْعَلَهُ وَلَا يَفْعلهُ، قَالَ تَعَالَى ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ ﴿٤٦﴾ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ [الحاقة:٤٤-٤٧] وَسَيَأْتِي لِذَلِكَ زِيَادَةُ بَيَانٍ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى[1].

الفرقُ بين الطَّريقَتين: الحِسِّيةِ والعَقليةِ:

وَيسْتَدلُّ أَيْضًا بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ عَلَى وَحْدَانِيَّتِهِ، وَعَلَى بُطْلَانِ الشِّرْكِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ ۚ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الحشر:٢٣]، ....

= وَحْدانِيَّته، وبِهَذا يَكونُ الدَّليلُ واضِحًا بيِّنًا؛ لأَنَّه كيفَ يُعقَلُ أَنْ يُقِرَّ اللهُ عَزَّوَجَلَّ هَذا الرجُلَ الَّذي جاءَ للناسِ وقالَ: أنا رَسولُ اللهِ إِلَيْكُم، أُقاتِلُكم على ما جِئتُ بِهِ، وأَستبيحُ نِساءَكُم وأَموالَكُم، أَوِ اتَّبِعوني؟! ثُم مَعَ ذلِكَ يُؤيِّدُه اللهُ ويَنصُرُه ويُظهِرُه على أَعدائِه ويَجعَلُ العاقِبةَ لَه، فهَذا لا يُمكِنُ بمُقتَضى حِكْمةِ اللهِ، وهَذا اعتِداءٌ على حُدودِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لأَنَّه لَوْ كانَ كذلِكَ لكانَ اللهُ تَعالى يَنصُرُ أهلَ الباطِلِ؛ فلِهَذا صَحَّ أَنْ يَستدِلَّ اللهُ تَعالى بأَسمائِه وصِفاتِه على تَوْحيدِه وانفِرادِه بِالأُلوهِيَّةِ.

[١] أي: لَوْ كانَ كاذِبًا لَمْ يَترُكْه اللهُ، لقَوْلِه: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ﴾ [الحاقة:٤٤] أَيْ: بعضَها وليسَ كُلَّها ﴿لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ ﴿٤٦﴾ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ [الحاقة:٤٥-٤٧].

وَأَضْعَافُ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ.

وَهَذِهِ الطَّرِيقُ قَلِيلٌ سَالِكُهَا، لَا يَهْتَدِي إِلَيْهَا إِلَّا الْخَوَاصُّ، وَطَرِيقَةُ الْجُمْهُورِ: الِاسْتِدْلَالُ بِالْآيَاتِ الشَّاهَدَةِ؛ لِأَنَّهَا أَسْهَلُ تَنَاوُلًا وَأَوْسَعُ، وَاللهُ سُبْحَانَهُ يُفَضِّلُ بَعْضَ خَلْقِهِ عَلَى بَعْضٍ[١].

---

[١] ولِهَذا ذكَرَ النَّبيُّ ﷺ للدَّجَّالِ علامةً، فقالَ ﷺ: «إِنَّه أَعوَرُ وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ»(١). فأَعطانا عَلامةً، وهِيَ أَنَّه أَعورُ العَينِ؛ لأنَّ هَذه العَلامةَ عَلامةٌ حِسِّيةٌ كُلُّنا نَعرِفُها، حتَّى العَوامُّ، ولا تَحتاجُ إلى تَأَمُّلٍ ونظَرٍ، لكِنْ لَوْ قالَ: إِنَّه حادِثٌ بعدَ أَنْ لم يَكُن، أَوْ أَنَّه سيَموتُ بعدَ أَنْ كانَ حَيًّا، وما أَشبَهَ ذلِكَ منَ الآياتِ المَعنَويةِ لكانَ في هذا غُموضٌ عَلى العوامِّ، فالعامِّيُّ لا يَعرِفُ الاستِدْلالَ عَلى امتِناعِ أَنْ يَكونَ رَبًّا بكَونِه حادِثًا، أو بكَونِه لا يبقَى، لكِنْ بمُجرَّدِ أَنْ تَقولَ: إنَّ اللهَ ليسَ بأَعوَرَ وَالدَّجَّالُ أَعوَرُ، فإنَّه يُعرَفُ.

فالآياتُ الحِسِّيةُ المُشاهَدةُ كلُّنا يَعرِفُها ويَتناوَلُها، وفي مُتناوَلِنا؛ ولِهَذا يَقولُ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**طَرِيقَةُ الجُمْهُور**». ومُرادُه بذلِكَ المُتكَلِّمون الَّذين يُريدونَ إِثباتَ وُجودِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ فتجِدُهم يُثبِتونَه بالطُّرُقِ العَقليَّةِ دونَ الحِسِّيةِ، والطُّرُقُ العَقْليةُ وإِنْ كانَت صَحيحةً ومُلزِمةً لكِنَّها ليسَتْ واضِحةً لكُلِّ أحَدٍ، لكِنِ الطَّريقُ الحِسِّيُّ الَّذي يُشاهِدُه الناسُ أوضَحُ وأقرَبُ للفَهمِ وأَسهَلُ.

فلَوْ سُئِلْت: ما هيَ طَريقةُ القُرآنِ في إثباتِ الحَقائِقِ؟ قُلْت: طَريقتُه أَنَّه يُثبِتُها بِالآياتِ الحِسِّيةِ المُشاهَدةِ؛ لأَنَّها أَوضَحُ وأَسهَلُ تَناوُلًا، فكُلٌّ يَعرِفُها، وأَمَّا الطُّرُقُ العَقليَّةُ وإِنْ كانَ القُرآنُ يَستدِلُّ بِها كثيرًا، لكِنَّها أقلُّ بالنِّسبةِ للاستِدْلالِ بِالأَشْياءِ الحِسِّيةِ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الفتن، باب ذكر الدجال، رقم (٧١٣١)، ومسلم: كتاب الفتن، باب ذكر الدجال وصفته وما معه، رقم (٢٩٣٣)، من حديث أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

كَمالُ التَّوحيدِ في حقِّ الأنبياءِ:

فَالقُرْآنُ العَظِيمُ قَدِ اجْتَمَعَ فِيهِ مَا لَمْ يَجْتَمِعْ فِي غَيْرِهِ، فَإِنَّهُ الدَّلِيلُ وَالمَدْلُولُ عَلَيْهِ، وَالشَّاهِدُ وَالمَشْهُودُ، قَالَ تَعَالَى -لِمَنْ طَلَبَ آيَةً تَدُلُّ عَلَى صِدْقِ رَسُولِهِ-: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [العنكبوت:٥١]، وَإِذَا عُرِفَ أَنَّ تَوْحِيدَ الإِلَهِيَّةِ هُوَ التَّوْحِيدُ الَّذِي أُرْسِلَتْ بِهِ الرُّسُلُ، وَأُنْزِلَتْ بِهِ الكُتُبُ -كَمَا تَقَدَّمَتْ إِلَيْهِ الإِشَارَةُ- فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى قَوْلِ مَنْ قَسَّمَ التَّوْحِيدَ إِلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ.

وَجَعَلَ هَذَا النَّوْعَ: تَوْحِيدَ العَامَّةِ، وَالنَّوْعَ الثَّانِيَ: تَوْحِيدَ الخَاصَّةِ، وَهُوَ الَّذِي يَثْبُتُ بِالحَقَائِقِ، وَالنَّوْعَ الثَّالِثَ: تَوْحِيدًا قَائِمًا بِالقِدَمِ، وَهُوَ تَوْحِيدُ خَاصَّةِ الخَاصَّةِ.

فَإِنَّ أَكْمَلَ النَّاسِ تَوْحِيدًا الأَنْبِيَاءُ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِمْ، وَالمُرْسَلُونَ مِنْهُمْ أَكْمَلُ فِي ذَلِكَ، وَأُولُو العَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ أَكْمَلُهُمْ تَوْحِيدًا، وَهُمْ: نُوحٌ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَمُوسَى، وَعِيسَى، وَمُحَمَّدٌ صَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ.

وَأَكْمَلُهُمْ تَوْحِيدًا الخَلِيلَانِ: مُحَمَّدٌ وَإِبْرَاهِيمُ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِمَا وَسَلَامُهُ، فَإِنَّهُمَا قَامَا مِنَ التَّوْحِيدِ بِمَا لَمْ يَقُمْ بِهِ غَيْرُهُمَا عِلْمًا وَمَعْرِفَةً وَحَالًا، وَدَعْوَةً لِلْخَلْقِ وَجِهَادًا، فَلَا تَوْحِيدَ أَكْمَلُ مِنَ الَّذِي قَامَتْ بِهِ الرُّسُلُ، وَدَعَوْا إِلَيْهِ، وَجَاهَدُوا الأُمَمَ عَلَيْهِ[١].

---

[١] وهَذا القَولُ في الواقِعِ قَدْ يُوهِمُ بعضَ الناسِ أنَّ غيرَ مُحَمَّدٍ وإبراهيمَ -عليهما الصلاة والسلام- مِنَ الأنبياءِ عِندَهم نَقصٌ في التَّوحيدِ؛ لأَنَّه قالَ: «**وَأَكْمَلُهُمْ تَوْحِيدًا الخَلِيلَانِ: مُحَمَّدٌ وَإِبْرَاهِيمُ**» ولكِنْ هَذا الوَهمُ خطَأٌ، وذلِكَ لأنَّ التَّوحيدَ في حقِّ الأنبياءِ الآخرينَ كامِلٌ، لكِنْ لا مانِعَ مِن أَنْ يَكونَ هُناكَ كَمالٌ وأَكملُ؛ كما قالَ اللهُ تَعالى:

وَلِهَذَا أَمَرَ سُبْحَانَهُ نَبِيَّهُ أَنْ يَقْتَدِيَ بِهِمْ فِيهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى بَعْدَ ذِكْرِ مُنَاظَرَةِ إِبْرَاهِيمَ قَوْمَهُ فِي بُطْلَانِ الشِّرْكِ، وَصِحَّةِ التَّوْحِيدِ، وَذِكْرِ الأَنْبِيَاءِ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ [الأنعام:٩٠]، فَلَا أَكْمَلَ مِنْ تَوْحِيدِ مَنْ أُمِرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يَقْتَدِيَ بِهِمْ.

وَكَانَ ﷺ يُعَلِّمُ أَصْحَابَهُ إِذَا أَصْبَحُوا أَنْ يَقُولُوا: «أَصْبَحْنَا عَلَى فِطْرَةِ الإِسْلَامِ، وَكَلِمَةِ الإِخْلَاصِ، وَدِينِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَمِلَّةِ أَبِينَا إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ»[1].

= ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُواْ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُواْۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد:١٠]، وقال: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْۚ فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ دَرَجَةًۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [النساء:٩٥].

ولا شَكَّ أنَّ الإنسانَ قَدْ يُؤتَى منَ العِلمِ والمَعرفةِ ما لَمْ يُؤتَه الآخَرُ، ولا يَكونُ هَذا نَقصًا في الآخرِ إذا كانَ قَدْ أُوتِيَ الكَمالَ الَّذي يَليقُ به.

فلا تَظنَّ أنَّ في هَذا غَمزًا لِمَنْ سِوى إبراهيمَ ومُحمدٍ علَيْهِم الصَّلاةُ والسَّلامُ فالكُلُّ قَدْ كمَلَ بحَقِّه التَّوحيدُ الَّذي أكمَلَه اللهُ لَهُ.

فإنْ قالَ قائلٌ: ما الَّذي يَدُلُّ على أنَّ دِينَ إبراهيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أكمَلُ مِن غَيرِه. فالجَوابُ: أنَّ اللهَ قالَ: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل:١٢٣]، وهَذا يَدُلُّ علَى أنَّ دِينَ إبراهيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أكمَلُ مِن غَيْرِه، وإلَّا لأَمَرَ الرَّسولَ باتِّباعِه.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (٣/ ٤٠٦)، من حديث عبد الرحمن بن أبزى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَمِلَّةُ إِبْرَاهِيمَ التَّوْحِيدُ، وَدِينُ مُحَمَّدٍ ﷺ: مَا جَاءَ بِهِ مِنْ عِنْدِ اللهِ قَوْلًا وَعَمَلًا وَاعْتِقَادًا، وَكَلِمَةُ الإِخْلَاصِ هِيَ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَفِطْرَةُ الإِسْلَامِ هِيَ مَا فَطَرَ عَلَيْهِ عِبَادَهُ مِنْ مَحَبَّتِهِ وَعِبَادَتِهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَالِاسْتِسْلَامُ لَهُ عُبُودِيَّةً وَذُلًّا وَانْقِيادًا وَإِنَابَةً.

فَهَذَا تَوْحِيدُ خَاصَّةِ الخَاصَّةِ، الَّذِي مَنْ رَغِبَ عَنْهُ فَهُوَ مِنْ أَسْفَهِ السُّفَهَاءِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ۚ وَلَقَدِ ٱصْطَفَيْنَـٰهُ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ ﴿١٣٠﴾ إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ ۖ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [البقرة:١٣٠-١٣١].

وَكُلُّ مَنْ لَهُ حِسٌّ سَلِيمٌ وَعَقْلٌ يُمَيِّزُ بِهِ، لا يَحْتَاجُ فِي الِاسْتِدْلَالِ إِلَى أَوْضَاعِ أَهْلِ الكَلَامِ وَالجَدَلِ وَاصْطِلَاحِهِمْ وَطُرُقِهِم البَتَّةَ، بَلْ رُبَّمَا يَقَعُ بِسَبَبِهَا فِي شُكُوكٍ وَشُبَهٍ يَحْصُلُ لَهُ بِهَا الحَيْرَةُ بِالضَّلَالِ وَالرِّيبَةِ، فَإِنَّ التَّوْحِيدَ إِنَّمَا يَنْفَعُ إِذَا سَلِمَ قَلْبُ صَاحِبِهِ مِنْ ذَلِكَ، وَهَذَا هُوَ القَلْبُ السَّلِيمُ الَّذِي لَا يُفْلِحُ إِلَّا مَنْ أَتَى اللهَ بِهِ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ النَّوْعَ الثَّانِيَ وَالثَّالِثَ مِنَ التَّوْحِيدِ الَّذِي ادَّعَوْا أَنَّهُ تَوْحِيدُ الخَاصَّةِ وَخَاصَّةِ الخَاصَّةِ يَنْتَهِي إِلَى الفَنَاءِ الَّذِي يُشَمِّرُ إِلَيْهِ غَالِبُ الصُّوفِيَّةِ، وَهُوَ دَرْبٌ خَطِرٌ يُفْضِي إِلَى الِاتِّحَادِ.

انْظُرْ إِلَى مَا أَنْشَدَه شَيْخُ الإِسْلَامِ أَبُو إِسْمَاعِيلَ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى حَيْثُ يَقُولُ شِعْرًا(١):

مَا وَحَّدَ الوَاحِدَ مِنْ وَاحِدٍ ... إِذْ كُلُّ مَنْ وَحَّدَهُ جَاحِدُ

(١) منازل السائرين (ص:١٣٩).

تَوْحِيدُ مَنْ يَنْطِقُ عَنْ نَعْتِهِ عَارِيَّةٌ أَبْطَلَهَا الوَاحِدُ

تَوْحِيدُهُ إِيَّاهُ تَوْحِيدُهُ وَنَعْتُ مَنْ يَنْعَتُهُ لَاحِدُ

وَإِنْ كَانَ قَائِلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمْ يُرِدْ بِهِ الاِتِّحَادَ، لَكِنْ ذَكَرَ لَفْظًا مُجْمَلًا مُحْتَمَلًا جَذَبَهُ بِهِ الاِتِّحَادِيُّ إِلَيْهِ، وَأَقْسَمَ بِاللهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِ إِنَّهُ مَعَهُ، لَوْ سَلَكَ الأَلْفَاظَ الشَّرْعِيَّةَ الَّتِي لَا إِجْمَالَ فِيهَا كَانَ أَحَقَّ، مَعَ أَنَّ المَعْنَى الَّذِي حَامَ حَوْلَهُ لَوْ كَانَ مَطْلُوبًا مِنَّا لَنَبَّهَ الشَّارِعُ عَلَيْهِ، وَدَعَا النَّاسَ إِلَيْهِ وَبَيَّنَهُ، فَإِنَّ عَلَى الرَّسُولِ البَلَاغَ المُبِينَ، فَأَيْنَ قَالَ الرَّسُولُ: هَذَا تَوْحِيدُ العَامَّةِ، وَهَذَا تَوْحِيدُ الخَاصَّةِ، وَهَذَا تَوْحِيدُ خَاصَّةِ الخَاصَّةِ، أَوْ مَا يَقْرُبُ مِنْ هَذَا المَعْنَى، أَوْ أَشَارَ إِلَى هَذِهِ النُّقُولِ وَالعُقُولُ حَاضِرَةٌ[1].

---

[١] أَبانَ لَنا المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ في كلامِه هَذا أنَّ مِنَ الناسِ مَن جعَلَ تَوحيدَ الأُلوهيَّةِ تَوحيدَ العَوامِّ، وتَوحيدَ الرُّبوبيَّةِ تَوحيدَ الخَواصِّ، وتَوحيدَ خواصِّ الخَواصِّ هُوَ الَّذي لا يَرى إلَّا اللهَ، بمَعنَى أنَّ اللهَ مُجَرَّدٌ عنِ الصِّفاتِ، والحَقيقةُ أنَّ الَّذي قسَّمَ هَذا التَّقسيمَ معناهُ أنَّه جعَلَ التَّوحيدَ الَّذي جاءَتْ بِه الرُّسُلُ ودعَتْ إلَيْه هو تَوحيدَ العوامِّ؛ ولهَذا يَقولُ هَؤلاءِ الصُّوفيَّةُ: إنَّنا لا نَحتاجُ إلى صَلاةٍ، ولا إلى زَكاةٍ، ولا إلى حَجٍّ؛ لأنَّه لا يَحتاجُ إلى ذلِكَ إلَّا العَوامُّ، أمَّا نَحنُ فقَدْ وصَلْنا إلى اليَقينِ، فلا حاجةَ أَنْ نَتعبَّدَ، وفسَّروا قولَه تَعالَى: ﴿وَٱعۡبُدۡ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأۡتِيَكَ ٱلۡيَقِينُ﴾ [الحجر:٩٩]، بمَعنَى: حتَّى تَصِلَ إلى درَجةِ اليَقينِ، فإذا وصَلْتَ إلى درَجةِ اليَقينِ فقِفْ ولا تَتعبَّدْ؛ لأنَّه انتَهى زمَنُ التَّعبُّدِ، معَ أنَّ قولَهُ: ﴿حَتَّىٰ يَأۡتِيَكَ ٱلۡيَقِينُ﴾ أي: حتَّى يَأتيَكَ الموتُ، كما قالَ تَعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [البقرة:١٣٢]، ولَيْسَ المَعنَى أنه إذا وصَلَ الإنْسانُ إلى اليَقينِ سقَطَ عنه التَّكليفُ؛ لأنَّه لا يُشاهِدُ إلَّا الربَّ، فيَصِلُ به تَوحيدُهم إلى أَنْ يَجعَلوا المَخلوقَ والخالِقَ شَيْئًا

= واحِدًا، يَقولـونَ: لا يُمكِـنُ أَنْ تَقـولَ: خالِقٌ ومَخلوقٌ. فإذا قُلتَ: خالِقٌ ومَخلوقٌ؛ فقَدْ أَشرَكْت، ولا تَصِفِ اللهَ بأَيِّ وَصفٍ فإنَّكَ إنْ وصَفْتَه فقَدْ عدَّدْتَه.

وانظُرْ كلامَ أبي إسماعيلَ الهَرَوي صاحِبِ (مَنازِل السائِرينَ)، الَّذي شرَحَه ابنُ القيِّمِ في كِتابٍ سَمَّاهُ «مَدارِج السالِكينَ»، حيثُ يَقولُ[1]:

مـا وحَّـدَ الواحِـدَ مِـن واحِـدٍ إذْ كُـلُّ مَـنْ وَحَّـدَه جاحِـدُ

ومَعناهُ أنَّ الواحِدَ لا يُوحِّدُ الواحِدَ إلَّا إذا جرَّدَه عنِ الصِّفةِ؛ ولِهَذا قالَ:

إذْ كـلُّ مَـن وحَّـدَه جاحِـدُ

تَوحيـدُ مَـن يَنطِـقُ عَـن نَعتِـهِ عارِيـةٌ أَبطَلَهـا الواحِـدُ

أي: أنَّ الإنسانَ الَّذي يَنطِقُ عَن نَعتِ اللهِ أَيْ: بنَعتِه، يَقولُ: إنَّ هَذه عارِيةٌ، والعارِيةُ هيَ الشيءُ الَّذي يُعطَى ثُمَّ يُؤخَذُ ويُرَدُّ، فلَيسَ لَهُ ثَباتٌ، بَلْ سَوفَ يَزولُ، (تَوحيدُه إيَّاه تَوحيدُه) أي: تَوحيدُكَ اللهَ أَنْ تَجعَلَ الخالِقَ والمَخلوقَ شَيئًا واحِدًا، (ونَعْتُ مَن يَنعَتُه لاحِدُ) أَيْ: وَصفُ مَن يَصِفُه مائِلٌ عَنِ الحقِّ؛ لأَنَّ الإلْحادَ هوَ المَيْلُ.

وكَلامُ الشَّيخ الهَرَويِّ لا شَكَّ أنَّه يُوهِمُ القَولَ بوحدةِ الوجودِ، وهَذا الرجُلُ مِنَ الصُّوفيةِ، فيُخشَى أَنْ يَكونَ أَرادَ بِهَذا الكَلامِ مَذهبَ غُلاةِ الصُّوفيَّةِ، وأنه ليسَ هُناكَ خالِقٌ ولا مَخلوقٌ، فإذا قُلت: خالِقٌ ومَخلوقٌ. فقَدْ أَشرَكْت، فالشَّيْءُ كلُّه واحِدٌ، كذلِكَ إذا وصَفْتَ اللهَ فأَنتَ مُلحِدٌ.

(١) منازل السائرين (ص:١٣٩).

فَهَذَا كَلَامُ اللهِ الْمُنَزَّلُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ وَهَذِهِ سُنَّةُ الرَّسُولِ، وَهَذَا كَلَامُ خَيْرِ الْقُرُونِ بَعْدَ الرَّسُولِ، وَسَادَاتُ العَارِفِينَ مِنَ الأَئِمَّةِ، هَلْ جَاءَ ذِكْرُ الفَنَاءِ وَهَذَا التَّقْسِيمُ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ؟ وَإِنَّمَا حَصَلَ هَذَا مِنْ زِيَادَةِ الغُلُوِّ فِي الدِّينِ، الْمُشْبِهِ لِغُلُوِّ الخَوَارِجِ، بَلْ لِغُلُوِّ النَّصَارَى فِي دِينِهِمْ.

وَقَدْ ذَمَّ اللهُ تَعَالَى الغُلُوَّ فِي الدِّينِ وَنَهَى عَنْهُ، فَقَالَ تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓا۟ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا۟ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا۟ كَثِيرًا وَضَلُّوا۟ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٧٧].

وَقَالَ ﷺ: «**لَا تُشَدِّدُوا فَيُشَدِّدَ اللهُ عَلَيْكُمْ، فَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ شَدَّدُوا فَشَدَّدَ اللهُ عَلَيْهِمْ، فَتِلْكَ بَقَايَاهُمْ فِي الصَّوَامِعِ وَالدِّيَارَاتِ:** ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَٰهَا عَلَيْهِمْ﴾ [الحديد:٢٧]» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ(١).

قَوْلُهُ: «وَلَا شَيْءَ مِثْلُهُ» اتَّفَقَ أَهْلُ السُّنَّةِ[١] عَلَى أَنَّ اللهَ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، ....

= وكُلُّ هَذا في الحَقيقةِ كَلامٌ -وإِنْ كانَ الْمُؤلِّفُ ذكَرَه- وعِندي لو أَنَّ طالِبَ العِلمِ لم تُذكَر له مِثلَ هَذِه الآراءِ لكانَ أَسلَمَ لَهُ؛ لأنَّ الخطَأَ والغلَطَ يَصعُبُ على الإِنسانِ أَنْ يَتصوَّرَه، فَضْلًا عَن أَنْ يَحكُمَ علَيْه؛ لأَنَّه خطَأٌ، والنُّفوسُ تَنفرُ مِن تَصوُّرِ الخطَأِ وفَهمِه.

[١] أوَّلًا: لا بُدَّ أَنْ نَعرِفَ مَن هُمْ أهلُ السُّنةِ؟ لأنَّ أهلَ السُّنةِ الآنَ صارَ لفظًا كلٌّ يَدَّعيه، فالأَشاعِرةُ قالوا: نحنُ مِن أَهلِ السُّنةِ، والماتُريديَّةُ قالوا: نَحنُ مِن أَهلِ السُّنةِ. والْمُتَّبِعونَ للسلَفِ قالوا: نَحنُ من أهلِ السنة. والطريقةُ بينَ هَؤلاءِ مُختلِفةٌ غيرُ مُتَّفِقةٍ، وكل هَذِه دَعاوَى تَحتاجُ إلى بيِّنةٍ، فيُقالُ: إنَّ لَفظَ (أَهْلِ السُّنَّة) كلِمةٌ مُضافةٌ إلى السنةِ، فننظُرُ هَل

---

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الأدب، باب في الحسد، رقم (٤٩٠٤)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= يَنطبِقُ عَلى هَؤلاءِ أو هَؤلاءِ أو هَؤُلاءِ، فإذا نظَرْنا إلى المتبعين للسلفِ وجَدْنا أنَّهم هُمُ المُستَحِقُّون لِهَذا الوَصفِ؛ لأنَّ صاحِبَ الشَّيءِ هوَ مَن لزِمَ الشَّيءَ، وأهلُ السُّنةِ هُم مَن لزِموا السُّنَةَ، فإذا نظَرْنا إلَى المَذاهِبِ الثَّلاثةِ: مَذهَبُ السلَفِ، ومَذهَبُ الأَشاعِرةِ، ومَذهَبُ الماتُريديَّةِ، وجَدْنا أنَّ المُتمَسِّكينَ بالسُّنةِ هُمُ السلَفيُّونَ، وهُمُ الفِرقةُ الناجِيةُ، وهُمُ الَّذينَ قالَ فيهِمُ الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**سَتَخْتَلِفُ هَذِهِ الأُمَّةُ عَلَى ثَلاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً**». قالوا: مَنْ يا رَسولَ اللهِ؟ قالَ: «**مَنْ كَانَ عَلَى مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي**»[1]. فهَلْ أَصحابُ النَّبيِّ ﷺ أَوَّلوا نُصوصَ الصِّفاتِ وقالوا: المُرادُ باليَدِ: النِّعْمةُ، والمُرادُ بالكَلامِ: الكَلامُ النَّفْسيُّ، والمُرادُ بالمَجيءِ: مَجيءُ الأَمْرِ، وما أَشبَهَ ذلِكَ؟

الجَوابُ: لا، فإذا كانَ هَكَذا فإِنَّ أَهلَ السُّنةِ لا ينطبقُ إلَّا على مَا كانَ علَيْه الرَّسولُ ﷺ وأَصحابُه، وهُمُ السلَفُ وأَتباعُهُمُ الَّذينَ يُطلَقُ علَيْهِم اسمُ الأَثرِيَّةِ، أَي: مُتَّبِعو الأَثَرِ.

فقَولُ المُؤلِّفِ هُنا: «**اتَّفقَ أهلُ السُّنةِ**». لا يَعنِي بذلِكَ -واللهُ أَعلَمُ- الأَثَرِيَّةَ فقَطْ دونَ الأَشاعِرةِ ودونِ الماتُريديَّةِ.

و(أهلُ السُّنةِ) يُطلَقُ عِندَ بعضِ المُتأخِّرينَ عَلى الأَثَرِيَّةِ والأَشعرِيَّةِ والماتُريديَّةِ، ويَرَى هَؤلاءِ الأَشاعِرةُ والماتُريديَّةُ أَنَّهم مِن أَهلِ السُّنةِ، فنَقولُ: هذا ليسَ بصَحيحٍ، فلا تَتَّفِقُ طائِفتانِ مُختلِفتانِ في مِنهاجِهِما بوَصفٍ واحِدٍ، فلا بُدَّ أَنْ يَختصَّ بالوَصفِ مَن هُوَ أَقرَبُ الناسِ إِلَيْهِم، وهُمُ السلَفُ الَّذين يُطلِقونَ علَيْهم هَؤلاءِ الأَثَرِيَّةَ.

---

(١) أخرجه الترمذي: كتاب الإيمان، باب ما جاء في افتراق هذه الأمة، رقم (٢٦٤١)، من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

لَا فِي ذَاتِهِ، وَلَا فِي صِفَاتِهِ، وَلَا فِي أَفْعَالِهِ[١].

---

[١] وقولُه: «لَا فِي ذَاتِهِ، وَلَا فِي صِفَاتِهِ، وَلَا فِي أَفْعَالِهِ» للهِ ذاتٌ ولَنا ذاتٌ، كذلِكَ للهِ صِفاتٌ ولَنا صِفاتٌ، فإِنْ قالَ قائلٌ: ذلِكَ مَعناهُ الاشتِراكُ. قُلْنا: هَذا الاشتِراكُ لا يَستلزِمُ التماثُلَ، بَلْ هوَ لا يَقتَضيهِ بالنِّسبةِ للهِ عَزَّوَجَلَّ، وكذلِكَ الأَفعالُ، فاللهُ تَعالى لَهُ أَفعالٌ ولَنا أَفعالٌ، واشتِراكُنا في ذلِكَ لا يَستلزِمُ التَّماثُلَ.

والتَّمثيلُ لُغةً: هوَ ذِكرُ مُماثِلٍ للشيءِ أو إثباتُ مُماثِلٍ للشيءِ، سَواءٌ ذكَرْتَه بقَلبِكَ وهوَ التقديرُ القَلبيُّ، أو بلِسانِكَ وهو التَّقديرُ الذِّكْريُّ، فكلُّ ذلِكَ تَمثيلٌ.

واصطِلاحًا: إثباتُ مَثيلٍ للهِ عَزَّوَجَلَّ في ذاتِه أو في صِفاتِه.

أَمَّا الأوَّلُ وهو إثباتُ المَثيلِ للهِ في ذاتِه فلا أَعلَمُ أحدًا قالَ به.

وأَمَّا الثاني: وهو إثباتُ مَثيلٍ للهِ عَزَّوَجَلَّ في صِفاتِه فقَدْ قالَ به أُمَمٌ، فالمُشرِكونَ الَّذين يَعبُدون الأصنامَ أَثبَتوا للهِ مَثيلًا في الأُلوهيةِ، والَّذين يَقولونَ: إنَّ صِفاتِ اللهِ كصِفاتِنا، واستِواءَه كاستِوائِنا على السَّريرِ، ونُزولَه كنُزولِنا منَ السَّطحِ إلى الأرضِ، وما أَشبَهَ ذلكَ، فهَؤلاءِ أَثبَتوا للهِ مَثيلًا في صِفاتِه.

والَّذين قالوا: إنَّ للعالَمِ خالِقَيْنِ: النُّورَ والظُّلْمةَ. أَثبَتوا للهِ تَعالى مَثيلًا في رُبوبيَّتِه.



حُكمُ تمثيلِ الصفاتِ:

حَرامٌ وقد يَصِلُ للكُفرِ: بدليلِ السَّمعِ والعَقلِ:

أمَّا دلالةُ السَّمعِ ففي قولِه تَعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى:١١]، وهذا خبَرٌ، فمَنْ أَثبَتَ للهِ مَثيلًا فقَدْ كذَّبَ الخبَرَ.

وفي قولِه: ﴿فَلَا تَضۡرِبُواْ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡثَالَ﴾ [النحل:٧٤]، وهذا طلَبٌ؛ لأنَّه نَهيٌ، والنهيُ: طلبُ الكَفِّ على وجهِ الاستِعْلاءِ، فمَن أَثبَتَ للهِ مَثيلًا فقَدْ عصَى الأمرَ وخالَفَ، فالمُثبِتونَ للهِ المَثيلَ مُكذِّبون للخبَرِ مُستكبِرون عنِ الأَمرِ؛ لأنَّهم خالَفوا اللهَ عَزَّوَجَلَّ في نفيِ المَثيلِ وفي ضربِ المَثيلِ.

وأمَّا دَلالةُ العَقْلِ: فلأنَّ العَقلَ لا يُمكنُ أن يَفرضَ للهِ تعالى مَثيلًا لظُهورِ التبايُنِ بينَ الخالِقِ والمَخلوقِ، فمَنْ أَثبَتَ للخالِقِ مَثيلًا، وجعَلَ صِفاتِه كصِفاتِ خَلقِه فقَدْ أَنكَرَ المَعقولَ؛ لأنَّه لا يُمكِنُ أن يَكونَ للهِ تَعالى مَثيلٌ، فإنَّ الصِّفاتِ إذا أُضيفَتْ إلى مَوصوفٍ كانَتْ بحسَبِ ذلكَ المَوصوفِ، أي: تَليقُ به، بدَليلِ إذا قُلتَ: يَدُ الإنسانِ. وقُلتَ: يَدُ الحصانِ. كُلُّنا يَعرِفُ الفَرقَ بينَ اليَدينِ: بينَ يَدِ الإنسانِ ويَدِ الحصانِ، حتَّى لو لم تَقُلْ للناسِ: يَدُ الإنسانِ مِثلُ يَدِ الحصانِ. فإذا قُلتَ لشَخصٍ: عِندي حصانٌ ولكِنْ يدُه ليسَتْ كيَدِ الإنسانِ. لضحِكَ علَيْك.

فإذًا: صِفةُ كلِّ مَوصوفٍ تَليقُ بذلكَ المَوصوفِ عَقلًا بدونِ السَّمعِ، فحينَئِذٍ يَكونُ التَّمثيلُ مُمتنِعًا بدَلالةِ السَّمعِ والعَقلِ.

والسلَفُ حكَموا على المُمثِّلِ بأنه كافِرٌ، كما قالَ نُعيمُ بنُ حَمَّادٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قولَه الآنِفَ

= الذِّكْر: «مَن شبَّه اللهَ بخَلقِه فقَدْ كفَرَ»[١] وهو صحيحٌ، فالمُمثِّلُ كافِرٌ؛ لأَنَّه مُكذِّبٌ للخبَرِ، وتَكذيبُ الخبَرِ، أَيَّ خبَرٍ كانَ، كُفْرٌ، وليسَ كالأَمرِ فمُخالَفةُ الأمرِ قَدْ تَكونُ كُفرًا وقَدْ تَكونُ مَعصيةً دونَ الكُفرِ، لكِنْ تَكذيبُ الخبَرِ مَهما كانَ فهوَ كُفرٌ؛ لأَنَّه تَنقُّصٌ للمُخبِرِ.

وحينَئِذٍ نَقولُ: التمثيلُ كُفرٌ مُطلَقًا؛ لأَنَّه تَكذيبٌ لخبَرِ اللهِ في قولِه: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١].

وبَيانُ الجمعِ بينَ نُصوصِ نَفيِ التَّمثيلِ وبَينَ قولِه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خَلَقَ اللهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»[٢].

هذا الحَديثُ في الصحيحَيْنِ وغيرِهما، ويَستَشهِدُ به المُمثِّلُ فيَقولُ: آدَمُ مِثلُ اللهِ، ومَهما أَتَيْتُم مِن أدِلَّةٍ تَنفون بها التمثيلَ فعِندَي حَديثٌ يُثبِتُه. فأَنتَ إذا قُلتَ: هذا على صُورةِ هَذا. أي: مِثلُه طِبقَ الأَصلِ، فإذا كانَ مِثلَه طِبقَ الأصلِ فكُلُّ الكُتبِ الَّتي أَثبَتَتْ (مِن غيرِ تَمثيلٍ) نَقول: هَذا غيرُ صَحيحٍ، بَلْ بتَمثيلٍ؛ لأَنَّ اللهَ خَلَقَ آدمَ على صُورتِهِ.

فنَقولُ له: إنَّ كلامَ اللهِ ورَسولِه لا يُكذِّبُ بعضُه بعضًا، فنَقولُ: الَّذي قالَ: «خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»، مُرسَلٌ مِن قِبَلِ مَن قالَ عَن نَفسِه: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، وهَلْ يُمكِنُ أن يَكونَ الرسولُ يَأتي بما يُكذِّبُ خبَرَ المُرسِلِ؟!

(١) تقدم تخريجه (ص:٩٧).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الاستئذان، باب بدء السلام، رقم (٦٢٢٧)، ومسلم: كتاب الجنة، باب يدخل الجنة أقوام أفئدتهم مثل أفئدة الطير، رقم (٢٨٤١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

ولذلِكَ اختَلَفَ العُلَماءُ في تَخريجِ هذا الحَديثِ والجمعِ بينَه وبينَ النُّصوصِ الدَّالَّةِ على نَفيِ التَّمثيلِ، فقالَ بعضُهم: إنَّ لَفظَ: «خَلَقَ اللهُ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ»[1] ليسَ بصَحيحٍ ولا نَقبَلُه، أمَّا لفظُ: «عَلَى صُورَتِهِ» فنَقبَلُه، لكِنْ نُؤوِّلُه؛ لأجلِ أن يُطابِقَ النُّصوصَ الدَّالَّةَ على انتِفاءِ المُماثَلةِ.

والَّذينَ ضعَّفوا لفظَ: «عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ» تَخلَّصوا مِنه، وقالوا: هذا لَفظٌ غيرُ صَحيحٍ ولم يَقُلْه الرَّسولُ ﷺ.

أمَّا الَّذينَ قالوا: «عَلَى صُورَتِهِ» بالضميرِ فهَذا صَحيحٌ مَقبولٌ، ولكِنْ يُؤوَّلُ:

١- قالَ بعضُهم: إنَّ الضَّميرَ في «صُورَتِهِ» يَعودُ على آدَمَ، يَعنِي: إنَّ اللهَ خلَقَ آدَمَ على صورةِ آدَمَ.

٢- وقالَ بعضُهم: خلَقَ آدَمَ على صُورةِ المَضروبِ؛ لأنَّ الرسولَ ﷺ نَهَى عنِ الضربِ على الوَجهِ، وقالَ: «إِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ» أي: على صُورةِ هَذا الَّذي ضرَبْتَه، فلا تُهِنْ هَذه الصُّورةَ؛ لأنَّها مَخلوقةٌ على صُورةِ آدَمَ، فيَكونُ الضميرُ عائِدًا على المَضروبِ.

٣- وقالَ بعضُهم: «إِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ» أي: على صُورةِ اللهِ، لكِنِ الإِضافةُ هُنا من بابِ إضافةِ المَخلوقِ إلى خالِقِه لا مِن بابِ إضافةِ الصِّفةِ إلى موصوفِها، أي: على الصورةِ التي خلَقَها اللهُ عَزَّوَجَلَّ واختارَها، ومِنها قولُه: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين:٤]، فاختارَ هذا الوجهَ بهذه الكَيفيةِ الَّتي تُفضَّلُ على وُجوهِ سائِرِ الحَيواناتِ،

---

(١) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (٥١٧)، وابن خزيمة في التوحيد (١/ ٨٥)، والآجري في الشريعة (٧٢٥)، والطبراني في الكبير (١٢/ ٤٣٠ رقم ١٣٥٨٠)، من حديث ابن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

= فهذا الوَجهُ الَّذي خلَقَه اللهُ عَزَّوَجَلَّ وصوَّرَه اعتَنَى بِهِ وأَضافَه إلى نَفسِه لا تَضرِبْه؛ فتُحدِثُ به خُدوشًا وعُيوبًا وهو مَحَلُّ الإكرامِ لا مَحَلُّ الإهانةِ، وحينَئِذٍ تكونُ الإِضافةُ على سبيلِ التَّشريفِ والتَّعظيمِ.

قالوا: ونَظيرُ ذلكَ قولُه تَعالى: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾ [الأعراف:٧٣]، و﴿وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ﴾ [الحج:٢٦]، والبيتُ هُنا مَخلوقٌ، والناقةُ أيضًا مَخلوقةٌ، وهذِه الصورةُ مَخلوقةٌ وأُضيفَتْ إلى اللهِ على سَبيلِ التَّشريفِ، قالوا: وهذا مَعنًى سائغٌ جاءَ نَظيرُه في القُرآنِ، ومُناسبتُه للنَّهيِ عَن ضَربِ الوَجهِ واضِحةٌ جِدًّا، وهوَ أنَّ هذا الوَجهَ الَّذي خلَقَه اللهُ عَزَّوَجَلَّ على هذه الصُّورةِ المُعيَّنةِ إذا ضرَبْتَه فأنتَ الآنَ عِبْتَه، إمَّا عيبًا مَعنويًّا وإمَّا عيبًا حِسِّيًّا، وإمَّا الأَمرانِ جميعًا.

فالعَيبُ الحِسِّيُّ أن يَكونَ هذا الرجُلُ مثلًا بَليدًا كالحِمارِ لا يُهِمُّه أن تَضرِبَه على وَجهِه أو رأسِه أو صَدرِه أو على بَطنِه أو على ظَهرِه فكلُّه يَستَوي عِندَه، فيَكونُ خَدشُ وجهِه أو جَرحُه عيبًا حِسِّيًّا يُغيِّرُ خَلقَ اللهِ، وإذا ضرَبْتَه على وَجهِه كانَ أشدَّ مِن ضَربِه على ظَهرِه فالإِهانةُ واضِحةٌ؛ إِذْ إنَّ ضَربَ هَذا الرجُلِ عَلى وَجهِه لا شَكَّ أنَّه أشدُّ إِذْلالًا مِمَّا لَوْ ضُرِبَ على ظَهْرِه أَوْ يَدِه أَوْ رِجلِه.

فالصُّورةُ إِذًا يَجِبُ أَنْ تُكرمَ ولا تُهانَ؛ لا إهانةً مَعنوِيَّةً ولا حِسِّيةً، وهَذا تَأويلٌ واضِحٌ ليسَ فيه إِشْكالٌ.

٤- وقالَ بَعضُهم: «عَلى صُورَتِهِ» الضَّميرُ يَعودُ عَلى اللهِ، وأنَّ للهِ تَعالى صُورةً، وإثباتُ الصُّورةِ للهِ ثابِتٌ ليسَ فيه إشكالٌ، كَما في حَديثِ أبي سَعيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الطويلِ في

= قِصَّـةِ الكَشفِ عن ساقِه عَزَّوَجَلَّ، وأنَّه يَأتِي بالصِّفـةِ الَّتي يَعرِفـونَها[1]، قالـوا: فالصُّورةُ ثابِتةٌ للهِ عَزَّوَجَلَّ في الصحيحَيْنِ.

وهُنا «عَلى صُورتِه» أَيْ: عَلى صُورةِ اللهِ، لكِنْ لا يَلزَمُ مِن كَونِ الشيءِ عَلى صُورةِ الشيءِ أَنْ يَكـونَ مُماثِلًا، فنحـنُ نُثبِتُ أنَّ للهِ صُورةً حَقيقيَّـةً، ونَنفي أَنْ تكـونَ مُماثِلةً لصُورةِ المَخْلوقِينَ؛ لأَنَّ اللهَ يَقولُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، ونَنفِي ما نَفاهُ اللهُ، ونَقولُ: صُورةٌ للهِ لكِنْ ليسَت كصُورةِ الإِنسانِ. كَذا «على صُورتِه» لكِنْ بدونِ مُماثَلةٍ.

وقَدْ يَقولُ قائِلٌ: أَنا لا أَتصوَّرُ صُورةً على صُورةٍ بدونِ مُماثَلةٍ؟

فنَقولُ: ما تَقولُ في قولِ الرَّسولِ ﷺ: «**إِنَّ أَوَّلَ زُمْرَةٍ تَدْخُلُ الجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ**»[2] فهَلْ تَعتقِدُ أَنَّهم مُماثِلونَ للقمَرِ تَمامًا؟

الجَوابُ: سيَقولُ: لا. ولكِنْ هُناكَ مُشابَهةٌ لكِنْ دونَ مُماثَلةٍ، والمَنفيُّ في القُرآنِ المُماثَلةُ، فهَذا مثَلًا لَه وَجهٌ وللهِ وَجهٌ، لكِنْ لا يَلزَمُ أَنَّ الصُّورةَ الَّتي كانَ اللهُ علَيْها أَنْ تكونَ صُورةُ الآدَميِّ كصُورةِ اللهِ، فحينَئِذٍ نُثبِتُ حَقيقةَ الصُّورةِ بمُقتَضَى هَذا الحَديثِ، ونَنفِي المُماثَلةَ بالأَدِلَّةِ الدالَّةِ عَلى نَفيِ المُماثَلةِ في اللهِ للخَلْقِ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾، رقم (٤٩١٩)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية، رقم (١٨٣)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة، رقم (٣٢٥٤)، ومسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها، باب أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر ليلة البدر، رقم (٢٨٣٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

=

فصارَ عِندَنا أَربَعةُ أَقْوالٍ مِن هَذا الحَديثِ:

الأَوَّلُ: أنَّ الضَّميرَ يَعودُ على آدَمَ.

الثاني: يَعودُ عَلى المَضروبِ.

الثالِثُ: يَعودُ عَلى اللهِ باعتِبارِ التَّشريفِ وَالتَّعظيمِ.

الرابعُ: يَعودُ عَلى اللهِ باعتِبارِ أنَّ الصُّورةَ صُورةُ اللهِ لكِنْ لا يَلزَمُ المُماثَلةُ؛ لأَنَّ النُّصوصَ دلَّتْ عَلَى نَفيِ المُماثَلةِ.

أمَّا القَوْلانِ الأَوَّلانِ فهُما ضَعيفانِ.

وأمَّا الثالِثُ والرابعُ فالحَديثُ يَتعيَّنُ أن يُخرَّجَ عَلى أحَدِهما، فإنْ قيلَ: أيُّهما أَسلَمُ، أَنْ نُؤوِّلَه أو نُبقِيَه على ظاهِرِه؟

قيلَ: الأَخيرُ أَوْلَى؛ بأَنْ نُبقِيَه عَلى ظاهِرِه معَ نَفيِ المُماثَلةِ، وحينَئِذٍ نَكونُ قَدْ أَعطَيْنا النُّصوصَ حقَّها بدونِ أَنْ يَكونَ هُناكَ شَيءٌ يُعارِضُ كِتابَ اللهِ أو سُنَّةَ رَسولِه ﷺ.

وحِينَئِذٍ نَقولُ: الجَمعُ بينَ نَفيِ التَّمثيلِ وإِثباتِ الصُّورةِ وهُوَ قولُه ﷺ: «**خَلَقَ اللهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ**»[1] أَنْ نُثبِتَ الصورةَ بدونِ تَمثيلٍ.

فإذا أُورِدَ علَيْنا: كيفَ تَقولُ: هذا عَلى صُورةِ هَذا. بدونِ تَمثيلٍ، فهَذا هوَ المَعْقولُ؟!

الجَوابُ: أَنْ نَقولَ: هَذا ورَدَ نَظيرُه في السُّنةِ: «**إِنَّ أَوَّلَ زُمْرةٍ تَدْخُلُ الجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ**» فأَنتَ لا تَقولُ بالمُماثَلةِ.

---

(١) تقدم تخريجه (ص:٢٠٦).

وأمَّا قولُهُ: «عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ»[1] فعَلى قولِ مَن يَرَى أنَّه ضَعيفٌ: واضِحٌ، وأمَّا عَلى قولِ مَن يُصحِّحُه فيُخرَّجُ على نَفْسِ التَّخريجِ الَّذي ذكَرْنا، لكِنَّه يَمتنِعُ فيه الوَجهانِ الأوَّلانِ، وهُما أَنْ يَعودَ الضَّميرُ إلى آدَمَ أَوْ إِلَى المَضروبِ؛ لأنَّ هُنا لا يُوجَدُ ضَميرٌ.



(١) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (٥١٧)، وابن خزيمة في التوحيد (١/ ٨٥)، والآجري في الشريعة (٧٢٥)، والطبراني في الكبير (١٢/ ٤٣٠ رقم ١٣٥٨٠)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

لفظُ التَّشبيهِ مجملٌ:

وَلَكِنْ لَفْظ التَّشْبِيهِ قَدْ صَارَ فِي كَلَامِ النَّاسِ لَفْظًا مُجْمَلًا يُرَادُ بِهِ المَعْنَى الصَّحِيحُ، وَهُوَ مَا نَفَاهُ القُرْآنُ وَدَلَّ عَلَيْهِ العَقْلُ؛ مِنْ أَنَّ خَصَائِصَ الرَّبِّ تَعَالَى لَا يُوصَفُ بِهَا شَيْءٌ مِنَ المَخْلُوقَاتِ، وَلَا يُمَاثِلُهُ شَيْءٌ مِنَ المَخْلُوقَاتِ فِي شَيْءٍ مِنْ صِفَاتِهِ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] رَدٌّ عَلَى المُمَثِّلَةِ المُشَبِّهَةِ، ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] رَدٌّ عَلَى النُّفَاةِ المُعَطِّلَةِ، فَمَنْ جَعَلَ صِفَاتِ الخَالِقِ مِثْلَ صِفَاتِ المَخْلُوقِ فَهُوَ المُشَبِّهُ المُبْطِلُ المَذْمُومُ، وَمَنْ جَعَلَ صِفَاتِ المَخْلُوقِ مِثْلَ صِفَاتِ الخَالِقِ فَهُوَ نَظِيرُ النَّصَارَى فِي كُفْرِهِمْ.

وَيُرَادُ بِهِ أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ للهِ شَيْءٌ مِنَ الصِّفَاتِ، فَلَا يُقَالُ: لَهُ قُدْرَةٌ، وَلَا عِلْمٌ، وَلَا حَيَاةٌ؛ لِأَنَّ العَبْدَ مَوْصُوفٌ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ! وَلَازِمُ هَذَا القَوْلِ أَنَّهُ لَا يُقَالُ لَهُ: حَيٌّ، عَلِيمٌ، قَدِيرٌ؛ لِأَنَّ العَبْدَ يُسَمَّى بِهَذِهِ الأَسْمَاءِ، وَكَذَلِكَ كَلَامُهُ وَسَمْعُهُ وَبَصَرُهُ وَإِرَادَتُهُ وَغَيْرُ ذَلِكَ[١].

---

[١] نحنُ نقولُ: ليسَ كمِثْلِ اللهِ شَيءٌ، والدَّليلُ قولُه تَعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]، وهَذه عِبارةُ الماتِنِ، لكِنِ المُؤلِّفُ يقولُ: هَلْ نَقولُ: إنَّ اللهَ لا شَبيهَ لَه؟ وانظُرْ إليْه وهوَ يُفصِّلُ، حيثُ قالَ: «**وَلَكِنْ لَفْظ التَّشْبِيهِ قَدْ صَارَ فِي كَلَامِ النَّاسِ لَفْظًا مُجْمَلًا يُرَادُ بِهِ المَعْنَى الصَّحِيحُ**»، ثُم قالَ: «**وَيُرَادُ بِهِ أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ للهِ شَيْءٌ مِنَ الصِّفَاتِ**».

فالتَّشبيهُ صارَ لفظًا مُجمَلًا، أي: يَحتَمِلُ مَعنيَيْن، فيَحتمِلُ أَنْ يُرادَ بِه المَعنَى الصَّحيحُ، أي: مِن غَيرِ تَمثيلٍ، والمُماثَلةُ نَفاها القُرآنُ، فإذا أُريدَ بِالتَّشبيهِ التَّمثيلُ صارَ نَفيُ المُشابَهةِ حَقًّا؛ لأنَّه يُشابِهُ مِن غَيرِ تَمثيلٍ، وهَذا حقٌّ.

لكِنْ هُناكَ مَعنًى آخَرُ للتَّشبيهِ وهُوَ أَنَّه يُرادُ بِهِ أَنْ لا يَثبُتَ للهِ شَيءٌ مِنَ الصِّفاتِ، فيَقولُ: مَعنَى مِن غَيرِ تَشبيهٍ، أي: مِن غَيرِ إثباتِ شَيءٍ مِنَ الصِّفاتِ؛ لأنَّ إثباتَ شَيءٍ مِنَ الصِّفاتِ تَشبيهٌ. فإذا أُريدَ بالتَّشبيهِ هَذا المَعنَى فلا يَصِحُّ نَفيُهُ؛ لأنَّكَ إذا قُلْتَ: مِن غَيْرِ تَشبيهٍ، أي: مِن غَيرِ إثباتِ صِفةٍ للهِ، فهَذا غَيرُ جائزٍ.

وبِهَذا نَعرِفُ أَنَّ قولَ الإنْسانِ: أَنا أُثبِتُ الصِّفاتِ مِن غَيرِ تَمثيلٍ. أَوْلى مِن قولِهِ: أَنا أُثبِتُ الصِّفاتِ مِن غَيْرِ تَشبيهٍ. وذلِكَ مِن وُجوهٍ:

الوَجهُ الأَوَّلُ: أَنَّه هُوَ الَّذي نَطَقَ بِه القُرآنُ؛ لأَنَّ اللهَ تَعالى قالَ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ ولم يَقُلْ: ليسَ كَشِبْهِهِ.

وكذلِكَ أيضًا نَهَى اللهُ تَعالى أَنْ نَضرِبَ لَهُ الأَمْثالَ، فقالَ: ﴿فَلَا تَضۡرِبُواْ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡثَالَ﴾.

فالمَثَلُ هُوَ الَّذي جاءَ النصُّ بنَفيِهِ في قولِه: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾، وبِالنَّهيِ عَنْه في قَوْلِه: ﴿فَلَا تَضۡرِبُواْ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡثَالَ﴾ فكانَ مِنْ هَذِه الناحِيةِ أَوْلى؛ لأَنَّه لا شَكَّ أَنَّ التَّعبيرَ بالنَّصِّ أَوْلَى مُحافَظةً على النَّصِّ؛ ولأَنَّ النصَّ قَدْ يَحمِلُ مَعنًى دَقيقًا لا نَفطِنُ لَهُ، فنَظُنُّ أَنَّ اللَّفْظَيْنِ مَعناهُما سَواءٌ، وليسَ كذلِكَ.

وهُنا في قولِه تَعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ قَدْ يُشكِلُ عَلى الإنسانِ دُخولُ الكافِ عَلى (مِثْلِه) إِذْ قَدْ يَتوهَّمُ الواهِمُ بأنَّ للهِ مِثْلًا، وهَذا المِثْلُ لا يُشبِهُه شَيءٌ، ومِثْلُ الشَّيءِ ليسَ هُوَ الشَّيءَ.

ولَوْ قالَ: «ليسَ كاللهِ شَيءٌ» ما حصَلَ إِشْكالٌ، ولو قُلْت: ليسَ كزَيْدٍ شَيءٌ. فالكافُ داخِلةٌ على (زَيْدٍ)، إذًا هُناكَ شَيءٌ يُسمَّى زَيدًا، والكافُ داخِلةٌ علَيْه لنَفيِ مُشابَهتِه غَيرَه، و﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ الكافُ دخَلَتْ عَلى (مِثْل)، إذًا هُناكَ شَيءٌ يُسمَّى مِثْلًا، فهَلْ للهِ

= مِثْلٌ بحَيثُ لا يَكونُ لِهَذا المَثَلِ شَبيهٌ؟ هذا مَحَلُّ الوَهمِ، فقَدْ يَتوهَّمُ واهِمٌ أنَّ للهِ مِثْلًا؛ لأَنَّ الكافَ دخَلَت عَلى (مِثل)، أنَّ للهِ مِثْلًا، وهذا المِثْلُ لا يُشبِهُه شَيءٌ.

والعُلماءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَخرَّجوا مِن هَذا الوَهمِ.

فمِنْهم مَن قالَ: إنَّ الكافَ زائِدةٌ.

ومِنهُم مَن قالَ: إنَّ (مِثل) زائِدةٌ، فتَقديرُ الكَلامِ عَلى الأوَّلِ: ليسَ مِثلُه شَيءٌ، وتَقديرُ الكَلامِ عَلى الثاني: ليسَ كَهُوَ شَيءٌ.

والقَولُ بأنَّ الكافَ هِيَ الزائِدةُ أَوْلى؛ لأَنَّ زِيادةَ الحُروفِ مَعهودٌ في اللُّغةِ العَربيَّةِ، لكِنْ زِيادةُ الأَسْماءِ غيرُ مَعهودٍ في اللُّغة العرَبيَّةِ، وحَمْلُ اللَّفْظِ عَلى المَعهودِ في اللُّغةِ العَربيَّةِ أَوْلى مِن حَمْلِه عَلى غيرِ المَعْهودِ، وعَلى هَذا فتكونُ الكافُ زائِدةً.

والقَوْلُ الثالِثُ: إنَّ (مِثْل) بمَعنَى: ذات، فيَكونُ المَعنَى: ليسَ كذاتِ اللهِ شَيءٌ، أَوْ بمَعنَى: صِفَة، فيَكونُ المَعنَى: ليسَ كصِفةِ اللهِ شَيءٌ؛ لأَنَّ المِثْلَ والمَثَلَ قَد يُرادُ بِه الصِّفةُ كَما في قولِه تَعالَى: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [محمد:١٥] (مَثَل) بمَعنَى: صِفَة، فيَكونُ المَعنَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ﴾ أي: لَيْسَ كصِفَتِه شَيءٌ، أَوْ ليسَ كَذاتِه شَيءٌ، كَما يَقولونَ: مِثْلُك لا يَبخَلُ. يَعنِي: أنتَ لا تَبخَلُ.

والقولُ الرابِعُ: إنَّه لا زِيادةَ فِيهما، وإنَّما هَذا مِن بابِ التَّوْكيدِ؛ لأَنَّ نَفيَ مِثْل المِثْل يَقتَضِي نَفيَ المِثْلِ أَيضًا، إذْ لَوْ كانَ للمِثْلِ أَصلٌ لكانَ لَه مِثْلٌ، وعَلى هَذا فيَكونُ المُرادُ بِالآيَةِ: تَوكيدُ نَفيِ مُماثَلةِ شَيءٍ للهِ عَزَّوَجَلَّ، وتَبقَى الآيَةُ عَلى حَقيقَتِها بِدونِ زِيادةٍ، فهَهُنا أَربَعُ تَقْديراتٍ.

والراجِحُ: هوَ الأخيرُ لا شَكَّ؛ لأَنَّه مَتَى دارَ الأَمرُ بينَ كَونِ الشَّيءِ زائِدًا وغيرَ زائِدٍ فالأَصلُ عدمُ الزِّيادةِ؛ ولِهَذا يُقالُ: الأَصلُ في الكَلامِ التَّأسيسُ لا التَّوْكيدُ.

فالتَّعْبيرُ بنَفيِ التَّمثيلِ جاءَ خَبَرًا كقَولِه: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ﴾ ونَهْيًا كقَوْلِه: ﴿فَلَا تَضۡرِبُواْ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡثَالَ﴾.

الوَجهُ الثاني: أنَّ نَفيَ التَّشبيهِ على الإِطلاقِ غيرُ صَحيحٍ؛ لأَنَّه ما مِن شَيئينِ إلَّا ويَشتَبِهانِ في شيءٍ مِن وُجوهٍ ويَفتَرِقانِ من وَجهٍ، والمَقصودُ ما يَفترِقُ به الخالقُ عنِ المَخلوقِ.

مِثالُه: المَوجودُ مُشترَكٌ بينَ الخالِقِ والمَخلوقِ، لكِنْ وُجودُ الخالِقِ يَختلِفُ عَن وُجودِ المَخلوقِ، والسمعُ مُشترَكٌ بينَ الخالِقِ والمَخلوقِ، ولَوْلا ذلكَ الاشتِراكِ ما عرَفْنا مَعنى سَمْع اللهِ.

ومِن ذلِكَ أيضًا أن أَثبَتَ اللهُ لنَفسِه الحياةَ: ﴿ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ﴾ [البقرة:٢٥٥]، وأثبَتَ للمَخلوقِ حَياةً، قالَ تَعالى: ﴿يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ﴾ [الروم:١٩]، فالحَياةُ الَّتي أَثبَتَها اللهُ للمَخلوقِ والَّتي أَثبَتَها لنَفسِه بينَهما قَدرٌ مُشترَكٌ وهو أصلُ الحَياةِ، ولَوْلا هذا القَدرُ المُشتَرَكُ ما عرَفْنا مَعنَى قولِه عَن نَفسِه: ﴿ٱلۡحَيُّ﴾، ولولا القَدرُ المُشتَرَكُ الَّذي نَعلَمُه ما عرَفْنا مَعنَى (الحي)، لكِنِ الشيءُ الَّذي يَتمايَزُ بِهِ الخالِقُ مِنَ المَخلوقِ أنَّ حَياةَ الخالِقِ عَزَّوَجَلَّ كامِلةٌ ليسَ فيها نَقْصٌ، وأنَّها أَزَليَّةٌ أبَدِيةٌ، وأَمَّا حياةُ المَخلوقِ فهِيَ ناقِصةٌ وليسَتْ أزليَّةً ولا أبديَّةً، قالَ تَعالى: ﴿كُلُّ مَنۡ عَلَيۡهَا فَانٖ ۝٢٦ وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ ذُو ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ﴾ [الرحمن:٢٧]، فهِيَ حياةٌ ناقِصةٌ.

= ومِن ذلكَ أيضًا: (السمعُ) ثابتٌ للهِ تَعالى، وللمَخلوقِ سَمعٌ، فهُما مُشتَرِكانِ في أصلِ الصِّفـةِ لكنَّهما يَختلِفانِ فيما يَختصُّ بـهِ كلُّ واحِدٍ، فسَمعُكَ محدودٌ وناقِـصٌ، واللهُ عَزَّوَجَلَّ أنزلَ: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا وَتَشْتَكِىٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ﴾ [المجادلة:١]، وكانَت عائِشةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في الحُجرةِ عندَ الرَّسولِ ﷺ ويَخفَى علَيْها بعضُ حَديثِ هَذه المَرأةِ فلا تَدرِي ماذا تَقولُ[1]، واللهُ عَزَّوَجَلَّ فوقَ سَماواتِه على عَرشِه ويَسمعُ ما تَقولُ، فهذا سَمعٌ لا حَدَّ لَه، فما مِن صَوتٍ وإنْ خَفِيَ يَقَعُ في السَّماواتِ والأَرضِ إلَّا واللهُ تَعالى يَسمَعُه، أمَّا نحنُ فسَمْعُنا محدودٌ جِدًّا، وناقِصٌ، فسَمعُك يُمكِنُ أن تُصابَ الأذنُ ولا تَسمَعَ، وهُناكَ مَن هو أَصَمُّ، فيأتي له الصممُ ولا يَسمَعُ أبَدًا، وعلى هذا فقِسْ.

وكَذلِكَ العِلمُ، فلِلهِ عِلمٌ ولَنا عِلْمٌ، ولكِنْ هُناكَ فَرقٌ، فالأَصْلُ فيه نَوعٌ مِنَ الاشتِراكِ، فلا يُمكِنُ أَنْ يَصِحَّ نَفيُ التَّشبيهِ على وَجهِ الإِطْلاقِ؛ لأنَّ نَفيَ التَّشبيهِ على وَجهِ الإِطْلاقِ مَعناهُ أَلَّا نُثبِتَ للهِ تَعالَى أيَّ صِفةٍ يَتَّصِفُ بِها المَخلوقُ، ولَوْ أَثبَتْناها معَ الفارِقِ.

وإلى هَذا ذهَبَ بعضُ أهلِ التَّعطيلِ، فقالوا: كُلُّ صِفةٍ يَتَّصِفُ بِها المَخلوقُ فإنَّه لا يُمكِنُ أَنْ يُوصَفَ بِها اللهُ؛ خَوْفًا مِنَ التَّشبيهِ؛ لأَنَّهم في الحَقيقةِ تَوهَّموا أَنَّ التَّشبيهَ عَلى الإِطْلاقِ مُنتَفٍ بينَ صِفةِ الخالِقِ وصِفةِ المَخْلوقِ، والأَمرُ ليسَ كَذلِكَ.

وعلَيْه فلَفظُ التَّشبيهِ لَفظٌ مُجمَلٌ، فيُرادُ بِهِ التَّمثيلُ، وهَذا قَدْ نَفاهُ القُرآنُ، ويُرادُ بِهِ أَلَّا يَثْبُتَ للهِ شيءٌ مِنَ الصِّفاتِ، وهَذا باطِلٌ بِلا شَكٍّ.

---

(١) علقه البخاري: كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النساء:١٣٤]، (٩/ ١١٧)، والنسائي: كتاب الطلاق، باب الظهار، رقم (٣٤٦٠)، وابن ماجه: في المقدمة، باب فيما أنكرت الجهمية، رقم (١٨٨)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

فإذا أُريدَ بالتَّشبيهِ التَّمثيل صارَ نَفيُه صَحيحًا؛ لأَنَّه يُوازِي قَولَنا: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١].

وإذا أُريدَ بالتَّشبيهِ أَنْ لا أُثبِتَ للهِ شيئًا مِنَ الصِّفاتِ، فهَذا غَيرُ صَحيحٍ؛ لأَنَّ هَذا مَعناهُ التَّعطيلُ، وبَعضُ الناسِ يُريدُ بالتَّشبيهِ إثباتَ شَيءٍ مِن صِفاتِ اللهِ، فكُلُّ شيءٍ تَثبُتُ للهِ وللآدَميِّ مِنه صِفةٌ فهُو عِندَهُم تَشبيهٌ، يَقولُ: إذا أَثبتَّ أَنَّ اللهَ لَه سَمعٌ شَبَّهْتَه؛ لأَنَّ المَخلوقَ لَه سَمعٌ، وإذا أَثبَتَّ أَنَّ اللهَ لَه بصَرٌ، فقَدْ شبَّهْت؛ لأَنَّ المَخْلوقَ لَه بَصَرٌ، فيَنفِي الصِّفاتِ بِناءً عَلى قَولِه: مِن غَيرِ تَشبيهٍ.

الوَجهُ الثالِثُ: أَنَّ لفظَ التَّشبيهِ صارَ له مَعنًى يَستغِلُّه بعضُ الناسِ لنَفيِ الصِّفاتِ؛ لأَنَّ بعضَهم يَقولُ: كلُّ مَن أَثبَتَ للهِ صِفةً فهو مُشبِّهٌ. فإذا قُلتَ: مِن غَيرِ تَشبيهٍ. مَعناهُ أَنَّك نفَيْتَ الصِّفاتِ، وأنتَ إذا نَفَيْتَ التَّشبيهَ نفَيْتَ إثباتِ الصِّفاتِ، وأهلُ التَّعطيلِ يُسمُّون أهلَ السُّنةِ والجَماعةِ المُثبِتةَ يُسمُّونَهم مُشبِّهةً! فإذا قُلتَ: مِن غَيْرِ تَشبيهٍ -والإنسانُ المُخاطَبُ يَفهَمُ أَنَّ التَّشبيهَ إثباتُ الصِّفاتِ- صارَ مَعناهُ من غيرِ إثباتِ صِفاتٍ، وهذا مَعنًى باطِلٌ.

وقَدِ استَدَلَّ المُؤلِّفُ بِآيَةِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، وفِي الآيَةِ إِثْباتٌ ونَفيٌ، فالإِثْباتُ في قَولِه: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، والنَّفيُ في قولِه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ فبَيَّنَ المُؤلِّفُ أَنَّ المُرادَ بالمُشبِّهةِ هُنا المُمثِّلونَ، إِذًا: فهِيَ رَدٌّ عَلى المُمثِّلةِ، وكلُّ مُمثِّلٍ مُشبِّهٌ لا شَكَّ.

وفي قَولِه: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ ردٌّ عَلى المُعطِّلةِ النُّفاةِ الَّذينَ يُنكِرونَ أَنْ يَكونَ اللهُ تَعالى مُتَّصِفًا بصِفةٍ.

وَهُمْ يُوَافِقُونَ أَهْلَ السُّنَّةِ عَلَى أَنَّهُ مَوْجُودٌ، عَلِيمٌ، قَدِيرٌ، حَيٌّ. وَالمَخْلُوقُ يُقَالُ لَهُ: مَوْجُودٌ، حَيٌّ، عَلِيمٌ، قَدِيرٌ. وَلَا يُقَالُ: هَذَا تَشْبِيهٌ يَجِبُ نَفْيُهُ، وَهَذَا مِمَّا دَلَّ عَلَيْهِ الكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَصَرِيحُ العَقْلِ، وَلَا يُخَالِفُ فِيهِ عَاقِلٌ[١].

---

[١] قال بعضُ المُعطِّلةِ: لا يَجوزُ أَنْ تَقولَ: إنَّ اللهَ لَه عِلمٌ، أَوْ إنَّ اللهَ لَه حَياةٌ، أَوْ لَه قُدرةٌ. وقَدْ بيَّنَّا الشُّبهةَ مِن قَبلُ ورَدَدْنا علَيْها(١)، قُلْنا: إنَّ لَهُم في ذلِكَ شُبهةً، فمِنْهم مَن يَقولُ: إثباتُ العِلمِ والقُدرةِ والحَياةِ مَعناهُ إثباتُ قُدَماءَ مُتَعدِّدةٍ، وتَعدُّدُ القُدَماءِ إشراكٌ، ومِنْهم مَن يَقولُ: إذا أَثبَتَّ العِلمَ والقُدرةَ والسَّمعَ، فإنَّ هذه أعراضٌ، والأَعراضُ لا تَقومُ إلَّا بأَجْسامٍ، والأَجْسامُ مُتَماثِلةٌ، فيَلزَمُ إذا أَثبَتَّ الصِّفةَ أَنْ تُثبِتَ المُشابَهةَ.

ونَحنُ نَقولُ: إنَّ قولَكُم: إنَّ الأَعراضَ لا تَقومُ إلَّا بأَجْسامٍ. غيرُ صَحيحٍ؛ لأَنَّ الأَعْراضَ تَقومُ بغَيْرِ الأَجْسامِ، أَلا نَقولُ: هَذا يومٌ طَويلٌ؟ و(طويلٌ) صِفةٌ، و(يومٌ) ليسَ جِسمًا، ويُوصَفُ بصِفةٍ، إذًا انتَقَضَ قولُهم بأنَّ الأَعراضَ لا تَقومُ إلَّا بجِسمٍ، كذلِكَ تَقولُ: الحَرُّ اليومَ شَديدٌ، فوصَفْت الحَرَّ بالشَّديدِ، والحَرُّ ليسَ جِسمًا، إذًا تَبيَّنَ أنَّ الصِّفةَ قَد تَقومُ بغَيرِ الجِسمِ، كذلِكَ تَقولُ: هَذا مرَضٌ شَديدٌ. والمَرَضُ صِفةٌ، و(شَديدٌ) صِفةٌ أَيضًا.

ثانيًا: قولُكُمُ الأَجسامُ مُتَماثِلةٌ. غَيرُ صَحيحٍ، فليسَ جِسمُ البَعيرِ كجِسمِ الذَّرِّ، وليسَ الحَديدُ الصُّلبِ مِثلَ الزُّبْدِ اللَّيِّنِ، وليسَ الرَّصاصُ مِثلَ الإِسْفِنجِ في الصَّلابةِ، إذًا الأَجسامُ غَيرُ مُتَماثِلةٍ لا في أَحجامِها، ولا في أوزانِها، ولا في أيِّ شيءٍ، فدَعْواكُم أنَّ الأَجْسامَ مُتماثِلةٌ دَعوَى باطِلةٌ، وإذا بطَلَتِ المُقدِّماتُ بطَلَت النَّتيجةُ، وعَلى هَذا فلا يَلزَمُ مِن إثباتِ الصِّفاتِ للهِ أَنْ يَكونَ مُماثِلًا للمَخلوقِ.

ونَقولُ لَهُم: هَلْ تَقولونَ: إنَّ اللهَ مَوجودٌ؟ سيَقولونَ: نعَمْ مَوجودٌ. وهَلْ هو حَيٌّ

---

(١) انظر: (ص:٨٩).

الاشتِراكُ في الاسمِ لا يلزمُ منه التَّماثُلُ:

فَإِنَّ اللهَ سَمَّى نَفْسَهُ بِأَسْمَاءَ، وَسَمَّى بَعْضَ عِبَادِهِ بِهَا، وَكَذَلِكَ سَمَّى صِفَاتِهِ بِأَسْمَاءَ، وَسَمَّى بِبَعْضِهَا صِفَاتِ خَلْقِهِ، وَلَيْسَ الْمُسَمَّى كَالْمُسَمِّي، فَسَمَّى نَفْسَهُ: حَيًّا، عَلِيمًا، قَدِيرًا، رَؤُوفًا، رَحِيمًا، عَزِيزًا، حَكِيمًا، سَمِيعًا، بَصِيرًا، مَلِكًا، مُؤْمِنًا، جَبَّارًا، مُتَكَبِّرًا. وَقَدْ سَمَّى بَعْضَ عِبَادِهِ بِهَذِهِ الأَسْمَاءِ فَقَالَ: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ [الأنعام:٩٥]، ﴿فَبَشَّرْنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ﴾ [الصافات:١٠١]، ﴿وَبَشَّرُوهُ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ﴾ [الذاريات:٢٨]، ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة:١٢٨]، ﴿فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [الإنسان:٢]، ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾ [يوسف:٥١]، ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ﴾ [الكهف:٧٩]، ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا﴾ [السجدة:١٨]، ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [غافر:٣٥].

= وعليمٌ وقَديرٌ؟ سيقولونَ: نعَمْ. فهُمْ يُثبِتونَ أنَّ اللهَ مَوجودٌ وحيٌّ وعَليمٌ وقَديرٌ، فنَقولُ لَهُم: إذا أَثبَتُّم ذلِكَ فهُوَ عَلى قاعِدتِكم تَشبيهٌ، وإِنْ أَثبَتُّم هَذِه الصِّفاتِ بدونِ تَشبيهٍ، نَقولُ: ونَحنُ نُثبتُ هَذه الصِّفاتِ الَّتي نَفيْتُم بدونِ تَشبيهٍ، فإِمَّا أَنْ تُقرُّوا بالجَميعِ، وإمَّا أَنْ تُنكِروا الجَميعَ.

وأمَّا قولُ المُؤلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**فَلَا يُقَالُ: لَهُ قُدْرَةٌ، وَلَا عِلْمٌ، وَلَا حَيَاةٌ؛ لِأَنَّ العَبْدَ مَوْصُوفٌ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ! وَلَازِمُ هَذَا القَوْلِ أَنَّهُ لَا يُقَالُ لَهُ: حَيٌّ، عَلِيمٌ، قَدِيرٌ**» فالمُرادُ بِالقَولِ هُنا هوَ نَفيُ القُدرةِ والعِلْمِ والحَياةِ، أي: لا يُقالُ لَه: حَيٌّ، عليمٌ، قَديرٌ؛ «**لِأَنَّ العَبْدَ يُسَمَّى بِهَذِهِ الأَسْمَاءِ**» فالعَبدُ حَيٌّ، قالَ اللهُ تَعالى: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ [الأنعام:٩٥]، ويُقالُ لَه: عَليمٌ، وسَميعٌ، وبَصيرٌ.

وقوله: «**وَكَذَلِكَ كَلَامُهُ وَسَمْعُهُ وَبَصَرُهُ وَإِرَادَتُهُ وَغَيْرُ ذَلِكَ. وَهُمْ يُوَافِقُونَ أَهْلَ السُّنَّةِ**» أي: الَّذينَ يَقولونَ: ليسَ لَه عِلمٌ، ولا قُدرةٌ «**عَلَى أَنَّهُ مَوْجُودٌ، عَلِيمٌ، قَدِيرٌ، حَيٌّ**.

وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يُمَاثِلُ الحَيُّ الحَيَّ، وَلَا العَلِيمُ العَلِيمَ، وَلَا العَزِيزُ العَزِيزَ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الأَسْمَاءِ. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ﴾ [البقرة:٢٥٥]، ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النساء:١٦٦]، ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ﴾ [فاطر:١١]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات:٥٨]، ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [فُصِّلَت:١٥].

وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ **يُعَلِّمُنَا الإِسْتِخَارَةَ فِي الأُمُورِ كُلِّهَا كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ القُرْآنِ، يَقُولُ: «إِذَا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِالأَمْرِ فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الفَرِيضَةِ، ثُمَّ لِيَقُلْ: اللهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ، وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ العَظِيمِ، فَإِنَّكَ تَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ، وتَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ، وَأَنْتَ عَلَّامُ الغُيُوبِ، اللهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الأَمْرَ خَيْرٌ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي -أَوْ قَالَ: عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ- فَاقْدُرْهُ لِي، وَيَسِّرْهُ لِي، ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ، وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الأَمْرَ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي -أَوْ قَالَ: عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ- فَاصْرِفْهُ عَنِّي، وَاصْرِفْنِي عَنْهُ، وَاقْدُرْ لِيَ الخَيْرَ حَيْثُ كَانَ، ثُمَّ رَضِّنِي بِهِ» قَالَ: «وَيُسَمِّي حَاجَتَهُ»** رَوَاهُ البُخَارِيُّ(١)[١].

= **وَالمَخْلُوقُ يُقَالُ لَهُ: مَوْجُودٌ، حَيٌّ، عَلِيمٌ، قَدِيرٌ، وَلَا يُقَالُ: هَذَا تَشْبِيهٌ يَجِبُ نَفْيُهُ».**

[١] معنى «يُسمِّي حاجَته» أَيْ: يَقولُ مثلًا إذا كانَ يُريد البَيْع: اللهُمَّ إِنْ كُنت تَعلَمُ أَنَّ بَيعي سيَّارَتي خَيرٌ لي، أَوْ بَيتي، أو دُخولي هذه المَدرَسَةَ. المُهِمُّ يُسمِّي حاجَتَه.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى، رقم (١١٦٢)، من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَفِي حَدِيثِ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ الَّذِي رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَدْعُو بِهَذَا الدُّعَاءِ: «اللهُمَّ بِعِلْمِكَ الغَيْبَ، وَقُدْرَتِكَ عَلَى الخَلْقِ، أَحْيِنِي مَا كَانَتِ الحَيَاةُ خَيْرًا لِي، وَتَوَفَّنِي إِذَا كَانَتِ الوَفَاةُ خَيْرًا لِي، اللهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَشْيَتَكَ فِي الغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، وَأَسْأَلُكَ كَلِمَةَ الحَقِّ فِي الغَضَبِ وَالرِّضَا، وَأَسْأَلُكَ القَصْدَ فِي الغِنَى وَالفَقْرِ، وَأَسْأَلُكَ نَعِيمًا لَا يَنْفَدُ، وَقُرَّةَ عَيْنٍ لَا تَنْقَطِعُ، ....

= وقولُه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**إِذَا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِالأَمْرِ**» المُرادُ: إذا هَمَّ بِالأمرِ وتَـردَّدَ فيه، أمَّا الأمرُ الَّذي ليسَ فيهِ تَردُّدٌ فلا حاجةَ فيه إلى الاستِخارةِ، فلَمْ يَكُنِ الرَّسولُ ﷺ يَستَخيرُ إذا أَرادَ أن يَغزُوَ، كذلِكَ لَمَّا أَرادَ أَنْ يَشترِيَ مِن جابِرٍ جملَه لم يَركَعْ رَكعَتَيْن ولم يَستَخِرْ، إِذًا الحَديثُ ليسَ عَلى إِطْلاقِه، فليسَ كُلَّما أَرَدْتَ شَيئًا تُصلِّي، لكِنْ إذا أَرَدْت شَيئًا وتَردَّدْت فيه فاستَخِرِ اللهَ عَزَّوَجَلَّ وشاوِرِ المَخلوقَ.

وبعضُ العُلماءِ قالَ: استَخِرْ ثُمَّ استَشِرْ. والرَّسولُ ﷺ قالَ: «**إِذَا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِالأَمْرِ فَلْيُصَلِّ رَكْعَتَيْنِ**». ولم يَقُلْ: فلْيُشاوِرْ. فبَدَأَ بالاستِخارةِ، ثُم بعدَ ذلِكَ استَشِرْ، وقَدْ تكونُ شُورَى صاحِبِك الَّذي استَشَرْتَه حامِلةً لكَ على الفِعلِ، فيَكونُ هَذا استِجابةً لدُعائِكَ؛ حيثُ قُلتَ: فاقْدُرْه لي، ويَسِّرْه لي. وقَدْ يَكونُ عَدَمُ مَشورتِه مِن بابِ قولِه: إِنْ كنتَ تَعلَمُ أنَّه ليسَ لي فيهِ خَيرٌ فاصْرِفْه عنِّي واصْرِفْني عَنْه، وقالَ فُقَـهاءُ الحَنابِلةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: يَستَخيرُ أوَّلًا ثُـم يَستَشيرُ ثانيًا. وإِنِ اقتَصَرَ عَلى الاستِخارةِ فقَطْ فلا حَرَجَ، فإذا انشَرَحَ صَدرُه للشيءِ، وأقدَمَ علَيْه علِمَ أنَّ اللهَ قَدَّرَه، وأنَّ اللهَ تَعالى اختارَه لَهُ، وإِنْ لم يَنشرِحْ صَدرُه أعادَ الاستِخارةَ مرَّةً ثانيةً وثالِثةً حتَّى يَتبيَّنَ لَه الأَمرُ.

والمَقصودُ مِن هَذا الحَديثِ قولُه: «**أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ**» فأَثبَتَ للهِ عِلْمًا، «**أَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ**» فأَثبَتَ للهِ قُدرةً.

وَأَسْأَلُكَ الرِّضَا بَعْدَ القَضَاءِ، وَأَسْأَلُكَ بَرْدَ العَيْشِ بَعْدَ المَوْتِ[١]، وَأَسْأَلُكَ لَذَّةَ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِكَ الكَرِيمِ، وَالشَّوْقَ إِلَى لِقَائِكَ، فِي غَيْرِ ضَرَّاءَ مُضِرَّةٍ، وَلَا فِتْنَةٍ مُضِلَّةٍ، اللهُمَّ زَيِّنَّا بِزِينَةِ الإِيمَانِ، وَاجْعَلْنَا هُدَاةً مُهْتَدِينَ»(١).

فَقَدْ سَمَّى اللهُ وَرَسُولُهُ صِفَاتِ اللهِ عِلْمًا وَقُدْرَةً وَقُوَّةً.

وقالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً﴾ [الروم:٥٤]، ﴿وَإِنَّهُ لَذُو عِلْمٍ لِّمَا عَلَّمْنَاهُ﴾ [يوسف:٦٨]، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَيْسَ العِلْمُ كَالعِلْمِ، وَلَا القُوَّةُ كَالقُوَّةِ، ونَظَائِرُ هَذَا كَثِيرَةٌ، وهَذَا لَازِمٌ لِجَمِيعِ العُقَلَاءِ.

إِثْباتُ الصِّفاتِ ليسَ تَشبيهًا:

فَإِنَّ مَنْ نَفَى صِفَةً مِنْ صِفَاتِهِ الَّتِي وَصَفَ اللهُ بِهَا نَفْسَهُ، كَالرِّضَا وَالغَضَبِ، وَالحُبِّ وَالبُغْضِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَزَعَمَ أَنَّ ذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ وَالتَّجْسِيمَ! قِيلَ لَهُ: فَأَنْتَ تُثْبِتُ لَهُ الإِرَادَةَ وَالكَلَامَ وَالسَّمْعَ وَالبَصَرَ، مَعَ أَنَّ مَا تُثْبِتُهُ لَهُ لَيْسَ مِثْلَ صِفَاتِ المَخْلُوقِينَ، فَقُلْ فِيمَا نَفَيْتَهُ وَأَثْبَتَهُ اللهُ وَرَسُولُهُ مِثْلَ قَوْلِكَ فِيمَا أَثْبَتَّهُ؛ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا[٢].

---

[١] مَعنَى قولِه ﷺ: «وَأَسْأَلُكَ بَرْدَ العَيْشِ بَعْدَ المَوْتِ» أَيْ: أَسأَلُكَ إذا مِتُّ أَنْ يَكونَ عَيْشي بارِدًا، بمَعنَى: أَلَّا أُعذَّبَ في القَبرِ بالنارِ.

[٢] أَشارَ المُؤلِّفُ أنَّ هُناكَ أُناسًا يَقولونَ: إنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لا يُوصَفُ بالرِّضا والغضَبِ والحُبِّ والبُغضِ؛ لأنَّ ذلِكَ يَستلزِمُ التَّشبيهَ. فنَقولُ لَهم: أنت تُثبِتُ الإِرادةَ والكَلامَ والسَّمعَ والبصَرَ، معَ أنَّ ما تُثبِتُه لَه ليسَ مِثلَ صِفاتِ المَخلوقينَ، فَما الفَرقُ؟

---

(١) أخرجه النسائي: كتاب السهو، رقم (١٣٠٥)، من حديث عمار بن ياسر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

فَإِنْ قَالَ: أَنَا لَا أُثْبِتُ شَيْئًا مِنَ الصِّفَاتِ! قِيلَ لَهُ: فَأَنْتَ تُثْبِتُ لَهُ الأَسْمَاءَ الحُسْنَى[١] مِثْلَ: حَيٍّ، عَلِيمٍ، قدير. وَالعَبْدُ يُسَمَّى بِهَذِهِ الأَسْمَاءِ، وَلَيْسَ مَا يَثْبُتُ لِلرَّبِّ مِنْ هَذِهِ الأَسْمَاءِ مُمَاثِلًا لِمَا يَثْبُتُ لِلْعَبْدِ، فَقُلْ فِي صِفَاتِهِ نَظِيرَ قَوْلِكَ فِي مُسَمَّى أَسْمَائِهِ[٢].

= والَّذينَ يُثبِتونَ بعضَ الصِّفاتِ ويُنكِرونَ بعضَها هُمُ الأَشاعِرةُ، فهُمْ يُثبِتونَ سَبعَ صِفاتٍ: الحَياةَ والعِلمَ والقُدرةَ والإِرادةَ والسَّمعَ والبصَرَ والكَلامَ، ويَقولونَ: إنَّ هَذِه الصِّفاتِ السَّبعَ يُثبِتُها العَقلُ فنُثبِتُها، وما سِواها لا نُثبِتُه لأنَّ العَقلَ لا يَدُلُّ علَيْه، ولأَنَّه يَستَلزِمُ التَّشبيهَ والتَّجسيمَ.

فنَقولُ لَه: أنتَ إذا ذكَرْتَ أنَّ إثباتَ الرِّضا والغضَبِ والحُبِّ والكُرهِ يَستَلزِمُ التَّشبيهَ والتَّجسيمَ، فإنَّ الإِرادةَ أيضًا والسَّمعَ والبصَرَ والكَلامَ تَستلزِمُ التَّشبيهَ والتَّجسيمَ؛ لأَنَّ المَخلوقَ يُوصَفُ بذلِكَ، فنَقولُ لَه: إذا كُنتَ أَثبَتَّ هَذه الصِّفاتِ وقُلتَ: إنَّها لا تَستَلزِمُ التَّشبيهَ والتَّجسيمَ. فأَثبِتْ ما أَثبَتَه اللهُ ورَسولُه وقُلْ: إنَّه لا يَستلزِمُ التَّشبيهَ والتَّمثيلَ؛ لأَنَّه لا فَرقَ؛ ولِهَذا قالَ: «**إِذْ لا فَرقَ بينَهُما**»، فأيُّ فَرقٍ بينَ الرِّضا والسَّمْعِ؟ وأَيُّ فَرقٍ بينَ الكَراهةِ والسَّمعِ؟ فكُلُّ ما أَثبتَه اللهُ لنَفْسِه فيَجِبُ علَيْنا أَنْ نُثبِتَه.

[١] هَذه طائِفةٌ أُخرَى غيرُ الأَشاعِرةِ يَقولونَ: لا نُثبِتُ الصِّفاتِ ولكِنْ نُثبِتُ الأَسماءَ، فنَقولُ: إنَّ اللهَ سَميعٌ ولكِنْ بدونِ سَمعٍ، وبَصيرٌ ولكِنْ بدونِ بصَرٍ، وهَلُمَّ جَرًّا، فيَزعُمونَ أنَّ إِثباتَ الصِّفةِ يَستَلزِمُ التَّشبيهَ، وأنَّ إِثباتَ الاِسْمِ لا يَستَلزِمُ التَّشبيهَ.

[٢] نَقولُ لَه: هَلْ تُثبِتُ للهِ أَسماءً مِثلَ السَّميعِ والبَصيرِ والعَزيزِ والحَكيمِ والقَويِّ؟ سيَقولُ: نعَمْ. فنَقولُ: هَلْ هَذِه الأَسماءُ تَثبُتُ للإِنْسانِ؟ سيَقولُ: نعَمْ. فنَقولُ لَه: إذا كانَ إِثباتُها للإِنْسانِ يَستَلزِمُ التَّشبيهَ والتَّمثيلَ فانْفِها أَيضًا، فإِنَّ أَثبَتَّها لزِمَك إِثباتُ الصِّفاتِ، لأَنَّك تَقولُ: أَنا أُثبِتُ هَذه الأَسماءَ للهِ دونَ تَشبيهٍ. إِذًا أَثبِتْ هَذه الصِّفاتِ دونَ تَشبيهٍ.

فَإِنْ قَالَ: وَأَنَا لَا أُثْبِتُ لَهُ الأَسْمَاءَ الحُسْنَى، بَلْ أَقُولُ: هِيَ مَجَازٌ، وَهِيَ أَسْمَاءٌ لِبَعْضِ مُبْتَدَعَاتِهِ، كَقَوْلِ غُلَاةِ البَاطِنِيَّةِ وَالمُتَفَلْسِفَةِ[١]

---

[١] هَذِه هيَ الطائِفةُ الثالِثةُ الَّتي تَقولُ: أنتُمْ تُلزِمونَنا بإِثباتِ الصِّفاتِ إذا أَثبَتْنا الأَسماءَ، فإِنَّنا نُنكِرُ الأَسماءَ أَيضًا، فلا نُثبِتُها. فيَقولونَ: ليسَ للهِ صِفاتٌ ولا لَهُ أَسماءٌ أيضًا، أَمَّا هَذِه الأَسماءُ الَّتي أَثبَتَها اللهُ لنَفْسِه مِثْل: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [البقرة:١٣٧]، و﴿هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [آل عمران:٦] ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾ [الحج:٦١] فيَقولونَ: هِيَ أَسماءٌ لبَعضِ مُبتَدَعاتِه، فالسميعُ بمَعنَى أنَّه يَخلقُ شَيئًا يَسمعُ، والعَزيزُ أي: يَخلُقُ شيئًا يكونُ عَزيزًا، والحَكيمُ أي: يَعرِفُ الأُمورَ ويُقدِّرُها، وهكَذا، فجعَلوا هَذِه الأَسماءَ ليسَتْ للهِ، لكِنَّها تُسنَدُ إليهِ عَلى سَبيلِ المَجازِ والمُرادُ بها مُبتَدَعاتُه عَلى المَخْلوقاتِ، وهَؤلاءِ هُمْ غُلاةُ الباطِنيةِ والمُتفَلْسفةِ الَّذينَ قالوا: إنَّ الدِّينَ له ظاهِرٌ وباطِنٌ، فالظاهِرُ هَذه العِباداتُ الَّتي تُشاهَدُ، والباطِنُ هوَ ما في القَلبِ، ولكِنْ عِندَهُم هوَ التَّحلُّلُ مِنَ العِباداتِ الظاهِرةِ؛ لأَنَّهم يَزعُمونَ أنَّ هَذه العِباداتِ الظاهِرةَ يُؤمَرُ بها العوامُّ؛ حتَّى تَتهذَّبَ أَخلاقُهم وتَصِلَ إلى درَجةٍ مُعيَّنةٍ -على زَعْمِهم- فإذا وصَلوا إلى درَجةٍ مُعيَّنةٍ سقطَت عَنْهم هذه الأَشياءُ، فإِنْ قيلَ لَهُم: لم صِرْتُم لا تُصلُّون ولا تُزكُّون ولا تَصومونَ ولا تَحُجُّونَ البيتَ؟ قالوا: لأَنَّ هَذِه وَسيلةٌ وسُلَّمٌ إلى أَنْ تَصلَ إلى الغايةِ، فإِذا وصَلْتَ إلى الغايةِ فلا تَلزَمُك الوَسيلةُ.

فهُمْ يَقولونَ: صَلِّ وصُمْ وزَكِّ حتَّى تَصِلَ إلى المَرتَبةِ الَّتي تَسقُطُ فيها التَّكاليفُ؛ لأَنَّ اللهَ يَقولُ: ﴿وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ﴾ [الحجر:٩٩]، فإذا وصَلْتَ إلى درَجةِ اليَقينِ انتهَتِ العِبادةُ، فيَجوزُ أَنْ تَترُكَ الصلاةَ والزَّكاةَ والصِّيامَ والحجَّ، وأَنْ تَزنِيَ بالمَحارمِ وغيرِ المَحارِمِ، وأَنْ تَشرَبَ الخَمرَ، وأَنْ تَعمَلَ كلَّ شَيءٍ؛ لأَنَّكَ وصَلْت إلى الذِّروةِ؛ ولِذلِكَ يَقولونَ: إنَّ هَذه العِباداتِ إنَّما هيَ للعَوامِّ، والأَنبياءُ مِنَ العَوامِّ؛ لأَنَّهم يَقومونَ بهَذِه

قِيلَ لَهُ: فَلَا بُدَّ أَنْ تَعْتَقِدَ أَنَّهُ مَوْجُودٌ حَقٌّ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ، وَالجِسْمُ مَوْجُودٌ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ، وَلَيْسَ هُوَ مُمَاثِلًا لَهُ. فَإِنْ قَالَ: أَنَا لَا أُثْبِتُ شَيْئًا، بَلْ أُنْكِرُ وُجُودَ الوَاجِبِ[١].

= العِباداتِ، فالأَوْلياءُ عِندَنا أَفضَلُ مِنَ الأَنبياءِ؛ ولِهَذا عِندَهم: أنَّ مِن أَصولِ عَقيدتِنا أنَّ مِن أَئمَّتِنا مَن بلَغَ مَرتَبةً لا يَنالُها ملَكٌ مُقرَّبٌ ولا نَبيٌّ مُرسَلٌ. لأنَّهم يَرَوْنَ أنَّ الأَنبياءَ عوامٌّ لم يَصِلوا إِلى الحَقيقةِ والعِياذُ بِاللهِ.

[١] لَوْ سلَّمْنا أنَّ اللهَ لا صِفات لَه، وأنَّه ليسَ له أَسماءٌ، أَلَسْتَ تَعتقِدُ أنَّ اللهَ مَوجودٌ حقًّا قائِمٌ بنَفسِه؟ سيَقولُ: بلَى. نَقولُ: الجِسمُ مَوجودٌ أيضًا وليسَ مُماثِلًا له عَلى زَعمِهم، فإمَّا أَنْ تَقولَ: إنَّ اللهَ غَيرُ مَوجودٍ، أَوْ أَنْ تَقولَ: إنَّ اللهَ مَوجودٌ. فإِنْ قالَ: إنَّه مَوجودٌ. قُلْنا: والجِسمُ مَوجودٌ. وهَذا يَلزمُ عَلى قولِكَ أَنْ يَكونَ تَجسيمًا وتَمثيلًا، وإِنْ قالَ: أَنا لا أُثبِتُ شيئًا بَلْ أُنكرُ وُجودَ الواجِبِ فانظُرْ إلى الجَوابِ، يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**قِيلَ لَهُ: مَعْلُومٌ بِصَرِيحِ العَقْلِ أَنَّ المَوْجُودَ إِمَّا وَاجِبٌ بِنَفْسِهِ، وَإِمَّا غَيْرُ وَاجِبٍ بِنَفْسِهِ، وَإِمَّا قَدِيمٌ أَزَلِيٌّ، وَإِمَّا حَادِثٌ كَائِنٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، وَإِمَّا مَخْلُوقٌ مُفْتَقِرٌ إِلَى خَالِقٍ، وَإِمَّا غَيْرُ مَخْلُوقٍ وَلَا مُفْتَقِرٍ إِلَى خَالِقٍ، وَإِمَّا فَقِيرٌ إِلَى مَا سِوَاهُ، وَإِمَّا غَنِيٌّ عَمَّا سِوَاهُ**».



اللهُ تعالى واجِبُ الوُجودِ بنَفسِهِ:

قِيلَ لَهُ: مَعْلُومٌ بِصَرِيحِ العَقْلِ أَنَّ المَوْجُودَ إِمَّا وَاجِبٌ بِنَفْسِهِ، وَإِمَّا غَيْرُ وَاجِبٍ بِنَفْسِهِ، وَإِمَّا قَدِيمٌ أَزَلِيٌّ، وَإِمَّا حَادِثٌ كَائِنٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، وَإِمَّا مَخْلُوقٌ مُفْتَقِرٌ إِلَى خَالِقٍ، وَإِمَّا غَيْرُ مَخْلُوقٍ وَلَا مُفْتَقِرٍ إِلَى خَالِقٍ، وَإِمَّا فَقِيرٌ إِلَى مَا سِوَاهُ، وَإِمَّا غَنِيٌّ عَمَّا سِوَاهُ.

وَغَيْرُ الوَاجِبِ بِنَفْسِهِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالوَاجِبِ بِنَفْسِهِ، وَالحَادِثُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِقَدِيمٍ، وَالمَخْلُوقُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِخَالِقٍ، وَالفَقِيرُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِغَنِيٍّ عَنْهُ. فَقَدْ لَزِمَ عَلَى تَقْدِيرِ النَّقِيضَيْنِ وُجُودُ مَوْجُودٍ وَاجِبٍ بِنَفْسِهِ قَدِيمٍ أَزَلِيٍّ خَالِقٍ غَنِيٍّ عَمَّا سِوَاهُ، وَمَا سِوَاهُ بِخِلَافِ ذَلِكَ[١].

---

[١] المَوجودُ إمَّا واجِبٌ بنَفْسِه لا يَحتاجُ إلى مُوجِدٍ، وإمَّا غَيرُ واجِبِ الوُجودِ بنَفْسِه ويَحتاجُ إلى مُوجِدٍ، ومعَ ذلكَ وُجودُه مُمكِنٌ ليسَ بواجِبٍ، ليسَ غيرُ هَذا، فكلُّ المَخْلوقاتِ هَذا شَأنُها: إمَّا أنَّها مَوجودةٌ بنَفْسِها واجِبةُ الوُجودِ، وإمَّا غَيرُ واجِبةِ الوُجودِ ومَوجودةٌ بغَيْرِها، واللهُ عَزَّوَجَلَّ واجِبُ الوُجودِ بنفْسِه لم يُوجِدْه أحَدٌ، ولا يُمكِنُ أَنْ يُعدَمَ لا قَبْلًا ولا بَعدًا، وغيرُ اللهِ لَيسَ واجِبَ الوُجودِ، بَلْ هُوَ حادِثٌ ومعَ ذلِكَ وُجودُه وُجودٌ بغَيْرِه، فاللهُ هُوَ الَّذي أَوجَدَه، قالَ تَعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ [الطور:٣٥]، لا هُم خُلِقوا مِن غَيْرِ شيءٍ ولا هُمُ الخالِقونَ، إنَّما اللهُ هُوَ الَّذي خلَقَهم.

ولا يُمكِنُ أَنْ يَخرُجَ شيءٌ عَن هَذا التَّقْسيمِ، إِذًا يَجِبُ أن نُثبِتَ بأَنَّ اللهَ واجِبُ الوُجودِ بنَفْسِه؛ لأنَّه إِنْ لم يَكُنْ كذلِكَ فهُوَ جائِزُ الوُجودِ ووُجودُه بغَيْرِه، وهَذا مُمتنِعٌ عَلى اللهِ.

وَقَدْ عُلِمَ بِالحِسِّ وَالضَّرُورَةِ وُجُودُ مَوْجُودٍ حَادِثٍ كَائِنٍ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ[١].

وَالحَادِثُ لَا يَكُونُ وَاجِبًا بِنَفْسِهِ، وَلَا قَدِيمًا أَزَلِيًّا، وَلَا خَالِقًا لِمَا سِوَاهُ، وَلَا غَنِيًّا عَمَّا سِوَاهُ، فَثَبَتَ بِالضَّرُورَةِ وُجُودُ مَوْجُودَيْنِ: أَحَدُهُمَا وَاجِبٌ، وَالآخَرُ مُمْكِنٌ، أَحَدُهُمَا قَدِيمٌ، وَالآخَرُ حَادِثٌ، أَحَدُهُمَا غَنِيٌّ، وَالآخَرُ فَقِيرٌ، أَحَدُهُمَا خَالِقٌ، وَالآخَرُ مَخْلُوقٌ[٢].

= وأمَّا قولُ المُؤلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**فقَدْ لزِمَ عَلى تَقديرِ النَّقيضينِ**» النَّقيضانِ هُما ما لا يَجتَمِعانِ في شيءٍ واحِدٍ ولا يَرتَفِعانِ، بَلْ لا بُدَّ مِن وُجودِ أحَدِهما، مِثْل الوُجودِ والعدَمِ، والحرَكةِ والسُّكونِ، فالوُجودُ والعدَمُ نَقيضانِ، فلا بُدَّ أَنْ يَكونَ الشَّيءُ إمَّا مَوْجودًا وإمَّا مَعدومًا، ولا يُمكِنُ أَنْ يَكونَ مَوجودًا مَعدومًا.

والخِلافانِ هُما مُتغايِرانِ يُمكِنُ أن يَجتَمِعا ويَرتَفِعا، مِثْل البَياضِ والحرَكةِ، وأمَّا المِثْلانِ فعَلى اسمِهِا، وأمَّا المُتَطابِقانِ أوِ المُتوافِقانِ، فهُما شَيئانِ يَدُلَّانِ عَلى واحِدٍ، مِثْل بشَرٍ وإنسانٍ، أو حجَرٍ وحَصاةٍ.

إِذًا لزِمَ عَلى تَقديرِ النَّقيضَيْنِ وُجودُ مَوجودٍ.

[١] مِنَ المَعلومِ بالحِسِّ والضَّرورةِ وُجودُ شيءٍ كائِنٍ بعدَ أَنْ لم يَكُنْ، مِثْل الإِنْسانِ، وأَيضًا نُشاهِدُ الثمَرةَ تَخرُجُ وتَنمو وتَذوبُ، وفي العامِ القادِمِ تَأتِي ثمَرةٌ أُخرَى لم تَكُنْ مَوْجودةً.

[٢] القَديمُ ليسَت مِن أَسماءِ اللهِ، ولكِنْ يُخبَر بها عَنِ اللهِ، ويَجِبُ أَنْ نَعرِفَ الفَرقَ بَينَ وَصْفِ الخالِقِ بالقَديمِ ووَصفِ المَخلوقِ بالقَديمِ، وَصفُ الخالِقِ بالقَديمِ عِندَهُم هوَ الَّذي لا ابتِداءَ لَه، أَمَّا القَديمُ في المَخلوقِ فهُوَ السابِقُ لغَيْرِه، وإنْ كانَ لَه ابتِداءٌ، بَلْ كُلُّ مَخلوقٍ

وَهُمَا مُتَّفِقَانِ فِيْ كَوْنِ كُلٍّ مِنْهُمَا شَيْئًا مَوْجُوْدًا ثَابِتًا[١]، وَمِنَ المَعْلُومِ أَيْضًا أَنَّ أَحَدَهُمَا لَيْسَ مُمَاثِلًا لِلْآخَرِ فِيْ حَقِيْقَتِهِ، إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَتَمَاثَلَا فِيمَا يَجِبُ وَيَجُوزُ وَيَمْتَنِعُ، وَأَحَدُهُمَا يَجِبُ قِدَمُهُ وَهُوَ مَوْجُودٌ بِنَفْسِهِ، وَالآخَرُ لَا يَجِبُ قِدَمُهُ وَلَا هُوَ مَوْجُودٌ بِنَفْسِهِ، وَأَحَدُهُمَا خَالِقٌ وَالآخَرُ لَيْسَ بِخَالِقٍ، وَأَحَدُهُمَا غَنِيٌّ عَمَّا سِوَاهُ، وَالآخَرُ فَقِيرٌ.

= لَه ابتِداءٌ؛ ﴿قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يس:٣٩]، وقالوا: ﴿هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾ [الأحقاف:١١].

فيَجِبُ أَنْ نَعرِفَ أوَّلًا: أنَّ اللهَ لا يُسمَّى بالقَديمِ، هَذه واحِدةٌ.

الحَقيقةُ الثانِيةُ الَّتي يَجِبُ أَنْ نَعرِفَها: أنَّنا إذا وصَفْنا اللهَ بالقَديمِ فنَعنِي بالقَديمِ الَّذي لا ابتِداءَ له، وليسَ السابِقَ لغَيرِه، نَعَمْ هوَ الأوَّلُ الَّذي لَيسَ قَبلَه شَيءٌ، لكِنْ لا ابتِداءَ لِوُجودِه، فإذا وصَفْنا المَخلوقَ بالقَديمِ فمَعناهُ السابِقُ لغَيْرِه، وإِنْ كانَ حادِثًا بعدَ أَنْ لم يَكُنْ، ومِثالُه قولُه تَعالَى: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يس:٣٩].

ولا يَجوزُ أَنْ أَقولَ: يا قَديمُ اغفِرْ لِي؛ لأَنَّه ليسَ اسمُ لله، واللهُ عَزَّوَجَلَّ يقولُ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف:١٨٠].

[١] اتِّفاقُهما في كونِ كُلٍّ مِنْهما مَوْجودًا ثابِتًا لا يَستلزِمُ التَّمثيلَ والتَّجسيمَ، وقَدْ قرَّرْنا بهَذه القاعِدةِ -امتِناعَ انتِفاءِ النَّقيضينِ- أنَّه لا بُدَّ مِن وُجودِ واجِبِ الوُجودِ، ولا بُدَّ مِن وُجودِ غيرِ واجِبِ الوُجودِ بَعدَ أَنْ لم يَكُنْ، ومعَ ذلِكَ فإنَّ وُجودَ هَذا وهَذا لا يَتَماثَلانِ؛ ولِهَذا قالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وهُما مُتَّفِقانِ في كَونِ كلٍّ مِنْهما شَيْئًا موجودًا ثابِتًا**».

فَلَوْ تَمَاثَلَا لَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ كُلٌّ مِنْهُمَا وَاجِبَ القِدَمِ لَيْسَ بِوَاجِبِ القِدَمِ، مَوْجُودًا بِنَفْسِهِ غَيْرَ مَوْجُودٍ بِنَفْسِهِ، خَالِقًا لَيْسَ بِخَالِقٍ، غَنِيًّا غَيْرَ غَنِيٍّ، فَيَلْزَمُ اجْتِمَاعُ الضِّدَّيْنِ عَلَى تَقْدِيرِ تَمَاثُلِهِمَا. فَعُلِمَ أَنَّ تَمَاثُلَهُمَا مُنْتَفٍ بِصَرِيحِ العَقْلِ، كَمَا هُوَ مُنْتَفٍ بِنُصُوصِ الشَّرْعِ[١].

---

[١] أمَّا ما تقدَّم مِن قولِ المُؤلِّفِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**فَثَبَتَ بِالضَّرُورَةِ وُجُودُ مَوْجُودَيْنِ: أَحَدُهُمَا وَاجِبٌ، وَالآخَرُ مُمْكِنٌ**» فإذا كانَ أَحَدُهُما واجِبَ الوُجودِ والثاني غَيرَ واجِبٍ، فإنَّه يَلزَمُ مِن ذلِكَ أَنَّ أحَدَهما ليسَ مُماثِلًا للآخَرِ؛ لأنَّه لَوْ كانَ مُماثِلًا للآخَرِ للزِمَ أَنْ يَتَساوَيا في الوُجودِ والعدَمِ، فيُقالُ: كلٌّ مِنْهما واجِبُ الوُجودِ ليسَ واجِبَ الوُجودِ، وقَدْ قُلْنا: الخالِقُ واجِبُ الوُجودِ بنفسِه، والمَخلوقُ جائِزُ الوُجودِ بغَيْرِه، فإذا قُلْنا: الخالِقُ مِثْلُ المَخلوقِ. صارَ الخالِقُ واجِبَ الوُجودِ بنفْسِه وفي نفسِ الوَقتِ جائِزَ الوُجودِ.

وإذا قُلْنا: المَخلوقُ مِثْلُ الخالِقِ. صارَ المَخلوقُ جائِزَ الوُجودِ بغيرِه وفي نفسِ الوَقتِ واجِبَ الوُجودِ بنَفْسِه، وهَذا غيرُ مُمكِنٍ، إِذْ لا يُمكِنُ أَنْ يَكونَ الشيءُ واجِبَ الوُجودِ جائِزَ الوُجودِ، مَوجودًا بغَيْرِه؛ لأنَّه قَدْ سبَقَ أَنَّ أَحَدَهما واجِبُ الوُجودِ بنَفْسِه والثاني جائِزُ الوُجودِ بغَيْرِه، فلَوْ قُلنا: إنَّ الخالِقَ والمَخلوقَ مُتَماثِلانِ وأَحَدُهُما واجِبُ الوُجودِ بنفسِه والثاني جائِزُ الوُجودِ بغَيْرِه للزِمَ أن يَكونَ كلٌّ مِنهما واجِبَ الوُجودِ بنَفْسِه جائِزَ الوُجودِ بغَيْرِه، وهَذا مُمتنِعٌ؛ لأنَّه جَمْعٌ بينَ الضِّدَّيْنِ.

وقالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**بَيْنَ الضِّدَّيْنِ**»؛ لأنَّه جائِزٌ أن يَكونَ أَحَدُهما مثلًا ليسَ بغَنِيٍّ ولا بفَقيرٍ، بَلْ يَكونُ وسَطًا بينَهما، أَمَّا بالنِّسبةِ للوُجودِ والعدَمِ فهُما نَقيضانِ، وكذلِكَ الحادِثُ والواجِبُ.

فَعُلِمَ بِهَذِهِ الأَدِلَّةِ اتِّفَاقُهُمَا مِنْ وَجْهٍ، وَاخْتِلَافُهُمَا مِنْ وَجْهٍ، فَمَنْ نَفَى مَا اتَّفَقَا فِيهِ كَانَ مُعَطِّلًا قَائِلًا لِلْبَاطِلِ، وَمَنْ جَعَلَهُمَا مُتَمَاثِلَيْنِ كَانَ مُشَبِّهًا قَائِلًا لِلْبَاطِلِ -وَاللهُ أَعْلَمُ- وَذَلِكَ لِأَنَّهُمَا وَإِنِ اتَّفَقَا فِي مُسَمَّى مَا اتَّفَقَا فِيهِ، فَاللهُ تَعَالَى مُخْتَصٌّ بِوُجُودِهِ وَعِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ وَسَائِرِ صِفَاتِهِ، وَالعَبْدُ لَا يَشْرَكُهُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَالعَبْدُ أَيْضًا مُخْتَصٌّ بِوُجُودِهِ وَعِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ، وَاللهُ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنْ مُشَارَكَةِ العَبْدِ فِي خَصَائِصِهِ[١].

وَإِذَا اتَّفَقَا فِي مُسَمَّى الوُجُودِ وَالعِلْمِ وَالقُدْرَةِ، فَهَذَا المُشْتَرَكُ مُطْلَقٌ كُلِّيٌّ يُوجَدُ فِي الأَذْهَانِ لَا فِي الأَعْيَانِ، وَالمَوْجُودُ فِي الأَعْيَانِ مُخْتَصٌّ لَا اشْتِرَاكَ فِيهِ[٢].

---

[١] اتِّفاقُ الشَّيْئينِ في الاسْمِ لا يَلزَمُ مِنه التَّماثُلُ، وإذا كانَ البصَرُ في المَخلوقِين يَختلِفُ فَما بالُكَ بينَ الخالِقِ والمَخلوقِ، فالاتِّفاقُ في الاسمِ لا يَدُلُّ عَلى الاتِّفاقِ في الصِّفةِ، وقَدْ كانَتْ زَرقاءُ اليَمامةِ تُبصِرُ مِن مَسِيرةِ ثَلاثةِ أيَّامٍ، ومرَّ بها سِربٌ مِنَ الحَمامِ فقالَتْ(١):

لَيْتَ الحَمامَ لِيَه ... إلى حَمامَتِيَه

ونِصْفَه قَدِيَه ... تَمَّ الحَمامُ مِيَه

أي: لَيْتَه لي معَ نِصفِه إلى حَمامَتي تكونُ مِائةً، فعَدَّتْه وهُوَ يَطيرُ.

المُهِمُّ: أنَّ اتِّفاقَ الشَّيْئينِ في الاسمِ لا يَلزَمُ مِنه التَّماثُلُ أبدًا حتَّى في الأُمورِ الَّتي بَينَنا.

[٢] قالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَإِذَا اتَّفَقَا فِي مُسَمَّى الوُجُودِ وَالعِلْمِ وَالقُدْرَةِ، فَهَذَا المُشْتَرَكُ مُطْلَقٌ كُلِّيٌّ يُوجَدُ فِي الأَذْهَانِ لَا فِي الأَعْيَانِ**» نحنُ نَتصوَّرُ وُجودًا في أذهانِنا، ونَتصوَّرُ أنَّ الخالِقَ والمَخلوقَ مُتَّفِقانِ في هذا الوُجودِ، لكِنْ هذا الاتِّفاقُ إنَّما نَراهُ في

---

(١) انظر: أدب الكاتب (ص:٢٤١)، شرح أبيات سيبويه (١/ ٢٧).

وَهَذَا مَوْضِعٌ اضْطَرَبَ فِيهِ كَثِيرٌ مِنَ النُّظَّارِ؛ حَيْثُ تَوَهَّمُوا أَنَّ الِاتِّفَاقَ فِي مُسَمَّى هَذِهِ الأَشْيَاءِ يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ الوُجُودُ الَّذِي لِلرَّبِّ كَالوُجُودِ الَّذِي لِلْعَبْدِ.

وَطَائِفَةٌ ظَنَّتْ أَنَّ لَفْظَ (الوُجُودِ) يُقَالُ بِالِاشْتِرَاكِ اللَّفْظِيِّ، وَكَابَرُوا عُقُولَهُمْ، فَإِنَّ هَذِهِ الأَسْمَاءَ عَامَّةٌ قَابِلَةٌ لِلتَّقْسِيمِ، كَمَا يُقَالُ: المَوْجُودُ يَنْقَسِمُ إِلَى وَاجِبٍ وَمُمْكِنٍ، وَقَدِيمٍ وَحَادِثٍ. وَمَوْرِدُ التَّقْسِيمِ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الأَقْسَامِ، وَاللَّفْظُ المُشْتَرَكُ كَلَفْظِ (المُشْتَرَى) الوَاقِعِ عَلَى المُبْتَاعِ وَالكَوْكَبِ، لَا يَنْقَسِمُ مَعْنَاهُ، وَلَكِنْ يُقَالُ: لَفْظُ (المُشْتَرَى) يُقَالُ عَلَى كَذَا أَوْ عَلَى كَذَا، وَمِثَالُ هَذِهِ المَقَالَاتِ الَّتِي قَدْ بُسِطَ الكَلَامُ عَلَيْهَا فِي مَوْضِعِهِ[١].

= الأَذْهانِ، ولَوْلا وُجودُ هَذا المُشتَرَكِ المُطلَقِ لم نَفهَمْ شَيْئًا مِن أَسماءِ اللهِ وصِفاتِه، فهَذا المُطلَقُ المَوجودُ المُشتَرَكُ إنَّما نَجِدُه في أَذْهانِنا، وفي الأَعيانِ عِندَما يَكونُ وُجودُ الخالِقِ مُختصًّا بذاتِه ووُجودُ المَخلوقِ مُختصًّا بذاتِه، يَتَّفِقانِ، فنحنُ نَشتَرِكُ به جَميعًا اشتِراكًا كلِّيًّا، ففي الذِّهنِ أنَّ هذا البصَرَ المُطلَقَ العامَّ كلُّنا نَشتَرِكُ فيه، لكِنْ عِندَما نُميِّزُ ونُضيفُ كلَّ بصَرٍ إلى واحِدٍ مِنَ الناسِ فإنَّه يَختلِفُ.

إذًا، الاشتِراكُ في المَعنَى المُطلَقِ الكُلِّيِّ هذا إنَّما هوَ في الأَذهانِ فقَطْ، أمَّا في الأَعيانِ فإنَّ وُجودَ كلِّ شيءٍ يَخُصُّه، فسَمْعُ كلِّ شيءٍ يَخُصُّه، وبصَرُ كلِّ شَيءٍ يَخُصُّه، وحَياةُ كلِّ شيءٍ يَخُصُّه، فلا يَشتَرِكانِ، بَلْ يَنفرِدُ كلُّ واحِدٍ بما يَختَصُّ.

[١] المُشتَرَكُ ضِدُّه المُترادِفُ، فالمُشتَرَكُ لَفظٌ واحِدٌ يُطلَقُ على مَعنيَيْنِ فأكثر، والمُترادِفُ مَعنًى واحِدٌ لَه أَلفاظٌ مُتعدِّدةٌ، فبَشَرٌ وآدَميٌّ، هذا مُترادِفٌ؛ لأنَّ المَعنَى واحِدٌ، كذلِكَ سَيفٌ، ومُهنَّدٌ، وبَتَّارٌ، وصارِمٌ، مُترادِفٌ؛ لأنَّ اللَّفظَ مُتعدِّدٌ والمَعنَى واحِدٌ، لكِنْ عينٌ تُقالُ للعَيْنِ

وَأَصْلُ الخَطَأِ وَالغَلَطِ: تَوَهُّمُهُمْ أَنَّ هَذِهِ الأَسْمَاءَ العَامَّةَ الكُلِّيَّةَ يَكُونُ مُسَمَّاهَا المُطْلَقُ الكُلِّيُّ هُوَ بِعَيْنِهِ ثَابِتًا فِي هَذَا المُعَيَّنِ وَهَذَا المُعَيَّنِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ مَا يُوجَدُ فِي الخَارِجِ لَا يُوجَدُ مُطْلَقًا كُلِيًّا، بَلْ لَا يُوجَدُ إِلَّا مُعَيَّنًا مُخْتَصًّا، وَهَذِهِ الأَسْمَاءُ إِذَا سُمِّيَ اللهُ بِهَا كَانَ مُسَمَّاهَا مُخْتَصًّا بِهِ، فَإِذَا سُمِّيَ بِهَا العَبْدُ كَانَ مُسَمَّاهَا مُخْتَصًّا بِهِ. فَوُجُودُ اللهِ وَحَيَاتُهُ لَا يُشَارِكُهُ فِيهَا غَيْرُهُ، بَلْ وُجُودُ هَذَا المَوْجُودِ المُعَيَّنِ لَا يَشْرَكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ، فَكَيْفَ بِوُجُودِ الخَالِقِ؟[١].

أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: هَذَا هُوَ ذَاكَ، فَالمُشَارُ إِلَيْهِ وَاحِدٌ لَكِنْ بِوَجْهَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، وَبِهَذَا وَمِثْلِهِ يَتَبَيَّنُ لَكَ أَنَّ المُشَبِّهَةَ أَخَذُوا هَذَا المَعْنَى وَزَادُوا فِيهِ عَلَى الحَقِّ فَضَلُّوا، وَأَنَّ المُعَطِّلَةَ أَخَذُوا نَفْيَ المُمَاثَلَةِ بِوَجْهٍ مِنَ الوُجُوهِ وَزَادُوا فِيهِ عَلَى الحَقِّ حَتَّى ضَلُّوا، وَأَنَّ كِتَابَ اللهِ دَلَّ عَلَى الحَقِّ المَحْضِ الَّذِي تَعْقِلُهُ العُقُولُ السَّلِيمَةُ الصَّحِيحَةُ،........

= الباصِرةِ، وتُقالُ للماءِ النابعِ، وتُقالُ للذهَبِ، فهَذا مُشتَرَكٌ؛ لأنَّ المَعنَى متعدِّدٌ واللفظُ واحِدٌ.

والمُشتَرَى لفظٌ واحِدٌ يُطلَقُ على المُبتاعِ ويُطلَقُ عَلى النَّجمِ، فهَذا أيضًا مُشترَكٌ؛ لأنَّه لفظٌ واحِدٌ مُشترَكٌ بينَ مَعنيَيْنِ، فهَؤُلاءِ يَقولونَ: إنَّ أَسماءَ اللهِ وأَسماءَ الإنسانِ، أو صِفاتِ اللهِ وصِفاتِ الإنسانِ المُتَّفِقةِ في اللفظِ مِن قَبيلِ المُشتَرَكِ، ومَعنَى هَذا أنَّه لا جامِعَ بينَ مَعناها بالنِّسْبةِ للهِ ومَعناها بالنِّسبةِ للإِنسانِ، واللَّفْظَ إذا أُضيفَ إلى اللهِ صارَ له مَعنًى، وإذا أُضيفَ إلى الإِنْسانِ صارَ لَهُ مَعنًى.

[١] وُجودِي أَنا مثلًا لا تُشارِكُني فيهِ، ووُجودُك أنتَ لا أُشارِكُك فيه، فوُجودُ الخالِقِ لا يُشارِكُه فيهِ المَخْلوقُ، ووُجودُ المَخلوقِ لا يُشارِكُه فيه الخالِقُ.

وَهُوَ الحَقُّ المُعْتَدِلُ الَّذِي لَا انْحِرَافَ فِيهِ، فَالنُّفَاةُ أَحْسَنُوا فِي تَنْزِيهِ الخَالِقِ سُبْحَانَهُ عَنِ التَّشْبِيهِ بِشَيْءٍ مِنْ خَلْقِهِ، وَلَكِنْ أَسَاءوا فِي نَفْيِ المَعَانِي الثَّابِتَةِ لله تَعَالَى فِي نَفْسِ الأَمْرِ، وَالمُشَبِّهَةُ أَحْسَنُوا فِي إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ، وَلَكِنْ أَسَاؤوا بِزِيَادَةِ التَّشْبِيهِ[١].

وَاعْلَمْ أَنَّ المُخَاطَبَ لَا يَفْهَمُ المَعَانِيَ المُعَبَّرَ عَنْهَا بِاللَّفْظِ إِلَّا أَنْ يَعْرِفَ عَيْنَهَا أَوْ مَا يُنَاسِبُ عَيْنَهَا، وَيَكُونُ بَيْنَهَا قَدْرٌ مُشْتَرَكٌ وَمُشَابَهَةٌ فِي أَصْلِ المَعْنَى، وَإِلَّا فَلَا يُمْكِنُ تَفَهُّمُ المُخَاطَبِينَ بِدُونِ هَذَا قَطُّ، حَتَّى فِي أَوَّلِ تَعْلِيمِ مَعَانِي الكَلَامِ بِتَعْلِيمِ مَعَانِي الأَلْفَاظِ المُفْرَدَةِ، مِثْلَ تَرْبِيَةِ الصَّبِيِّ الَّذِي يُعَلَّمُ البَيَانَ وَاللُّغَةَ، يُنْطَقُ لَهُ بِلَفْظِ المُفْرَدِ له وَيُشَارُ لَهُ إِلَى مَعْنَاهُ إِنْ كَانَ مَشْهُودًا بِالإِحْسَاسِ الظَّاهِرِ أَوِ البَاطِنِ، فَيُقَالُ لَهُ: لَبَنٌ، خُبْزٌ، أُمٌّ، أَبٌ، سَمَاءٌ، أَرْضٌ، شَمْسٌ، قَمَرٌ، مَاءٌ، ....

---

[١] تبَيَّن بهذا لَنا أنَّ المُشبِّهةَ أَحسَنوا مِن وَجهٍ وأَساؤُوا مِن وَجْهٍ، وأنَّ النُّفاةَ أَحسَنوا مِن وَجهٍ وأَساؤُوا مِن وَجهٍ، فالمُشبِّهةُ أَحسَنوا في إِثباتِ الصِّفاتِ، وقالوا: نَحنُ نُؤمِنُ بأنَّ للهِ وَجهًا ويَدًا واستِواءً ونُزولًا، فكُلُّ ما وصَفَ اللهُ بِه نَفسَه فهوَ حَقٌّ، لكِنَّهم غَلَوْا في الإثباتِ، فقالوا: نُثبِتُ ذلكَ معَ التَّشبيهِ، نَقولُ: للهِ يَدٌ لكِنْ مِثْل أَيْدينا، ولَهُ وَجهٌ مِثلُ وُجوهِنا، وهكَذا. أَخطَؤوا في ذلِكَ.

أمَّا النُّفاة فقالوا: نَحنُ نُنزِّهُ اللهَ عَن مُشابَهةِ المَخلوقِ ومُماثَلتِه، لكِنَّهم غَلَوْا في التَّنزيهِ؛ فنَفَوْا عنِ اللهِ الصِّفاتِ بحُجَّةِ أنَّها تَقتَضي التَّشبيهَ، فأَخطَؤوا مِن وَجهٍ وأَحسَنوا مِن وَجهٍ.

أمَّا السلَفُ فقالوا: نحنُ نُؤمِنُ بالصِّفاتِ دونَ تَمثيلٍ. فأَحسَنوا مِنَ الوَجهينِ: أَحسَنوا في الإِثْباتِ وأَحسَنوا في نَفيِ المُماثَلةِ.

وَيُشَارُ لَهُ مَعَ العِبَارَةِ إِلَى كُلِّ مُسَمًّى مِنْ هَذِهِ الْمُسَمَّيَاتِ، وَإِلَّا لَمْ يَفْهَمْ مَعْنَى اللَّفْظِ وَمُرَادَ النَّاطِقِ بِهِ، وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْ بَنِي آدَمَ يَسْتَغْنِي عَنِ التَّعْلِيمِ السَّمْعِيِّ، كَيْفَ وَآدَمُ أَبُو البَشَرِ أَوَّلُ مَا عَلَّمَهُ الله تَعَالَى أُصُولَ الأَدِلَّةِ السَّمْعِيَّةِ وَهِيَ الأَسْمَاءُ كُلُّهَا، وَكَلَّمَهُ وَعَلَّمَهُ بِخِطَابِ الوَحْيِ مَا لَمْ يَعْلَمْهُ بِمُجَرَّدِ العَقْلِ![1].

---

[١] قالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَوْلا أَنَّنا نَعقِلُ وُجودَ مَعنًى مُشتَرَكٍ فيما يُخاطِبُنا اللهُ بِهِ لَما فهِمْنا الكَلامَ، فلولا أَنَّنا نَعلَمُ مثَلًا معنَى السمعِ والبصَرِ، وأنَّ السمعَ هُوَ إِدراكُ المَسموعاتِ، والبصَرَ هُوَ إِدراكُ المَرئِيَّاتِ لَما عرَفْنا ما هوَ مَعنَى السمعِ الَّذي أَضافَه اللهُ لنَفسِه، ولا عرَفْنا مَعنَى البصَرِ الَّذي أَضافَه اللهُ لِنَفْسِه.

فمثَلًا لو أَرَدْت أَنْ تَشرَحَ للصَّبيِّ معنَى الخُبزِ، فقلتَ: هوَ عِبارةٌ عَن حَبٍّ مَطحونٍ مَعجونٍ مَشويٍّ بالنارِ، لَمْ يَعرِفْه، لكِنْ لَوْ قُلتُ: الخُبزُ هوَ هَذا الَّذي على المائدةِ. فإنَّه يَفهَمُ، كذلِكَ لَو سُئِلت عَن مَعنَى السَّماءِ فقُلْت: سَقفٌ مَرفوعٌ مَحروسٌ منَ الشَّياطينِ بَعيدُ المَنالِ. فإنَّه لم يَتصوَّرِ السَّماءَ، لكِنْ لَوْ قلتَ له: هذهِ السَّماء. عرَفَها الفورِ، كذلِكَ أيضًا لَوْ سُئِلْت ما مَعنَى أُمِّي؟ فقُلت: أُمُّك الَّتي حمَلَت بِكَ تِسعةَ أَشهُرٍ، ثُم وضَعْتك عَلى تعَبٍ وكُرْهٍ، ثُم أَرضَعَتْك وحضَنَتْك. فإنَّه يَبحَثُ في النِّساءِ، أمَّا لَوْ قُلتَ: هَذِه أُمُّكَ. عرَفَها على الفورِ.

كذلِكَ لَوْ سُئِلْت: ما هُوَ اللَّبَنُ؟ فقُلْت: سائِلٌ أَبيضُ يَسيلُ مِن ضَرعِ البَهائِمِ. أَخَذَ يَبحثُ عَن هذا السائِلِ الأَبيضِ، لكِنْ لَو قُلت: هَذا الَّذي في الكُوبِ هُوَ اللبَنُ. فإنَّه يَفهَمُ، كذلِكَ لو قُلتَ: الشمسُ هِيَ سِراجٌ وهَّاجٌ مُنيرٌ، وضَعَه اللهُ في السَّماءِ. لم يَفهَمْه، أمَّا إذا قُلتَ: هَذِه. وأَشَرْت إليها فهِمَ أنَّها الشمسُ، فتأَييدُ المَعانِي بالإِشارةِ أَقوَى.

فمرادُ المُؤَلِّفِ أنَّه لا بُدَّ مِنِ اشتِراكٍ بينَ أَسماءِ اللهِ وأَسماءِ المَخلوقِ، وبينَ صِفاتِ اللهِ وصِفاتِ المَخلوقِ، يَتوصَّلُ بهِ الإِنْسانِ إلى الفَهْمِ وإلَّا لم يَفهَمْ.

فَدَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى المَعْنَى هِيَ بِوَاسِطَةِ دَلَالَتِهِ عَلَى مَا عَنَاهُ الْمُتَكَلِّمُ وَأَرَادَهُ، وَإِرَادَتُهُ وَعِنَايَتُهُ فِي قَلْبِهِ، ولَا يُعْرَفُ بِاللَّفْظِ ابْتِدَاءً، وَلَكِنْ لَا يُعْرَفُ المَعْنَى بِغَيْرِ اللَّفْظِ حَتَّى يَعْلَمَ أَوَّلًا أَنَّ هَذَا المَعْنَى المُرَادَ هُوَ الَّذِي يُرَادُ بِذَلِكَ اللَّفْظِ وَيُعْنَى بِهِ، فَإِذَا عَرَفَ ذَلِكَ ثُمَّ سَمِعَ اللَّفْظَ مَرَّةً ثَانِيَةً، عَرَفَ المَعْنَى المُرَادَ بِلَا إِشَارَةٍ إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَتِ الإِشَارَةُ إِلَى مَا يُحَسُّ بِالبَاطِنِ، مِثْلِ الجُوعِ وَالشِّبَعِ وَالرِّيِّ وَالعَطَشِ وَالحُزْنِ وَالفَرَحِ، فَإِنَّهُ لَا يَعْرِفُ اسْمَ ذَلِكَ حَتَّى يَجِدَهُ مِنْ نَفْسِهِ، فَإِذَا وَجَدَهُ اسْتَنْزَلَهُ إِلَيْهِ، وَعُرِّفَ أَنَّ اسْمَهُ كَذَا[١].

وَالإِشَارَةُ تَارَةً تَكُونُ إِلَى جُوعِ نَفْسِهِ أَوْ عَطَشِ نَفْسِهِ، مِثْلَ أَنْ يَرَاهُ قَدْ جَاعَ فَيَقُولُ لَهُ: جُعْتَ، أَنْتَ جَائِعٌ، فَيَسْمَعُ اللَّفْظَ وَيَعْلَمُ مَا عَيَّنَهُ بِالإِشَارَةِ أَوْ مَا يَجْرِي مَجْرَاهَا مِنَ القَرَائِنِ الَّتِي تُعَيِّنُ المُرَادَ، مِثْلَ نَظَرِ أُمِّهِ إِلَيْهِ فِي حَالِ جُوعِهِ وَإِدْرَاكِهِ بِنَظَرِهَا أَوْ نَحْوِهِ أَنَّهَا تَعْنِي جُوعَهُ، أَوْ يَسْمَعُهُمْ يُعَبِّرُونَ بِذَلِكَ عَنْ جُوعِ غَيْرِهِ.

فَإِذَا عُرِفَ ذَلِكَ فَالمُخَاطِبُ المُتَكَلِّمُ إِذَا أَرَادَ بَيَانَ مَعَانٍ، فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّا أَدْرَكَهَا المُخَاطَبُ المُسْتَمِعُ بِإِحْسَاسِهِ وَشُهُودِهِ، أَوْ بِمَعْقُولِهِ، وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ كَذَلِكَ، فَإِنْ كَانَتْ مِنَ القِسْمَيْنِ الأَوَّلَيْنِ لَمْ تَحْتَجْ إِلَّا إِلَى مَعْرِفَةِ اللُّغَةِ، بِأَنْ يَكُونَ قَدْ عَرَفَ مَعَانِيَ الأَلْفَاظِ المُفْرَدَةِ وَمَعْنَى التَّرْكِيبِ، فَإِذَا قِيلَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ: ﴿أَلَمْ نَجْعَل لَّهُۥ عَيْنَيْنِ ۝٨ وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ﴾ [البلد:٩] ....

---

[١] المَعانِي النَّفْسيةُ لا يُمكِنُ أبدًا أن تُعرَّفَ، إنَّما تعريفُها لَفظُها، كالحُزنِ والفَرَحِ، والمَحبَّةِ والكَراهةِ، كذلِكَ الجُوعُ فإنَّكَ لَوْ لم تَجُعْ ما عرفْت مَعناهُ أبَدَ الآبِدينَ، أمَّا لَوْ جُعْتَ عرَفْت مَعناهُ؛ لأنَّه مِنَ الأَشياءِ النَّفْسيةِ الَّتي لا تُدركُ إلَّا إذا أَصابَت الإنسانَ.

أَوْ قِيلَ لهُ: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۙ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [النحل:٧٨] وَنَحْوَ ذَلِكَ، فَهِمَ المُخَاطَبُ بِمَا أَدْرَكَهُ بِحِسِّهِ.

وَإِنْ كَانَتِ المَعَانِي الَّتِي يُرَادُ تَعْرِيفُهُ بِهَا لَيسَتْ مِمَّا أَحَسَّهُ وَشَهِدَهُ بِعَيْنِهِ، وَلَا بِحَيْثُ صَارَ لَهُ مَعْقُولٌ كُلِّيٌّ يَتَنَاوَلُهَا حَتَّى يَفْهَمَ بِهِ المُرَادَ بِتِلْكَ الأَلْفَاظِ، بَلْ هِيَ مِمَّا لَا يُدْرِكُهُ بِشَيْءٍ مِنْ حَوَاسِّهِ البَاطِنَةِ وَالظَّاهِرَةِ، فَلَا بُدَّ فِي تَعْرِيفِهِ مِنْ طَرِيقِ القِيَاسِ وَالتَّمْثِيلِ وَالِاعْتِبَارِ بِمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَعْقُولَاتِ الأُمُورِ الَّتِي شَاهَدَهَا مِنَ التَّشَابُهِ وَالتَّنَاسُبِ، وَكُلَّمَا كَانَ التَّمْثِيلُ أَقْوَى، كَانَ البَيَانُ أَحْسَنَ، وَالفَهْمُ أَكْمَلَ.

فَالرَّسُولُ صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ لَمَّا بَيَّنَ لَنَا أُمُورًا لَمْ تَكُنْ مَعْرُوفَةً قَبْلَ ذَلِكَ، وَلَيْسَ فِي لُغَتِهِمْ لَفْظٌ يَدُلُّ عَلَيْهَا بِعَيْنِهَا؛ أَتَى بِأَلْفَاظٍ تُنَاسِبُ مَعَانِيهَا تِلْكَ المَعَانِيَ، وَجَعَلَهَا أَسْمَاءَ لَهَا، فَيَكُونُ بَيْنَهَا قَدْرٌ مُشْتَرَكٌ، كَالصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَالصَّوْمِ، وَالإِيمَانِ، وَالكُفْرِ، وَكَذَلِكَ لَمَّا خَبَّرَنَا بِأُمُورٍ تَتَعَلَّقُ بِالإِيمَانِ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ، وَهُمْ لَمْ يَكُونُوا يَعْرِفُونَهَا قَبْلَ ذَلِكَ حَتَّى يَكُونَ لَهُمْ أَلْفَاظٌ تَدُلُّ عَلَيْهَا بِعَيْنِهَا، أَخَذَ مِنَ اللُّغَةِ الأَلْفَاظَ المُنَاسِبَةَ لِتِلْكَ بِمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ مِنَ القَدْرِ المُشْتَرَكِ بَيْنَ تِلْكَ المَعَانِي الغَيْبِيَّةِ، وَالمَعَانِي الشُّهُودِيَّةِ الَّتِي كَانُوا يَعْرِفُونَهَا، وَقَرَنَ بِذَلِكَ مِنَ الإِشَارَةِ وَنَحْوِهَا مَا يُعْلَمُ بِهِ حَقِيقَةُ المُرَادِ، كَتَعْلِيمِ الصَّبِيِّ، كَمَا قَالَ رَبِيعَةُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ: النَّاسُ فِي حُجُورِ عُلَمَائِهِمْ كَالصِّبْيَانِ فِي حُجُورِ آبَائِهِمْ[١].

وَأَمَّا مَا يُخْبِرُ بِهِ الرَّسُولُ مِنَ الأُمُورِ الغَائِبَةِ، فَقَدْ يَكُونُ مِمَّا أَدْرَكُوا نَظِيرَهُ بِحِسِّهِمْ

(١) أخرجه ابن بطة في الإبانة (٤٠).

وَعَقْلِهِمْ، كَإِخْبَارِهِمْ بِأَنَّ الرِّيحَ أَهْلَكَتْ عَادًا، فَإِنَّ عَادًا مِنْ جِنْسِهِمْ، وَالرِّيحَ مِنْ جِنْسِ رِيحِهِمْ، وَإِنْ كَانَتْ أَشَدَّ[١].

وَكَذَلِكَ غَرَقُ فِرْعَوْنَ فِي البَحْرِ، وَكَذَا بَقِيَّةُ الأَخْبَارِ عَنِ الأُمَمِ المَاضِيَةِ، وَلِهَذَا كَانَ الإِخْبَارُ بِذَلِكَ فِيهِ عِبْرَةٌ لَنَا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [يوسف:١١١].

وَقَدْ يَكُونُ الَّذِي يُخْبِرُ بِهِ الرَّسُولُ مَا لَمْ يُدْرِكُوا مِثْلَهُ المُوَافِقَ لَهُ فِي الحَقِيقَةِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، لَكِنَّ فِي مُفْرَدَاتِهِ مَا يُشْبِهُ مُفْرَدَاتِهِمْ مِنْ بَعْضِ الوُجُوهِ، كَمَا إِذَا أَخْبَرَهُمْ عَنِ الأُمُورِ الغَيْبِيَّةِ المُتَعَلِّقَةِ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَعْلَمُوا مَعْنًى مُشْتَرَكًا وَتَشْبِيهًا بَيْنَ مُفْرَدَاتِ تِلْكَ الأَلْفَاظِ وَبَيْنَ مُفْرَدَاتِ الأَلْفَاظِ مِمَّا عَلِمُوهُ فِي الدُّنْيَا بِحِسِّهِمْ وَعَقْلِهِمْ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ المَعْنَى الَّذِي فِي الدُّنْيَا لَمْ يَشْهَدُوهُ بَعْدُ، وَيُرِيدُ أَنْ يَجْعَلَهُمْ يَشْهَدُوهُ مُشَاهَدَةً كَامِلَةً لِيَفْهَمُوا بِهِ القَدْرَ المُشْتَرَكَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ المَعْنَى الغَائِبِ، ....

---

[١] لَمَّا أَخبَرَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ أَنَّه أَهلَكَ عادًا لم يَحتَجِ الناسُ إلى شَرحِ مَعنَى الإهلاكِ، أو الرِّيحِ، أو عادٍ؛ لأنَّها مَعروفةٌ بالحِسِّ، فالإِهْلاكُ مَعروفٌ، والرِّياحُ مَعروفةٌ، وعادٌ مِن بَني آدَمَ، وعَلى هذا فنَقولُ: إنَّ الرَّسولَ بمُجرَّدِ أَنْ أَخبَرَ الناسَ عَن طَريقِ الوَحيِ أنَّ اللهَ تَعالى أَهلَكَ عادًا بالرِّيحِ عرَفوا مَعنَى الإِهْلاكِ، وعرَفوا مَعنَى الريحِ، لكِنْ هُم يَعلَمون أنَّ هَذِه الرِّيحَ أشدُّ منَ الرياحِ الَّتي تَأتِيهم؛ ﴿بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ ۝٦ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ [الحاقة:٦-٧].

فعَلى هذا يَكونُ هَذا منَ البَيانِ الَّذي لا يَحتاجُ إلى بَيانٍ، وذلِكَ لأَنَّه مَعلومٌ عِندَهم، لكِنِ الأَشياءُ غَيرُ المَعلومةِ لا بُدَّ أَنْ يُبيِّنَها النَّبيُّ عَلَيهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ بيانًا واضِحًا.

أَشْهَدَهُـمْ إِيَّاهُ، وَأَشَارَ لَهُمْ إِلَيْهِ، وَفَعَـلَ قَـوْلًا يَكُـونُ حِكَايَةً لَهُ وَشَبَهًا بِـهِ، يَعْلَمُ الْمُسْتَمِعُونَ أَنَّ مَعْرِفَتَهُمْ بِالحَقَائِقِ المَشْهُـودَةِ هِيَ الطَّرِيـقُ الَّتِي يَعْرِفُونَ بِهَا الأُمُورَ الغَائِبَةَ[١].

دَرجاتُ فَهمِ مَعاني الخِطابِ:

فَيَنْبَغِي أَنْ يعْرفَ هَذِهِ الدَّرَجَاتُ:

أَوَّلُهَا: إِدْرَاكُ الإِنْسَانِ المَعَانِيَ الحِسِّيَّةَ الْمُشَاهَدَةَ.

وَثَانِيهَا: عَقْلُهُ لِمَعَانِيهَا الكُلِّيَّةِ.

وَثَالِثُهَا: تَعْرِيفُ الأَلْفَاظِ الدَّالَّةِ عَلَى تِلْكَ المَعَانِي الحِسِّيَّةِ وَالعَقْلِيَّةِ.

فَهَذِهِ المَرَاتِبُ الثَّلَاثُ لَا بُدَّ مِنْهَا فِي كُلِّ خِطَابٍ، فَإِذَا أخبرنا عَنِ الأُمُورِ الغَائِبَةِ فَلَا بُدَّ مِنْ تَعْرِيفِنَا المَعَانِيَ الْمُشْتَرَكَةَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الحَقَائِقِ المَشْهُودَةِ وَالِاشْتِبَاهَ الَّذِي بَيْنَهُمَا،

---

[١] أَخبَرَنا مثَلًا الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بأَنَّ في الجَنَّةِ ماءً، وأنَّ فيها عسَلًا ولبَنًا وفاكِهةً ونخلًا ورُمَّانًا، وما أَشبَهَ ذلِكَ، لكِنْ نَحنُ لا نُدرِكُ حَقائقَ تِلكَ الأَشياءِ، إنَّما نُدرِكُ المَعنى الكُلِّيَّ الَّذي تَشترِكُ فيه معَ ما في الدُّنْيا؛ ولهذا قالَ ابنُ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «لَيسَ في الجَنَّةِ مِمَّا في الدُّنْيا إلَّا الأَسماءُ»(١). وإلَّا فالرمَّانُ غيرُ الرمَّانِ، والنخلُ غيرُ النخلِ في حَقيقتِه، وكذلِكَ اللبَنُ والخَمرُ وما أَشبَهه، إذًا لا يُمكِنُ أن نَعرِفَ مُرادَ الْمُتكلِّمِ إلَّا إذا أَتانا بشَيءٍ نَعرِف مَعناهُ بما نُشاهِدُه بأَعْيُنِنا أو نَسمَعُه بآذانِنا، ولكِنْ لا يَلزَمُ مِن الاشتِراكِ في المَعنى الكُلِّيِّ الْمُطلَقِ أنَّ يَشترِكا في الحَقيقةِ.

---

(١) أخرجه هناد في الزهد رقم (٣، ٨)، والطبري في تفسيره (١/ ٤١٦)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٦٦ رقم ٢٦٠)، وأبو نعيم في صفة الجنة رقم (١٢٤).

وَذَلِكَ بِتَعْرِيفِنَا الأُمُورَ المَشْهُودَةَ، ثُمَّ إِنْ كَانَتْ مِثْلَهَا لَمْ نحتَجْ إِلَى ذِكْرِ الفَارِقِ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي قَصَصِ الأُمَمِ، وَإِنْ لَمْ تكُنْ مِثْلَهَا، بَيَّنَ ذَلِكَ بِذِكْرِ الفَارِقِ، بِأَنْ يُقَالَ: لَيْسَ ذَلِكَ مِثْلَ هَذَا، وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَإِذَا تَقَرَّرَ انْتِفَاءُ المُمَاثَلَةِ كَانَتِ الإِضَافَةُ وَحْدَهَا كَافِيَةً فِي بَيَانِ الفَارِقِ، وَانْتِفَاءُ التَّسَاوِي لَا يَمْنَعُ منه وُجُودُ القَدْرِ المُشْتَرَكِ الَّذِي هُوَ مَدْلُولُ اللَّفْظِ المُشْتَرَكِ مَا أَمْكَنَ ذَلِكَ قَطُّ[1].

---

[١] نَفهَمُ مِن هَذا الكَلامِ أَنَّه لا بُدَّ مِن هَذِه الدرَجاتِ الثَّلاثِ في فَهمِ مَعاني الخِطابِ:

أَوَّلًا: إِدراكُ المَعاني الحِسِّيةِ المُشاهَدةِ، فإِنْ لم نُدرِكْ مَعانيَ اللَّفْظِ بها نُشاهِدُه لا يُمكِنُنا أَنْ نَعرِفَه.

والثاني: أَنْ نَعقِلَ المَعانيَ الكُلِّيَةَ والمَعنَى المُشتَرَكُ العامُّ الَّذي تَتَساوَى فيهِ جَميعُ الأَفرادِ، فالإِنْسانيةُ مثلًا مَعنًى مُشتَرَكٌ لكُلِّ واحِدٍ مِن بَني آدَمَ، فإِذا قُلت: هَذا إِنسانٌ، أو رَأَيت إِنْسانًا عَرَفْت مَعنَى الإِنسانِ بالمَعنَى العامِّ المُشتَرَكِ بينَ كلِّ واحِدٍ مِن بَني آدمَ.

ثالِثُها: تَعريفُ الأَلفاظِ الدالَّةِ عَلى تلكَ المَعاني الحِسِّيةِ والعَقليَّةِ، بِأَنْ نَضعَ لكُلِّ مَعنًى عَقليٍّ أو حِسِّيٍّ لَفظًا يُبيِّنُه ويُعرِّفُه، وهَذا معنَى قولِه تَعالَى: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾ [البقرة:٣١]، أَيْ: قالَ اللهُ لَه: هَذا اسمٌ لِهَذا المُسمَّى، فلا بُدَّ مِن هَذِه الأُمورِ الثَّلاثةِ حَتَّى نَفهَمَ الخِطابَ.

ثُم إِذا كانَ هَذا الغائِبُ مِمَّا لا يَختَلِفُ معَ الحاضِرِ لم نَحتَجْ إِلى ذِكرِ الفارِقِ، فلَمَّا قصَّ اللهُ علَيْنا إِهلاكَ قَومِ عادٍ بالرِّيحِ العَظيمِ لم نَحتَجْ إِلى أَنْ يُعرِّفَنا مَعنَى الرِّيحِ، أو مَعنَى الإِهلاكِ، أوِ القومِ الَّذين أُهلِكوا؛ لأَنَّ القَومَ نَعرفُ أَنَّهم مِن بَني آدَمَ، والرِّيحَ نَعرِفُه، والهَلاكَ نَعرِفُه، فلا نَحتاجُ شَيئًا، ولا ذكرَ الفارِقَ.

لكِنْ لَمَّا قالَ اللهُ تَعالى عنِ الجَنَّةِ: ﴿فِيهِمَا فَٰكِهَةٌ وَنَخۡلٌ وَرُمَّانٌ﴾ [الرحمن:٦٨] هَلْ هَذا النخلُ والرُّمَّانُ والفاكِهةُ مِثلُ ما نُشاهِدُ في الدُّنْيا؟ لو لم يَذكُرِ الفارِقَ لكانَ مِثلَه، والفارِقُ قولُه تَعالى: ﴿فَلَا تَعۡلَمُ نَفۡسٞ مَّآ أُخۡفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعۡيُنٖ جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [السجدة:١٧]، وقولُه تَعالى في الحَديثِ القُدسيِّ: «**أَعْدَدْتُ لِعِبادِيَ الصالِحِينَ ما لا عَيْنٌ رَأَتْ وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ**»[1]؛ لأنَّه لَوْ كانَ ما في الآخِرةِ مِثلَ ما في الدُّنْيا لكانَ رَأَتْه العَينُ، وسمِعَتْه الأذُنُ، وخطَرَ على القُلوبِ، لكِنَّه أَعظَمُ.

فالحاصِلُ أنَّكَ إذا عرَفْت هَذه المَراتِبَ عرَفْت مَدلولَ الكَلامِ ومَعنَى الكلامِ، ثُمَّ إِنْ كانَ الغائِبُ الَّذي حُدِّثْت عَنه لا يَختلِفُ عَنِ الشاهدِ الَّذي تُشاهِدُه فإنَّكَ لا تَحتاجُ إلَّا إلى البَيانِ فقَطْ، ولا تَحتاجُ إلى ذِكرِ الفارِقِ، وإنْ كانَ يُخالِفُه احتَجْت إلى ذِكرِ الفارِقِ، فلَمَّا أَخبَرَ اللهُ عَن نَفسِه أنَّ له سَمعًا وبصَرًا وعِلْمًا وقُدرةً، ونَحنُ نَعلَمُ مَعنَى السمعِ والبصَرِ والعِلمِ والقُدرةِ، فلولا أنَّ اللهَ ذكَرَ الفارِقَ لكانَ ما يَثبُتُ للهِ مِنَ السَّمعِ والبصَرِ والعِلمِ والقُدرةِ مِثلَ ما يَثبُتُ لَنا منَ السَّمعِ والبصَرِ والعِلمِ والقُدرةِ، والفارِقُ الَّذي ذكَرَه اللهُ هُوَ قَولُه: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى:١١]، و﴿هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا﴾ [مريم:٦٥]، و﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ﴾ [الإخلاص:٤]، وما أَشبَهَ ذلكَ.

وعلى هَذا فنَقولُ: ما أَخبَرَ اللهُ بِه عَن نَفسِه مِمَّا نُشاهِدُه فينا فإنَّه يُشارِكُ ما فينا في المَعنَى الكُليِّ العامِّ لكِنْ هُناكَ فارِقٌ، وهوَ أَنَّه ليسَ ما ثبَتَ للهِ مِن ذلِكَ مِثلَ ما يَثبُتُ لَنا، والدَّليلُ قولُه تَعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى:١١]، فلَوْلا ذِكرُ هَذا الفارِقِ لكانَ ما أَثبَتَه اللهُ لنَفسِه منَ السَّمعِ والبصَرِ والعِلمِ والقُدرةِ مُماثِلًا لِما لِلمَخْلوقِ مِن ذلِكَ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنة، رقم (٣٢٤٤)، ومسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها، رقم (٢٨٢٤)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قَوْلُهُ: «وَلَا شَيْءَ يُعْجِزُهُ»: لِكَمالِ قُدْرَتِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة:٢٠]، ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ مُّقْتَدِرًا﴾ [الكهف:٤٥]، ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَىْءٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر:٤٤][1]. ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا ۚ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة:٢٥٥] لَا يَؤُودُهُ:

---

[١] مَوقعُ جُملةِ: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ بما قبلَها في المَعنى أنَّها تعليليَّةٌ، أَيْ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَىْءٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر:٤٤] لِكَمالِ عِلمِه وقُدرتِه ﴿إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر:٤٤].

فلَوْ قُلتُ لكَ مثَلًا: أَصلِحْ لي هذا الجهازَ؛ لأَنَّ بِه عُطلًا، وأنتَ لا تَعرِفُ كيفَ تُصلِحُه، فلا تَقدِرُ أن تُصلِحَه، إذا عجزْت أَنْ تُصلِحَه للجَهلِ، ولَوْ أَفهمَك عالِمٌ كيفَ تُصلِحُ هذا الجهازَ، لكِنَّ يَدَيْكَ مَشلولةٌ لا تَستَطيعُ الحرَكةَ، فإِنَّكَ لا تَقدِرُ أَنْ تُصلِحَه؛ لعَدَمِ القُدرةِ.

كذلِكَ أيضًا لَوْ قلتُ لكَ: اكتُبْ: بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ. وأنتَ لا تَعرِفُ الكِتابةَ، فإِنَّكَ لا تَستَطيعُ كِتابَتَها لعدَمِ العِلمِ، أمَّا لَوْ قُلتُ لكَ: اكتُبْ: بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ. وأنتَ تَعرِفُ الكِتابةَ لكِنَّ يدَكَ فيها شلَلٌ مثَلًا، فإنَّك لا تَستَطيعُ للعَجزِ عنِ الكِتابةِ.

إذًا لا يُعجِزُ اللهَ شَيءٌ في السَّمَواتِ ولا في الأَرضِ؛ لكَمالِ عِلمِه وقُدرتِه؛ لأَنَّنا نَعلَمُ أنَّ العَجزَ عَنِ الشيءِ سَببُه أَحدُ أَمرَيْن:

أ- إمَّا الجَهلُ.

ب- وإمَّا العَجزُ.

إذًا: مَوقعُ الجُملةِ مِمَّا قَبلَها تَعليليَّةٌ.

أَيْ: لَا يُكْرِثُهُ وَلَا يُثْقِلُهُ وَلَا يُعْجِزُهُ، فَهَذَا النَّفْيُ لِثُبُوتِ كَمَالِ ضِدِّهِ، وَكَذَلِكَ كُلُّ نَفْيٍ يَأْتِي فِي صِفَاتِ اللهِ تَعَالَى فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ إِنَّمَا هُوَ لِثُبُوتِ كَمَالِ ضِدِّهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف:٤٩] لِكَمَالِ عَدْلِهِ، ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [سبأ:٣] لِكَمَالِ عِلْمِهِ، وقوله تعالى: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق:٣٨] لِكَمَالِ قُدْرَتِهِ، ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة:٢٥٥] لِكَمَالِ حَيَاتِهِ وَقَيُّومِيَّتِهِ، ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾[1] [الأنعام:١٠٣] لِكَمَالِ جَلَالِهِ وَعَظَمَتِهِ وَكِبْرِيَائِهِ، وَإِلَّا فَالنَّفْيُ الصِّرْفُ لَا مَدْحَ فِيهِ، أَلَا ترى أَنَّ قَوْلَ الشَّاعِرِ:

قُبَيِّلَةٌ لَا يَغْدِرُونَ بِذِمَّةٍ ... وَلَا يَظْلِمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَرْدَلِ(١)

لَمَّا اقْتَرَنَ بِنَفْيِ الغَدْرِ وَالظُّلْمِ عَنْهُمْ مَا ذَكَرَهُ قَبْلَ هَذَا البَيْتِ وَبَعْدَهُ، وَتَصْغِيرُهُمْ بِقَوْلِهِ: «قُبَيِّلَةٌ» عُلِمَ أَنَّ المُرَادَ عَجْزُهُمْ وَضَعْفُهُمْ، لَا كَمَالُ قُدْرَتِهِمْ: وَقَوْلُ الآخَرِ:...

---

[١] قولُه تعالَى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ قالَ بعضُ الجُهَّالِ المُحرِّفينَ: لا تُدرِكُه الأَبصارُ لِصِغَرِه. معَ أنَّ المَعنَى واضِحٌ؛ فقَدْ قالَ تَعالى: ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [الأنعام:١٠٣]، فقالوا: إنَّه لا تُدرِكُه لأنَّه لَطيفٌ لا يُدرَكُ، ولا يُمكِنُ لأَحَدٍ أَنْ يُدرِكَه، معَ أنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ يَقولُ: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر:٦٧]، والمُؤمِنونَ في اليومِ والليلةِ يُنادُونَ ويُعلِنونَ: اللهُ أكبرُ. ثلاثينَ مرَّةً، فكَيفَ يَكونُ هذا المَعنَى الفاسِدُ الباطِلُ؟!

---

(١) انظر: شرح نقائض جرير والفرزدق (٢/ ٥٠١)، البيان والتبيين (٣/ ٢٦٩)، الشعر والشعراء (١/ ٣١٩).

لَكِنَّ قَوْمِي وَإِنْ كَانُوا ذَوِي عَدَدٍ لَيْسُوا مِنَ الشَّرِّ فِي شَيْءٍ وَإِنْ هَانَا(١)[١]

لَمَّا اقْتَرَنَ بِنَفْيِ الشَّرِّ عَنْهُمْ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَمِّهِمْ، عُلِمَ أَنَّ المُرَادَ عَجْزُهُمْ وَضَعْفُهُمْ أَيْضًا[٢]؛ وَلِهَذَا يَأْتِي الإِثْبَاتُ لِلصِّفَاتِ فِي كِتَابِ اللهِ مُفَصَّلًا، وَالنَّفْيُ مُجْمَلًا، عَكْسَ طَرِيقَةِ أَهْلِ الكَلَامِ المَذْمُومِ، فَإِنَّهُمْ يَأْتُونَ بِالنَّفْيِ المُفَصَّلِ وَالإِثْبَاتِ المُجْمَلِ[٣].

---

[١] هذا البيتُ واحِدٌ مِن أبياتٍ، يَقولُ فيها الشاعِرُ:

لَكِنَّ قَوْمِي وَإِنْ كَانُوا ذَوِي عَدَدٍ لَيْسُوا مِنَ الشَّرِّ فِي شَيْءٍ وَإِنْ هَانَا

والمَعنَى: أنَّهُم لا يجزُون الشَّرَّ أبدًا.

يَجْزونَ مِن ظُلمِ أَهْلِ الظُّلمِ مَغفِرةً ومِن إساءَةِ أَهلِ السُّوءِ إِحْسانًا

أَيْ: إذا ظلَمَهم أَحَدٌ قالوا: سامَحْناكَ وغفَرْنا لكَ، وإن أَساءَ إلَيْهم أحَدٌ أَحسَنوا إليه، فظاهِرُ البيتِ المَدحُ، لكِنِ المرادُ به الذَّمُّ؛ ولِهَذا قالَ:

فلَيْتَ لِي بِهِمُ قَوْمًا إِذا رَكِبوا شَنُّوا الإِغارَةَ فُرْسانًا ورُكْبانًا

أَيْ: لَيتَ لي أحَدٌ غيرُهم، فهُمْ لا خَيرَ فيهم.

[٢] فالحاصِلُ أنَّ النَّفيَ الصِّرفَ كما قالَ المُؤلِّفُ إذا لَمْ يَتضمَّنْ مَدْحًا فهُوَ ليس بمَدحٍ ولا يَأتِي في صِفاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

[٣] مِن أَجلِ أنَّ النَّفيَ لا يَرِدُ في صِفاتِ اللهِ إلَّا مُتضمِّنًا للإثباتِ صارَ وُرودُ الإثباتِ في صِفاتِ اللهِ أَكثَرَ مِن وُرودِ النَّفيِ، وذلِكَ لأنَّ جَميعَ الإثْباتاتِ صِفاتُ مَدحٍ وكَمالٍ؛ فلِهَذا جاءَتْ كَثيرةً غالِبًا.

---

(١) انظر: عيون الأخبار (١/ ٢٨٥)، مجالس ثعلب (ص:٨٠)، العقد الفريد (٢/ ٣٣٢).

وقولُ المُؤلِّفِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**يَأْتِي الإِثْبَاتُ لِلصِّفَاتِ فِي كِتَابِ اللهِ مُفَصَّلًا، وَالنَّفْيُ مُجْمَلًا**» هذا في الغالِبِ، إذًا عِندَنا أَمْرانِ:

أَوَّلًا: الإِثباتُ أكثرُ في صِفاتِ اللهِ، والغالِبُ أنَّه يَأتي مُفصَّلًا، وقَدْ يَأتِي مجمَلًا، كما في قولِهِ تَعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل:٦٠].

ثانيًا: النَّفيُ في الغالِبِ يَأتِي مجُمَلًا، وليسَ كَما قالَ المُؤلِّفُ: «**دائمًا**»، وقَدْ يَأتي مُفصَّلًا، كما قالَ اللهُ تَعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ﴾ [المؤمنون:٩١]، وقالَ: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص:٣]، وقالَ: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق:٣٨].



بَعضُ أقوالِ نُفاةِ الصِّفاتِ:

يَقُولُونَ: لَيْسَ بِجِسْمٍ، وَلَا شَبَحٍ، وَلَا جُثَّةٍ، وَلَا صُورَةٍ، وَلَا دَمٍ، وَلَا لَحْمٍ، وَلَا شَخْصٍ، وَلَا جَوْهَرٍ، وَلَا عَرَضٍ، وَلَا لَوْنٍ، وَلَا رَائِحَةٍ، وَلَا طَعْمٍ، وَلَا بِمِجَسَّةٍ، وَلَا بِذِي حَرَارَةٍ، وَلَا بُرُودَةٍ، وَلَا رُطُوبَةٍ، وَلَا يُبُوسَةٍ، وَلَا طُولٍ، وَلَا عَرْضٍ، وَلَا عُمْقٍ، وَلَا اجْتِمَاعٍ، وَلَا افْتِرَاقٍ، وَلَا يَتَحَرَّكُ، وَلَا يَسْكُنُ، وَلَا يَتَبَعَّضُ، وَلَيْسَ بِذِي أَبْعَاضٍ وَأَجْزَاءٍ وَجَوَارِحَ وَأَعْضَاءٍ، وَلَيْسَ بِذِي جِهَاتٍ، وَلَا بِذِي يَمِينٍ وَلَا شِمَالٍ وَأَمَامٍ وَخَلْفٍ وَفَوْقٍ وَتَحْتٍ، وَلَا يُحِيطُ بِهِ مَكَانٌ وَلَا يَجْرِي عَلَيْهِ زَمَانٌ، وَلَا يَجُوزُ عَلَيْهِ المُمَاسَّةُ وَلَا العُزْلَةُ وَلَا الحُلُولُ فِي الأَمَاكِنِ، وَلَا يُوصَفُ بِشَيْءٍ مِنْ صِفَاتِ الخَلْقِ الدَّالَّةِ عَلَى حُدُوثِهِمْ، وَلَا يُوصَفُ بِأَنَّهُ مُتَنَاهٍ، وَلَا يُوصَفُ بِمِسَاحَةٍ، وَلَا ذَهَابٍ فِي الجِهَاتِ، وَلَيْسَ بِمَحْدُودٍ، وَلَا وَالِدٍ وَلَا مَوْلُودٍ، وَلَا تُحِيطُ بِهِ الأَقْدَارُ، وَلَا تَحْجُبُهُ الأَسْتَارُ إِلَى آخِرِ مَا نَقَلَهُ أَبُو الحَسَنِ الأَشْعَرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنِ المُعْتَزِلَةِ. وَفِي هَذِهِ الجُمْلَةِ حَقٌّ وَبَاطِلٌ، وَيَظْهَرُ ذَلِكَ لِمَنْ يَعْرِفُ الكِتَابَ وَالسُّنَّةَ[١].

---

[١] نُفاةُ الصِّفاتِ في الإِثْباتِ لا يُثبِتونَ، لكِنْ في النَّفْيِ يَأْتونَ بمِثلِ هَذِه الأَشياءِ البارِدةِ السَّمجةِ، ويَقولونَ: ليسَ بجِسْمٍ، ولا شِبْه، ولا جُثَّةٍ، ولا صُورةٍ، ولا لَحْمٍ، ولا دَمٍ. فما الداعِي لِهَذا التَّفصيلِ، قُلْ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، وانْتَهِ، بهَذا تَصِفُ اللهَ بأَكمَلِ الصِّفاتِ، أَمَّا أَنْ تَقولَ كلَّ هَذه الأشياءِ التَّفْصيليَّةِ فلا.

وقولُ المُؤلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وفي هَذِه الجُملةِ حقٌّ وباطِلٌ**» الحَقُّ الَّذي فيها: ولا والِدٌ ولا مَوْلودٌ؛ لأَنَّ اللهَ يَقولُ: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص:٣]، والباقِي فيه أَشياءُ باطِلةٌ وفيه أَشياءُ تَحتاجُ إلى تَفصيلٍ، لكِنْ مَهْما كانَ كلُّ هَذا المَجموعِ بالنَّفي يَجِبُ أَنْ لا يُقالَ

مَحاذيرُ النَّفيِ المجرَّدِ:

وَهَذَا النَّفْيُ المُحَدَّدُ مَعَ كَوْنِهِ لَا مَدْحَ فِيهِ، فِيهِ إِسَاءَةُ أَدَبٍ، فَإِنَّكَ لَوْ قُلْتَ لِلسُّلْطَانِ: أَنْتَ لَسْتَ بِزَبَّالٍ وَلَا كَسَّاحٍ وَلَا حَجَّامٍ وَلَا حَائِكٍ! ....

= على الإطلاقِ ويُقالَ عَلى اللهِ كما قالَ عَنْ نَفسِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١].

واعلَمْ أنَّ اللهَ تعالى لم يَذكُرِ النَّفيَ في التَّفْصيلِ إلَّا دَفْعًا لقَولِ مَن قالَ بِهذا المَنفيِّ، أو دَفْعًا لتَوهُّمِ واهِمٍ مِن حُدوثِ ذلِكَ المَنفيِّ؛ فمثلًا قولُه: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص:٣-٤] فصَّلَ هُنا دَفْعًا لقولِ مَنْ قالَ: إنَّ اللهَ له ولَدٌ، لأنَّ النَّصارَى قالوا: المَسيحُ ابنُ اللهِ. واليَهودُ قالوا: عُزَيْرٌ ابنُ اللهِ. والمُشرِكونَ قالوا: المَلائِكةُ بَناتُ اللهِ. فنفَى اللهُ ذلِكَ عَن نَفسِه.

أو يَذكُرُه لدَفْعِ تَوهُّمِ نَقصٍ، كقَوْلِه: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق:٣٨] لَمَّا قالَ اللهُ عَلى نَفسِه أنَّه خلَقَ السَّمواتِ والأَرضَ في سِتَّةِ أَيَّامٍ، وهِيَ مَخْلوقاتٌ عَظيمةٌ كَبيرةٌ واسِعةٌ فيها نِظامٌ عَظيمٌ؛ قَدْ يَتوهَّمُ واهِمٌ بأنَّ اللهَ بعدَما فعَلَ ذلِكَ تعِبَ؛ فقالَ: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق:٣٨]، فلِهَذا يَذكُرُ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى النَّفيَ.

أو يَذكُرُ اللهُ تَعالى النَّفيَ في مَقامِ الوَعيدِ، مِثْل قولِه تَعالَى: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة:٧٤]، فَصَّلَ هُنا لأَجلِ وَعيدِ مَن خالَفوا أَمرَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

فإِذًا النَّفيُ المُفصَّلُ يكونُ في ثَلاثةِ مَواضِعَ، دَفْعًا لقَولِ مَنِ ادَّعَى في حَقِّ اللهِ، ودَفْعًا لتَوهُّمِ مَن يَتوهَّمونَ في حَقِّ اللهِ، وإِنْذارًا ووَعيدًا.

لَأَدَّبَكَ عَلَى هَذَا الوَصْفِ وَإِنْ كُنْتَ صَادِقًا[١].

وَإِنَّمَا تَكُونُ مَادِحًا إِذَا أَجْمَلْتَ النَّفْيَ فَقُلْتَ: أَنْتَ لَسْتَ مِثْلَ أَحَدٍ مِنْ رَعِيَّتِكَ، أَنْتَ أَعْلَى مِنْهُمْ وَأَشْرَفُ وَأَجَلُّ، فَإِذَا أَجْمَلْتَ فِي النَّفْيِ أَجْمَلْتَ فِي الأَدَبِ.

وَالتَّعْبِيرُ عَنِ الحَقِّ بِالأَلْفَاظِ الشَّرْعِيَّةِ النَّبَوِيَّةِ الإِلَهِيَّةِ هُوَ سَبِيلُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ[٢].

وَالمُعَطِّلَةُ يُعْرِضُونَ عَمَّا قَالَهُ الشَّارِعُ مِنَ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، وَلَا يَتَدَبَّرُونَ مَعَانِيَهَا، وَيَجْعَلُونَ مَا ابْتَدَعُوهُ مِنَ المَعَانِي وَالأَلْفَاظِ هُوَ المُحْكَمَ الَّذِي يَجِبُ اعْتِقَادُهُ ....

---

[١] النَّفيُ فيهِ ثَلاثةُ مَحاذيرَ:

أَوَّلًا: أَنَّه لم يَرِدْ في الكِتابِ ولا في السُّنَّةِ، هَذِه الأَشياءُ المَنفيَّةُ للهِ.

وثانيًا: أَنَّها لا تَقتَضي مَدْحًا، والنفيُ الَّذي في صِفاتِ اللهِ كلُّه يَتضمَّنُ المَدحَ.

والثالِثُ: أَنَّه فيهِ سُوءُ أَدَبٍ، فلَوْ أَنَّكَ وقَفْتَ أمامَ المَلِكِ وقُلتَ: أنتَ المَلِكُ لستَ بَخيلًا ولا زَبَّالًا ولا كَسَّاحًا. لقالَ: احبِسوهُ. فهَؤُلاءِ الَّذينَ مدَحوا اللهَ بِهَذه الصِّفاتِ لا شَكَّ أَنَّهم أَساؤُوا الأَدَبَ معَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

[٢] الحَقيقةُ أَنَّ الأَلفاظَ لَها دَخْلٌ في الآدابِ، فقَدْ رأَى ملِكٌ منَ المُلوكِ أَنَّ أَسنانَه قَدْ سقَطَتْ، فقالَ: ائْتُوني بمُعبِّرٍ يُعبِّرُ هَذه الرُّؤيا، فجاؤُوا له بمُعبِّرٍ للرُّؤْيا، فقالَ: أَولادُ المَلِكِ سيَموتونَ. فقالَ المَلِكُ: اضْرِبوهُ. ثُم قالَ: ائْتُونِي بغَيْرِه فهَذا لا يَعرِفُ. فجاؤُوا بآخَرَ، فقَصَّ علَيْه الرُّؤْيا، فقالَ: المَلِكُ يَكونُ أطولَ أَهلِه عُمرًا. فأَكرَمَه وأَعطاهُ جائِزةً، والمَعنَى واحِدٌ، لكِنْ هَذا رَوَّعَه وهَذا فرَّحَه.

وَاعْتِمَادُهُ، وَأَمَّا أَهْلُ الحَقِّ وَالسُّنَّةِ وَالإِيمَانِ فَيَجْعَلُونَ مَا قَالَهُ اللهُ وَرَسُولُهُ هُوَ الحَقَّ الَّذِي يَجِبُ اعْتِقَادُهُ وَاعْتِمَادُهُ، وَالَّذِي قَالَهُ هَؤُلَاءِ إِمَّا أَنْ يُعْرِضُوا عَنْهُ إِعْرَاضًا جُمْلِيًّا، أَوْ يُبَيِّنُوا حَالَهُ تَفْصِيلًا، وَيُحْكَمُ عَلَيْهِ بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، لَا يُحْكَمُ بِهِ عَلَى الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

وَالمَقْصُودُ: أَنَّ غَالِبَ عَقَائِدِهِمُ السُّلُوبُ: لَيْسَ بِكَذَا، وَأَمَّا الإِثْبَاتُ فَهُوَ قَلِيلٌ، وَهِيَ أَنَّهُ عَالِمٌ قَادِرٌ حَيٌّ، وَأَكْثَرُ النَّفْيِ المَذْكُورِ لَيْسَ مُتَلَقًّى عَنِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَلَا عَنِ الطُّرُقِ العَقْلِيَّةِ الَّتِي سَلَكَهَا غَيْرُهُمْ مِنْ مُثْبِتَةِ الصِّفَاتِ، فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، فَفِي هَذَا الإِثْبَاتِ مَا يُقَرِّرُ مَعْنَى النَّفْيِ، فَفُهِمَ أَنَّ المُرَادَ انْفِرَادُهُ سُبْحَانَهُ بِصِفَاتِ الكَمَالِ، فَهُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مَوْصُوفٌ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، وَوَصَفَهُ بِهِ رُسُلُهُ، لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ فِي صِفَاتِهِ وَلَا فِي أَسْمَائِهِ وَلَا فِي أَفْعَالِهِ، مِمَّا أَخْبَرَنَا بِهِ مِنْ صِفَاتِهِ، وَلَهُ صِفَاتٌ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَيْهَا أَحَدٌ مِنْ خَلْقِهِ، كَمَا قَالَ رَسُولُهُ الصَّادِقُ ﷺ فِي دُعَاءِ الكَرْبِ: «**اللهمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الغَيْبِ عِنْدَكَ، أَنْ تَجْعَلَ القُرْآنَ العَظِيمَ رَبِيعَ قَلْبِي وَنُورَ صَدْرِي وَجَلَاءَ حُزْنِي وَذَهَابَ هَمِّي وَغَمِّي**»(١). وَسَيَأْتِي التَّنْبِيهُ عَلَى فَسَادِ طَرِيقَتِهِمْ فِي الصِّفَاتِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

وَلَيْسَ قَوْلُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا شَيْءَ يُعْجِزُهُ» مِنَ النَّفْيِ المَذْمُومِ، فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَيْءٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (١/ ٣٩١) من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

عَلِيمًا قَدِيرًا ﴾ [فاطر:٤٤] فَنَبَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فِي آخِرِ الآيَةِ عَلَى دَلِيلِ انْتِفَاءِ العَجْزِ، وَهُوَ كَمَالُ العِلْمِ وَالقُدْرَةِ، فَإِنَّ العَجْزَ إِنَّمَا يَنْشَأُ إِمَّا مِنَ الضَّعْفِ عَنِ القِيَامِ بِمَا يُرِيدُهُ الفَاعِلُ، وَإِمَّا مِنْ عَدَمِ عِلْمِهِ بِهِ، وَاللهُ تَعَالَى لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَقَدْ عُلِمَ بِبَدَايِهِ العُقُولِ وَالفِطَرِ كَمَالُ قُدْرَتِهِ وَعِلْمِهِ، فَانْتَفَى العَجْزُ لِمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ القُدْرَةِ مِنَ التَّضَادِّ، وَلِأَنَّ العَاجِزَ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ إِلَهًا، تَعَالَى اللهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا[١].

---

[١] وجُملةُ: «وَلَا شَيْءَ يُعْجِزُهُ» نَفيٌ لكِنَّه مُتضمِّنٌ لِلإِثْباتِ، ففِيهِ نَفيُ العَجزِ لكَمالِ قُدرتِه وعِلْمِه، قالَ اللهُ تعالَى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَيْءٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر:٤٤] السببُ: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر:٤٤] إذًا نَفيُ العَجزِ عنه صِفةٌ سَلبيَّةٌ، لكِنَّها مُتضمِّنةٌ لصِفةٍ إيجابيَّةٍ، بَلْ لصِفتَيْنِ إيجابيَّتَيْنِ هُما العِلمُ والقُدرةُ.

وهَذِه قاعِدةٌ يَجِبُ علَيْك أَنْ تَتمشَّى علَيْها في كلِّ صِفةٍ سَلبيَّةٍ أَنْ تَقولَ: إنَّها سَلبيةٌ مُتضمِّنةٌ لصِفةٍ ثُبوتيَّةٍ؛ ولِهَذا قالَ العُلَماءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: إنَّ اللهَ لا يَنفِي عَن نَفسِه شَيْئًا إلَّا لثُبوتِ كَمالِ ضِدِّه لَه. فَقَدْ نَفَى عَنه العَجزَ لكَمالِ العِلمِ والقُدرةِ، ونَفَى عَنْه التعَبَ لكَمالِ القُوَّةِ، ونَفَى عَنه النَّومَ لكَمالِ الحَياةِ والقَيُّوميَّةِ؛ لأنَّ النَّومَ لا يَحتاجُ إلَيْه إلَّا مَن كانَتْ حَياتُه ناقِصةً ليَستَريحَ مِن التعَبِ الماضِي ويَستجِدَّ النَّشاطَ للعمَلِ في المُستقبَلِ، ولِهَذا أَهلُ الجَنَّةِ لا يَنامونَ فيها لأَنَّ حَياتَهم كامِلةٌ، ومَعنَى القَيُّوميَّةِ: أَنَّه قائِمٌ بنَفْسِه وقائِمٌ على غَيْرِه، فاللهُ هُوَ الَّذي يُدبِّرُ العالَمَ، فلَوْ نامَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ -وحاشاهُ أَنْ يَنامَ- فلا أحَدَ يُدبِّرُ العالَمَ؛ ولِهَذا قالَ النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**إِنَّ اللهَ لَا يَنَامُ وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ**»(١).

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب في قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**إن الله لا ينام**»، رقم (١٧٩)، من حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= كذلِكَ نَفَى عَنْه الغَفلةَ لكَمالِ مُراقَبتِه، ونَفَى عَنْه عُزوبَ شيءٍ في السَّمَواتِ والأَرضِ لكَمالِ عِلمِه، ونَفَى عَنهُ الظُّلمَ بقولِه: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف:٤٩]؛ لأَنَّه عَدلٌ لَوْ شاءَ لظَلَمَ؛ ولِهَذا قالَ عَزَّوَجَلَّ: «إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي»[1]، إِذًا لا لعَجزِه عنِ الظُّلمِ لا يَظلِمُ، ولكِنْ لكَمالِ عَدلِه لا يَظلِمُ، وهكَذا، فيَجبُ أَنْ تُؤمِنَ بأَنَّ اللهَ لا ينفِي عَنْ نفسِه شَيئًا إِلَّا لثُبوتِ كَمالِ ضِدِّه في حَقِّه.



(١) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة، باب تحريم الظلم (٢٥٧٧)، من حديث أبي ذر الغفاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

التَّوحيدُ لا يَتِمُّ إلا بالنَّفيِ والإثباتِ:

قَوْلُهُ: «وَلَا إِلَهَ غَيْرُهُ»: هَذِهِ كَلِمَةُ التَّوْحِيدِ الَّتِي دَعَتْ إِلَيْهَا الرُّسُلُ كُلُّهُمْ، كَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، وَإِثْبَاتُ التَّوْحِيدِ بِهَذِهِ الكَلِمَةِ بِاعْتِبَارِ النَّفْيِ وَالإِثْبَاتِ المُقْتَضِي لِلْحَصْرِ، فَإِنَّ الإِثْبَاتَ المُجَرَّدَ قَدْ يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ الاِحْتِمَالُ، وَلِهَذَا -وَاللهُ أَعْلَمُ- لَمَّا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [البقرة:١٦٣] قَالَ بَعْدَهُ: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة:١٦٣].

فَإِنَّهُ قَدْ يَخْطُرُ بِبَالِ أَحَدٍ خَاطِرٌ شَيْطَانِيٌّ: هَبْ أَنَّ إِلَهَنَا وَاحِدٌ، فَلِغَيْرِنَا إِلَهٌ غَيْرُهُ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة:١٦٣] [١].

---

[١] كلِمةُ: (لا إلَهَ غيرُه) هِيَ مَعنَى لا إلَهَ إلَّا اللهُ، والتَّوْحيدُ -كما تقدَّم- لا يَتِمُّ إلَّا بأَمرَيْنِ: إِثباتٍ ونَفيٍ؛ لأَنَّ التَّوحيدَ مَصدَرُ وحَّدَ يُوحِّدُ، أي: جعَلَ الشَّيءَ واحِدًا، وجعَلَ الشيءَ واحِدًا مَعناهُ إِثباتُ الحُكْمِ لَه، ونَفيُه عمَّا سِواهُ، فالنَّفيُ المَحض عدَمٌ مَحضٌ.

فإذا قُلتَ: «لا إلَهَ» معناهُ أَنَّكَ نفَيْت الأُلوهيَّة كلَّها، والإِثباتُ المَحضُ أَيْضًا لا يَنفِي المُشارَكَةَ، فأنتَ لَوْ قُلتَ: زَيدٌ قائِمٌ. فهَذا إثباتٌ، لا ينفِي أنَّ غَيرَه قائِمٌ أيضًا، لكِنْ إذا قُلتَ: «لا قائِمَ إلَّا زَيدٌ» فإنَّكَ وحَّدْتَ القِيامَ لزَيدٍ، ونَفَيْتَه عَن غَيرِه، وهَذا هوَ التَّوْحيدُ، ولَوْ قُلتَ: «لا قائِمَ» فهَذا عدَمٌ، أَيْ: لم تُثبِتْ شَيْئًا أبَدًا، فلَوْ قُلتَ: «لا إِلَهَ» لم يَصِحَّ التَّوحيدُ؛ لأَنَّ هَذا نَفيٌ، ولَوْ قُلتَ: «اللهُ إلَهٌ» لم يَصِحَّ التَّوْحيدُ؛ لأَنَّ اللهَ إلَهٌ نعَمْ، ولكِنْ قَدْ يَكونُ اللاتُ إلَهًا أيضًا، والعُزَّى إلَهًا، فإذا قُلتَ: «لا إلَهَ إلَّا اللهُ» فإنَّكَ الآنَ قَدْ وحَّدْت؛ لأَنَّكَ أَثبَتَّ الأُلوهيَّةَ للهِ ونَفَيْتَها عَن غَيرِه.

= فالتَّوْحيدُ له رُكْنانِ: أحَدُهما: النَّفيُ، والثاني: الإِثْباتُ. فالإِثْباتُ بدونِ نَفيٍ لا يَدُلُّ عَلى التَّوحيدِ، والنَّفيُ بدونِ إِثْباتٍ تَعطيلٌ مَحضٌ؛ ولِهَذا كانَتْ كلِمةُ التَّوْحيدِ مُشتمِلةً على النَّفيِ والإِثْباتِ، ولما قالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [البقرة:١٦٣] الوَحْدانيةُ هُنا ثابِتةٌ بقَوْلِه: ﴿وَاحِدٌ﴾ لا يُمكِنُ أن يُوجَدَ إلهٌ ثانٍ، فإذا كانَ الخِطابُ للخَلْقِ عامَّةً فلا حاجةَ إلى ما بحَثَه المُؤلِّفُ، لكِنْ إذا كانَ الخِطابُ للمُؤمنِينَ؛ أي: إِلَهُكم أيُّها المُؤمِنونَ إلهٌ واحِدٌ، فهُنا قَدْ يَعرِضُ للإنْسانِ خاطِرٌ شَيْطانيٌّ، يَقولُ: إلَهُنا إلهٌ واحِدٌ وإلهُ غيرِنا مُتعدِّدٌ، فقالَ بعدَ ذلِكَ: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة:١٦٣].

وكلِمةُ (إلَه) على وَزْنِ فِعال، ومَعناها مِن حَيثُ التَّصريفُ: فِعال بمَعنَى مَفعولٍ، أي: «لا مَألوهَ إلَّا اللهُ» والمَألوهُ هوَ المَعبودُ الَّذي تَألَهُه القلوبُ وتُحبُّه وتَتعبَّدُ لَه، فإنْ قُلتَ: هَل أَتَى فِعالٌ بمَعنَى مَفعولٍ في اللُّغةِ العَربيةِ؟

فالجَوابُ: نعَمْ، فإنَّك تَقولُ: فِراشٌ بمَعنى مَفروشٍ، وبِناءٌ بمَعنى مَبنيٍّ، وغِراس بمَعنى مَغروسٍ.

وهَذه الجُملةُ اختَلَفَ فيها المُعرِبون عَلى نَحوِ سِتةِ أَقوالٍ، أحسَنُها: أَنَّ (لا) نافِيةٌ للجِنسِ و(إلَهٌ) اسمُها مُركَّبٌ معَها مَبنيٌّ على الفَتحِ في مَحَلِّ نَصبٍ، وخبَرُها تَقديرُه (حَقٌّ)، أي: لا إلَهَ حَقٌّ، كما تَقولُ: لا رجُلَ قائِمٌ. و(إلَّا) أداةُ استِثناءٍ، و(اللهُ) بدَلٌ مِن الخَبَرِ المَحذوفِ، وعَلى هَذا فيَكونُ المَعنَى: لا إلَهَ حَقٌّ إلَّا اللهُ، فلا يَنفِي أن يَكونَ هُناكَ إلَهٌ ليسَ بحَقٍّ؛ لوُجودِ آلِهةٍ ليسَت بحَقٍّ، ولكِنِ الإلهُ الحَقُّ هو اللهُ.

إذًا المَعنَى: لا مَعبودَ حقٌّ سِوى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وهَذه الكلِمةُ تَتضمَّنُ تَوحيدَ الرُّبوبيةِ، وتَستلزِمُ إخلاصَ العِبادةِ للهِ وَحدَه، فمتَى اعتَقَدْت أنَّه لا مَعبودَ حقٌّ إلَّا اللهُ فسَوفَ تُخلِصُ

= له العِبادةَ، فتَقولُ إذا سمِعْت أمرَه: سَمعًا وطاعةً. وإذا سمِعْت نَهْيَه تَقولُ كذلِكَ: سَمْعًا وطاعةً في الاجتِنابِ.

أمَّا الجمعُ بينَها وبينَ الآياتِ الَّتي سمَّى اللهُ بِها مَعبوداتِ المُشرِكينَ آلِهةً فواضِحٌ، وقَدْ قالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء:٢٥]، وكانَتِ الرُّسُلُ تَقولُ لقَومِهم: ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف:٥٩]، وهَذا واضِحٌ في نَفيِ الألُوهيَّةِ عمَّا سِوى اللهِ، ولكِنْ هُناكَ آياتٌ تَدُلُّ على أنَّه يُوجَدُ آلِهةٌ سِوى اللهِ، مِثل قَولِه تَعالى: ﴿فَمَآ أَغْنَتْ عَنْهُمْ ءَالِهَتُهُمُ ٱلَّتِى يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ﴾ [هود:١٠١]، وقولِهِ تَعالى: ﴿وَٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لِّيَكُونُوا۟ لَهُمْ عِزًّا﴾ [مريم:٨١]، وقَولِه تَعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ [الإسراء:٣٩] أَيْ: مَعبودًا آخَرَ.

إذًا ففِي القُرآنِ آياتٌ صَريحةٌ واضِحةٌ أنَّه لا إلهَ إلَّا اللهُ، وفيه آياتٌ تَدُلُّ على أنَّ هُناكَ آلِهةً سِوى اللهِ، وليسَ هَذا مِنَ التَّناقُضِ، فلا يُمكِنُ أن يُوجَدَ في كَلامِ اللهِ تَناقضٌ، فقَدْ قالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء:٨٢]، ولكِنِ الجوابُ علَيْها أن يُقالَ: إنَّ الإلَهَ بمَعنَى المَألوهِ أي: المَعبودِ، ثُم هَذا المَعبودُ إن كانَ مستحِقًّا للعِبادةِ فهُو إلَهٌ حَقٌّ، وإنْ كانَ غَيرَ مُستحِقٍّ فهُو إلهٌ باطِلٌ، وعَلى هَذا فثُبوتُ الأُلوهيَّةِ لِهَذه الأَصنامِ؛ لأنَّها مَعبودةٌ، فكُلُّ مَعبودٍ مَألوهٌ أي: إلَهٌ، لكِنْ هَلْ هُوَ إلَهٌ حقٌّ أم لا؟

الجَوابُ: لا إلَهَ حَقٌّ إلَّا اللهُ، وبِهَذا يَزولُ ما قَدْ يُفهَمُ منَ الآياتِ الَّتي تُثبِتُ الأُلوهيَّةَ لغَيرِ اللهِ والآياتِ الَّتي تَنفِي الأُلوهيةَ عمَّا سِوى اللهِ؛ ولِهَذا قالَ اللهُ تَعالى في آيةٍ أُخرَى: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسْمَآءً سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم﴾ [يوسف:٤٠]، فجَعلَهمُ اللهُ

وَقَدِ اعْتَرَضَ صَاحِبُ المُنْتَخَبِ عَلَى النَّحْوِيِّينَ فِي تَقْدِيرِ الخَبَرِ فِي: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [البقرة:١٦٣] فَقَالُوا: تَقْدِيرُهُ: لَا إِلَهَ فِي الوُجُودِ إِلَّا الله، فَقَالَ: يَكُونُ ذَلِكَ نَفْيًا لِوُجُودِ الإِلَهِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ نَفْيَ المَاهِيَّةِ أَقْوَى فِي التَّوْحِيدِ الصِّرْفِ مِنْ نَفْيِ الوُجُودِ، فَكَانَ إِجْرَاءُ الكَلَامِ عَلَى ظَاهِرِهِ وَالإِعْرَاضُ عَنْ هَذَا الإِضْمَارِ أَوْلَى[١].

وَأَجَابَ أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الفَضْلِ المُرْسِيُّ فِي (رِيِّ الظَّمْآنِ) فَقَالَ: هَذَا كَلَامُ مَنْ لَا يَعْرِفُ لِسَانَ العَرَبِ، فَإِنَّ (إِلَهَ) فِي مَوْضِعِ المُبْتَدَأ عَلَى قَوْلِ سِيبَوَيْهِ، وَعِنْدَ غَيْرِهِ اسْمُ لَا، وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ فَلَا بُدَّ مِنْ خَبَرٍ لِلْمُبْتَدَأ، وَإِلَّا فَمَا قَالَهُ مِنَ الِاسْتِغْنَاءِ عَنِ الإِضْمَارِ فَاسِدٌ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: إِذَا لَمْ يُضْمَرْ يَكُونُ نَفْيًا لِلْمَاهِيَّةِ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ نَفْيَ المَاهِيَّةِ هُوَ نَفْيُ الوُجُودِ، لَا تُتَصَوَّرُ المَاهِيَّةُ إِلَّا مَعَ الوُجُودِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ لَا مَاهِيَّةَ، لَا وُجُودَ.

= عَزَّوَجَلَّ يَعبُدون أسماءً وهِيَ في الحَقيقةِ ليسَتْ آلهةً؛ لأنَّ الإلهَ الحَقَّ هُو اللهُ وحدَه، فبِهَذا تَبيَّنَ لَنا أنَّه لا مُعارَضةَ بينَ نَفيِ الأُلوهيَّةِ عمَّا سِوى اللهِ وبَينَ ثُبوتِها لهَذه الأَصنامِ.

[١] إذا قالَ: لا إلهَ في الوُجودِ إلَّا اللهُ، فإنَّ هَذا خطَأٌ؛ لأنَّ مَعناهُ حَقيقةً نفيُ وُجودِ الإلهِ، ونَحنُ نَقولُ: لا إلَهَ إلَّا اللهُ. نفيٌ للماهِيَّةِ، أَي: لا يُوجَدُ أحَدٌ إلَهٌ سِوَى اللهِ، بمَعنَى أنَّ الأُلوهيَّةَ مُنتفِيةٌ عَن كلِّ ما سِوَى اللهِ.

ولَوْ قالَ: مَعنَى لا إلَهَ إلَّا اللهُ: لا مَوجودَ إلَّا اللهُ، فهَذا خَطَأٌ عَظيمٌ أَيضًا؛ لأنَّه إذا قالَ: لا مَوجودَ إلَّا اللهُ، فمَعناهُ أنَّه جعَلَ الخَلقَ هُمُ اللهَ؛ لأنَّهم مَوجودونَ، فيَكونُ هَذا تَفسيرًا مُوافِقًا لِما علَيْه وحدةُ الوُجودِ.

وَهَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ، خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ، فَإِنَّهُمْ يُثْبِتُونَ مَاهِيَّةً عَارِيَةً عَنِ الوُجُودِ، و(إِلَّا اللهُ) مَرْفُوعٌ، بَدَلًا مِنْ (إِلَهَ) لَا يَكُونُ خَبَرًا لِـ (لَا)، وَلَا لِلْمُبْتَدَأ. وَذَكَرَ الدَّلِيلَ عَلَى ذَلِكَ.

وَلَيْسَ المُرَادُ هُنَا ذِكْرَ الإِعْرَابِ، بَلِ المُرَادُ دَفْعُ الإِشْكَالِ الوَارِدِ عَلَى النُّحَاةِ فِي ذَلِكَ، وَبَيَانُ أَنَّهُ مِنْ جِهَةِ المُعْتَزِلَةِ، وَهُوَ فَاسِدٌ: فَإِنَّ قَوْلَهُمْ: نَفْيَ الوُجُودِ لَيْسَ تَقْيِيدًا، لِأَنَّ العَدَمَ لَيْسَ بِشَيْءٍ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا﴾ [مريم:٩][١].

---

[١] القَولُ الصَّحيحُ: إنَّ الخبرَ محذوفٌ وأنَّ تَقديرَه: (حَقٌّ)، أَيْ: لا إِلَهَ حَقٌّ، وَ(اللهُ) بدَلٌ مِن ذلِكَ الخبرِ المَحذوفِ، أَيْ: لا إِلَهَ حَقٌّ إلَّا اللهُ، وإنَّما قُلْنا هذا التَّقديرَ؛ لأنَّ هُناكَ آلِهةٌ سِوى اللهِ تُؤلَهُ وتُعبدُ، قالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَـٰنَ لَهُۥ بِهِۦ﴾ [المؤمنون:١١٧]، وقالَ تَعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ﴾ [القصص:٨٨]، وقالَ تَعالى: ﴿فَمَآ أَغْنَتْ عَنْهُمْ ءَالِهَتُهُمُ ٱلَّتِى يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ﴾ [هود:١٠١].

وكلُّ هَذا إثباتٌ لألُوهيَّةِ ما سِوى اللهِ، ولا يُعارِضُ هَذا قولُنا: لا إِلَهَ إلَّا اللهُ. ولا قولُ الرسُلِ لقَومِهم: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَـٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾؛ لأنَّ المُرادَ بِالنَّفيِ هُنا الإلهُ الحَقُّ، فالإلهُ مَعناهُ المَعبودُ، ولا يُمكِنُ لأحَدٍ أَنْ يَدَّعيَ أنَّه لا مَعبودَ إلَّا اللهُ؛ لأنَّنا نَجِدُ مَعبوداتٍ سِوى اللهِ، فالعرَبُ يَعبُدونَ اللاتَ والعُزَّى ومَناةَ، وقومُ نُوحٍ يَعبُدونَ آلِهَةً مُتعدِّدةً، ويَنُصُّون على وَدٍّ وسواعٍ ويَغوثَ ويَعوقَ ونَسرٍ، وفي زمانِنا يُوجَدُ أُناسٌ يَعبُدونَ بشَرًا، كماركِس ولِينينَ، وما أَشبَهَهُما، وأُناسٌ يَعبُدون بقَرًا، وأُناسٌ يَعبُدونَ الشَّمسَ وأُناسٌ يَعبُدونَ القمَرَ، وأُناسٌ يَعبُدونَ النِّساءَ، وخاصَّةً فُروجَهُن، إلى غيرِ ذلِكَ مِنَ الآلِهَةِ.

وَلَا يُقَالُ: لَيْسَ قَوْلُهُ: «غَيْرُهُ» كَقَوْلِهِ: «إِلَّا اللهُ» لِأَنَّ غَيْرُ مُعْرَبٌ بِإِعْرَابِ الِاسْمِ الوَاقِعِ بَعْدَ إِلَّا فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ لِلْخَبَرِ فِيهِمَا وَاحِدًا؛ فَلِهَذَا ذَكَرْتُ هَذَا الإِشْكَالَ وَجَوَابَهُ هُنَا[١].

قَوْلُهُ: «قَدِيمٌ بِلَا ابْتِدَاءٍ، دَائِمٌ بِلَا انْتِهَاءٍ»: قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾ [الحديد:٣]، وَقَالَ ﷺ: «اللهمَّ أَنْتَ الأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ»(١).

= فإِذًا (لا إلَهَ إلَّا اللهُ) ليسَ مَعناهُ أنَّه لا يُوجَدُ إلَهٌ سِوَى اللهِ، لكِنْ مَعناهُ: لا إلَهَ حَقٌّ. تَقولُ: هَذا إلهٌ حَقٌّ. فإِذا نفَيْت قُلتَ: لا إلَهَ حَقٌّ إلَّا اللهُ، وإِعرابُها الصَّحيحُ أنَّ (لا) نافِيةٌ للجِنسِ و(إلَهَ) اسمُها مَبنيٌّ على الفَتحِ في مَحَلِّ نَصبٍ، وخبَرُها محَذوفٌ تَقديرُه (حَقٌّ)، و(إلَّا) أَداةُ استِثْناءٍ، و(اللهُ) بدَلٌ مِنَ الخبَرِ المَحذوفِ (حَقٌّ)، وبدَلُ المَرفوعِ مَرفوعٌ. هَذا هُوَ إعرابُها الصَّحيحُ، فتَبيَّنَ بذلِكَ أنَّ نَفيَ وُجودِ آلِهةٍ على سَبيلِ الإِطْلاقِ غَيرُ صَحيحٍ، بَلْ هُناكَ آلِهةٌ ولكِنِ النَّفيُ مُنصَبٌّ على كَونِها حَقًّا أو باطِلًا، فلا إلهَ حَقٌّ إلَّا اللهُ عَزَّوَجَلَّ.

فلَوْ قُلتَ: لا إلَهَ مَوجودٌ، لَمْ يَصِحَّ؛ لأنَّ الواقِعَ يُكذِّبُه، فهُناكَ آلِهةٌ مَوجودةٌ.

[١] قولُ المُؤلِّفِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لَيْسَ قَوْلُهُ: غَيْرُهُ كَقَوْلِهِ: إِلَّا اللهُ»، هذا مِن جِهةِ الإِعْرابِ فقَطْ، أمَّا مِن جِهةِ المَعنَى فهُما سَواءٌ.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع، رقم (٢٧١٣)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

فَقَـوْلُ الشَّيْخِ: «قَـدِيمٌ بِلَا ابْتِدَاءٍ، دَائِمٌ بِلَا انْتِهَاءٍ» هُـوَ مَعْنَى اسْمِهِ: ﴿ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾[1].

---

[١] قالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**هُوَ مَعنَى اسمِه الأوَّلِ والآخِرِ**» لكِنْ سيَأتِي أنَّ الأوَّلَ والآخِرَ أَحسَنُ مِنَ القَديمِ الدائِمِ، ولَوْ أنَّه قالَ: أوَّلٌ ليسَ قبلَه شَيءٌ، وآخِرٌ ليسَ بَعدَه شَيءٌ. لكانَ أَوْلَى.



قَواعدُ في الموجوداتِ:

وَالعِلْمُ بِثُبُوتِ هَذَيْنِ الوَصْفَيْنِ مُسْتَقِرٌّ فِي الفِطْرَة، فَإِنَّ المَوْجُودَاتِ لَا بُدَّ أَنْ تَنْتَهِيَ إِلَى وَاجِبِ الوُجُودِ لِذَاتِهِ، قَطْعًا لِلتَّسَلْسُلِ، فَأنت تُشَاهِدُ حُدُوثَ الحَيَوَانِ وَالنَّبَاتِ وَالمَعَادِنِ وَحَوَادِثِ الجَوِّ كَالسَّحَابِ وَالمَطَرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَهَذِهِ الحَوَادِثُ وَغَيْرُهَا لَيْسَتْ مُمْتَنِعَةً، فَإِنَّ المُمْتَنِعَ لَا يُوجَدُ، وَلَا وَاجِبَةَ الوُجُودِ بِنَفْسِهَا، فَإِنَّ وَاجِبَ الوُجُودِ بِنَفْسِهِ لَا يَقْبَلُ العَدَمَ، وَهَذِهِ كَانَتْ مَعْدُومَةً ثُمَّ وُجِدَتْ، فَعَدَمُهَا يَنْفِي وُجُودَهَا، وَوُجُودُهَا يَنْفِي امْتِنَاعَهَا، وَمَا كَانَ قَابِلًا لِلْوُجُودِ وَالعَدَمِ لَمْ يَكُنْ وُجُودُهُ بِنَفْسِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ [الطور:٣٥] يَقُولُ سُبْحَانَهُ: أُحْدِثُوا مِنْ غَيْرِ مُحْدِثٍ أَمْ هُمْ أَحْدَثُوا أَنْفُسَهُمْ؟ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الشَّيْءَ المُحْدَثَ لَا يُوجِدُ نَفْسَهُ[١].

فَالمُمْكِنُ الَّذِي لَيْسَ لَهُ مِنْ نَفْسِهِ وُجُودٌ وَلَا عَدَمٌ لَا يَكُونُ مَوْجُودًا بِنَفْسِهِ، بَلْ إِنْ حَصَلَ مَا يُوجِدُهُ، وَإِلَّا كَانَ مَعْدُومًا، وَكُلُّ مَا أَمْكَنَ وُجُودُهُ بَدَلًا عَنْ عَدَمِهِ، وَعَدَمُهُ بَدَلًا عَنْ وُجُودِهِ، فَلَيْسَ لَهُ مِنْ نَفْسِهِ وُجُودٌ وَلَا عَدَمٌ لَازِمٌ لَهُ.

---

[١] هُنا ثَلاثةُ قَواعِدَ: المُمتَنِعُ لا يُوجَدُ، وواجِبُ الوُجودِ لا يُعدَمُ، فهَذِه المَوْجوداتُ الَّتي نُشاهِدُها ليسَتْ مُمتنِعةً؛ لأنَّها مَوْجودةٌ، والمُمتَنِعُ لا يُوجَدُ، وليسَتْ واجِبةً؛ لأنَّها كانَتْ مَعدومةً والواجِبُ لا يُمكِنُ أَنْ يَكونَ مَعْدومًا، فتكونُ جائِزةَ الوُجودِ، وما كانَ جائِزَ الوُجودِ فلا بُدَّ لَهُ مِن مُوجِدٍ وهُوَ اللهُ، وهَذِه هِيَ القاعِدةُ الثالِثةُ: كلُّ ما كانَ مُمكِنَ الوُجودِ لا بدَّ لَهُ مِن مُوجِدٍ، قالَ اللهُ تَعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ [الطور:٣٥].

وَإِذَا تَأَمَّلَ الفَاضِلُ غَايَةَ مَا يَذْكُرُهُ المُتَكَلِّمُونَ وَالفَلَاسِفَةُ مِنَ الطُّرُقِ العَقْلِيَّةِ، وَجَدَ الصَّوَابَ مِنْهَا ما يَعُودُ إِلَى بَعْضِ مَا ذُكِرَ فِي القُرْآنِ مِنَ الطُّرُقِ العَقْلِيَّةِ بِأَوضَحِ عِبَارَةٍ وَأَوْجَزِهَا.

وَفِي طُرُقِ القُرْآنِ مِنْ تَمَامِ البَيَانِ وَالتَّحْقِيقِ مَا لَا يُوجَدُ عِنْدَهُمْ مِثْلُهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان:٣٣].

وَلَا نَقُولُ: لَا يَنْفَعُ الِاسْتِدْلَالُ بِالمُقَدِّمَاتِ الخَفِيَّةِ وَالأَدِلَّةِ النَّظَرِيَّةِ: فَإِنَّ الخَفَاءَ وَالظُّهُورَ مِنَ الأُمُورِ النِّسْبِيَّةِ، فَرُبَّمَا ظَهَرَ لِبَعْضِ النَّاسِ مَا خَفِيَ عَلَى غَيْرِهِ، وَيَظْهَرُ لِلْإِنْسَانِ الوَاحِدِ فِي حَالٍ مَا خَفِيَ عَلَيْهِ فِي حَالٍ أُخْرَى.

وَأَيْضًا فَالمُقَدِّمَاتُ وَإِنْ كَانَتْ خَفِيَّةً فَقَدْ يُسَلِّمُهَا بَعْضُ النَّاسِ وَيُنَازِعُ فِيمَا هُوَ أَجَلُّ مِنْهَا، وَقَدْ تَفْرَحُ النَّفْسُ بِمَا عَلِمَتْهُ بالبَحْثِ وَالنَّظَرِ مَا لَا تَفْرَحُ بِمَا عَلِمَتْهُ مِنَ الأُمُورِ الظَّاهِرَةِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ العِلْمَ بِإِثْبَاتِ الصَّانِعِ وَوُجُوبِ وُجُودِهِ أَمْرٌ ضَرُورِيٌّ فِطْرِيٌّ، وَإِنْ كَانَ يَحْصُلُ لِبَعْضِ النَّاسِ مِنَ الشُّبَهِ مَا يُخْرِجُهُ إِلَى الطُّرُقِ النَّظَرِيَّةِ[١].

---

[١] أَرادَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَنْ يقولَ: إِنَّ وُجودَ الخالِقِ عَزَّوَجَلَّ أَمرٌ مَعلومٌ بالفِطرةِ ولا يَحتاجُ إِلى أدِلَّةٍ نَظريةٍ، لكِنْ معَ ذلِكَ قَدْ نَحتاجُ للأدِلَّةِ النظَريةِ وإن كانَتْ دَلالَتُها أخفَى مِنَ الحِسِّيةِ إذا كانَ المُخاطَبُ يَحتاجُ إلى ذلِكَ، فهُنا قولُه: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ [الطور:٣٥] مِنَ الأَدلَّةِ النظَريةِ العَقليَّةِ، فإِنَّ كلَّ مَوجودٍ إمَّا أَنْ يُوجِدَ نَفسَه بنَفسِه، وإمَّا أَنْ يُوجَدَ صُدفةً، وإمَّا أَنْ يُوجَدَ بمُوجِدٍ، وهُنا إِيجادُ نَفسِه بنفسِه مُمتنِعٌ؛ لأنَّه قبلَ وُجودِه كانَ عدَمًا، والعدَمُ لا يُوجِدُ، فلَوْ قالَ لكَ قائِلٌ: هَلْ أنتَ خلَقْتَ نَفسَكَ؟

وَقَدْ أَدْخَلَ المُتَكَلِّمُونَ فِي أَسْمَاءِ اللهِ تَعَالَى: القَدِيمَ، وَلَيْسَ هُوَ مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ تَعَالَى الحُسْنَى، فَإِنَّ القَدِيمَ فِي لُغَةِ العَرَبِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا القُرْآنُ هُوَ المُتَقَدِّمُ عَلَى غَيْرِهِ، فَيُقَالُ: هَذَا قَدِيمٌ: لِلْعَتِيقِ، وَهَذَا حَدِيثٌ: لِلْجَدِيدِ، وَلَمْ يُسْتَعْمَلْ هَذَا الِاسْمُ إِلَّا فِي المُتَقَدِّمِ عَلَى غَيْرِهِ، لَا فِيمَا لَمْ يَسْبِقْهُ عَدَمٌ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَٱلۡعُرۡجُونِ ٱلۡقَدِيمِ﴾ [يس:٣٩]، وَالعُرْجُونُ القَدِيمُ: الَّذِي يَبْقَى إِلَى حِينِ وُجُودِ العُرْجُونِ الثَّانِي، فَإِذَا وُجِدَ الحديثُ قِيلَ لِلْأَوَّلِ: قَدِيمٌ[١].

= لكانَ منَ البَيانِ أَنْ تَقولَ: لا؛ لأَنَّكَ قبلَ أَنْ تُوجَدَ كُنتَ عدمًا، فكَيفَ تَخلُقُ نفسَكَ وأنتَ مَعدومٌ؟!

أمَّا أن تكونَ وُجِدْت صُدفةً بدونِ خالقٍ فهَذا أيضًا غيرُ مُمكِنٍ؛ لأَنَّ في التَّنظيمِ والحِكَمِ في هَذا الخَلقِ ما لا يَجعَلُه مَوجودًا صُدفةً؛ فالمَوجودُ صُدفةً مَعناهُ مَوجودٌ بغَيْرِ نِظامٍ، وما وُجِدَ بغَيْرِ نِظامٍ فلا نِظامَ لَهُ، ونحنُ نُشاهِدُ أنَّ الخَلقَ كلَّه مُنتظِمٌ، وعلى سَنَنٍ وأَسبابٍ ظاهِرةٍ، فإِذًا لا بُدَّ له مِنْ خالِقٍ، والخالِقُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ فهَذا وجهُ التَّقديرِ لقَوْلِه تعالى: ﴿أَمۡ خُلِقُواْ مِنۡ غَيۡرِ شَيۡءٍ أَمۡ هُمُ ٱلۡخَٰلِقُونَ﴾ [الطور:٣٥].

الاحتِمالُ الثالِثُ: وهوَ أنَّهم مَخلوقونَ، والخالِقُ لَهُم هُوَ اللهُ، فلَمْ يُخلَقوا مِن غَيرِ شَيءٍ بالصُّدْفةِ هَكَذا، ولا هُمُ الَّذينَ خَلقوا أَنفُسَهم، لكِنِ الَّذي خلَقَهُم هوَ اللهُ.

[١] المُتكلِّمونَ يَقولونَ: مِن أَسماءِ اللهِ القَديمُ، والقَديمُ عِندَهم هوَ الَّذي لم يُسبَقْ بعدَمٍ، إذًا هوَ واجِبُ الوُجودِ، والقَديمُ عندَ المُتكلِّمينَ غيرُ القَديمِ في اللُّغةِ العَربيةِ الَّتي أَتَى بِها القُرآنُ، ففي اللُّغةِ العَربيةِ هُوَ المُتقدِّمُ على غَيرِه وإِنْ كانَ حادِثًا، فمثَلًا سَيَّارة إِصدارُها مُتقدِّم وسَيارةٌ أُخرى إِصدارُها مُتأخِّر فتقولُ: الأُولى قَديمةٌ. أي: أَنَّها مُتقدِّمةٌ على غيرِها،

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا۟ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾ [الأحقاف:١١] أَيْ: مُتَقَدِّمٌ فِي الزَّمَانِ. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٧٥﴾ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلْأَقْدَمُونَ﴾ [الشعراء:٧٦] فَالأَقْدَمُ مُبَالَغَةٌ فِي القَدِيمِ، وَمِنْهُ: القَوْلُ القَدِيمُ وَالجَدِيدُ لِلشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ [هود:٩٨] أَيْ: يَتَقَدَّمُهُمْ.

وَيُسْتَعْمَلُ مِنْهُ الفِعْلُ لَازِمًا وَمُتَعَدِّيًا، كَمَا يُقَالُ: أَخَذَنِي مَا قَدُمَ وَمَا حَدُثَ، وَيُقَالُ: هَذَا قَدَمَ هَذَا وَهُوَ يَقْدُمُهُ. وَمِنْهُ سُمِّيَتِ القَدَمُ قَدَمًا، لِأَنَّهَا تَقْدُمُ بَقِيَّةَ بَدَنِ الإِنْسَانِ، وَأَمَّا إِدْخَالُ القَدِيمِ فِي أَسْمَاءِ اللهِ تَعَالَى فَهُوَ مَشْهُورٌ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الكَلَامِ، وَقَدْ أَنْكَرَ ذَلِكَ كَثِيرٌ مِنَ السَّلَفِ وَالخَلَفِ، مِنْهُمُ ابْنُ حَزْمٍ. وَلَا رَيْبَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مُسْتَعْمَلًا فِي نَفْسِ التَّقَدُّمِ، فَإِنَّ مَا يَقَدَّمُ عَلَى الحَوَادِثِ كُلِّهَا فَهُوَ أَحَقُّ بِالتَّقَدُّمِ مِنْ غَيْرِهِ، لَكِنَّ أَسْمَاءَ اللهِ تَعَالَى هِيَ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى الَّتِي تَدُلُّ عَلَى خُصُوصِ مَا يُمْدَحُ بِهِ[١].

= وقولُه تَعالى: ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يس:٣٩] أَيِ: المُتقدِّمُ عَلى غيرِه؛ لأَنَّ هَذا عُرجونٌ حادِثٌ.

[١] إذًا القَديمُ قَدْ يَصِحُّ أَنْ يُسمَّى اللهُ بِه مِن جِهةٍ، وهوَ إذا قِيلَ: إنَّه القَديمُ المُطلَقُ الَّذي لم يَسبِقْه شَيءٌ، فهَذا صَحيحٌ، لكِنْ يُمكِنُ أَنْ يُرادَ بِهِ المُتقدِّمُ على غَيرِه وإِنْ كانَ حادِثًا، فلَمَّا كانَ هَذا الاسمُ قابلًا للنَّقصِ وقابلًا للكَمالِ، لا يُمكِنُ أَنْ يَكونَ مِن أَسماءِ اللهِ، فكلِمةُ (قَديم) تُطلَقُ عَلى ما تَقدَّمَ غَيرَه كما هوَ المَعروفُ في اللُّغةِ، وتُطلَقُ على مَعنًى آخَرَ وهُوَ القَديمُ على كلِّ شَيءٍ، وهِيَ بهَذا المَعنَى الأَخيرِ تَصِحُّ للهِ، لكِنْ لَمَّا كانَت تَحتمِلُ مَعنًى صَحيحًا ومعنًى غيرَ صَحيحٍ لم تَكُنْ مِن أَسماءِ اللهِ، أمَّا أَسماءُ اللهِ فهِيَ حُسنَى كلُّها تَدُلُّ على مَعنًى صَحيحٍ.

وَالتَّقَدُّمُ فِي اللُّغَةِ: مُطْلَقٌ لَا يَخْتَصُّ بِالتَّقَدُّمِ عَلَى الحَوَادِثِ كُلِّهَا، فَلَا يَكُونُ مِنَ الأَسْمَاءِ الحُسْنَى، وَجَاءَ الشَّرْعُ بِاسْمِهِ الأَوَّلِ، وَهُوَ أَحْسَنُ مِنَ القَدِيمِ؛ لِأَنَّهُ يُشْعِرُ بِأَنَّ مَا بَعْدَهُ آيِلٌ إِلَيْهِ وَتَابِعٌ لَهُ، بِخِلَافِ القَدِيمِ، وَاللهُ تَعَالَى لَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى[١].

قَوْلُهُ: «لا يَفْنَى وَلا يَبِيدُ»: إِقْرَارٌ بِدَوَامِ بَقَائِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، قَالَ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:٢٧] وَالفَنَاءُ وَالبَيْدُ مُتَقَارِبَانِ فِي المَعْنَى، وَالجَمْعُ بَيْنَهُمَا فِي الذِّكْرِ لِلتَّأْكِيدِ، وَهُوَ أَيْضًا مُقَرِّرٌ وَمُؤَكِّدٌ لِقَوْلِهِ: دَائِمٌ بِلَا انْتِهَاءٍ.

---

[١] بيَّنَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ اسمَ اللهِ (الأوَّلَ) خيرٌ منَ (القَديمِ) مِن وَجْهينِ:

الوَجهُ الأوَّلُ: أنَّ (الأوَّلَ) تَدُلُّ على القِدَمِ مُطلَقًا، أي: أنَّه قبلَ كلِّ شَيءٍ.

والثاني: أنَّها تُوحِي بأنَّ ما بَعدَه يَؤولُ إلَيْه ويَرجِعُ إلَيْه؛ ولِهَذا قالَ: «**وهوَ أَحسَنُ مِنَ القَديمِ؛ لأنَّه يَشعُرُ بأَنَّ ما بَعدَه آيِلٌ إلَيْه وتابِعٌ لَهُ**» فالأوَّلُ أَوْلى مِنَ القَديمِ، حَتَّى وإنْ عُنِيَ بالقَديمِ مَعنَى الأوَّلِ.

وخُلاصةُ البَحثِ في هَذا: أنَّ القَديمَ مِن أَسماءِ اللهِ عندَ المُتكلِّمينَ، وأنَّه خَطأٌ؛ لأنَّه في اللُّغةِ العرَبيَّةِ إنَّما يُرادُ بِه ما تَقدَّمَ غيرَه وإنْ كانَ حادِثًا، وهُو بِهَذا المَعنَى لا يَصِحُّ للهِ أبَدًا، وقَدْ جاءَ في الشرعِ ما هُوَ بدَلٌ عَنْه وخيرٌ مِنْه، وهوَ اسمُ (الأوَّل)، فهُوَ خيرٌ مِنه مِن وَجهَيْن:

الوَجهُ الأوَّلُ: إثباتُ الأوَّليَّةِ المُطلَقةِ للهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لأنَّه بلَفظِ الأوَّلِ و(أوَّل) على وَزنِ (أَفعَل)، فهِيَ اسمُ تَفضيلٍ.

الوَجهُ الثَّاني: أنَّه يَشعُرُ بأَنَّ ما بَعدَه آيِلٌ إلَيْه وتابِعٌ لَهُ.

قَوْلُهُ: «وَلَا يَكُونُ إِلَّا مَا يُرِيدُ»: هَذَا رَدٌّ لِقَوْلِ القَدَرِيَّةِ وَالمُعْتَزِلَةِ، فَإِنَّهُمْ زَعَمُوا أَنَّ اللهَ أَرَادَ الإِيمَانَ مِنَ النَّاسِ كُلِّهِمْ وَالكَافِرُ أَرَادَ الكُفْرَ، وَقَوْلُهُمْ فَاسِدٌ مَرْدُودٌ، لِمُخَالَفَتِهِ الكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَالمَعْقُولَ الصَّحِيحَ، وَهِيَ مَسْأَلَةُ القَدَرِ المَشْهُورَةُ، وَسَيَأْتِي لَهَا زِيَادَةُ بَيَانٍ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

وَسُمُّوا قَدَرِيَّةً لِإِنْكَارِهِمُ القَدَرَ، وَكَذَلِكَ تُسَمَّى الجَبْرِيَّةُ المُحْتَجُّونَ بِالقَدَرِ قَدَرِيَّةً أَيْضًا، وَالتَّسْمِيَةُ عَلَى الطَّائِفَةِ الأُولَى أَغْلَبُ[1].

---

[١] تُوجَدُ قَدَرِيَّتَانِ: قدَريَّةٌ نافِيةٌ، وقدَريَّةٌ مُثبِتةٌ، فالنافِية يَقولونَ: إنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا يُريدُ الكُفرَ، والثانيةُ تقولُ: إنَّهُ يُريدُ كُلَّ شَيءٍ ويُجبَرُ على مُرادِهِ.



الفَرقُ بينَ المشيئةِ والمحبَّةِ:

وأَمَّا أَهْلُ السُّنَّةِ فَيَقُولُونَ: إِنَّ اللهَ وَإِنْ كَانَ يُرِيدُ المَعَاصِيَ قَدَرًا فَهُوَ لَا يُحِبُّهَا وَلَا يَرْضَاهَا وَلَا يَأْمُرُ بِهَا، بَلْ يُبْغِضُهَا وَيَسْخَطُهَا وَيَكْرَهُهَا وَيَنْهَى عَنْهَا، وَهَذَا قَوْلُ السَّلَفِ قَاطِبَةً، فَيَقُولُونَ: مَا شَاءَ اللهُ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ؛ وَلِهَذَا اتَّفَقَ الفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّ الحَالِفَ لَوْ قَالَ: وَاللهِ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا إِنْ شَاءَ اللهُ. لَمْ يَحْنَثْ إِذَا لَمْ يَفْعَلْهُ وَإِنْ كَانَ وَاجِبًا أَوْ مُسْتَحَبًّا، وَلَوْ قَالَ: إِنْ أَحَبَّ اللهُ حَنِثَ إِذَا كَانَ وَاجِبًا أَوْ مُسْتَحَبًّا[١].

---

[١] إذا قُلتَ: واللهِ لأُصلِّيَنَّ إن أَحَبَّ اللهُ. ولم تُصَلِّ حَنِثْت؛ لأنَّ اللهَ يُحِبُّ هَذا، أَمَّا إِذا قلتَ: وَاللهِ لأُصلِّيَنَّ إِنْ شاءَ اللهُ. ولم تُصلِّ فلا تَحنَثُ؛ لأنَّ اللهَ لم يَشأْ.

والظاهِرُ أنَّ مُرادَ العامَّةِ إذا قالَ: إنْ أحَبَّ. أَيْ: إِنْ شاءَ، وعَلى هذا فلا يَحنَثُ، إنَّما إذا نظَرْت فنَقولُ: اللهُ يُحبُّ هذا الشيءَ افعَلْه.



الفَرقُ بينَ الإرادةِ الشَّرعيةِ والإرادةِ الكَونيةِ:

وَالمُحَقِّقُونَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ يَقُولُونَ: الإِرَادَةُ فِي كِتَابِ اللهِ نَوْعَانِ: إِرَادَةٌ قَدَرِيَّةٌ كَوْنِيَّةٌ خَلْقِيَّةٌ، وَإِرَادَةٌ دِينِيَّةٌ أَمْرِيَّةٌ شَرْعِيَّةٌ.

فَالإِرَادَةُ الشَّرْعِيَّةُ هِيَ المُتَضَمِّنَةُ لِلْمَحَبَّةِ وَالرِّضَا، وَالكَوْنِيَّةُ هِيَ المَشِيئَةُ الشَّامِلَةُ لِجَمِيعِ الحَوَادِثِ.

وَهَذَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام:١٢٥] وَقَوْلِهِ تَعَالَى عَنْ نُوحٍ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود:٣٤] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة:٢٥٣]

وَأَمَّا الإِرَادَةُ الدِّينِيَّةُ الشَّرْعِيَّةُ الأَمْرِيَّةُ، فَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة:١٨٥]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [النساء:٢٦]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُوا۟ مَيْلًا عَظِيمًا﴾ [النساء:٢٧]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء:٢٨]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة:٦]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب:٣٣].

فَهَذِهِ الإِرَادَةُ هِيَ المَذْكُورَةُ فِي مِثْلِ قَوْلِ النَّاسِ لِمَنْ يَفْعَلُ القَبَائِحَ: هَذَا يَفْعَلُ مَا لَا يُرِيدُهُ اللهُ، أَيْ: لَا يُحِبُّهُ وَلَا يَرْضَاهُ وَلَا يَأْمُرُ بِهِ.

وَأَمَّا الإِرَادَةُ الكَوْنِيَّةُ فَهِيَ الإِرَادَةُ المَذْكُورَةُ فِي قَوْلِ المُسْلِمِينَ: مَا شَاءَ اللهُ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ[١].

---

[١] إذًا لا بُدَّ أَنْ نَعرفَ الفَرقَ بينَ الإِرادةِ الشَّرعيةِ والإِرادةِ الكَونيةِ، فالإِرادةُ الشَّرعيةُ تَتعلَّقُ بما يُحِبُّه اللهُ وما لا يُحِبُّه، أَمَّا الإِرادةُ الكَونِيَّةُ فيَلزَمُ فيها وُقوعُ المُرادِ.

ولَوْ قالَ قائِلٌ: هَلْ يُريدُ اللهُ تعالى منَّا أَنْ نَسرقَ؟

الجَوابُ: إِنْ قُلتَ: لا. أَخطَأْتَ، وإِنْ قُلتَ: نعَمْ. أَخطَأْت، لكِنْ نُفصِّلُ فنَقولُ: أَمَّا بالإِرادةِ الكَونيةِ فنعَمْ، وأَمَّا بالإِرادةِ الشَّرْعيةِ فلا؛ لأَنَّ اللهَ لا يُحِبُّ السرِقةَ.

ولَوْ قالَ قائِلٌ بعدَما صلَّيْنا: هَلْ أَرادَ مِنَّا صَلاتَنا؟

فالجَوابُ: نعَمْ شَرعًا وكَونًا، أَمَّا شرعًا فلأَنَّ اللهَ يُحِبُّه، وأَمَّا كونًا فلأَنَّه وقَعَ، وكلُّ شيءٍ يَقَعُ فهُوَ بإِرادةِ اللهِ الكَونيةِ.

ولَوْ قالَ قائِلٌ: رجُلٌ لم يَصُمْ رمَضانَ مُتعمِّدًا، فهَلْ عدَمُ صَومِه بإرادةِ اللهِ؟

فالجَوابُ: بإِرادةِ اللهِ الكَونيةِ لا الشَّرْعيةِ؛ لأَنَّ اللهَ شَرعًا لم يَأْمُرْه بأَنْ لا يَصومَ، بَلْ أَرادَ مِنه أَنْ يَصومَ وأَمَرَه بذلِكَ، أَمَّا كونًا فلَمْ يُرِدِ اللهُ أن يَصومَ؛ ولهذا لم يَصُمْ.

ولَوْ قالَ قائِلٌ: ما تَقولونَ في إيمانِ أبي جَهلٍ؟

فالجَوابُ: هو مُرادٌ للهِ شَرعًا؛ لأَنَّ اللهَ يُحبُّه، غيرُ مُرادٍ كونًا؛ لأَنَّه لم يَقَعْ، أَمَّا كُفرُه فمُرادٌ للهِ كَونًا لا شَرعًا.

أَمَّا إيمانُ أبي بَكرٍ فمُرادٌ للهِ شَرعًا وكَونًا.

وَالفَرْقُ ثَابِتٌ بَيْنَ إِرَادَةِ المُرِيدِ أَنْ يَفْعَلَ، وَبَيْنَ إِرَادَتِهِ مِنْ غَيْرِهِ أَنْ يَفْعَلَ، فَإِذَا أَرَادَ الفَاعِلُ أَنْ يَفْعَلَ فِعْلًا فَهَذِهِ الإِرَادَةُ مُعَلَّقَةٌ بِفِعْلِهِ، وَإِذَا أَرَادَ مِنْ غَيْرِهِ أَنْ يَفْعَلَ فِعْلًا فَهَذِهِ الإِرَادَةُ لِفِعْلِ الغَيْرِ، وَكِلَا النَّوْعَيْنِ مَعْقُولٌ لِلنَّاسِ، وَالأَمْرُ يَسْتَلْزِمُ الإِرَادَةَ الثَّانِيَةَ دُونَ الأُولَى، فَاللهُ تَعَالَى إِذَا أَمَرَ العِبَادَ بِأَمْرٍ فَقَدْ يُرِيدُ إِعَانَةَ المَأْمُورِ عَلَى مَا أَمَرَ بِهِ وَقَدْ لَا يُرِيدُ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ مُرِيدًا مِنْهُ فِعْلَهُ.

وَتَحْقِيقُ هَذَا مِمَّا يُبَيِّنُ فَصْلَ النِّزَاعِ فِي أَمْرِ اللهِ تَعَالَى: هَلْ هُوَ مُسْتَلْزِمٌ لِإِرَادَتِهِ أَمْ لَا؟ فَهُوَ سُبْحَانَهُ أَمَرَ الخَلْقَ عَلَى أَلْسُنِ رُسُلِهِ بِمَا يَنْفَعُهُمْ وَنَهَاهُمْ عَمَّا يَضُرُّهُمْ، وَلَكِنَّ مِنْهُمْ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَ فِعْلَهُ، فَأَرَادَ سُبْحَانَهُ أَنْ يَخْلُقَ ذَلِكَ الفِعْلَ وَيَجْعَلَهُ فَاعِلًا لَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُرِدْ أَنْ يَخْلُقَ فِعْلَهُ، فَجِهَةُ خَلْقِهِ سُبْحَانَهُ لِأَفْعَالِ العِبَادِ وَغَيْرِهَا مِنَ المَخْلُوقَاتِ، غَيْرُ جِهَةِ أَمْرِهِ لِلْعَبْدِ عَلَى وَجْهِ البَيَانِ لِمَا هُوَ مَصْلَحَةٌ لِلْعَبْدِ أَوْ مَفْسَدَةٌ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ إِذْ أَمَرَ فِرْعَوْنَ وَأَبَا لَهَبٍ وَغَيْرَهُمَا بِالإِيمَانِ كَانَ قَدْ بَيَّنَ لَهُمْ مَا يَنْفَعُهُمْ وما يُصْلِحُهُمْ إِذَا فَعَلُوهُ، وَلَا يَلْزَمُ إِذَا أَمَرَهُمْ أَنْ يُعِينَهُمْ، بَلْ قَدْ يَكُونُ فِي خَلْقِهِ لَهُمْ ذَلِكَ الفِعْلَ وَإِعَانَتِهِمْ عَلَيْهِ وَجْهُ مَفْسَدَةٍ مِنْ حَيْثُ هُوَ فِعْلٌ لَهُ، فَإِنَّهُ يَخْلُقُ مَا يَخْلُقُ لِحِكْمَةٍ، ....

= إِذًا ما يَتعلَّقُ بِالمَخلوقاتِ فهو مُرادٌ للهِ كونًا، وما يَتعلَّقُ بالمَشروعاتِ فهُوَ مُرادٌ للهِ شَرعًا، والفَرقُ بينَهما مِن وَجهَيْن:

الوَجهُ الأَوَّلُ: الإِرادةُ الكَونيةُ يَلزمُ فيها وُقوعُ المُرادِ، بخِلافِ الإِرادةِ الشَّرعيةِ.

الوَجهُ الثاني: الإِرادةُ الكَونيةُ تَتعلَّقُ بما يُحِبُّه اللهُ وما لا يُحِبُّه، والإِرادةُ الشَّرعيةُ تَتعلَّقُ بما يُحِبُّه.

وَلَا يَلْزَمُ إِذَا كَانَ الفِعْلُ المَأْمُورُ بِهِ مَصْلَحَةً لِلْمَأْمُورِ إِذَا فَعَلَهُ أَنْ يَكُونَ مَصْلَحَةً لِلْآمِرِ إِذَا فَعَلَهُ هُوَ أَوْ جَعَلَ المَأْمُورَ فَاعِلًا لَهُ.

فَأَيْنَ جِهَةُ الخَلْقِ مِنْ جِهَةِ الأَمْرِ؟! فَالوَاحِدُ مِنَ النَّاسِ يَأْمُرُ غَيْرَهُ وَيَنْهَاهُ مُرِيدًا النَّصِيحَةَ وَمُبَيِّنًا لِمَا يَنْفَعُهُ، وَإِنْ كَانَ مَعَ ذَلِكَ لَا يُرِيدُ أَنْ يُعِينَهُ عَلَى ذَلِكَ الفِعْلِ، إِذْ لَيْسَ كُلُّ مَا كَانَ مَصْلَحَتِي فِي أَنْ آمُرَ بِهِ غَيْرِي وَأَنْصَحَهُ يَكُونُ مَصْلَحَتِي فِي أَنْ أُعَاوِنَهُ أَنَا عَلَيْهِ، بَلْ قَدْ تَكُونُ مَصْلَحَتِي إِرَادَةَ مَا يُضَادُّهُ، فَجِهَةُ أَمْرِهِ لِغَيْرِهِ نُصْحًا غَيْرُ جِهَةِ فِعْلِهِ لِنَفْسِهِ، وَإِذَا أَمْكَنَ الفَرْقُ فِي حَقِّ المَخْلُوقِينَ فَهُوَ فِي حَقِّ اللهِ أَوْلَى بِالإِمْكَانِ.

وَالقَدَرِيَّةُ تَضْرِبُ مَثَلًا بِمَنْ أَمَرَ غَيْرَهُ بِأَمْرِهِ، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَفْعَلَ مَا يَكُونُ المَأْمُورُ أَقْرَبَ إِلَى فِعْلِهِ، كَالبِشْرِ وَالطَّلَاقَةِ وَتَهْيِئَةِ المَسَانِدِ وَالمَقَاعِدِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

فَيُقَالُ لَهُمْ: هَذَا يَكُونُ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ مَصْلَحَةُ الآمِرِ تَعُودُ إِلَى الأَمْرِ، كَأَمْرِ المَلِكِ جُنْدَهُ بِمَا يُؤَيِّدُ مُلْكَهُ، وَأَمْرِ السَّيِّدِ عَبْدَهُ بِمَا يُصْلِحُ مُلْكَهُ، وَأَمْرِ الإِنْسَانِ شَرِيكَهُ بِمَا يُصْلِحُ الأَمْرَ المُشْتَرَكَ بَيْنَهُمَا، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الآمِرُ يَرَى الإِعَانَةَ لِلْمَأْمُورِ مَصْلَحَةً لَهُ، كَالآمِرِ بِالمَعْرُوفِ، وَإِذَا أَعَانَ المَأْمُورَ عَلَى البِرِّ وَالتَّقْوَى فَإِنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّ اللهَ يُثِيبُهُ عَلَى إِعَانَتِهِ عَلَى الطَّاعَةِ، وَأَنَّهُ فِي عَوْنِ العَبْدِ مَا كَانَ العَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ، فَأَمَّا إِذَا قُدِّرَ أَنَّ الآمِرَ إِنَّمَا أَمَرَ المَأْمُورَ لِمَصْلَحَةِ المَأْمُورِ، لَا لِنَفْعٍ يَعُودُ عَلَى الآمِرِ مِنْ فِعْلِ المَأْمُورِ، كَالنَّاصِحِ المُشِيرِ وَقَدْ رَأَى أَنَّهُ إِذَا أَعَانَهُ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مَصْلَحَةً لِلْآمِرِ، وَأَنَّ فِي حُصُولِ مَصْلَحَةِ

المَأْمُورِ مَضَرَّةً عَلَى الآمِرِ، مِثْلَ الَّذِي جاءَ مِنْ أَقْصَى المَدِينَةِ يَسْعَى وَقَالَ لِمُوسَى: ﴿إِنَّ ٱلْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَٱخْرُجْ إِنِّي لَكَ مِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾ [القصص:٢٠] فَهَذَا مَصْلَحَتُهُ فِي أَنْ يَأْمُرَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالخُرُوجِ، لَا فِي أَنْ يُعِينَهُ عَلَى ذَلِكَ، إِذْ لَوْ أَعَانَهُ لَضَرَّهُ قَوْمُهُ. وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ.

وَإِذَا قِيلَ: إِنَّ اللهَ أَمَرَ العِبَادَ بِمَا يُصْلِحُهُمْ، لَمْ يَلْزَمْ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يُعِينَهُمْ عَلَى مَا أَمَرَهُمْ بِهِ، لَا سِيَّمَا وَعِنْدَ القَدَرِيَّةِ لَا يَقْدِرُ أَنْ يُعِينَ أَحَدًا عَلَى مَا بِهِ يَصِيرُ فَاعِلًا. وَإِذَا عُلِّلَتْ أَفْعَالُهُ بِالحِكْمَةِ، فَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي نَفْسِ الأَمْرِ، وَإِنْ كُنَّا نَحْنُ لَا نَعْلَمُهَا. فَلَا يَلْزَمُ إِذَا كَانَ فِي نَفْسِ الآمِرِ لَهُ حِكْمَةٌ فِي الأَمْرِ أَنْ يَكُونَ فِي الإِعَانَةِ عَلَى فِعْلِ المَأْمُورِ بِهِ حِكْمَةٌ، بَلْ قَدْ تَكُونُ الحِكْمَةُ تَقْتَضِي أَنْ لَا يُعِينَهُ عَلَى ذَلِكَ، فَإِنَّهُ إِذَا أَمْكَنَ فِي المَخْلُوقِ أَنْ يَكُونَ مُقْتَضَى الحِكْمَةِ وَالمَصْلَحَةِ أَنْ يَأْمُرَ لِمَصْلَحَةِ المَأْمُورِ، وَأَنْ تَكُونَ الحِكْمَةُ وَالمَصْلَحَةُ لِلْآمِرِ أَنْ لَا يُعِينَهُ عَلَى ذَلِكَ فَإِمْكَانُ ذَلِكَ فِي حَقِّ الرَّبِّ أَوْلَى وَأَحْرَى.

وَالمَقْصُودُ: أَنَّهُ يُمْكِنُ فِي حَقِّ المَخْلُوقِ الحَكِيمِ أَنْ يَأْمُرَ غَيْرَهُ بِأَمْرٍ وَلَا يُعِينَهُ عَلَيْهِ، فَالخَالِقُ أَوْلَى بِإِمْكَانِ ذَلِكَ فِي حَقِّهِ مَعَ حِكْمَتِهِ.

فَمَنْ أَمَرَهُ وَأَعَانَهُ عَلَى فِعْلِ المَأْمُورِ كَانَ ذَلِكَ المَأْمُورُ بِهِ قَدْ تَعَلَّقَ بِهِ خَلْقُهُ وَأَمْرُهُ إِنْشَاءً وَخَلْقًا وَمَحَبَّةً، فَكَانَ مُرَادًا بِجِهَةِ الخَلْقِ وَمُرَادًا بِجِهَةِ الأَمْرِ، وَمَنْ لَمْ يُعِنْهُ عَلَى فِعْلِ المَأْمُورِ كَانَ ذَلِكَ المَأْمُورُ قَدْ تَعَلَّقَ بِهِ أَمْرُهُ وَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ خَلْقُهُ، لِعَدَمِ الحِكْمَةِ المُقْتَضِيَةِ لِتَعَلُّقِ الخَلْقِ بِهِ، وَلِحُصُولِ الحِكْمَةِ المُقْتَضِيَةِ لِخَلْقِ ضِدِّهِ، وَخَلْقُ أَحَدِ الضِّدَّيْنِ يُنَافِي خَلْقَ الضِّدِّ الآخَرِ، فَإِنَّ خَلْقَ المَرَضِ الَّذِي يَحْصُلُ بِهِ ذُلُّ العَبْدِ لِرَبِّهِ وَدُعَاؤُهُ وَتَوْبَتُهُ وَتَكْفِيرُ خَطَايَاهُ وَيَرِقُّ بِهِ قَلْبُهُ وَيُذْهِبُ عَنْهُ الكِبْرِيَاءَ وَالعَظَمَةَ وَالعُدْوَانَ يُضَادُّ

خَلْقَ الصِّحَّةِ الَّتِي لَا تَحْصُلُ مَعَهَا هَذِهِ المَصَالِحُ؛ وَلِذَلِكَ كَانَ خَلْقُ ظُلْمِ الظَّالِمِ الَّذِي يَحْصُلُ بِهِ لِلْمَظْلُومِ مِنْ جِنْسِ مَا يَحْصُلُ بِالمَرَضِ يُضَادُّ خَلْقَ عَدْلِهِ الَّذِي لَا يَحْصُلُ بِهِ هَذِهِ المَصَالِحُ، وَإِنْ كَانَتْ مَصْلَحَتُهُ هُوَ فِي أَنْ يَعْدِلَ.

وَتَفْصِيلُ حِكْمَةِ اللهِ فِي خَلْقِهِ وَأَمْرِهِ، تَعْجِزُ عَنْ مَعْرِفَتِهَا عُقُولُ البَشَرِ، وَالقَدَرِيَّةُ دَخَلُوا فِي التَّعطِيلِ عَلَى طَرِيقَةٍ فَاسِدَةٍ: مَثَّلُوا اللهَ فِيهَا بِخَلْقِهِ، وَلَمْ يُثْبِتُوا حِكْمَةً تَعُودُ إِلَيْهِ.

قَوْلُهُ: «لَا تَبْلُغُهُ الأَوْهَامُ، وَلَا تُدْرِكُهُ الأَفْهَامُ»[١]: ....

---

[١] قالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**لَا تَبْلُغُهُ الأَوْهَامُ، وَلَا تُدْرِكُهُ الأَفْهَامُ**». أي: أنَّ الإنسانَ مَهما تَخَيَّلَ لا يُمكِنُ أن يُحيطَ باللهِ عَزَّوَجَلَّ فكلُّ ما قدَّرْتَه في ذِهنِكَ فاللهُ أعظَمُ وأجلُّ؛ ولِهَذا لا يُمكِنُ أن تَنتهِيَ إلى شَيءٍ، حتَّى ورَدَ في الأثَرِ: «تَفكَّرُوا في آلاءِ اللهِ، ولا تَفكَّروا في ذاتِ اللهِ»(١). أي: تَفكَّروا في نِعَمِه ولا تَفكَّروا في ذاتِه؛ لأنَّك مَهما حاوَلْت أن تُدرِكَ شيئًا فإنَّك لَنْ تُدرِكَه، فلَوْ قيلَ لكَ مثلًا إنَّ هُناكَ حُوتًا كَبيرًا في أَقصَى الأرضِ، فمَهما قدَرْت من التَّخييلِ في ذِهنِك عن هَذا الحوتِ لا تُدرِكُه؛ لأنَّه غائِبٌ عنكَ، فإذا كُنتَ لا تُدرِكُ ذلِكَ في المَخلوقِ ففِي اللهِ مِن بابِ أَوْلى. فهَذا الحُوتُ مثلًا لا تَستَطيعُ تَقديرَ حَجمِه هَلْ هوَ مِثل السيَّارةِ، أو مِثلُ الجبَلِ، أو أَكبَرُ، أو أقلُّ؛ لأنَّه غائِبٌ عَنكَ، لكِنْ رُبَّما إذا شاهَدْتَه تُدرِكُه، لكِنِ اللهُ عَزَّوَجَلَّ لا تُدرِكُه أَبَدًا حتَّى معَ رُؤيتِه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يومَ القِيامةِ لا يُدرِكُه أحدٌ، فقَدْ قالَ تَعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [الأنعام:١٠٣].

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (٧/ ٢٢١٩)، وأبو الشيخ في العظمة رقم (١)، والطبراني في الأوسط رقم (٦٣١٩)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة رقم (٩٢٧)، والبيهقي في شعب الإيمان رقم (١١٩)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

ولذلِكَ عِندَما يُدْخِلُ الشَّيْطانُ علَيْك أَنْ تَتفكَّرَ في ذاتِ اللهِ فتقولَ مثَلًا: ما لَونُه؟ أو ما ذاتُه؟ يَجِبُ عليكَ أن تَقِفَ؛ لأَنَّكَ إن مثَّلت شَيْئًا فكَما قالَ ابنُ القَيِّمِ: المُمثِّلُ يَعبُدُ صنَمًا[1]، لأنَّ أهلَ التَّمثيلِ مثَّلوا اللهَ بأنَّ له شَبَهًا مُعيَّنًا عِندَهم فصاروا يَعبُدونَه، والمُعطِّلُ يَعبُدُ العدمَ؛ لأنَّ المُعطِّلَ يَقولُ: إنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ ليسَ داخلَ العالَمِ، ولا خارِجَ العالَمِ، ولا مُتَّصِلًا بالعالَمِ، ولا بائِنًا منَ العالَمِ، ولا عَن يَمينِكَ، ولا عَن شِمالِكَ، ولا تَحتَه، ولا خَلفَه ولا أمامَه، والَّذي يَصِفُ ربَّه بهذا الوَصفِ مَعناهُ أنَّه وصَفَه بالعدَمِ المَحضِ.

ونحنُ إنَّما نَعرفُ اللهَ تعالى بصِفاتِه وآلائِه ونِعمِه وأَفعالِه الَّتي نُشاهِدُها في الكَونِ، أمَّا أَنْ نُحدِّدَ الذاتَ بأَنْ نَتخيَّلَها فهذا ما لا يُمكِنُنا إدراكُه إطلاقًا؛ ولِهَذا قالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**لا تَبلُغُه الأَوهامُ**» أي: مَهما كانَ عِندَكُم مِنَ الأَوْهامِ، «**ولا تُدرِكُه الأفهامُ**» أيِ: العُلومُ، فالإِنسانُ لا يُمكِنُ أَنْ يُدرِكَ ذاتَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ لا بوَهْمِه ولا بفَهْمِه، أي: لا بالظَّنِّ ولا بالعِلمِ.

ولا يَزالُ الناسُ يَتساءَلونَ: مَن خَلَقَ كَذا؟ مَن خلَقَ السمواتِ؟ حتَّى يَأْتِيَ إليهِ الشَّيْطانُ ويَقولُ: ومَن خلَقَ اللهُ؟ حينَئِذٍ يَقولُ الرسولُ ﷺ: يَجبُ عليكَ أَنْ تَستَعيذَ وتَنتهيَ وتَقرأَ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص:١-٤][2]، وكذلِكَ تَقولُ لنَفسِكَ: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْـَٔاخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد:٣]، فمِنَ المُمكِنِ أَنْ يَدخُلَ الشَّيْطانُ عَلى الإنسانِ بِهَذا،

(١) نونية ابن القيم (١/ ١٢٤).

(٢) أخرجه أبو داود: كتاب السنة، باب في الجهمية، رقم (٤٧٢٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= لكِنِ -الحَمدُ للهِ- المؤمِنُ يَقولُ: كفَى بِي أن أَعلَمَ ما بلَغَني عِلمُه مِن وَحيِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ والباقِي لا يُمكِنُ أن أُدرِكَه، فمثَلًا هذه الرُّوحُ لا تُدرِكُها، فهِيَ إذا كانَتْ في الجِسمِ صارَ حيًّا يَذهبُ ويَتحرَّكُ ويَجيءُ، وإذا خرَجَت منَ الجِسمِ صارَ ساكِنًا، فأنتَ لا تَستَطيعُ أن تُحيطَ بها، وهُناكَ أَشياءُ مُعقَّدةٌ في الإنسانِ لم يَستَطيعوا فَهمَها أبدًا، مِمَّا هِيَ إمدادٌ منَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ للجِسمِ وتَقويتُه، وحَياةُ الجِسمِ فيها، أو كانَتْ منَ الأَمراضِ الَّتي تُهلِكُه، كمَرضِ السرَطانِ مثَلًا، أو إبراءِ الأَكمَهِ والأَبرَصِ، فهُمْ لم يَصِلوا إلى هَذا معَ تَقدُّمِ الطبِّ.

فإِذًا إذا كانَ الإِنسانُ عاجِزًا عَن إدراكِ ما هوَ أَمامَه وما في نَفسِه، فعَجزُه عَن إِدراكِ ما للهِ عَزَّوَجَلَّ من بابِ أَوْلى؛ ولِهَذا يَجِبُ علَيْنا عقيدةً أن لا نَتفكَّرَ في ذاتِ اللهِ بالذاتِ، أمَّا مِن حيثُ ما سمَّى أو ما وصَفَ به نَفسَه فنحنُ يَجبُ علَيْنا أن نَتفكَّرَ في مَعناهُ، أمَّا في كَيْفيتِها فلا يَجوزُ أيضًا أن نَتكلَّمَ فيها.

فلَوْ قِيلَ: إنَّ اللهَ استَوَى على العَرشِ. مَعناها: علا علَيْه أو استقَرَّ، فلا تَسأَلْ عَن كيفيَّةِ هَذا الاستِقْرارِ، فإذا كُنتَ لا تَعرِفُ ما غابَ عَنكَ مِن الآدَميِّ فما غابَ عَنْك مِن صِفاتِ اللهِ أعظَمُ؛ ولِهَذا قالَ الإِمامُ مالِكٌ في الاستِواءِ: الاستِواءُ غيرُ مَجهولٍ، والإِيمانُ بِهِ واجِبٌ، والسُّؤالُ عَنه بِدعةٌ[1].

إِذًا عِندَما نَتفكَّرُ في ذاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ يَجبُ علَيْنا الوُقوفُ، لكِنْ في أَسمائِه وصِفاتِهِ نَتفكَّرُ في معانِيها، أمَّا في كَيْفيَّتِها فلا؛ لأنَّه لا سَبيلَ لَنا إلى الوُصولِ إلى مَعرِفتِها.

(١) أخرجه الدارمي في الرد على الجهمية (١٠٤)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٦٦٤)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٦/ ٣٢٥)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٨٦٦).

= والتَّكييفُ: ذِكْرُ كَيفيةِ الصِّفةِ، مِثل أن يَقولَ: كَيفيةُ يَدِ اللهِ كذا وكَذا، كَيفيةُ وَجهِ اللهِ كذا وكذا، وكَيفيةُ عينِ اللهِ كَذا وكَذا، كَيفيةُ نُزولِه إلى السماءِ الدُّنيا كذا وكذا... إلخ.

والتَّكييفُ مُحرَّمٌ، بدَلالةِ العَقلِ ودَلالةِ السَّمعِ:

أمَّا دَلالةُ السمعِ: فإنَّ كلَّ مَن كيَّفَ صِفةً مِن صِفاتِ اللهِ فقَدْ قالَ عَلى اللهِ ما لا يَعلَمُ؛ لأنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أخبرَنا عَن صِفاتِه ولم يُخبِرْنا عَن كَيْفيَّتِها، أخبرَنا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أنَّه استَوَى على العَرشِ، لكِنْ لم يُخبِرْنا كيفَ استَوَى؟! وأخبرَنا أنَّه يَنزِلُ ولكِنْ لم يُخبِرْنا كيفَ يَنزِلُ؟! وأَخبرَنا أنَّ له وَجهًا، ولم يُخبِرْنا عَن كَيفيةِ هذا الوَجهِ، وهكَذا.

فإذا قُلْنا كَيفيةً لصِفاتِه فقَدْ قُلْنا على اللهِ بغَيرِ عِلمٍ، واللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قَدْ حرَّمَ ذلِكَ فقالَ: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف:٣٣]؛ فالتَّكييفُ حَرامٌ، ودليلُه هَذه الآيةُ؛ لأنَّ التَّكييفَ قولٌ على اللهِ بغَيرِ عِلمٍ.

ودليلٌ آخَرُ: قولُه تعالَى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء:٣٦].

ومَعنَى ﴿وَلَا تَقْفُ﴾ أي: تَتَبعْ، مِن قَفا يَقفوهُ إذا اتَّبعَه، سواءٌ قُلتَه بلِسانِك أم بقَلبِك أم بجَوارِحِك.

فالتَّكييفُ حَرامٌ بدليلِ القُرآنِ، ورُبَّما يُستدَلُّ له بالسُّنةِ في قولِه ﷺ: **«لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ»**[1] فإنَّ مَن كيَّفَ صِفاتِ اللهِ فقَدْ أثنَى على اللهِ بما لا يَعلَمُ، وقد يُقالُ: إنَّ هذا الحديثَ

(١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، رقم (٤٨٦)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

= لا يَدُلُّ، والمهِمُّ أنَّ عِندَنا دليلًا منَ القُرآنِ وهو المُعتَمَدُ.

أمَّا الدليلُ العَقليُّ: فإنَّنا نَقولُ: إنَّ كَيفيةَ الشيءِ لا تُعلَمُ إلَّا بمُشاهدتِه، أو مُشاهَدةِ نَظيرِه، أو الخبَرِ الصادِقِ عنه، فلْنَنظُرْ هَلْ في صِفاتِ اللهِ شيءٌ مِن ذلِكَ؟

الجَوابُ: لا، فنحنُ ما شاهَدْنا هذه الصِّفاتِ، ولا شاهَدْنا لها نَظيرًا، ولم يَأتِنا خبَرٌ صادِقٌ عنها، وحينَئِذٍ يَجِبُ علينا عَقلًا أن نَتوقَّفَ عن التَّكييفِ.

ووَجهٌ آخرُ: أَنْ نَقولَ: إنَّ العِلمَ بكَيفيةِ الصِّفةِ فرعٌ عن العِلمِ بكَيفيةِ الذاتِ، كما أنَّنا لا نُكيِّفُ ذاتَه فلا يُمكِنُ أن نُكيِّفَ صِفاتِه؛ لأنَّ الوَصفَ تابعٌ للمَوصوفِ.

ونَقولُ أيضًا لهذا المُتحدِّي الَّذي يقولُ بالكَيفيةِ: هَلْ تَعرفُ كَيفيةَ ذاتِه؟ سيَقولُ: لا أَعرِفُ كَيفيةَ ذاتِه. نَقولُ له: إذا كُنتَ لا تَعرِفُ كَيفيةَ ذاتِه فإنَّ كَيفيةَ الصِّفاتِ تابِعةٌ لكَيْفيةِ الذاتِ، فما لا تَعلَمُ كَيفيةَ ذاتِه لا يُمكِنُ أن تَعلَمَ كَيفيةَ صِفاتِه أبدًا.

فقولنا: «مِن غيرِ تكييفٍ» أي: أنَّه مُمتنِعٌ سَمعًا وعَقلًا، يَعنِي بالدَّليلِ السَّمعيِّ والدَّليلِ العَقليِّ، فهَذانِ أيضًا دَليلانِ عَقليَّانِ معَ الدليلَيْنِ السمعيَّيْنِ على تَحريمِ التَّكييفِ.

ولِهذا لَـمَّا سُئِلَ الإمامُ مالكٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن قولِه تَعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥] كيفَ استوَى؟ فأَطرَقَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ برَأسِه استِعْظامًا لِهَذا السؤالِ، حتَّى بدَأَ يَتصبَّبُ عرَقًا، ثُم رفَعَ رأسَه، وقالَ للسائِلِ: «يا هَذا، الاستِواءُ غيرُ مجهولٍ، والكيفُ غيرُ مَعقولٍ، والإِيمانُ بِه واجِبٌ، والسُّؤالُ عَنْه بِدعةٌ»[1].

(١) أخرجه الدارمي في الرد على الجهمية (١٠٤)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٦٦٤)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٦/ ٣٢٥)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٨٦٦).

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه:١١٠] قَالَ فِي الصِّحَاحِ: تَوَهَّمْتُ الشَّيْءَ: ظَنَنْتُهُ، وَفَهِمْتُ الشَّيْءَ: عَلِمْتُهُ. فَمُرَادُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أَنَّهُ لَا يَنْتَهِي إِلَيْهِ وَهْمٌ، وَلَا يُحِيطُ بِهِ عِلْمٌ. قِيلَ: الوَهْمُ مَا يُرْجَى كَوْنُهُ، أَيْ: يُظَنُّ أَنَّهُ عَلَى صِيغَةِ كَذَا، وَالفَهْمُ: هُوَ مَا يُحَصِّلُهُ العَقْلُ وَيُحِيطُ بِهِ، وَاللهُ تَعَالَى لَا يَعْلَمُ كَيْفَ هُوَ سُبْحَانَهُ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَإِنَّمَا نَعْرِفُهُ سُبْحَانَهُ بِصِفَاتِهِ، وَهُوَ أَنَّهُ أَحَدٌ، صَمَدٌ، لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ، ....

فقولُه: «الاستواءُ غيرُ مجهولٍ» أي: مَعلومٌ.

وقولُه: «الكيفُ غيرُ مَعقولٍ»: يَعني: لا نُدرِكُه بعُقولِنا، وإذا لم نُدرِكْه بعُقولِنا يَبقى الدليلُ السَّمعيُّ، وليسَ في السمعِ ما يَدُلُّ على الكَيْفيةِ، إِذًا انتَفَى عنه الدَّليلانِ: العَقليُّ والسَّمعيُّ فوجَبَ الكَفُّ.

وقوله: «والإيمانُ به» أي: بالاستِواءِ، «واجِبٌ» لثُبوتِه في الكِتابِ والسُّنةِ، والسُّؤالُ عنِ الكَيفيةِ بِدْعةٌ؛ لأنَّ الرجُلَ يَقولُ: «كيفَ استَوَى؟» ولم يَقُلْ: «ما مَعنَى استَوَى؟»، ولَوْ قالَ: ما مَعنَى استَوى؟ لكانَتِ الإِجابةُ واضِحةً، وقُلنا: أي: عَلا على عَرشِه عُلوًّا خاصًّا بالعرشِ يَليقُ بجَلالِ اللهِ.

وذِكرُ هذا من بابِ الاستِشْهادِ بكَلامِ السلَفِ بأنَّ الكَيفَ غيرُ مَعقولٍ، والمَنفيُّ هو التَّكييفُ وليسَ الكَيفيةَ؛ لأنَّها ثابِتةٌ بلا شَكٍّ، إِذْ لا يُمكِنُ أن يُعقَلَ استِواءٌ حَقيقيٌّ إلَّا ولَهُ كَيفيةٌ، وكلُّ شيءٍ مَوجودٍ له كَيفيةٌ؛ لكِنَّها مجهولةٌ لَنا.

فبِهَذا تَبيَّنَ أنَّ التَّكييفَ حَرامٌ؛ لأنَّه قولٌ على اللهِ بغَيرِ عِلمٍ بالأدِلَّةِ السَّمعيةِ والعَقليةِ.

﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ۚ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة:٢٥٥][1]، ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الحشر:٢٣] ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [الحشر:٢٤].

قَوْلُهُ: «وَلَا يُشْبِهُ الأَنَامَ»: هَذَا رَدٌّ لِقَوْلِ الْمُشَبِّهَةِ. الَّذِينَ يُشَبِّهُونَ الخَالِقَ بِالمَخْلُوقِ، سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

قَالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١] وَلَيْسَ الْمُرَادُ نَفْيَ الصِّفَاتِ كَمَا يَقُولُ أَهْلُ البِدَعِ، فَمِنْ كَلَامِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي الفِقْهِ الأَكْبَرِ: لَا يُشْبِهُ شَيْئًا مِنْ خَلْقِهِ(١).

ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: وَصِفَاتُهُ كُلُّهَا خِلَافُ صِفَاتِ المَخْلُوقِينَ، يَعْلَمُ لَا كَعِلْمِنَا، وَيَقْدِرُ لَا كَقُدْرَتِنَا، وَيَرَى لَا كَرُؤْيَتِنَا(٢). انْتَهَى[2].

---

[١] قولُه: ﴿ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ هَذِهِ الجُملةُ نفيٌ تضمَّنَ إثباتًا، فكونُه عَزَّوَجَلَّ لا يَأخُذُه نُعاسٌ ولا النومُ، فهَذا يَتضمَّنُ كَمالَ الحَياةِ والقيوميَّةِ.

[٢] قالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**صِفاتُه كلُّها خِلافُ صِفاتِ المَخلوقينَ**». فلَوْ قالَ قائلٌ مِن المُشبِّهةِ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤] اليَدُ مَعروفةٌ، واللهُ عَزَّوَجَلَّ لا يُخاطِبُنا إلَّا بشيءٍ نَعرِفُه، فيَلزَمُ مِن هَذا أن تكونَ يدُ اللهِ مِثلَ أَيدينا.

---

(١) الفقه الأكبر (ص:١٤).

(٢) الفقه الأكبر (ص:٢٤).

كُفرُ المشبِّهِ:

وَقَالَ نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ: مَنْ شَبَّهَ الله بِشَيْءٍ مِنْ خَلْقِهِ فَقَدْ كَفَرَ، وَمَنْ أَنْكَرَ مَا وَصَفَ الله بِهِ نَفْسَهُ فَقَدْ كَفَرَ، وَلَيْسَ فِيمَا وَصَفَ الله بِهِ نَفْسَهُ وَلَا رَسُولُهُ تَشْبِيهٌ(١).

وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْهِ: مَنْ وَصَفَ اللهَ بِشَيْءٍ فَشَبَّهَ صِفَاتِهِ بِصِفَاتِ أَحَدٍ مِنْ خَلْقِ اللهِ فَهُوَ كَافِرٌ بِاللهِ العَظِيمِ(٢)[١].

فالجَوابُ: أن نَقولُ: هَلْ تَعتقدُ أنَّ للهِ ذاتًا؟ سيَقولُ: نعَمْ. نَقولُ: مِثْلُ ذاتِ المَخلوقِ؟ سيَقولُ: لا. فنَقولُ: إذا كانَتِ الذاتِ ليسَتْ كذاتِ المَخلوقينَ لزِمَ أَنْ تكونَ الصِّفاتُ ليسَتْ كصِفاتِ المَخلوقينَ.

كذلِكَ نَقولُ لَه: هَلْ تَعتقِدُ أنَّ للأسَدِ يَدًا؟ سيَقولُ: نعَمْ، هَلْ يَدُ الأسَدِ كيَدِكَ؟ سيَقولُ: لا. إِذًا، اختَلَفَت كَيْفيةُ اليدِ بينَ المَخلوقاتِ، فاختِلافُها بينَ الخالِقِ والمَخلوقِ مِن بابِ أَوْلى، ثُم نَقولُ لَه: إنَّ اللهَ يَقولُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، فنَحنُ نَردُّ علَيْكَ بالعَقلِ والسَّمعِ، والقُرآنِ والعُقولِ الَّتي تَعرِفُها.

[١] الَّذي يَقولُ: يدُ اللهِ مِثلُ أَيدينا أو وَجهُ اللهِ مِثلُ وُجوهِنا. هوَ كافِرٌ لوَجهَينِ:

الوَجهُ الأَوَّلُ: أنَّه يُكذِّبُ القُرآنَ، فاللهُ تعالى يَقولُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]، وهَذا يَقولُ: لا، بَلْ مِثلُه شَيءٌ.

---

(١) تقدم تخريجه (ص:١٣٩).
(٢) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٩٣٧).

= الوجهُ الثاني: أنَّه إذا شبَّهَ الخالِقَ بالمَخلوقِ، فهَذا تَنقُّصٌ للخالِقِ؛ لأنَّ الكامِلَ إذا شُبِّهَ بالناقِصِ كانَ ذلِكَ نَقصًا في حَقِّه، بَلْ قَدْ قالَ بعضُ الناسِ[1]:

أَلَــمْ تَــرَ أنَّ السَّــيْفَ يَــنقُصُ قَــدرُه ... إذا قِيلَ إنَّ السَّيْفَ أَمضَـى مِنَ العَصـا

معَ أنَّه لم يُشبِّهِ السيفَ بالعَصا، بَلْ قالَ: هو أَمضَى مِنْه.



(١) نسبه الثعالبي في يتيمة الدهر (٥/ ٢٩٩) لأبي درهم البندنيجي، والمستعصمي في الدر الفريد (٤/ ١٥٧) للكميت بن زيد.

التَّعريفُ بالجَهميَّةِ:

وَقَالَ: علامَةُ جَهْمٍ وَأَصْحَابِهِ دَعْوَاهُمْ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ مَا أُولِعُوا بِهِ مِنَ الكَذِبِ أَنَّهُمْ مُشَبِّهَةٌ، بَلْ هُمُ المُعَطِّلَةُ. وَكَذَلِكَ قَالَ خَلْقٌ كَثِيرٌ مِنْ أَئِمَّةِ السَّلَفِ: عَلَامَةُ الجَهْمِيَّةِ تَسْمِيَتُهُمْ أَهْلَ السُّنَّةِ مُشَبِّهَةً، فَإِنَّهُ مَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ نُفَاةِ شَيْءٍ مِنَ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ إِلَّا يُسَمِّي المُثْبِتَ لَهَا مُشَبِّهًا، فَمَنْ أَنْكَرَ أَسْمَاءَ اللهِ بِالكُلِّيَّةِ مِنْ غَالِيَةِ الزَّنَادِقَةِ، القَرَامِطَةِ وَالفَلَاسِفَةِ، وَقَالَ: إِنَّ اللهَ لَا يُقَالُ لَهُ: عَالِمٌ وَلَا قَادِرٌ يَزْعُمُ أَنَّ مَنْ سَمَّاهُ بِذَلِكَ فَهُوَ مُشَبِّهٌ؛ لِأَنَّ الِاشْتِرَاكَ فِي الِاسْمِ يُوجِبُ الِاشْتِبَاهَ فِي مَعْنَاهُ، وَمَنْ أَثْبَتَ الِاسْمَ وَقَالَ: هُوَ مَجَازٌ، كَغَالِيَةِ الجَهْمِيَّةِ، يَزْعُمُ أَنَّ مَنْ قَالَ: إِنَّ اللهَ عَالِمٌ حَقِيقَةً؛ قَادِرٌ حَقِيقَةً فَهُوَ مُشَبِّهٌ، وَمَنْ أَنْكَرَ الصِّفَاتِ وَقَالَ: إِنَّ اللهَ لَيْسَ لَهُ عِلْمٌ وَلَا قُدْرَةٌ وَلَا كَلَامٌ وَلَا مَحَبَّةٌ وَلَا إِرَادَةٌ. قَالَ لِمَنْ أَثْبَتَ الصِّفَاتِ: إِنَّهُ مُشَبِّهٌ، وَإِنَّهُ مُجَسِّمٌ؛ وَلِهَذَا كُتُبُ نُفَاةِ الصِّفَاتِ مِنَ الجَهْمِيَّةِ المُعْتَزِلَةِ وَالرَّافِضَةِ وَنَحْوِهِمْ، كُلُّهَا مَشْحُونَةٌ بِتَسْمِيَةِ مُثْبِتِي الصِّفَاتِ مُشَبِّهَةً وَمُجَسِّمَةً[1].

---

[١] الجَهميَّةُ: هُم أَتباعُ جَهمِ بنِ صَفوانَ، والمُعتزِلةُ: أَتباعُ واصِلِ بنِ عَطاءٍ وعَمرو ابنِ عُبَيدٍ، والرافِضةُ: أَتباعُ عَبدِ اللهِ بنِ سَبأ وشِيعتِه، وكانَ رجُلًا يهوديًّا دخلَ في الإِسلامِ تَصنُّعًا وأَرادَ أن يُفسِدَ الإِسلامَ، فأَملَى عليْه الشَّيطانُ أن يُحدِث بِدعةَ الغُلوِّ في آلِ البَيتِ؛ بأنَّهم كانوا مَظلومِينَ، فأشاعَ هذِه البِدعةَ إلى أن وصَلَ بِهِ الحالُ فوقَفَ على عليِّ بنِ أبي طالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فلَمْ يَصبِرْ عليٌّ على هذا الأَمرِ، بل أَمَرَ بالأَخاديدِ فخُدَّتْ وملأَها حَطَبًا، وأَلقَى أصحابَ هذه النِّحْلةِ في هذه النَّارِ، ويُقالُ: إنَّ عَبدَ اللهِ بنَ سَبأ هرَبَ، لكِنْ هذه النِّحلةُ رأَى عليُّ بنُ أبي طالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّه لا جَزاءَ لَهُم إلَّا الإِحْراقُ بالنارِ، وقالَ:

وَيَقُولُونَ فِي كُتُبِهِمْ: إِنَّ مِنْ جُمْلَةِ الْمُجَسِّمَةِ قَوْمًا يُقَالُ لَهُمُ: الْمَالِكِيَّةُ، يُنْسَبُونَ إِلَى رَجُلٍ يُقَالُ لَهُ: مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ[١]، وَقَوْمًا يُقَالُ لَهُمُ الشَّافِعِيَّةُ، يُنْسَبُونَ إِلَى رَجُلٍ يُقَالُ لَهُ: مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ!! حَتَّى الَّذِينَ يُفَسِّرُونَ الْقُرْآنَ مِنْهُمْ، كَعَبْدِ الْجَبَّارِ، وَالزَّمَخْشَرِيِّ، وَغَيْرِهِمَا، يُسَمُّونَ كُلَّ مَنْ أَثْبَتَ شَيْئًا مِنَ الصِّفَاتِ وَقَالَ بِالرُّؤْيَةِ: مُشَبِّهًا. وَهَذَا الِاسْتِعْمَالُ قَدْ غَلَبَ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ غَالِبِ الطَّوَائِفِ.

= لَـمَّا رأَيْـتُ الأَمـرَ أَمْـرًا مُنكَـرَا أَجَّجْـتُ نـارِي ودعَـوْتُ قنـبرَا(١)

وقالَ شَيخُ الإسلامِ: أصلُ الرافِضةِ هُوَ هَذا الخَبيثُ عبدُ اللهِ بنُ سبأ اليَهوديُّ الَّذي دخلَ في دِينِ الإسلامِ ليُفسِدَه، كما أفسَدَ بُولسُ دِينَ النَّصارَى، ثُم صاروا طوائفَ مُتعدِّدةً بعضُهم قَريبٌ مِنَ الحَقِّ وبعضُهم بَعُدَ، إلى أَنْ وصَلوا أَنْ يقولوا في كُتُبهم: إنَّ مِن أَوْليائِنا مَن بلَغَ مَرتَبةً لا يَصِلُ إليها نبيٌّ مُرسَلٌ ولا مَلكٌ مُقرَّب.

ومَن أَرادَ أن يَطَّلِعَ على سَفاهاتِ عُقولِهم فلْيُراجِعْ كِتابَ شيخِ الإسلامِ «مِنْهاج السُّنَّةِ»، فهُوَ كِتابٌ عَظيمٌ جِدًّا، لم يُصنَّفْ مِثلُه في بيانِ بطلان بدعة الرافِضةِ؛ وقَدْ صنَّفَه ردًّا على كتابِ أَلَّفَه طاغِيةٌ من طَواغيتِهم وهوَ ابنُ المُطهَّرِ، وسَمَّاهُ «مِنهاجُ الكَرامةِ في إِثباتِ الإِمامةِ» لكِنْ شَيخُ الإِسْلامِ يَقولُ: هذا الكِتابُ مِنهاجُ النَّدامةِ. ورَدَّ عليه ردًّا عظيمًا جِدًّا مِن أَجْودِ ما يَكونُ.

[١] انظُرْ إلى التَّهجينِ والتَّحقيرِ في قَوْلِهم: «**إِنَّ مِنْ جُمْلَةِ الْمُجَسِّمَةِ قَوْمًا يُقَالُ لَهُمُ: الْمَالِكِيَّةُ، يُنْسَبُونَ إِلَى رَجُلٍ يُقَالُ لَهُ: مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ**» وهَذا يَدُلُّ على كِبرياءِ هَؤلاءِ النُّفاةِ، فهُمْ قَدْ تَصوَّروا المالِكيَّةَ حُفْنةً منَ الرِّجالِ يَتبعونَ رجُلًا مجهولًا.

---

(١) أخرجه الدينوري في المجالسة وجواهر العلم (١٠٦٥)، وابن الأعرابي في معجمه (٦٧، ١٥٥٣)، والآجري في الشريعة (٥/ ٢٥٢٠-٢٥٢١).

وَلَكِـنَّ المَشْهُورَ مِنِ اسْتِعْمَالِ هَذَا اللَّفْـظِ عِنْدَ عُلَمَاءِ السُّنَّةِ المَشْهُورِينَ: أَنَّهُمْ لَا يُرِيدُونَ بِنَفْيِ التَّشْبِيهِ نَفْيَ الصِّفَاتِ، وَلَا يَصِفُونَ بِهِ كُلَّ مَنْ أَثْبَتَ الصِّفَاتِ، بَلْ مُرَادُهُمْ أَنَّهُ لَا يُشْبِهُ المَخْلُوقَ فِي أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ، كَمَا تَقَدَّمَ مِنْ كَلَامِ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّهُ تَعَالَى يَعْلَـمُ لَا كَعِلْمِنَا، وَيَقْدِرُ لَا كَقُـدْرَتِنَا، وَيَرَى لَا كَـرُؤْيَتِنَا، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١] فَنَفَى المِثْلَ وَأَثْبَتَ الوَصْفَ.



التَّوسُّلُ في الدُّعاءِ:

لَفْظُ التَّوَسُّلِ بِالشَّخْصِ وَالتَّوَجُّهِ بِهِ فِيهِ إِجْمَالٌ، غَلِطَ بِسَبَبِهِ مَنْ لَمْ يَفْهَمْ مَعْنَاهُ: فَإِنْ أُرِيدَ بِهِ التَّسَبُّبُ بِهِ لِكَوْنِهِ دَاعِيًا وَشَافِعًا، وَهَذَا فِي حَيَاتِهِ يَكُونُ، أَوْ لِكَوْنِ الدَّاعِي مُحِبًّا لَهُ، مُطِيعًا لِأَمْرِهِ، مُقْتَدِيًا بِهِ، وَذَلِكَ أَهْلٌ لِلْمَحَبَّةِ وَالطَّاعَةِ وَالِاقْتِدَاءِ، فَيَكُونُ التَّوَسُّلُ إِمَّا بِدُعَاءِ الوَسِيلَةِ وَشَفَاعَتِهِ، وَإِمَّا بِمَحَبَّةِ السَّائِلِ وَاتِّبَاعِهِ، أَوْ يُرَادُ بِهِ الإِقْسَامُ بِهِ وَالتَّوَسُّلُ بِذَاتِهِ، فَهَذَا الثَّانِي هُوَ الَّذِي كَرِهُوهُ وَنَهَوْا عَنْهُ.

وَكَذَلِكَ السُّؤَالُ بِالشَّيْءِ، قَدْ يُرَادُ بِهِ التَّسَبُّبُ بِهِ، لِكَوْنِهِ سَبَبًا فِي حُصُولِ المَطْلُوبِ، وَقَدْ يُرَادُ بِهِ الإِقْسَامُ بِهِ.

وَمِنَ الأَوَّلِ: حَدِيثُ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ أَوَوْا إِلَى الغَارِ، وَهُوَ حَدِيثٌ مَشْهُورٌ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا[1]، فَإِنَّ الصَّخْرَةَ انْطَبَقَتْ عَلَيْهِمْ، فَتَوَسَّلُوا إِلَى اللهِ بِذِكْرِ أَعْمَالِهِمُ الصَّالِحَةِ الخَالِصَةِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَقُولُ: فَإِنْ كُنْتُ فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ وَجْهِكَ فَافْرُجْ عَنَّا مَا نَحْنُ فِيهِ، فَانْفَرَجَتِ الصَّخْرَةُ فَخَرَجُوا يَمْشُونَ. فَهَؤُلَاءِ: دَعَوُا اللهَ بِصَالِحِ الأَعْمَالِ، لِأَنَّ الأَعْمَالَ الصَّالِحَةَ هِيَ أَعْظَمُ مَا يَتَوَسَّلُ بِهِ العَبْدُ إِلَى اللهِ، وَيَتَوَجَّهُ إِلَيْهِ، وَيَسْأَلُهُ بِهِ، لِأَنَّهُ وَعَدَ أَنْ يَسْتَجِيبَ لِلَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَيَزِيدَهُمْ مِنْ فَضْلِهِ.

فَالحَاصِلُ: أَنَّ الشَّفَاعَةَ عِنْدَ اللهِ لَيْسَتْ كَالشَّفَاعَةِ عِنْدَ البَشَرِ، فَإِنَّ الشَّفِيعَ عِنْدَ البَشَرِ كَمَا أَنَّهُ شَافِعٌ لِلطَّالِبِ شَفَعَهُ فِي الطَّلَبِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ صَارَ بِهِ شَفْعًا فِيهِ بَعْدَ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب إذا اشترى شيئا لغيره بغير إذنه فرضي، رقم (٢٢١٥)، ومسلم: كتاب الرقاق، باب قصة أصحاب الغار الثلاثة، رقم (٢٧٤٣)، من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

أَنْ كَانَ وِتْرًا، فَهُوَ أَيْضًا قَدْ شَفَعَ الْمَشْفُوعَ إِلَيْهِ، وَبِشَفَاعَتِهِ صَارَ فَاعِلًا لِلْمَطْلُوبِ، فَقَدْ شَفَّعَ الطَّالِبَ وَالْمَطْلُوبَ مِنْهُ، وَاللهُ تَعَالَى وِتْرٌ، لَا يَشْفَعُهُ أَحَدٌ، فَلَا يَشْفَعُ عِنْدَهُ أَحَدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ، فَالأَمْرُ كُلُّهُ إِلَيْهِ، فَلَا شَرِيكَ لَهُ بِوَجْهٍ.

فَسَيِّدُ الشُّفَعَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِذَا سَجَدَ وَحَمِدَ اللهَ تَعَالَى فَقَالَ لَهُ اللهُ: «ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعْ، وَاسْأَلْ تُعْطَهْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَيَحُدُّ لَهُ حَدًّا فَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ»[1]، فَالأَمْرُ كُلُّهُ للهِ. كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف:].

فَإِذَا كَانَ لَا يَشْفَعُ عِنْدَهُ أَحَدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ لِمَنْ يَشَاءُ، وَلَكِنْ يُكْرِمُ الشَّفِيعَ بِقَبُولِ شَفَاعَتِهِ، كَمَا قَالَ ﷺ: «اشْفَعُوا تُؤْجَرُوا، وَيَقْضِي اللهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ مَا يَشَاءُ»[2]. وَفِي الصَّحِيحِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ، لَا أَمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللهِ شَيْئًا، يَا صَفِيَّةُ عَمَّةَ رَسُولِ اللهِ، لَا أَمْلِكُ لَكِ مِنَ اللهِ شَيْئًا، يَا عَبَّاسُ عَمَّ رَسُولِ اللهِ، لَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللهِ شَيْئًا»[3]. وَفِي الصَّحِيحِ أَيْضًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ يَأْتِي يَوْمَ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب قول الله: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة:٣١]، رقم (٤٤٧٦)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، رقم (١٩٣)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب التحريض على الصدقة والشفاعة فيها، رقم (١٤٣٢)، ومسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب استحباب الشفاعة فيما ليس بحرام، رقم (٢٦٢٧)، من حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الوصايا، باب: هل يدخل النساء والولد في الأقارب؟، رقم (٢٧٥٣)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب في قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء:٢١٤]، رقم (٢٠٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ بَعِيرٌ لَهُ رُغَاءٌ، أَوْ شَاةٌ لَهَا ثُغَاءٌ، أَوْ رِقَاعٌ تَخْفِقُ، فَيَقُولُ: أَغِثْنِي أَغِثْنِي. فَأَقُولُ: قَدْ أَبْلَغْتُكَ، لَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللهِ مِنْ شَيْءٍ»(١).

فَإِذَا كَانَ سَيِّدُ الخَلْقِ وَأَفْضَلُ الشُّفَعَاءِ يَقُولُ لِأَخَصِّ النَّاسِ بِهِ: «لَا أَمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللهِ مِنْ شَيْءٍ» فَمَا الظَّنُّ بِغَيْرِهِ؟ وَإِذَا دَعَاهُ الدَّاعِي، وَشَفَعَ عِنْدَهُ الشَّفِيعُ، فَسَمِعَ الدُّعَاءَ، وَقَبِلَ الشَّفَاعَةَ، لَمْ يَكُنْ هَذَا هُوَ المُؤَثِّرُ فِيهِ كَمَا يُؤَثِّرُ المَخْلُوقُ فِي المَخْلُوقِ، فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ هُوَ الَّذِي جَعَلَ هَذَا يَدْعُو وَيَشْفَعُ، وَهُوَ الخَالِقُ لِأَفْعَالِ العِبَادِ، فَهُوَ الَّذِي وَفَّقَ العَبْدَ لِلتَّوْبَةِ ثُمَّ قَبِلَهَا، وَهُوَ الَّذِي وَفَّقَهُ لِلْعَمَلِ ثُمَّ أَثَابَهُ، وَهُوَ الَّذِي وَفَّقَهُ لِلدُّعَاءِ ثُمَّ أَجَابَهُ، وَهَذَا مُسْتَقِيمٌ عَلَى أُصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ المُؤْمِنِينَ بِالقَدَرِ، وَأَنَّ اللهَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ[١].

---

[١] التَّوسُّلُ في الدُّعاءِ: هوَ أن يَقرنَ بدُعائِه ما يكونُ سَببًا لإجابةِ الدُّعاءِ، سَواءٌ ذكَرَه قبلَ الدُّعاءِ أَمْ بَعدَه، فقَدْ تَقولُه قبلُ وقَدْ تَقولُه بعدُ، فقَدْ تَقولُ: اللهُمَّ يا غفورُ يا رَحيمُ اغفِرْ لي، فهُنا سبَقَ التَّوسُّلُ، وقَدْ تَقولُ: اللهُمَّ اغفِرْ لي إنَّكَ أنتَ الغَفورُ الرَّحيمُ، وهُنا تَأَخَّرَ التَّوسُّلُ، وكِلاهُما مَقرونٌ بالدُّعاءِ، وعلى هذا فالتَّوسُّلُ بالدُّعاءِ أن يَقرِنَ الإِنسانُ بدُعائِه ما يَكونُ سَببًا للإِجابةِ أو قَبولِ الدُّعاءِ.

والتَّوسُّلُ في الدُّعاءِ قِسمانِ: جائِزٌ، ومَمنوعٌ، واعلَمْ أنَّ التَّقسيمَ في المَعلوماتِ أَفضلُ للطالِبِ وأحسَنُ للمَسائِلِ، فإذا قسَّمْت الأشياءَ صارَ هذا أَبينَ وأظهَرَ للطالِبِ، والغالِبُ أنَّها أثبتُ أيضًا عِندَه في ذِهنِه، وأبينُ وأظهَرُ في مَعلوماتِه، فالتَّوسُّلُ إذًا قِسمانِ، الجائِزُ سَبعةُ أنواعٍ:

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب الغلول، رقم (٣٠٧٣)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب غلظ تحريم الغلول، رقم (١٨٣١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= أولًا: التَّوسُّلُ للهِ تَعالى بأَسمائِه عُمومًا أو خُصوصًا: ودَليلُه قولُه تَعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف:١٨٠]، وهَذا يَشمَلُ الدُّعاءَ بها عُمومًا أَوْ خُصوصًا.

مِثالُ العُمومِ: قولُه ﷺ في الحَديثِ المَشهورِ عَنِ ابنِ مَسعودٍ -حَديثِ الهَمِّ الَّذي إذا قالَه الإِنسانُ مخلصًا أذهَبَ اللهُ عنه همَّه وغَمَّه، وهُوَ أَنْ يَقولَ الإِنسانُ-: «اللهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ ابْنُ عَبْدِكَ وابْنُ أَمَتِكَ، نَاصِيَتِي بِيَدِكَ، مَاضٍ فِيَّ حُكْمُكَ، عَدْلٌ فِيَّ قَضاؤُكَ، أَسْأَلُكَ اللهُمَّ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمَّيْتَ بِهِ نَفسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ في كِتابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الغَيْبِ عِندَكَ، أَنْ تَجعَلَ القُرآنَ العَظيمَ رَبيعَ قَلْبي، ونُورَ صَدْرِي، وجَلاءَ حُزْني وَذَهابَ هَمِّي وَغَمِّي»[1]. والشاهِدُ مِنهُ قولُه: «أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ» فهَذا تَوسُّلٌ إلى اللهِ تَعالى بكُلِّ أَسمائِهِ، إِذًا هَذا التَّوسُّلُ بالأَسماءِ عَلى سَبيلِ العُمومِ.

ومِثالُ التَّوسُّلِ بالأَسماءِ عَلى سَبيلِ الخُصوصِ أَنْ تَقولَ: اللهُمَّ اغفِرْ لي؛ إنَّكَ أَنتَ الغَفورُ. اللهُمَّ يا رَزَّاقُ ارْزُقْني. اللهُمَّ يا كَريمُ تَفضَّلْ عليَّ. فهذا تَوسُّلٌ بالخُصوصِ، أي: أَنَّك أَتَيْت باسْمٍ واحِدٍ مِن أَسماءِ اللهِ يُناسِبُ ما تَدْعوهُ بِه.

ويَنبَغي هُنا -إِنْ لم يَكُنْ يَتعيَّنُ- أن يَكونَ الاسمُ المُتوسَّلُ بِهِ مُطابِقًا لِما تَدْعو اللهَ بِه، أي: تَجعَلُ الاسمَ مُطابِقًا لسُؤالِكَ، فلا تَسأَلْ باسْمٍ لا يَتَناسَبُ معَ السُّؤالِ، فلا يَليقُ أَنْ تَقولَ: اللهُمَّ يا شَديدَ العِقابِ اغفِرْ لي؛ لأنَّ شَديدَ العِقابِ لا يُناسِبُ المَغفِرةَ، لكِن: اللهُمَّ يا شَديدَ العِقابِ اشدُدْ وَطْأَتَك عَلى الأَعداءِ، فإنَّه مُناسِبٌ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب أفضل الاستغفار، رقم (٦٣٠٦)، من حديث شداد بن أوس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= وإذا أردْت أَنْ تَدعوَ بالمَغفِرةِ تَقولُ: يا غَفورُ. ولِهَذا في الدُّعاءِ الَّذي علَّمَه النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أبا بَكرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**اللهُمَّ إِنِّي ظلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا، وَلا يَغفِرُ الذُّنوبَ إِلَّا أَنتَ، فاغْفِرْ لي مَغْفِرةً مِن عِندِكَ، وارْحَمْني؛ إِنَّكَ أَنتَ الغَفورُ الرَّحيمُ**»[1] فقالَ: «**فاغفِرْ لي وارْحَمْني**» ثُم توسَّلَ بالاسمَيْنِ المُناسِبَيْنِ لذلِكَ فقالَ: «**إِنَّكَ أَنتَ الغَفورُ الرَّحيمُ**».

وإذا قُلتَ: اللهُمَّ هَبْ لي مِن لَدُنْك رَحمةً. تقولُ: إنَّكَ أنتَ الوَهَّابُ، ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ﴾ [آل عمران:٨].

فإذًا التَّوسُّلُ بأَسماءِ اللهِ عُمومًا أو خُصوصًا جائِزٌ، ومَعنَى قَولِنا: جائِزٌ. أنَّه لَيسَ بمَمنوعٍ، وليسَ المَعنَى أنَّه مِنَ الأَشياءِ الَّتي يَجوزُ فِعلُها وتَركُها عَلى السَّواءِ، وعَلى هَذا فتكونُ مَشروعةً، أَيْ: أنَّه يُشرَعُ للإِنْسانِ أَنْ يَتوسَّلَ إلى اللهِ تَعالى عِندَ دُعائِه بأَسماءِ اللهِ.

ثانيًا: التَّوسُّلُ بصِفاتِه كَذلِكَ:

ومعنَى (كذلِكَ) الكافُ حَرفُ تَشبيهٍ، و(ذا) اسمُ إشارةٍ، والمُشارُ إِلَيْه بَقيَّةُ الأَسماءِ، أي: مِثْلَ الأَسماءِ عُمومًا وخُصوصًا، كذا تَتوسَّلُ إلى اللهِ تَعالى عُمومًا وخُصوصًا بصِفاتِه، والصِّفاتُ غيرُ الأَسماءِ، فالعَزيزُ اسمٌ والعِزَّةُ صِفةٌ، والغَفورُ اسمٌ والمَغفِرةُ صِفةٌ.

فالتَّوسُّلُ إلى اللهِ تَعالى بصِفةٍ مِنْ صِفاتِه جائِزٌ، سَواءٌ كانَ على سَبيلِ العُمومِ أو عَلى سَبيلِ الخُصوصِ، فمِنْه على سَبيلِ الخُصوصِ قولُ النَّبيِّ ﷺ في دُعاءِ الفِتنِ وما أَشبَهَ ذلِكَ:

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب الدعاء قبل السلام، رقم (٨٣٤)، ومسلم: كتاب الذكر، باب استحباب خفض الصوت بالذكر، رقم (٢٧٠٥)، من حديث أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= «اللهُمَّ بِعِلْمِكَ الغَيْبَ، وَقُدْرَتِكَ عَلى الخَلْقِ أَحْيِنِي إذا عَلِمْتَ الحَيَاةَ خَيْرًا لِي، وَتَوَفَّنِي إِذَا عَلِمْتَ الوَفَاةَ خَيْرًا لِي»[١]. فكلِمةُ: «بِعِلْمِكَ الغَيْبَ، وَقُدْرَتِكَ عَلى الخَلْقِ» هَذا تَوَسُّلٌ بصِفةٍ وهيَ العِلمُ والقُدرةُ.

ومِنْه أَيضًا في حَديثِ الاستِخارةِ: «أَسْتَخيرُكَ بِعِلْمِكَ وأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ؛ فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلا أَقْدِرُ وَتَعْلَمُ وَلا أَعْلَمُ»[٢] هذا تَوسُّلٌ إلى اللهِ تَعالى بِصِفةٍ خاصَّةٍ.

أمَّا التَّوسُّلُ بصِفةٍ عامَّةٍ فأَنْ تَقولَ: اللهُمَّ إنِّي أَسأَلُك بصِفاتِكَ العُلْيا. عُمومًا كذا وكَذا، وهَذا أيضًا جائِزٌ؛ فكَما تَتوسَّلُ إلى اللهِ تَعالى بأَسمائِه عُمومًا تَتوسَّلُ إلَيْه كذلِكَ بصِفاتِه عُمومًا، فالتَّوسُّلُ بالصِّفاتِ جائِزٌ، ومَعنَى قولِنا: جائِزٌ: أنَّه مَشروعٌ، وليسَ المَعْنى أنَّ الإِنْسانَ إنْ شاءَ فعلَه وإن شاءَ لم يَفعَلْه، فالأفضَلُ أن تَتوسَّلَ إلى اللهِ تَعالى عندَ الدُّعاءِ بأَسمائِه وصِفاتِه.

ثالثًا: ومِنهُ التَّوسُّلُ بأَفعالِه:

كأَنْ تَقولَ: اللهُمَّ كَما علَّمْتَني العِلمَ فارْزُقْني العمَلَ به. هُنا تَوسَّلْت إلى اللهِ تَعالى بفِعلِه وهوَ تَعليمُك العِلمَ، إلى أَنْ يُعطِيَك العمَلَ بِه، ومِنْه: «اللهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْراهِيمَ»[٣]. ودائِمًا يُورِدُ العُلماءُ إِشْكالًا عَلى

(١) أخرجه النسائي: كتاب السهو، رقم (١٣٠٥)، من حديث عمار بن ياسر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.
(٢) تقدم تخريجه (ص: ٢٢٠).
(٣) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب الصلاة على النبي ﷺ، رقم (٦٣٥٧)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد، رقم (٤٠٦)، من حديث كعب بن عجرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

= هذا الحَديثِ وهُوَ أَنَّ العادةَ أنَّ المُشبَّهَ بِه أَعلى مِنَ المُشبَّهِ، وهُنا قالَ: «صَلِّ عَلى مُحَمَّدٍ وعَلى آلِهِ كَما صَلَّيْتَ عَلى إِبْراهيمَ وآلِهِ» فيَقولونَ: كيفَ تَطلُبُ مِنَ اللهِ أن يُصلِّيَ عَلى مُحَمَّدٍ وآلِه صَلاةً تُشبِهُ الصَّلاةَ على إِبْراهيمَ وآلِهِ معَ أنَّ مُحمدًا أفضلُ مِن إِبراهيمَ وآلِهِ؟

نَقولُ: المَسأَلَةُ ليسَ فيها إِشْكالٌ وللهِ الحمدُ، فالكافُ هُنا ليسَتْ للتَّشبيهِ، ولكِنَّها للتَّعليلِ، فهِيَ تَوسُّلٌ مِنكَ بِفعلٍ مِن أَفعالِ اللهِ سبَقَ أَنْ مَنَّ بِه عَلى إبراهيمَ وآلِهِ، فلْيَمنُنْ على مُحَمَّدٍ وآلِهِ، فالكافُ هُنا للتَّعليلِ لا للتَّشبيهِ، وبهذا يَرتفِعُ الإِشْكالُ.

فإِنْ قالَ قائِلٌ: أَرِنا مِثالًا تَكونُ فيه الكافُ للتَّعليلِ، ثُم أَطلِعْنا على كَلامِ أَهلِ العِلْمِ في ذلِكَ؟

فالجَوابُ: أَمَّا طلَبُكَ للمِثالِ عَلى ذلِكَ فقَدْ قالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة:١٩٨]، وقالَ تَعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا﴾ [البقرة:١٥١]، فالكافُ هُنا للتَّعليلِ، أَي: اذْكُروهُ بِهِدايتِهِ، و﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا﴾ أَيْ: لأَنَّنا أَرسَلْنا فيكُم رَسولًا مِنْكُم.

وأَمَّا الدَّليلُ مِن كَلامِ أَهلِ العِلمِ، فقَدْ قالَ ابنُ مالِكٍ في الأَلفيةِ[1]:

شَبِّهْ بكافٍ وبِها التَّعليلُ قَدْ يُعنَى ....

والشاهِدُ قولُه: «وبِها التَّعليلُ قَدْ يُعنَى».

فالكافُ في قولِه ﷺ: «كَما صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ»[2] للتَّعليلِ، فهُو إِذًا مِن بابِ التَّوسُّلِ

(١) ألفية ابن مالك (ص:٣٥).
(٢) تقدم تخريجه في الصفحة السابقة.

= إلى اللهِ تَعالى بأَفعالِه، وإنَّما ذكَرْنا الأَفعالَ معَ أنَّ الأَفعالَ مِن بابِ الصِّفاتِ، لكِنِ الأَفعالُ صِفاتٌ ذاتِيةٌ، والعِلمُ والرَّحمةُ والقُدْرةُ صِفاتٌ ذاتِيةٌ لازِمةٌ لذاتِ البارِي عَزَّوَجَلَّ بخِلافِ الأَفعالِ فإنَّها مِنَ الصِّفاتِ الذاتيةِ الَّتي تَتعلَّقُ بمَشيئتِه وحِكْمتِه؛ ولِهَذا فصَّلْنا عَنِ الأوَّلِ وقُلْنا: ومِنْه التَّوسُّلُ بأَفعالِه، وقَدْ ذكَرْنا مِثالًا منَ الحَديثِ وهُوَ قَولُه ﷺ: «**اللهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ**»[1] ومِثالًا آخر، وهو: اللهُمَّ كما علَّمْتَني العِلمَ فارْزُقْني العمَلَ به.

رابعا: التَّوسُّلُ إِلى اللهِ بالإِيمانِ به:

ومَعناهُ أَنَّكَ مُؤمِنٌ باللهِ تَتوسَّلُ بإِيمانِك إلى مَطلوبِكَ، مِثالُه: ﴿ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ إِنَّنَآ ءَامَنَّا فَٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ [آل عمران:١٦]، فالإِيمانُ باللهِ وَسيلةٌ يَتوسَّلُ الإِنسانُ بِه في دُعاءِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ لحُصولِ مَطلوبِه، وكذلِكَ الإِيمانُ بالرَّسولِ ﷺ، كَما في قولِه تَعالى: ﴿رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِى لِلْإِيمَٰنِ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِرَبِّكُمْ فَـَٔامَنَّا ۚ رَبَّنَا فَٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّـَٔاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ ٱلْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران:١٩٣]، هَذه صالِحةٌ للإِيمانِ بالرَّسولِ والإِيمانِ باللهِ.

فإِذًا، الإِيمانُ بِاللهِ ورَسولِه وَسيلةٌ يَتوسَّلُ بها الإِنسانُ في دُعائِه رَبَّه.

ووَجـهُ ذلِكَ أَنَّ الإِيـمانَ باللهِ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ سببٌ للرِّضا والمَحبَّةِ، وإِذا رضِيَ اللهُ عَنْ شَخصٍ وأَحبَّه أَجابَ دُعاءَه، إِذْ لا مانِعَ، فهَـذا وَجهُ كـونِ الإِيمانِ وَسيلةً لإِجابةِ الدُّعاءِ.

---

(١) تقدم تخريجه في الصفحة السابقة.

خامسًا: التَّوسُّلُ بالعمَلِ الصالِحِ:

أَيْ: أَنْ يَتوسَّلَ الإنسانُ بصالِحِ عمَلِه؛ ليَقبَلَ اللهُ مِنْه، لكِنَّه لا يَتوسَّلُ بالعمَلِ إدْلاءً بِهِ عَلى اللهِ ومِنَّةً به علَيْه، لكِنَّه يَتوسَّلُ به ليقبل الله منه، ونَضرِبُ مِثالًا يَتضمَّنُ ثَلاثةَ أَمثِلةٍ، قصَّ علَيْنا النبيُّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ قِصةَ رِجالٍ ثَلاثةٍ آواهُمُ الليلُ إلى غارٍ في جبَلٍ، فدخَلوا هذا الغارَ فانطَبَقَتْ علَيْهم صَخرةٌ مِنَ الجبَلِ، فسَدَّتْ بابَ الغارِ علَيْهم، فأَرادوا أَنْ يُزحزِحوها فعَجَزوا، فقالوا: تَوسَّلوا إلى اللهِ بأَعمالِكُم، فقالَ أَحَدُهُم: اللهُمَّ إنَّه كانَ لي أَبوانِ شَيْخانِ كَبيرانِ وكُنْتُ لا أَغبِقُ قَبلَهما أَهْلًا وَلَا مَالًا. هو رجُلٌ صاحِبُ غنَمٍ كانَ له أبوانِ شَيخانِ كَبيرانِ، وكانَ يَأوِي باللَّيْلِ بالغنَمِ ويَحلبُ اللبَنَ، ولا يَغبِقُ قَبلَهما أهلًا ولا مالًا، المالُ الرَّقيقُ، والأهلُ أَهلُه زَوجتُه وأَوْلادُه، لا يُعطيهم قبلَ أَبوَيْه، يَقولُ: ذهَبْت أَطلُبُ الشجَرَ -أي: المرعَى- في يومٍ منَ الأَيَّامِ ورجَعْت مُتأَخِّرًا، فوجَدَ أَبوَيْه قَدْ ناما، والصِّبيةُ عِندَه يَتضَوَّرون من الجُوعِ، يَطلُبونَ اللبَنَ، والرجُلُ مِن عادتِه أَنْ لا يَسقِيَ أَحَدًا قبلَ أبوَيْه، فهَلْ يُعطِي الأَولادَ قبلُ، أو يُوقِظُ والدَيْه، أو يَنتظِرُ حتَّى يَستيقظَ الوالِدانِ فيُعطِيهما ثُم يُعطِي الأَبناءَ، فهذِهِ ثلاثُ حالاتٍ.

الرجُلُ الثاني قالَ: إنَّه كانَتْ لي ابنةُ عَمٍّ، وكانَ يُريدُها على نَفسِه، أي: يُريدُ أَنْ يَزنِيَ بها -والعِياذُ باللهِ- ولكِنَّها تَأبَى علَيْه، وفي يومٍ منَ الأَيَّامِ أَلَمَّتْ بها سَنةٌ فجاءَتْ إلَيْه وطلَبَت مِنْه، وأَبَى إلَّا أَنْ تُمكِّنَه مِن نَفسِها، ومِن أَجلِ الضَّرورةِ والحاجةِ مَكَّنَتْه مِن نَفسِها، لكِنْ لَمَّا جلَسَ مِنها مَجلِسَ الرجُلِ مِن امرَأتِه قالَتْ لَه: يا هَذا، اتَّقِ اللهَ، ولا تَفُضَّ الخاتَمَ إلَّا بحَقِّه. فقامَ الرجُلُ عَنها فورًا ولم يُحدِثْ شَيئًا، قامَ عَنْها وهيَ مِن أَحَبِّ الناسِ إلَيْه، لم يَقُمْ كراهةً لها، بَلْ قامَ وهُوَ يُحِبُّها ويُريدُها، لكِنْ هَذه الكلِمةُ صارَتْ في قَلبِه كالسَّهمِ، فقام تَقوَى للهِ

= عَزَّوَجَلَّ قالَ: اللهُمَّ إِنْ كُنتُ فعَلْت ذلكَ مِن أَجلِكَ فافرُجْ عَنَّا ما نحنُ فيهِ. فانفرَجَتِ الصَّخرةُ، لكِنْ لا يَستَطيعونَ الخُروجَ.

وجاءَ الثالِثُ فأَدْلى بدَلْوه وهو أنَّه كانَ لَهُ أُجَراءُ على شَيءٍ منَ الطَّعامِ، فأخَذوا أُجورَهم إلَّا واحِدًا لم يَأخُذِ الأَجرَ، فلَمَّا غابَ هذا العامِلُ صارَ عِندَه وادٍ منَ الغنَمِ والبقَرِ والرَّقيقِ، فلَمَّا جاءَ بعدَ حينٍ يَطلُبُ أَجرَه قالَ: كلُّ هَذا الَّذي تَراهُ لكَ، قالَ: يا عَبدَ اللهِ، اتَّقِ اللهَ لا تَستهزِئْ بي، أُجرَتي شيءٌ منَ الطَّعامِ وليسَ كلَّ هَذا، فقالَ: بَلْ كلُّه لكَ. اللهُمَّ إِنْ كُنتُ فعَلْت ذلكَ مِن أَجلِكَ فافرُجْ عنَّا ما نحنُ فيه. فانفرَجَتِ الصَّخرةُ وخرَجوا يَمشونَ[1]. فهَؤلاءِ تَوسَّلوا بالأَعمالِ الصالِحةِ فقبِلَ اللهُ دُعاءَهُم.

سادسًا: التَّوسُّلُ بذِكْرِ حالِ الداعي وافتِقارِه:

أَيْ: أنَّ الداعِيَ لا يَذكُرُ شَيئًا غيرَ حالِه فقَطْ، فيَكونُ ذلِكَ دُعاءً؛ لأنَّ الكَريمَ يَكفيهِ التَّعرُّضُ، فلَوْ أنَّ رجُلًا فقيرًا جاءَ إلى شخصٍ غَنيٍّ وكَريمٍ فقالَ لَهُ: يا فُلانُ، أنا صاحِبُ عائِلةٍ، قليلُ ذاتِ اليَدِ، عاجِزٌ عَنِ التَّكسُّبِ -أي: بِسببِ ضَعْفي أَعنِّي- فإنَّ هَذا يُعتبَرُ توسُّلًا بذِكرِ حالِ الداعِي، ومِثالُه منَ القُرآنِ قولُ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿رَبِّ إِنِّي لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ [القصص:٢٤]، هُنا لم يَذكُرْ إلَّا حالَه فقَطْ، فتوسَّلَ للهِ تَعالى بذِكرِ حالِه: ﴿رَبِّ إِنِّي لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ [القصص:٢٤]، فهُنا مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ تَوسَّلَ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ بأنَّه فقيرٌ إلَيْه.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب إذا اشترى شيئا لغيره بغير إذنه فرضي، رقم (٢٢١٥)، ومسلم: كتاب الرقاق، باب قصة أصحاب الغار الثلاثة، رقم (٢٧٤٣)، من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

= كذلِكَ قولُ أيُّوبَ: ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَسَّنِىَ ٱلضُّرُّ وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [الأنبياء:٨٣]، فهَذا تَوسُّلٌ بذِكْرِ حالِه، حيثُ قالَ: ﴿أَنِّى مَسَّنِىَ ٱلضُّرُّ﴾، واسمٌ مِن أَسماءِ اللهِ، حَيثُ قالَ: ﴿وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ إذًا، مَعناهُ أنَّه يَجوزُ أن نَجمَعَ بينَ هَذا وهَذا ونَدعوَ.

سابعًا: التَّوسُّلُ بدُعاءِ مَن تُرجَى إجابَتُه:

أَيْ: أن أَطلُبَ مِن شَخصٍ تُرجَى إجابتُه أَنْ يَدعوَ اللهَ لي، فهَذا جائِزٌ، وله أَمثِلةٌ في السُّنَّةِ، فقَدْ جاءَ رجُلٌ إلى النَّبيِّ ﷺ وهوَ يَخطُبُ يومَ الجُمعةِ فقالَ: يا رَسولَ اللهِ، هلَكَتِ الأَموالُ وانقَطَعَتِ السُّبُلُ، فادْعُ اللهَ يُغِثْنا. فرفَعَ يدَيْه فدَعا، فأَغاثَهمُ اللهُ[1]. فهَذا الرجُلُ تَوسَّلَ بدُعاءِ النَّبيِّ ﷺ؛ حيثُ قالَ: ادعُ اللهَ يُغِثْنا؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ تُرجَى إِجابَتُه.

وهذا الرجُلُ لم يَسأَلْ لحاجَتِه فقَطْ، فإنَّه لم يَقُلْ: يَنزِلُ المطَرُ على بَيتي فقَطْ، إنَّما سأَلَ لحاجَتِه وحاجةِ المُسلِمينَ، وأَخبَرَ النَّبيُّ ﷺ أنَّ مِن أُمَّتِه سَبعينَ ألفًا يَدخُلونَ الجَنَّةَ بلا حِسابٍ ولا عَذابٍ، فقامَ عُكاشةُ بنُ مِحصَنٍ فقالَ: يا رَسولَ اللهِ، ادْعُ اللهَ أن يَجعَلَني مِنهم، قالَ: «أَنْتَ مِنْهُمْ»[2]، وهَذا تَوسُّلٌ بدُعاءِ مَن تُرجَى إجابتُه لمَصلَحةِ الطالِبِ فقَطْ؛ لأنَّ عُكاشةَ قالَ: ادْعُ اللهَ أَنْ يَجعَلَني أنا. فقالَ: «أَنتَ مِنهم».

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب الاستسقاء في خطبة الجمعة (٩٣٣)، ومسلم: كتاب صلاة الاستسقاء، باب الدعاء في الاستسقاء، رقم (٨٩٧)، من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب من اكتوى أو كوى غيره، رقم (٥٧٠٥)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب، رقم (٢٢٠)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

= وعلى هَذا فإنَّنا نَقولُ: التوسُّلُ بدُعاءِ مَن تُرجَى إجابتُه مِنَ التَّوسُّلِ الجائزِ، ولكِنْ هَلْ هُوَ مِن التَّوسُّلِ المَشروعِ؟ بمَعنَى أنَّه يَنبَغي لكلِّ إنسانٍ رأَى رجُلًا عليه سِيما الخَيرِ والصَّلاحِ أَنْ يَقولَ: ادعُ اللهَ لي؟ أي: هَلْ هَذا منَ الأمورِ المَشروعةِ، أو مِنَ الأُمورِ الجائِزةِ الَّتي يَكونُ تَركُها أَوْلى؟

الجَوابُ: هوَ مِنَ الأمورِ الجائِزةِ الَّتي قد يَكونُ تَركُها أَوْلى، إلَّا إذا قصَدْت بقَولِكَ للرجُلِ: ادْعُ اللهَ لي. مَصلحَتَه هو وليسَ مَصلحَتَكَ، أو قصَدْت مَصلَحَتَه ومَصلَحَتَكَ، فالَّذي يَقولُ لإِنْسانٍ: ادعُ اللهَ لي، إمَّا أَنْ يَقصِدَ مَصلَحَتَه هو -أيِ: القائِلِ- أو مَصلَحةَ الداعِي، أو مَصلَحتَهما جَميعًا، فإذا كانَ قصَدَ مَصلحَتَه -أيِ: القائِلِ- فإنَّ هَذا لا يَنبَغي؛ لأَنَّ ذلِكَ مِنَ السُّؤالِ المُجرَّدِ، ولا يَنبَغي للإنسانِ أَنْ يَسألَ أحَدًا غيرَه، فيَكونَ علَيْه بذلِكَ مِنَّةٌ، فرُبَّما إذا تَخاصَموا فيما بعدُ قَطَعَ رقَبَتَه بمِنَّتِه عليه؛ ولِهَذا لا يَنبَغي لكَ أن تَسألَ ولو كانَ رجُلًا صالِحًا، بلِ ادْعُ اللهَ أنتَ، فليسَ بينَكَ وبينَ رَبِّكَ أحَدٌ، أمَّا إذا قصَدْت مَصلَحةَ الداعِي فقَدْ تُؤجَرُ على ذلِكَ ويَسهُلُ الأَمرُ، وقَدْ يَدعو الداعِي وتَكون له مَصلَحةٌ؛ لأنَّ الإِنسانَ إذا دعا لأَخيهِ بظَهرِ الغَيبِ قالَ المَلَكُ: آمينَ، ولَكَ بِمِثْلٍ[1]. فأَنا أحِبُّ أَنْ يَدعوَ الملكُ لي بظَهرِ الغَيبِ فيُؤجَرُ.

وأمَّا التَّوسُّلُ بدُعاءِ مَن لا تُرجَى إجابتُه غيرُ جائزٍ؛ لأنَّ هَذا يُشبِهُ الاستِهْزاءَ، فرجُلٌ عاصٍ فاسِقٌ فاجِرٌ يُرابي ويَزني ويَشرَبُ الخَمرَ ويَغشُّ ويَعتَدي على الناسِ، كيفَ تَأتِي إليهِ وتَقول لَهُ: ادعُ اللهَ أَنْ يَغفِرَ لي؟! فهَذا كأنَّه استِهزاءٌ باللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لأنَّ اللهَ تعالى

(١) أخرجه مسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب فضل الدعاء للمسلمين بظهر الغيب، رقم (٢٧٣٢)، من حديث أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= يَكرَهُ الفاسِقينَ والظالِمينَ والفُجَّارَ، فكَيفَ تُريدُ مِنه أَنْ يَكونَ شَفيعًا لكَ عندَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؟! أَمَّا الرجُلُ الصالِحُ الَّذي يَظهَرُ مِنه الصلاحُ فإنَّ اللهَ تَعالى يُحِبُّ الصالِحِينَ، وتُرجَى إجابتُه.

فالحاصِلُ، أنَّ التَّوسُّلَ بدُعاءِ مَن تُرجَى إجابتُه جائِزٌ، أمَّا مَن لا تُرجَى فلا يَنبَغي أن تَجعَلَه شَفيعًا لكَ عِندَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ ولا أَنْ تَجعَلَه وَسيلةً لإجابةِ دُعائِكَ.

فإنْ قالَ قائلٌ: قد يَسأَلُ سائِلٌ ويَقولُ: طلَبُ الدُّعاءِ خاصٌّ بالنَّبيِّ ﷺ.

فالجَوابُ: لو قالَه قائِلٌ لم يَبعُدْ، لكِنِ الأَصلُ عدمُ التَّخصيصِ.

فإنْ قالَ قائِلٌ: هَلْ هَذا دليلٌ على جَوازِ طَلَب الدُّعاء مِن أيِّ شَخصٍ تُرجَى إجابتُه؟

فالجَوابُ: ليسَ هُوَ بدَليلٍ واضِحٍ، لكِنِ الأَصلُ عدمُ الخُصوصِيَّةِ بالنِّسبةِ للطلَبِ مِنَ الرَّسولِ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- والأَوْلى أَلَّا تَفعَلَ، فادْعُ اللهَ تَعالى بما بينَكَ وبينَ ربِّكَ، فهَذا خيرٌ لكَ، والدُّعاءُ عِبادةٌ، فكونُكَ تَطلُبُ مِن شَخصٍ يَدْعو لكَ ليسَ بطَيِّبٍ.

وأمَّا ما يُروَى مِن أنَّ الرَّسولَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قالَ لعُمرَ بنِ الخَطابِ وقَدْ أَرادَ أَنْ يَعتمِرَ: لا تَنسَنا يا أَخي من صالِحِ دُعائِكَ[1]. فهَذا الحَديثُ ضَعيفٌ، ولكِنْ معَ هَذا نَقولُ: الأصلُ: الجَوازُ؛ لأَنَّه ثبَتَ أنَّ الرَّسولَ سُئِلَ أَنْ يَدعوَ فدعا.

(١) أخرجه أبو داود: باب تفريع أبواب الوتر، باب الدعاء، رقم (١٤٩٨)، والترمذي: أبواب الدعوات، رقم (٣٥٦٢)، من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

القِسمُ الثاني: التوسُّل المَمنوعُ.

والتَّوسُّلُ المَمنوعُ نوعانِ:

أوَّلًا: التَّوسُّلُ بشَيءٍ لا أثَرَ له في إجابةِ الدُّعاءِ، كذاتِ النَّبيِّ ﷺ أو جاهِهِ، وقَدْ تقدم أنَّ التَّوسُّلَ في الدُّعاءِ هُوَ أنْ تَقرنَ بدُعائِكَ ما يَكونُ سببًا للإجابةِ، فالإيمانُ باللهِ سببٌ للإجابةِ، والطاعاتُ سبَبٌ للإجابةِ، والتَّوسُّلُ بأَسماءِ اللهِ وصِفاتِه سببٌ للإجابةِ، أمَّا إذا لم يَكُنْ لَهُ أثَرٌ في الإجابةِ ولم يَكُنْ سببًا فالتَّوسُّلُ بِهِ لا يجوزُ، بَلْ يَكونُ نوعًا منَ الشِّركِ، كَما لو أنَّك استَعْمَلْت في المَرضِ أشياءَ لم يَرِدْ بها الشرعُ، فلَوْ أنَّ شَخصًا مَريضًا مثَلًا وقالَ: أُجرِّبُ أنْ أَربطَ يدَي بخَيطٍ، لعلَّ ذلِكَ يَنفعُه. نَقولُ: هَذا لا يجوزُ، مَن قالَ لكَ: إنَّ هَذا سبَبٌ؟!

ثانيًا: التَّوسُّلُ بشيءٍ لم يَثبُتْ في الشرعِ أنَّه سبَبٌ فإنَّه لا يجوزُ، مِثل أَنْ تَتوسَّلَ بالرَّسولِ ﷺ وتَقول: اللهُمَّ إنِّي أَسأَلُك بنَبيِّك كذا وكَذا. فهَذا لا يجوزُ؛ لأَنَّ ذاتَ الرَّسولِ ليسَتْ سببًا لإجابتِه، فكَونُ الرَّسولِ له ذاتٌ هذا لا يَنفَعُ، فلا يجوزُ أن تَقولَ: اللهُمَّ إنِّي أَسأَلُك بنَبيِّكَ، ولا بجاهِ نَبيِّكَ أيضًا، فجاهُ الرَّسولِ إنَّما يَنفعُ الرسولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، أمَّا أنتَ فليسَ لكَ مَنفعةٌ، فإذا قُلت: أَسأَلُك بجاهِ الرَّسولِ، فهُو حَرامٌ، ولا يجوزُ التَّوسُّلُ به؛ لأَنَّكَ تَوسَّلْت إلى اللهِ بما لم يَجعَلْه وَسيلةً، فيَكونُ هذا نوعًا منَ الشِّركِ؛ لأنَّ إثباتَ الإِنسانِ لشَيءٍ مِنَ الأُمورِ أنَّه سبَبٌ ولم يَثبُتْ أنَّه سببٌ؛ نَوعٌ منَ الشِّركِ، واللهُ أَعلَمُ.

أمَّا التوسُّل بذاتِه ﷺ فإنَّ ذاتَه لا تُؤثِّرُ شيئًا بالنِّسبةِ لدُعائِك إطلاقًا وإلَّا لقُلْنا: إنَّه يجوزُ للإنسانِ أن يَتوسَّلَ بالشَّمسِ وبالقمَرِ ويَقولَ: اللهُمَّ إنِّي أَسأَلُك بالشَّمسِ وأَسأَلُك

= بالقمَرِ وأَسأَلُك بالنُّجومِ، وما أَشبَهَ ذلِك، فالذَّواتُ المَخلوقاتُ وإنْ عظُمَت فإنَّه لا يَجوزُ التَّوسُّلُ بها؛ لأنَّها ليسَ لَها أثَرٌ في إجابةِ الدُّعاءِ، وعَلى هذا فلا يَجوزُ أَنْ نَقولَ: اللهُمَّ إنِّي أَسأَلُك بذاتِ نَبيِّك أَنْ تَغفِرَ لي.

ولا يَجوزُ أن تَقولَ: اللهُمَّ إنِّي أَسأَلُك بنَبيِّكَ، نبيِّ الرَّحْمةِ، أو ما أَشبَه ذلِكَ، فإنْ قُلت: إنَّه قَدْ ورَدَ حديثٌ عنِ الرَّسولِ ﷺ في قصةِ الرجُلِ الأَعمَى الَّذي قالَ: «اللهُمَّ إنِّي أَسأَلُك بنَبيِّك نَبيِّ الرَّحْمةِ...»[1] وذكَرَ الدُّعاءَ. وهَذا قَدْ أَرشَدَ إليه النبيُّ ﷺ قالَ له: قُلْ هكَذا.

فالجَوابُ عَن ذلِك: أنه لا يُريدُ أَنْ يَتوسَّلَ بذاتِه، فإمَّا أن يُحمَلَ على أن المَعنَى: أَتوسَّلُ إليكَ بنَبيِّك أَيْ: بدُعائِه، وأَنَّه طلَبَ مِنَ الرَّسولِ ﷺ أَنْ يَدعوَ له، أو المَعنَى: أَسأَلُك بنَبيِّك نَبيِّ الرَّحمةِ، أيِ: بالإِيمانِ به؛ وذلِكَ لأنَّ الإيمانَ بالرَّسولِ ﷺ من الوَسائِلِ الَّتي يُتوسَّلُ بها في الدُّعاءِ، وأمَّا ذاتُ الرَّسولِ ﷺ فليسَ لها أثَرٌ في إجابةِ الدُّعاءِ.

كذلِك التَّوسُّلُ بجاهِ الرَّسولِ ﷺ والجاهُ مَعناهُ القَدْرُ والمَنزِلةُ، ولا شكَّ أنَّ الرَّسولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ له جاهٌ عِندَ اللهِ وقَدْرٌ ومَنزِلةٌ، فإنَّ اللهَ تَعالى ذكَرَ عن مُوسَى أَنَّه كانَ عِندَ اللهِ وَجيهًا، وذكَرَ عَن عِيسَى أَنَّه وَجيهٌ في الدُّنْيا والآخِرةِ، ومُحمَّدٌ ﷺ أفضلُ الأَنْبياءِ، وعَلى هَذا فإنَّه يَكونُ عِندَ اللهِ وَجيهًا، ولا شَكَّ أنَّ له جاهًا وقَدْرًا ومَنزِلةً لكِنْ جاهُه وقَدْرُه ومَنزِلتُه إنَّما يَنتفِعُ به هوَ نفسُه، أمَّا أنتَ فلا تَنتفِعُ، فأَيُّ صِلةٍ بينَ إجابةِ دُعائِك وبينَ وَجاهةِ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عِندَ اللهِ؟! وإذا كانَ وَجيهًا فماذا يَنفعُكَ؟ ولِهَذا لا يَجوزُ أن يَتوسَّلَ الإنسانُ بجاهِ النَّبيِّ ﷺ.

---

(١) أخرجه الترمذي: أبواب الدعوات، رقم (٣٥٧٨)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في صلاة الحاجة، رقم (١٣٨٥)، من حديث عثمان بن حنيف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وإنْ كانَ بعضُ أهلِ العِلمِ أَجازَ التَّوسُّلَ بجاهِ الرَّسولِ ﷺ قالَ: لأَنَّنا نَرى أنَّ المُلوكَ والسَّلاطينَ يَشفعُ الإنسانُ عِندَهم بجاهِ فُلانٍ وفُلانٍ، فيَقولُ مثلًا: إنِّي أَسأَلُك بجاهِ فُلانٍ ومحبَّتِك لَهُ أو وقُربِه مِنْك أن تُعطِيَني جائزةً، أَوْ أن تَفُكَّ أَسيري، وما أَشبَهَ ذلك.

والجَوابُ على هَذا أَنْ نَقولَ: إنَّ اللهَ تَعالى لا يُقاسُ بخَلْقِه، وجاهُ هَؤلاءِ الشرَفاءِ عندَ المُلوكِ والسَّلاطينِ له أثَرٌ؛ لأنَّ السُّلطانَ مَهما عظُمَ قَدرُه فإنَّه سوفَ يُراعِي ذوِي الجاهِ وذوِي القَدْرِ؛ لأَنَّه وإنْ كانَ هوَ السُّلْطانَ فلا بُدَّ أن يَخافَ منَ الرَّعيةِ؛ ولذلِكَ صارَ التَّوسُّلُ بجاهِ الشُّرفاءِ أوِ العُظَماءِ لدَى الملوكِ أمرًا مَعلومًا، وفائِدتُه ظاهِرةٌ، لكِنْ بالنِّسبةِ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ فهُوَ لا يَخافُ مِن أحَدٍ ويَستَوي عندَه مَن لَهُ جاهٌ ومَن ليسَ لَهُ جاهٌ بالنِّسبةِ إلى أَنَّهم كلَّهم عِبادٌ لا يَستَطيعون أَنْ يَنفَعوا اللهَ ولا أَنْ يَضُرُّوه، وعَلى هذا فلا يَصِحُّ أَنْ يُقاسَ التَّوسُّلُ بجاهِ المَخْلوقينَ إلى المَخْلوقينَ، بالتوسُّلِ بجاهِ المَخْلوقينَ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ على هَذا.

أَمَّا النوعُ الثاني: فهُوَ التوسُّلُ بشيءٍ مُحرَّمٍ، كالتوسُّلِ المُتضمِّنِ للإِقْسامِ على اللهِ بمَخلوقاتِه، مِثْل أَنْ تَتوسَّلَ بالإقسامِ على اللهِ بالرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فهَذا لا يَجوزُ، أو تَتوسَّلَ إلى اللهِ تَعالى بالإِقْسامِ عليه بالشَّمسِ أو بالقَمَرِ، مِثْلُ أَنْ تَقولَ: يا ربِّ، أُقسِمُ علَيْك بالشَّمسِ أَنْ تَفعَلَ كَذا وكَذا، أُقسِمُ علَيْك بمُحمَّدٍ أَنْ تَفعَلَ كَذا وكَذا. فإنَّه لا يَجوزُ؛ لأنَّ الإِقسامَ على اللهِ فيه تَفصيلٌ إذا كانَ إِقْسامًا بِه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، أَمَّا الإِقسامُ بمَخلوقاتِه فهُوَ شِركٌ مِن أَنواعِ الشِّركِ، فكيفَ تَتوسَّلُ إلى اللهِ تَعالى بما حرَّمَه علَيْكَ؟!

ووَجهُ كَونِ هَذا مُحرَّمًا أَنَّ التَّوسُّلَ كما قدَّمْنا أن يَقرنَ الإنسانُ بدُعائِه ما يَكون سببًا لإجابَتِه، والتَّوسُّلُ إلى اللهِ بما حرَّمَ ليسَ سببًا للإِجابةِ، بَلْ سببٌ للرَّدِّ، أرأَيْت لَوْ أنَّ

= ملِكًا مِن مُلوكِ الدُّنْيا قالَ: إيَّاكُم أَنْ تَسلُكوا هذا الطريقَ. ومنَعَ مِن سُلوكِه، ثُم ذهَبَ أحَدٌ مِنَ الناسِ إلى هَذا الملِكِ ليَطلُبَ مِنه جائِزةً وقالَ له: يا سيِّدي، إنَّني أَسأَلُك بمَعصيتِكَ أن تُعطِيَني جائِزةً؛ لأنَّني سلَكْت الطريقَ الَّذي منَعْتَني مِنه، فإنَّه يَأمُرُ به إلى الحَبْسِ أو إلى الضَّربِ، ولا يُعطيه جائِزةَ نَوالٍ ومالٍ، كيفَ تَتوسَّلُ إليَّ بمَعصِيَتي؟ هكَذا التوسُّلُ إلى اللهِ تَعالى بمَعصِيَتِه لا شَكَّ أنَّه مُحرَّمٌ، وأنَّ فيه استِخْفافًا باللهِ عَزَّوَجَلَّ واستِهانةً بِه واستِهْزاءً بِه.

فصارَ التَّوسُّلُ المَمنوعُ قِسمينِ:

الأوَّلُ: أَنْ يَتوسَّلَ إلى اللهِ تَعالى بما لا أثَرَ لَه في إجابةِ دَعوتِه.

والثاني: أَنْ يَتوسَّلَ إلى اللهِ تعالى بشيءٍ مُحرَّمٍ، والإِقسامُ عليه بشَيءٍ مِن مَخلوقاتِه نَوعٌ مِن أَنواعِ المُحرَّمِ.

وبِناءً عَلى أنَّه تعَرَّضْنا لذِكرِ الإقسامِ على اللهِ يَنبَغي أن نَعرِفَ ما حُكمُ الإقسامِ عَلى اللهِ، أي: أَنْ تَحلِفَ على اللهِ بأَنْ يَفعلَ شَيئًا أو يُقدِّرَ شيئًا؟

الجَوابُ: أنَّ الإقسامَ عَلى الله تعَالى يَنْقسِمُ إلى ثَلاثةِ أَقسامٍ:

القِسمُ الأوَّلُ: أن تُقسِمَ على اللهِ عَزَّوَجَلَّ أن يَفعَلَ ما أَخبرَ أنَّه سيَفعلُه، فهذا جائِزٌ، بَلْ هو واجِبٌ على الإنسانِ أن يَعتقِدَ ذلِك، مِثل أَنْ تَقولَ: واللهِ، ليَنصُرَنَّ اللهُ المُؤمِنينَ، أو واللهِ، ليَشفَعَنَّ رَسولُ اللهِ ﷺ في الناسِ يومَ القِيامةِ، أو واللهِ، ليَنزِلَنَّ اللهُ في الثُّلُثِ الآخِرِ في الليلِ إلى السَّماءِ الدُّنْيا، فإِنَّ هذا جائِزٌ، بَلِ اعتِقادُه واجِبٌ؛ لأنَّك أَقسَمْت بشيءٍ أخبرَ اللهُ أنَّه سيَفعَلُه.

والقِسمُ الثاني: أن يُقسِمَ الإنسانُ على اللهِ عَزَّوَجَلَّ إحسانًا للظنِّ به، ورَجاءً لفَضلِه، فهَذا جائزٌ أيضًا، ومِنْه قولُه ﷺ: «رُبَّ أَشْعَثَ أَغْبَرَ مَدْفُوعٍ بِالأَبْوابِ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللهِ لَأَبَرَّهُ»[1]. أي: أنَّه فَقيرٌ مِسكينٌ وليسَ له قَدْرٌ عندَ الناسِ، يُدفعُ بالأَبوابِ ولا يُدخَلُ على الناسِ، إن سأَلَ لم يُؤذَنْ لَه، وإن شفَعَ لم يُشفَعْ له، لكِنْ إن أَقسَمَ على اللهِ لأَبَرَّه؛ لأنَّه قائِمٌ بطاعةِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ على الوَجهِ الَّذي يَرضاهُ اللهُ فإذا أَقسَمَ عَلى اللهِ أبرَّه.

ومِن ذلِكَ أنَّ الرُّبيِّعَ -وهِيَ أختُ أَنَسِ بنِ النَّضرِ، وعمَّةُ أَنَسِ بنِ مالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- كسَرَت ثَنِيَّةَ جاريةٍ مِنَ الأَنصارِ، فجاؤُوا إلى الرَّسولِ ﷺ يطلُبون القِصاصَ، والسِّنُّ يُكسَرُ بالسِّنِّ؛ لقَوْلِه تَعالى: ﴿وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ﴾ [المائدة:٤٥]، وكانَت الرُّبيِّعُ غالِيةً عندَ أَنَسِ بنِ النَّضرِ، فعرَضوا على أَهلِ الجارِيةِ الصُّلحَ دراهِمَ أو إبلًا أو غيرَهُما، فقالوا: لا نُريدُ إلَّا القِصاصَ. فقالَ أَنَسُ بنُ النضرِ: واللهِ يا رَسولَ الله، لا تُكسَرُ ثَنيَّةُ الرُّبيِّعِ. والرسولُ ﷺ يَقولُ له: «كِتَابُ اللهِ القِصَاصُ» ولَمْ يَقُلْ أنسُ بنُ النَّضرِ ذلِك رَدًّا للحُكْمِ الشَّرعيِّ، إنَّما قالَه إحسانًا للظنِّ باللهِ عَزَّوَجَلَّ، وأنَّه سوفُ يُغيِّرُ إصرارَ هَؤلاءِ القومِ، فألقَى اللهُ في قُلوبِ الأَنصارِ أهلِ الجارِيةِ العفوَ فعفَوْا عَنها، وقالوا: لا نُريدُ القِصاصَ، فقالَ النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللهِ لَأَبَرَّهُ»[2].

القِسمُ الثالثُ مِن الإِقْسامِ عَلى اللهِ الَّذي لا يَجوزُ: إذا كانَ سبَبُ هَذا الإِقسامِ الإعجابَ بالنَّفسِ والتألِّي عَلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ فهَذا لا يَجوزُ، وهو خطَرٌ عَلى الإنسانِ أيضًا،

(١) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، رقم (٢٦٢٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) أخرجه البخاري: كتاب الصلح، باب الصلح في الدية، رقم (٢٧٠٣)، ومسلم: كتاب القسامة، باب إثبات القصاص في الأسنان، رقم (١٦٧٥)، من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= ويَدُلُّ له حَديثُ أبي هُرَيرةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ في قِصَّةِ الرجُلِ الَّذي كانَ عابِدًا ويَمُرُّ على صاحِبٍ لَه مُصرٍّ على مَعصيةٍ، ويُخوِّفُه باللهِ، لكِنْ ذاكَ يَقولُ: دَعْني ورَبِّي. وهَذا يَدُلُّ على أنَّ الرجُلَ يُنيبُ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ ويَستغفِرُ، وهذا كلَّما نَصَحَه قالَ: دَعْني ورَبِّي. فقالَ: واللهِ لا يَغفِرُ اللهُ لكَ، فقالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: «**مَنْ ذَا الَّذِي يَتَأَلَّى عَلَيَّ أَنْ لَا أَغْفِرَ لِفُلَانٍ، قَدْ غَفَرْتُ لَهُ وَأَحْبَطْتُ عَمَلَكَ**»[1]. فصارَ هذا الرجُلُ المُعجَبُ بنَفسِه، المُتألِّي عَلى اللهِ، المُتحدِّي لفَضلِ اللهِ صارَتْ نَتيجتُه أَن حبِطَ عمَلُه، وذاكَ الرجُلُ غفَرَ اللهُ له؛ إمَّا لأَنَّ ذُنوبَه دونَ الشِّركِ، أو لأنَّ اللهَ مَنَّ عليهِ فتابَ حتَّى مِنَ الشِّركِ.

والحاصِلُ: أنَّ الإقْسامَ عَلى اللهِ أَنواعُه ثَلاثةٌ: مِنه ما يَكونُ الحامِلُ لَه حُسنَ الظَّنِّ باللهِ عَزَّوَجَلَّ، ومِنه ما يَكونُ إقسامًا على فِعلٍ مِن أَفعالِ اللهِ أخبَرَ اللهُ أنَّه سيَفعَلُه، والثالِثُ: ما يَكونُ الحامِلُ له الإعجابَ بالنَّفسِ وتَحدِّي فَضلِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ وهَذا حَرامٌ.



(١) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب النهي عن تقنيط الإنسان من رحمة الله تعالى، رقم (٢٦٢١)، من حديث جندب بن عبد الله البجلي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

العِبادةُ:

وَقَوْلُهُ: «فَمَنْ سَأَلَ: لِمَ فَعَلَ؟ فَقَدْ رَدَّ حُكْمَ الكِتَابِ، وَمَنْ رَدَّ حُكْمَ الكِتَابِ كَانَ مِنَ الكَافِرِينَ»: اعْلَمْ أَنَّ مَبْنَى العُبُودِيَّةِ وَالإِيمَانِ بِاللهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ، عَلَى التَّسْلِيمِ وَعَدَمِ الأَسْئِلَةِ عَنْ تَفَاصِيلِ الحِكْمَةِ فِي الأَوَامِرِ وَالنَّوَاهِي وَالشَّرَائِعِ؛ وَلِهَذَا لَمْ يَحْكِ اللهُ سُبْحَانَهُ عَنْ أُمَّةِ نَبِيٍّ صَدَّقَتْ بِنَبِيِّهَا وَآمَنَتْ بِمَا جَاءَ بِهِ أَنَّهَا سَأَلَتْهُ عَنْ تَفَاصِيلِ الحِكْمَةِ فِيمَا أَمَرَهَا بِهِ وَنَهَاهَا عَنْهُ وبَلَّغَهَا رَبَّهَا، وَلَوْ فَعَلَتْ ذَلِكَ لَمَا كَانَتْ مُؤْمِنَةً بِنَبِيِّهَا، بَلِ انْقَادَتْ وَسَلَّمَتْ وَأَذْعَنَتْ، وَمَا عَرَفَتْ مِنَ الحِكْمَةِ عَرَفَتْهُ، وَمَا خَفِيَ عَنْهَا لَمْ تَتَوَقَّفْ فِي انْقِيَادِهَا وَتَسْلِيمِهَا عَلَى مَعْرِفَتِهِ، وَلَا جَعَلَتْ ذَلِكَ مِنْ شَأْنِهَا، وَكَانَ رَسُولُهَا أَعْظَمَ عِنْدَهَا مِنْ أَنْ تَسْأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ، كَمَا فِي الإِنْجِيلِ: «يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ، لَا تَقُولُوا: لِمَ أَمَرَ رَبُّنَا؟ وَلَكِنْ قُولُوا: بِمَ أَمَرَ رَبُّنَا»؛ وَلِهَذَا كَانَ سَلَفُ هَذِهِ الأُمَّةِ -الَّتِي هِيَ أَكْمَلُ الأُمَمِ عُقُولًا وَمَعَارِفَ وَعُلُومًا- لَا تَسْأَلُ نَبِيَّهَا: لِمَ أَمَرَ اللهُ بِكَذَا؟ وَلِمَ نَهَى عَنْ كَذَا؟ وَلِمَ قَدَّرَ كَذَا؟ وَلِمَ فَعَلَ كَذَا؟ لِعِلْمِهِمْ أَنَّ ذَلِكَ مُضَادٌّ لِلْإِيمَانِ وَالِاسْتِسْلَامِ، وَأَنَّ قَدَمَ الإِسْلَامِ لَا تَثْبُتُ إِلَّا عَلَى دَرَجَةِ التَّسْلِيمِ[١].

---

[١] والعِبادةُ تَتعلَّقُ بتَوحيدِ الأُلوهيةِ، بَلْ هِي أهمُّ شيءٍ؛ لأنَّ الإِنسانَ لم يُخلَقْ إلَّا للعِبادةِ، قالَ تَعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات:٥٦] فلَمْ يَخلُقِ اللهُ الجِنَّ والإِنسَ ليَتمتَّعوا بالطَّعامِ والشَّرابِ واللِّباسِ والنِّكاحِ والمَساكِنِ والمَراكِبِ، أبدًا، ولَوْ كانَ كذلِكَ لكانَ الأَنعامُ خيرًا مِنَّا؛ لأنَّ الأَنعامَ اهتَدَتْ لِما خُلقَت له ونَحنُ لم نَهتَدِ، وإنَّما خلَقَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ الجِنَّ والإِنسَ ليَعبُدوهُ فقطْ ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات:٥٦]، هَذه هِيَ الحِكْمةُ مِن خَلقِ الجِنِّ والإِنسِ، لا لنَأكُلَ أو نَشرَبَ أو نَترفَّهَ، أبـدًا،

= فالأَكـلُ والشُّربُ والرَّفاهيةُ وسائِلُ إلى إقامةِ العَبادةِ؛ ولِهَذا قالَ النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَا صَلاةَ بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ، وَلا وَهُوَ يُدَافِعُهُ الأَخْبَثَانِ»؛ لأنَّه إذا صلَّى بحَضرةِ الطَّعامِ تَشَوَّش فنَقولُ له: كُلْ لتَأتيَ العِبادةَ وأنتَ مُطمئِنٌّ غيرُ مُشوَّشِ البالِ.

ومنَ العجَبِ أنَّ كثيرًا منَ الناسِ اشتَغَلوا بما خُلِقَ لَهُم عَمَّا خُلِقوا لَهُ، أي: اشتَغَلوا عَن عِبادةِ اللهِ بالدُّنْيا المَخلوقةِ لَهم، فكُلُّ الدُّنْيا حتَّى الَّذي في السَّماءِ مَخلوقٌ لَنا، قالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة:٢٩]، وقالَ تَعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الجاثية:١٣] وسَخَّرَ لَنا الشمسَ والقمَرَ والنُّجومَ والأَنهارَ والبِحارَ، ومعَ ذلِكَ كَثيرٌ مِنَّا اشتَغَلَ بما خُلِقَ لَنا عمَّا خُلِقْنا لَهُ؛ كأنَّه انتِكاسٌ في الرَّأيِ ونَقصٌ في العَقلِ.

والعِبادةُ تُطلَقُ على مَعنيَيْن: عَلى التَّعبُّدِ، وعَلى المُتعبَّدِ به، أمَّا إطلاقُها على التَّعبُّدِ فإنَّك تَقولُ: عبَدْت اللهَ عبادةً، أي: تَعبُّدًا، وأمَّا على المُتعبِّدِ بِه فإنَّك تَقولُ: الصلاةُ عِبادةٌ، والزَّكاةُ عِبادةٌ، والصَّومُ عِبادةٌ، إلى آخِرِه، فلْنعرفْها على الوَجهَيْنِ:

▪ أمَّا العِبادةُ بمَعنى التَّعبُّدِ فهِيَ التَّذلُّلُ للهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ حُبًّا وتَعظيمًا بفِعلِ أَمرِه واجتِنابِ نَهيِه، فالعِبادةُ إذًا مَبنيَّةٌ على المَحبَّةِ والتَّعظيمِ، تُحِبُّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ فتَفعَلُ ما أَمرَكَ بِه وتُعظِّمُه فتَهرَب مِمَّا حرَّمَه عليكَ خَوفًا مِنه، والعِبادةُ بمَعنَى التَّعبُّدِ مَأخوذةٌ مِن قَوْلِهم: طريقٌ مُعبَّدٌ. أي: مُذلَّلٌ لسالِكِه، مُسهَّلٌ له.

▪ ثُم قُلْنا كَما قالَ المُؤلِّفُ أيضًا: إنَّ مَبنَى التَّعبُّدَ عَلى التسليمِ المُطلَقِ للمَعبودِ، وهوَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ وتَعظيمُ أَمرِه ونَهيِه، وعدمُ المُناقشةِ، فلا تَقولُ: يا رَبِّ لِمَ أَوْجَبْت؟! يا رَبِّ لِمَ

= فعَلْت؟! بَلْ تُسلِّمُ تَسليمًا مُطلَقًا، فإنْ لم تَفعَلْ هَذا فعِبادتُك ناقِصةٌ، فالرقيقُ يَكونُ عَبدًا حَقيقةً إن كانَ إذا أَمَرَه سيِّدُه بادَرَ إلى المَأْمورِ بِه دونَ أَنْ يُناقِشَ سيِّدَه، فإذا كانَ هَذا بالنِّسبةِ للمَخلوقينَ بعضِهم معَ بعضٍ فكيفَ بالنِّسبةِ إلى الخالِقِ.

فالعِبادةُ مَبنيَّةٌ على التَّسليمِ التامِّ بحيثُ لا تُناقِش ولا تَقولُ: لِمَ؟ وإنَّما تَقولُ كما قالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [النور:٥١]، وقالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب:٣٦].

فلا تَقُلْ: يا رَبِّ لِمَ فرَضْت صِيامَ ثلاثينَ يومًا أو شَهرًا؟ بَلْ قُلْ: سمِعْنا وأَطَعْنا. ولا تَقُلْ: لِمَ فرَضْت الجِهادَ معَ مَشقَّتِه؟ بل قُلْ: سمِعْنا وأَطَعْنا. هذا هوَ مَبنَى العُبوديةِ؛ التَّذلُّلُ للمَعبودِ له والتَّسليمُ التامُّ، واقرَأْ إنْ شِئتَ قولَ اللهِ تَعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النساء:٦٥] قَسَمٌ منَ اللهِ: فلا ورَبِّك، لا يُؤمِنون حتَّى يَقوموا بهذه الأُمورِ الثَّلاثةِ: يُحكِّموكَ فيما شجَرَ بينَهم، ثُم لا يَجِدوا في أَنفُسِهم حرَجًا، والثالِثُ: يُسلِّموا تَسليمًا.

وقد ذكَرْنا أنَّ العِبادةَ تُطلَقُ عَلى مَعنيَيْن: على التَّعبُّدِ، وعَلى المُتعبَّدِ بِه، وبيَّنَّا تَعريفَها عَلى الإطلاقِ الأوَّلِ.

أمَّا مَعناها عَلى الوَجهِ المُتعبَّدِ بِه فأَحسَنُ ما عُرِّفَت بِه ما عرَّفَها بِه شَيخُ الإسلامِ ابنُ تَيميَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيثُ قالَ: العِبادةُ اسمٌ جامِعٌ لكُلِّ ما يُحبُّه اللهُ ويَرضاهُ مِنَ الأَقوالِ

= والأَعمالِ الظاهِـرةِ والباطِنةِ، كالصَّلاةِ والصِّيامِ والزَّكاةِ والحجِّ وبِرِّ الوالِدينِ وصِلـةِ الأَرْحامِ، ونَحوِ ذلِك[1].

والعِبادةُ مَبنيَّةٌ على أصلَيْن أَساسِين لا تَصِحُّ إلَّا بِهما:

الأَصلُ الأوَّلُ: الإخلاصُ للهِ عَزَّوَجَلَّ بأَنْ يَفعلَها الإنسانُ طاعةً للهِ عَزَّوَجَلَّ يَبتغي مِن اللهِ تَعالى فَضلًا ورِضوانًا، كَما قالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ عَن مُحمَّدٍ رَسولِ اللهِ: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا﴾ [الفتح:٢٩].

فمَن فعَلَ العِبادةَ ليُقالَ: إنَّه عابِدٌ. لم تُقبَلْ مِنه؛ لعدَمِ الإخلاصِ، ومَن فعَلَ العِبادةَ لِينالَ بِها مَرتبةً منَ الدُّنيا لم تُقبَلْ مِنه؛ لعدَمِ الإخلاصِ، كما لَوْ صارَ يُكثِرُ الركوعَ والسُّجودَ لأَجلِ أَنْ يُوظَّفَ إِمامًا في المَسجِدِ، فهَذا لا تُقبَلُ عِبادتُه؛ لعدَمِ الإخلاصِ وكذلِكَ مَن طلَبَ العِلمَ لِينالَ بذلِكَ شَهادةً، فهَذا لا يُثابُ على طلَبِه، بَلْ يَأثَمُ؛ لعدَمِ الإِخْلاصِ للهِ تَعالى في عِبادةٍ مِن أَفضَلِ العِباداتِ؛ لأنَّ طلَبَ العِلمِ الشَّرعيِّ جِهادٌ في سَبيلِ اللهِ.

والدَّليلُ مِنَ القُرآنِ عَلى وُجوبِ الإخلاصِ في العِبادةِ قولُه تَعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ﴾ [البيِّنة:٥]، وقالَ اللهُ تَعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَّهُۥ دِينِي ﴿١٤﴾ فَٱعْبُدُواْ مَا شِئْتُم مِّن دُونِهِۦ﴾ [الزُّمَر:١٤-١٥].

أمَّا مِن السُّنةِ فقولُ النبيِّ ﷺ: «**إِنَّما الأَعْمالُ بالنِّيَّاتِ، وَإِنَّما لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوى، فمَنْ كانَتْ هِجْرَتُـه إلى اللهِ ورَسولِـه فهِجْرَتُـهُ إلى اللهِ ورَسُولِـهِ، وَمَنْ كانَتْ هِجْرَتُـه إلى دُنْيا**

(١) العبودية (ص:٤٤).

= يُصِيبُها أَوِ امْرَأَةٍ يَنْكِحُها، فَهِجْرَتُهُ إِلَى ما هاجَرَ إِلَيْهِ»(١).

هَذا دَليلٌ منَ السُّنةِ عَلى وُجوبِ الإِخلاصِ وأَنَّ العِبادةَ لا تُقبلُ إِلَّا إذا كانَتْ للهِ، فهَذانِ اختَلَفا في النِّيةِ فبطَلَ عمَلُ الثاني دونَ الأوَّلِ، وقالَ تَعالى: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [النساء:١٠٠].

أمَّا الأَصلُ الثاني وهوَ الأَساسُ: فهُوَ المُتابَعةُ للرَّسولِ ﷺ بحَيثُ لا يَتعبَّدُ الإنسانُ للهِ إلَّا بما شَرَعَ، فمَنْ تَعبَّدَ للهِ بغَيْرِ ما شَرَعَ فعِبادتُه غيرُ مَقبولةٍ ولَوْ كانَ مُخلِصًا؛ فالأَعمالُ الَّتي يُحرِزُها أصحابُ الطُّرقِ مِنَ الصُّوفيةِ وأَمثالِهم هُمْ فيها مُخلِصونَ للهِ، لكِنَّها لا تُقبلُ؛ لعدَمِ المُتابَعةِ؛ لأنَّها لم تُوافِقِ الشَّرعَ، ولَوْ أنَّ رجُلًا قالَ: أَنا أُريدُ أَنْ أُصلِّيَ الظُّهرَ ثَمانيَ ركَعاتٍ، لأَزدادَ مِنَ الخيرِ. قُلْنا له: صَلاتُك باطِلةٌ؛ لعدَمِ المُتابَعةِ، معَ أنَّه مُخلِصٌ ويُحِبُّ الخَيرَ، يُريدُ أَنْ يَتقرَّبَ إلى اللهِ، لكِنَّه فعَلَ الأمرَ على خِلافِ ما جاءَ بِه الشَّرعُ فلا يُقبَلُ مِنْه.

الدَّليلُ عَلى هَذا الأَصلِ مِنَ الكِتابِ والسُّنةِ:

قولُ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر:٧]، وقالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ [الشورى:٢١]، وقالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام:١٥٣]، هَذِه ثَلاثُ آياتٍ مِنَ القُرآنِ كلُّها تَدلُّ عَلى وجوبِ المُتابَعةِ للرَّسولِ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ معَ عدَمِ الخُروجِ عن شَرعِ اللهِ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، رقم (١)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: إنما الأعمال بالنيات، رقم (١٩٠٧)، من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

= أَمَّا مِنَ السُّنةِ فالدَّليلُ قولُ النبيِّ -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**»[١]، وفي لَفظٍ: «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ**»[٢]، فـدلَّ هَذا على أَنَّه لا يُقبَلُ أيُّ عمَلٍ إِلَّا إِذا كانَ علَيْه أَمرُ اللهِ ورَسولِه، وإِلَّا فإِنَّه مَردودٌ، فالإنسانُ الَّذي يُريدُ الخيرَ ولَوْ كانَ حَريصًا علَيْه ما دامَ العمَلُ غيرَ مَشروعٍ فإِنَّه لا يُقبَلُ مِنه.

ودَليلٌ آخَرُ منَ السُّنةِ: قولُه ﷺ: «**إِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلَّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ**»[٣].

هَذانِ أَصلانِ أَساسيانِ في قَبولِ كلِّ عِبادةٍ؛ ولِذلِكَ نَجدُ أنَّ العِباداتِ فيها أَركانٌ وشُروطٌ وواجِباتٌ؛ لأَجلِ أَنْ يَتحقَّقَ مَسيرُها على ما جاءَ بِه النَّبيُّ ﷺ.

ولا تَتحقَّقُ المُتابَعةُ حتَّى تَكونَ العِبادةُ مُوافِقةً لما جاءَ بِه -أَيْ: لِما جاءَ به الرَّسولُ ﷺ- في أُمورٍ سِتةٍ: سببِها، جِنسِها، قَدرِها، صِفتِها، زَمانِها، مَكانِها.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور، رقم (١٧١٨)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وعلقه البخاري: كتاب البيوع، باب النجش، ومن قال: لا يجوز ذلك البيع.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود، رقم (٢٦٩٧)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور، رقم (١٧١٨)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) أخرجه أبو داود: كتاب السنة، باب في لزوم السنة، رقم (٤٦٠٧)، والترمذي: أبواب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، رقم (٢٦٧٦)، وابن ماجه: افتتاح الكتاب في الإيمان وفضائل الصحابة والعلم، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، رقم (٤٢)، من حديث العرباض بن سارية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= أوَّلًا: سببها: فلا بُدَّ أن يَكونَ هذا السبَبُ قَدْ جاءَتْ به الشَّريعةُ، فإنْ لم تَأتِ به الشَّريعةُ فإنَّه لا تَصِحُّ العِبادةُ بِه.

والسبَبُ في اللُّغـةِ: كلُّ ما يُتوصَّلُ بِه إلى غَيرِه؛ ولِهَـذا سُمِّيَ الحَبلُ سَبَبًا؛ قالَ اللهُ تَعالى: ﴿مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ ٱللَّهُ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الحج:١٥]، أي: بحَبلٍ.

وأمَّا في الاصطِلاحِ عندَ الأُصولِيِّينَ: فالسبَبُ هوَ ما يَلزَمُ مِن وُجودِه الوُجودُ ومِن عدَمِه العدَمُ، فكلُّ شَيءٍ عُلِّقَ علَيْه الوُجودُ بحَيثُ إذا وُجِدَ وجِدَ الشيءُ، وإذا لم يُوجَدْ لم يُوجَدْ فهُوَ سبَبٌ، مِثالُ ذلِكَ: أسبابُ المَواريثِ فإنَّها إنْ ثبَتَت ثبَتَ الإرثُ، وإنْ عُدِمَت عُدِمَ الإرثُ.

أيضًا العِباداتُ إذا لم يَكُن لَها سببٌ شَرعيٌّ وأَحدَثَ الإنسانُ لَها سببًا لم تَكُنْ مَقبولةً، مِثالُه: لوِ اجتَمَعَ الناسُ لَيلةَ عِيدِ مِيلادِ الرَّسولِ ﷺ في مكانٍ وجعَلوا يَذكُرون اللهَ ويُصلُّون عَلى النبيِّ ﷺ، ويَذكُرون مدائِحَ للرَّسولِ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ يُريدونَ بذلِكَ التَّقرُّبَ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، لا يَحصُلُ هذا التَّقرُّبُ؛ لأنَّه لم يكن سببًا، أَيْ: لم يَقُلِ الشارعُ: الميلادُ سببٌ لإحداثِ هذا الذِّكرِ، معَ أنَّه ذِكرٌ ليسَ فيه شيءٌ، فهُمْ يَذكُرون اللهَ ويُصلُّون عَلى الرَّسولِ ﷺ، لكِنْ لم يَجعَلِ النَّبيُّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ هذا الزمَنَ لِهَذه العِبادةِ.

كذلِكَ يُوجَدُ بعضُ الناسِ كلَّما أَرادَ أن يَتطَيَّب قالَ: اللهُمَّ صلِّ على مُحمَّدٍ. فيَجعلُ الطِّيب سببًا للصَّلاةِ، فلا يُثابُ؛ لأنَّ هَذا السبَبَ لم يَجعَلْه الشارعُ سببًا، فلَمْ يَقُلِ النَّبيُّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: كلَّما تطَيَّبْتُم صلُّوا عليَّ، ولا كانَ هُوَ إذا تَطَيَّبَ قالَ ذلكَ.

وهُناكَ أيضًا بعضُ الناسِ إذا تَجشَّأَ قالَ: الحمدُ للهِ. وليسَ هَذا مَشروعًا، فلَمْ يَرِدْ عنِ الرَّسولِ ﷺ أنَّ هَذا التَّجشُّؤَ سببٌ لقَولِ: الحَمدُ للهِ. ولَو فُرِضَ أنَّ الإنسانَ أُصيبَ وصارَ لا يَهضِمُ ولَمَّا حصَلَت هذه النِّعمةُ فرِحَ وقالَ: الحمدُ للهِ. فلا بَأسَ، فهَذا يكونُ حمدَ اللهَ عَلى زوالِ مرَضٍ، أمَّا الجُشاءُ فالرَّسولُ ﷺ لم يَأمُرْنا بِهذا، لكِنْ إذا عطَسَ الإنسانُ أمَرَنا بالحَمدِ، ولَوْ كانَ الجُشَاءُ يُقالُ فيه: الحَمدُ للهِ. لبَيَّنَه الرَّسولُ لَنا.

وهُناكَ أَيضًا بعضُ الناسِ إذا تَثاءَبَ قالَ: أَعوذُ باللهِ مِنَ الشَّيطانِ الرَّجيمِ، وهَذا ليسَ بمَشروعٍ، فمَن قالَ: إنَّ التَّثاؤُبَ سببٌ لقولِ: أَعوذُ باللهِ مِنَ الشَّيطانِ الرَّجيمِ؟! وقَدْ قالَ اللهُ تَعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [النحل:٩٨]، فإذا قرَأْنا الحَديثَ لم نَستَعِذْ باللهِ مِنَ الشَّيطانِ الرَّجيمِ، كذلِك لم يَقُلْ: مَن يَتثاءَبْ فلْيَستعِذْ باللهِ.

كذلِكَ مَن قالَ: أنا أريدُ أن أَتسوَّكَ كلَّما دخَلْت الفصلَ. وجعَلَ هَذا لازِمًا كلَّما أَرادَ أن يَدخُلَ الفَصلَ تَسوَّكَ، تَكونُ عِبادةً غيرَ مَشروعةٍ؛ لأنَّه لم يَرِدْ أنَّ الإنسانَ كلَّما أَرادَ أن يَدخُلَ محلَّ العِلمِ تَسوَّكَ.

إذًا، لا بُدَّ أَنْ تَكونَ العِبادةُ مُوافِقةً للشرعِ في سَببها، والعِباداتُ الَّتي اتَّخَذَها الناسُ لأَسبابٍ لم تُشرَعْ تُعتبَرُ غيرَ مُقرِّبةٍ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وبِهَذا يَتبيَّن أنَّ الاحتِفالَ بعيدِ المَولدِ بِدعةٌ.

الثاني: جِنسُها: فلا بُدَّ في العِبادةِ أن تكونَ مُوافِقةً للشَّرعِ في جِنسِها، فلو تَعبَّدَ الإنسانُ بشَيءٍ لم يَرِدِ التَّعبُّدُ بجِنسِه صارَ ذلِك بِدْعةً غيرَ مَقبولٍ مِنه، مثالُ ذلِكَ: لو قالَ: إنَّ

= الأُضحِيَّةَ منَ الغنَمِ ومِن الضَّأنِ مَقبولةٌ إذا تَمَّت شُروطُها، وأَنا أُريدُ الأُضحِيَّةَ بفرَسٍ، فإنَّه أَغلى منَ الشاةِ، فلا تُقبلُ؛ لأنَّها ليسَتْ مِن جِنسِ ما أُمِرَ بِه.

كذلِكَ أيضًا لَوْ قالَ رجُلٌ: إنَّه قد شُرِعَ أن نُؤدِّيَ صاعًا منَ الطَّعامِ فِطرةً في آخِرِ رمَضانَ، وأنا أُريدُ أَنْ أُخرجَ صاعًا مِن (بَذرِ القَتِّ) بدلًا عن صاعِ الطَّعامِ. قُلنا له: لا يُجزِئُ؛ لأنَّه ليسَ من جِنسِ العِبادةِ المَشروعةِ.

فإذًا، لا بُدَّ أن تَكونَ العِبادةُ مُوافِقةً للشَّرعِ في جِنسِها، فإذا تَعبَّدَ الإنسانُ للهِ بعِبادةٍ لم يَكُن جِنسُها مَشروعًا قُلْنا: هَذه عِبادةٌ باطِلةٌ؛ لأنَّها لم تَتحقَّقْ فيها مُوافقةُ الشَّرعِ، ولا بُدَّ مِن مُوافَقةِ الشَّرعِ.

الثالِثُ: قَدْرُها: فلا بُدَّ أن تَكونَ العِبادةُ مُوافقةً للشرعِ في قَدْرِها، فمَعلومٌ مثلًا أن عدَدَ ركَعاتِ صَلاةِ الظُّهرِ أربعٌ، فإنْ قالَ قائِلٌ: إنَّ في عَصرِنا هذا تَخاذَلَ الناسُ عنِ الصَّلاةِ وصاروا لا يُؤدُّونها بتَمامِها، وأنا أُريدُ أن أَزيدَ أربعَ ركَعاتٍ وأَجعَلَ الظُّهرَ ثَمانِيَ ركَعاتٍ مِن أَجْلِ أنَّ النَّقْصَ مِن هُنا يُجبَرُ مِن هُنا.

قُلْنا: هَذا مَردودٌ عليكَ؛ لأنَّه ليسَ مُوافِقًا للشرعِ في القَدْرِ.

كذلِكَ لَـوْ أنَّ رجُلًا أَرادَ أن يَتعبَّدَ للهِ عَزَّوَجَلَّ بأَنْ يَجعلَ التَّسبيحَ الَّذي شُرِعَ أَدبارَ الصلَواتِ مِئتَيْنِ مُتعبِّدًا للهِ بذلِكَ، لقُلْنا: هَذا يُرَدُّ كلُّه؛ لأنَّه تَعبُّدٌ للهِ تَعالى بما لَمْ يَشرَعْه، ويَكونُ له أَجرُ الذِّكْرِ المُطلَقِ فقَطْ، أمَّا إن زادَ ومِن نِيتِه أنَّ المَشروعَ هوَ الثَّلاثُ والثَّلاثون والباقِي تَطوُّعٌ؛ فهَذا لا بأسَ بِه، فإنَّنا لا نَمنَعُه مِن زِيادةِ الذِّكرِ وإنَّما نَمنَعُه مِن أَنْ يَزيدَ على المَشروعِ مُعتقِدًا أنَّه مَشروعٌ.

=

رابِعًا: الصِّفةُ: فإنْ لم تَكنِ العِبادةُ مُوافِقةً للشَّرعِ في صِفتِها فليسَتْ مَقبولةً، فمثَلًا لَوْ أنَّ رجُلًا غسَلَ أَعضاءَه الأَربعةَ كلَّها في الوُضوءِ، لكِنَّه بدَأَ بالرِّجْلينِ، ثُم الرَّأسِ، ثُم اليَدينِ، ثُم الوَجهِ.

لقُلْنا: هذا لا يُجزِئُ؛ لأنَّه غيرُ مُطابِقٍ للشَّرعِ في صِفتِه وكَيْفيتِه.

وكذلِكَ أيضًا لو عكَسَ رجُلٌ في الصلاةِ، فبدَأَ بالسُّجودِ قبلَ الرُّكوعِ، فإنَّه لا يُقبَلُ؛ لعدَمِ مُوافَقةِ الشَّرعِ في كَيْفيتِها، وكذلِكَ في الحَجِّ لو بدَأَ بالمَبيتِ في المُزدلِفةِ قبلَ الوُقوفِ بعرَفةَ، فإنَّه لا يُقبَلُ؛ لأنَّه غيرُ مُوافِقٍ للشَّرعِ.

وفي حالِ اختِلافِ التَّرتيبِ يُجزِئُه الأَخيرُ من هَذِه الأشياءِ، ففي المَسأَلةِ الأُولى في الوُضوءِ يُجزِئُه مِن غَسلِ الأَعضاءِ الأَربَعةِ الوَجهُ، ويَأتي بالباقِي مرتَّبةً، وكذلِكَ نَقولُ في الصَّلاةِ، لكِنِ الصَّلاةُ لَمَّا كانَتْ جُزءًا لا يَتجزَّأُ بكُل أَركانِها، إِذا سجَدَ قبلَ الرُّكوعِ مُتعمِّدًا بطَلَت صَلاتُه، إلَّا إذا كانَ ناسِيًا، وكذلِكَ في الحَجِّ لَوْ باتَ بالمُزدَلِفةِ قبلَ الوُقوفِ بعرَفةَ ووقَفَ بعرَفةَ وجَبَ أن يَرجِعَ ويَبيتَ بالمُزدلِفةِ.

خامِسًا: زمانُها: فلا بُدَّ أَنْ تكونَ العِبادةُ مُوافِقةً للشَّرعِ في الزَّمانِ، فلَوْ أنَّ أعرابيًّا قالَ: الحَجُّ يَكونُ في عِيدِ الأَضحَى، وأنا صاحِبُ غنَمْ، وأجلِبُ في الأَسواقِ غنَمًا ومَوسِمي في بَيعِ الغنَمِ هوَ عيدُ الأَضحَى، فسوفَ أَحُجُّ في عِيدِ رمَضانَ، أذهَبُ إلى مكَّةَ مُتأخِّرًا وأَخرجُ يومَ ثَمانيةٍ وعِشرينَ مِن رمَضانَ، وأَبيتُ في مِنًى، ويومَ تِسعٍ وعِشرينَ مِن رمَضانَ أَقِفُ في عرَفةَ، ثُم أَرمِي الجِمارَ وأَطوفُ بالبيتِ وأَسعَى، وفي عيدِ الأَضحَى أكونُ عِندَ غَنَمي أَبيعُه.

= لقُلْنا له: هذِه العِبادةُ مَردودةٌ؛ فهُو قَدْ جاءَ بكُلِّ أَفعالِ الحَجِّ عَلى التَّرتيبِ، لكِنْ مُخالِفةً للشَّرعِ في زمانِها.

كذلِكَ لَوْ أنَّ رجُلًا حوَّلَ الصِّيامَ منَ النهارِ إلى اللَّيْلِ لا يُقبَلُ منه؛ لعدَمِ مُوافَقةِ الشَّرعِ في الزَّمانِ، وكذلِكَ كلُّ عِبادةٍ مُوقَّتةٍ إذا أَخرَجها عَن وَقتِها فإنَّها لا تُقبَلُ مِنه، وعلى هَذا لَوْ أنَّ رجُلًا منَ الناسِ تَعمَّدَ تَأخيرَ الصَّلاةِ عَن وَقتِها ثُم صلَّاها، فلا تُقبَلُ مِنه؛ لأنَّها غيرُ مُوافِقةٍ للشَّرعِ في زمانِها؛ ولِذلِكَ نَقولُ لِمِثْلِ هذا الرجُلِ الَّذي تَعمَّدَ تَركَ الصلَواتِ أو يُصلِّي أَحيانًا ويدَعُ أحيانًا: تُبْ إلى اللهِ وأَحسِنِ العملَ وأَصلِحْه وما مضَى فلَنْ يُقبَلَ مِنكَ مَهما عمِلْت؛ لأنَّك ترَكْته مُتعمِّدًا.

أمَّا لَوِ اشتَغَلَ بشيءٍ عَظيمٍ ونَسِيَ الوَقتَ، فإنَّه يُصلِّيها؛ لقَولِ النَّبيِّ ﷺ: «**مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا**»[1].

فإنْ قالَ قائلٌ: إذا كانَ النَّبيُّ ﷺ أمَرَ الناسِيَ بقَضائِها إذا ذكَرَ، فالمُتعمِّدُ مِن بابِ أَوْلى؟

فالجَوابُ: الَّذي نامَ أَو نَسِيَ لم يُسِئْ فهُو مَعذورٌ، أمَّا هَذا فقَدْ أَساءَ وليسَ بمَعذورٍ، ونَستدلُّ على أنَّها لا تُقبَلُ مِنه بالحَديثِ الَّذي سبَقَ: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**»[2] فإذا أَخَّرَ الصلاةَ عَن وَقتِها مُتعمِّدًا؛ ليسَ عَلى هَذا أمرُ اللهِ ورَسولِه لو صلَّاها.

(١) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب من نسي صلاة فليصل إذا ذكر، ولا يعيد إلا تلك الصلاة، رقم (٥٩٧)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب قضاء الصلاة الفائتة، واستحباب تعجيل قضائها، رقم (٦٨٤)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) تقدم تخريجه (ص:٣٠٦).

= سادِسًا: مَكانَها: فلا بُدَّ أَنْ تكونَ العِبادةُ مُوافِقةً للشرعِ في مَكانِها، فهُناك عِباداتٌ مَخصوصةٌ بمَكانٍ مُعيَّنٍ، فإِنْ فعلَها الإِنسانُ في غيرِ هَذا المكانِ لا تُجزِئُ، فالاعتِكافُ مثَلًا مَكانُه في المَساجدِ، فإذا قالَ رجُلٌ: أنا سأَعتكفُ في حُجرةٍ منَ البَيتِ لا أُكلِّمُ أحَدًا أبَدًا منَ الناسِ. فلا يُقبَلُ منه؛ لأَنَّه غيرُ مُوافِقٍ للشرعِ في مَكانِه؛ ولِهَذا يُقالُ: إنَّ رجُلًا نذَرَ أَنْ يَجعلَ للهِ عِبادةً لا يُشارِكُه فيها أحَدٌ مِنَ الخَلقِ حِينَ فعَلَها، فذهَبَ يَسأَلُ العُلماءَ كيفَ يُمكِنُ ذلِكَ؟ قالَ: إِنْ صُمتُ قد يَكونُ هُناكَ أُناسٌ صائِمون، وإن صلَّيْتُ قَدْ يَكونُ هُناكَ أُناسٌ يُصلُّون. فذهَبَ إلى أحَدِ العُلماءِ فقالَ: يَذهَبُ إلى مَكةَ ويُخلَى لَه المَطافُ، أي: يَطوفُ وَحدَه، وفي هَذه الحالِ إذا طافَ وَحدَه لا يُمكِنُ أن يُشارِكَه أحَدٌ في العِبادةِ؛ لأَنَّه ليسَ هُناكَ بَيتٌ يُطافُ بِه إلَّا البيتُ الحَرامُ، وعَلى هذا فيَكونُ مُوفيًا لنَذرِه؛ لأَنَّ هَذه العِبادةَ مَخصوصةٌ بِهَذا المَكانِ المُعيَّنِ.



مَراتِبُ التَّسليمِ:

فَأَوَّلُ مَرَاتِبِ تَعْظِيمِ الأَمْرِ التَّصْدِيقُ بِهِ[١]، ....

---

[١] مَراتِبُ التَّسليمِ:

أوَّلًا: التَّصديقُ، أي: تَصديقُ الإنسانِ بِما أَوجَبَ اللهُ علَيْه، بحيثُ لا يَشهَدُه ولا يُكذِّبُه، فمثلًا يُصدِّقُ بأنَّ اللهَ فرَضَ الصلَواتِ؛ ولِهَذا قالَ العُلَماءُ: إذا أَنكَرَ الإنسانُ فَريضَةَ الصَّلاةِ وهُوَ عالِمٌ بفَرضِيَّتِها فإنَّه يَكونُ كافِرًا؛ لأنَّه أَنكَرَ وُجوبَ شَيءٍ مَعلومٍ مِن دِينِ الإِسلامِ.

ثانيًا: العَزمُ الجازِمُ على امتِثالِه، بحيثُ لا يَكونُ عِندَه تَردُّدٌ يَفعلُ أو لا، فإِنَّ هَذا نَقصٌ في العُبوديةِ، بَلْ يَجِبُ على الإِنسانِ أَنْ يُمرِّنَ نَفسَه على أنَّه سَوفَ يَفعَلُ المَأمورَ به جازِمًا، ورُبَّما يَتردَّدُ ويَتسلَّطُ علَيْه الشَّيطانُ ثُم لا يَفعَلُ، قالَ اللهُ سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ في سُورةِ الأنعامِ: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفۡـِٔدَتَهُمۡ وَأَبۡصَٰرَهُمۡ كَمَا لَمۡ يُؤۡمِنُواْ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٖ وَنَذَرُهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ﴾ [الأنعام:١١٠]، فالإِنْسانُ الَّذي يَتردَّدُ في قَبولِ الحَقِّ أو في عدَمِ تَنفيذِه رُبَّما يُبتلَى بهَذا الأمرِ، يُقلِّبُ اللهُ قلبَه حتَّى لا يَقبَلَ الحَقَّ، وبصَرَه حتَّى يَعمَى عَن رُؤيةِ الحَقِّ.

إِذًا، لا بُدَّ أَنْ نُؤمِنَ مِن أوَّلِ مرَّةٍ، ونَقولَ: سمِعْنا وأطَعْنا، ولا نَتردَّدَ، ونحنُ بمُجرَّدِ أَنْ نَعلمَ الواجِبَ، مِنَّا مَن يَعزِمُ على امتِثالِه فيُعينُه اللهُ عَزَّوَجَلَّ، ومِنَّا مَن يَتردَّدُ فيُصابُ بالنَّكسةِ، ويُقلِّبُ اللهُ قَلبَه وبصَرَه حتَّى يَعمَى.

فإِنْ قالَ قائِلٌ: ورَدَ حَديثٌ في البُخارِيِّ عَن الرَّسولِ ﷺ في الشكِّ قالَ: «نَحْنُ أَحَقُّ بِالشَّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ»(١) فهَلْ هَذا الشكُّ مَعناهُ أنَّ إبراهيمَ تردَّدَ في الأمرِ؟

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَنَبِّئۡهُمۡ عَن ضَيۡفِ إِبۡرَٰهِيمَ ۝٥١ إِذۡ

ثُمَّ العَزْمُ الجَازِمُ عَلَى امْتِثَالِهِ[١]، ....

فالجَوابُ: إبراهيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لم يَكُن شاكًّا، فقَدْ قالَ اللهُ لَه: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَى﴾ [البقرة:٢٦٠]، ولم يَقُلْ: عِندِي تَردُّدٌ. بَلْ قالَ: ﴿وَلَكِن لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾ أي: ليَزدادَ إيمانًا، والإنسانُ مَطلوبٌ مِنه أن يَحصُلَ على ما يَزدادُ بِه إيمانًا، وقولُ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «نَحْنُ أَحَقُّ بِالشَّكِّ» أي: كما أنَّنا غيرُ شاكِّينَ فإبراهيمُ غيرُ شاكٍّ، ولَوْ فُرِضَ أنَّ في هَذا الأمرِ شَكًّا، فنحنُ أَوْلى بِه مِن إبراهيمَ، والمُرادُ بِهذا نَفيُ الشكِّ عَن إبراهيمَ، وليسَ مَعناهُ أنَّ إبراهيمَ شاكٌّ ونَحنُ كذلِكَ أيضًا.

[١] قوله: «ثُمَّ العَزمُ الجازِمُ على امتِثالِه» لكَونِه مَأمورًا بِه، لا لكَونِه يُناسِبُ، فبعضَ الناسِ يَفعلُ المَأمورَ بِه؛ لأنَّه يُناسِبُه مادِّيًّا، فمثَلًا يَذهَبُ للحجِّ لا لأنَّ الحجَّ مَأمورٌ به، لكِنْ لأنَّه يُناسِبُه مادِّيًّا، وهذا نَقصٌ في التَّعبُّدِ، نعَم، الإنسانُ ليسَ علَيْه جُناحٌ أَنْ يَبيعَ ويَشتريَ في الحجِّ، لكِنْ لا يُجعلُ هذا هوَ الأصلَ، إنَّما يَفعلُه لكَونِه مَأمورًا به بحيثُ لا يَتوقَّفُ امتِثالُه أنَّه يُناسِبُه أم لا.

كذلِكَ بعضُ الناسِ يَفعلُ الشيءَ إذا ظهَرَت له حِكمتُه، أمَّا إذا لم تَظهَرْ فلا يَفعلُه، وليسَ هَذا كامِلَ التَّعبُّدِ للهِ، إنَّما كامِلُ التَّعبُّدِ للهِ أَنْ يَفعلَه امتِثالًا لأمرِ اللهِ؛ لا لأنَّ حِكمتَه ظهَرَت لَه؛ ولِهَذا دائمًا يُنازِعُ بعضُ الناسِ ويَقولُ: لماذا تُوجِبونَ علَيْنا الوُضوءَ مِن لَحْمِ الإبلِ؟

والجَوابُ: ما دُمتَ تَعبُدُ اللهَ، فقَدْ أمَرَ النَّبيُّ ﷺ بأَنْ نَتوضَّأَ مِن لُحومِ الإبِلِ(١)؛

= دَخَلُوا عَلَيْهِ﴾ [الحجر:٥١-٥٢]، رقم (٣٣٧٢)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب زيادة طمأنينة القلب، رقم (١٥١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الحيض، باب الوضوء من لحوم الإبل، رقم (٣٦٠)، من حديث جابر بن سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= ولِهَذا قالَتْ عائِشةُ لَـمَّا سُئِلت: ما بالُ الحائِضِ تَقضِي الصومَ ولا تَقضِي الصلاةَ؟ قالَت: كُنَّا يُصيبنا ذلِكَ فنُؤمَرُ بقضاءِ الصومِ ولا نُؤمَرُ بقَضاءِ الصلاةِ[1]. ونَحنُ عِبادٌ مُتعبَّدون نَفعَلُ ما أُمِرنا به، ونَترُك ما نُهينا عَنه، بقَطعِ النظَرِ عرَفْنا حِكمَتَه أم لم نَعرِفْ، والإنسانُ الَّذي لا يَعبُدُ ربَّه إلَّا بمَعرفةِ الحِكمةِ هوَ في الحَقيقةِ لم يَعبُدِ اللهَ، وإنَّما عبَدَ هَواهُ، إن ظهَرَ له حِكمةٌ مُناسِبةٌ في الفِعلِ فعَلَ وإلَّا لم يَفعَلْ، وهَذا في الواقِعِ عابِدٌ لِهَواهُ، أمَّا العابِدُ للهِ فيَقولُ: سمِعْنا وأطَعْنا. عرَفَ الحِكمةَ أَمْ لا.

أمَّا عَن مَسألَةِ حِكمةِ الوُضوءِ مِن لَحْمِ الإِبِلِ، فأمْرُ الرَّسولِ عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ هوَ حِكمةُ الحِكَمِ، ثُم إنَّه يُقالُ: إنَّ في لَحمِ الإِبِلِ قُوَّةً تُثيرُ الإنسانَ وإنْ كانَ لا يَشعرُ، فتُعوِّدُه عَلى أن يَثورَ بكلِّ شَيءٍ، وهَذا الماءُ يُخفِّف من حِدَّتها؛ ولِهذا أُمِرَ الإنسانُ عِندَما يَشتَدُّ بِه الغضَبُ أن يَتوضَّأَ؛ ولذلِكَ إذا أكَلْت مِن أيِّ جُزءٍ مِن أجزاءِ البَعيرِ وجَبَ عليكَ الوُضوءُ. وبعضُ الناسِ يَقولُ: إذا أكَلْت منَ الكَبِدِ، أو مِنَ الأَمعاءِ أو الكَرشِ فلا تَتوضَّأْ؛ لأنَّ هَذا ليسَ بلَحمٍ.

فنَقولُ له: إِذًا، أَجِزْ لَنا أَنْ نَأكُلَ كبدَ الخِنزيرِ، أو كَرشَ الخِنزيرِ؛ لأنَّه ليسَ بلَحمٍ، واللهُ عَزَّوَجَلَّ يَقولُ: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ﴾ [النحل:١١٥]، فإِنْ قالَ: نعَمْ، كُلْ مِن كَبدِ الخِنزيرِ. فقَدْ خالَفَ الإِجماعَ، وإِنْ قالَ: لا. فهَذا تَناقُضٌ، فلِماذا يَقولُ: هذا لَحمٌ في الخِنزيرِ. ولا يَقولُ: إنَّه لَحمٌ في البَعيرِ، والرَّسولُ ﷺ يَعلمُ أنَّ في الإِبلِ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب لا تقضي الحائض الصلاة، رقم (٣٢١)، ومسلم: كتاب الحيض، باب وجوب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة، رقم (٣٣٥)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

ثُمَّ المُسَارَعَةُ إِلَيْهِ وَالمُبَادَرَةُ بِهِ، وَالحَذَرُ عَنِ القَوَاطِعِ وَالمَوَانِعِ، ثُمَّ بَذْلُ الجُهْدِ وَالنُّصْحِ فِي الإِتْيَانِ بِهِ عَلَى أَكْمَلِ الوُجُوهِ، ثُمَّ فِعْلُهُ لِكَوْنِهِ مَأْمُورًا، بِحَيْثُ لَا يَتَوَقَّفُ الإِتْيَانُ بِهِ عَلَى مَعْرِفَةِ حِكْمَتِهِ، فَإِنْ ظَهَرَتْ لَهُ فَعَلَهُ وَإِلَّا عَطَّلَهُ، فَإِنَّ هَذَا يُنَافِي الانْقِيَادَ، وَيَقْدَحُ فِي الامْتِثَالِ، قَالَ القُرْطُبِيُّ[1] -نَاقِلًا عَنِ ابْنِ عَبْدِ البَرِّ[2]-: فَمَنْ سَأَلَ مُسْتَفْهِمًا رَاغِبًا فِي العِلْمِ وَنَفْيِ الجَهْلِ عَنْ نَفْسِهِ، بَاحِثًا عَنْ مَعْنًى يَجِبُ الوُقُوفُ فِي الدِّيَانَةِ عَلَيْهِ؛ فَلَا بَأْسَ بِهِ، فَشِفَاءُ العِيِّ السُّؤَالُ. وَمَنْ سَأَلَ مُتَعَنِّتًا غَيْرَ مُتَفَقِّهٍ وَلَا مُتَعَلِّمٍ، فَهُوَ الَّذِي لَا يَحِلُّ قَلِيلُ سُؤَالِهِ وَلَا كَثِيرُهُ.

= الكَبِدَ والكرشَ والأَمعاءَ والرِّئةَ والقَلبَ والرأسَ ولم يَستَثْنِه، ولَوْ كانَ هذا خارِجًا مِنه لاسْتَثْناهُ.

ثُم نَقولُ: ليسَ في الشَّريعةِ الإسلاميةِ حيوانٌ يَختلِفُ بَعضُه عَن بعضٍ في الحُكمِ، وقولُنا: في الشَّريعةِ الإسلاميةِ احترازًا منَ الشَّريعةِ اليَهوديةِ، حيثُ يُوجَدُ فيها حَيوانٌ بعضُه حَرامٌ وبعضُه حَلالٌ، فقَدْ قالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِى ظُفُرٍ﴾ [الأنعام:١٤٦]، وهَذا مُستقِلٌّ، وقالَ: ﴿وَمِنَ ٱلْبَقَرِ وَٱلْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَآ إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَآ أَوِ ٱلْحَوَايَآ أَوْ مَا ٱخْتَلَطَ بِعَظْمٍ﴾ [الأنعام:١٤٦]، فصارَ هذا حَيوانًا واحِدًا اختلَفَ حِلًّا وحُرمةً، أمَّا في الشَّريعةِ الإِسْلاميةِ فلا يُوجَدُ إلَّا عِندَ العامَّةِ، فإنَّهم يَقولونَ: إنَّ الفرَسَ مُؤخَّرُه حَلالٌ ومُقدَّمُه مُحرَّمٌ؛ وذلِك لأنَّ مُقدَّمَه يقابِلُ الأَعداءَ في الجِهادِ، فلا يَنبَغي أَنْ تَأكُلَه احترامًا لَه، أمَّا مُؤخَّرُه فحَلالٌ. وهذا الحُكمُ غيرُ صَحيحٍ.

---

(١) الجامع لأحكام القرآن (٦/ ٣٣٣).
(٢) التمهيد (٢١/ ٢٩٢).

قَالَ ابْنُ العَرَبِيِّ: الَّذِي يَنْبَغِي لِلْعَالِمِ أَنْ يَشْتَغِلَ بِهِ هوَ بَسطُ الأَدِلَّةِ، وإيضاحُ سُبلِ النظَرِ، وَتَحْصِيلُ مُقَدِّمَاتِ الاِجْتِهَادِ، وَإِعْدَادُ الآلَةِ المُعِينَةِ عَلَى الاسْتِمدادِ. قالَ: فإِنْ عرَضَتْ لكَ مَسأَلَةٌ: أُتِيتْ مِنْ بَابِهَا، وَنُشِدَتْ مِنْ مَظَانِّهَا، وَاللهُ يَفتَحُ وَجهَ الصَّوابِ فيها[1]. انْتهى.

وَقَالَ ﷺ: «مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ المَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ»[2]. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ.

وَلَا شَكَّ فِي تَكْفِيرِ مَنْ رَدَّ حُكْمَ الكِتَابِ، وَلَكِنْ مَنْ تَأَوَّلَ حُكْمَ الكِتَابِ لِشُبْهَةٍ عَرَضَتْ لَهُ، بُيِّنَ لَهُ الصَّوابُ لِيَرْجِعَ إِلَيْهِ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ، لِكَمَالِ حِكْمَتِهِ وَرَحْمَتِهِ وَعَدْلِهِ، لَا بِمُجَرَّدِ قَهْرِهِ وَقُدْرَتِهِ، كَمَا يَقُولُ جَهْمٌ وَأَتْبَاعُهُ.



(١) الجامع لأحكام القرآن (٦/ ٣٣٣).

(٢) أخرجه الترمذي: كتاب الزهد، رقم (٢٣١٧)، وابن ماجه، كتاب الفتن، باب كف اللسان في الفتنة، رقم (٣٩٧٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

الإِيمانُ بالرُّسلِ والأنبياءِ:

وَأَمَّا الأَنْبِيَاءُ وَالْمُرْسَلُونَ، فَعَلَيْنَا الإِيمَانُ بِمَنْ سَمَّى اللهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ مِنْ رُسُلِهِ، وَالإِيمَانُ بِأَنَّ اللهَ تَعَالَى أَرْسَلَ رُسُلًا سِوَاهُمْ وَأَنْبِيَاءَ، لَا يَعْلَمُ أَسْمَاءَهُمْ وَعَدَدَهُمْ إِلَّا اللهُ تَعَالَى الَّذِي أَرْسَلَهُمْ.

فَعَلَيْنَا الإِيمَانُ بِهِمْ جُمْلَةً لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ فِي عَدَدِهِمْ نَصٌّ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ [النِّسَاءِ:١٦٤]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غَافِرٍ:٧٨].

وَعَلَيْنَا الإِيمَانُ بِأَنَّهُمْ بَلَّغُوا جَمِيعَ مَا أُرْسِلُوا بِهِ، عَلَى مَا أَمَرَهُمُ اللهُ بِهِ، وَأَنَّهُمْ بَيَّنُوهُ بَيَانًا لَا يَسَعُ أَحَدًا مِمَّنْ أُرْسِلُوا إِلَيْهِ جَهْلُهُ، وَلَا يَحِلُّ خِلَافُهُ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [النحل:٣٥]، ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [النحر:٨٢]، ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [النُّورِ:٥٤]، ﴿وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَإِنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [التَّغَابُنِ:١٢].

وَأَمَّا أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ، فَقَدْ قِيلَ فِيهِمْ أَقْوَالٌ أَحْسَنُهَا مَا نَقَلَهُ الْبَغَوِيُّ وَغَيْرُهُ[1] عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَقَتَادَةَ: أَنَّهُمْ نُوحٌ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَمُوسَى، وَعِيسَى وَمُحَمَّدٌ، صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ. قَالَ: وَهُمُ الْمَذْكُورُونَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ [الأَحْزَابِ:٧]. وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا

---

(١) معالم التنزيل (٧/ ٢٧٢)، وانظر: التفسير البسيط (٢٠/ ٢٠٤)، زاد المسير (٤/ ١١٤).

بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ﴾ [الشُّورى: ١٣].

وَأَمَّا الإِيمَانُ بِمُحَمَّدٍ ﷺ: فَتَصْدِيقُهُ وَاتِّبَاعُ مَا جَاءَ بِهِ مِنَ الشَّرَائِعِ إِجْمَالًا وَتَفْصِيلًا[١].

---

[١] الفَرْقُ بَيْنَ النبيِّ والرَّسولَ: أنَّ يُقالُ: النبيُّ بدونِ هَمزٍ، ويُقالُ: النَّبيءُ بهَمزٍ، فأمَّا عَلى القولِ بالهَمزِ فإنَّه مَأخوذٌ منَ النَّبأِ، وهوَ الإخبارُ بالشيءِ المُهمِّ، قالَ اللهُ تَعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ ۝٢ ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ﴾ [النبأ:١-٣]، وعَلى هَذا التَّقديرِ فهو مَأخوذٌ مِنَ النَّبأ، فهُوَ عَلى وَزنِ فَعيلٍ، وفَعيلٌ تَأتي بمَعنَى فاعِلٍ وبمَعنَى مَفعولٍ، ففِي قَولِكَ: فُلانٌ سَميعٌ، سَميعٌ هُنا بمَعنَى فاعِلٍ أي: سامِع، وفي قولِكَ: فُلانٌ جَريحٌ، فجَريحٌ بمَعنى مَفعولٍ أي: مجَروح، وقَتيل بمَعنَى مَقتول، فكلِمةُ نَبيءٍ الآنَ عَلى وَزنِ فَعيلٍ، وهِيَ صالِحةٌ لكَونِها بمَعنَى فاعِلٍ وبمَعنى مَفعولٍ، أمَّا كَونُها بمَعنَى فاعِلٍ فالمَعنَى أنَّه مُنبِئٌ غيرِه، فإنَّ النَّبيءَ يُنبِئُ غيرَه بما أَخبَرَه اللهُ به منَ الوَحيِ، وأمَّا كونُها بمَعنَى مَفعول فهِيَ بمَعنى مُنبَّأ؛ لأنَّ اللهَ تَعالى نَبَّأَه، وعَلى هذا فهِيَ صالِحةٌ أن تكونَ بمَعنَى فاعِلِ الَّذي هو مُفعِل وبمَعنَى مَفعول؛ لأنَّ النَّبيءَ مُنبَّأ ومُنبِئٌ.

وأمَّا عَلى قراءَةِ التَّسهيلِ: (النَّبيُّ) فهَلْ هوَ على هذا الأَصلِ مُشتَقٌّ منَ النَّبأ وحُذِفتِ الهَمزةُ للتَّقديرِ، أو أنَّه مُشتَقٌّ مِن نَبا يَنبو إذا علا وارتَفَعَ؟

الجَوابُ: أُرجِّحُ الجَميعَ؛ لأنَّ النَّبيَّ رَفيعُ المَكانةِ، فهوَ مِنَ النُّبوةِ أيِ: الارتِفاعِ؛ ولأَنَّ النَّبيَّ مُخبِرٌ، فهوَ منَ النَّبأ بمَعنَى الخبَرِ، هَذا اشتِقاقُه مِن حَيثُ اللُّغةُ العَربيةُ.

أمَّا مِن حَيثُ الشَّرعُ فيقولُ العُلَماءُ: إنَّ النَّبيَّ شَرعًا هوَ مِن أُوحِيَ إليه بشَرعٍ ولم يُؤمَرْ بتَبليغِه، فمَن تَأسَّى به في شَرعِه هذا فلا حَرجَ علَيْه، لكِنِ النَّبيُّ لم يُكلَّفْ ولم يُلزَمْ بإبلاغِه إلى الناسِ، مِثل آدَمَ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ فإنَّ آدمَ نَبيٌّ ولكِنَّه ليسَ برَسولٍ، لم يُرسِلْه اللهُ

= عَزَّوَجَلَّ، والدَّليلُ على نُبوَّتِه حديثُ أبي ذَرٍّ الَّذي صحَّحَه ابنُ حِبانَ؛ أنَّ آدمَ نَبيٌّ مُكلَّمٌ[١]، ودَليلٌ آخَرُ أنَّ آدمَ لا بُدَّ أَنْ يَعبُدَ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بعِبادةٍ، والعُقولُ لا تَستقِلُّ بمَعرِفةِ ما يُحِبُّه اللهُ ويَرضاهُ منَ العِبادةِ، فلزِمَ مِن ذلِكَ أَنْ يُوحَى إليهِ بشَرعٍ يَتعبَّدُ اللهَ به.

فعِندَنا دَليلٌ وتَعليلٌ على أنَّ آدمَ نَبيٌّ، وليسَ برَسولٍ؛ التَّعليلُ: أنَّه هوَ أبو البشَرِ ليسَ عندَه أحَدٌ يُرسَلُ إليهِم، أمَّا الدَّليلُ على أنَّه ليسَ برَسولٍ فقولُه تَعالى: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾ [البقرة:٢١٣]، وفي قِراءةٍ لكِنَّها ليسَتْ سَبعيةً: ((كانَ الناسُ أُمَّةً واحِدةً فاختَلَفوا؛ فبعَثَ اللهُ النَّبيِّينَ مُبشِّرين ومُنذِرين))[٢]، وهَذه القِراءةُ تَدلُّ عليها القِراءةُ الَّتي حُذِفَت منها هذهِ الكَلمةُ؛ لأنَّ قولَه: ﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾ دَليلٌ على أنَّه حصَلَ اختِلافٌ، فكانَ الناسُ في البِدايةِ على دِينِ الإسلامِ، مُتَّبِعين لأَبيهِمُ آدمَ مُقتَدينَ بِه، فكَثَرَ الناسُ واختَلَفَت الآراءُ فاضْطرَّ الناسُ إلى رُسلٍ يَحكُمون بينَهم، وقَدْ ذكَرَ ابنُ عبَّاسٍ -رَضِي اللهُ تعَالَى عَنْهُما- أنَّه كانَ بينَ آدمَ وبينَ نُوحٍ عَشرُ قُرونٍ والناسُ في أوَّلِ هذِه القُرونِ على الاستِقامةِ، ثُم بدَأَ الاختِلافُ يَدبُّ بينَهم حتَّى احتاجوا إلى الرسُلِ، فبعثَهُمُ اللهُ[٣].

فتَبيَّنَ بِهذا أنَّه لو طُلِبَ منَّا مِثالٌ للنبيِّ مثَّلْنا بآدمَ، وبيَّنَّا الدليلَ علَى كونِه نبيًّا، والتَّعليلُ، ثُم بعدَ ذلك حصَلَ الاختِلافُ بينَ الناسِ فبعَثَ اللهُ الرسُلَ.

---

(١) صحيح ابن حبان (٦١٩٠).

(٢) هي قراءة ابن مسعود، وأبي، انظر: تفسير الطبري (٣/ ٦٢١-٦٢٣).

(٣) أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٦٢١)، والحاكم (٢/ ٤٨٠).

= وأمَّا الرسولُ فهو: على وَزنِ فَعول، بمَعنَى مُفعَل، أي: مُرسَل، والمُرسَل هُو الَّذي حُمِّل ما يُبلِّغُه إلى غَيرِه، سَواءٌ كانَ هَذا الشيءُ قولًا أو فِعلًا، هَذا هو الرَّسولُ.

وحينَئذٍ نَقولُ في تَعريفِ الرَّسولِ لُغةً: هوَ مَن حُمِّلَ شيئًا يُبلِّغُه إلى غَيرِه.

أمَّا في الشرعِ فقالَ العُلماءُ: الرَّسولُ هوَ مَن أُوحِيَ إلَيْه بشرعٍ وأُمِرَ بتَبليغِه، وعلى هَذا فيَكونُ الرَّسولُ أعمَّ؛ إذْ كلُّ رَسولٍ نبيٌّ، وليسَ كلُّ نبيٍّ رَسولًا.

والرَّسولُ أفضلُ منَ النَّبيِّ؛ لأنَّه أُوحِيَ إليهِ فشارَكَ النَّبيَّ في هَذا، وكُلِّفَ بالرِّسالةِ فصارَ أفضلَ مِنَ النَّبيِّ في هَذا، فهوَ إذًا أفضَلُ.

وأفضلُ الرسُلِ أُولو العَزمِ وهُم خَمسةٌ: محُمدٌ وإبراهيمُ ونُوحٌ وعِيسَى ومُوسَى، وهَؤلاءِ ذُكِروا في القُرآنِ مجَموعِينَ مرَّتَيْن، في سُورةِ الأَحزابِ وفي سُورةِ الشُّورَى، قالَ اللهُ تَعالى في سُورةِ الأَحزابِ: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَـٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ۖ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَـٰقًا غَلِيظًا﴾ [الأحزاب:٧]، وقالَ في سُورةِ الشُّورَى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ ۖ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ﴾ [الشورى:١٣]، هَؤلاءِ هُم أُولو العَزمِ مِنَ الرُّسلِ، وهُم أفضلُ الرسُلِ.

فإنْ قالَ قائلٌ: أيُّهم أفضَلُ: النبيُّ أمِ الرَّسولُ أَمِ الوَليُّ؟

فالجَوابُ: الرسولُ ثُم النبيُّ ثُم الوَليُّ، إذًا، كلُّ نَبيٍّ وليٌّ، وكلُّ رَسولٍ نَبيٌّ ووَليٌّ أيضًا، وليسَ كلُّ وَليٍّ نبيًّا؛ لأنَّ الأَولياءَ كَثيرونَ، وما دُمْنا تَعرَّضْنا للاختِلافِ في الأَقسامِ، فالوَليُّ هوَ المُؤمنُ التَّقيُّ، الدَّليلُ قولُه تَعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ

= ﴿يَحْزَنُونَ ۝٦٢ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾ [يونس:٦٢-٦٣]، فعِندَنا ثَلاثةُ أَصنافٍ منَ الناسِ: وَلِيٌّ، ونبيٌّ، ورَسولٌ، أَفضلُهم الرَّسولُ، ثُم النبيُّ، ثُم الوليُّ، خِلافًا للرافِضةِ ونَحوِهم ممَّنْ يَقولونَ: إنَّ الوَليَّ أفضلُ منَ الرسولِ، والنبيَّ أفضلُ منَ الرسولِ، فعِندَهم الآنَ هُم وغيرِهم مِن أهلِ البِدعِ يَقولونَ: إنَّ المَراتِبَ ثَلاثةٌ: الولايةُ ثُم النُّبوةُ ثُم الرِّسالةُ؛ وذلِك لأنَّ عِندَهم بيتٌ مَشهورٌ:

مَقامُ النُّبُوَّةِ في بَرْزَخٍ فُوَيْقَ الرَّسولِ ودونَ الوَلِي[١]

فهَؤلاءِ الطائِفةِ يَقولونَ: الوليُّ ثُم النَّبيُّ وبعدَ النبيِّ الرَّسولُ، والمَسألةُ بالعَكسِ، فالرِّسالةُ فوقَ كلِّ شيءٍ، ثُم النُّبوةُ، ثُم الوِلايةُ، لكِنْ هَؤلاءِ -والعِياذُ باللهِ- عكَسوا، وقالوا: إنَّ الأَولياءَ أفضَلُ مِنَ الأنبياءِ وأَفضلُ مِنَ الرسُلِ، معَ أنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ يَقولُ: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [النساء:٦٩]، فبَدَأَ بالنّبيِّين الَّذين يَدخُل فيهم الرسُلُ، ثُم الصِّدِّيقين، ثُم الشُّهداءِ، ثُم الصالِحِينَ، واللهُ أعلَمُ.

أمَّا الإيمانُ بالرسُلِ فهُو أَحَدُ أَركانِ الإيمانِ السِّتةِ، والدَّليلُ على ذلِكَ أنَّ جِبريلَ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ في حديثِ عُمرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ الطَّويلِ قالَ للنَّبيِّ ﷺ: أَخبِرْني عنِ الإيمانِ، قالَ: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ»[٢] إذًا، هوَ أَحَدُ أركانِ الإيمانِ السِّتةِ، هذه مَنزلتُه في الدِّينِ، وإذا كانَت مَنزلتُه في الدِّينِ بهذا المُستَوى فإنَّ الإيمانَ بِهم واجِبٌ، ولكِنْ كيفَ نُؤمِنُ بهَؤلاءِ الرسُلِ؟

(١) نقله عنهم شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (١١/ ٢٢٦).
(٢) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب معرفة الإيمان، رقم (٨)، من حديث عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

الجَوابُ: الرسُلُ يَنقسِمونَ إلى قِسمَيْن، قسَّمَهم اللهُ تَعالى كذلِكَ، مِنْهم مَن قصَّه اللهُ علَيْنا، ومِنْهم مَن لَمْ يَقُصَّه علَيْنا، قالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر:٧٨]، فالَّذينَ قصَّهمُ اللهُ علَيْنا يَجِبُ علَيْنا أَنْ نُؤمِنَ بهِم بأَعيانِهم مِثل: مُوسَى وإبراهيمَ وعِيسى وإدريسَ، وغيرِهم، والَّذينَ لم يَقُصَّهمُ اللهُ علَيْنا نُؤمِنُ بهِم إجمالًا، فنقولُ: آمَنَّا بكلِّ رَسولٍ أَرسَلَه اللهُ عَزَّوَجَلَّ؛ وذلك تَفصيلًا فيمَن نَعلَمُ أَعيانَهم وإجمالًا في غيرِهم، بأَنْ نُؤمِنَ بكلِّ رَسولٍ أَرسَلَه اللهُ تَعالى إلى أهلِ الأَرضِ، وأنَّه مِن عِندِ اللهِ حقًّا، لا تَقُل: أنا لا أُومِنُ إلَّا بما قصَّ اللهُ عليَّ. فلو قُلْت هكَذا لم تَصِرْ مُؤمِنًا بالرسُلِ؛ لأنَّ اللهَ قَدْ صرَّحَ بأنَّ مِنهم مَن قصَّه علَيْنا ومِنهُم مَن لم يَقُصَّه.

فإِنْ قالَ قائِلٌ: نحنُ آمَنَّا بأَنَّ مُوسَى رَسولُ اللهِ إلى قومِه، فهَلْ يَجِبُ علَيْنا أ ن نَتَّبِعَه؟

فالجَوابُ: الشَّريعةُ أوِ الكِتابُ النازلُ على النبيِّ، والكلامُ الصادِرُ منَ النبيِّ قِسمانِ:

القِسمُ الأوَّلُ: خبَرٌ. **والثاني**: طلَبٌ.

فأمَّا الخبَرُ فيَجِبُ علَيْنا أن نُؤمِنَ بكلِّ ما جاءَتْ بهِ الرُّسلُ إجمالًا وتَفصيلًا، لكِنِ الأَخبارُ الَّتي صحَّتْ عَنْهم بخِلافِ الأَخبارِ الَّتي نَتلقَّاها مِن أُممِهم؛ لأنَّ أُممَهم مُحرِّفون ومُبدِّلون فلا نَثِقُ بهم، لكِنْ إذا علِمْنا أنَّ مُوسَى قالَ هكَذا وجَبَ علَيْنا الإيمانُ بهِ، مِثْل أن يَذكُرَ اللهُ تَعالى عَن مُوسَى في القرآنِ، أو يَذكُرَ الرَّسولُ ﷺ عنه في السُّنةِ، أو تَأْتينا أَخبارٌ صادِقةٌ مِن جِهاتٍ أُخرَى، فيَجِبُ علَيْنا أن نُؤمِنَ بها.

وأمَّا الطلَبُ الَّذي هو الأَحكامُ فإنَّنا لا نَتَّبِعهم إلَّا فيما دلَّ شَرعُنا على اتِّباعِهم فيه، قالَ أهلُ العِلمِ: كلُّ ما ثبتَ مِن شَرائعِ الأُممِ السابِقين فهوَ شَرعٌ لَنا، إلَّا ما ورَدَ شَرعُنا بخِلافِه، فمثَلًا ذكَرَ اللهُ تَعالى قِصَصًا عنِ الرسُلِ في القُرآنِ، وأنَّهم فعَلوا أشياءَ، فعَلى هذا الرأيِ شَرعُهم شَرعٌ لَنا، مِثالُ ذلِكَ أيُّوبُ عَلَيهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ حلَفَ أن يَضرِبَ امرأتَه مِئةَ سَوطٍ، فقالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَٱضْرِب بِّهِۦ وَلَا تَحْنَثْ﴾ [ص:٤٤]، فإذا وجبَ عَلى إنسانٍ مِائةُ جَلدةٍ وكانَ لا يُمكِنُ أَنْ يَتحمَّلَها لضَعفِ جِسمِه، ضَعفًا لا يُرجَى زَوالُه، فإنَّنا نَفعَلُ كما فعلَ أيُّوبُ.

وأَيضًا سُليمانُ عَلَيهِ السَّلامُ أخبرَنا عنه الرَّسولُ ﷺ أنَّه قالَ: «**وَاللهِ لَأَطُوفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى تِسْعِينَ امْرَأَةً، تَلِدُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ غُلَامًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللهِ، فَقَالَ لَهُ المَلَكُ: قُلْ: إِنْ شَاءَ اللهُ. فَلَمْ يَقُلْ: إِنْ شَاءَ اللهُ**» بِناءً على أنَّه جازِمٌ على الأَمرِ «**فَطَافَ عَلَى تِسْعِينَ امْرَأَةً فَلَمْ يَلِدْ مِنْهُنَّ إِلَّا وَاحِدَةٌ وَلَدَتْ شِقَّ إِنْسَانٍ**» ليُؤكِّدَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ أنَّ الأمرَ كلَّه بمَشيئةِ اللهِ، قالَ النبيُّ عَلَيهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ: «**لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللهُ. لَمْ يَحْنَثْ، وَكَانَ دَرَكًا لِحَاجَتِهِ**»(١).

فلَوْ أنَّ أحدًا منَّا قالَ: واللهِ لأَفعلَنَّ كَذا وكَذا. فقالَ لَه صاحِبُه: قُلْ: إنْ شاءَ اللهُ. فقالَ: إنْ شاءَ اللهُ. ثُم لم يَفعَلْه فإنَّه يَحنَثُ؛ احتِجاجًا بقِصةِ سُليمانَ، أنَّه قيلَ له: قُلْ: إنْ شاءَ اللهُ. فقالَ الرسولُ عَلَيهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ: «**لَوْ قَالَهَا لَمْ يَحْنَثْ**».

وكذلِكَ أيضًا تحاجَّتِ امرأتانِ عِندَ سُليمانَ عَلَيهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ أنَّهما خرَجَتا إلى البَرِّ فأكَلَ الذئبُ ولَدَ إحداهُما، فاختَصَمَتِ المرأتانِ إلى سُليمانَ، وكانَتْ واحِدةٌ كبيرةً والأُخرَى

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب كفارات الأيمان، باب الاستثناء في الأيمان، رقم (٦٧٢٠)، ومسلم: كتاب الأيمان، باب الاستثناء، رقم (١٦٥٤)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= صَغيرةً، فقالَتِ الكَبيرةُ: أكلَ الذِّئبُ ولَدَ الصَّغيرةِ. وقالَتِ الصغيرةُ: أكَلَ الذِّئبُ ولَدَ الكَبيرةِ. فتَنازَعَتا في الولدِ المَوجودِ، فدَعا سُليمانُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: بالسِّكِّينِ، وقالَ: أنا الآنَ أَشُقُّه بينكما نِصفَيْن، فقالَتِ الكَبيرةُ: نعَمْ يا نَبيَّ اللهِ، شُقَّه نِصفَيْن. وقالَتِ الصُّغرَى: لا، يا نَبيَّ اللهِ، الولَدُ ولَدُها. فقَضَى بهِ للصُّغرى[1]؛ لأنَّ الكبيرةَ أكَلَ الذئبُ ولدَها فأَرادَتْ أن يَموتَ هذا الولَدُ كما ماتَ ولَدُها، لكِنِ الصَّغيرةُ أخذَها شَفَقةُ الأُمِّ فقالَت: هوَ لها يا نَبيَّ اللهِ، فقضَى به للصَّغيرةِ. ولَوْ أنَّ هَذه وقَعَت عندَ قاضٍ وحكَمَ بما حكَمَ به سُليمانُ فإنَّه يَجوزُ.

فالقاعدةُ: أنَّ ما جاءَتْ به الرسُلُ السابِقون إذا لم يَرِدْ شَرعُنا بخِلافِه فنحنُ نَتَّبِعُه ويَكونُ شرعًا لَنا، دليلُ ذلِكَ قولُه تَعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ [الأنعام:٩٠]، وقولُه تَعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِى قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُوْلِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [يوسف:١١١].

وعلى هَذا فتكونُ هَذه القِصصُ وهذِه الأَحكامُ الوارِدةُ أوِ الشرائعُ الَّتي يَتعبَّدون بها نَتعبَّدُ بها، إلَّا إذا ورَدَ في شَرعِنا بخِلافِها.

فإنْ قالَ قائلٌ: ما تَقولُ في قولِه تَعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة:٤٨]، فإنَّ ظاهِرَ الآيةِ الكَريمةِ أنَّ لَهُم شَرائِعَ ولَنا شَرائِعَ ولَهُم مِنهاجٌ ولهم مِنهاجٌ؟

فالجَوابُ: أنَّ هَذه الآيةَ في سِياقِ حُكمِ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِهَؤلاءِ الكُفارِ، قالَ: ﴿فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّۚ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة:٤٨]، فحتَّى لا يَقولَ هَؤلاءِ: لماذا خالَفَ مُحمَّدٌ شِرعتَنا؟

(١) أخرجه البخاري: كتاب الفرائض، باب إذا ادعت امرأة ابنًا، رقم (٦٧٦٩)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب اختلاف المجتهدين (١٧٢٠)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= قالَ اللهُ: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾، ونَحنُ نَقولُ: إنَّ الشِّرعةَ الَّتي جعلَها للرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مُخالفةً لما سَبقَها يَجبُ العمَلُ بها دونَ الشرائعِ السابِقةِ، والكَلامُ فيما إذا لم يَرِدْ شَرعُنا بخِلافِه، هذا هوَ كَيفيةُ الإيمانِ بالرسُلِ علَيْهمُ الصلاةُ والسَّلامُ.

البحثُ الثاني الَّذي هو رِسالةُ الرسُلِ وأَحقِّهم بالرِّسالةِ:

ودَليلُ ذلكَ قولُه تَعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص:٦٨]، فبَيَّنَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أنَّه يَختارُ ما شاءَ مِمَّا خلَقَ، فالخِيارُ للهِ عَزَّوَجَلَّ وقالَ تَعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٣﴾ ذُرِّيَّةًۢ بَعْضُهَا مِنۢ بَعْضٍ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [آل عمران:٣٣-٣٤]، وقالَ لِموسَى: ﴿إِنِّى ٱصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِى وَبِكَلَٰمِى فَخُذْ مَآ ءَاتَيْتُكَ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [الأعراف:١٤٤]، إلى غيرِ ذلِكَ منَ الآياتِ الدالَّةِ على أنَّ الرسُلَ أفضلُ مِن غَيرِهم، وقولِه تَعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام:١٢٤] فبَيَّنَ في هَذه الآيةِ أنَّ اللهَ تَعالى لا يَجعلُ الرِّسالةَ إلَّا فيمَنِ استَحَقَّ أن يَكونَ حامِلًا لها مُؤدِّيًا لها؛ ولِهَذا نَقولُ: هُم أَفضلُ البشَرِ وأحقُّهم بالرِّسالةِ، ويَليهم في الدرَجةِ الثانيةِ الأنبياءُ، وقَدْ ذكَرَ اللهُ طبَقاتِ الخَلقِ في سُورةِ النِّساءِ في قولِه: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّۦنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [النساء:٦٩]، فهَؤلاءِ الأَربعةُ هُم أَصنافُ الَّذين أنعَمَ اللهُ علَيْهم.

وكلِمةُ النبيِّينَ يَدخُلُ فيها الرسلُ أيضًا، فأفضَلُ الخَلقِ همُ الرسلُ ثُم الأنبياءُ ثُم بَقيَّةُ الخَلقِ، وقَدْ سبَقَ لَنا أنَّ مِنَ الناسِ المُنحَرِفين مَن قالوا: إنَّ الأَولياءَ أفضَلُ منَ الأنبياءِ والرسُلِ، وأنَّ الأَنبياءَ أفضَلُ منَ الرسلِ، ولكِنْ هَذا قولٌ باطلٌ يَرُدُّه الكتابُ والسُّنةُ وإجماعُ المُسلِمينَ على خِلافِه.

والرسُلُ علَيْهِمُ الصلاةُ والسَّلامُ يَمتازونَ عنِ الناسِ بكَمالِ العُبوديةِ؛ ولِذلِكَ الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ غفَرَ اللهُ لَه ما تَقدَّمَ مِن ذَنبِه وما تَأخَّرَ، ومعَ هَذا كانَ يَقومُ في الليلِ حتَّى تَتورَّمَ قدَماهُ، ويَقولُ: «**أفَلا أُحِبُّ أَنْ أَكُونَ عَبْدًا شَكُورًا**»[1].

وكذلِك وَصفَ اللهُ هَؤلاءِ الرسُلَ بأنَّهم عِبادٌ للهِ، فقالَ تَعالى في نُوحٍ: ﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا﴾ [الإسراء:٣]، وكذلِك قالَ في مُحمَّدٍ ﷺ: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ﴾ [الفرقان:١]، فهُمْ أَعْبَدُ الناسِ للهِ تعالى.

وقد هيَّأَهمُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ للتَّبليغِ والصبرِ علَيْه، حتَّى كانوا يُبلِّغون ما أَرسَلَهمُ اللهُ بِه معَ المَشقَّةِ الشَّديدةِ والإيذاءِ، وكانَ المُشرِكونَ يُؤذُون الرَّسولَ ﷺ بالقولِ وبالفِعلِ، والقَصصُ في هذا كَثيرةٌ لا حاجةَ إلى ذِكرِها هُنا.

كذلِكَ في الدَّعوةِ لا شكَّ أنَّ الرسلَ علَيْهمُ الصلاةُ والسَّلامُ أقومُ الناسِ دَعوةً، وأحسَنُ الناسِ دَعوةً، فانظُرْ مثَلًا إلى نوحٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كيفَ كانَ يَدعو قَومَه؟

قالَ تَعالى: ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ﴿١٠﴾ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا ﴿١١﴾ وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا﴾ [نوح:١٠-١٢]، فانظُرْ كيفَ أَمَرَهم بالاستِغْفارِ؟ ثُم رغَّبَهم بما في الاستِغْفارِ مِن خيرَيِ الدُّنْيا والآخِرةِ، فقالَ: ﴿إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾، ومَغفرةُ اللهِ تَقيهم من عُقوبةِ الآخِرةِ، أمَّا في الدُّنيا فقالَ: ﴿يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا ﴿١١﴾ وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا﴾ [نوح:١١-١٢].

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب قيام النبي ﷺ الليل، رقم (١١٣٠)، ومسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب إكثار الأعمال والاجتهاد في العبادة، رقم (٢٨١٩)، من حديث المغيرة بن شعبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ثُم نَأتي إلى دَعوةِ مُحمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حيثُ كانَ يَدعو قومَه باللِّينِ والرِّفقِ والبَيانِ حتَّى هَدَى اللهُ بِه أُممًا عَظيمةً.

والجِهادُ أيضًا هُم أقومُ الناسِ بِه، وقد كيفَ كانَ الرَّسولُ ﷺ يُجاهدُ بمالِه وعِلمِه وبدَنِه، فقَد كانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يبذُلُ مالَه في الدعوةِ إلى اللهِ، حتَّى جاءَه أعرابيٌّ فأَعطاهُ غنَمًا بينَ جَبلَينِ، ولَمَّا أَعطاهُ الغنَمَ ذهَبَ الأَعرابيُّ إلى قَومِه قالَ لَهُم: يا قومِ، أَسلِموا؛ فإنَّ مُحمَّدًا يُعطِي عَطاءَ مَن لا يَخشَى فاقةً[1].

فإنْ قالَ قائِلٌ: حينَما يَختارُ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ هذا الرجُلَ ليَكونَ نبيًّا أو رَسولًا يَتخلَّقُ بالأَخلاقِ الفاضِلةِ، فهَل حينَ يَختارُه يُعطِيه أخلاقًا غيرَ أَخلاقِ البشَرِ؟

فالجَوابُ: مَعلومٌ أَنَّه إذا اختارَ اللهُ رَسولًا فلا بُدَّ أن يَكونَ على غايةٍ منَ الكَمالِ في كلِّ حالٍ، حتَّى في جِسمِه وهَيئتِه، كما هوَ مَعروفٌ في صِفاتِ الرَّسولِ ﷺ أنَّه مِن أَحسَنِ الناسِ جِسمًا وهَيئةً ووَجهًا وكلِّ شَيءٍ.

واللهُ لا يَختارُه إلَّا لِحكمةٍ، فإنَّ اللهَ أعدَّه لتَحمُّلِ هَذا العِبءِ العَظيمِ، منَ الصبرِ والتَّحمُّلِ والإِحسانِ، وكلِّ ما يَتصِفُ بِهِ مِن صِفاتِ الكَمالِ التي ليسَتْ في غَيرِه.

ومِنْ حِكمةِ اللهِ ورَحمتِه أنَّه أَعطَى كلَّ رَسولٍ منَ الآياتِ ما يُؤمِنُ علَى مِثلِه البشَرُ لِيَكونَ شاهِدًا بصِدقِه وحُجَّةً على أَهلِ دَعوتِه، وهَذه مَسألةٌ مُهمَّةٌ وهِيَ أنَّ الرسُلَ الَّذينَ أَرسَلَهمُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ لا بُدَّ أَنْ يُعطِيَهم آياتٍ يُؤمِنُ على مِثلِها البشَرُ، قالَ اللهُ تَعالى: ﴿لَقَدْ

(١) أخرجه مسلم: كتاب الفضائل، باب ما سئل رسول الله ﷺ شيئا قط فقال لا، رقم (٢٣١٢)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ [الحديد:٢٥]، والبَيِّناتُ هيَ ما يَتبيَّنُ به الأمرُ، ومِنه قولُه ﷺ: «**البَيِّنَةُ عَلَى المُدَّعِي**»(١)، والبَيِّنةُ هِيَ ما تُبيِّنَ الحقَّ وتُوضِّحُه أنَّه في جانِبِ هَذا دونَ هَذا، فقولُه تَعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ أي: بالشَّواهِدِ والدَّلائلِ الدالَّةِ على أنَّه رَسولُ اللهِ؛ وذلِكَ لأنَّه لا يُمكِن أَنْ يَقومَ رجُلٌ مِن بينِ الناسِ ويَقولَ: إنِّي رَسولُ اللهِ إلَيْكم. فلَوْ قالَ ذلكَ بدونِ بيِّنةٍ لم يُصدَّقْ أبدًا، ولم تَقُمْ به الحُجةُ، واللهُ عَزَّوَجَلَّ يقولُ: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء:١٦٥]، فهَذه الآياتُ البيِّناتُ رَحمةٌ بالرسولِ وبالمُرسَلِ إلَيْهم، أمَّا كونُها رَحمةً بالرَّسولِ فظاهِرٌ؛ لئَلَّا يَرجمَه الناسُ ويُكذِّبوه ويَقولوا: أنتَ مجنونٌ. وأنتَ كاذبٌ. ولَوْ قالوا ذلكَ وليسَ معَه آيةٌ فإنَّهم يُعذَرون.

وهَذه الآياتُ كذلِكَ رَحمةٌ بالمُرسَلِ إلَيْهم، حتَّى يَتَّبِعوا هذا الرسولَ على بَصيرةٍ؛ لأنَّهم لوِ اتَّبعوه على غيرِ بَصيرةٍ لكانَ هذا سَذاجةً وتَغفيلًا مِنهم، كيفَ يَتَّبِعون مَن لم يَكُن معَه آيةٌ تَدُلُّ على صِدْقِه؟!

إذًا، فهِيَ رَحمةٌ بالمُرسَلِ إليهم؛ لأنَّه لو جاءَ رَسولٌ بدونِ آياتٍ وأُلزِموا باتِّباعِه ولم يَتَّبِعوه لعُذِّبوا عَلى ذلكَ، ولوِ اتَّبَعوه بدونِ آيةٍ لكانوا غُفلًا سُذجًا لا يَعرِفون، فكانَ مِن رَحمةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ بالمُرسَل إلَيْهم أَنْ تَأتيَ الرسُلُ بالبيِّناتِ، هاتانِ فائِدتانِ: الرحمةُ بالرسولِ، والرَّحمةُ بالمُرسَلِ إلَيْهم.

الثالِثةُ: إقامةُ الحُجةِ عَلى مَن أُرسِلَ إلَيْهم بما جاءَتْ به هذه الرسُلُ منَ الآياتِ الدالَّةِ على صِدقِه؛ لأنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ إذا أَعطاهُم آياتٍ يُؤمِن على مِثلِها البشَرُ ولم يُؤمِنوا قامَتِ

(١) أخرجه الترمذي: أبواب الأحكام، باب ما جاء في أن البينة على المدعي، واليمين على المدعى عليه، رقم (١٣٤١)، من حديث ابن عمرو رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

= الحُجةُ علَيْهم، أمَّا لَوْ لم يُعطِهم آياتٍ لقالوا: يا رَبَّنا ما أَرسَلْت إلينا رَسولًا يُمكِنُنا أن نُصدِّقَه، وصارَ لَهُم حُجةٌ على اللهِ عَزَّوَجَلَّ لكِنْ إذا جاءَتِ الآياتُ قامَتْ علَيْهمُ الحُجةُ.

فههنا ثَلاثةُ أشياءَ:

أوَّلًا: ما مِن رَسولٍ أَرسَلَه اللهُ إلَّا أَتاهُ منَ الآياتِ ما يُؤمِنُ على مِثلِه البشَرُ، والدليلُ عَلى ذلكَ قولُه تَعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ﴾ [الحديد:٢٥]، هَذا منَ القُرآنِ، ومِن السُّنةِ قالَ النَّبيُّ ﷺ: «**مَا مِنْ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللهُ إِلَّا آتاهُ مِنَ البيِّنَاتِ مَا يُؤْمِنُ عَلَى مِثْلِهِ البَشَرُ**»[1]، وهذا عامٌّ، فكلُّ نَبيٍّ أَرسَلَه اللهُ فإنَّه يُعطِيه ما يُؤمِنُ على مِثلِه البشَرُ.

ثانيًا: الحِكمةُ منَ الآياتِ أنَّها رَحمةٌ للرَّسولِ والمُرسَلِ إليهِم، وإقامةُ الحُجةِ عَلى المُرسَلِ إلَيْهم، وبيَّنَّا وَجهَ ذلِك.

والآياتُ الَّتي أُعطِيَها الرسُلُ تَنقسِمُ إلى قِسمَين: آياتٍ كَونيةٍ، وآياتٍ شَرعيةٍ، وهَذِه الآياتُ شَهادةٌ منَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ لِهَؤلاءِ الرسُلِ بأنَّهم صادِقونَ.

فالآياتُ الكَونيةُ: نَذكُرُ مِنها على سَبيلِ المِثالِ: ما جرَى لإبراهيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حينَ أَلقاهُ قَومُه في النارِ وَهِيَ تَتأجَّجُ وأكثَرُ ما تكونُ وأَقوَى ما تكونُ تَلهُّبًا، ومعَ ذلِك لم يَضُرَّه شيءٌ مِنها؛ لأنَّ اللهَ قالَ لَها: ﴿كُونِي بَرْدًا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [الأنبياء:٦٩]، فكانَتْ بَرْدًا وسَلامًا، قالَ العُلماءُ: لَوْ قالَ اللهُ: ﴿كُونِي بَرْدًا﴾، ولم يَقُلْ: وسَلامًا. لهَلَكَ منَ البَردِ، لكِنَّه

(١) أخرجه البخاري: كتاب الاعتصام، باب قول النبي ﷺ: «**بعثت بجوامع الكلم**»، رقم (٧٢٧٤)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد ﷺ إلى جميع الناس، رقم (١٥٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= قرنَ ذلِكَ بقَولِه: ﴿وَسَلَٰمًا﴾ فخرَجَ مِنها نجِيًّا لم يَمسَّه سُوءٌ، وهَذا منَ الآياتِ؛ لأنَّ النارَ في العادةِ مُحرِقةٌ، وهذا الرجُلُ الَّذي أُلقِيَ فيها لم يَحترِقْ، إذًا، فهِيَ آيةٌ منَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ تَدُلُّ على صِدقِه.

كذلِكَ موسَى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أُعطِيَ عِدةَ آياتٍ، مِنها العَصا، قالَ اللهُ لَه: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴿١٧﴾ قَالَ هِىَ عَصَاىَ أَتَوَكَّؤُا۟ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِى وَلِىَ فِيهَا مَـَٔارِبُ أُخْرَىٰ﴾ [طه:١٧-١٨]، إذًا، يُلقِي هَذه العَصا فتكون ثُعبانًا عَظيمًا، فإذا رفعَها عادَتْ عَصا، وهذه آيةٌ.

فإنْ قالَ قائلٌ: هَلْ تَعودُ ثُعبانًا حقيقيًّا أو بحسَبِ رُؤيةِ الرائِي؟

فالجَوابُ: تَعودُ ثُعبانًا حَقيقيًّا، وليسَتْ سِحرًا، فالسِّحرُ يَكونُ العَصا ثُعبانًا لكِنْ حسبَ رُؤيةِ الرائِي وليسَتْ حَقيقةً، لكِنْ هذه العَصا تكونُ ثُعبانًا حقيقةً، والدليلُ عَلى ذلكَ أنَّ السحَرةَ لَمَّا أَلقَوْا حِبالَهـم وعِصيَّهـم حتَّى كانَتْ كأنَّها ثَعابينُ تَسعَى أمَرَه اللهُ أن يُلقِيَ هَذه العَصا فأَلْقاها فصارَتْ تَلْتهِم هذه الحِبالَ والعِصيَّ، فانقِلابُ العَصا ثُعبانًا حَقيقةً وليسَ بحَسبِ رُؤيةِ الرائِي، ثُم التِهامُها هَذه العِصيَّ والحِبالَ على كَثرتِها هو أيضًا مِن آياتِ اللهِ؛ ولِهَذا لَمَّا رأَى السحَرةُ هَذا الأمرَ العَظيمَ الذي لا يُمكِنُ أن يَكونَ إلَّا مِن قُدرةٍ إلَهيَّةٍ، لم يَملِكوا إلَّا أن يَسجُدوا للهِ عَزَّوَجَلَّ وأَنْ يَصبِروا عَلى تَهديدِ فِرعونَ، حتَّى قالوا لَه: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه:٧٢]، أي: افعَلِ الَّذي تُريدُ، ﴿إِنَّمَا تَقْضِى هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَآ ﴿٧٢﴾ إِنَّآ ءَامَنَّا بِرَبِّنَا لِيَغْفِرَ لَنَا خَطَٰيَٰنَا وَمَآ أَكْرَهْتَنَا عَلَيْهِ مِنَ ٱلسِّحْرِ﴾ [طه:٧٢-٧٣]. وهَذا يَدُلُّ على أنَّه يُجنِّدُهم تَجنيدًا إجبارِيًّا لتَعلُّمِ السِّحرِ.

وهَذهِ العَصا أيضًا فيها آيةٌ أُخرى، وهيَ أَنَّه يَضرِبُ بها الحجَرَ فيَتفجَّرُ عُيونًا، إمَّا حجَرٌ مُعيَّنٌ وإمَّا أيُّ حجَرٍ يَكونُ؛ لأنَّ قولَه تَعالى: ﴿ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ﴾ [البقرة:٦٠]، اختَلَفَ فيه المُفسِّرونَ: (أل) هُنا للعَهدِ، وأنَّه حجَرٌ مُعيَّنٌ يَحمِلُه معَه، وكلَّما احتاجوا إلى الماءِ ضرَبَه فتَفجَّرَ، أو (أل) هَذه للجِنسِ؟ والأصلُ الجِنسُ حتَّى يَقومَ دَليلٌ على أنَّ هُناكَ حجَرًا مَعهودًا يَنزِلُ الخِطابُ علَيْه.

وفي العَصا آيةٌ ثالِثةٌ أيضًا وهِيَ أنَّ اللهَ تَعالى أمَرَه أَنْ يَضرِبَ بِها البحرَ الأحمَرَ الَّذي بينَ مِصرَ وبينَ الجَزيرةِ العَربيةِ، فضرَبَه فانفلَقَ، فكانَ كلُّ فِرقٍ كالطَّودِ العَظيمِ، وهَذه مِنَ الآياتِ الَّتي أَعطاها اللهُ تَعالى موسَى، وهيَ آياتٌ حِسِّيةٌ مُشاهَدةٌ.

ومِنَ الآياتِ الحِسِّيةِ أيضًا ما أَعطاهُ اللهُ تَعالى عيسَى ابنَ مريمَ، فإِنَّ اللهَ تَعالى أَعطاهُ مِنَ الآياتِ ما يُؤمِنُ عَلى مِثلِه البشَرُ، فقَدْ كانَ لا يَمسَحُ ذا عاهةٍ إلَّا برأَ، فأَيُّ إنسانٍ فيه عاهةٌ مِن أيِّ نوعٍ إذا مسَحَه برَأَ، وكانَ يُبرِئُ الأَكمَه وهوَ المَخلوقُ بلا عَينٍ، ويُبرِئُ الأبرصَ معَ أنَّ هذَيْنِ المرَضَيْن لا يُمكِنُ عِلاجُهما، لا سِيَّما في عَهدِه، وأبلغُ مِن ذلِكَ أنَّه كانَ يُحيِي المَوتَى بإِذْنِ اللهِ، يَأتي للمَيتِ ويَقولُ: قُمْ حَيًّا. أو كلِمةً نحوَها فيَقومُ هذا الميتُ حَيًّا، ولا يَستَطيعُ أَحَدٌ منَ البشَرِ ذلِك أبدًا، لكِنْ هوَ يُحييه بإِذنِ اللهِ، إِذًا، فهِيَ آيةٌ له.

وأَبلغُ مِن هذا أنَّه يُخرِجُ المَوتَى منَ القُبورِ بإِذنِ اللهِ، يَأتي إلى القَبرِ ويَقِفُ علَيْه ويَدعو صاحِبَه فيَخرُجُ، حَقيقةً لا تَخْييلًا، وهذا أيضًا منَ الآياتِ الحِسِّيةِ؛ لأنَّ حَياةَ الميتِ، أو خُروجَ الميتِ مِن قَبرِه أمرٌ مَحسوسٌ مُشاهَدٌ.

وأَبلَغُ مِن ذلِكَ أنَّه يَخلُقُ مِنَ الطينِ شَيئًا على صُورةِ طيرٍ، فيَنفُخُ فيه فيكونُ طيرًا

= بِإِذنِ اللهِ، وفي قِراءةٍ سَبعيةٍ: ((فيَكونُ طائِرًا بِإِذْنِ اللهِ))[١] والفائِدةُ منَ القِراءةِ الثانيةِ أنَّه يَكونُ طيرًا يَطيرُ؛ لأنَّ (طائِر) اسمُ فاعِل، و(طيرًا) اسمُ جِنسٍ، والمَعنى أنَّه يَكون طيرًا يَطيرُ، لكِنْ هُنا إشكالٌ: كيفَ يَخلُقُ كَهيئةِ الطيرِ معَ أنَّ التَّصويرَ حَرامٌ؟

والجَوابُ: هَذا بأمرِ اللهِ، واللهُ تَعالى لَه أَنْ يُحلِّلَ ويُحرِّمَ، فالسُّجودُ لغيرِ اللهِ شِركٌ أَكبَرُ، وقَدْ أمَرَ اللهُ المَلائِكةَ أن تَسجُدَ لآدَمَ، وكانَ عدمُ السُّجودِ لآدَمَ كُفرًا، معَ أنَّ السُّجودَ لغيرِ اللهِ شِركٌ أكبَرُ، فكانَ تَركُ السُّجودِ لغَيرِ اللهِ كُفرًا، فإذا كانَ الشيءُ بأَمرِ اللهِ فهوَ عِبادةٌ، فمثَلًا قَتلُ النفسِ بغَيرِ حَقٍّ ولا سِيَّما الولَدُ مُحرَّمٌ، بل مِن كَبائرِ الذنوبِ، وامتِثالُ إبراهيمَ لأَمرِ اللهِ بقَتلِ ولَدِه طاعةٌ عَظيمةٌ، إِذًا، نَقولُ: إنَّ خَلقَ عِيسى لشيءٍ منَ الطينِ كَهيئَةِ الطيرِ، وإِنْ كانَ حَرامًا في شَريعتِنا فهوَ بالنِّسبةِ لعِيسَى حيثُ أُمِرَ بِه يَكونُ حَلالًا جائِزًا.

هَذه آياتٌ حِسِّيةٌ للأنبياءِ، لا يَستَطيعُ البَشَرُ أَنْ يَأتوا بمِثْلِها.

وبالنِّسبةِ للرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كانَ له آياتٌ آفاقيةٌ في السماءِ، وآياتٌ أَرضيةٌ في الأرضِ، منَ الآياتِ الآفاقيةِ في السَّماءِ انشِقاقُ القمَرِ، فإنَّ قُريشًا قالوا للرَّسولِ ﷺ: أرِنا آيةً. فأَراهُم آيةَ القمَرِ، فأَشارَ إليه وانشَقَّ نِصفَيْن[٢]، وهَذا أمرٌ لا يُمكِنُ أن يَكونَ إلَّا بأَمرِ اللهِ؛ لأَنَّه لو قدَرَ الناسُ علَيْه لم يَكُن آيةً، لأنَّ الآيَةَ لا بُدَّ أَنْ تَكونَ مَقرونةً بالتَّحدِّي،

(١) انظر: تفسير الطبري (٥/ ٤١٩)، السبعة في القراءات (ص:٢٠٦).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب سؤال المشركين أن يريهم النبي ﷺ آية، رقم (٣٦٣٦)، ومسلم: كتاب صفة القيامة، باب انشقاق القمر، رقم (٢٨٠٠)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فأَراهُمُ النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ القمرَ انشَقَّ فَلقتَيْن، فقالَ المُشرِكون: سَحَرَنا مُحَمَّدٌ، ولكِنِ اسألوا الرُّكْبانَ الَّذين يَقدَمون إلَيْكم، فسَأَلوهم فقالوا: نعَمْ، رأَيْناه مُنشَقًّا في ذلِك الوَقتِ. وهَذا أمرٌ حِسِّيٌّ.

ومِنَ الآياتِ الآفاقِيةِ ما أَشَرْنا إلَيْه.



الإيمان بالكتب المنزلة على المرسلين:

وَأَمَّا الإِيمَانُ بِالكُتُبِ المُنَزَّلَةِ عَلَى المُرْسَلِينَ: فَنُؤْمِنُ بِمَا سَمَّى اللهُ تَعَالَى مِنْهَا فِي كِتَابِهِ، مِنَ التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ وَالزَّبُورِ، وَنُؤْمِنُ بِأَنَّ للهِ تَعَالَى سِوَى ذَلِكَ كُتُبًا أَنْزَلَهَا عَلَى أَنْبِيَائِهِ، لَا يَعْرِفُ أَسْمَاءَهَا وَعَدَدَهَا إِلَّا اللهُ تَعَالَى.

وَأَمَّا الإِيمَانُ بِالقُرْآنِ: فَالإِقْرَارُ بِهِ، وَاتِّبَاعُ مَا فِيهِ، وَذَلِكَ أَمْرٌ زَائِدٌ عَلَى الإِيمَانِ بِغَيْرِهِ مِنَ الكُتُبِ؛ فَعَلَيْنَا الإِيمَانُ بِأَنَّ الكُتُبَ المُنَزَّلَةَ عَلَى رُسُلِ اللهِ أَتَتْهُمْ مِنَ عِنْدِ اللهِ، وَأَنَّهَا حَقٌّ وَهُدًى وَنُورٌ وَبَيَانٌ وَشِفَاءٌ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ﴾ [البقرة:١٣٦]، ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ۝٢﴾ إلى قوله: ﴿وَأَنزَلَ ٱلۡفُرۡقَانَ﴾ [آل عمران:١-٤]، ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ﴾ [البقرة:٢٨٥]، ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَۚ وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا﴾ [النِّسَاءِ: ٨٢]، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ اللهَ تَكَلَّمَ بِهَا، وَأَنَّهَا نَزَلَتْ مِنْ عِنْدِهِ، وَفِي ذَلِكَ إِثْبَاتُ صِفَةِ الكَلَامِ وَالعُلُوِّ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ﴾ [البَقَرَةِ:٢١٣]، ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٞ ۝٤١ لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦۖ تَنزِيلٞ مِّنۡ حَكِيمٍ حَمِيدٖ﴾ [فصلت:٤١-٤٢]، ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلۡحَقَّ﴾ [سبأ:٦]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَتۡكُم مَّوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَشِفَآءٞ لِّمَا فِي ٱلصُّدُورِ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٞ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [يُونُس:٥٧]، ﴿قُلۡ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ هُدٗى وَشِفَآءٞ﴾ [فُصِّلَتْ:٤٤]، ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلنُّورِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلۡنَا﴾

[التَّغَابُنِ:٨]، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ فِي القُرْآنِ كَثِيرَةٌ[١].

---

[١] نَقْلُ القُرآنِ ليسَ كنَقلِ الأَحاديثِ، فالقُرآنُ يَنقُلُه الكبيرُ إلى الصغيرِ، كلُّ الناسِ يَتناقَلونَه، فثبوتُه أَمرٌ قَطعيٌّ كَثُبوتِ الشمسِ في رابِعةِ النهارِ، ولا أَحَدَ يَشُكُّ في ثُبوتِه ولكِنْ يَبقَى النظرُ في دَلالتِه على الحُكمِ، هَلْ يَدُلُّ عليهِ أو لا يَدُلُّ، هَذا هوَ الَّذي يُمكِنُ أن يَتفرَّقَ الناسُ فيهِ؛ لأنَّ الناسَ يَختلِفونَ في الفَهمِ، ويَختلِفونَ في العِلمِ، ومِن هُنا يَحصلُ التفرُّقُ في مَدلولِ القُرآنِ، والإِشارةُ تَعودُ إلى الفَهمِ والعِلمِ لا إلى الثُّبوتِ، فكُلُّنا مُتَّفِقون على أنَّه ثابتٌ، لكِنَّنا نَختلِفُ في فَهمِ دَلالةِ القُرآنِ بحَسَبِ ما عِندَنا منَ العِلمِ والفَهمِ، فقَدْ يَقرَأُ القرآنَ قارئٌ وتَكونُ الآيةُ دالَّةً على مَعنًى، لكِنْ هَذا المَعنَى مَخصوصٌ بأدِلَّةٍ أُخرَى، والقارِئُ لا يَدرِي لكِنْ غيرُه قَد درَى، وقَدْ تَكونُ الآيةُ مَنسوخةً والقارِئُ لم يَعلَمْ بالنسخِ وغيرُه قد علِمَ، وحينَئِذٍ يَختلفُ الناسُ في الفَهمِ.

مِثالُ ذلِكَ قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة:٢٣٤]، هَذه الآيةُ لو أَخَذْنا بظاهِرِها فعِدةُ المُتوفَّى عَنها زوجُها أربعةُ أَشهُرٍ وعشرٌ، وقالَ تَعالى: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق:٤] وهَذه مِثلُها لكِنْ في الحامِلِ المتوفَّى عَنْها زوجُها، فإذا ماتَ الرجُلُ عنِ امرأةٍ حامِلٍ فهَلْ تَعتدُّ أربعةَ أشهُرٍ وعَشرًا أَمْ بالحَملِ؟ قَدْ يَقولُ بعضُ الناسِ: هذا داخِلٌ في عُمومِ الآيةِ الأُولى، فيَلزمُ أن تَبقَى أربعةَ أَشهرٍ وعَشرًا ولَوْ كانت حامِلًا، وإذا أَتمَّتْ أربعةَ أشهرٍ وعَشرًا خرَجَت مِنَ العِدةِ ولَوْ لم تَضَعْ.

وقَدْ يَقولُ آخَرُ: أنا آخُذُ بقَولِه: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ﴾ [الطلاق:٤]، وأَقولُ: إذا ماتَ عَن حامِلٍ تَبقَى حتَّى تضَعَ الحَملَ، حتَّى لو أَتمَّت أربعةَ أَشهُرٍ وعَشرًا، ولو وضَعَت الحَملَ قبلَ أربعةِ أَشهُرٍ وعَشرٍ فإنَّها تَخرجُ مِنَ العِدةِ.

ويَأتي ثالِثٌ يَقولُ: تَعتَدُّ بأطولِ الأمرَيْن، إنِ انتَهَت أَربَعةُ أشهُرٍ وعَشرٌ قبلَ وَضعِ الحَملِ بقِيَت حتَّى الرَّضاعةِ، وإِنْ وضَعَتِ الحملَ قبلَ أَربعةِ أَشهُرٍ وعَشرٍ انتَظَرَت حتَّى تَنتَهي أربعةُ أَشهرٍ وعَشرٌ.

ويَأتي رابعٌ فيَقولُ: الحُكمُ للحَملِ فمتَى وضَعَت الحملَ انقَضَت عِدَّتُها ولَوْ قبلَ أَربعةِ أَشهُرٍ وعَشرٍ.

وسُبيعةُ الأَسلمِيَّةُ تُوفِّيَ عنها زوجُها ووضَعَت بعدَ موتِ زَوجِها، فأذِنَ لَها النَّبيُّ ﷺ أَنْ تَتزوَّجَ[1]، وحينَئِذٍ يترَجَّح قولُ مَن يَقولُ: إنَّ العِبرةَ بوَضعِ الحَملِ مُطلَقًا، سواءٌ بوضعِهِ مباشرةً أو بَقِيَ في بَطنِها سِنينَ، تَنتظرُ حتَّى تضعَ الحَملَ، والاختِلافُ كلُّه بسبَبِ العِلمِ والفَهمِ، وأحسَنُهم في الفَهمِ القولُ الثالِثُ الَّذي قالَ: تَعتدُّ بأَطولِهما؛ لأنَّها إذا اعتَدَّت بأَطوَلِهما أخَذَت بالاحتياطِ، أمَّا أَحسَنُهم في العِلمِ فالقولُ الأَخيرُ؛ لأنَّه عِندَه عِلمٌ منَ السُّنةِ.

ففي كَلامِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ لا اختِلافَ بينَ المُسلِمين في إثباتِه، لكِنَّهم يَختلِفون في المَدلولِ؛ لأنَّهم يَختلِفون في العِلمِ والفَهمِ.



(١) أخرجه البخاري: كتاب الطلاق، باب ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾، رقم (٥٣٢٠)، من حديث المسور بن مخرمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وأخرجه مسلم: كتاب الطلاق، باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها، رقم (١٤٨٥)، من حديث أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

المُتواتِرُ والآحادُ في إثباتِ الصِّفاتِ:

قَوْلُهُ: «وَجَمِيعُ مَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ مِنَ الشَّرْعِ وَالبَيَانِ كُلُّهُ حَقٌّ»: يُشِيرُ الشَّيْخُ رَحِمَهُٱللَّهُ بِذَلِكَ إِلَى الرَّدِّ عَلَى الجَهْمِيَّةِ وَالمُعَطِّلَةِ وَالمُعْتَزِلَةِ وَالرَّافِضَةِ، القَائِلِينَ بِأَنَّ الأَخْبَارَ قِسْمَانِ: مُتَوَاتِرٌ وَآحَادٌ، فَالمُتَوَاتِرُ -وَإِنْ كَانَ قَطْعِيَّ السَّنَدِ- لَكِنَّهُ غَيْرُ قَطْعِيِّ الدِّلَالَةِ، فَإِنَّ الأَدِلَّةَ اللَّفْظِيَّةَ لَا تُفِيدُ اليَقِينَ!! وَلِهَذَا قَدَحُوا فِي دِلَالَةِ القُرْآنِ عَلَى الصِّفَاتِ! قَالُوا: وَالآحَادُ لَا تُفِيدُ العِلْمَ، وَلَا يُحْتَجُّ بِهَا مِنْ جِهَةِ طَرِيقِهَا، وَلَا مِنْ جِهَةِ مَتْنِهَا! فَسَدُّوا عَلَى القُلُوبِ مَعْرِفَةَ الرَّبِّ تَعَالَى وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ مِنْ جِهَةِ الرَّسُولِ، وَأَحَالُوا النَّاسَ عَلَى قَضَايَا وَهْمِيَّةٍ، وَمُقَدِّمَاتٍ خَيَالِيَّةٍ، سَمَّوْهَا قَوَاطِعَ عَقْلِيَّةً، وَبَرَاهِينَ يَقِينِيَّةً!! وَهِيَ فِي التَّحْقِيقِ ﴿كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥ ۗ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿٣٩﴾ أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ ۚ ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ۗ وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ [النور:٣٩-٤٠].

وَمِنَ العَجَبِ أَنَّهُمْ قَدَّمُوهَا عَلَى نُصُوصِ الوَحْيِ، وَعَزَلُوا لِأَجْلِهَا النُّصُوصَ، فَأَقْفَرَتْ قُلُوبُهُمْ مِنَ الاهْتِدَاءِ بِالنُّصُوصِ، وَلَمْ يَظْفَرُوا بِالعُقُولِ الصَّحِيحَةِ المُؤَيِّدَةِ بِالفِطْرَةِ السَّلِيمَةِ وَالنُّصُوصِ النَّبَوِيَّةِ، وَلَوْ حَكَّمُوا نُصُوصَ الوَحْيِ لَفَازُوا بِالمَعْقُولِ الصَّحِيحِ، المُوَافِقِ لِلْفِطْرَةِ السَّلِيمَةِ.

بَلْ كُلُّ فَرِيقٍ مِنْ أَرْبَابِ البِدَعِ يَعْرِضُ النُّصُوصَ عَلَى بِدْعَتِهِ، وَمَا ظَنَّهُ مَعْقُولًا: فَمَا وَافَقَهُ قَالَ: إِنَّهُ مُحْكَمٌ، وَقَبِلَهُ وَاحْتَجَّ بِهِ!! وَمَا خَالَفَهُ قَالَ: إِنَّهُ مُتَشَابِهٌ، ثُمَّ رَدَّهُ،

وَسَمَّى رَدَّهُ تَفْوِيضًا! أَوْ حَرَّفَهُ، وَسَمَّى تَحْرِيفَهُ تَأْوِيلًا!! فَلِذَلِكَ اشْتَدَّ إِنْكَارُ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَيْهِمْ.

وَطَرِيقُ أَهْلِ السُّنَّةِ: أَنْ لَا يَعْدِلُوا عَنِ النَّصِّ الصَّحِيحِ، وَلَا يُعَارِضُوهُ بِمَعْقُولٍ، وَلَا قَوْلِ فُلَانٍ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَكَمَا قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: سَمِعْتُ الْحُمَيْدِيَّ يَقُولُ: كُنَّا عِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَسَأَلَهُ عَنْ مَسْأَلَةٍ، فَقَالَ قَضَى فِيهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ كَذَا وَكَذَا. فَقَالَ الرَّجُلُ لِلشَّافِعِيِّ: مَا تَقُولُ أَنْتَ؟! فَقَالَ: سُبْحَانَ اللهِ! تَرَانِي فِي كَنِيسَةٍ! تَرَانِي فِي بِيعَةٍ! تَرَانِي عَلَى وَسَطِي زُنَّارٌ؟! أَقُولُ لَكَ: قَضَى رَسُولُ اللهِ ﷺ. وَأَنْتَ تَقُولُ: مَا تَقُولُ أَنْتَ؟!

وَنَظَائِرُ ذَلِكَ فِي كَلَامِ السَّلَفِ كَثِيرٌ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأَحْزَابِ: ٣٦].

خَبرُ الواحِدِ يُفيدُ العِلمَ اليَقينيَّ:

وَخَبَرُ الوَاحِدِ إِذَا تَلَقَّتْهُ الأُمَّةُ بِالقَبُولِ عَمَلًا بِهِ وَتَصْدِيقًا لَهُ؛ يُفِيدُ العِلْمَ اليَقِينِيَّ عِنْدَ جَمَاهِيرِ الأُمَّةِ، وَهُوَ أَحَدُ قِسْمَيِ الْمُتَوَاتِرِ، وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَ سَلَفِ الأُمَّةِ فِي ذَلِكَ نِزَاعٌ، كَخَبَرِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ**»[1]، وَخَبَرِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «نَهَى عَنْ بَيْعِ الوَلَاءِ وَهِبَتِهِ»[2]، وَخَبَرِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «**لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَلَا عَلَى**

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، رقم (١)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «**إنما الأعمال بالنيات**»، رقم (١٩٠٧)، من حديث عمر ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب العتق، باب بيع الولاء وهبته، رقم (٢٥٣٥)، ومسلم: كتاب الطلاق،

خَالَتِهَا»[١]، وَكَقَوْلِهِ: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ»[٢]، وَأَمْثَالِ ذَلِكَ.

وَهُوَ نَظِيرُ خَبَرِ الَّذِي أَتَى مَسْجِدَ قُبَاءَ وَأَخْبَرَ أَنَّ القِبْلَةَ تَحَوَّلَتْ إِلَى الكَعْبَةِ، فَاسْتَدَارُوا إِلَيْهَا[٣].

وَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُرْسِلُ رُسُلَهُ آحَادًا، وَيُرْسِلُ كُتُبَهُ مَعَ الآحَادِ، وَلَمْ يَكُنِ المُرْسَلُ إِلَيْهِمْ يَقُولُونَ: لَا نَقْبَلُهُ لِأَنَّهُ خَبَرٌ وَاحِدٌ! وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ ﴾ [التَّوْبَةِ: ٣٣]، فَلَا بُدَّ أَنْ يَحْفَظَ اللهُ حُجَجَهُ وَبَيِّنَاتِهِ عَلَى خَلْقِهِ، لِئَلَّا تَبْطُلَ حُجَجُهُ وَبَيِّنَاتُهُ.

وَلِهَذَا فَضَحَ اللهُ مَنْ كَذَبَ عَلَى رَسُولِهِ فِي حَيَاتِهِ وَبَعْدَ وَفَاتِهِ، وَبَيَّنَ حَالَهُ لِلنَّاسِ، قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: مَا سَتَرَ اللهُ أَحَدًا يَكْذِبُ فِي الحَدِيثِ[٤]. وَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ المُبَارَكِ: لَوْ هَمَّ رَجُلٌ فِي السَّحَرِ أَنْ يَكْذِبَ فِي الحَدِيثِ، لَأَصْبَحَ وَالنَّاسُ يَقُولُونَ: فُلَانٌ كَذَّابٌ[٥].

= باب النهي عن بيع الولاء وهبته، رقم (١٥٠٦)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب لا تنكح المرأة على عمتها، رقم (٥١٠٩)، ومسلم: كتاب النكاح، باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها، رقم (١٤٠٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب الشهادة على الأنساب، رقم (٢٦٤٥)، ومسلم: كتاب الرضاع، باب تحريم ابنة الأخ من الرضاعة، رقم (١٤٤٧)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب الصلاة من الإيمان، رقم (٤٠)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة، رقم (٥٢٥)، من حديث البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (١/ ٤٨).

(٥) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (١/ ٤٩).

وَخَبَرُ الوَاحِدِ وَإِنْ كَانَ يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالكَذِبَ، وَلَكِنَّ التَّفْرِيقَ بَيْنَ صَحِيحِ الأَخْبَارِ وَسَقِيمِهَا لَا يَنَالُهُ أَحَدٌ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَكُونَ مُعْظَمَ أَوْقَاتِهِ مُشْتَغِلًا بِالحَدِيثِ، وَالبَحْثِ عَنْ سِيَرِ الرُّوَاةِ، لِيَقِفَ عَلَى أَحْوَالِهِمْ وَأَقْوَالِهِمْ، وَشِدَّةِ حَذَرِهِمْ مِنَ الطُّغْيَانِ وَالزَّلَلِ، وَكَانُوا بِحَيْثُ لَوْ قُتِلُوا لَمْ يُسَامِحُوا أَحَدًا فِي كَلِمَةٍ يَتَقَوَّلُهَا عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَلَا فَعَلُوا هُمْ بِأَنْفُسِهِمْ ذَلِكَ، وَقَدْ نَقَلُوا هَذَا الدِّينَ إِلَيْنَا كَمَا نُقِلَ إِلَيْهِمْ، فَهُمْ تُرُكُ الإِسْلَامِ وَعِصَابَةُ الإِيمَانِ، وَهُمْ نُقَّادُ الأَخْبَارِ، وَصَيَارِفَةُ الأَحَادِيثِ. فَإِذَا وَقَفَ المَرْءُ عَلَى هَذَا مِنْ شَأْنِهِمْ، وَعَرَفَ حَالَهُمْ، وَخَبَرَ صِدْقَهُمْ وَوَرَعَهُمْ وَأَمَانَتَهُمْ؛ ظَهَرَ لَهُ العِلْمُ فِيمَا نَقَلُوهُ وَرَوَوْهُ.

وَمَنْ لَهُ عَقْلٌ وَمَعْرِفَةٌ يَعْلَمُ أَنَّ أَهْلَ الحَدِيثِ لَهُمْ مِنَ العِلْمِ بِأَحْوَالِ نَبِيِّهِمْ وَسِيرَتِهِ وَأَخْبَارِهِ، مَا لَيْسَ لِغَيْرِهِمْ بِهِ شُعُورٌ، فَضْلًا أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا لَهُمْ أَوْ مَظْنُونًا، كَمَا أَنَّ النُّحَاةَ عِنْدَهُمْ مِنْ أَخْبَارِ سِيبَوَيْهِ وَالخَلِيلِ وَأَقْوَالِهِمَا مَا لَيْسَ عِنْدَ غَيْرِهِمْ، وَعِنْدَ الأَطِبَّاءِ مِنْ كَلَامِ بُقْرَاطَ وَجَالِينُوسَ مَا لَيْسَ عِنْدَ غَيْرِهِمْ، وَكُلُّ ذِي صَنْعَةٍ هُوَ أَخْبَرُ بِهَا مِنْ غَيْرِهِ، فَلَوْ سَأَلْتَ البَقَّالَ عَنْ أَمْرِ العِطْرِ، أَوِ العَطَّارَ عَنِ البَزِّ، وَنَحْوِ ذَلِكَ!! لَعُدَّ ذَلِكَ جَهْلًا كَبِيرًا.

وَلَكِنَّ النُّفَاةَ قَدْ جَعَلُوا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشُّورَى:١١] مُسْتَنَدًا لَهُمْ فِي رَدِّ الأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، فَكُلَّمَا جَاءَهُمْ حَدِيثٌ يُخَالِفُ قَوَاعِدَهُمْ وَآرَاءَهُمْ، وَمَا وَضَعَتْهُ خَوَاطِرُهُمْ وَأَفْكَارُهُمْ؛ رَدُّوهُ بِـ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشُّورَى:١١] تَلْبِيسًا مِنْهُمْ وَتَدْلِيسًا عَلَى مَنْ هُوَ أَعْمَى قَلْبًا مِنْهُمْ، وَتَحْرِيفًا لِمَعْنَى الآيِ عَنْ مَوَاضِعِهِ.

فَفَهِمُوا مِنْ أَخْبَارِ الصِّفَاتِ مَا لَمْ يُرِدْهُ اللهُ وَلَا رَسُولُهُ، وَلَا فَهِمَهُ أَحَدٌ مِنْ أَئِمَّةِ الإِسْلَامِ، أَنَّهُ يَقْتَضِي إِثْبَاتُهَا التَّمْثِيلَ بِمَا لِلْمَخْلُوقِينَ! ثُمَّ اسْتَدَلُّوا عَلَى بُطْلَانِ ذَلِكَ بِـ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١] تَحْرِيفًا لِلنَّصَّيْنِ!! وَيُصَنِّفُونَ الكُتُبَ، وَيَقُولُونَ: هَذَا أُصُولُ دِينِ الإِسْلَامِ الَّذِي أَمَرَ اللهُ بِهِ وَجَاءَ مِنْ عِنْدِهِ، وَيَقْرَءُونَ كَثِيرًا مِنَ القُرْآنِ وَيُفَوِّضُونَ مَعْنَاهُ إِلَى اللهِ تَعَالَى، مِنْ غَيْرِ تَدَبُّرٍ لِمَعْنَاهُ الَّذِي بَيَّنَهُ الرَّسُولُ، وَأَخْبَرَ أَنَّهُ مَعْنَاهُ الَّذِي أَرَادَهُ اللهُ.

وَقَدْ ذَمَّ اللهُ تَعَالَى أَهْلَ الكِتَابِ الأَوَّلِ عَلَى هَذِهِ الصِّفَاتِ الثَّلَاثِ، وَقَصَّ ذَلِكَ عَلَيْنَا مِنْ خَبَرِهِمْ لِنَعْتَبِرَ وَنَنْزَجِرَ عَنْ مِثْلِ طَرِيقَتِهِمْ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا۟ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:٧٥] إِلَى أَنْ قَالَ: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِىَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [البقرة:٧٨]، وَالأَمَانِيُّ: التِّلَاوَةُ المُجَرَّدَةُ، ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشْتَرُوا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ﴾ [البقرة:٧٩]. فَذَمَّهُمْ عَلَى نِسْبَةِ مَا كَتَبُوهُ إِلَى اللهِ، وَعَلَى اكْتِسَابِهِمْ بِذَلِكَ، فَكِلَا الوَصْفَيْنِ ذَمِيمٌ: أَنْ يَنْسِبَ إِلَى اللهِ مَا لَيْسَ مِنْ عِنْدِهِ، وَأَنْ يَأْخُذَ بِذَلِكَ عِوَضًا مِنَ الدُّنْيَا مَالًا أَوْ رِيَاسَةً.

نَسْأَلُ اللهَ تَعَالَى أَنْ يَعْصِمَنَا مِنَ الزَّلَلِ، فِي القَوْلِ وَالعَمَلِ، بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ[١].

---

[١] أمَّا السُّنةُ فتَختلِفُ عَنِ القُرآنِ باعتِبارِ الثُّبوتِ؛ لأنَّ فيها الصحيحَ والضَّعيفَ والمَوضوعَ أيضًا، فنَحتاجُ أوَّلًا أن نَتثبَّتَ في ثُبوتِها ثُم نَنظُرَ في دَلالتِها.

والكِتابُ والسُّنةُ اجتَمَعَ فيهما مِن تَقريرِ المَدلولِ بأَوضَحِ الأدِلَّةِ وأَيسَرِها وأقرَبِها إلى

= الفِطرةِ والعُقولِ ما لا يُوجَدُ عندَ المُتكلِّمينَ والفَلاسِفةِ، ومَدلولُ ذلِكَ أنَّك تَرى أدِلَّةَ القُرآنِ والسُّنةِ واضِحةً بيِّنةً لا تَحتاجُ إلى تَطويلٍ ولا إلى مُقدِّماتٍ ولا إلى نَتائِجَ، كما هوَ المَعروفُ عِندَ أهلِ الكَلامِ؛ ولِذلِكَ أدِلَّةُ المَناطِقةِ وبَراهينُهم قالَ عَنها شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيميَّةَ في كِتابِه (الردُّ على المَنطِقيِّينَ)[1] -وهو كِتابٌ جيِّدٌ-، ذكَرَ أنَّ عِلمَ المَنطِقِ لا يَنتفِعُ به البَليدُ ولا يَحتاجُ إليه الذَّكيُّ؛ لأنَّ الذَّكيَّ عِندَه مِن ذَكائِه ما يُغنِيه عَنْه، وأمَّا البَليدُ فهوَ صَعبٌ علَيْه، لا يَتمكَّنُ مِن مَعرفتِه وفَهمِه.

وأدِلةُ المُتكلِّمينَ فيها خطَأٌ وفيها صَوابٌ، فمثَلًا مِن خَطئِهم ما سبَقَ من قولِهم: «إنَّ الأعراضَ لا تَقومُ إلَّا بجِسمٍ والأجسامُ مُتماثِلةٌ» وقد سبَقَ لَنا بيانُ بُطلانِه وأنَّه ليسَ بدَليلٍ، وكذلِكَ قولُهم: إنَّه يَلزَمُ مِن إثباتِ الصِّفاتِ للهِ عَزَّوَجَلَّ تَعدُّدُ القُدماءِ. وهَذا غيرُ صحيحٍ؛ فإنَّه لا يَلزَمُ مِن تَعدُّدِ الصِّفاتِ تَعدُّدُ المَوصوفِ، وكذلِك لو عطَفْت صِفةً على صِفةٍ والموصوفُ واحدٌ لم يَلزَمْ تَعدُّدُ المَوصوفِ، كقولِه تَعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ١ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ٣ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ﴾ [الأعلى:١-٤].

فلا تَقولُ هُنا: إنَّ العَطفَ يَقتَضي المُغايرةَ الذاتِيةَ، بلِ المُغايرةَ في الصِّفاتِ فقَطْ، أمَّا المَوصوفُ فواحِدٌ.

فالمهمُّ أنَّ مِن أدِلَّةِ المُتكلِّمين مِنها ما هو صَوابٌ ومِنها ما هوَ خطَأٌ ظاهرٌ، فالصَّوابُ مِن أدِلَّةِ المُتكلِّمينَ في نُصوصِ الكِتابِ والسُّنةِ ما يُغنِي عَنْه، فلا حاجةَ إلَيْه، فما فيها مِن صَوابٍ فإنَّه يُوجَدُ نَظيرُه وما هوَ أَبينُ وأوضَحُ منه في الكِتابِ والسُّنةِ، وأمَّا ما فيها مِن خطَأٍ فهوَ خطَأٌ.

---

(١) الرد على المنطقيين (ص:٣).

= إِذًا، نَتلقَّى أُمورَ العقائِدِ مِن الكِتابِ والسُّنةِ، كما أَنَّنا لا نَتلقَّى الأحكامَ إِلَّا منَ الكِتابِ والسُّنةِ، ولا فرقَ، ولكِنْ معَ كونِنا نَعتقِدُ أَنَّ أدلَّةَ الكِتابِ والسُّنةِ أبينُ وأظهَرُ وأوضَحُ فإنَّه قَدْ يَكونُ مِن أدِلَّةِ المُتكلِّمين ما هوَ أَوضَحُ مِن أدِلَّةِ القُرآنِ عِندَ بعضِ الناسِ، فإِنْ كانَت هَذه الأدِلةُ صَوابًا فإنَّنا نُخاطِبُهم بذلِكَ ونَأتِي بهذه الأدِلَّةِ؛ لأنَّها لا تُنافِي الحقَّ؛ لأنَّ بعضَ الناسِ قد يَظهَرُ لَهُم مِن بعضِ الأدلَّةِ ما لا يَظهرُ له منَ الدليلِ الآخَرِ، فيَعتمِدونَ على الاستِدْلالِ بأدِلَّةِ المَناطِقةِ وأدِلَّةِ المُتكلِّمين، وقد يَصعُبُ عليه فَهمُ القُرآنِ وَوَجهُ دلالتِه، فحينَئذٍ نُخاطِبُهم بما يَفهمون، بشَرطِ أَنْ يَكونَ صَحيحًا صَوابًا، أمَّا إذا كان خَطأً فإنَّ الواجِبَ أن نُبيِّنَ خطأَه حتَّى لا يَغترَّ الناسُ به.

فالحاصِلُ عِندَ المُقارنةِ بينَ الأدِلَّةِ السَّمعيةِ والعَقليةِ الَّتي زعَمَها المُتكلِّمون والفَلاسِفةُ:

أوَّلًا: أنَّ أدِلَّةَ القُرآنِ والسُّنةِ أَبينُ وأَظهَرُ وأَيسَرُ، وليسَ فيها مُقدِّماتٌ كَثيرةٌ تُوجِبُ على الإنسانِ التَّردُّدَ والشكَّ.

ثانيًا: قَدْ نَجِدُ في أدلَّةِ الفَلاسِفةِ والمُتكلِّمين ما هوَ صَوابٌ، لكِنْ ما فيها منَ الصَّوابِ مَوجودٌ في الكِتابِ والسُّنةِ، وهوَ بعضٌ مِمَّا جاءَ في الكِتابِ والسُّنةِ.

ثالثًا: إذا كانَ المُخاطبُ لا يَفهمُ منَ الأدلَّةِ إلَّا مِن طَريقِ المتكلِّمينَ والفَلاسِفةِ فلا حرَجَ علَيْنا أن نُخاطِبَه بهذه الأدِلَّةِ؛ بشَرطِ أن تَكونَ الأدِلَّةُ صَحيحةً.

ومِن أَدلَّتِهمُ الباطِلةِ: أنَّ الصفاتِ أَعراضٌ، والأعراضُ لا تَقومُ إلَّا بأَجسامٍ، والأَجسامُ مُتماثِلةٌ، وهَذا غيرُ صَحيحٍ.

وكذلِكَ قَولُهم: إنَّنا إذا أَثبَتْنا للهِ عَزَّوَجَلَّ الأَزَليَّةَ استَلزَمَ أن نُثبِتَ قُدَماءَ مُتعدِّدينَ، وهذا مَعناهُ الإِشراكُ باللهِ.

كذلِك أيضًا قولُهم: إنَّ الحَوادثَ لا تَقومُ إلَّا بحادثٍ، أي: أنَّ الفِعلَ حادِثٌ ولا يَقومُ إلَّا بشيءٍ حادِثٍ، فنفَوْا بهذا الدليلِ أن يَكونَ اللهُ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ استوَى على العَرشِ، أو أنَّه يَنزِلُ منَ السَّماءِ، أو يَغضَبُ، أو يَضحَكُ، أو يَفرحُ، أو ما أَشبَه ذلِكَ؛ لأنَّ هَذه الأفعالَ حَوادثُ، والحادثُ لا يَقومُ إلَّا بحادثٍ؛ فإذا أَثبتَّ للهِ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أنَّه استوَى على العَرشِ لزِمَ مِن ذلِكَ أن يَكونَ اللهُ حادثًا، وهَذا غيرُ صحيحٍ، إِذْ لا يَلزمُ مِن حُدوثِ الفِعلِ أَنْ يَكونَ الفاعِلُ مُحدَثًا، فمثَلًا، نحنُ جالِسونَ على الكَراسي، وهَذا الجُلوسُ وُجودُنا قبلَ وُجودِه لا شَكَّ، فلا يَلزَمُ مِن حُدوثِ الفِعلِ أن يَكونَ الفاعِلُ حادِثًا، كما أنَّه لا يَلزمُ مِن وُجودِ الفِعلِ الَّذي نَفعَلُه اليومَ أن يَكونَ حادِثًا معَ وُجودِنا، فتَبيَّنَ بهذا أنَّ الفِعلَ شيءٌ والفاعلَ شيءٌ آخرُ.

وقولُهم: كلُّ حادِثٍ لا بُدَّ لَه من مُحدِثٍ، هذا دليلٌ صَحيحٌ، وبهَذا استدَلُّوا على وُجودِ الخالِقِ؛ لأنَّ المَشاهدَ الكَونيةَ تَحدثُ شَيئًا فشَيئًا، ولا يُصرِّفُها إلَّا اللهُ عَزَّوَجَلَّ ولا يُمكنُ لأحَدٍ أَنْ يَدَّعيَ ويقولَ: أنا الَّذي أُطلِعُ الشمسَ مِن المَشرِقِ وأُغيِّبُها منَ المَغربِ.

وقَد وجَدْنا في القرآنِ ما هوَ مِثلُه أو أَوضَحُ مِنه، وهوَ قولُه تَعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ [الطور:٣٥]، فهَذا أبينُ وأظهَرُ؛ لأنَّنا إذا قُلْنا: كلُّ حادثٍ لا بُدَّ لَه مِن مُحدِثٍ. فقَدْ يقولُ قائلٌ: ائتِ لَنا بدليلٍ حاصِلٍ منَ الأشياءِ حتَّى نَعرِفَ، لكِنْ في القرآنِ بسَبرٍ وتَقسيمٍ.

= والحاصِلُ، أنَّ ما في أدلةِ المُتكلِّمينَ والفلاسِفةِ منَ الصوابِ ففي القُرآنِ ما هـو أَصوبُ وأوضَحُ وأبيَنُ منه، ونحنُ لا نقولُ هَذا لمُجرَّدِ الدَّعوَى، أو لمُجرَّدِ عَصبيةٍ ولكِنْ نَقولُه مُحكِّمين للواقِعِ، وهَذا بالنظرِ لخُصومِنا، أمَّا بالنظَرِ لعَقيدتِنا فإنَّنا نَعتقِدُ بكلِّ حالٍ أنَّ أدلَّةَ القُرآنِ والسُّنةِ أبينُ وأظهَرُ وأوضحُ.

والغرَضُ مِن ذلِكَ ليسَ فقَطْ أن يَتبيَّنَ لنا أنَّ الأدلَّةَ في القُرآنِ والسُّنةِ أبينُ وأوضَحُ، وإنَّما أن يَكونَ مَلجؤُنا عندَ الاستِدْلالِ الكِتابَ والسُّنةَ، وألَّا نَطلبَ عِبادةَ اللهِ بدونِ الكِتابِ والسُّنةِ، خُصوصًا ما يَتعلَّقُ بأسماءِ اللهِ وصِفاتِه.

ثانيًا: أَنْ نَعرِضَ أدلَّةَ المُتكلِّمين والفَلاسِفةِ على القَبولِ؛ لأنَّنا وجَدْنا أنَّ فيها حقًّا وباطِلًا، ومعنَى ذلكَ أنَّه يَجبُ ألَّا نُسلِّمَ بمُجرَّدِ ما يَعرِضُ علينا هَذا المُتكلِّمُ أو هَذا الفَلسفيُّ الدليلَ ونَأخُذُه قَضيةً مسلَّمةً، بل نُناقِشُه، وهذا كما قُلْنا في أدلَّةِ السُّنةِ لا بُدَّ أن نَبحثَ أوَّلًا عن ثُبوتِها عنِ الرَّسولِ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ ثُم بعدَ ذلكَ نَستدلُّ بها.



الدُّعاءُ والتَّوسُّلُ فيه:

قَوْلُهُ: «وَاللهُ تَعَالَى يَسْتَجِيبُ الدَّعَوَاتِ، وَيَقْضِي الحَاجَاتِ»: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]، ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦]، وَالَّذِي عَلَيْهِ أَكْثَرُ الخَلْقِ مِنَ المُسْلِمِينَ وَسَائِرِ أَهْلِ المِلَلِ وَغَيْرِهِمْ: أَنَّ الدُّعَاءَ مِنْ أَقْوَى الأَسْبَابِ فِي جَلْبِ المَنَافِعِ وَدَفْعِ المَضَارِّ، وَقَدْ أَخْبَرَ تَعَالَى عَنِ الكُفَّارِ أَنَّهُمْ إِذَا مَسَّهُمُ الضُّرُّ فِي البَحْرِ دَعَوُا اللهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ، وَأَنَّ الإِنْسَانَ إِذَا مَسَّهُ الضُّرُّ دَعَاهُ لِجَنْبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا.

وَإِجَابَةُ اللهِ لِدُعَاءِ العَبْدِ، مُسْلِمًا كَانَ أَوْ كَافِرًا، وَإِعْطَاؤُهُ سُؤْلَهُ مِنْ جِنْسِ رِزْقِهِ لَهُمْ، وَنَصْرِهِ لَهُمْ، وَهُوَ مِمَّا تُوجِبُهُ الرُّبُوبِيَّةُ لِلْعَبْدِ مُطْلَقًا، ثُمَّ قَدْ يَكُونُ ذَلِكَ فِتْنَةً فِي حَقِّهِ وَمَضَرَّةً عَلَيْهِ، إِذْ كَانَ كُفْرُهُ وَفُسُوقُهُ يَقْتَضِي ذَلِكَ، وَفِي سُنَنِ ابْنِ مَاجَهْ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ لَمْ يَسْأَلِ اللهَ يَغْضَبْ عَلَيْهِ**»[1]، وَقَدْ نَظَمَ بَعْضُهُمْ هَذَا المَعْنَى، فَقَالَ[2]:

اللهُ يَغْضَبُ إِنْ تَرَكْتَ سُؤَالَهُ ... وَبُنَيُّ آدَمَ حِينَ يُسْأَلُ يَغْضَبُ

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: قَدْ نَدَبَ اللهُ تَعَالَى إِلَى الدُّعَاءِ، وَفِي ذَلِكَ مَعَانٍ:

أَحَدُهَا: الوُجُودُ، فَإِنَّ مَنْ لَيْسَ بِمَوْجُودٍ لَا يُدْعَى.

الثَّانِي: الغِنَى، فَإِنَّ الفَقِيرَ لَا يُدْعَى.

---

(١) أخرجه الترمذي: أبواب الدعوات، رقم (٣٣٧٣)، وابن ماجه: كتاب الدعاء، باب فضل الدعاء، رقم (٣٨٢٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) انظر: الدر الفريد (٢/ ٤٣)، غرر الخصائص الواضحة (ص:٣٧٢)، المستطرف (ص:٣٠٣).

الثَّالِثُ: السَّمْعُ، فَإِنَّ الأَصَمَّ لَا يُدْعَى.

الرَّابِعُ: الكَرَمُ، فَإِنَّ البَخِيلَ لَا يُدْعَى.

الخَامِسُ: الرَّحْمَةُ، فَإِنَّ القَاسِيَ لَا يُدْعَى.

السَّادِسُ: القُدْرَةُ، فَإِنَّ العَاجِزَ لَا يُدْعَى.

وَمَنْ يَقُولُ بِالطَّبَائِعِ يَعْلَمُ أَنَّ النَّارَ لَا يُقَالُ لَهَا: كُفِّي! وَلَا النَّجْمُ يُقَالُ لَهُ: أَصْلِحَ مِزَاجِي!! لِأَنَّ هَذِهِ عِنْدَهُمْ مُؤَثِّرَةٌ طَبْعًا لَا اخْتِيَارًا، فَشَرَعَ الدُّعَاءَ وَصَلَاةَ الِاسْتِسْقَاءِ لِيُبَيِّنَ كَذِبَ أَهْلِ الصَّنَائِعِ.

وَذَهَبَ قَوْمٌ مِنَ الْمُتَفَلْسِفَةِ وَغَالِيَةِ الْمُتَصَوِّفَةِ إِلَى أَنَّ الدُّعَاءَ لَا فَائِدَةَ فِيهِ! قَالُوا: لِأَنَّ المَشِيئَةَ الإِلَهِيَّةَ إِنِ اقْتَضَتْ وُجُودَ المَطْلُوبِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى الدُّعَاءِ، وَإِنْ لَمْ تَقْتَضِهِ فَلَا فَائِدَةَ فِي الدُّعَاءِ!! وَقَدْ يَخُصُّ بَعْضُهُمْ بِذَلِكَ خَوَاصَّ العَارِفِينَ! وَيَجْعَلُ الدُّعَاءَ عِلَّةً فِي مَقَامِ الخَوَاصِّ!! وَهَذَا مِنْ غَلَطَاتِ بَعْضِ الشُّيُوخِ. فَكَمَا أَنَّهُ مَعْلُومُ الفَسَادِ بِالِاضْطِرَارِ مِنْ دِينِ الإِسْلَامِ؛ فَهُوَ مَعْلُومُ الفَسَادِ بِالضَّرُورَةِ العَقْلِيَّةِ، فَإِنَّ مَنْفَعَةَ الدُّعَاءِ أَمْرٌ أُنْشِئَتْ عَلَيْهِ تَجَارِبُ الأُمَمِ، حَتَّى إِنَّ الفَلَاسِفَةَ تَقُولُ: ضَجِيجُ الأَصْوَاتِ، فِي هَيَاكِلِ العِبَادَاتِ، بِفُنُونِ اللُّغَاتِ، تُحَلِّلُ مَا عَقَدَتْهُ الأَفْلَاكُ الْمُؤَثِّرَاتُ!! هَذَا وَهُمْ مُشْرِكُونَ.

وَجَوَابُ الشُّبْهَةِ بِمَنْعِ الْمُقَدِّمَتَيْنِ: فَإِنَّ قَوْلَهُمْ عَنِ المَشِيئَةِ الإِلَهِيَّةِ: إِمَّا أَنْ تَقْتَضِيَهُ أَوْ لَا، فَثَمَّ قِسْمٌ ثَالِثٌ، وَهُوَ: أَنْ تَقْتَضِيَهُ بِشَرْطٍ لَا تَقْتَضِيهِ مَعَ عَدَمِهِ، وَقَدْ يَكُونُ الدُّعَاءُ مِنْ شَرْطِهِ، كَمَا تُوجِبُ الثَّوَابَ مَعَ العَمَلِ الصَّالِحِ، وَلَا تُوجِبُهُ مَعَ عَدَمِهِ، وَكَمَا

تُوجِبُ الشِّبَعَ وَالرِّيَّ عِنْدَ الأَكْلِ وَالشُّرْبِ، وَلَا تُوجِبُهُ مَعَ عَدَمِهِمَا، وَحُصُولَ الوَلَدِ بِالوَطْءِ، وَالزَّرْعَ بِالبَذْرِ، فَإِذَا قُدِّرَ وُقُوعُ المَدْعُوِّ بِهِ بِالدُّعَاءِ لَمْ يَصِحَّ أَنْ يُقَالَ: لَا فَائِدَةَ فِي الدُّعَاءِ، كَمَا لَا يُقَالُ: لَا فَائِدَةَ فِي الأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَالبَذْرِ وَسَائِرِ الأَسْبَابِ. فَقَوْلُ هَؤُلَاءِ -كَمَا أَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلشَّرْعِ- فَهُوَ مُخَالِفٌ لِلْحِسِّ وَالفِطْرَةِ.

وَمِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ، مَا قَالَهُ طَائِفَةٌ مِنَ العُلَمَاءِ، وَهُوَ: أَنَّ الِالتِفَاتَ إِلَى الأَسْبَابِ شِرْكٌ فِي التَّوْحِيدِ! وَمَحْوُ الأَسْبَابِ أَنْ تَكُونَ أَسْبَابًا، نَقْصٌ فِي العَقْلِ، وَالإِعْرَاضُ عَنِ الأَسْبَابِ بِالكُلِّيَّةِ قَدْحٌ فِي الشَّرْعِ، وَمَعْنَى التَّوَكُّلِ وَالرَّجَاءِ: يَتَأَلَّفُ مِنْ وُجُوبِ التَّوْحِيدِ وَالعَقْلِ وَالشَّرْعِ.

وَبَيَانُ ذَلِكَ: أَنَّ الِالتِفَاتَ إِلَى السَّبَبِ هُوَ اعْتِمَادُ القَلْبِ عَلَيْهِ، وَرَجَاؤُهُ وَالِاسْتِنَادُ إِلَيْهِ، وَلَيْسَ فِي المَخْلُوقَاتِ مَا يَسْتَحِقُّ هَذَا، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُسْتَقِلٍّ، وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ شُرَكَاءَ وَأَضْدَادٍ مَعَ هَذَا كُلِّهِ، فَإِنْ لَمْ يُسَخِّرْهُ مُسَبِّبُ الأَسْبَابِ لَمْ يُسَخَّرْ.

وَقَوْلُهُمْ: إِنِ اقْتَضَتِ المَشِيئَةُ المَطْلُوبَ فَلَا حَاجَةَ إِلَى الدُّعَاءِ؟ قُلْنَا: بَلْ قَدْ تَكُونُ إِلَيْهِ حَاجَةٌ، مِنْ تَحْصِيلِ مَصْلِحَةٍ أُخْرَى عَاجِلَةٍ وَآجِلَةٍ، وَدَفْعِ مَضَرَّةٍ أُخْرَى عَاجِلَةٍ وَآجِلَةٍ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: وَإِنْ لَمْ تَقْتَضِهِ؛ فَلَا فَائِدَةَ فِيهِ؟ قُلْنَا: بَلْ فِيهِ فَوَائِدُ عَظِيمَةٌ، مِنْ جَلْبِ مَنَافِعَ، وَدَفْعِ مَضَارَّ، كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، بَلْ مَا يُعَجَّلُ لِلْعَبْدِ، مِنْ مَعْرِفَتِهِ بِرَبِّهِ، وَإِقْرَارِهِ بِهِ، وَبِأَنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ قَدِيرٌ عَلِيمٌ رَحِيمٌ، وَإِقْرَارِهِ بِفَقْرِهِ إِلَيْهِ وَاضْطِرَارِهِ إِلَيْهِ، وَمَا يَتْبَعُ ذَلِكَ مِنَ العُلُومِ العَلِيَّةِ وَالأَحْوَالِ الزَّكِيَّةِ، الَّتِي هِيَ مِنْ أَعْظَمِ المَطَالِبِ.

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا كَانَ إِعْطَاءُ اللهِ مُعَلَّلًا بِفِعْلِ العَبْدِ، كَمَا يُعْقَلُ مِنْ إِعْطَاءِ المَسْؤُوْلِ لِلْسَّائِلِ، كَانَ السَّائِلُ قَدْ أَثَّرَ فِيْ المَسْؤُوْلِ حَتَّى أَعْطَاهُ؟!

قُلْنَا: الرَّبُّ سُبْحَانَهُ هُوَ الَّذِي حَرَّكَ العَبْدَ إِلَى دُعَائِهِ، فَهَذَا الخَيْرُ مِنْهُ، وَتَمَامُهُ عَلَيْهِ، كَمَا قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِنِّي لا أَحْمِلُ هَمَّ الإِجَابَةِ، وَإِنَّمَا أَحْمِلُ هَمَّ الدُّعَاءِ، وَلَكِنْ إِذَا أُلْهِمْتُ الدُّعَاءَ فَإِنَّ الإِجَابَةَ مَعَهُ»[1].

وَعَلَى هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [السجدة:٥] فَأَخْبَرَ سُبْحَانَهُ أَنَّهُ يَبْتَدِئُ بِتَدْبِيْرِ الأَمْرِ، ثُمَّ يَصْعَدُ إِلَيْهِ الأَمْرُ الَّذِي دَبَّرَهُ، فَاللهُ سُبْحَانَهُ هُوَ الَّذِي يَقْذِفُ فِي قَلْبِ العَبْدِ حَرَكَةَ الدُّعَاءِ، وَيَجْعَلُهَا سَبَبًا لِلْخَيْرِ الَّذِي يُعْطِيهِ إِيَّاهُ، كَمَا فِي العَمَلِ وَالثَّوَابِ، فَهُوَ الَّذِي وَفَّقَ العَبْدَ لِلتَّوْبَةِ ثُمَّ قَبِلَهَا، وَهُوَ الَّذِي وَفَّقَهُ لِلْعَمَلِ ثُمَّ أَثَابَهُ، وَهُوَ الَّذِي وَفَّقَهُ لِلدُّعَاءِ ثُمَّ أَجَابَهُ، فَمَا أَثَّرَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ المَخْلُوقَاتِ، بَلْ هُوَ جَعَلَ مَا يَفْعَلُهُ سَبَبًا لِمَا يَفْعَلُهُ. قَالَ مُطَرِّفُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ الشِّخِّيرِ -أَحَدُ أَئِمَّةِ التَّابِعِينَ-: نَظَرْتُ فِي هَذَا الأَمْرِ، فَوَجَدْتُ مَبْدَأَهُ مِنَ اللهِ، وَتَمَامَهُ عَلَى اللهِ، وَوَجَدْتُ مِلَاكَ ذَلِكَ الدُّعَاءَ[2].

وَهُنَا سُؤَالٌ مَعْرُوفٌ، وَهُوَ: أَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ قَدْ يَسْأَلُ اللهَ فَلَا يُعْطَى، أَوْ يُعْطَى غَيْرَ مَا سَأَلَ؟ وَقَدْ أُجِيبَ عَنْهُ بِأَجْوِبَةٍ، فِيهَا ثَلَاثَةُ أَجْوِبَةٍ مُحَقَّقَةٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّ الآيَةَ لَمْ تَتَضَمَّنْ عَطِيَّةَ السُّؤَالِ مُطْلَقًا، وَإِنَّمَا تَضَمَّنَتْ إِجَابَةَ الدَّاعِي، وَالدَّاعِي أَعَمُّ مِنَ السَّائِلِ، وَإِجَابَةُ الدَّاعِي أَعَمُّ مِنْ إِعْطَاءِ السَّائِلِ؛ وَلِهَذَا

---

(١) ذكره ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٨/ ١٩٣).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٥١٣٥)، وابن بطة في الإبانة (١٧١١)، واللالكائي في أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١٢٥٧)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٢/ ٢٠٨).

قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّماءِ الدُّنْيَا فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟»(١).

فَفَرْقٌ بَيْنَ الدَّاعِي وَالسَّائِلِ، وَبَيْنَ الإِجَابَةِ وَالإِعْطَاءِ، وَهُوَ فَرْقٌ بِالعُمُومِ وَالخُصُوصِ، كَما أَتْبَعَ ذَلِكَ بِالْمُسْتَغْفِرِ، وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ السَّائِلِ، فَذَكَرَ العَامَّ ثُمَّ الخَاصَّ ثُمَّ الأَخَصَّ، وَإِذَا عَلِمَ العِبَادُ أَنَّهُ قَرِيبٌ مُجِيبٌ دَعْوَةَ الدَّاعِيْ، وَعَلِمُوا قُرْبَهُ مِنْهُمْ، وَتَمَكُّنَهُمْ مِنْ سُؤَالِهِ: علموا عِلْمَهُ وَرَحْمَتَهُ وَقُدْرَتَهُ، فَدَعَوْهُ دُعَاءَ العِبَادَةِ فِي حَالٍ، وَدُعَاءَ المَسْأَلَةِ فِي حَالٍ، وَجَمَعُوا بَيْنَهُما فِي حَالٍ، إِذِ (الدُّعَاءُ) اسْمٌ يَجْمَعُ العِبَادَةَ وَالِاسْتِعَانَةَ، وَقَدْ فُسِّرَ قَوْلُهُ: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر:٦٠] بِالدُّعَاءِ، الَّذِي هُوَ العِبَادَةُ، وَالدُّعَاءِ الَّذِي هُوَ الطلب. وقوله بعد ذلك: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى﴾ [غافر: ٦٠] يُؤَيِّدُ المَعْنَى الأَوَّلَ.

الجَوَابُ الثَّانِي: أَنَّ إِجَابَةَ دُعَاءِ السُّؤَالِ أَعَمُّ مِنْ إِعْطَاءِ المَسْؤُوْلِ، كَما فَسَّرَهُ النَّبِيُّ ﷺ فِيما رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ رَجُلٍ يَدْعُو اللهَ بِدَعْوَةٍ لَيْسَ فِيهَا إِثْمٌ وَلَا قَطِيعَةُ رَحِمٍ؛ إِلَّا أَعْطَاهُ بِهَا إِحْدَى ثَلَاثِ خِصَالٍ: إِمَّا أَنْ يُعَجِّلَ دَعْوَتَهُ، أَوْ يَدَّخِرَ لَهُ مِنَ الخَيْرِ مِثْلَهَا، أَوْ يَصْرِفَ عَنْهُ مِنَ الشَّرِّ مِثْلَهَا»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، إِذًا؛ نُكْثِرُ. قَالَ: «اللهُ أَكْثَرُ»(٢). فَقَدْ أَخْبَرَ الصَّادِقُ المَصْدُوقُ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي الدَّعْوَةِ الخَالِيَةِ عَنِ العُدْوَانِ مِنْ إِعْطَاءِ السُّؤْلِ مُعَجَّلًا، أَوْ مِثْلِهِ مِنَ الخَيْرِ مُؤَجَّلًا،

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب الدعاء في الصلاة من آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه، رقم (٧٥٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه الترمذي: كتاب الدعوات، باب في انتظار الفرج، رقم (٣٥٧٣)، من حديث عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أَوْ يَصْرِفُ عَنْهُ مِنَ السُّوءِ مِثْلَهُ.

الجَوَابُ الثَّالِثُ: أَنَّ الدُّعَاءَ سَبَبٌ مُقْتَضٍ لِنَيْلِ المَطْلُوبِ، وَالسَّبَبُ لَهُ شُرُوطٌ وَمَوَانِعُ، فَإِذَا حَصَلَتْ شُرُوطُهُ وَانْتَفَتْ مَوَانِعُهُ حَصَلَ المَطْلُوبُ، وَإِلَّا فَلَا يَحْصُلُ ذَلِكَ المَطْلُوبُ، بَلْ قَدْ يَحْصُلُ غَيْرُهُ، وَهَكَذَا سَائِرُ الكَلِمَاتِ الطَّيِّبَاتِ، مِنَ الأَذْكَارِ المَأْثُورَةِ المُعَلَّقِ عَلَيْهَا جَلْبُ مَنَافِعَ أَوْ دَفْعُ مَضَارَّ، فَإِنَّ الكَلِمَاتِ بِمَنْزِلَةِ الآلَةِ فِي يَدِ الفَاعِلِ، تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ قُوَّتِهِ وَمَا يُعِينُهَا، وَقَدْ يُعَارِضُهَا مَانِعٌ مِنَ المَوَانِعِ، وَنُصُوصُ الوَعْدِ وَالوَعِيدِ المُتَعَارِضَةِ فِي الظَّاهِرِ مِنْ هَذَا البَابِ.

وَكَثِيرًا مَا تَجِدُ أَدْعِيَةً دَعَا بِهَا قَوْمٌ فَاسْتُجِيبَ لَهُمْ، وَيَكُونُ قَدِ اقْتَرَنَ بِالدُّعَاءِ ضَرُورَةُ صَاحِبِهِ وَإِقْبَالُهُ عَلَى اللهِ، أَوْ حَسَنَةٌ تَقَدَّمَتْ مِنْهُ، جَعَلَ اللهُ سُبْحَانَهُ إِجَابَةَ دَعْوَتِهِ شُكْرَ الحَسَنَةِ، أَوْ صَادَفَ وَقْتَ إِجَابَةٍ، وَنَحْوُ ذَلِكَ؛ فَأُجِيبَتْ دَعْوَتُهُ، فَيَظُنُّ أَنَّ السِّرَّ فِي ذَلِكَ الدُّعَاءِ، فَيَأْخُذُهُ مُجَرَّدًا عَنْ تِلْكَ الأُمُورِ الَّتِي قَارَنَتْهُ مِنْ ذَلِكَ الدَّاعِي.

وَهَذَا كَمَا إِذَا اسْتَعْمَلَ رَجُلٌ دَوَاءً نَافِعًا فِي الوَقْتِ الَّذِي يَنْبَغِي، فانتفع به، فَظَنَّ آخَرُ أَنَّ اسْتِعْمَالَ هَذَا الدَّوَاءِ بِمُجَرَّدِهِ كَافٍ فِيْ حُصُوْلِ المَطْلُوْبِ، وَكَانَ غَالِطًا.

وَكَذَا قَدْ يَدْعُو بِاضْطِرَارٍ عِنْدَ قَبْرٍ، فَيُجَابُ، فَيَظُنُّ أَنَّ السِّرَّ لِلْقَبْرِ، وَلَمْ يَدْرِ أَنَّ السِّرَّ لِلاضْطِرَارِ وَصِدْقِ اللَّجْءِ إِلَى اللهِ تَعَالَى، فَإِذَا حَصَلَ ذَلِكَ فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللهِ تَعَالَى كَانَ أَفْضَلَ وَأَحَبَّ إِلَى اللهِ تَعَالَى.

فَالأَدْعِيَةُ وَالتَّعَوُّذَاتُ وَالرُّقَى بِمَنْزِلَةِ السِّلَاحِ، وَالسِّلَاحُ بِضَارِبِهِ، لَا بِحَدِّهِ فَقَطْ، فَمَتَى كَانَ السِّلَاحُ سِلَاحًا تَامًّا وَالسَّاعِدُ سَاعِدًا قَوِيًّا، وَالمَحَلُّ قَابِلًا، وَالمَانِعُ مَفْقُودًا؛ حَصَلَتْ بِهِ النِّكَايَةُ فِي العَدُوِّ، وَمَتَى تَخَلَّفَ وَاحِدٌ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ تَخَلَّفَ التَّأْثِيرُ.

فَإِذَا كَانَ الدُّعَاءُ فِي نَفْسِهِ غَيْرَ صَالِحٍ، أَوِ الدَّاعِي لَمْ يَجْمَعْ بَيْنَ قَلْبِهِ وَلِسَانِهِ فِي الدُّعَاءِ، أَوْ كَانَ ثَمَّ مَانِعٌ مِنَ الإِجَابَةِ؛ لَمْ يَحْصُلِ الأَثَرُ [١].

---

[١] الدعاءُ في اللُّغةِ: بمَعنَى الطلبِ، تَقولُ: دعَوْت فلانًا. أي: طَلَبته، سواءٌ طلَبْته لحُضورٍ يَنفعُه أو لحُضورٍ يَنْفعك، ومِنه قولُه ﷺ: «اللهُمَّ رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ وَالصَّلَاةِ القَائِمَةِ»(١) أي: الأذانِ، فالدَّعوةُ في الأذانِ أَنْ يُقالَ للناسِ: حيَّ على الصَّلاةِ، حيَّ على الفَلاحِ، فقَدْ دعاهُم لشيءٍ يَنتفِعونَ به، ومِنها أيضًا دعوةُ الإنسانِ إلى الوَليمةِ، فالدُّعاءُ الطلبُ وليسَ هوَ السؤالَ؛ ولِهَذا قالَ اللهُ تَعالى في الحَديثِ الَّذي رَواهُ النبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إنَّ اللهَ يَنزِلُ إلى السماءِ الدُّنْيا حينَ يَبقَى ثُلثُ الليلِ الآخِرُ فيَقولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ»(٢).

ففرَّقَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ بينَ السُّؤالِ وبينَ الدُّعاءِ، فالأصلُ أنَّ الدُّعاءَ هوَ الطلَبُ، ثُم قد يَقترِنُ معَه سؤالٌ وقَدْ لا يَقترِنُ، فإذا قُلتَ: يا رَبِّي اغفِرْ لي. فهذا سؤالٌ، وأُخِذَ الطلَبُ مِن (يا رَبِّي) فهذا نِداءٌ، و(اغفِرْ لي) هَذا هوَ السؤالُ.

وأمَّا السؤالُ فهوَ أَنْ يَسألَ الإنسانُ حاجةً له، والمُرادُ بالدُّعاءِ هُنا السؤالُ المَقرونُ بالطلَبِ، فلا نُريدُ بِهذا العُنوانِ مُجرَّدَ أَنْ تَقولَ: «يا رَبي» ولكِنْ نُريدُ الدعاءَ معَ السؤالِ، والدعاءُ معَ السؤالِ مِنَ العبادةِ، كما قال اللهُ تَعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر:٦٠].

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب الدعاء عند النداء، رقم (٦١٤)، من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب الدعاء في الصلاة من آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه، رقم (٧٥٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= وأمَّا الدعاءُ شَرعًا فهوَ الطلبُ المَقرونُ بالسُّؤالِ، كأَنْ تَقولَ: يا رَبِّي، اغفِرْ لي، أو اللهُمَّ أَدخِلْني الجَنَّةَ، وما أَشبَهَ ذلِك.

أمَّا التوسُّلُ فيه فمعلومٌ أنَّ التوسُّلَ في اللغةِ هوَ اتِّخاذُ وَسيلةٍ تُوصلُ إلى المقصودِ؛ لأنَّ التَّوسلَ والتوصُّلَ كما أنَّهما قَريبانِ في مخارجِ الحُروفِ فهُما قَريبانِ في مَعاني الألفاظِ؛ ولِهَذا قُلنا في تَعريفِ التوسُّلِ هوَ أن يُتوصَّلَ بالشيءِ إلى مَقصودِه.

والعِبادةُ سبَقَ أنَّها تُطلَقُ على التعبُّدِ وعلى المُتعبَّدِ به، وهِيَ مِمَّا يَتصلُ بتَوحيدِ الأُلوهيةِ، فقَدْ قالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر:٦٠]، ووَجهُ الدَّلالةِ في الآيةِ أنَّ اللهَ قالَ: ﴿ٱدْعُونِىٓ﴾ ثُمَّ قالَ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى﴾ ولم يَقُلْ: عَن دُعائي. فدَلَّ هذا عَلى أنَّ الدُّعاءَ عِبادةٌ، وقالَ النَّبيُّ ﷺ: «**الدُّعَاءُ هُوَ العِبَادَةُ**»[1]، وهَذا واضحٌ أيضًا منَ السُّنةِ أنَّ الدُّعاءَ منَ العبادةِ.

فإذا دعوتَ أحَدًا فهوَ عِبادةٌ له، فلو دعَوْت صنمًا فهذِه عِبادةٌ، وعلى هَذا يَكونُ الدعاءُ له تَعلُّقٌ بتَوحيدِ الأُلوهيةِ، وإجابتُه مِن فِعلِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فإذا قُلتَ: اللهُمَّ ارزُقْني ذُريةً صالحةً. فرزَقَك، فهَذه الذريةُ الصالِحةُ مِن فعلِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وإجابةُ الدُّعاءِ أيضًا مِن مُقتَضى أسمائِه وصِفاتِه، فقَدْ غفَر لكَ لأنَّه غفورٌ، وأعطاكَ لأنَّه كريمٌ، وما أَشبَهَ ذلكَ،

---

(١) أخرجه الترمذي: أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة البقرة، رقم (٢٩٦٩)، وأبو داود: باب تفريع أبواب الوتر، باب الدعاء، رقم (١٤٧٩)، وابن ماجه: كتاب الدعاء، باب فضل الدعاء، رقم (٣٨٢٨)، من حديث النعمان بن بشير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

إِذًا، هوَ مِن مُقتَضى الأسماءِ والصِّفاتِ، قالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف:١٨٠].

ومِن شُروطِ الدُّعاءِ: الإخلاصُ للهِ فيهِ بألَّا يَدعوَ غيرَ اللهِ، فإنْ دعا معَ اللهِ غيرِه فإنَّه لا يُستجابُ لَه، وإنْ دعا غيرَ اللهِ بدونِ تَشريكٍ فإنَّه لا يُستجابُ لَه، والدليلُ: قولُ اللهِ تَعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسۡتَطِيعُونَ نَصۡرَكُمۡ وَلَآ أَنفُسَهُمۡ يَنصُرُونَ﴾ [الأعراف:١٩٧]، وقولُه تَعالى: ﴿وَمَن يَدۡعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرۡهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ﴾ قالَ: ﴿مَعَ ٱللَّهِ﴾ إِذًا، فيها تَشريكٌ ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [المؤمنون:١١٧]، فنفَى اللهُ الفَلاحَ عمَّن دَعا معَ اللهِ غيرَه، إِذًا، لا يُستجابُ لَه إذا أَشركَ معَ اللهِ أحدًا، أو دعا أحَدًا سِوى اللهِ، ﴿وَمَنۡ أَضَلُّ مِمَّن يَدۡعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسۡتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَهُمۡ عَن دُعَآئِهِمۡ غَٰفِلُونَ﴾ [الأحقاف:٥]، ومِن هاتينِ الآيتينِ يَتبيَّنُ أنَّ مِن شَرطِ إجابةِ الدُّعاءِ الإخلاصَ للهِ عَزَّوَجَلَّ وضِدُّ الإخلاصِ أَنْ يُشركَ معَ اللهِ أحَدًا، أو أَنْ يَدعوَ أحَدًا سِوى اللهِ، وكلُّ هَؤلاءِ لا يُستَجابُ لَهُم.

فإنْ قُلتَ: إنَّنا نَجدُ مَن يَدعو الأَصنامَ بكَشفِ ضُرٍّ فيَنكشِفُ، أو يَحصلُ لهمُ المطلوبُ، قَدْ يَدعو على القبرِ ويَقولُ: يا سيِّدي، يا وَليَّ اللهِ، يا مَولايَ. وما أَشبَهَ ذلكَ، ارزُقْني ولَدًا؛ فيَأتيهِ ولَدٌ، أو أَنقِذْني مِن هَذه الشِّدةِ. فيُنقَذُ، ويُقالُ: إنَّ بعضَ النساءِ يَذهَبْن إلى قبرِ أحمدَ البدويِّ، إذا لم يَأتِها الولدُ، وتَأخذُ مِن تُرابِ القبرِ فتَتَمسَّحُ بهِ، وتَدعو أحمدَ البدويَّ أَنْ يُؤتيَها الولدَ، فيأتِيها الولدُ، فما الجَوابُ على هَذا؟

والجوابُ عَلى هَذا أَنْ نَقولَ: إنَّ هَذا مِن بابِ الفِتنةِ، وأَنَّ الشيءَ حصَلَ عِندَه لا بِهِ، (عِندَه) أي: أنَّ اللهَ قدَّرَ أَنْ يَكونَ هذا الشيءُ في هذا الوَقتِ، وليسَ بهذا الشيءِ، (لا بِهِ)

= الباءُ للسَّببيةِ، أي: لا بسَببِه، فاللهُ عَزَّوَجَلَّ قد يَبتَلي الإنسانَ بالأشياءِ الَّتي تَصدُّه عَن دِينِه اختِبارًا للعبدِ، لقَدْ قالَ النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في سَبعةٍ يُظلُّهم اللهُ يومَ لا ظلَّ إلَّا ظِلُّه، أَحَدُهُمْ: «رَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللهَ»[1] وهَذا امتِحانٌ لا شكَّ، رجُلٌ شابٌ عِندَه قُدرةٌ ورَغبةٌ في النكاحِ وشابٌّ، والمَرأةُ ذاتُ مَنصبٍ وجَمالٍ، فقالَ: إنِّي أَخافُ اللهَ، وليسَ عِندَهم أحدٌ؛ لأنَّه لو كانَ عِندَهم أحدٌ لم يَقُلْ: إنِّي أخافُ اللهَ. ولقالَ: أخافُ أن يَراني الناسُ؛ فلِذلكَ قالَ: «إنِّي أَخافُ اللهَ»، فما حمَلَه على الامتِناعِ إلَّا خوفُ اللهِ، وهَذه منَ الفِتنِ.

كذلكَ مِنَ الفِتنِ ما قصَّ اللهُ علَيْنا عنِ اليَهودِ الَّذينَ ابتُلوا بالسَّبتِ، ويومُ السبتِ هوَ يومُ الجُمعةِ عندَ اليهودِ، وقَدْ حرَّمَ اللهُ علَيْهم الصيدَ في ذلكَ اليومِ، وابتَلاهُم، فإذا كانَ يومُ السبتِ جاءَتِ الحِيتانُ شُرَّعًا على الماءِ، وفي غيرِ يومِ السبتِ لا يَرَوْن أيَّ حُوتٍ، فقالوا: هَذا لا يُمكنُ فماذا نَصنعُ؟ قالوا: ضعُوا الشِّباكَ يومَ الجمعةِ، ثُم تَأتي الحِيتانُ يومَ السبتِ فتَدخلُ في الشِّباكِ وتَنحَبِسُ، فإذا صارَ يومُ الأَحدِ صِيدوها، فالفِعلُ ظاهرُه الإباحةُ؛ لأنَّهم يَقولونَ: لم نَصِدْ يومَ السبتِ. فقالَ لَهم: ﴿كُونُوا۟ قِرَدَةً خَـٰسِـِٔينَ﴾ [البقرة:٦٥]، فلو جاءَ شخصٌ، وقالَ: صدقَ دَارْوِنُ أنَّ الأصلَ أنَّ الإنسانَ قِردٌ. قُلنا له: صدَقَ باعتِبارِ نَفسِه لا باعتِبارِ غيرِه، فهوَ أقرَّ على نَفسِه بأنَّه قِردٌ، لكِنْ إقرارُه على غيرِه غيرُ مَقبولٍ.

فإنْ قُلنا لـه: ما الدَّليـلُ على صِدقِـك؟ قـالَ: إنَّ اللهَ يَقـولُ: ﴿كُونُوا۟ قِرَدَةً خَـٰسِـِٔينَ﴾.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة وفضل المساجد، رقم (٦٦٠)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب فضل إخفاء الصدقة، رقم (١٠٣١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= قُلنا لَه: هذا عَكسُ نَظريةِ دَارْوِنُ، فهَذا إنسانٌ صارَ قردًا، ودَارْوِنُ يَقولُ: القردُ صارَ إنسانًا، واليَهودُ الَّذينَ صاروا قِردةً هلَكوا وليسَ لهم نَسلٌ، أمَّا القِردةُ الموجودةُ هَذه فهيَ خَلقٌ جَديدٌ، وفَصيلةٌ من جِنسٍ آخَرَ، مثلِ الإِبلِ والبقَرِ وغيرِها.

المهمُّ أنَّ هَؤلاءِ ابتُلوا فلَمْ يَصبِروا.

والصحابةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم حرَّمَ اللهُ علَيْهم الصيدَ وهُم مُحرِمونَ، فابتَلاهُمُ اللهُ تَعالى، قالَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَيَبْلُوَنَّكُمُ ٱللَّهُ بِشَيْءٍ مِّنَ ٱلصَّيْدِ تَنَالُهُۥٓ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ﴾ [المائدة:٩٤]، أي: يَنالونَ بأَيديهم الصيودَ الَّتي تَمشِي، وبالرِّماحِ الصيودَ التي تَطيرُ، ومعَ ذلكَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم لم يُمسِكوا منها شيئًا أبَدًا، بَلْ صبَروا.

فأَقولُ: إنَّ هَؤلاءِ الَّذينَ يَدْعونَ الأصنامَ أوِ الأمواتَ ثُم يحصُلُ لهم ما دعَوْا به فهذا مِنَ الفِتنةِ والامتِحانِ مِنَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وإلَّا فإنَّا نَشهدُ ونَجزمُ ونَعلمُ عِلمَ اليقينِ أنَّ هَذهِ الأصنامَ لا تَنفعُهم، قالَ تَعالى ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ﴾ [الأحقاف:٥]، فالتزِمْ هَذا الشرطَ وهوَ الإِخلاصُ للهِ.

الشرطُ الثاني لقَبولِ الدُّعاءِ: اعتقادُ الداعِي قُدرةَ اللهِ عَلى إجابتِه، فلا بُدَّ أن يَعتقدَ ذلكَ بأَنَّ اللهَ قادرٌ على أَنْ يُجيبَه، فإِنْ تَردَّدَ في ذلكَ وقالَ: أُجرِّبُ هَلِ اللهُ يَقدرُ أم لا يَقدرُ؟ فإنَّ ذلِكَ لا يُمكنُ أن يُجابَ دُعاؤُه، بل يَكونُ كافرًا؛ لأنَّه شكَّ في قُدرةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ فلا بُدَّ أَنْ يَكونَ مُعتقدًا اعتِقادًا لا مِريةَ فيه أنَّ اللهَ قادرٌ على إجابتِه، ونَقولُ: إنَّه يُشترطُ أن يَجزمَ بأنَّ اللهَ قادرٌ على إجابتِه، لا أَنَّ اللهَ يُجيبُه؛ لأنَّ اللهَ قَد يُجيبُ وقَد لا يُجيبُ، لكِنْ لا بُدَّ أن يَكونَ هُناكَ سببٌ لعدَمِ الإِجابةِ؛ ولِهَذا نَقولُ: الشرطُ: أَنْ يَعتقدَ بأنَّ اللهَ قادرٌ على إِجابتِه، أمَّا إذا شكَّ وقالَ: لا أَدرِي هَلْ يُمكنُ هَذا في حقِّ اللهِ أَمْ لا يُمكنُ، فهَذا لا يَجوزُ.

=

الشرطُ الثالثُ: شُعورُه بافتِقارِه إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ فعِندَما تَدعو اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا تَعتقِدْ أنَّك غَنيٌّ عَنه، فإنَّكَ إذا سألْتَه وأنتَ تَعتقدُ أنَّك غَنيٌّ عَنه فإنَّه لا يُجيبُك؛ لأنَّ مَعنى ذلكَ أنَّك تَسألُ اللهَ سُؤالًا فُضوليًّا لا حاجةَ لَه، فلا بُدَّ أن تَشعُرَ بأنَّك في حاجةٍ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ ولِهَذا تجدُ دُعاءَ الرسلِ مِن هَذا النوعِ، قالَ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿رَبِّ إِنِّي لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ [القصص:٢٤]، ومِن دُعاءِ الرُّسُلِ وأَتباعِهم: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِيٓ أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [آل عمران:١٤٧]، ﴿لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الأعراف:١٤٩].

فلا بُدَّ أن تَشعُرَ بأنَّك في حاجةٍ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ وأنَّك لاجِئٌ إلَيْه، مُعتقدًا أنَّه لا غَنى لكَ عنِ اللهِ.

الشرطُ الرابعُ: رَجاؤُه أن يُجيبَ اللهُ دُعاءَه، هذا أيضًا لا بُدَّ مِنه، وهذا غيرُ الشرطِ الثاني، فالشرطُ الثاني اعتِقادُه أنَّ اللهَ قادرٌ، وهَذا رجاؤُه أنَّ اللهَ يُجيبُ، أمَّا إذا سألْتَ اللهَ عَزَّوَجَلَّ وأنتَ لا تَرجو أن يُجيبَك فأنتَ بَعيدٌ منَ الإجابةِ؛ لأنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ثبَتَ عَنه أنَّه قالَ في الحَديثِ القُدسيِّ: «أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، وَأَنَا مَعَهُ إِذَا ذَكَرَنِي»[1]، فقولُه: «أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي» فالَّذي يَدعو اللهَ ويَظُنُّ أنَّ اللهَ لا يُجيبُ دُعاءَه لا يُجيبُه؛ لأنَّ اللهَ عندَ ظنِّكَ بِه، إنْ ظنَنْت به خيرًا فلكَ، وإن ظَنَنْت به سِوى ذلكَ فعلَيْك، فلا بُدَّ أن تكونَ راجِيًا.

(١) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ [آل عمران:٢٨]، رقم (٧٤٠٥)، ومسلم: كتاب الذكر، باب الحث على ذكر الله تعالى، رقم (٢٦٧٥)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

=

ومعَ هَذا فإنِّي أقولُ: إنَّ هَذا الشرطَ هوَ في الحَقيقةِ السببُ الَّذي يُوجبُ لي أن أدعوَ اللهَ؛ لأَنَّني لو لم أَرْجو الإجابةَ ما دعَوْت اللهَ عَزَّوَجَلَّ لكِنِ الإنسانُ قَدْ يَدعو اللهَ تَعالى أحيانًا دُعاءً على العادةِ فقَطْ، لا يَشغَل في بالِه مَسؤولَه ولا يَشغَل في بالِه أنَّ اللهَ يُجيبُه وهذا غَفلةٌ، وقَدْ ورَدَ في الأثرِ «أَنَّ اللهَ لَا يَسْتَجِيبُ دُعَاءً مِنْ قَلْبٍ غَافِلٍ لَاهٍ»[1]، فلا بُدَّ أَنْ تَجعلَ نَفسَك راجيةً لقبولِ الدعاءِ.

الشرطُ الخامسُ: أَلَّا يَعتديَ في الدعاءِ، فيَسألَ ما يَمتنعُ شَرعًا أو قدَرًا، فإنِ اعتدَى فهوَ آثمٌ ولا يُجابُ له، والدليلُ قولُه تَعالى: ﴿ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾ [الأعراف:٥٥]، كأَنَّه قالَ: ادعُوا ربَّكم تَضرُّعًا وخفيةً ولا تَعتَدوا إنَّه لا يُحِبُّ المُعتَدين.

والاعتِداءُ في الدعاءِ أَنْ يَسألَ ما لا يَجوزُ شرعًا أو قدَرًا، أي: ما يَمتنعُ، فلو سَألَ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أن يُهلكَ فُلانًا بدونِ أيِّ سببٍ، فلا يُقبَلُ منه؛ لأَنَّ هذا عُدوانٌ، فلا يَجوزُ أن تَعتدِيَ على غيرِك، وكذلِك لَوْ قالَ: اللهُمَّ إنِّي أَسألُك أَنْ تُبرِّئَني من صلاةِ الفجرِ؛ لأَنَّني كثيرُ النومِ. فإنَّ هذا غيرُ جائزٍ؛ لأَنَّه مُمتنعٌ شرعًا، ولَوْ أَنَّ أحدًا قالَ: اللهُمَّ إنِّي أعلمُ لِما لأَنبيائِك منَ المَنزلةِ عِندَك، فأَسألُك اللهمَّ أن تَجعَلَني نبيًّا. فإنَّ هذا لا يُقبلُ؛ لأَنَّه يَمتنعُ شرعًا أن يُرسلَ اللهُ تَعالى رَسولًا بعدَ محُمدٍ ﷺ، وأمَّا عيسَى ابنُ مَريمَ فإنَّه سيَنزلُ في آخِرِ الزمانِ حاكِمًا بشريعةِ الرسولِ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لا رَسولًا مستقِلًّا، إذًا، لَوْ سألَ ما يَمتنعُ شَرعًا أو قدرًا لم يُجبْ.

---

(١) أخرجه الترمذي: أبواب الدعوات، رقم (٣٤٧٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

= ولَوْ قالَ: اللهُمَّ ارزُقْني ولَدًا بلا زواجٍ، فإنَّ ذلكَ بحسبِ ما أَجرَى اللهُ العادةَ بِهِ لا يُمكنُ، لكِنْ يُمكنُ أن يَقَعَ آيةً من آياتِ اللهِ، وهذا لا يجوزُ سُؤالُه، كما لَوْ قُلتَ في الليلِ مَثَلًا وأنتَ تشعُرُ بالبردِ وليسَ عِندَكَ ضوءٌ تَتَدفَّأ فقُلتَ: اللهُمَّ أَخرِجْ لي الشمسَ الآنَ حتَّى تكونَ فوقَ رأسِي. فإنَّ هذا عُدوانٌ؛ لأنَّ مِثلَ هَذا وإن كانَ قَدْ يقعُ بحسَبِ قُدرةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ لكِنِ اللهُ أَجرى بأَنْ لا تَخرجَ الشمسُ في نِصفِ الليلِ، وإلَّا فإنَّ اللهَ قد حبَسَ الشمسَ أن تَغيبَ ليُوشعَ بنِ نُونٍ حتَّى يَفتحَ بيتَ المَقدسِ[١].

الشرطُ السادسُ: **ألَّا يَتغذَّى بالحرامِ**، أي: لا يَأكلَ شَيئًا حرامًا، فإنْ أكلَ شيئًا حرامًا فإجابتُه بَعيدةٌ جدًّا، كشُربِ الدُّخَانِ مثلًا فإنه حرامٌ، وألَّا يَأكلَ حَرامًا لكَسبِه؛ لأنَّ المُحرَّمَ نَوعانِ: مُحَرَّمٌ لعَينِه، ومُحَرَّمٌ لكَسبِه، فالحريرُ مثَلًا على الرجالِ مُحَرَّمٌ لعَينِه، وكذلكَ الخَمرُ والخِنزيرُ والمَيتةُ وما أَشبَه ذلك، هذه مُحَرَّمةٌ لعَينِها، تُحَرَّمُ على كلِّ إنسانٍ.

كذلكَ أكلُ الصيدِ عَلى المُحرِمِ مُحَرَّمٌ لعَينِه؛ لأنَّه إن صادَه المُحرِمُ صارَ حرامًا، وإن صادَه الحلالُ لغيرِ المُحرِمِ صارَ حلالًا.

أمَّا الربا فمُحرَّمٌ لكَسبِه، وما كَسبَه الإنسانُ عن طريقِ الغِشِّ هذا مُحرمٌ لكَسبِه أيضًا، كمَن يبيعُ الشيءَ فيَجعلُ الأحسنَ فوقُ والأَردأَ أسفلُ، فإذا جاءَ المُشتري ظَنَّ أنَّه طيِّبٌ حسبَ ما في أَعلاهُ، ولكِنَّه عندَما يصلُ إلى أسفلِه يجدُه رَديئًا، فكانَ ما في الأعلى والأسفَلِ يُساوِي عشَرةً لَمَّا كانَ الجيدُ هوَ الأعلى اشتَراهُ بخَمسَ عشرةَ فالكسبُ الحرامُ هو خَمسةُ رِيالاتٍ، فهَذه حرامٌ لا تَحِلُّ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب فرض الخمس، باب قول النبي ﷺ: «**أحلت لكم الغنائم**»، رقم (٣١٢٤)، ومسلم: كتاب الجهاد، باب تحليل الغنائم لهذه الأمة خاصة، رقم (١٧٤٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

إذًا، إذا تغذّى الإنسانُ بالحرامِ سَواءٌ كانَ ذلكَ الحرامُ حرامًا لعينِه أو حرامًا لكَسبِه فإنَّه إجابتُه بَعيدةٌ، دليلُ ذلكَ قولُ الرسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**إنَّ اللهَ طيِّبٌ لا يقبلُ إلَّا طيِّبًا، وَإنَّ اللهَ أَمَرَ المُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ المُرْسَلِينَ، فَقَالَ تَعَالَى**: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعْمَلُواْ صَٰلِحًا ۖ إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾، **وقالَ تعالى**: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ وَٱشْكُرُواْ لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾» **ثُم ذكَرَ النَّبيُّ** عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الرجلَ يُطيلُ السفرَ أَشعثَ أغبرَ، يَمُدُّ يديهِ إلى السَّماءِ يا ربِّ، يا ربِّ، ومَطعَمُه حَرامٌ، ومَلبَسُه حَرامٌ، ومَشرَبُه حَرامٌ، أَوْ قالَ: وغُذِيَ بالحَرامِ، فأَنَّى يُسْتَجابُ لِذلِكَ؟[1]. و(أَنَّى) هنا اسمُ استِفهامٍ بمَعنَى الاستِعبادِ، أي: بعيدٌ أنَّ اللهَ يَستجيبُ لذلِك، معَ أنَّه -أي: هَذا الداعِيَ- وُجِدَ مِنه أسبابٌ لإجابَةِ الدُّعاءِ.

وأمَّا إثباتُ فائدةِ الدُّعاءِ، وأنَّه مِن أقوَى الأسبابِ لِحُصولِ المَحبوبِ ودَفعِ المَكروهِ فهُو ثابتٌ بأدِلَّةٍ منَ القُرآنِ والسُّنةِ والواقِعِ:

أمَّا القُرآنُ فقَد قالَ اللهُ تَعالى: ﴿ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر:٦٠]، والقارِئُ يَشعرُ بأنَّ ﴿أَسْتَجِبْ﴾ جَوابٌ، فهَلْ هيَ جوابُ الأَمرِ، أو هِيَ جَوابٌ لشرطٍ مُقدرٍ؟ قالَ بعضُ النَّحويِّينَ: إنَّها جَوابٌ للأمرِ، ولا حاجةَ أن نُقدِّرَ فِعلَ شَرطٍ. وقالَ بعضُهم: إنَّها جَوابٌ لشَرطٍ محذوفٍ، والتَّقديرُ: إنْ تَدْعوني أَستجِبْ لكُم، وأيًّا كانَ فإنَّ الآيَةَ فيها دَلالةٌ واضحةٌ على أنَّ الدُّعاءَ له فائِدةٌ، وهِيَ أنَّك إذا دعَوْت اللهَ استَجابَ لكَ.

أمَّا أدلَّةُ إجابةِ الدُّعاءِ منَ السُّنةِ وإثباتِ فائدتِه فكَثيرةٌ جدًّا:

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الزكاة، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها، رقم (١٠١٥)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= منها: حَديثُ أنسٍ الثابتُ في الصحيحَيْن، أنَّ رجُلًا دخلَ يومَ الجُمعةِ والنبيُّ ﷺ يَخطبُ فقالَ: يا رسولَ اللهِ، هلَكَتِ الأَموالُ، وانقطعَتِ السُّبلُ، فادْعُ اللهَ يُغِثْنا. فرفَعَ يدَيْه وقالَ: «**اللهُمَّ أَغِثْنَا**» ثلاثَ مرَّاتٍ. قالَ أنسٌ: فواللهِ ما في السَّماءِ مِن سَحابٍ ولا قزعةٍ، وما بينَنا وبينَ سَلعٍ مِن بيتٍ ولا دارٍ -وسَلعٌ هذا جبلٌ مَعروفٌ في المَدينةِ لا يَزالُ اسمُه باقٍ إلى اليومِ تَخرجُ مِن ناحيتِه السَّحابُ- قالَ: فأَنشَأَ اللهُ سَحابةً مِن وَرائِه مثلَ التُّرسِ، فلَمَّا توسَّطَت السَّماءَ انتَشَرَت ورعَدَت وبرَقَت وجعَلَ السَّحابُ يَثورُ أمثالَ الجِبالِ، فأَمطَرَت، والنبيُّ ﷺ على مِنبَرِه، فما نزَلَ إلَّا والمطرُ يَتحادرُ مِن لِحيَتِه، وهَذا واضحٌ في الإِجابةِ، فإنَّه ﷺ دعا والسَّماءُ صَحوٌ، فجاءَ المطَرُ قبلَ أَنْ يَنزلَ مِن مِنبَرِه، وبقِيَ المطَرُ لِمدةِ أُسبوعٍ كامِلٍ، فدخَلَ رجُلٌ أوِ الرجلُ الأوَّلُ في يومِ الجُمعةِ وقالَ: يا رَسولَ اللهِ، غرِقَ المالُ وتهدَّمَ البِناءُ، فادعُ اللهَ يُمسِكْها عَنَّا، ولكنِ الرَّسولُ ﷺ لم يَدْعُ اللهَ أَنْ يُمسِكَها؛ لأنَّ إمساكَها قَدْ يَكونُ فيه ضَررٌ، بَلْ قالَ: «**اللهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا**»، وجعَلَ يُشيرُ إلى النواحِي فما يُشيرُ إلى ناحيةٍ إلَّا انفرَجَ السَّحابُ، وقالَ: «**اللهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا، اللهُمَّ عَلَى الآكَامِ وَالظِّرَابِ وَبُطُونِ الأَوْدِيَةِ وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ**»، فانفرَجَ السحابُ عَن المَدينةِ حتَّى صارَ ما فوقَ المَدينةِ صَحوًا وما حَولَها مَطرًا، وخرجَ الناسُ يَمشُون في الشمسِ(١)، وهذا الحديثُ ثابتٌ في الصحيحَيْن وغيرِهما، وهو واضِحٌ في فائِدةِ الدُّعاءِ وإجابتِه، أنَّهُ مِنَ السُّنةِ.

أمَّا الواقعُ فإنَّه يَشهدُ بذلِك، فكَمْ مِن إنسانٍ دعا اللهَ سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ فاستَجابَ لَهُ، وفي القُرآنِ أَمثلةٌ كثيرةٌ لِهَـذا: ﴿وَأَيُّوبَ إِذۡ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ وَأَنتَ أَرۡحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الاستسقاء، باب الاستسقاء في خطبة الجمعة، رقم (١٠١٤)، ومسلم: كتاب الاستسقاء، باب الدعاء في الاستسقاء، رقم (٨٩٧)، من حديث أنس رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ.

= ﴿٨٣﴾ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ فَكَشَفْنَا مَا بِهِۦ مِن ضُرٍّ﴾ [الأنبياء:٨٤]، ﴿وَنُوحًا إِذْ نَادَىٰ مِن قَبْلُ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ﴾ [الأنبياء:٧٦]، وقالَ اللهُ عن نُوحٍ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: ﴿فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَغْلُوبٌ فَٱنتَصِرْ ﴿١٠﴾ فَفَتَحْنَآ أَبْوَٰبَ ٱلسَّمَآءِ بِمَآءٍ مُّنْهَمِرٍ﴾ [القمر:١٠-١١]، ﴿فَفَتَحْنَآ﴾ الفاءُ عاطِفةٌ تَدلُّ على التَّرتيبِ، وأنَّه بمُجرَّدِ دَعوتِه استجابَ اللهُ تَعالى له ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ إلى آخِرِه.

فالُمهمُّ أنَّ فائدةَ الدُّعاءِ ثابِتةٌ بالقُرآنِ والسُّنةِ والواقعِ، وكلُّنا نَشهدُ بذلِك، ولكِنْ كما قُلْنا فيما سبَقَ لا بُدَّ منَ الشُّروطِ.

ثُم اعلَمْ أنَّ الإجابةَ -كما سيَأتي إنْ شاءَ اللهُ تَعالى في الشُّبهةِ وجَوابِها- لا يَلزمُ أَنْ يُجابَ الإنسانُ بنفسِ ما طلَبَ، كما سيُذكرُ إنْ شاءَ اللهُ.

والدُّعاءُ مِن أَقوى الأَسبابِ لِحُصولِ المَحبوبِ ودَفعِ المَكروهِ؛ لأنَّ حُصولَ المَطلوبِ ودَفعَ المَكروهِ له أَسبابٌ كَثيرةٌ مِنها الدعاءُ، فلَوْ أَنَّ مَريضًا ذهبَ إلى المُستَشفى وأخذَ العِلاجَ وبـرَأَ مِن المرضِ، فقَدْ حصلَ له مَطلوبُـه واندفَعَ عنه الشرُّ، ولـو أنَّ مَريضًا آخرَ دعا اللهَ عَزَّوَجَلَّ أو ذهَبَ إلى قارِئٍ يَقرَأُ علَيْه فدعا اللهَ له فشُفِيَ مِن مرَضِه فإنَّه قَدْ حصَلَ المطلوبُ، وكَمْ مِن دُعاءٍ صارَ أقوَى منَ الأسبابِ الحِسيةِ المادِّيةِ؛ لأنَّ الدعاءَ إنَّما يَتوجَّهُ بِهِ الإِنسانُ إلى مَن بيَدِه مَلكوتُ كلِّ شيءٍ وهوَ عَلى كلِّ شيءٍ قَديرٌ، فهُو أَقوَى مِن كلِّ سببٍ إِذا قبِلَه اللهُ عَزَّوَجَلَّ.

لكِـنِ ادَّعَى قـومٌ منَ المُتفلسِفةِ وغالِيةِ الصُّوفيةِ أنَّه لا فائِدةَ فيه، قالوا: إنَّ الدُّعاءَ لا فائِدةَ مِنـه، ولا حاجـةَ إلَيـه، حتَّـى رأَى بعضُـهم أنَّ مِن أَبلـغِ صِيـغِ الدُّعـاءِ أَنْ تَقـولَ:

= عِلمُه بحالي يَكفِي عَن سُؤالي. وهَذه كلِمةٌ مِن أَبطَلِ الكلِماتِ، فإنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ عَليمٌ بحالِ كلِّ أحَدٍ، وعِلمُه بحالِ عِبادِه لم يُغنِهِم عَن دُعائِه، ولَوْ كانَ كذلِك لكانَ دُعاءُ الرسلِ وغَيرِهم مِن عِبادِ اللهِ الصالِحِين لَغوًا لا فائِدةَ منه، فهَذِه الكلِمةُ الَّتي يَرَوْن أَنَّها مِن أعظَمِ صِيغِ الدُّعاءِ هِي مِن أبطَلِ الصِّيغِ، وأكذَبِها، ولا بُدَّ للإنْسانِ مِن دُعاءِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ لأنَّه مِن العِبادةِ.

إذًا، هَذه الدَّعوَى لا بُدَّ لَها مِن شُبهةٍ، والشُّبهةُ أنَّهم يَقولونَ: إنْ كانَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ قد قدَّرَ لكَ هذا الَّذي دعَوْت فلا حاجةَ إلى الدُّعاءِ، وإنْ كانَ لم يُقدِّر فإنَّ الدعاءَ لا يَأتِي به، فمثَلًا هذا مَريضٌ يَدعو اللهَ عَزَّوَجَلَّ يقولونَ: لا فائِدةَ مِنَ الدُّعاءِ، إن كانَ اللهُ أَرادَ أن تُشفَى شَفاكَ بدونِ دُعاءٍ، وإن كانَ اللهُ أَرادَ أَلَّا تُشفَى فإنَّك لَوْ تَدعو اللهَ ليلًا ونَهارًا لا تُشفَى؛ لأنَّ إرادةَ اللهِ تَعالى لا تُردُّ، وهَذه شُبهةٌ يُمكِنُ أَنْ تَشتَبِهَ حتَّى عَلى بعضِ طلَبةِ العِلمِ، فيَقولُ: صحيحٌ، إذا كانَ اللهُ أَرادَ أن يَحصُلَ لي هذا الشيءُ، فإنَّه يَحصُلُ بدونِ دُعاءٍ، وإذا كانَ اللهُ لم يُرِدْه فأَنا وإنْ دعَوْت فلا يُمكنُ أن يَأتِيَ، فالْمُقدَّرُ كائنٌ وغيرُ الْمُقدَّرِ لا يَكونُ، وحينَئذٍ لا فائِدةَ منَ الدُّعاءِ.

وهَذه الشُّبهةُ نَرُدُّ علَيْها بوُجوهٍ:

الوَجهُ الأوَّلُ: أنَّها قَدحٌ في حِكمةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ وفي شَرعِه؛ لأنَّنا إذا سلَّمْنا لَها كانَ قولُ ربِّنا: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡ﴾ [غافر:٦٠] لَغوًا لا فائِدةَ مِنه إطلاقًا، وكانَ اللهُ تَعالى يأمُرُنا بِما هو عبَثٌ لا فائِدةَ لَنا مِنه، وهذا قَدحٌ في حِكمةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وقَدحٌ أيضًا في عِبادتِه؛ لأنَّ الدعاءَ منَ العِبادةِ، وإذا كانَ لَغوًا لا فائِدةَ منه صارَ تَعبُّدُنا للهِ عَزَّوَجَلَّ لَغوًا لا فائدةَ مِنه، هذا واحِدٌ.

ثانيًا: أنَّ هَذه الشبهةَ قدحٌ في الأنبياءِ علَيْهِمُ الصلاةُ والسَّلامُ؛ لأنَّ الأنبياءَ دعَوُا اللهَ، والرسلَ دعَوُا اللهَ، وخُلفاءَ الرسُلِ دعَوُا اللهَ، فكلُّ هَؤلاءِ نَحكمُ علَيْهم بالسفَهِ؛ لأنَّهم قالوا لغوًا ولعِبًا ولهوًا لا فائِدةَ منه، فإذا كانَ اللهُ قد قَدَّر لكَ هَذا الأمرَ فإنَّه يَأتيكَ بدونِ دُعاءٍ، وإذا لم يُقدِّرْه فإنَّه لن يَأتيَكَ، وحينَئِذٍ يَكونُ ذلكَ قَدحًا في الأنبياءِ علَيْهِمُ الصلاةُ والسَّلامُ.

ثالثًا: أنَّه تَكذيبٌ للواقعِ، وكلُّ دَعوَى يُكذِّبُها الواقعُ فإنَّها غيرُ مَسموعةٍ، حتَّى إنَّ الفُقهاءَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ قالوا في بابِ الدَّعاوِي: مَنِ ادَّعَى شيئًا يُكذِّبُه الواقعُ لم يُلتفَتْ إلى دَعواهُ إطلاقًا، فلَوْ أنَّ رجُلًا قالَ: إنِّي ملَكْت هذا البيتَ مِن فُلانٍ مُنذُ عِشرينَ سَنةً، وعُمْرُ هذا المُدَّعي تِسعَ عشرةَ سَنةً، فهذه دَعوَى غيرُ مَسموعةٍ إطلاقًا؛ لأنَّه يُكذِّبُها الواقعُ، وهَؤلاءِ الذينَ قالوا: إنَّ الدُّعاءَ لا فائِدةَ مِنه نَقولُ: إنَّ دَعْواكم هذه يُكذِّبُها الواقعُ فهِيَ غيرُ مَسموعةٍ إطلاقًا، ولا حاجةَ أَنْ نَقولَ لَهم: هاتوا بيِّنةً عليها؛ لأنَّنا نَرفُضُها رأسًا قبلَ أن نَنظُرَ فيها ونَتأمَّلَ ونَتصوَّرَ؛ لأنَّ الواقِعَ يُكذِّبُها، فكلُّ الناسِ يَشهَدون بأنَّ اللهَ تَعالى إذا دُعِيَ أَجابَ، حتَّى الكُفارُ أَنفسُهم إذا مسَّهُم الضرُّ في البَحرِ دعَوُا اللهَ مُخلِصينَ له الدِّينَ، فيُنجِّيهم، ويُؤمِنون أنَّه نجَّاهم لكِنْ إذا نَجَوْا كفَروا بعدَ ذلِك.

فالحاصِلُ أنَّ هَذه دَعوَى يُكذِّبُها الحسُّ، فلا تَكونُ مَسموعةً فضلًا عَن أن تَكونَ مَقبولةً.

وإذا تَنزَّلْنا معَهُم تَنزُّلًا جدليًّا وقُلنا: مُمكنٌ أَنْ نَتنزَّلَ معَكُم ونَقولَ: هَذه الدَّعوى الَّتي ذكَرْتم قَـدْ تَشتبِهُ على بعضِ الناسِ؛ أنَّه إنْ كانَ المَدعوُّ بِه مُقدَّرًا فإنَّه سيَكـونُ بدونِ دُعاءٍ، وإن كانَ غيرَ مُقدَّرٍ فلَنْ يَكونَ بالدُّعاءِ. نَقولُ لهم: نحنُ نَقولُ: إنَّه مُقدَّرٌ لكِـنْ بشَرطٍ

= وهو الدُّعاءُ، فيَكونُ اللهُ تَعالى قَدْ قدَّرَه في الأزلِ مَسبوقًا بالدُّعاءِ، وبهَذا نَعرفُ أنَّه ليسَ مُقدَّرًا على الإطلاقِ ولا غيرَ مُقدَّرٍ على الإطلاقِ، لكِنَّه مُقدَّرٌ بالشَّرطِ، فهوَ في عِلمِ اللهِ الأزَليِّ مُقدَّرٌ بشَرطٍ سابِقٍ علَيْه وهوَ الدعاءُ.

كما أنَّنا نَقولُ لَهُم: إن كانَ الواحدُ مِنكُم يقولُ: أنا لا أتزوَّجُ إنْ كانَ اللهُ قَدْ قدَّرَ لي ولَدًا فإنَّه يَأتي، وإنْ كانَ اللهُ لم يُقدِّرْ لي ولَدًا فإنَّه لا يَكونُ، فلِماذا تَتزوَّجون؟! إذًا، خالَفوا ما يُقرُّون بهِ عَلى أنفُسِهم، وهُم يُثبِتون الأسبابَ، فيُثبِتون أنَّ سببَ الولَدِ أنْ يُجامِعَ الرجُلُ زَوجَته وتَأتيَ بولَدٍ، ويُثبِتونَ أنَّ سببَ الشبعِ أنْ يَتناوَلَ الإنسانُ الطعامَ، فلَوْ قلتَ لأحَدِهم: اصبِرْ لا تَأكُلْ أبدًا، إنْ كانَ اللهُ يُريدُ أنْ تَشبَعَ شبِعْت بدونِ أكلٍ، وإنْ كانَ اللهُ لم يُرِدْ أن تَشبَعَ فلَوْ أكَلْت زُروعَ الدُّنيا كلِّها وثِمارَها لم تَشبَعْ. لقالَ: هَذا ليسَ صَحيحًا، أنا أفعَلُ الأسبابَ لأشفَى، نَقولُ: إذًا، اللهُ قَدْ قدَّرَ شبعَك مَسبوقًا بالأكلِ، وقدَّرَ الولدَ لكَ مَسبوقًا بالجِماعِ، وقدَّرَ هذا المَدعوَّ به مَسبوقًا بالدعاءِ.

فهَذا هوَ الجَوابُ عَلى هذِه الشُّبهةِ، وهوَ أمرٌ مُدركٌ بالعَقلِ والعادةِ عَلى أنَّ الأشياءَ كلَّها مَربوطةٌ بأَسبابِها، لكِنْ مِنَ الأَسبابِ ما هوَ مَعلومٌ لَنا ومنَ الأَسبابِ ما هوَ مَجهولٌ، والمَدعوُّ به حُصولُه قد يَكونُ مَقبولًا بشَرطٍ وهوَ الدُّعاءُ.

فإنْ قالَ قائلٌ في الردِّ علَيْهم بتكذيبِ الواقعِ، لو قالوا: إنَّ الفِعلَ صادفَ الدُّعاءَ فقَطْ ولم يَكُن الدُّعاءُ هوَ السبَبُ، فما الردُّ علَيْهم؟

فالجَوابُ: نَقولُ: الأصلُ أنَّ ما جاءَ مُباشرًا للشيءِ فهوَ مِنه، وإنَّما قُلْنا في مَسألةِ مَن دَعا الأَصنامَ وحصَلَ مَطلوبُه؛ لأنَّ عِندَنا علمًا بأنَّها لا تُجيبُ، ولَولا أنَّنا عِندَنا عِلمٌ بأنَّها

= لا تُجيبُ لقُلْنا: يُمكِنُ، فالأصلُ أنَّ ما جاءَ مُباشرًا عَن شيءٍ فهُوَ مِنه، ولا كسَبَه، هَذا هو الأصلُ.

وتُوجَدُ شُبهةٌ حَقيقةٌ غيرُ شُبهةِ الصُّوفيةِ ومَن أَشبَهَهم، وهيَ أنَّ مِن الناسِ مَن يَسأَلُ فلا يُعطَى شيئًا أو يُعطَى غيرَ ما سَأَلَ، أو يَسأَلُ فيُعطَى ما سأَلَ، فالأحوالُ ثَلاثةٌ:

الحالُ الأُولى: أَنْ يَسأَلَ فيُعطَى ما سأَلَ وهَذا واضِحٌ ولا إشكالَ فيهِ، فشَخصٌ سأَلَ اللهَ تَعالى شيئًا فأَعطاهُ إيَّاه، فهذا ليسَ فيه شُبهةٌ إطلاقًا؛ لأنَّه سأَلَ فأُجيبَ بنَفسِ ما سأَلَ.

الحالُ الثانيةُ: أَنْ يَسأَلَ فلا يُعطَى شَيئًا.

الحالُ الثالِثةُ: أن يَسأَلَ فيُعطَى غيرَ ما سأَلَ، مِثل أَنْ يَقولَ الإنسانُ: اللهُمَّ هيِّئ لي مثَلًا سيارةً وَصفُها كَذا وكَذا. ولا يَقولُ أحدُكم: أنا أَستَحي أَنْ أسأَلَ اللهَ السيَّارةَ، أَنا لا أريدُ أن أَسأَلَ اللهَ إلَّا بشيءٍ يَتعلَّقُ بالآخِرةِ، بلِ اسأَلِ اللهَ حتَّى بشيءٍ يَتعلَّقُ بأَمرِ الدُّنْيا، فيَصِحُّ أن تَقولَ: اللهُمَّ إنِّي أَسأَلُك سيارةً مثَلًا صِفتُها كَذا وكَذا، أو أَسكُن دارًا صِفتُها كَذا وكَذا. أي شيءٍ مِن أمورِ الدُّنيا أو الآخِرةِ، والدَّليلُ على هَذا أنَّ الرسولَ قالَ في حديثِ ابنِ مَسعودٍ لَمَّا ذكَرَ التَّشهُّدَ قالَ: «**ثُمَّ لْيَتَخَيَّرْ مِنَ الدُّعَاءِ مَا شَاءَ**»[(١)].

فإنْ قالَ قائلٌ: كيفَ يَسأَلُ اللهَ شيئًا مِن أُمورِ الدُّنْيا وهو يُصلِّي، والرسولُ ﷺ يَقولُ: «**إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ**»[(٢)].

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد، رقم (٨٣٥)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، رقم (٤٠٢)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحته، رقم (٥٣٧)، من حديث معاوية بن الحكم السلمي.

= فالجَوابُ: هذا ليسَ مِن كلامِ الناسِ، فأَنا لم أَقُلْ: يا فُلانُ أَعطِني كَذا وكَذا وأَنا أُصلِّي، بل أَنا أَسأَلُ اللهَ عَزَّوَجَلَّ وأَنا لا مَلجأَ لي إلَّا اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ سَواءٌ في أُمورِ الدِّينِ أو في أُمورِ الدُّنْيا.

المُهِمُّ، أنَّ الإنسانَ قَدْ يَسأَلُ شيئًا، كمَنْ سأَلَ اللهَ أَنْ يَرزُقَه سيَّارةً صِفتُها كَذا وكَذا، لكِنِ اللهُ سهَّلَ له سيارةً على غيرِ الوَصفِ الَّذي أَرادَ، إذًا، أُعطِيَ غيرَ ما سأَلَ، وهذا كثيرٌ.

والجَوابُ على هذه الشُّبهةِ أن نَقولَ: أمَّا مَن لم يُعطَ شَيئًا فإِنْ كانَ اللهُ تَعالى قد منَعَه مَنعًا باتًّا، أي: لم يُعطِهِ ما سأَلَ ولا ادَّخَرَ له شيئًا عندَه، فإن ذلِكَ يَكونُ لوُجودِ مانِعٍ، فقَدْ تَتخلَّفُ بعضُ الشُّروطِ الَّتي ذكَرْنا وحينَئِذٍ لا يُجابُ، قد يَكونُ مُعتدِيًا في دُعائِه مِثل أَنْ يَقولَ: اللهُمَّ أَهلِكْ فُلانًا، اللهُمَّ دمِّرْ علَيْه مَنزِلَه. وما أَشبَه ذلكَ مِن الكَلامِ ولكِنَّه لم يَحصُلْ شيءٌ؛ لأَنَّه قد يَكونُ مُعتدِيًا فلا يُجابُ، وهذا كثيرٌ، فكَثيرٌ منَ الناسِ يَدعو على غَيرِه اعتِداءً بدونِ مُبرِّرٍ فلا يُجابُ؛ لأنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ لا يُؤيِّدُ الظالمَ أبدًا، ومَن دعا على غَيرِه بغيرِ حَقٍّ فهوَ ظالِمٌ، واللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ إنَّما يَستَجيبُ للمَظلومِ، أمَّا الظالِمُ فلا يَستَجيبُ له أبدًا؛ لأنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ حكَمٌ عَدْلٌ ولا يُمكِنُ أن يُجيبَ ظالمًا على مَظلومٍ، وإنَّما يُجيبُ مَظلومًا على ظالِمٍ.

إِذًا نَقولُ: إذا لم يُعطَ شيئًا إطلاقًا فذلِكَ إمَّا لفَواتِ شَرطٍ، أو وُجودِ مانِعٍ، وأمَّا إذا أُعطِيَ شيئًا آخَرَ غيرَ ما سأَلَ، لا مِن أمرِ الدُّنيا ولكِنِ ادَّخَر لَه عِندَ اللهِ فهوَ في الحَقيقةِ قَدْ أُجيبَ لكِنِ اقتَضَتْ حِكمةُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ أَلَّا يُجيبَه إلى ما سأَلَ؛ لأَنَّه رُبَّما يَكونُ ذلِكَ شَرًّا له، والإِنسانُ لا يَدرِي، قَدْ يَدعو اللهَ بشَيءٍ لو حصَلَ له لافتَتَنَ بِه وصَدَّه عَن سَبيلِ اللهِ،

= وهَذا فيهِ إشكالٌ مِن حَيثُ إنَّ الإنسانَ لم يَجِدْ أثَرَ دَعوتِه في الدُّنْيا، وليسَ فيه إشكالٌ من حَيثُ إنَّه استَفادَ مِن هذه الدَّعوةِ؛ لأنَّ اللهَ تَعالى ادَّخَرَ له مِثلَها، وعَلى هذا فيُقالُ: إنَّ هذا الرجُلَ أُجيبَتْ دَعوتُه، لكِنْ على وَجهٍ آخَرَ غيرِ ما أَرادَ، أو يَصرِف عَنه منَ الشرِّ مِثلَها، وهَذا أيضًا في ظاهِرِ الحالِ أنَّه ما أُجيبَ؛ لأنَّه سأَلَ فلَمْ يُعطَ ما سأَلَ لكِنَّه في الواقعِ أُجيبَ حيثُ صُرِفَ عنه منَ الشرِّ مِثلُها، قالوا: إذًا، يُكثِرُ من الدُّعاءِ. قالَ: «اللهُ أَكْثَرُ»[1] أي: كلَّما أَكثَرْتُم فإنَّ اللهَ تَعالى أكثَرُ؛ لأنَّ اللهَ يَجزِي الحسَنةَ بعَشرِ أَمثالِها إلى سَبعمِائةِ ضِعفٍ إلى أَضعافٍ كَثيرةٍ، فيَكونُ ما يَحصلُ للمَرءِ منَ الثوابِ أكثَرُ مِمَّا يَحصُلُ مِنه منَ العمَلِ الَّذي هو الدُّعاءُ.

مِثالُ ذلِكَ: أَنْ يَكونَ هذا الرجلُ يَدعو اللهَ تَعالى بشيءٍ يُحبُّه ويُريدُ وُجودَه، فيَحدثُ حادثٌ مثلًا يَصرفُ عنه منَ السُّوءِ أكثَرَ، كأَنْ يحدثَ له مثلًا صَدمٌ، أو سُقُوط من جِدارٍ، أوِ اشتعَلَ في بَيتِه نارٌ، وما أَشبَهَ ذلكَ فنَجا مِن هَذا، فيَكونُ اللهُ تَعالى قَدْ صرَفَ عَنه منَ الشَّرِّ مِثلَ ما سأَلَ وأكثَرَ.

فإنْ قالَ قائلٌ: المَصائبُ في الدُّنيا هَلْ تُدَّخَرُ له في الآخِرةِ؟

فالجوابُ: المَصائبُ في الدُّنْيا إذا صبَرَ واحتسَبَ الأَجرَ صارَتْ أَجرًا لَه، وإلَّا تكونُ كفَّارةً له لبعضِ الذُّنوبِ.

الجَوابُ الثاني: أنَّه قَدْ يَكونُ هُناكَ مَوانعُ تَمنعُ منَ الإجابةِ، أي: بمَعنَى ألَّا يُجابَ أَصلًا؛ لأنَّ الوَجهَ الأوَّلَ فيه نوعُ إجابةٍ؛ لأنَّه إمَّا أَنْ يُدخَّرَ له مثلُها، أو يُصرفَ عنه منَ

(١) أخرجه الترمذي: كتاب الدعوات، باب في انتظار الفرج، رقم (٣٥٧٣)، من حديث عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= الشرِّ مِثلُها، وهذا نوعٌ منَ الإجابةِ، ولكِنَّها ليسَتِ الإجابةَ الَّتي يُريدُها، واللهُ تَعالى أعلمُ وأحكَمُ، قَدْ لا يُعطيهِ ما سأَلَ؛ لأنَّه يَحصلُ بذلِكَ فِتنةٌ تَصدُّه عن دِينِه، أو عَن ما هوَ أهمُّ، فيَدخِرُ اللهُ له مِثلَها يومَ القِيامةِ، وقَدْ يَكونُ هذا الرجلُ يُصابُ بحَوادثَ فيُصرفُ عَنه منَ الشرِّ مثلُ ما دَعا أو أكثرُ، ويَكونُ اللهُ تَعالى قضَى بحِكمتِه ألَّا يُعطِيَه سُؤلَه، ولكِن يَدفَعُ عنه مِن الشرِّ ما هوَ مِثلَه، وهَذا الوَجهُ الأوَّلُ فيه نَوعُ إجابةٍ.

لكِنِ الوَجهُ الثاني إذا لم تَكُن إِجابةٌ أصلًا لما سأَلَ، ولا أُعطِيَ مِثله، ولا صُرِفَ عَنه من الشرِّ مِثلُه، فنَقولُ: قد يَكونُ هناكَ موانعُ تَمنعُ منَ الإجابةِ، كأكلِ الحرامِ، أو شكٍّ في قُدرةِ اللهِ تَعالى على الإِجابةِ، أو تَعالٍ على اللهِ واعتِقادِ أنَّه مُستغنٍ عمَّا دَعا به، أو ما أَشبَهَ ذلكَ، فإذا وُجِدتِ المَوانعُ لم تَتمَّ هذه الأشياءُ؛ لأنَّ الأَشياءَ كلَّها لا تَتمُّ معَ وُجودِ المانِعِ، فلا بُدَّ مِن وُجودِ الأسبابِ وانتِفاءِ الموانعِ، أرأَيت لَوْ أنَّ رجُلًا قَريبًا لهذا المَيتِ، ولكِنَّه مُخالفٌ لَه في الدِّينِ فإنَّه لا يَرِثُ مِنه، ولْنَفرِضْ أنَّ رجُلًا ماتَ عَنِ ابنٍ لا يُصلِّي، ولَه ابنُ عَمٍّ يُصلِّي، فالَّذي يرثُه ابنُ عمِّه؛ لأنَّ ابنَه مُرتدٌّ كافِرٌ حيثُ لا يُصلِّي، فلا نَصيبَ له في الميراثِ، فإذا قالَ: أنا ابنٌ، فالسببُ مَوجودٌ عِندي وهوَ أنِّي قَريبٌ وأنِّي أَوْلى الناسِ به. قُلْنا: لكِنْ وُجِدَ مانِعٌ.

ولو أنَّ رجلًا بعدَ صَلاةِ العَصرِ فكَّرَ وقالَ: أنا أُحبُّ أَنْ أُصلِّيَ للهِ عَزَّوَجَلَّ فقامَ وتَوضَّأَ وصَلَّى، فإنَّ صَلاتَه لا تَصِحُّ؛ لوُجودِ مانِعٍ مِن الصِّحةِ وهو النهيُ، فتَبيَّنَ أنَّ الأشياءَ لا تَتمُّ إلَّا بوُجودِ شُروطِها وانتِفاءِ مَوانِعِها.

كذلِكَ لو أذَّنَ المؤذنُ لصلاةِ الجُمعةِ، فقالَ رجُلٌ معَه قلمٌ لصاحِبِه: بِعْ لي هذا القلَمَ. فقالَ: انظُرْ إلى القلَمِ. فنظَرَ إلى القلَمِ وعرَفَه وعلِمَه تَمامًا واشتَراهُ منه بعشَرةِ رِيالاتٍ،

وأَعطاهُ العشَرةَ وأَخذَ القلَمَ، فالبَيعُ مَعلومٌ، والثمنُ مَعلومٌ، والعاقدُ أهلٌ للتَّصرُّفِ، والشُّروطُ تامَّةٌ مِن كلِّ وَجهٍ؛ لكِنْ لوُجودِ المانعِ لم يَصِحَّ البيعُ، والمانعُ أنَّه بعدَ أذانِ الجُمعةِ لا يَجوزُ البيعُ والشراءُ؛ لقولِ اللهِ تَعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ فَٱسۡعَوۡاْ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَذَرُواْ ٱلۡبَيۡعَ﴾ [الجمعة:٩]، فتبيَّنَ الآنَ أنَّ الأشياءَ لا تتِمُّ إلَّا بشُروطِها وانتفاءِ مَوانِعِها، فهَذا الرجلُ الَّذي لم يُجبْ دُعاؤُه قد يَكونُ هناكَ مانعٌ يَمنعُ مِن قَبولِ الدعاءِ وإِنْ كانَتِ الأسبابُ مَوجودةً.

واعلَمْ أنَّ مِن حِكمةِ اللهِ أَحيانًا ألَّا يُجيبَ الداعيَ لأوَّلِ مرَّةٍ؛ ليعلَمَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ هَلِ الداعِي وهوَ يَدعو اللهَ يَشعُرُ بأنَّه مُفتقِرٌ إليه، أَو يَدعوهُ وهُو يَشعرُ بأنَّه مُستغنٍ عَنِ اللهِ إنْ أَعطاهُ سَأَلَه وإلَّا ترَكَ؟ أي: رُبَّما لم يُجِبْك اللهُ مِن أولِ مرةٍ حتَّى تَعودَ وتَدعوَ، وتَعودَ وتَدعوَ، وتَعودَ وتَدعوَ، وتَعودَ وتَدعوَ؛ حتَّى يَعلمَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ أنَّك مُفتقِرٌ إلَيْه؛ لأنَّ الإنسانَ الَّذي يَدعو أوَّلَ مرةٍ وإذا لم يُجَبْ استَحسَرَ وتركَ مَعناه أنَّه يَرى نَفسَه في غِنًى عنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فمثلًا لو حصَلَ عِندَك مُشكلةٌ في الفَصلِ ثُم ذهَبْت إلى العَميدِ ولم يُجِبْك أولَ مرةٍ، فإنَّك قد تَعودُ إليهِ مرَّةً ثانِيةً وقد لا تَعودُ، لكِن إذا كانتِ المسألةُ مُلِحَّةً فإنَّك تَعودُ وربَّما تَطلبُ شُفعةً يَتوجَّهون بكَ عندَه وتكررُ.

إِذًا، قد يَمنعُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ الإنسانَ الإِجابةَ أوَّلَ مرةٍ حتَّى يَعلمَ اللهُ سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ أنَّ هَذا الرجلَ صادِقٌ في الدُّعاءِ معَ اللهِ أو لا.



الفَرقُ بينَ اختلافِ التنوعِ واختِلافِ التَّضادِ:

وَالأُمُورُ الَّتِي تَتَنَازَعُ فِيهَا الأُمَّةُ، فِي الأُصُولِ وَالفُرُوعِ -إِذَا لَمْ تُرَدَّ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ- لَمْ يَتَبَيَّنْ فِيهَا الحَقُّ، بَلْ يَصِيرُ فِيهَا المُتَنَازِعُونَ عَلَى غَيْرِ بَيِّنَةٍ مِنْ أَمْرِهِمْ، فَإِنَّهُمْ إِنْ رَحِمَهُمُ اللهُ أَقَرَّ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَلَمْ يَبْغِ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، كَمَا كَانَ الصَّحَابَةُ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ وَعُثْمَانَ يَتَنَازَعُونَ فِي بَعْضِ مَسَائِلِ الِاجْتِهَادِ، فَيُقِرُّ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَلَا يَعْتَدِي وَلَا يُعْتَدَى عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يُرْحَمُوا وَقَعَ بَيْنَهُمْ الِاخْتِلَافُ المَذْمُومُ، فَبَغَى بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، إِمَّا بِالقَوْلِ، مِثْلَ تَكْفِيرِهِ وَتَفْسِيقِهِ، وَإِمَّا بِالفِعْلِ، مِثْلَ حَبْسِهِ وَضَرْبِهِ وَقَتْلِهِ، وَالَّذِينَ امْتَحَنُوا النَّاسَ بِخَلْقِ القُرْآنِ، كَانُوا مِنْ هَؤُلَاءِ، ابْتَدَعُوا بِدْعَةً، وَكَفَّرُوا مَنْ خَالَفَهُمْ فِيهَا، وَاسْتَحَلُّوا مَنْعَ حَقِّهِ وَعُقُوبَتِهِ.

فَالنَّاسُ إِذَا خَفِيَ عَلَيْهِمْ بَعْضُ مَا بَعَثَ اللهُ بِهِ الرَّسُولَ: إِمَّا عَادِلُونَ وَإِمَّا ظَالِمُونَ، فَالعَادِلُ فِيهِمْ: الَّذِي يَعْمَلُ بِمَا وَصَلَ إِلَيْهِ مِنْ آثَارِ الأَنْبِيَاءِ، وَلَا يَظْلِمُ غَيْرَهُ، وَالظَّالِمُ: الَّذِي يَعْتَدِي عَلَى غَيْرِهِ. وَأَكْثَرُهُمْ إِنَّمَا يَظْلِمُونَ مَعَ عِلْمِهِمْ بِأَنَّهُمْ يَظْلِمُونَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيَۢا بَيْنَهُمْ﴾ [آل عمران:١٩]، وَإِلَّا فَلَوْ سَلَكُوا مَا عَلِمُوهُ مِنَ العَدْلِ، أَقَرَّ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، كَالمُقَلِّدِينَ لِأَئِمَّةِ العِلْمِ، الَّذِينَ يَعْرِفُونَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ عَاجِزُونَ عَنْ مَعْرِفَةِ حُكْمِ اللهِ وَرَسُولِهِ فِي تِلْكَ المَسَائِلِ، فَجَعَلُوا أَئِمَّتَهُمْ نُوَّابًا عَنِ الرَّسُولِ، وَقَالُوا: هَذَا غَايَةُ مَا قَدَرْنَا عَلَيْهِ، فَالعَادِلُ مِنْهُمْ لَا يَظْلِمُ الآخَرَ، وَلَا يَعْتَدِي عَلَيْهِ بِقَوْلٍ وَلَا فِعْلٍ، مِثْلَ أَنْ يَدَّعِيَ أَنَّ قَوْلَ مُقَلِّدِهِ هُوَ الصَّحِيحُ بِلَا حُجَّةٍ يُبْدِيهَا، وَيَذُمُّ مَنْ خَالَفَهُ، مَعَ أَنَّهُ مَعْذُورٌ.

ثُمَّ إِنَّ أَنْوَاعَ الِافْتِرَاقِ وَالِاخْتِلَافِ فِي الأَصْلِ قِسْمَانِ: اخْتِلَافُ تَنَوُّعٍ، وَاخْتِلَافُ تَضَادٍّ:

وَاخْتِلَافُ التَّنَوُّعِ عَلَى وُجُوهٍ:

مِنْهُ مَا يَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ القَوْلَيْنِ أَوِ الفِعْلَيْنِ حَقًّا مَشْرُوعًا، كَمَا فِي القِرَاءَاتِ الَّتِي اخْتَلَفَ فِيهَا الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، حَتَّى زَجَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ، وَقَالَ: «**كِلَاكُمَا مُحْسِنٌ**»(١)، وَمِثْلُهُ اخْتِلَافُ الأَنْوَاعِ فِي صِفَةِ الأَذَانِ، وَالإِقَامَةِ، وَالِاسْتِفْتَاحِ، وَمَحَلِّ سُجُودِ السَّهْوِ، وَالتَّشَهُّدِ، وَصَلَاةِ الخَوْفِ، وَتَكْبِيرَاتِ العِيدِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، مِمَّا قَدْ شُرِعَ جَمِيعُهُ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُ أَنْوَاعِهِ أَرْجَحَ أَوْ أَفْضَلَ.

ثُمَّ تَجِدُ لِكَثِيرٍ مِنَ الأُمَّةِ فِي ذَلِكَ مِنَ الِاخْتِلَافِ مَا أَوْجَبَ اقْتِتَالَ طَوَائِفَ مِنْهُمْ عَلَى شَفْعِ الإِقَامَةِ وَإِيتَارِهَا وَنَحْوِ ذَلِكَ! وَهَذَا عَيْنُ المُحَرَّمِ، وَكَذَا تَجِدُ كَثِيرًا مِنْهُمْ فِي قَلْبِهِ مِنَ الهَوَى لِأَحَدِ هَذِهِ الأَنْوَاعِ، وَالإِعْرَاضِ عَنِ الآخَرِ وَالنَّهْيِ عَنْهُ: مَا دَخَلَ بِهِ فِيمَا نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ.

وَمِنْهُ مَا يَكُونُ كُلٌّ مِنَ القَوْلَيْنِ هُوَ فِي المَعْنَى القَوْلَ الآخَرَ، لَكِنِ العِبَارَتَانِ مُخْتَلِفَتَانِ، كَمَا قَدْ يَخْتَلِفُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فِي أَلْفَاظِ الحُدُودِ، وَصَوْغِ الأَدِلَّةِ، وَالتَّعْبِيرِ عَنِ المُسَمَّيَاتِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، ثُمَّ الجَهْلُ أَوِ الظُّلْمُ يَحْمِلُ عَلَى حَمْدِ إِحْدَى المَقَالَتَيْنِ وَذَمِّ الأُخْرَى وَالِاعْتِدَاءِ عَلَى قَائِلِهَا! وَنَحْوِ ذَلِكَ[١].

---

[١] النوعُ الثالثُ من اختلافِ التنوعِ: أَنْ يَكونَ كلٌّ منَ القولَينِ المختلفَينِ وكِلا

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الخصومات، باب ما يذكر في الإشخاص والخصومة بين المسلم واليهود، رقم (٢٤١٠)، من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَأَمَّا اخْتِلَافُ التَّضَادِّ: فَهُوَ القَوْلَانِ المُتَنَافِيَانِ، إِمَّا فِي الأُصُولِ، وَإِمَّا فِي الفُرُوعِ عِنْدَ الجُمْهُورِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: المُصِيبُ وَاحِدٌ. وَالخَطْبُ فِي هَذَا أَشَدُّ، لِأَنَّ القَوْلَيْنِ يَتَنَافَيَانِ، لَكِنْ نَجِدُ كَثِيرًا مِنْ هَؤُلَاءِ قَدْ يَكُونُ القَوْلُ البَاطِلُ الَّذِي مَعَ مُنَازِعِهِ فِيهِ حَقٌّ مَا، أَوْ مَعَهُ دَلِيلٌ يَقْتَضِي حَقًّا مَا، فَيَرُدُّ الحَقَّ مَعَ البَاطِلِ، حَتَّى يَبْقَى هَذَا مُبْطِلًا فِي البَعْضِ، كَمَا كَانَ الأَوَّلُ مُبْطِلًا فِي الأَصْلِ، وَهَذَا يَجْرِي كَثِيرًا لِأَهْلِ السُّنَّةِ[١].

= الطرَفينِ داخِلًا في عمومِ اللفظِ، والغرضُ التمثيلُ، مِثل قولِه تَعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ [فاطر:٣٢]، ففسَّرَ بعضُ العُلماءِ الظالِمَ لنفسِه بالمانعِ للزَّكاةِ، وفسَّرَها بعضُهم بالَّذي يُؤخِّرُ الصلاةَ عَن وَقتِها.

والمُقتصدُ فسَّرَها بعضُهم بالَّذي يُؤدِّي الصلاةَ المَفروضةَ ولا يَتنفَّلُ، وبعضُهم قالَ: هوَ الَّذي يُؤدِّي الصلاةَ الواجِبةَ ولا يَتنفَّلُ.

ومِنهم سابِقٌ بالخيراتِ قالوا: هوَ الَّذي يُؤدِّي الصلاةَ المَفروضةَ وما يَتبَعُها مِن النَّوافلِ، وقالَ آخَرونَ: هوَ الَّذي يُؤدِّي الزكاةَ المَفروضةَ والصدَقةَ، فهَلْ نَقولُ: إنَّ هَذا اختِلافٌ؟ الَّذي يُؤدِّي الصَّلاةَ يُخالفُ الَّذي يُؤدِّي الزكاةَ أو لا؟ ليسَ اختِلافًا ولكِنْ هَذا اختلافٌ في التَّمثيلِ، وإلَّا فالمَعنَى واحدٌ، كلٌّ مِن هذا وهذا داخلٌ في معنَى الآيةِ.

إِذًا لا يُمكِنُ أَنْ نَقولَ: هَذا اختِلافٌ. ومَن قالَ: هَذا اختِلافٌ. فهُو ضالٌّ بلا شَكٍّ؛ لأنَّا قُلْنا: تَفسيرُ المَعنى بالصَّلاةِ لا يُخالفُ تَفسيرَها بالزكاةِ؛ لأنَّ الآيةَ شامِلةٌ للأَمرينِ جميعًا، وحينَئذٍ لا اختِلافَ.

[١] هذا القسمُ الثاني وهو اختِلافُ التضادِّ، فهُما قولانِ مُتنافِيانِ إمَّا في الأصولِ وإمَّا في الفروعِ، فمثَلًا مذهبُ الأشاعِرةِ ومَذهَبُ أهلِ السُّنةِ في الأصولِ مُتضادَّانِ،

= فهَؤلاءِ يُثبتونَ وهؤلاءِ يَنفونَ إلَّا ما أَثبَتوه منَ الصفاتِ السَّبعِ الَّتي يُثبِتونها، وهُم أيضًا يُثبِتونها على خلافِ ما يُثبِتُه أهلُ السُّنةِ.

وفي الفروعِ أيضًا يوجدُ اختِلافُ التضادِّ وهو أَنْ يَكونَ كلُّ قولٍ منافيًا الآخَرَ، كرجُلٍ مثلًا يقولُ: إنَّ لحمَ الإبلِ يَنقضُ الوضوءَ، والثاني يَقولُ: لا يَنقضُ الوضوءَ.

وآخَرُ يَقولُ: قراءةُ الفاتِحةِ رُكنٌ في الصلاةِ. والثاني يَقولُ: ليسَتْ برُكنٍ. فهَذانِ قولانِ مُتضادَّانِ لا يُمكنُ اجتِماعُهما، فالمُصيبُ في هذا النوعِ منَ الخِلافِ واحِدٌ قَطعًا، وليسَ كلُّهم مُصيبًا، ولا يُمكنُ أَنْ نَقولَ في هذا البابِ: كلُّ مُجتهدٍ مُصيبٌ. بل نَقولُ: لكلِّ مُجتهِدٍ نَصيبٌ؛ لأنَّ المُجتهدَ إِنْ أَخطَأَ فله أَجرٌ واحِدٌ وإِنْ أَصابَ فلَهُ أَجرانِ، وعلَيْه فنَقولُ: الحقُّ في واحِدٍ مِنهما، ولا يُمكنُ أَنْ يَكونَ الحقُّ فيهما جميعًا، وذلكَ للتَّضادِّ، والضِّدانِ لا يَجتمِعانِ، فالمُصيبُ إِذًا واحِدٌ، والثاني مُخطِئٌ.

ولكِنْ إذا أَخطَأَ أَحَدُهما وتَبيَّن خَطؤُه هَلْ نَرُدُّ كلَّ ما قالَ مِن حقٍّ وباطلٍ؟

الجواب: يَجِبُ أن نَقولَ بالعَدلِ، ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُوا۟﴾ [الأنعام:١٥٢] فما كانَ معَه مِن حقٍّ وجَبَ قَبولُه وما كانَ معَه مِن خطَأٍ وجبَ رَدُّه، خِلافًا لبعضِ المُعتَدين -والعِياذُ باللهِ- إذا أَخطَأَ أَحَدٌ منَ الناسِ قاسَ جَميعَ أقوالِه على هذا الخطَأ، وردَّ جميعَ ما يقولُ وإِنْ كانَ حقًّا، وهَذا لا شكَّ أنَّه خِلافُ العَدلِ فإنَّه منَ الجورِ، والمُؤمِنُ يَتبعُ الحقَّ أينَما كانَ، والإنسانُ بشَرٌ يُخطِئُ أحيانًا ويُصيبُ أحيانًا، ومَن أَرادَ منَ الناسِ أَن يكونَ كلُّ ما يَقولونَ صَوابًا فهوَ ضالٌّ في دِينِه وسَفيهٌ في عَقلِه.

فالحاصلُ، أنَّ هذا النوعَ المصيبُ فيه واحِدٌ، والمُصيبُ هو مَن وافَقَ الكِتابَ والسُّنةَ وما كانَ علَيْه السلَفُ، والمُخطِئُ مَن خالَفَ ذلِكَ، ولكِنْ هَلْ يَجوزُ العُدوانُ على هَذا

وَأَمَّا أَهْلُ البِدْعَةِ، فَالأَمْرُ فِيهِمْ ظَاهِرٌ. وَمَنْ جَعَلَ اللهُ لَهُ هِدَايَةً وَنُورًا رَأَى مِنْ هَذَا مَا يُبَيِّنُ لَهُ مَنْفَعَةَ مَا جَاءَ فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنَ النَّهْيِ عَنْ هَذَا وَأَشْبَاهِهِ، وَإِنْ كَانَتِ القُلُوبُ الصَّحِيحَةُ تُنْكِرُ هَذَا، لَكِنْ نُورٌ عَلَى نُورٍ.

وَالِاخْتِلَافُ الأَوَّلُ، الَّذِي هُوَ اخْتِلَافُ التَّنَوُّعِ، الذَّمُّ فِيهِ وَاقِعٌ عَلَى مَنْ بَغَى عَلَى الآخَرِ فِيهِ، وَقَدْ دَلَّ القُرْآنُ عَلَى حَمْدِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ، إِذَا لَمْ يَحْصُلْ بَغْيٌ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [الحشر:٥] وَقَدْ كَانُوا اخْتَلَفُوا فِي قَطْعِ الأَشْجَارِ، فَقَطَعَ قَوْمٌ، وَتَرَكَ آخَرُونَ، وَكَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ ﴿٧٨﴾ فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ۚ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء: ٧٨-٧٩] فَخَصَّ سُلَيْمَانَ بِالفَهْمِ وَأَثْنَى عَلَيْهِمَا بِالحُكْمِ وَالعِلْمِ.

وَكَمَا فِي إِقْرَارِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ بَنِي قُرَيْظَةَ لِمَنْ صَلَّى العَصْرَ فِي وَقْتِهَا، وَلِمَنْ أَخَّرَهَا إِلَى أَنْ وَصَلَ إِلَى بَنِي قُرَيْظَةَ[(١)]، وَكَمَا فِي قَوْلِهِ: «**إِذَا اجْتَهَدَ الحَاكِمُ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا اجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ**»[(٢)].

= المُخطِئِ بردِّ ما معه منَ الحقِّ؟ **الجوابُ**: لا، بَلْ يقبَلُ الحقَّ ويَرُدُّ الباطلَ؛ لأنَّ الحقَّ ضالَّةُ المُؤمنِ أينما وجدَه أخذَه.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب صلاة الخوف، باب صلاة الطالب والمطلوب راكبا وإيماء، رقم (٩٤٦)، ومسلم: كتاب الجهاد والسير، باب المبادرة بالغزو وتقديم أهم الأمرين المتعارضين، رقم (١٧٧٠)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الاعتصام، باب أجر الحاكم إذا اجتهد، رقم (٧٣٥٢)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، رقم (١٧١٦)، من حديث عمرو ابن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَالِاخْتِلَافُ الثَّانِي، هُوَ مَا حُمِدَ فِيهِ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ، وَذُمَّتِ الأُخْرَى، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ﴾ [البقرة: ٢٥٣] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ فَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِّن نَّارٍ﴾ [الحج: ١٩] الآيَاتِ.

وَأَكْثَرُ الِاخْتِلَافِ الَّذِي يَؤُولُ إِلَى الأَهْوَاءِ بَيْنَ الأُمَّةِ مِنَ القِسْمِ الأَوَّلِ، وَكَذَلِكَ إِلَى سَفْكِ الدِّمَاءِ وَاسْتِبَاحَةِ الأَمْوَالِ وَالعَدَاوَةِ وَالبَغْضَاءِ؛ لِأَنَّ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ لَا تَعْتَرِفُ لِلْأُخْرَى بِمَا مَعَهَا مِنَ الحَقِّ، وَلَا تُنْصِفُهَا، بَلْ تَزِيدُ عَلَى مَا مَعَ نَفْسِهَا مِنَ الحَقِّ زِيَادَاتٍ مِنَ البَاطِلِ، وَالأُخْرَى كَذَلِكَ؛ وَلِذَلِكَ جَعَلَ اللهُ مَصْدَرَهُ البَغْيَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾ [البقرة: ٢١٣]؛ لِأَنَّ البَغْيَ مُجَاوَزَةُ الحَدِّ، وَذُكِرَ هَذَا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنَ القُرْآنِ لِيَكُونَ عِبْرَةً لِهَذِهِ الأُمَّةِ.

وَقَرِيبٌ مِنْ هَذَا البَابِ مَا خَرَّجَاهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: «ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ، فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»[1]. فَأَمَرَهُمْ بِالإِمْسَاكِ عَمَّا لَمْ يُؤْمَرُوا بِهِ، مُعَلِّلًا بِأَنَّ سَبَبَ هَلَاكِ الأَوَّلِينَ إِنَّمَا كَانَ كَثْرَةُ السُّؤَالِ ثُمَّ الِاخْتِلَافُ عَلَى الرُّسُلِ بِالمَعْصِيَةِ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، رقم (٧٢٨٨)، ومسلم: كتاب الحج، باب فرض الحج مرة في العمر، رقم (١٣٣٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

أنواعُ الاختِلافِ في الكِتابِ:

ثُمَّ الِاخْتِلَافُ فِي الكِتَابِ، مِنَ الَّذِينَ يُقِرُّونَ بِهِ عَلَى نَوْعَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: اخْتِلَافٌ فِي تَنْزِيلِهِ.

وَالثَّانِي: اخْتِلَافٌ فِي تَأْوِيلِهِ. وَكِلَاهُمَا فِيهِ إِيمَانٌ بِبَعْضٍ دُونَ بَعْضٍ.

فَالأَوَّلُ كَاخْتِلَافِهِمْ فِي تَكَلُّمِ اللهِ بِالقُرْآنِ وَتَنْزِيلِهِ، فَطَائِفَةٌ قَالَتْ: هَذَا الكَلَامُ حَصَلَ بِقُدْرَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ لِكَوْنِهِ مَخْلُوقًا فِي غَيْرِهِ لَمْ يَقُمْ بِهِ، وَطَائِفَةٌ قَالَتْ: بَلْ هُوَ صِفَةٌ لَهُ قَائِمٌ بِذَاتِهِ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ، لَكِنَّهُ لَا يَتَكَلَّمُ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ.

وَكُلٌّ مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ جَمَعَتْ فِي كَلَامِهَا بَيْنَ حَقٍّ وَبَاطِلٍ، فَآمَنَتْ بِبَعْضِ الحَقِّ، وَكَذَّبَتْ بِمَا تَقُولُهُ الأُخْرَى مِنَ الحَقِّ، وَقَدْ تَقَدَّمَتِ الإِشَارَةُ إِلَى ذَلِكَ.

وَأَمَّا الِاخْتِلَافُ فِي تَأْوِيلِهِ، الَّذِي يَتَضَمَّنُ الإِيمَانَ بِبَعْضِهِ دُونَ بَعْضٍ، فَكَثِيرٌ، كَمَا فِي حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى أَصْحَابِهِ ذَاتَ يَوْمٍ وَهُمْ يَخْتَصِمُونَ فِي القَدَرِ، هَذَا يَنْزِعُ بِآيَةٍ وَهَذَا يَنْزِعُ بِآيَةٍ، فَكَأَنَّمَا فُقِئَ فِي وَجْهِهِ حَبُّ الرُّمَّانِ، فَقَالَ: **«أَبِهَذَا أُمِرْتُمْ؟ أَمْ بِهَذَا وُكِّلْتُمْ؟ أَنْ تَضْرِبُوا كِتَابَ اللهِ بَعْضَهُ بِبَعْضٍ؟ انْظُرُوا مَا أُمِرْتُمْ بِهِ فَاتَّبِعُوهُ، وَمَا نُهِيتُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا»**[1]، وَفِي رِوَايَةٍ: **«يَا قَوْمُ، بِهَذَا ضَلَّتِ الأُمَمُ قَبْلَكُمْ، بِاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ وَضَرْبِهِمِ الكِتَابَ بَعْضَهُ بِبَعْضٍ، وَإِنَّ القُرْآنَ لَمْ يَنْزِلْ لِتَضْرِبُوا بَعْضَهُ بِبَعْضٍ، وَلَكِنْ نَزَلَ القُرْآنُ يُصَدِّقُ بَعْضُهُ**

(١) أخرجه ابن ماجه: في المقدمة، باب في القدر، رقم (٨٥)، واللفظ له، من حديث ابن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

بَعْضًا، مَا عَرَفْتُمْ مِنْهُ فَاعْمَلُوا بِهِ، وَمَا تَشَابَهَ فَآمِنُوا بِهِ»(١). وَفِي رِوَايَةٍ: «فَإِنَّ الأُمَمَ قَبْلَكُمْ لَمْ يُلْعَنُوا حَتَّى اخْتَلَفُوا، وَإِنَّ المِرَاءَ فِي القُرْآنِ كُفْرٌ»(٢). وَهُوَ حَدِيثٌ مَشْهُورٌ، مُخَرَّجٌ فِي المَسَانِيدِ وَالسُّنَنِ.

وَقَدْ رَوَى أَصْلَ الحَدِيثِ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللهِ بْنِ رَبَاحٍ الأَنْصَارِيِّ، أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَمْرٍو قَالَ: هَجَّرْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمًا، فَسَمِعَ أَصْوَاتَ رَجُلَيْنِ اخْتَلَفَا فِي آيَةٍ، فَخَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ يُعْرَفُ فِي وَجْهِهِ الغَضَبُ، فَقَالَ: «إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِاخْتِلَافِهِمْ فِي الكِتَابِ»(٣).

وَجَمِيعُ أَهْلِ البِدَعِ مُخْتَلِفُونَ فِي تَأْوِيلِهِ، مُؤْمِنُونَ بِبَعْضِهِ دُونَ بَعْضٍ، يُقِرُّونَ بِمَا يُوَافِقُ رَأْيَهُمْ مِنَ الآيَاتِ، وَمَا يُخَالِفُهُ: إِمَّا أَنْ يَتَأَوَّلُوهُ تَأْوِيلًا يُحَرِّفُونَ بِهِ الكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَإِمَّا أَنْ يَقُولُوا: هَذَا مُتَشَابِهٌ كَمَا لَا يَعْلَمُ أَحَدٌ مَعْنَاهُ، فَيَجْحَدُونَ مَا أَنْزَلَهُ اللهُ مِنْ مَعَانِيهِ وَهُوَ فِي مَعْنَى الكُفْرِ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الإِيمَانَ بِاللَّفْظِ بِلَا مَعْنًى هُوَ مِنْ جِنْسِ إِيمَانِ أَهْلِ الكِتَابِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة: ٥]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ [البقرة: ٧٨] أَيْ: إِلَّا تِلَاوَةً مِنْ غَيْرِ فَهْمِ مَعْنَاهُ، وَلَيْسَ هَذَا كَالْمُؤْمِنِ الَّذِي فَهِمَ مَا فَهِمَ مِنَ القُرْآنِ فَعَمِلَ بِهِ، وَاشْتَبَهَ عَلَيْهِ بَعْضُهُ فَوَكَلَ عِلْمَهُ إِلَى اللهِ، كَمَا أَمَرَهُ

(١) أخرجه الفريابي في حديث سفيان الثوري (٢٤٦)، ابن سعد في الطبقات (٤/ ١٢٦)، والهروي في ذم الكلام (١/ ٥٥)، من حديث ابن عمرو رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

(٢) أخرجه الفريابي في حديث سفيان الثوري (٢٤٥)، وابن أبي شيبة (٣٠٧٩٢)، والآجري في الشريعة (١٤٤)، من حديث ابن عمرو رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

(٣) أخرجه مسلم: كتاب العلم، باب النهي عن اتباع متشابه القرآن، والتحذير من متبعيه، والنهي عن الاختلاف في القرآن، رقم (٢٦٦٦)، من حديث ابن عمرو رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

النَّبِيُّ ﷺ بِقَوْلِهِ: «فَمَا عَرَفْتُمْ مِنْهُ فَاعْمَلُوا بِهِ، وَمَا جَهِلْتُمْ مِنْهُ فَرُدُّوهُ إِلَى عَالِمِهِ»(١)، فَامْتَثَلَ مَا أَمَرَ بِهِ ﷺ[١].

---

[١] اختِلافُ الناسِ في القُرآنِ -كما قالَ المُؤلِّفُ- نوعانِ:

اختِلافٌ في تَنزيلِه، واختِلافٌ في تَأويلِه، وتَأويلُه يَعنِي: في تَفسيرِه.

الاختِلافُ في تَنزيلِه: أنَّ الناسَ اختلَفُوا هَلْ تَكلَّمَ اللهُ تَعالى بالقُرآنِ، وهَلْ هو بمَشيئتِه أو لا؟

وأهلُ السُّنةِ والجَماعةِ الذينَ على مَذهبِ السلَفِ يَقولونَ: إنَّ اللهَ تَعالى تكلَّمَ بالقُرآنِ حَقيقةً وإنَّه بمَشيئتِه، متى شاءَ تَكلَّمَ عَزَّوَجَلَّ ودليلُهم على هَذا قولُه تَعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٦]، يَعنِي: حتَّى يَسمَعوا القرآنَ، وقولُه عَزَّوَجَلَّ: ﴿هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيْكُم بِٱلْحَقِّ﴾ [الجاثية:٢٩]، والنُّطقُ كَلامٌ، والآياتُ في ذلِك كَثيرةٌ، ويَقولونَ: إنَّه يَتكلَّمُ بمَشيئتِه؛ لأنَّ اللهَ يَقولُ: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ مُحْدَثٍ إِلَّا كَانُوا۟ عَنْهُ مُعْرِضِينَ﴾ [الشعراء:٥]، فقَولُه: مُحدَث، يَدُلُّ على أنَّه يَتكلَّمُ بمَشيئتِه، وقالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ [آل عمران:١٨١]، وهَذا يَدُلُّ أنَّه تكلَّمَ بِه بعدَ قولِهم؛ لأنَّه يقولُ: قَدْ سمِعَ اللهُ، وقالَ تَعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾ [المجادلة:١]، وهَذا يَدُلُّ أيضًا على أنَّه تكلَّمَ به بعدَ المُجادَلةِ؛ لأنَّه قالَ: قَدْ سمِعَ.

و«سمِعَ» فِعلٌ ماضٍ يدُلُّ على تَقدُّمِ المَسموعِ على هَذه الجملةِ الخبَريةِ، وهو صَريحٌ بأنَّ القُرآنَ يَتعلَّقُ بمَشيئتِه، متَى شاءَ تَكلَّمَ بما يُريدُ عَزَّوَجَلَّ وأَلقاهُ على جِبريلَ، ثُم جِبريلُ يَنزِلُ بِه على قَلبِ النَّبيِّ ﷺ قالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء:١٩٢]،

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ١٨١)، من حديث ابن عمرو، وفي (٢/ ٣٠٠)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾ [الشعراء:١٩٣]، ﴿عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ﴾ [الشعراء:١٩٤]، ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء:١٩٥].

وقد خالَفَ في ذلك أهلُ البِدَع فالأشاعِرةَ، يَقولونَ: إنَّ القُرآنَ كَلامُ اللهِ لكِنَّه لا يَتعلَّقُ بمَشيئتِه؛ لأنَّ كلامَه مَعنًى قائمٌ بنَفسِه، ليسَ بحَرفٍ ولا بصَوتٍ، وما سمِعَه جِبريلُ فهِيَ حُروفٌ وأصواتٌ مَخلوقةٌ خلقَها اللهُ عَزَّوَجَلَّ لتكونَ تَعبيرًا عمَّا في نَفسِه، فأَخذَها جبريلُ إلى النَّبيِّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، فإذا كانَ هذا هوَ القرآنُ عِندَهم فالحَقيقةُ أنهم لم يُثبِتوا أنَّ اللهَ تَكلَّمَ به؛ فإنَّ تَفسيرَ الكلامِ بهذا يَعني: أنَّ الكَلامَ هو العِلمُ، فأنا عِندَما أَتكلَّمُ في مَوضوعٍ قَدْ أُفكِّرُ فيه أوَّلًا وأُرتِّبُ العَناصرَ وأَتذكَّرُ ماذا أقولُ.

وهُم يَقولونَ: إنَّ هَذا الَّذي يقَعُ في نَفسِ الإنسانِ هو مثلُ كَلامِ اللهِ، فإنَّ الإنسانَ يَقدرُ في نَفسِه أن يَتكلَّمَ بشَيءٍ ثُم يَخلُقُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ أصواتًا تطابقُ ما في نَفسِه، فيَسمعُ جِبريلُ هذه الأَصواتَ ويَنقُلُها إلى رَسولِ اللهِ ﷺ وهذا ليسَ هو الواقِعُ.

بلِ الواقعُ أنَّ اللهَ يَتكلَّمُ بنفسِه بالقرآنِ بحُروفٍ وأصواتٍ وأنَّ جِبريلَ يَسمَعُها ثُم يُلقيها إلى الرَّسولِ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ فتَجدُ أنَّ الأَشاعِرةَ -وهُم منَ المُبتدِعةِ- خالَفوا في القُرآنِ من حيثُ تكلُّمُ اللهِ به عَزَّوَجَلَّ فالسلَفُ يَقولونَ: إنَّه تكلَّمَ به حقيقةً وما سُمِعَ منَ الأصواتِ والحروفِ فهُوَ كلامُ اللهِ حَقيقةً، والأَشاعِرةُ يَقولونَ: إنَّ الكَلامَ هو المَعنَى القائمُ بالنفسِ، أمَّا ما سمِعَه جِبريلُ فإنَّها حروفٌ وأصواتٌ خلقَها اللهُ تعبِّرُ عمَّا في نفسِه، هذا لا شكَّ أنَّه خلافُ الحقِّ؛ لأنَّ كلَّ إنسانٍ يعلمُ أنَّ اللهَ إذا قالَ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٦] فالمرادُ بكلامِه ما تكلَّمَ به بنفسِه.

= والمُعتزِلةُ يَقولونَ: إنَّ اللهَ تَعالى ليسَ له كلامٌ في نَفسِه، لكِنَّه يَخلقُ شيئًا بإرادتِه يُسمَّى هذا الشيءُ كلامَ اللهِ، كما سَمَّى اللهُ الكَعبةَ بيتَ اللهِ، وسمَّى ناقةَ صالِحٍ ناقةَ اللهِ، أمَّا أن يَكونَ هُناكَ كَلامٌ قائمٌ بنفسِ اللهِ فهَذا لا يُمكنُ، بَلْ كلامُه مَخلوقٌ بائنٌ مُنفصلٌ.

ونَقتَصِرُ على هذَيْن القولَيْن مِن أقوالِ أهلِ البِدعِ، وإلَّا فإنَّ أقوالَ أهلِ البِدعِ في هذهِ المسألةِ سَبعةٌ، ذكَرَها ابنُ القيِّمِ كما في (مُختَصَرِ الصَّواعقِ المُرسَلةِ)[1] الَّذي أصْلُه لابنِ القيِّمِ.

وأهلُ السُّنةِ والجَماعةِ يَقولونَ: القرآنُ هوَ كلامُ اللهِ بحَرفٍ وصَوتٍ يُسمعُ مِنَ اللهِ نَفسِه حينَ يَتكلَّمُ، وما في القُرآنِ فهوَ كلامُ اللهِ غيرُ مَخلوقٍ، ولا شكَّ أن قولَهم هو الصوابُ؛ لأنَّه لا يَصِحُّ أن يُقاسَ كلامُ اللهِ المضافُ إليهِ على مَخلوقاتِ اللهِ المُضافةِ إلَيْه؛ لأنَّ المخلوقاتِ مُضافةٌ إلى اللهِ وهي أعيانٌ قائِمةٌ بنَفسِها، فالكعبةُ مَعروفةٌ في الأرضِ، والناقةُ مَعروفةٌ في الأرضِ مُنفصِلةٌ عَنِ اللهِ، والكلامُ مَعنًى لا يَقومُ بنَفسِه أبدًا، لا يَقومُ إلَّا بمُتكلِّمٍ، فإضافةُ الكَلامِ إلى اللهِ ليسَ كإِضافةِ الكعبةِ أوِ الناقةِ إليه، ولا يَصِحُّ قياسُ هَذا على هَذا.

أمَّا التأويلُ: فأهلُ البدعِ مُختلِفون في تأويلِ القُرآنِ، فيُفسِّرون القرآنَ عَلى ما يُوافِقُ أَهواءَهم، وكلٌّ بحسَبه.

فمثلًا الرافضةُ يَقولونَ: ﴿وَٱلشَّجَرَةَ ٱلْمَلْعُونَةَ فِى ٱلْقُرْءَانِ﴾ [الإسراء:٦٠] هيَ شَجرةُ بَني أُميَّةَ. ويَقولـونَ: ﴿يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّٰغُوتِ﴾ [النساء:٥١] هُمـا أبو بَكـرٍ وعُمـرَ. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة (ص:٢٣).

= ﴿يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ [البقرة:٦٧] عائِشةُ زَوجُ النبيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، ولَهُم منَ التَّحريفاتِ الَّتي يَسخَرُ منها كلُّ إنسانٍ اطَّلعَ علَيْها ما لا يَعلمُ به إلَّا اللهُ، كذلِكَ أيضًا مِن أهلِ البِدعِ مَنْ يُحرِّفون القُرآنَ فيقولونَ مثَلًا: ﴿اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف:٥٤] يَعنِي: استَوْلَى، ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة:٥٤] يعنِي: يُجيبون، ﴿رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ﴾ [المائدة:١١٩] أَثابَهم، وهَلُمَّ جَرًّا، فخالَفوا في تَنزيلِه وخالَفوا في تَأويلِه أي: في تَفسيرِه، ففَسَّروه على ما يُوافِقُ أَهواءَهم.

وأمَّا السلَفُ فإنَّهم وافَقوا الحقَّ في تَنزيلِه وفي تَأويلِه، ففهِموهُ على مُرادِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ مِنه ولم يُبدِّلوا فيهِ ولم يُغيِّروا فيهِ.



وَسطيّةُ السَّلف بين فِرقِ الأمةِ كوسطيّةِ الأمةِ بين الأُممِ:

قَوْلُهُ: «وَدِينُ اللهِ فِي الأَرْضِ وَالسَّمَاءِ وَاحِدٌ، وَهُوَ دِينُ الإِسْلَامِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة:٣]. وَهُوَ بَيْنَ الغُلُوِّ وَالتَّقْصِيرِ، وَبَيْنَ التَّشْبِيهِ وَالتَّعْطِيلِ، وَبَيْنَ الجَبْرِ وَالقَدَرِ، وَبَيْنَ الأَمْنِ وَالإِيَاسِ»: ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**إِنَّا مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ دِينُنَا وَاحِدٌ**»[1]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران:٨٥] عَامٌّ فِي كُلِّ زَمَانٍ، وَلَكِنَّ الشَّرَائِعَ تَتَنَوَّعُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة:٤٨].

فَدِينُ الإِسْلَامِ هُوَ مَا شَرَعَهُ اللهُ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ لِعِبَادِهِ عَلَى أَلْسِنَةِ رُسُلِهِ، وَأُصُولُ هَذَا الدِّينِ وَفُرُوعُهُ رِوَايَتُهُ عَنِ الرُّسُلِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ غَايَةَ الظُّهُورِ، يُمْكِنُ كُلَّ مُمَيِّزٍ مِنْ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ، وَفَصِيحٍ وَأَعْجَمِيٍّ، وَذَكِيٍّ وَبَلِيدٍ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ بِأَقْصَرِ زَمَانٍ، وَإِنَّهُ يَقَعُ الخُرُوجُ مِنْهُ بِأَسْرَعَ مِنْ ذَلِكَ، مِنْ إِنْكَارِ كَلِمَةٍ، أَوْ تَكْذِيبٍ، أَوْ مُعَارَضَةٍ، أَوْ كَذِبٍ عَلَى اللهِ، أَوِ ارْتِيَابٍ فِي قَوْلِ اللهِ تَعَالَى، أَوْ رَدٍّ لِمَا أَنْزَلَ، أَوْ شَكٍّ فِيمَا نَفَى اللهُ عَنْهُ الشَّكَّ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا فِي مَعْنَاهُ.

فَقَدْ دَلَّ الكِتَابُ وَالسُّنَّةُ عَلَى ظُهُورِ دِينِ الإِسْلَامِ، وَسُهُولَةِ تَعَلُّمِهِ، وَأَنَّهُ يَتَعَلَّمُهُ الوَافِدُ ثُمَّ يُوَلِّي فِي وَقْتِهِ، وَاخْتِلَافُ تَعْلِيمِ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَعْضِ الأَلْفَاظِ بِحَسَبِ مَنْ يَتَعَلَّمُ، فَإِنْ كَانَ بَعِيدَ الوَطَنِ، كَضِمَامِ بْنِ ثَعْلَبَةَ النَّجْدِيِّ، وَوَفْدِ عَبْدِ القَيْسِ، عَلَّمَهُمْ مَا

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا﴾ [مريم:١٦]، رقم (٣٤٤٣)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب فضائل عيسى عَلَيْهِٱلسَّلَامُ، رقم (٢٣٦٥)، من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

لَم يَسَعُهُمْ جَهْلُهُ، مَعَ عِلْمِهِ أَنَّ دِينَهُ سَيَنْتَشِرُ فِي الآفَاقِ، وَيُرْسِلُ إِلَيْهِمْ مَنْ يُفَقِّهُهُمْ فِي سَائِرِ مَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ، وَمَنْ كَانَ قَرِيبَ الوَطَنِ يُمْكِنُهُ الإِتْيَانُ كُلَّ وَقْتٍ، بِحَيْثُ يَتَعَلَّمُ عَلَى التَّدْرِيجِ، أَوْ كَانَ قَدْ عَلِمَ فِيهِ أَنَّهُ قَدْ عَرَفَ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ؛ أَجَابَهُ بِحَسَبِ حَالِهِ وَحَاجَتِهِ عَلَى مَا تَدُلُّ قَرِينَةُ حَالِ السَّائِلِ، كَقَوْلِهِ: «قُلْ: آمَنْتُ بِاللهِ. ثُمَّ اسْتَقِمْ»[١].

وَأَمَّا مَنْ شَرَّعَ دِينًا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللهُ، فَمَعْلُومٌ أَنَّ أُصُولَهُ الْمُسْتَلْزِمَةَ لَهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَنْقُولَةً عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْمُرْسَلِينَ، إِذْ هُوَ بَاطِلٌ، وَمَلْزُومُ البَاطِلِ بَاطِلٌ، كَمَا أَنَّ لَازِمَ الحَقِّ حَقٌّ.

وَقَوْلُهُ: «بَيْنَ الغُلُوِّ وَالتَّقْصِيرِ» قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ﴾ [المائدة: ٧٧]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُحَرِّمُوا۟ طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓا۟ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴿٨٧﴾ وَكُلُوا۟ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ حَلَٰلًا طَيِّبًاۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِىٓ أَنتُم بِهِۦ مُؤْمِنُونَ﴾ [المائدة: ٨٧-٨٨].

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ سَأَلُوا أَزْوَاجَ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَنْ عَمَلِهِ فِي السِّرِّ؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا آكُلُ اللَّحْمَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَنَامُ عَلَى فِرَاشٍ. فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «**مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَقُولُ أَحَدُهُمْ كَذَا وَكَذَا؟! لَكِنِّي أَصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأَنَامُ وَأَقُومُ، وَآكُلُ اللَّحْمَ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي**»[٢]

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب جامع أوصاف الإسلام، رقم (٣٨)، من حديث سفيان بن عبد الله الثقفي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح (٥٠٦٣)، ومسلم: كتاب النكاح، باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه، رقم (١٤٠١)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَفِي غَيْرِ الصَّحِيحَيْنِ: سَأَلُوا عَنْ عِبَادَتِهِ فِي السِّرِّ، فَكَأَنَّهُمْ تَقَالُّوهَا.

وَذُكِرَ فِي سَبَبِ نُزُولِ الآيَةِ الكَرِيمَةِ: عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ مَظْعُونٍ، وَعَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، وَابْنَ مَسْعُودٍ، وَالمِقْدَادَ بْنَ الأَسْوَدِ، وَسَالِمًا مَوْلَى أَبِي حُذَيْفَةَ، فِي أَصْحَابِهِ تَبَتَّلُوا، فَجَلَسُوا فِي البُيُوتِ، وَاعْتَزَلُوا النِّسَاءَ، وَلَبِسُوا المُسُوحَ، وَحَرَّمُوا طَيِّبَاتِ الطَّعَامِ وَاللِّبَاسِ، إِلَّا مَا يَأْكُلُ وَيَلْبَسُ أَهْلُ السِّيَاحَةِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَهَمُّوا بِالِاخْتِصَاءِ، وَأَجْمَعُوا لِقِيَامِ اللَّيْلِ وَصِيَامِ النَّهَارِ، فَنَزَلَتْ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُحَرِّمُوا۟ طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾ [المائدة: ٨٧]، يَقُولُ: لَا تَسِيرُوا بِغَيْرِ سُنَّةِ المُسْلِمِينَ، يُرِيدُ مَا حَرَّمُوا مِنَ النِّسَاءِ وَالطَّعَامِ وَاللِّبَاسِ، وَمَا أَجْمَعُوا لَهُ مِنْ قِيَامِ اللَّيْلِ وَصِيَامِ النَّهَارِ، وَمَا هَمُّوا بِهِ مِنَ الِاخْتِصَاءِ، فَلَمَّا نَزَلَتْ فِيهِمْ، بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيْهِمْ، فَقَالَ: «إِنَّ لِأَنْفُسِكُمْ عَلَيْكُمْ حَقًّا، وَإِنَّ لِأَعْيُنِكُمْ حَقًّا، صُومُوا وَأَفْطِرُوا، وَصَلُّوا وَنَامُوا، فَلَيْسَ مِنَّا مَنْ تَرَكَ سُنَّتَنَا»، فَقَالُوا: اللهُمَّ سَلَّمْنَا وَاتَّبَعْنَا مَا أَنْزَلْتَ[1].

وَقَوْلُهُ: «وَبَيْنَ التَّشْبِيهِ وَالتَّعْطِيلِ» تَقَدَّمَ أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يُحِبُّ أَنْ يُوصَفَ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، وَبِمَا وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ، مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهٍ، فَلَا يُقَالُ: سَمْعٌ كَسَمْعِنَا، وَلَا بَصَرٌ كَبَصَرِنَا، وَنَحْوُهُ، وَمِنْ غَيْرِ تَعْطِيلٍ، فَلَا يُنْفَى عَنْهُ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، أَوْ وَصَفَهُ بِهِ أَعْرَفُ النَّاسِ بِهِ: رَسُولُهُ ﷺ، فَإِنَّ ذَلِكَ تَعْطِيلٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الكَلَامُ فِي هَذَا المَعْنَى.

وَنَظِيرُ هَذَا القَوْلِ قَوْلُهُ: «وَمَنْ لَمْ يَتَوَقَّ النَّفْيَ وَالتَّشْبِيهَ، زَلَّ وَلَمْ يُصِبِ التَّنْزِيهَ»،

---

(١) أخرجه الطبري (١٠/ ٥١٩).

وَهَذَا المَعْنَى مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، فَقَوْلُهُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ رَدٌّ عَلَى المُشَبِّهَةِ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ رَدٌّ عَلَى المُعَطِّلَةِ.

وَقَوْلُهُ: «وَبَيْنَ الجَبْرِ وَالقَدَرِ» تَقَدَّمَ الكَلَامُ أَيْضًا عَلَى هَذَا المَعْنَى، وَأَنَّ العَبْدَ غَيْرُ مَجْبُورٍ عَلَى أَفْعَالِهِ وَأَقْوَالِهِ، وَأَنَّهَا لَيْسَتْ بِمَنْزِلَةِ حَرَكَاتِ المُرْتَعِشِ وَحَرَكَاتِ الأَشْجَارِ بِالرِّيَاحِ وَغَيْرِهَا، وَلَيْسَتْ مَخْلُوقَةً لِلْعَبْدِ، بَلْ هِيَ فِعْلُ العَبْدِ وَكَسْبُهُ وَخَلْقُ اللهِ تَعَالَى.

وَقَوْلُهُ: «وَبَيْنَ الأَمْنِ وَالإِيَاسِ» تَقَدَّمَ الكَلَامُ أَيْضًا عَلَى هَذَا المَعْنَى، وَأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ العَبْدُ خَائِفًا مِنْ عَذَابِ رَبِّهِ، رَاجِيًا رَحْمَتَهُ، وَأَنَّ الخَوْفَ وَالرَّجَاءَ بِمَنْزِلَةِ الجَنَاحَيْنِ لِلْعَبْدِ، فِي سَيْرِهِ إِلَى اللهِ تَعَالَى وَالدَّارِ الآخِرَةِ.

قَوْلُهُ: «فَهَذَا دِينُنَا وَاعْتِقَادُنَا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَنَحْنُ بُرَآءُ إِلَى اللهِ تَعَالَى مِنْ كُلِّ مَنْ خَالَفَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ وَبَيَّنَّاهُ، وَنَسْأَلُ اللهَ تَعَالَى أَنْ يُثَبِّتَنَا عَلَى الإِيمَانِ، وَيَخْتِمَ لَنَا بِهِ، وَيَعْصِمَنَا مِنَ الأَهْوَاءِ المُخْتَلِفَةِ، وَالآرَاءِ المُتَفَرِّقَةِ، وَالمَذَاهِبِ الرَّدِيَّةِ، مِثْلِ المُشَبِّهَةِ، وَالمُعْتَزِلَةِ، وَالجَهْمِيَّةِ، وَالجَبْرِيَّةِ، وَالقَدَرِيَّةِ، وَغَيْرِهَا، مِنَ الَّذِينَ خَالَفُوا السُّنَّةَ والجَمَاعَةَ، وَحَالَفُوا الضَّلَالَةَ، وَنَحْنُ مِنْهُمْ بُرَآءُ، وَهُمْ عِنْدَنَا ضُلَّالٌ وَأَرْدِيَاءُ، وَبِاللهِ العِصْمَةُ وَالتَّوْفِيقُ»[١].

---

[١] وكما أنَّ هذه الأُمةَ وسَطٌ بينَ الأُممِ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة:١٤٣]، فالسلف وسَطٌ بينَ فِرقِ هذه الأُمةِ.

فالسلفُ وسَطٌ بينَ فِرقِ الأُمةِ مِن حيثُ كَونِهم خيارَها، وهُم وسَطٌ بينَ فِرقِ الأُمةِ مِن حَيثُ كونِ طريقتِهم وَسَطًا بينَ الإفراطِ والتفريطِ.

إِذًا، أَوسَطيَّتُهم مِن وَجهينِ: مِن جِهةِ الطريقِ، ومِن جِهةِ الوصفِ، فهُم مِن جِهةِ الوَصفِ وسَطُ الأمَّةِ؛ لأنَّهم خيارُ الأُمةِ، والوسطُ الخِيارُ؛ لقَولِه تَعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ [البقرة:١٤٣]، أَيْ: عدلًا خيارًا، هُم وسطٌ أيضًا في الطريقةِ بينَ الإفراطِ وبينَ التفريطِ.

والدليلُ على الأوَّلِ قولُه ﷺ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»[(١)]. وقولُه: «سَتَفْتَرِقُ هَذِهِ الأُمَّةُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً». قالوا: مَن هِيَ يا رَسولَ اللهِ؟ قالَ: «مَنْ كَانُوا عَلَى مِثْلِ مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي»[(٢)]. فهُم منَ الناحيةِ وسَطٌ في الوصفِ، أَيْ: عَدلٌ خِيارٌ، وبالنِّسبةِ للطريقِ طَريقِ الوسَطِ يَعنِي: مُتوسِّط بينَ الإفراطِ والتفريطِ.

ولَيسَ معنَى أن نُخرجَ الأشاعرةَ والماتُريديةَ ومَن شابَهَهُم من أهلِ السُّنةِ أننا نُخرِجُهم عنِ الإسلامِ، فهُم مُسلِمون بلا شَكٍّ لكِنَّهم مُخالِفونَ للسُّنَّةِ فيما ذهَبوا إليهِ كأَسماءِ اللهِ وصِفاتِه، فلا يُمكِنُ أَنْ نَقولَ: إنَّهم أهلُ السُّنةِ فيما يَتعلقُ بأسماءِ اللهِ وصِفاتِه ولا فيما

(١) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد، رقم (٢٦٥٢)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، رقم (٢٥٣٣)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه الترمذي: كتاب الإيمان، باب ما جاء في افتراق هذه الأمة، رقم (٢٦٤١)، من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

= خالَفوا فيه الكِتابَ والسُّنةَ وغيرِ ذلِك منَ العقائِدِ، بلِ الواجِبُ أَنْ نَقولَ: هُم في أسماءِ اللهِ وصِفاتِه وفيما خالَفوا فيه السلَفَ منَ العَقيدةِ ليسوا أهلَ السُّنَّةِ، لكِنْ في الأمورِ الأُخرى الَّتي وافَقوا فيها السلَفَ هُم أهلُ السُّنةِ، فلا يُعطَون الاسمَ المُطلَقَ ولا يُسلَبُ عَنْهم مُطلقُ الاسمِ؛ لأنَّ سَلبَ مُطلَقِ الاسمِ عَنْهم خَطَأ، وإعطاؤُهم هذا الاسمَ على وَجهِ الإِطلاقِ خطَأ، والواجِبُ العَدْلُ، فنَصِفُهم بما يَستحِقُّون، فنَقولُ: هُم فيما يَتعلَّقُ بأَسماءِ اللهِ وصِفاتِه وغيرِه منَ العقائِدِ الَّتي خالَفوا فيها السلَفَ لَيسوا من أهلِ السُّنةِ، وفي الأُمورِ الأُخرى الَّتي وافقوا فيها السلَفَ هُم مِن أهلِ السلَفِ، ويُمكِنُ أن يَجتمعَ في الإنسانِ وَصْفانِ باعتِبارَيْن مُختلِفَيْن، باعتبارِ كَذا، فنَصِفُه بوصفٍ، وباعتِبارِ كَذا نصِفُه بوصفٍ آخرَ، كما نَصِفُ الإنسانَ بالإيمانِ والكُفرِ، فقِتالُ المُسلمينَ بَعضِهم معَ بعضٍ كُفرٌ[1] لكِنْ لا يُخرِجُ منَ الإِيمانِ، فهُم مُؤمِنون كافِرون، والنِّياحةُ على الميتِ كُفرٌ كما قالَ الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**اثْنَتانِ فِي النَّاسِ هُمَا بِهِمْ كُفْرٌ: الطَّعْنُ فِي النَّسَبِ وَالنِّيَاحَةُ عَلَى الْمَيِّتِ**»[2]. فلا نَقولُ: مَن ناحَ على مَيتٍ فلا إيمانَ معَه؟ بل معَه إيمانٌ ومعَه كفرٌ، كذلِك هَؤلاءِ الطائِفةُ معَهم سلَفيةٌ ومعَهم بِدْعيةٌ، ففيما خالَفوا فيه السلَفَ منَ الأسماءِ والصِّفاتِ وغيرِهما منَ العَقيدةِ هُم لَيْسوا مِن أهلِ السُّنةِ في هَذا البابِ، وفيما وافَقوا فيهِ السلفَ هُم مِن أهلِ السُّنةِ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب إطلاق اسم الكفر على الطعن في النسب والنياحة، رقم (٦٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر، رقم (٤٨)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان قول النبي ﷺ: «**سباب المسلم فسوق وقتاله كفر**»، رقم (٦٤)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فالسَّلفُ وَسَطٌ في أمورٍ كَثيرةٍ، منها:

أوَّلًا: في أَسماءِ اللهِ تَعالى وصِفاتِه بينَ المُعطِّلةِ مِنَ الجَهميةِ والمُعتزِلةِ ونَحوِهم، وبينَ المُمثِّلةِ المُشبِّهةِ.

ثانيًا: في بابِ قَدَرِ اللهِ وأَفعالِه بينَ القدَريةِ والجَهميةِ.

ثالثًا: في بابِ الإيمانِ والدِّينِ بينَ المُرجِئةِ من جِهةٍ والمُعتزِلةِ مِن جِهةٍ والخَوارجِ مِن جِهةٍ.

رابِعًا: وفي بابِ الجَزاءِ بينَ المُرجِئةِ والوَعيديةِ.

خامِسًا: وفي آلِ النَّبيِّ ﷺ وأصحابِه بينَ النَّواصبِ والروافضِ.



قواعِدُ في أسماءِ اللهِ تعالى وصفاتِه

ويليـها

أمثلةٌ منَ الصِّفاتِ التي كثُرَ الخَوضُ فيها

لفَضيلَةِ الشَّيْخِ العَلَّامَة

مُحَمَّدِ بْنِ صالِحٍ العُثَيْمين

غَفَرَ اللهُ لَهُ ولِوَالِدَيْهِ ولِلْمُسْلمينَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحَمدُ للهِ ربِّ العالَمِينَ، وأُصلِّي وأُسلِّمُ على نبيِّنا مُحمَّدٍ خاتمِ النبيِّين وإمامِ المُتَّقينَ، وعَلى آلِه وأصحابِه ومَن تبِعَهم بإحسانٍ إلى يومِ الدينِ.

أمَّا بعدُ: فهذِه فقَراتُ مَنهجِ التوحيدِ المقرَّرِ على المُستوى الثاني مِن كُليَّتَيْ أصولِ الدينِ والشريعةِ في فرعِ جامِعةِ الإمامِ مُحمدِ بنِ سُعودٍ الإسلاميةِ في القَصيمِ، يُراجعُ علَيْها شرحُ العقيدةِ الطحاويةِ وما يُناسبُ الموضوعَ مِن كلامِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تَيميةَ وابنِ القيمِ وغيرِهما. أَسألُ اللهَ تَعالى أن يَجعلَه خالصًا لوجهِهِ نافعًا لعبادِه موافِقًا لمَرضاتِه إنه جَوَادٌ كريمٌ.

(تَنبيهٌ): الصفحاتُ المُشارُ إليها في الحاشِيةِ لشرحِ الطحاويةِ في طبعةِ المَكتبِ الإسلاميِّ إلَّا ما قُيِّدَ بكتابٍ مُعيَّنٍ.

مَنهجُ الفصلِ الأوَّلِ

تَوحيدُ الأسماءِ والصِّفاتِ:

هُو: إفرادُ اللهِ تَعالى بما يَختصُّ به منَ الأسماءِ والصِّفاتِ.

ومَذهبُ أهلِ السُّنةِ والجَماعةِ في ذلكَ: إثباتُ ما أَثبتَه اللهُ لنَفسِه أو أَثبتَه له رَسولُه ﷺ مِن غيرِ تَحريفٍ ولا تَعطيلٍ ولا تَكييفٍ ولا تَمثيلٍ.

بيانُ صِحةِ هذا المَذهبِ بالأدلةِ السمعيةِ والعَقليةِ.

مَعنَى التحريفِ والتعطيلِ والتكييفِ والتمثيلِ وحُكمُ كلٍّ مِنها بالأدِلَّةِ السَّمعيةِ

والعَقليةِ وبيانِ الجمعِ بينَ نصوصِ نَفي التمثيلِ وبينَ قولِه ﷺ: «**خَلَقَ اللهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ**»[1].

التعبيرُ بنَفيِ التحريفِ أَولى منَ التعبيرِ بنَفيِ التأويلِ مِن وَجهَيْن.

والتعبيرُ بنَفيِ التمثيلِ أَوْلى منَ التعبيرِ بنَفيِ التشبيهِ مِن وجهَيْن أيضًا.

قواعدُ في أسماءِ اللهِ وصِفاتِه:

١ - مِن قواعدِ الأسماءِ:

القاعدةُ الأُولى: أسماءُ اللهِ تَعالى كلُّها حُسنَى؛ ولذا كانَت أعلامًا وأوصافًا، لم يَكُنْ منها (الدهرُ[2] والقديمُ)[3].

القاعِدةُ الثانيةُ: إذا كانَ الاسمُ مِن وصفٍ متعدٍّ لم يتمَّ الإيمانُ بِه إلَّا بثَلاثةِ أمورٍ:

- إثباتُه اسمًا مِن أَسماءِ اللهِ تَعالى.
- وإثباتُ ما دلَّ عليهِ مِن صِفةٍ أو صِفاتٍ.
- وإثباتُ الحُكمِ المُترتِّبِ على ذلِك وهو المقتضَى (ويُضرَبُ أمثلةٌ لذلِك).

وإذا كانَ الاسمُ مِن وَصفٍ لازمٍ لم يتمَّ الإيمانُ بهِ إلَّا بأمرَيْن:

- إثباتُه اسمًا من أَسماءِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.
- وإثباتُ ما دلَّ علَيْه مِن صِفةٍ أو صفاتٍ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الاستئذان، باب بدء السلام، رقم (٦٢٢٧)، ومسلم: كتاب البر والصلة، باب النهي عن ضرب الوجه، رقم (٢٦١٢)، من حديث أبي هريرة رَضِحَالِلَّهُعَنْهُ.

(٢) ر: ص٩ من القواعد المثلى. (المؤلف)

(٣) ر: ص١١٤. (المؤلف)

ب- مِن قَواعِدِ الصِّفاتِ:

القاعِدةُ الأُولى: صِفاتُ اللهِ تَعالى كلُّها صِفاتُ كمالٍ لا نَقصَ فيها بوَجهٍ منَ الوُجوهِ.

وإذا كانَتِ الصِّفةُ نقصًا محضًا كانَت مُمتنِعةً في حقِّ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

وإذا كانَت كمالًا في حالٍ ونَقصًا في حالٍ كانَت ثابِتةً للهِ تَعالى في حالِ الكَمالِ مُمتنِعةً في حالِ النقصِ. (يُضرَبُ لذلكَ كلِّه أمثلةٌ).

القاعِدةُ الثانيةُ: بابُ الصفاتِ أشملُ مِن بابِ الأسماءِ؛ وذلكَ لأنَّ كلَّ اسمٍ مِن أسماءِ اللهِ تعالى مُتضمِّنٌ لصِفةٍ، وليسَ كلُّ صِفةٍ يُشتقُّ لَه مِنها اسمٌ. (يُضرَبُ لذلِك أمثلةٌ).

القاعِدةُ الثالثةُ: صِفاتُ اللهِ تَعالى تَنقسمُ:

أ- مِن حيثُ الثُّبوتُ والانتِفاءُ إلى قِسمَيْنِ: ثُبوتيةٍ وسَلبيةٍ.

فالثُّبوتيةُ: ما أَثبتَها اللهُ تَعالى لنَفسِه، وكلُّها صِفاتُ كَمالٍ لا نقصَ فِيها.

والسَّلبيةُ: ما نَفاهُ اللهُ تَعالى عَن نَفسِه، وكلُّها صفاتُ نَقصٍ نُفِيَت لثُبوتِ كَمالِ ضِدِّها في حقِّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا لُمجرَّدِ النفيِ؛ لأنَّ النَّفيَ ليسَ بكَمالٍ إلَّا أن يَتضمَّنَ ثبوتًا يدلُّ على الكمالِ؛ وذلكَ لأنَّ الانتفاءَ عدمٌ، والعدمُ ليسَ بشيءٍ فَضلًا عَن أن يَكونَ كَمالًا؛ ولأنَّه قَدْ يكونُ لعدَمِ القابِليةِ أو للعَجزِ عنِ الشيءِ.

ب- مِن حيثُ قِيامُها باللهِ إلى قِسمَيْن: ذاتيةٍ وفِعليةٍ.

فالذاتِيةُ: الَّتي لم يَزَلِ اللهُ تَعالى ولا يَزالُ مُتَّصفًا بها، وهي إمَّا مَعنويةٌ، وإمَّا خَبريةٌ.

فالمَعنويةُ: ما دلَّتْ على المَعنى، كالحَياةِ والعِلمِ والقُدرةِ والسمعِ والبصرِ ونحوِها.

والخبَرِيةُ: ما دلَّتْ على شيءٍ مُسمَّاه بالنسبةِ إلَيْنا أبعاضٌ وأَجزاءٌ، كالوجهِ واليَدينِ ونحوِهما.

والفِعليةُ: الَّتي تَتعلَّقُ بمَشيئتِه إن شاءَ فعَلَها وإن شاءَ لم يَفعَلْها، وهِيَ باعتِبارِ جِنسِها ذاتيةٌ؛ لأنَّ اللهَ تَعالى لم يَزَلْ ولا يَزالُ فَعالًا، لكِنِ المتعلِّقُ بمَشيئتِه نوعُ الفعلِ أو آحادُه، كالاستِواءِ على العَرشِ والنُّزولِ إلى السماءِ الدُّنيا.

والنوعُ مِنها قد يَكونُ ذاتيًّا باعتبارِ أصلِه فعليًّا باعتبارِ آحادِه، كالكَلامِ[١].

وأكثرُ ما أخبرَ اللهُ بِه مِن صِفاتِه هوَ الصِّفاتُ الثُّبوتيةُ؛ لأنَّها صِفاتُ كمالٍ وثَناءٍ، فكلَّما كثُرَت وتَنوعَّتْ ظهرَ مِن كمالِ المَوصوفِ وتَأكدَ اتِّصافُه بذلِك ما هوَ أكثرُ.

أمَّا الصفاتُ السَّلبيةُ فلم تَأتِ غالبًا إلَّا في الأحوالِ التاليةِ:

الحالُ الأُولى: أن تكونَ مُجملةً لتدُلَّ على عُمومِ كمالِه، كما في قولِه تَعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى:١١]، ﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ﴾ [الإخلاص:٤]، ﴿هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا﴾ [مريم:٦٥].

الثانيةُ: أن تَكونَ نفيًا لِمَا ادَّعاهُ الكاذِبونَ في حقِّه تَعالى، كقولِه: ﴿أَن دَعَوۡاْ لِلرَّحۡمَٰنِ وَلَدٗا ۝٩١ وَمَا يَنۢبَغِي لِلرَّحۡمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ [مريم:٩١-٩٢].

الثالثةُ: أن تَكونَ دَفعًا لتوهُّمِ نقصِ كَمالِه في ذلكِ الأَمرِ المُعيَّنِ، كقولِه تَعالى:

---

(١) ر: ص١٢٧-١٢٨. (المؤلف)

﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ [الدخان:٣٨]، ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق:٣٨].

وهذا عكسُ طريقِ أهلِ التعطيلِ الَّذينَ يُسهِبون في الصِّفاتِ السلبيةِ ويُنكِرون الصِّفاتِ الثُّبوتيةَ، بالجَحدِ تارةً، وبالتَّحريفِ الَّذي يُسمُّونه تَأويلًا تارةً أُخرى.

ج- مِن قَواعِدِ الأَسماءِ والصِّفاتِ.

قاعِدةٌ واحِدةٌ: أسماءُ اللهِ تَعالى وصِفاتُه تَوقيفيةٌ أي: يَتوقَّفُ القولُ فيها إثباتًا ونَفيًا على دَلالةِ الكِتابِ والسُّنةِ. ودليلُ ذَلكَ السمعُ والعَقلُ.

والدَّلالةُ على الأسماءِ تكونُ بالنصِّ عَلى أنَّ هَذا الاسمَ بعَينِه مِن أَسماءِ اللهِ تَعالى.

والدَّلالةُ على الصِّفاتِ تَكونُ: إمَّا بالنصِ عَلى الصِّفةِ بعَيْنها، وإمَّا بتَضمُّنِ الاسمِ لَها، وإمَّا بالتصريحِ بفِعلٍ أو وصفٍ دالٍّ علَيها.

فالأوَّلُ: كالعِزةِ والبطشِ والقُوةِ والرَّحمةِ والوَجهِ واليدَيْن.

والثاني: كالحَياةِ والقُدرةِ والعُلوِّ الدالِّ عليها اسمُ الحيِّ والقديرِ والعَليِّ.

والثالثُ: كالإرادةِ والمَجيءِ والانتقامِ الدالُّ علَيْها قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [الحج:١٤]، ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر:٢٢]، ﴿إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ﴾ [السجدة:٢٢].

أمَّا ما لم يَرِدْ إثباتُه ولا نَفيُه فإنْ كانَ لا يَدُلُّ إلَّا على معنًى يَستلزمُ النقصَ في حقِّ اللهِ عَزَّوَجَلَّ وجبَ نفيُه؛ لأنَّ اللهَ تَعالَى مُنزَّهٌ عنِ النقصِ، وإنْ كانَ يَحتملُ النقصَ والكمالَ وجبَ التوقُّفُ في لفظِه فلا يُثبَتُ ولا يُنفَى، وأمَّا مَعناهُ فيُستفصَلُ فيه.

فإن أُريدَ به حقٌّ قُبِلَ لا بَدلالةِ هذا اللَّفظِ ولكِنْ بدَليلٍ آخرَ. وإن أُريدَ به ما لا يَليقُ باللهِ وجَبَ رَدُّه[١]. (يُضرَبُ لذلِكَ أمثلةٌ).

أمثِلةٌ منَ الصِّفاتِ الَّتي كثُرَ الخوضُ فيها

المثالُ الأوَّلُ: علوُّ اللهِ تَعالى بذاتِه فوقَ خَلقِه، فأهلُ السُّنةِ يُثبتونه بدَلالةِ الكتابِ والسُّنةِ والإجماعِ والعقلِ والفِطرةِ. (تُذكَرُ الأدلَّةُ[٢]، ويُبيَّنُ الجمعُ بينَها وبينَ أدِلَّةِ المَعيةِ والقُربِ، ويُشارُ إلى تَقسيمِ المَعيةِ وأدلتِه).

وخالَفَ أهلَ السُّنةِ في ذلِكَ طائِفتانِ.

طائِفةٌ تَقولُ: إنَّ اللهَ تَعالى لا يُوصفُ بالعُلوِّ ولا بالسُّفلِ، فليسَ داخلَ العالَمِ ولا خارِجَه ولا فَوقَه ولا تحتَه ولا يَمينَه ولا شِمالَه ولا مُتصلًا ولا مُنفصلًا؟!

وطائِفةٌ تَقولُ: إنَّ اللهَ بذاتِه في كلِّ مكانٍ. (فلتُذكَرْ شُبهُ كلِّ طائِفةٍ، والردُّ علَيْها).

المثالُ الثاني: استِواءُ اللهِ تَعالى على عَرشِه. (تُذكرُ أدلَّتُه، وجوابُ الإمامِ مالِكٍ[٣] فيهِ وشُبهةُ مَن حرَّفَه إلى الاستِيلاءِ، والردُّ علَيْهم).

المثالُ الثالثُ: اليَدانِ اللَّتانِ أَثبتَهما اللهُ تَعالى لنَفسِه. (تُذكَرُ الأدلةُ، والجمعُ بينَ ما وردَ بصيغةِ التَّثنيةِ والإفرادِ والجَمعِ، وشُبهةُ مَن حرَّفَ مَعناهُما إلى القُوةِ أوِ النِّعمةِ، والردُّ علَيْهم).

---

(١) ر: ص٢٣٨. (المؤلف)

(٢) ر: ص٣١٣ إلى ٣٢٨. (المؤلف)

(٣) جواب الإمام مالك؛ أخرجه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة رقم (٦٦٤)، والبيهقي في الأسماء والصفات رقم (٨٦٧)، وأبو نعيم في الحلية (٦/ ٣٢٥)، والدارمي في الرد على الجهمية رقم (١٠٤).

المثالُ الرابعُ: كلامُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ فأهلُ السُّنةِ يُثبتونَ أنَّ اللهَ تَعالى يَتكلَّمُ مَتى شاءَ بما شاءَ كيفَ شاءَ بحَرفٍ وصوتٍ مَسموعٍ لا يُشبهُ أصواتَ المَخلوقينَ بدَلالةِ الكِتابِ والسُّنةِ والإجماعِ واللُّغةِ، وأنَّ كلامَه صِفةٌ مِن صِفاتِه غيرُ مخلوقٍ، ويَتفرَّعُ على ذلكَ القولُ في القُرآنِ. (تُذكَرُ أدلتُه السَّمعيةُ والعَقليةُ)[1].

وخالَفَهم في ذلكَ طوائفُ نَذكُرُ منهم طائِفتَيْن:

طائِفةٌ تقولُ: إنَّ كلامَ اللهِ تَعالى مُتعلِّقٌ بمَشيئتِه وبحُروفٍ وأصواتٍ مَسموعةٍ، لكنَّه مخلوقٌ مِن مخلوقاتِه لا صِفةٌ مِن صِفاتِه.

وطائِفةٌ تَقولُ: إنَّ كلامَ اللهِ تَعالى صِفةٌ مِن صِفاتِه لكِنَّه مَعنًى قائمٌ بنَفسِه غيرُ مُتعلِّقٍ بمَشيئتِه، بَلْ لازِمٌ لذاتِه كلُزومِ الحياةِ والعِلمِ وما يُسمعُ اللهُ خلقَه منه فهوَ مخلوقٌ يُعبَّرُ به عمَّا في نفسِ اللهِ تَعالى. (فلتُذكَرْ شُبهةُ كلِّ طائِفةٍ والردُّ عليها).

المثالُ الخامسُ: مجيءُ اللهِ تَعالى وإتيانُه. (تُذكَر أدِلَّتُه، وشُبهةُ مَن حرَّفَ مَعناهُ إلى مجيءِ أَمرِه ونحوُ ذلكَ، والردُّ علَيْهم).

المثالُ السادِسُ: رُؤيةِ المُؤمنينَ للهِ تَعالى يومَ القِيامةِ. (تُذكَرُ أدلَّتُه، وشُبهةُ مَن حرَّفَ مَعناها إلى العِلمِ واليَقينِ، والردُّ علَيْهم)[2].

نَسأَلُ اللهَ تَعالى النظرَ إلى وَجهِه الكريمِ في جَناتِ النَّعيمِ.

تَمَّ بقَلمِ محُمَّد الصالِح العُثَيْمين

في ٧/ ٢/ ١٤٠٨هـ

---

(١) ر: ص١٧٩ إلى ٢٠٢. (المؤلف)

(٢) ر: ص٢٠٤ إلى ٢١٥ وص٢٣٠-٢٣١. (المؤلف)

مَنهجُ الفَصلِ الثاني

أ- في الأَسماءِ والصِّفاتِ

سبَقَ لكَ أنَّ مذهبَ أهلِ السُّنةِ والجَماعةِ في أَسماءِ اللهِ تَعالى وصِفاتِه إثباتُ ما أَثبَتَه اللهُ لنَفسِه أو أَثبَتَه لَه رَسولُه ﷺ مِن غيرِ تَحريفٍ ولا تَعطيلٍ ولا تكييفٍ ولا تَمثيلٍ.

وأنَّ هَذا هوَ المَذهبُ الصَّحيحُ بالأدِلَّةِ السَّمعيةِ والعَقليةِ.

وقَدْ خالَفَهم في ذلكَ طائِفتانِ:

إحداهُما: المُمثِّلةُ المُشبِّهةُ الَّذين أثبتوا للهِ تَعالى ما أَثبتَه لنفسِه معَ تَمثيلِه بالمَخلوقاتِ. (تُذكَر شُبهتُهم، والردُّ علَيْها، وأقوالُ السلَفِ في الحُكمِ فيهم)[1].

الثانيةُ: المُعطِّلةُ الَّذين نفَوْا عَنِ اللهِ تَعالى ما أَثبتَه لنَفسِه، وهُم أَقسامٌ مُتعدِّدةٌ نَذكرُ مِنهم قِسمَيْن:

الأوَّلُ: مَن نَفَوْا عنِ اللهِ تَعالى الصِّفاتِ دونَ الأسماءِ، وهُمُ المُعتزِلةُ ومَن تَبِعَهم[2]. (تُذكَر شُبهتُهم، والردُّ عليها[3]، وأقوالُ السلَفِ في الحُكمِ فيهم).

الثاني: مَن نفَوْا عنِ اللهِ تَعالى الصفاتِ فلم يُثبِتوا للهِ تَعالى إلَّا الأسماءَ وسَبعًا

---

(١) ر: ص١٢٠.

ر: ص٣٨ إلى ٤٠ من القواعد المثلى أيضًا. (المؤلف)

(٢) ر: ص١٢ من التدمرية. (المؤلف)

(٣) ر: ص٤٠ إلى ٤٦ من القواعد المثلى. (المؤلف)

منَ الصفاتِ، وهُم عامَّةُ الأشاعِرةِ الَّذين يَنتسِبون إلى أبي الحسَنِ الأَشعرِيِّ. (تُذكَر شُبهتُهم والردُّ علَيْها)[١].

كلماتٌ مُجملةٌ يُطلقُها أهلُ التعطيلِ ليَتوصَّلوا بها إلى نَفيِ الصفاتِ:

اعلَمْ أنَّ لأهلِ التعطيلِ كلماتٍ مُجملةً يُموِّهون بها علَى ضَعيفِي البَصيرةِ مِن أَجلِ أَنْ يُبرِّروا طريقتَهم في نفيِ الصفاتِ فمِنها:

١- لَفظُ التسلسُلِ[٢].

٢- حُلولُ الحَوادثِ باللهِ تَعالى[٣].

٣- الأَعراضُ[٤].

٤- الأَغراضُ.

٥- الأَبعاضُ، أوِ الأعضاءُ والأركانُ والجوارِحُ[٥].

ومِن أَقوالِهمُ المشهورةُ: سُبحانَ مَن تنزَّهَ عنِ الأَعراضِ والأَغراضِ والأَبعاضِ.

٦- الحَدُّ[٦].

٧- الجِهةُ[٧].

---

(١) ر: ص٤٠ إلى ٤٦ من القواعد المثلى. (المؤلف)

(٢) ر: ص١٣٥. (المؤلف)

(٣) ر: ص١٢٨، وص١٩٠. (المؤلف)

(٤) ر: ص٢٢٥. (المؤلف)

(٥) ر: ص٢٣٨. (المؤلف)

(٦) ر: ص٢٣٨. (المؤلف)

(٧) ر: ص٢٢٥. (المؤلف)

قواعدُ في أدِلَّةِ الأَسماءِ والصفاتِ:

القاعِدةُ الأُولى: أدِلَّةُ أسماءِ اللهِ تَعالى وصِفاتِه نَفيًا أو إثباتًا هيَ الكتابُ والسُّنةُ فقَطْ[١]، قالَ الإمامُ أحمدُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: لا يُوصفُ اللهُ إلَّا بما وصَفَ به نفسَه أو وصَفَه به رَسولُه لا يُتجاوَزُ القرآنُ والحديثُ[٢]. (تُذكَر أدلَّةُ ذلك، والردُّ على مَن جعَلَ الدليلَ علَيْها هوَ العقلَ).

وإذا انحصَرَتِ الأدِلَّةُ على الكِتابِ والسُّنةِ فالواجِبُ إجراؤُها عَلى ظاهِرِهما دونَ تحريفٍ.

القاعِدةُ الثانِيةُ: أدلةُ الأسماءِ والصِّفاتِ مَعلومةِ المَعنَى مجهولةِ الكَيفيةِ بالنِّسبةِ إلَيْنا، فهِيَ مَعلومةٌ باعتِبارٍ مجهولةٌ باعتِبارٍ آخرَ. (تُذكَر أدلَّةُ ذلِك، والردُّ على أهلِ التفويضِ الَّذين أنكَروا العِلمَ بمَعناها)[٣].

أمثِلةٌ ادَّعَى أهلُ التعطيلِ أنَّ أهلَ السُّنةِ أَوَّلوها

اعلَمْ أنَّ أهلَ التعطيلِ لَمّا أنكَرَ علَيْهم أهلُ السُّنةِ تحريفَهم لنُصوصِ الكتابِ والسُّنةِ في أسماءِ اللهِ تَعالى وصِفاتِـه ادَّعَوْا على أهـلِ السُّنةِ أنَّهم صرَفوا شيئًا مِن هذه النصوصِ عَن ظاهِرِه ليُلزِموا أهلَ السُّنةِ بالمُوافَقةِ على طريقتِهم أوِ المُداهنةِ فيها[٤].

---

(١) ر: ص٢٩ من القواعد المثلى. (المؤلف)

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٢٦).

(٣) ر: ص٣٤ إلى ٣٦ من القواعد المثلى. (المؤلف)

(٤) ر: ص٤٨-٤٩ من القواعد المثلى في الجواب المجمل عنها. (المؤلف)

ولْنَضرِبْ لذلكَ أمثِلَةً:

المثالُ الأولُ: قولُه تَعالى لُموسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه:٣٩]، وقولُه عَن سَفينةِ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر:١٤]. (تُذكرُ شُبهةُ أهلِّ التعطيلِ، والردُّ علَيْها)[١].

المثالُ الثاني: قولُه تَعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق:١٦]، وقولُه: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ﴾ [الواقعة:٨٥]. (تُذكرُ شُبهةُ أهلِ التعطيلِ، والردُّ علَيْها)[٢].

المثالُ الثالثُ: قولُ النَّبيِّ ﷺ عَنِ اللهِ تَعالى فيما يَرويهِ عَنه: «وَلا يَزالُ عَبْدي يَتقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ فَإِذا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَه الَّذي يَسمَعُ بِهِ وبَصَرَهُ الَّذي يُبصِرُ بِهِ ويَدَهُ الَّتي يَبْطِشُ بِها وَرِجْلَهُ الَّتي يَمْشِي بِها وَلَئِنْ سَأَلَني لَأُعْطِيَنَّه وَلَئِنِ اسْتَعاذَني لَأُعِيذَنَّهُ»[٣]. (تُذكَرُ شُبهةُ أهلِ التَّعطيلِ، والردُّ علَيْها)[٤].

ب- في القَضاءِ والقدَرِ:

القَضاءُ: ما يَقضيهِ اللهُ تَعالى في خَلقِه مِن إِيجادٍ أو إِعدامٍ أو تَغييرٍ.

والقدَرُ: ما قدَّرَ اللهُ تَعالى في الأزلِ أن يَكونَ.

وعَلى هذا يَكونُ القدرُ سابِقًا على القَضاءِ.

---

(١) ر: ص٦٦-٦٧ من القواعد المثلى. (المؤلف)

(٢) ر: ص٦٤ إلى ٦٦ من القواعد المثلى. (المؤلف)

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب التواضع، رقم (٦٥٠٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) ر: ص٦٧ إلى ٦٩ من القواعد المثلى. (المؤلف)

والإيمانُ بالقدَرِ أحدُ أركانِ الإيمانِ السِّتةِ، ومَراتبُ الإيمانِ به أربعٌ:

إحداها: الإيمانُ بأنَّ اللهَ تَعالى عليمٌ أزلًا وأبَدًا بما كانَ وما يكونُ، فيما يُنسبُ إلَيْه نفسِه وفيما يُنسَبُ إلى خَلقِه.

الثانيةُ: الإيمانُ بأنَّ اللهَ كتبَ في اللوحِ المَحفوظِ ما يَكونُ إلى يومِ القِيامةِ.

الثالثةُ: الإيمانُ بأنَّ كلَّ كائنٍ فهوَ بمَشيئتِه، سَواءٌ ما يُنسبُ إليهِ أم ما يُنسبُ إلى خَلقِه، ما شاءَ اللهُ كانَ وما لم يشَأْ لم يَكُن.

الرابعةُ: الإيمانُ بأنَّ اللهَ تَعالى خالقُ كلِّ شيءٍ، فهُوَ خالقُ أَعيانِ المَخلوقاتِ وصِفاتِها وأحوالِها وما يَصدُرُ عَنها مِن أَقوالٍ وأفعالٍ وآثارٍ. (تُذكَر أدِلَّةُ هَذه المَراتبِ).

القدَرُ لا يُنافي الأَسبابَ الشَّرعيةَ ولا الكَونيةَ الصَّحيحةَ الَّتي جعَلَها اللهُ تَعالى أسبابًا، بَلْ هيَ مِن قدَرِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ. وربطُ المُسبَّباتِ بأَسبابِها هوَ مُقتَضى حِكمةِ اللهِ البالغةِ وقُدرتِه الباهِرةِ، وهوَ خالقُ الأسبابِ ومُسبَّباتِها، فللأَسبابِ تأثيرٌ في مُسبَّباتِها لكِنَّه بتَقديرِ اللهِ وخَلقِه لا استِقلالًا. هذا مَذهبُ أهلِ السُّنةِ وخالفَهُم في ذلكَ طائِفتانِ:

طائفةٌ غلَتْ في تأثيرِ الأسبابِ وجعَلَت لها تأثيرًا ذاتيًّا لا يَنفكُّ عنها.

والطائِفةُ الثانِيةُ أَنكَروا تأثيرَ الأَسبابِ وجعَلوها مُجرَّدَ عَلاماتٍ يَحصلُ الشيءُ عندَها لا بِها. (تُذكَرُ شُبهةُ كلِّ طائِفةٍ، والردُّ عليها).

أفعالُ العِبادِ بالنِّسبةِ للقدَرِ:

أفعالُ العِبادِ بالنِّسبةِ للقدَرِ داخلةٌ في عمومِ المراتبِ الأربعِ، فهيَ مَعلومةٌ للهِ تَعالى مَكتوبةٌ في اللوحِ المَحفوظِ واقِعةٌ بمَشيئةِ اللهِ مَخلوقةٌ له. وللعَبدِ فيها مَشيئةٌ وقُدرةٌ فهيَ باختِيارِه لم يُجبَرْ عليها، وهيَ مَفعولةٌ له تُنسَبُ إلَيْه فعلًا لا إلى غيرِه. هذا مَذهبُ أهلِ السُّنةِ والجَماعةِ. (تُذكَرُ أدلتُه السمعيةُ والعَقليةُ والحِسِّيةُ).

وخالَفَهم في ذلكَ طائِفتانِ:

إحداهُما: الجَبْريةُ الَّذين قالوا: إنَّ العبدَ مُجبرٌ على عمَلِه ليسَ له فيه اختيارٌ ولا قدرةٌ.

الثانيةُ: القَدَريةُ الَّذين قالوا: إنَّ العَبدَ مُستقِلٌّ بفِعلِه مِن دونِ اللهِ فليسَ للهِ فيه مَشيئةٌ ولا خَلقٌ حتَّى إنَّ غُلاتِهم أنكَروا عِلمَ اللهِ بِه وكِتابتَه. (تُذكرُ شُبهةُ كلِّ طائفةٍ، والرَّدُّ عليها).

الاحتِجاجُ بالقدَرِ على المَعاصِي:

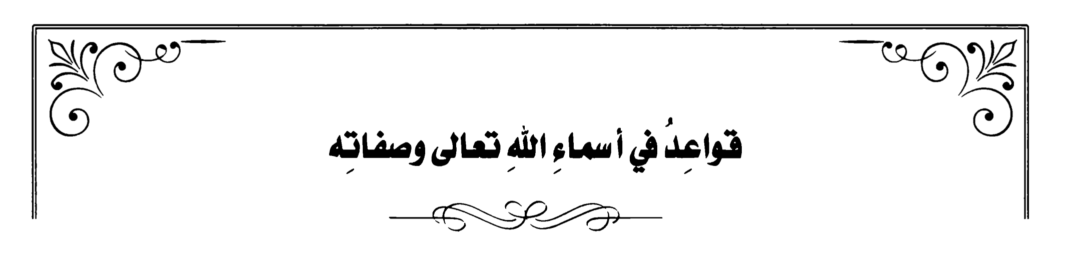
لقَدْ علِمْت أنَّ فِعلَ العبدِ يَقعُ باختِيارِه ويُنسَبُ إليهِ معَ اندِراجِه تحتَ المراتبِ الأربعِ في الإيمانِ بالقدَرِ، وحينَئذٍ يَتبيَّنُ لكَ أنَّه لا يصحُّ للعاصِي أن يَحتجَّ بالقدَرِ على مَعصيتِه، والدَّليلُ على بُطلانِ احتِجاجِه بِه:

١- أنَّ اللهَ تَعالى أبطَلَها في قولِه تَعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ ۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا۟ بَأْسَنَا﴾ [الأنعام:١٤٨]، ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء:١٦٥].

٢- أَنْ نَقولَ للعاصِي: مِن أينَ عَلِمتَ أنَّ اللهَ تَعالى قدَّرَ عليكَ المَعصيةَ؟ هَلْ أطلعَكَ اللهُ على الغَيبِ؟ لماذا لم تُقدِّرْ حين همَمْت بالمعصيةِ أنَّ اللهَ كتبَ لكَ الاستِقامةَ فتَستقيمَ.

٣- أَنْ نَقول للعاصِي: إنَّ جميعَ تَصرُّفاتِك الأُخرى تُبطِلُ احتجاجَك هذا؛ لأنَّك لو أرَدْت الذهابَ إلى مكَّةَ مثلًا، وقيلَ لكَ: إنَّ لها طريقَيْن أحَدُهما آمِنٌ والثاني مَخوفٌ لعدَلْت عنِ المَخوفِ إلى الآمنِ، ولَنْ تَسلُك المَخوفَ وتحتجَّ بالقدَرِ.





قواعِدُ في أسماءِ اللهِ تعالى وصفاتِه

القواعِدُ: هي الأُسُسُ التي تَنبني عليها الفروعُ والجُزئيَّاتُ، وهناك ضَوابطُ وقواعِدُ، والضَّابطُ أدْنى من القاعدةِ؛ لأنَّ الضابطَ عِبارةٌ عن معنًى يَجمعُ عِدَّةَ مسائلَ، لكنه ليس أساسًا، وهذا يوجدُ كثيرًا في الفقهِ.

أما القـواعدُ فهي أساسٌ، كقـواعِدِ الجُدرانِ مثلًا -يعني: أساساتِها- فهي عِبارةٌ عن أُسسٍ تتضمَّن مسائلَ أو جُزئياتِ هذا البابِ الذي قُعِّدت فيه هذه القاعدةُ، وينبغي لطالبِ العِلم أنْ يحرِصَ على القواعدِ؛ لأنَّ القواعِدَ هي الأصولُ، ومَن فاتَتْه الأصولُ حُرِمَ الوصولَ.

وبعضُ طلبةِ العلم يحرصُ على جُزئياتِ المسائلِ، فيحرِصُ على أنَّ هذا حرامٌ، وهذا حلالٌ، وهذا واجبٌ، وما شابَهه، لكنَّه لا يُقعِّد ولا يُؤصِّل، فإذا وردَتْ عليه مسائلُ جديدةٌ عجَزَ عن فَهمِها؛ لأنَّه لم يفهَمِ القاعدةَ؛ لذلك أَحُثُّ طلبةَ العِلم على أنْ يَحرِصوا على القواعدِ؛ ليردُّوا إليها الجزئياتِ والمسائلَ الفرديةَ حتى يكونَ عندهم رَصيدٌ عِلميٌّ في ذلك.

فلو كُنتَ تُنفِقُ ريالًا تِلوَ ريالٍ لانتهَتِ الرِّيالاتُ، لكن إذا كان عندَك رصيدٌ، ولو بقوَّةِ العملِ واصطناعِه وحِرفَتِه، فإنَّ الغالبَ أنَّه يَبقى عندَك ما ترتب به حالك؛ فلذلك أَحُثُّ على معرفةِ القواعدِ في هذا البابِ، وفي بابِ الفِقه، والنَّحو، والبلاغةِ، وفي كُل بابٍ.

مِن قواعدِ أسماءِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ:

القاعدةُ الأولى: أنَّ أسماءَ الله كُلَّها حُسنى، ولذا كانت أعلامًا وأوصافًا، ولم يكُنْ منها (الدهر والقديم).

الاسمُ: هو الذي يُعيِّن المسمَّى، وأسماءُ اللهِ أعلامٌ عليه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وهي في نفسِ الوَقتِ أوصافٌ، وأسماءُ اللهِ هي التي سمَّى اللهُ بها نفسَه، إما في كتابه أو في سُنَّة الرسولِ ﷺ.

وكُلُّـها بدونِ استثناءٍ حُسنى، و(حُسنى) مُؤنَّث (أحسَنُ) فهـي إذَنْ اسمُ تَفضيلٍ، وعليه فكلُّ اسمٍ منها دالٌّ على الكمالِ فيما يتضمَّنه من وصفٍ، فالعليمُ مثلًا اسمٌ من أسماءِ الله، دلَّ على كمالِ العِلم وسَعتِه؛ لأنَّ أسماءَ الله حُسنى، و(الحكيمُ) اسمٌ من أسماءِ اللهِ، ويدُلُّ على كمالِ الحِكمة وغايَتِها، وأنَّها حِكمةٌ بالغةٌ لا يُساويها أيُّ حِكمةٍ؛ لأنَّ أسماءَ الله حُسنى.

والدليلُ على هذا قولُه تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف:١٨٠]، ولم يُطلِقْ ويقُلْ: «ولله الأسماءُ فادعوه بها» فقط، ولكن قال: ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾ ولهذا لا يُوجدُ في أسماءِ الله: المتكلِّم والمُريدُ والجائي والماشي والمُهَروِل، وما أشبَهَ ذلك؛ لأنَّ هذه الأسماءَ ليست حُسنى أبدًا، إذْ إنَّ المتكلِّمَ يتكلَّم بالخَيرِ والشَّرِّ، فالكلامُ من حيث هو كـلامٌ ليس وصفًا حسَنًا؛ لأنَّه قـد يتضمَّن سُوءًا، والجائي ليس من أسماءِ الله تَعالى، وإنْ كان من صِفَتِه أنَّه يجيءُ؛ لأنَّها ليست حُسنى، إذْ إنَّ الجائيَ قد يكـونُ عذابًا، وقد يكـونُ سوءًا وشرًّا؛ ولهذا لم تكُنْ من أسماءِ الله تعالى؛ ولهذا نقولُ:

الألفاظُ ثلاثةُ أقسامٍ:

١- حُسنى.

٢- قابلةٌ للحُسن والسُّوءِ.

٣- سُوأى.

فالألفاظُ السيِّئة لا يُمكِنُ أنْ يُوصفَ اللهُ تعالى بها، ولا يُخبَرَ بها عنه، ومن بابِ أوْلى ألَّا يُسمَّى بها، كالعاجزِ والجاهلِ وما أشبهها.

فكلُّ اسمٍ يدُلُّ على سيِّئٍ فهو مُمتنِعٌ على اللهِ تعالى، سواءٌ أكان اسمًا أم وصفًا، والذي يحتمِلُ (الحُسنى) يكونُ من أسماءِ اللهِ تعالى، والذي يحتمِلُ هذا وهذا، يُخبَرُ به عنه ولا يُسمَّى به.

ومثالُ الذي لا يحمِلُ إلَّا السيِّئَ: العاجزُ والجاهلُ، ومثالُ الذي يتضمَّن الحُسن المُطلَقَ: الحكيمُ والعليمُ، ومثالُ الذي يحتمِلُ هذا وهذا: المتكلِّمُ والجائي والرَّائي والمُريدُ وما أشبَهَ ذلك، فهذه يُخبَرُ بها عن اللهِ، ولكن لا يُسمَّى بها.

وهُناك أيضًا أُمورٌ لا يُوصفُ اللهُ بها على الإطلاقِ كالمَكْرِ والخِداعِ والاستِهزاءِ.

ومَعنى (الحُسنى): البالغةُ في الحُسن كمالَه، الذي ليس فوقَه كمالٌ، بل ولا يُساويهِ؛ ولذلك كانت أعْلامًا وأوصافًا، فهي باعتبارِ دَلالتِها عن الذَّات: عَلَمٌ، وباعتبارِ دَلالتِها على المَعْنى الذي تتضمَّنه: وَصفٌ، فالسَّميعُ تدُلُّ على ذاتٍ، وهي مِن هذه الناحيةِ عَلَمٌ، وتدُلُّ على السَّمع، وهي من هذه الناحيةِ صِفةٌ.

ومن ثَمَّ ننتقِلُ إلى قاعدةٍ فرعيةٍ، فنقولُ: كُلُّ اسمٍ مُتضمِّنٍ لصِفةٍ، وليست كُلُّ صِفةٍ تتضمَّن اسمًا، وإلَّا لو كان هذا لكان من أسماءِ اللهِ: الجائي والمُريدُ والمتكلِّمُ، وما أشبَهَ ذلك.

فهذه قاعدةٌ فرعيةٌ تفرَّعتْ على قَولِنا: «إنَّ أسماءَ اللهِ أعْلامٌ وأوصافٌ»، والمَعْنى واضحٌ، بخِلافِ أسْماءِ غَيرِه من بني آدَمَ، فأسماؤُهم الأصلُ أنَّها أعْلامٌ فقط، ولهذا نُسمِّي رَجُلًا بعبدِ اللهِ، وهو مِن أفجَرِ عِبادِ اللهِ، فقد يكونُ كافرًا مُلحِدًا شُيوعيًّا، فاسمُه العَلَم لم يتضمَّنْ إلَّا العُبوديةَ العامَّةَ، وقد نُسمِّي شخصًا عليًّا، وهو سِفلٌ، من أحطِّ عِبادِ اللهِ.

فالأصلُ لوَضعِ الأعْلامِ لبني آدَمَ أنَّها مُجرَّد عَلَم، وقد يُرادُ بها الدَّلالةُ على الصِّفةِ والتَّفاؤُلِ، ولهذا لمَّا أقبَلَ سُهيلُ بنُ عمرٍو في غَزوةِ الحُديبيةِ قال الرسولُ ﷺ: «**هَذَا سُهيلُ بنُ عَمرٍو، وَقَد سَهُلَ أمرُكم**»[١].

يقولُ الشَّاعرُ:

وقلَّما أَبصَرتْ عيناكَ ذَا لَقَبٍ ... إلَّا ومعناهُ إنْ فكَّرتَ في لَقَبِه[٢]

وأقولُ: إنَّ الأصلَ في الأعْلامِ لغيرِ الرُّسُل والقُرآنِ وما يتعلَّقُ باللهِ عَزَّوَجَلَّ وشَرْعِه أنَّها مُجرَّد أعْلامٍ فقط، أما بالنِّسبةِ لأسماءِ اللهِ فهي أعْلامٌ وأوصافٌ؛ ولذلك كُلُّ اسمٍ منها يحمِلُ صِفةً، واللهُ أعلمُ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد، رقم (٢٧٣١، ٢٧٣٢)، من حديث المسور بن مخرمة، ومروان بن الحكم.

(٢) ذكره محمد العلوي في المجموع اللفيف (ص:٢٠٨)، ونسبه للمبرد.

وقولنا: «ولم يكن منها الدَّهرُ والقديمُ»؛ وذكَرْنا ذلك لأنَّ بعضَ الناسِ قال: إنَّ من أسماءِ اللهِ الدَّهرَ والقديمَ، ولولا هذا القيلُ ما نَصَصْنا على نَفْيِهما؛ لأنَّ الأسماءَ توقيفيَّةٌ، لكن لَمَّا قال بعضُ العلماءِ رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ: إنَّ من أسمائِه الدَّهرَ، احتَجْنا إلى نَفْيِه.

والذين قالوا: من أسْمائِه الدَّهرُ قالوا: لَدَينا دليلٌ، وهو قولُه تعالى في الحديثِ القُدُسيِّ: «**يُؤذيني ابنُ آدَمَ، يَسُبُّ الدَّهرَ وأنا الدَّهرُ، بيدي الأمرُ، أقلِّبُ اللَّيلَ والنَّهارَ**»[1] قالوا: فقال اللهُ تعالى: «**وأنا الدَّهرُ**» فهو كقَولِه: ﴿إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾، فكما أنَّ اللهَ اسمٌ من أسماءِ اللهِ لقَولِه: ﴿أَنَا ٱللَّهُ﴾ فكذلك الدَّهرُ اسمٌ من أسمائِه لقَولِه: «**أنا الدَّهرُ**».

ولا شكَّ أنَّ هذا فيه اشتباهٌ؛ لأنَّ (أنا) ضميرٌ مُنفصِلٌ يعودُ على اللهِ، والدَّهرُ خَبَرُه، ومعلومٌ أنَّ الخَبَرَ وصفٌ للمُبتدأِ في المَعْنى، فكان الدَّهرُ من أسمائِه على هذا التَّقدير.

ولكنْ إذا تأمَّلتَ الحديثَ، وتأمَّلتَ القاعدةَ التي أشَرْنا إليها، تبيَّن لك أنَّ الدَّهرَ ليس من أسماءِ اللهِ.

أما بالنِّسبةِ للحديثِ، فإنَّ اللهَ تعالى يقولُ: «**يُؤذيني ابنُ آدَمَ، يَسُبُّ الدَّهرَ**» ولم يقُلْ: يَسُبُّني وأنا الدَّهرُ. ومعلومٌ أنَّ الواقعَ من بَني آدَمَ في السَّبِّ ليس سَبَّ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، بل هو سَبُّ الدَّهرِ؛ لأنَّهم يقولون: هذه سَنَة سيِّئةٌ، وهذه سَنَة أضرَّتْ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب ﴿وَمَا يُهۡلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهۡرُ﴾، رقم (٤٨٢٦)، ومسلم: كتاب الألفاظ من الأدب، باب النهي عن سب الدهر، رقم (٢٢٤٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

بنا، وهذا زمانُ شرٍّ، وما أشبه ذلك، يُريدون العَيبَ لا الخبَرَ، ولو أرادَ الإنسانُ الخبَرَ لم يكن في هذا بأسٌ، فقد قال لوطٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ للملائكةِ: ﴿هَٰذَا يَوۡمٌ عَصِيبٌ﴾ [هود:٧٧]، وفي الحديثِ الصحيحِ، عن أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «**لا يأتي على النَّاسِ زمانٌ إلَّا والذي بعدَه شرٌّ منه، حتى تَلقَوْا ربَّكم**»[(١)].

فالخبرُ غيرُ السَّبِّ، فالسَّبُّ يُريدُ الإنسانُ به العيبَ والشَّتمَ والتَّضجُّرَ من هذا الشيءِ الذي حصَلَ في هذا الدَّهرِ، أما لو كان مُجرَّدَ خبَرٍ، فهذا لا بأسَ به، وهو جائزٌ بمُقتضى دَلالةِ الكِتابِ، والسُّنَّة، والحديثِ: «يَسُبُّ الدَّهرَ» والذين يَسُبُّون الدَّهرَ لا يَسُبُّون اللهَ تعالى، إنَّما يَسُبُّون الدَّهرَ وهو الزَّمَن، فقولُه تعالى: «وأنا الدَّهرُ» يعني: أنا ربُّ الدَّهرِ، المتصرِّفُ فيه، بدليلِ قَولِه: «أقلِّبُ اللَّيلَ والنَّهارَ»، ومعلومٌ أنَّ الدَّهرَ هو اللَّيلُ والنَّهارُ، ولا يُمكِنُ أنْ يكونَ المقلَّبُ هو المقلِّبُ، بل هو غيرُه، وبهذا عَرَفْنا أنَّ الحديثَ عندَ تأمُّله لا يدُلُّ على أنَّ الدَّهرَ من أسماءِ اللهِ تعالى.

أما من حيث القاعـدةُ التي أسَّسْناها، فإنَّ أسماءَ اللهِ تعالى حُسنى، والدَّهـرُ لا يدُلُّ على ذلك، فالدَّهرُ زمَنٌ ولا يدُلُّ على صفةٍ هي حُسنى، وبهذا عَرَفنا أنَّ الدَّهرَ ليس من أسماءِ اللهِ؛ لأنَّه مَسلوبٌ عنه الدَّلالةُ التي تضمَّنَتْها الأسماءُ الحُسنى، وبهذا عُلِمَ خطأُ مَن ظنَّ من أهلِ العِلم أنَّ الدَّهرَ من أسماءِ اللهِ تعالى.

أما (القديمُ) فكذلك ليس اسمًا من أسماءِ اللهِ.

أولًا: لأنَّه لم يَرِدْ في الكتابِ والسُّنَّة، وأسماءُ الله تعالى توقيفيَّةٌ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الفتن، باب لا يأتي زمان إلا الذي بعده شر منه، رقم (٧٠٦٨)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ثانيًا: لأنَّ القديمَ لا يدلُّ على المَعْنى الذي هو الأحسَنُ والأكمَلُ؛ لأنَّ القِدَم من حيث هو قِدَمٌ أمْرٌ نِسْبيٌّ لا يدُلُّ على وُجوبِ الوُجودِ، بل قد يكونُ في شيءٍ حادثٍ كما في قولِه تعالى: ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يس:٣٩]، والقديمُ هو الأوَّلُ الذي حدَثَ قبلَ الآنَ، والعُرجونُ القديمُ: هو عُرجونُ النَّخلِ، وهو حادثٌ ليس له القِدَمُ المُطلَقُ، فلمَّا كان القديمُ لا يدُلُّ على المَعْنى الأحسَنِ؛ إنَّما يدُلُّ على مجُرَّدِ قِدَمٍ قد يكونُ مسبوقًا بعَدَمٍ لم يكن ذلك من أسماءِ اللهِ، وفي أسماءِ اللهِ الحُسنى ما يُغني عنه، وهو: (الأوَّل)، كما قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد:٣].

فالأوَّلُ من الأسماءِ الحُسنى؛ لأنَّه يعني: أنَّ كُلَّ شيءٍ بعدَه، بخلافِ القديمِ فليس كُلُّ شيءٍ بعدَه، وأيضًا قد يكونُ الأوَّلُ مُشتقًّا من الأَوْلِ وهو الرُّجوعِ، فيكونُ مُتضمِّنًا لمعنى أنَّ الأشياءَ تؤولُ إليه وترجِعُ إليه، فيكونُ له معنيانِ:

الأوَّلُ: التقدُّمُ الزَّمنيُّ المُطْلَق، وأنَّه قبلَ كُلِّ شَيءٍ.

والثَّاني: أنَّ المرجِعَ إليه، إذا جَعَلْناه مُشتقًّا من الأَوْلِ وهو الرُّجوع.

فيُغني عن (القديمِ) كلمةُ (الأوَّل) التي جاءَ بها القُرآنُ، بل وجاءت بها السُّنَّة أيضًا؛ في قولِ الرسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أنتَ الأوَّلُ فليس قبلَك شيءٌ، وأنتَ الآخِرُ فليس بعدَك شيءٌ، وأنتَ الظاهِرُ فليس فوقَك شيءٌ، وأنتَ الباطِنُ فليس دُونَك شيءٌ**»(١).

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب ما يقول عند النوم، رقم (٢٧١٣)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

ويجِبُ أنْ نعلَمَ معنى (القديمِ) عندَ المُتكلِّمينَ، وهو الأوَّلُ الواجِبُ الوُجودِ السَّابِقُ لغيرِه، ونحن لا نُنكِرُ هذا المعنى بل نُقِرُّ به، لكنَّنا نُنكِرُ كلمةَ القديمِ أنْ نَجعَلَها من أسماءِ اللهِ.

فإنْ قُلتَ: ألَمْ يَرِدْ عن الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عندَ دُخولِ المسجدِ: «أعوذُ باللهِ العظيمِ ووَجْهِه الكريمِ وبسُلْطانِه القَديمِ»[1]؟

فالجوابُ: بلى، لكنَّ الوصفَ هنا ليس لله بل هو وصفٌ للسُّلطانِ، فسُلطانه قديمٌ، ليس كسُلطانِ غيرِه الذي يتجدَّدُ بحسبِ الظُّروفِ والأسبابِ.

القاعدةُ الثَّانيةُ: إذا كان الاسمُ من وَصفٍ مُتعدٍّ لم يَتِمَّ الإيمانُ به إلا بثلاثةِ أُمورٍ:

١- إثباتِه اسمًا من أسماءِ اللهِ تعالى.

٢- إثباتِ ما دلَّ عليه من صفةٍ أو صفاتٍ.

٣- إثباتِ الحُكمِ المترتِّبِ على ذلك وهو المُقْتضى.

فاسمُ الرَّحمنِ مثلًا، لو قال الإنسانُ: أنا أُؤمِنُ أنَّ من أسماءِ اللهِ الرَّحمنَ، ولا أُثبِتُ الرَّحمةَ، لقُلْنا له: لم يتِمَّ إيمانُك بالاسمِ؛ لأنَّه لا بُدَّ أن تُثبِتَ ما تضمَّنه من صفةٍ، أي: أنَّ له رَحمةً، وأنَّه يَرحمُ بهذه الرَّحمةِ؛ لأنَّ رحمةً لا تتعدَّى محلَّها لا فائدةَ منها، قال تَعالى: ﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَفُورُ ذُو ٱلرَّحْمَةِ لَوْ يُؤَاخِذُهُم بِمَا كَسَبُوا۟ لَعَجَّلَ لَهُمُ ٱلْعَذَابَ﴾ [الكهف:٥٨] وقال تَعالى: ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَرْحَمُ مَن يَشَآءُ﴾ [العنكبوت:٢١].

---

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الصلاة، باب فيما يقوله الرجل عند دخوله المسجد، رقم (٤٦٦)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

والمعتزِلةُ يُؤمِنون بالأسماءِ، ولا يُؤمِنون بالصِّفاتِ، فيقولون: سميعٌ بلا سَمعٍ، وعليمٌ بلا عِلمٍ، فهؤلاء لا يصحُّ أن نقولَ إنَّهم آمنوا بالاسمِ؛ لأنَّهم لم يُؤمنوا بما تضمَّنه من الصِّفةِ.

فإنْ قُلتَ: كيف يكونُ رحيمًا بلا رَحمةٍ؟ فالجوابُ: بالنِّسبةِ للإنسانِ يُمكِنُ أنْ يكونَ رحيمًا، ولكن لا يرحَمُ كُلَّ الناسِ، يَرحَمُ بعضًا ولا يرحَمُ البعضَ الآخرَ، أي: أنَّ الوصفَ قد يُوجدُ في الإنسانِ ولم يتعدَّ لغيرِه، لكن ما دام الوصفُ مُتعدِّيًا، فلا يُمكِنُ أنْ يتِمَّ الإيمانُ به حتى تُؤمِنَ بالحُكمِ المترتِّبِ على ذلك.

كذلك العليمُ أيضًا لا يتِمُّ إيمانُك بالعليمِ اسمًا من أسماءِ اللهِ، حتى تُؤمِنَ بأنَّ من أسمائِه العليمَ، وأنَّه مُتَّصِفٌ بالعِلمِ، وأنَّه يعلَمُ.

ونحن نعلَمُ أنَّ القدَريَّةَ الذين يُنكِرون عِلمَ اللهِ بِفعل العبدِ لم يُؤمنوا باسْمِه العليمِ؛ لأنَّهم أنكروا الحُكَم على ذلك الاسمِ، وهو أنَّه يعلَمُ. إذَنْ: فلا بُدَّ أنْ تُؤمِنَ بأنَّه يعلَمُ كُلَّ شيءٍ حاضرًا ومُستقبلًا من فِعلِه ومن فِعلِ غيرِه، وإلَّا لم يتِمَّ إيمانُك بالاسمِ.

كذلك الخالِقُ، تُثبِتُ اسمَه الخالِقَ والصِّفةَ وهي الخَلْقُ وتُثبِتُ الحُكمَ المُترتِّبَ على ذلك، وهي أنَّه يخلُقُ ما يشاءُ، والخالِقُ تتضمَّن أيضًا صفاتٍ غيرَ الخَلْقِ، وهي العِلمُ والقُدرةُ؛ لأنَّه لا يُمكِنُ أنْ يخلُقَ وهو ليس بعالِمٍ، وأيضًا القُدرةُ؛ لأنَّه لا يُمكِنُ أن يخلُقَ بدُونِ قُدرةٍ.

فصار اسمُ الخالِقِ يتضمَّن ثلاثَ صِفاتٍ للهِ: الخَلقِ، والعِلمِ، والقُدرةِ؛ قال تَعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ

عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا ﴾ [الطلاق:١٢]؛ ودَلالةُ الخَلْق على العِلمِ والقُدرة من بابِ دَلالةِ الالتزامِ؛ فإنَّ أنواعَ الدَّلالاتِ ثلاثةٌ:

١- دَلالةُ المُطابقةِ: وهي دلالةُ اللَّفظِ على كُلِّ معناه.

٢- دَلالةُ التَّضمُّن: وهي دلالةُ اللَّفظِ على جُزءِ معناه.

٣- دَلالةُ الالتزامِ: وهي دلالةُ اللَّفظِ على أمْرٍ خارجٍ يستلزِمُه.

مثالٌ: لا قُلتَ مثلًا: هذا (مَنْزِلي)، دلالةُ اللَّفظِ على جميعِ البَيتِ من الأحواشِ والغُرَفِ والصَّالاتِ دَلالةُ مُطابقةٍ، ودَلالتُه على حُجرةٍ من الحُجَرِ دَلالةُ تضمُّنٍ، ودَلالتُه على أنَّ له بانيًا يَبنيهِ دَلالةُ التزامٍ؛ لأنَّه لا يُمكِنُ أنْ يبنيَ نفسَه.

فدَلالةُ أسْماءِ اللهِ تَعالى على ذاتِ اللهِ وصِفَتِه دَلالةُ مُطابقةٍ، وعلى الذَّاتِ وحدَها تضمُّن، وعلى الصِّفةِ وحدَها تضمُّن، وعلى أمْرٍ خارجٍ التزام.

إذَنْ: دَلالةُ الخالِقِ على العِلمِ والقُدرةِ دَلالةُ التزامٍ؛ لأنَّ كلمةَ خَلْقٍ ليس فيها (ع) و(ل) و(م).

وإذا كان الاسمُ من وصفٍ لازمٍ لم يتِمَّ الإيمانُ به إلَّا بأمرينِ:

١- إثباتِه اسمًا من أسماءِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

٢- وإثباتٍ على ما دلَّ عليه من صِفةٍ أو صفاتٍ.

والفرقُ بين المُتعدِّي واللَّازِم، أنَّ المُتعدِّيَ: ينصِبُ المفعولَ به، يعني: يتعدَّى إليه، واللَّازِم لا يكونُ منه مفعولٌ، بل يكونُ منه الفاعِلُ دون المفعولِ به؛ أو بعبارةٍ أخرى: إذا تعدَّى الوصفُ إلى غيرِ الموصوفِ فهو مُتعدٍّ، وإن لم يتعدَّهُ فهو لازمٌ.

(السَّميع) متعدٍّ؛ لأنَّـه يتعدَّى إلى الغيرِ؛ ولأنَّه ينصِبُ المفعولَ بـه، فنقـولُ: سمعتُ زيدًا، و(العليمُ) كذلك.

واللَّازِم مثلُ (الحي)؛ لأنَّه لا ينصِبُ المفعولَ به، ولا يتعدَّى الموصوفَ، فإذا قُلتَ: حيٌّ فحياتُه في ذاته ما تعدَّى إلى غيرِه، فلا تتجاوزُ صِفة الحياة غَير هذا المُسمَّى بالحي، فكيف يكونُ الإيمانُ باسمِ اللهِ الحيِّ؟

نقولُ: تُؤمِنُ أنَّ من أسماءِ اللهِ الحيَّ، وأنَّه ذو حياةٍ كاملةٍ، ولا تتجاوزُ إلى غيره.

فإن قُلتَ: أليس اللهُ يُحْيي الموتى؟

فالجوابُ: بلى، لا شكَّ، لكـنَّ إحياءَ الموتى ليس مأخوذًا من الحيِّ، بل هـو مأخوذٌ من المُحْيي، أما الحيُّ فهو صفةٌ لازمةٌ لا تتجاوزُ محلَّها.

والجليلُ لازمٌ، والعظيمُ كذلك، والكبيرُ كذلك، والعليُّ متعدٍّ، ولكن بحرف الجرِّ، تقول: علا على غيرِه.

والمتعدِّي بحرفِ الجرِّ يُعتبر لازمًا؛ لأنَّه لا يتعدَّى إلى المفعولِ به، فنُؤمِنُ بأنَّ اللهَ هو العليُّ، وذو عُلُوٍّ على غيرِه.

إذن الفرْقُ بين اللَّازِم والمتعدِّي من وجهينِ:

١- اللَّازِم ما لا ينصِبُ المفعولَ به، والمُتعدِّي ما ينصِبُ المفعولَ به.

٢- المتعدِّي ما تجاوَزَ الموصوفَ به إلى غيرِه، واللَّازِم ما لم يتجاوزْه.

فالحيُّ: دالٌّ على صفةِ الحياةِ، ودالٌّ على الذَّاتِ، فدَلالتُه على الذاتِ وعلى الحياةِ دَلالةُ مُطابقةٍ، وعلى أحدهما دَلالةُ تضمُّنٍ، ودَلالتُه على السَّمعِ والبَصَر والعِلْم

والقُدرة دَلالةُ التزامٍ؛ لأنَّ الحيَّ الذي له الحياةُ الكاملةُ لا بدَّ أن يتَّصِفَ بهذه الصفاتِ، فكلُّ صفةٍ كمالٍ؛ فإنَّ كلمةَ الحيِّ تدلُّ عليها عن طريقِ الالتزامِ.

صحيحٌ أنَّه ربَّما يُوجدُ شخصٌ حيٌّ أصمٌّ، أعْمى، أبْكمُ... لكن هذا لا يُسمَّى حيًّا حياةً كاملةً، ونحن نتكلَّم هنا عن حياةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ الكاملةِ.

ولهذا نقولُ: إنَّ الحيَّ من أسماءِ اللهِ مُستلزِمٌ لجميعِ صفاتِ الكمالِ.

ولهذا ورَدَ في الحديثِ: أنَّ اسمَ اللهِ الأعظمِ هو: «الحيُّ القيُّوم»[1] الذي إذا دُعِيَ اللهُ به أجابَ، فنقولُ: يا حيُّ يا قيُّومُ، اغفِرْ لنا؛ لأنَّ هذينِ الاسمينِ يدُلَّانِ على جميعِ صفاتِ الكمالِ اللَّازمةِ والمُتعدِّيةِ؛ فاللَّازمةُ في الحيِّ والمُتعدِّيةُ في القيُّومِ؛ لأنَّ معنى القيُّوم هو القائمُ بنفْسِه القائمِ على غيرِه.

أما الحياةُ بالنِّسْبة للمخلوقِ فقد لا تَستلزِمُ السَّمعَ والبَصَرَ؛ لأنَّها حياةٌ ناقصةٌ، لكن كلامَنا على اسمِ اللهِ «الحيِّ» فإنه مُستلزِمٌ لجميعِ صفاتِ الكمالِ.

---

(١) أخرجه أحمد (٦/ ٤٦١)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب الدعاء، رقم (١٤٩٦)، والترمذي كتاب الدعوات، رقم (٣٤٧٨)، وابن ماجه: كتاب الدعاء، باب اسم الله الأعظم، رقم (٣٨٥٥)، من حديث أسماء بنت يزيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

من قواعدِ الصِّفاتِ:

القاعدةُ الأولى: صفاتُ الله تعالى كُلُّها صِفاتُ كمالٍ، لا نقصَ فيها بوَجْهٍ من الوُجوه، وإذا كانَتِ الصِّفةُ نَقصًا مَحْضًا كانَتْ مُمتنعةً في حَقِّ الله عَزَّوَجَلَّ، وإذا كانَت كمالًا في حالٍ ونقصًا في حالٍ كانَتْ ثابتةً لله تعالى في حالِ الكمالِ مُمتنعةً في حالِ النقصِ.

والدَّليل على أنَّ صفاتِ الله تعالى كلَّها صفاتُ كمالٍ لا نقص فيها بوجهٍ مِنَ الوجوهِ قولُه تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [النحل:٦٠]، والمَثَل بمعنى الصِّفةِ، كما قال تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [محمد:١٥] الآية بمعنى المَثَل الأعلى، أي: الوَصْفِ الأعلى.

وعلى هذا، فكُلُّ صِفةٍ اتَّصَفَ اللهُ بها فهي عُليا من حيث معناها، ومن حيث دَلالةُ ذلك المعنى على الكمالِ، مثلَ السَّمع فهو صفةُ كمالٍ، وله من السَّمعِ أكملُ السَّمعِ؛ فنحن عندَنا سَمعٌ لكنه ليس كسَمعِ اللهِ بلا شكٍّ، فإنَّ الله تعالى قال في كتابه: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا وَتَشْتَكِىٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ﴾ [المجادلة:١]، قالت عائشةُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: تبارَكَ الذي وَسِعَ سمعُه الأصواتَ، واللهِ إنِّي لفي الحُجْرة، وإنَّه لَيفوتُني بعضُ حديثِها، واللهُ عَزَّوَجَلَّ من فوقِ سَبعِ سَمَواتٍ على عَرشٍ سَمِعَ كلامَها ومُجادَلتَها ومُحاوَرتَها للرَّسولِ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ[1].

فكُلُّ صفةِ كمالٍ ثابتةٌ للهِ، وله من تلك الصِّفة أكمَلُها وأعلاها.

---

(١) أخرجه البخاري (٩/ ١١٧): كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾، معلقا، ووصله أحمد (٦/ ٤٦)، والنسائي: كتاب الطلاق، باب الظهار، رقم (٣٤٦٠)، وابن ماجه: في المقدمة، باب فيما أنكرت الجهمية، رقم (١٨٨).

الدَّليل على كمالِ صفاتِ الله عَزَّوَجَلَّ من الناحية العَقلية:

أن نقولَ: إنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ هو الربُّ، وإذا كان هو الربُّ، فإنَّ الرَّبَّ يلزَمُ عقلًا أن يكونَ ذا صفاتٍ كاملةٍ، وإلَّا لم يصِحَّ أن يكون ربًّا، والدليلُ قولُ إبراهيمَ لأبيه: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ وَلَا يُغۡنِي عَنكَ شَيۡـٔٗا﴾ [مريم:٤٢].

وقولُ اللهِ تعالى عن المسيحِ ابن مريَمَ وأُمِّه: ﴿كَانَا يَأۡكُلَانِ ٱلطَّعَامَ﴾ [المائدة:٧٥].

وهذا نقصٌ، وهو دليلٌ على أنَّ الرَّبَّ الذي يستحِقُّ العبادةَ لا يُمكِن إلَّا أن يكونَ كاملَ الصِّفات، فهذا دليلٌ عقليٌّ على أنَّ اللهَ موصوفٌ بأكمَلِ صفاتِ الكمالِ الذي لا كمالَ فوقَه.

ولا تتضمَّن صفاتُه النَّقصَ ولا من بعضِ الوُجوه؛ لأنَّ اسمَ التَّفضيل المُطلَق يقتضي الكمالَ المُطلَق، ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡمَثَلُ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾ [النحل:٦٠]، فإذا كان الوَصفُ مطلقًا، فإنَّه ليس فيه نقصٌ بوَجهٍ من الوُجوه.

وإنَّما قُلتُ: جاء باسمِ التَّفضيلِ المُطلَقِ؛ لأنَّ اسمَ التَّفضيل تارةً يُقيَّد، وتارةً يكون مُطلقًا، فإذا قُلت مثلًا: فلانٌ أفضَلُ من فُلانٍ، فهو اسمُ تَفضيلٍ، لكن مُقيَّدٌ ولا يلزَمُ من كونه أفضَلَ من فُلانٍ أن يكونَ أفضَلَ من غَيرِه، لكن إذا جاء اسمُ التَّفضيل غيرَ مُقيَّدٍ، فإنَّه يكونُ دالًّا على كمالٍ لا نقصَ فيه، مثلُ: ﴿ٱلۡمَثَلُ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾ لم يقُلِ الأعلى من كذا وكذا أو الأعلى على كذا وكذا، لكنَّه مُطلَقٌ، وعليه فتكونُ صفاتُ الكمالِ في حقِّ اللهِ ليس فيها نَقصٌ بوَجهٍ من الوُجوهِ.

ودلَّ على ذلك آياتٌ مُتعدِّدةٌ ذكَرَ اللهُ فيها بعضَ الصِّفاتِ، ونَفى ما يُمكِنُ أن يكونَ فيها من نَقصٍ.

مثالُ ذلك: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ﴾ [البقرة:٢٥٥]، هذا وَصفُ كمالٍ ﴿لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞ﴾، هذا نَفيُ نَقصٍ؛ أي: أنَّ حياتَه وقيُّومِيَّتَه كاملتانِ ليس فيهما نَقصٌ؛ لأنَّ السِّنَةَ والنَّومَ نَقصٌ، وقال تعالى: ﴿وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱلۡحَيِّ ٱلَّذِي لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان:٥٨] فقال: ﴿ٱلۡحَيِّ﴾ وهي صفةُ كمالٍ ثم قال: ﴿لَا يَمُوتُ﴾ وهي نفيُ صِفةِ النَّقصِ، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٖ﴾ [ق:٣٨] فقوله: ﴿وَلَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ﴾ تدُلُّ على كمالِ القُدرةِ، وقوله: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٖ﴾ يدُلُّ على أنَّها قُدرةٌ عُليا، ليس فيها أيُّ تَعَبٍ، ولا عَجز، ومثلُه قولُه تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعۡجِزَهُۥ مِن شَيۡءٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمٗا قَدِيرٗا﴾ [فاطر:٤٤].

ومن النَّقصِ مثلًا أن يكونَ مُماثلًا للمَخلوقِ في أيِّ صفةٍ من الصِّفاتِ، وقد نَفى اللهُ عن نفسِه ذلك في قولِه: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى:١١] وفي قولِه: ﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ﴾ [الإخلاص:٤] وفي قولِه: ﴿هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا﴾ [مريم:٦٥] إلى غيرِ ذلك من الآياتِ، فهذه ثلاثُ آياتٍ كُلُّها فيها نَفيُ مُماثلةِ المَخْلوقين؛ لأنَّ مُماثلةَ المخلوقِ -والمخلوقُ ناقصٌ- تقتضي النَّقصَ.

فإذا قُلتَ: وهل يلزَمُ من إثباتِ صفةٍ يتَّصِفُ بها الخالِقُ أن يكونَ مماثلًا للمَخْلوق؟

الجوابُ: لا يلزَمُ، فمثلًا لو قال قائلٌ: للمخلوقِ عَينٌ، فهل يلزَمُ من إثباتِ العَينِ للهِ أن يكون مماثلًا للمَخْلوق؟

الجوابُ: لا يلزَمُ من ذلك؛ لأنَّ كل وَصفٍ يكونُ بحسبِ الموصوفِ، فنحن نُثبتُ للإنسانِ عينًا، ونُثبتُ للطَّير عينًا، فهل إذا قُلنا: للطائرِ عَينٌ، فلا تكونُ عَينُه كعَينِ الإنسانِ، ولا أحدَ يفهَمُ ذلك؛ لأنَّها عينٌ أُضيفَتْ إلى الطَّائر، فكما أنَّ رِجْل الطائر إذا أُضيفَتْ إليه لا أحدَ يتصوَّرُ أنَّها مثلُ رِجْل الإنسانِ فكذلك العَينُ، فإذا كانت الأوصافُ المضافةُ إليها في المخلوقاتِ بحسبها، فكذلك الأوصافُ المضافةُ إلى اللهِ تكونُ بحسبِ ما أُضيفَتْ إليه.

إذَنْ: إثباتُ صفةٍ للهِ تعالى يتَّصِفُ بها المخلوقُ لا يستلزِمُ المماثلةَ، كما أنَّ آياتٍ كثيرةً تدُلُّ على نَفيِ المماثلةِ لله عَزَّوَجَلَّ فالحاصلُ أنَّ من النَّقصِ إثباتَ أنَّ اللهَ مُماثلٌ للمَخْلوقات، وقد قال السَّلَف رَحِمَهُمُاللَّهُ: مَن شبَّه اللهَ بخَلْقِه فقد كَفَرَ.

ولكن: هل يَمكِنُ أن يُستدلَّ بعدمِ المماثلةِ لُمجرَّدِ إضافةِ هذه الصفةِ إلى الله أو لا؟

الجوابُ: مُجرَّدُ إضافتِها إلى الله دالٌّ على أنَّها لا تُماثلُ صفاتِ المَخْلوقين؛ لأنَّ كُلَّ مُضافٍ يكونُ بحسبِ ما أُضيفَ إليه، وعلى ما يليقُ به؛ ولذلك لو قُلتُ: هذه رِجلُ جَملٍ، وهذه رِجلُ ذرَّة، فلا يمكن أبدًا أن يدورَ في ذِهن أحدٍ أنَّ هاتينِ الرِّجْلينِ مُتماثلتانِ، بل يعرفُ أنَّ الرِّجلَ المضافةَ إلى الجَمَلِ تختصُّ به، والرِّجلَ المضافةَ إلى الذَّرَّة تختصُّ بها.

إذَنْ: فاليدُ المضافةُ إلى الله بمُجرَّدِ ما نعرفُ أنَّها مُضافةٌ إلى اللهِ، فإنَّها ليست مثَل يدِ المخلوقِ، لكن لو قُلتَ: يدُ زيدٍ. فسأعرفُ أنَّها تماثلُ يدَ عمرٍو مثلًا؛ لأنَّ زيدًا

وعَمرًا كلاهما بشَرٌ، فالصِّفاتُ يُستدلُّ بها بمُجرَّدِ إضافتِها إليه.

وعلى هذا فمُجرَّدِ إضافةِ الصِّفةِ إلى الله دالٌّ على عَدَمِ المُماثلةِ؛ لأنَّ المُضافَ إلى الشَّيء يكونُ بحسَبِه، وعلى ما يليقُ به.

أما العَمى والصَّمم والجَهْل والعَجز والضَّعفُ، إلى غيرِ ذلك من الصِّفات، فلا يجوزُ إثباتُها للهِ؛ لأنَّها نقصٌ، والنَّقصُ مُمتنعٌ على الله، وهذه الصِّفاتُ صِفاتُ نَقصٍ ليس فيها كمالٌ على أيِّ تَقديرٍ، وكُلٌّ يعرفُ ذلك، فلا يُمكِنُ أن نصفَ بالعَمى أو بالصَّمم أو بالخَرَس أو ما أشبَهَ ذلك على وَجهِ الثَّناءِ والمَدْح.

وبناءً عليه نقولُ: كُلُّ صفةٍ نقصٍ فإنَّها مُمتنعةٌ على اللهِ، إذا كانت نقصًا محضًا، وأما الذين أنكروا أن يكونَ اللهُ تعالى مُتَّصِفًا بصفاتِ الكمالِ، فإنَّهم قد وَقَعوا فيما هو مُمتنِعٌ على الله عَزَّوَجَلَّ، فالذين قالوا: إنَّ اللهَ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى ليس له رحمةٌ، ولا سَمعٌ، ولا بصرٌ، ولا عِلمٌ، ولا قُدرةٌ، وما أشبه ذلك، هم وَصَفوا الله بالنَّقص المُمتنِعِ عليه سُبْحَانَهُوَتَعَالَى.

وهناك صفاتٌ تكونُ كمالًا في حالٍ، ونقصًا في حالٍ، فإنَّها تُثبَتُ لله تعالى في الحالِ التي تكونُ كمالًا، وتُنفى عنه في الحالِ التي لا تكونُ كمالًا، فيُوصفُ اللهُ بها إذا كانت كمالًا، ولا يُوصفُ بها إذا لم تكن كمالًا.

فمثلا: المكرُ، والكَيدُ، والخِداعُ، والاستِهزاءُ؛ هذه الصفاتُ تكونُ كمالًا في بعضِ الأحوالِ، وتكونُ نقصًا في بعضِ الأحوالِ، فإذا جاءت في مُقابلة فاعلِ ذلك فهي كمالٌ، يعني إذا كان الإنسانُ يَخدَعُ مَن يخدعُه فهذا كمالٌ؛ لأنَّه يدُلُّ على أنَّه أقوى منه في تلك الصِّفةِ، وإذا كانت في غيرِ ذلك فهي نقصٌ.

مثالُ هـذا قـولُ الله تعالـى: ﴿إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمۡ﴾ [النساء:١٤٢] لم يقُلْ: إنَّ اللهَ خادِعُ المنافقين، بل قال: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمۡ﴾، فأتى بهذه الصِّفة في مُقابل عَمَل المنافقين الذين يَخدَعون اللهَ، فبيَّنَ اللهُ أنَّه أقوى منهم في خِداعِهم، وكونُه أقوى منهم في خِداعِ عَدُوِّه صار أقوى من عَدُوِّه في خِداعِه، وهذا صفةُ كمالٍ.

ولو قُلتَ: إنَّ اللهَ خادعُ المنافقين. فلا يصحُّ هذا؛ لأنَّك لم تذكُرِ المقابلَ، حتى يُعلَمَ أنَّك إنَّما أردتَ أنَّ خِداعَ اللهِ لهم أقوى من خِداعهم لله.

ويُذكَرُ أنَّ عليَّ بنَ أبي طالبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لمَّا خَرَجَ إليه عمرُو بنُ وُدٍّ من أجلِ المُبارزةِ، وكانوا إذا التقى الصَّفَّانِ طلَبَ أحَدُ الشُّجعان أنْ يُبارِزَه واحدٌ من العَدُوِّ، وهذه المبارزةُ فيها فائدةٌ، وهي أنه إذا قُتل المُبارزُ نَزَلَ الرُّعبُ في قُلوب قَومِه، وصار بالنِّسبةِ لأصحابِ القاتلِ تقويةً ونصرًا، فصاحَ عليٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعمرِو بنِ وُدٍّ، وقال له: إنِّي لم أخرُجْ لمبارزةِ اثنينِ، وهذا كلامٌ صحيحٌ، فعليٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يخرُجْ لمبارزةِ اثنينِ، وإنَّما خَرَجَ لمبارزةِ واحدٍ، فعمرُو بنُ وُدٍّ ظنَّ أنَّه لحِقَه واحدٌ آخرُ، فلمَّا التفَتَ عمرٌو ضرَبَه عليٌّ بالسَّيفِ حتى سَقَط. هذه لا شكَّ أنَّه خِداعٌ، لكنَّ المقامَ يقتضيه؛ لأنَّ هذا الرَّجُلَ لم يخرُجْ إلَّا لقَتلِه، فلا حرَجَ عليه أنْ يفعَلَ فِعْلًا يَقتُلُه به، ولهذا من العباراتِ المشهورةِ في الحديثِ: «الحَربُ خُدعةٌ»[1].

مثالٌ آخرُ: قولُه تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمۡ إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ ۝١٤ ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ﴾ [البقرة:١٤-١٥] فالاستهزاءُ في مُقابلةِ مَن يستهزئُ بكَ يُعتبرُ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد، باب الحرب خدعة، رقم (٣٠٢٨)، ومسلم: كتاب الجهاد، باب جواز الخداع في الحرب، رقم (١٧٤٠)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قوَّةً تُحمَدُ عليها، لكـن في غيرِ هذا المقامِ لا تُحمَدُ عليها، ولا يُعتبرُ الاستهزاءُ صفةَ كمالٍ.

وأما قولُ الله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ۝١٥ وَأَكِيدُ كَيْدًا﴾ [الطارق:١٦] فالمعنى: أكيدُ كيدًا أقوى من كَيدِهم، على أنَّ كيدَهم قويٌّ، لكنِّي أكيدُ كيدًا أقوى من كَيدِهِم. إذَنْ: هذا مدحٌ؛ لأنَّه يدُلُّ على أنَّه أقوى من عَدُوِّه.

وكذلك قولُه تعالى: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ ۖ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ [الأنفال:٣٠] فلمَّا ذكَرَ مكرَهم ذَكَرَ أنَّه تعالى يمكُرُ بهم، وأنَّه خيرُ الماكرين، فيكون أقوى منهم في مَكرِهم، والمكرُ في مَوضعِه صفةُ كمالٍ.

فإن قُلتَ: هل هذا من بابِ المُشاكَلةِ أو من بابِ المقابلةِ؟

فالجوابُ أن نقولَ: هو من بابِ المقابلةِ، وليس من باب المُشاكَلةِ؛ لأنَّ الذين قالوا: من باب المُشاكَلةِ، قالوا: إنَّ اللهَ لا يَمكُرُ بهم، لكن أتى بالفِعلِ ليكونَ مُشاكِلًا للفِعلِ الثاني؛ فعندَ قولِه تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ يقولون: اللهُ لا يستهزئُ، بل هذا من بابِ المُشاكَلةِ، أي: أنْ يُؤتَى بفِعلٍ مُشاكلٍ للفِعلِ، لكن مُخالِفٌ له في معناه، فلا يُثبتون أنَّ اللهَ يمكُرُ أو يكيدُ أو يخدَعُ أو يستهزئُ، ويقولون في هذه الآياتِ: إنَّه من بابِ المُشاكَلةِ. والصوابُ بلا شكٍّ أنَّه من بابِ المقابلةِ، أي: مقابلةٌ بمِثلِ فِعلِه؛ ليتبيَّنَ أنَّ ذلك أقوى من فِعلِ العَدُوِّ.

فإنْ قال قائلٌ: هل يُوصفُ اللهُ بالخيانةِ إذا خانه أحدٌ؟

فالجوابُ: أنَّ الخيانةَ صِفةُ ذمٍّ مُطلقًا، إذْ إنَّ الخيانةَ هي الخِداعُ في موضعِ الائتمانِ، والخِداعُ في مَوضعِ الائتمانِ خيانةٌ، واللهُ عَزَّوَجَلَّ لا يُوصفُ بذلك، بل إنَّـه

أمَرَ أن تُـؤدَّى الأماناتُ إلى أهلِها، وهذا ضدُّ الخيانةِ، ويدُلُّ على هذا قولُه تعالى: ﴿ وَإِن يُرِيدُواْ خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُواْ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ ﴾ [الأنفال:٧١] ولم يقُلْ: فخانَهم. وعلى هـذا فلا يُوصفُ اللهُ تعالى بالخيانةِ.

وأنا أسمعُ كثيرًا من العامَّةِ يقولُ: خانَ اللهُ مَن يخونُ. وهذا لا يجوزُ؛ لأنَّ الخيانةَ وصفُ ذمٍّ مُطلقًا، فلا يُوصفُ اللهُ بها.

إذَنْ: إذا كانت الصِّفةُ كمالًا في حالٍ، ونقصًا في حالٍ، فلا يُوصفُ اللهُ بها إلَّا في الحالِ التي تكونُ كمالًا.

أما أنْ تكونَ الصِّفةُ نفسُها يُمكِنُ أنْ تُستعملَ في النَّقصِ وفي الكمالِ، فهذه يصحُّ أنْ يُوصفَ اللهُ بها، لكن لا يُسمَّى بها، يعني هي ظاهرُها صفةُ كمالٍ، لكن قد تتضمَّنُ ما هو بحالٍ أخرى فقد تتضمَّن صفةَ نَقصٍ، فهذه يُخبَرُ بها عن اللهِ، ولا يُسمَّى بها، مثلُ: المتكلِّم والجائي والشَّائي والمُريدُ، وما أشبهها، فلا يُمكِنُ أنْ تسمِّيَ اللهَ بالمُريدِ أو المتكلِّمِ أو الشَّائي أو الجائي أو العاتي أو ما أشبَهَ ذلك، لكن يصحُّ أن تُخبِرَ به عنه؛ لأنَّ اللهَ تعالى أخبَرَ بها عن نفسِه مُطلقًا، فقال: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر:٢٢] وقال: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ [النساء:١٦٤] وقال: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلۡيُسۡرَ﴾ [البقرة:١٨٥] وما أشبه ذلك من الآياتِ.

ولاحظْ أيضًا أنَّنا لم نُثبِتْها إلَّا لأنَّ اللهَ تعالى أثبَتَها لنَفسِه، وليس معنى ذلك أنَّنا نُريـدُ أنْ نُثبِتَ للهِ شيئًا من عندِنا، لكـن هـذه تثبُتُ على سبيلِ الإطـلاقِ خبرًا لا اسمًا.

القاعدةُ الثانيةُ: بابُ الصِّفاتِ أشمَلُ من بابِ الأسماءِ، وذلكَ لأنَّ كُلَّ اسم مِنْ أسماء الله مُتضمِّنٌ لصفةٍ، وليسَ كلُّ صفةٍ يُشقُّ له مِنها اسم.

فباب الصفات أشمَلُ أي: أوسَعُ وأعمُّ من بابِ الأسماءِ؛ وذلك لأنَّ كُلَّ اسمٍ من أسماءِ اللهِ مُتضمِّن لصِفةٍ، ولهذا كما في شروطِ الاسمِ السَّابقة أنَّه لا بُدَّ أنْ يَثبُتَ الاسمُ وما دلَّ عليه من صِفةٍ أو صفاتٍ سواءٌ كان من وَصفٍ مُتعدٍّ أو من وَصفٍ غَيرِ مُتعدٍّ.

وقد تقدَّم أنَّ أسماءَ اللهِ أعلامٌ وأوصافٌ، فالسَّميعُ مُتضمِّنٌ لصفةِ السَّمعِ، والعليمُ مُتضمِّنٌ لصفةِ العِلمِ، والبصيرُ مُتضمِّنٌ لصفةِ البَصَرِ، وهكذا، وليس في أسماءِ اللهِ اسمٌ لا يتضمَّنُ صفةً أبدًا.

وقدِ اختلفَ العُلماءُ في لفظِ الجلالةِ هل هو مُشتَقٌّ من صِفةٍ أو هو عَلَمٌ مُجرَّدٌ؟

والجوابُ: الصَّحيحُ أنَّه مُشتقٌّ من الأُلوهيةِ وهي التعبُّدُ، فاللهُ بمعنى مَألوه، أي: مَعبود على وَجهٍ يَستحِقُّ أنْ يُعبدَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فهو إذَنْ مُشتقٌّ، لكنَّه هو العَلَم الذي تَنبني عليه الأعلامُ، ولهذا يأتي دائمًا مُوصفًا بالأسماءِ: (بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ)، وقد أتى تابعًا لغيره في القُرآنِ الكريمِ في مَواضِعَ، منها:

- قولُه تعالى: ﴿لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم:١-٢] فلفظُ الجلالةِ ﴿ٱللَّهِ﴾ بدَلٌ ممَّا سبَقَ أو عطفُ بيانٍ على ﴿ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾.

- وقولُه تعالى: ﴿وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ ٱلْخَٰلِقِينَ ۝١٢٥ ٱللَّهَ رَبَّكُمْ﴾ [الصافات:١٢٥-١٢٦].

المهمُّ أنَّ كُلَّ اسمٍ من أسماءِ اللهِ تعالى فهـو مُتضمِّنٌ لصِفـةٍ، ولهذا تقدَّم أنَّ أسماءَ اللهِ أعلامٌ وأوصافٌ، وليس كُلُّ صفةٍ يُشتقُّ لها منها اسمٌ، فمثلًا قـولُه اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [النمل:٨٨] لا نُسمِّيه بالمُتقِنِ، لكـن نُخبِرُ عنه؛ لأنه مُتقِنُ كُلِّ شيءٍ، ولا نُسمِّيه بالصَّانعِ وإنْ كُنا نقـولُ: إنَّ هذه السَّمَواتِ صُنعُ اللهِ، وهذه الأرضُ صُنعُ اللهِ، وهذه الشَّمسُ صُنعُ اللهِ.. وهكذا، لكن لا نُسمِّيه بالصَّانعِ.

وكذلك في قولِه تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ﴾ [الأنعام:١٥٨] لا نُسمِّيه بالآتي، وفي قولِه: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر:٢٢] لا نُسمِّيه بالجائي، وفي قولِه: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ﴾ [البقرة:١٨٥] لا نُسمِّيه المُريدَ، وقولُه: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء:١٦٤] لا نُسمِّيهِ المتكلِّمَ، وفي قولِه: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤] لا نُسمِّيه ذا اليَدينِ، وفي قولِه: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن:٢٧] لا نُسمِّيهِ ذا الوَجهِ، بل نقولُ: يا ذا الجَلالِ والإكرامِ؛ لأنَّ اللهَ تعالى سمَّى نفسَه بهذا؛ قال تعالى: ﴿تَبَـٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَـٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:٧٨]، أما قولُه: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَـٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:٢٧] فهو الوصفُ للوَجهِ. وعلى هذا فَقِسْ.

القاعدةُ الثالثةُ: صفاتُ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى تنقسِمُ إلى قسمينِ:

أ- من حيث الثبوتُ والانتِفاء، وتنقسم إلى قسمينِ: ثُبوتيَّةٍ وسَلبيَّةٍ.

ب- من حيث قيامُها باللهِ، وتنقسم إلى قسمين أيضًا: ذاتيَّة وفِعليَّة.

أ- مِن حيثُ الثُّبوتُ والانتِفاءُ إلى قِسمَيْنِ: ثُبوتيةٍ وسَلبيةٍ.

فالثُّبوتيةُ: ما أَثبَتَها اللهُ تَعالى لنَفسِه، وكلُّها صِفاتُ كَمالٍ لا نقصَ فِيها.

والسَّلبيةُ: ما نَفاهُ اللهُ تَعالى عَن نَفسِه، وكلُّها صفاتُ نَقصٍ نُفِيَت لثُبوتِ كَمالِ ضِدِّها في حقِّه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ لا لُمجرَّدِ النفيِ؛ لأنَّ النَّفيَ ليسَ بكَمالٍ إلَّا أن يَتضمَّنَ ثبوتًا يدلُّ على الكمالِ؛ وذلكَ لأنَّ الانتفاءَ عدمٌ، والعدمُ ليسَ بشيءٍ فَضلًا عَن أن يَكونَ كَمالًا؛ ولأنَّه قَدْ يكونُ لعدَمِ القابِليةِ أو للعَجزِ عنِ الشيءِ.

فالصِّفاتُ إما شيء أثبَتَه اللهُ تعالى لنفسِه، وتُسمَّى عندَ العلماءِ الثُّبوتيةَ؛ لأنَّ اللهَ أثبَتَها لنفسِه، وهي كثيرةٌ، بل هي الأكثرُ، فأكثرُ ما وردَ من صفاتِ اللهِ هو الصِّفات الثُّبوتيةُ، ولهذا لا تكادُ تجِدُ آيةً من القُرآنِ إلَّا وفيها صفاتٌ ثُبوتيةٌ، بل لو قُلنا: كُلُّ آيةٍ من كتابِ اللهِ فهي صِفةٌ ثُبوتيةٌ؛ لأنَّ كُلَّ آيةٍ فهي كلامٌ، والكلامُ من الصِّفاتِ الثُّبوتيةِ. وكُلُّ الصِّفاتِ الثُّبوتيةِ صفاتُ كمالٍ لا نقصَ فيها.

وطريقةُ أهلِ السُّنة والجماعةِ أنَّ أكثرَ ما يُوصفُ اللهُ به الصِّفاتُ الثُّبوتيةُ، على عكسِ أهلِ البِدَع كما سيأتي إنْ شاءَ الله تعالى، الذين يَصفونه بالصِّفاتِ السَّلبيةِ.

والسَّلبيةُ ما نفاهُ اللهُ عن نفسِه، وكُلُّها صفاتُ نقصٍ، نُفِيَت لثُبوتِ كمالِ ضِدِّها في حَقِّه لا لُمجرَّدِ النَّفي، وهي مُشتقَّةٌ من السَّلبِ، والسَّلبُ بمعنى الإزالةِ والتَّخليةِ، فهي بمعنى النَّفي إذَنْ.

وكُلَّما تعدَّدت صِفاتُ الثُّبوتِ ظهرَ من كمالِ الموصوفِ ما هو أكثرُ، فمثلًا: سميعٌ، بصيرٌ، عزيزٌ، خبيرٌ.. وهكذا، ولاسيَّما ما ذُكِر في آخرِ سورةِ الحَشْر، فإنَّ فيها أسماءَ كثيرةً من أسماءِ اللهِ جُمعت هناك، وكلُّها تدُلُّ على صِفاتٍ، فلو أنَّك وَقفتَ أمامَ

مَلِكٍ وقُلتَ: أنتَ المَلِكُ العادلُ الكريمُ الجَوَادُ، وصِرتَ تُثني عليه بهذه الكلماتِ وأمثالِها لعُدَّ ذلك مَدحًا وكمالًا في هذه المخاطَبةِ.

والصِّفاتُ السَّلبيةُ على العكسِ من ذلك: كُلَّما كَثُرَت فقد تُعطي تنقُّصًا في الموصوفِ، لو أنَّك قُلتَ لهذا المَلِك: واللهِ أنتَ لستَ بأعمى، ولا أصمَّ، ولا أخرسَ، ولا زبَّالٍ، ولا كسَّاحٍ، ولا جزَّارٍ، وأتيتَ بأوصافِ ذَمٍّ كثيرةٍ نَنفيها عن هذا المَلِك، فإنَّه سيأمُرُ بك إلى السجنِ.

ومن أمثلةِ الصِّفاتِ السَّلبيةِ:

▪ لَمَّا قال اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة:٢٥٥] وهي صِفةٌ ثُبوتيةٌ، قال بعدَها: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة:٢٥٥] صِفةٌ سَلبيةٌ، إشارةٌ إلى أنَّ حياتَه وقيُّومِيَّتَه كاملةٌ ليس فيها سِنةٌ ولا نَومٌ، ويكونُ المقصودُ بقَولِه: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة:٢٥٥] لا لأنَّه غيرُ قابلٍ للنَّومِ أو ما أشبَهَ ذلك من حيث الأصلُ، بل لأنَّه كاملُ الحياةِ؛ فلهذا كان النَّومُ والسِّنَةُ مُمتنِعًا عليه، قال النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إنَّ اللهَ لا ينامُ ولا يَنبغي له أن ينامَ»[1].

▪ وقال تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان:٥٨] فقَولُه: ﴿لَا يَمُوتُ﴾ صِفةٌ سَلبيةٌ؛ لأنَّها نفيٌ، نفاها اللهُ عن نفسِه لكمالِ حياتِه؛ لأنَّه ما من حيٍّ سوى اللهِ إلَّا سيموتُ، أما اللهُ عَزَّوَجَلَّ فلا يموتُ؛ وكذلك أيضًا ما وردَ استثناؤُه ممَّن خُلقوا للدَّوامِ كالأرواحِ مثلًا، وكذلك ما في الجنَّةِ من الوِلْدانِ والحُورِ، هؤلاء خُلقوا للبقاءِ، فهم باقون.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب في قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إن الله لا ينام»، رقم (١٧٩)، من حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

▪ وقولُه تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق:٣٨] لكمال قُدرتِه تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

▪ وقولُه تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ [الأنبياء:١٦] لكمالِ حِكمَتِه.

▪ ومثلُها قولُه تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [النمل:٩٣]، وقولُه: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق:٣٨]، وقولُه: ﴿وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ﴾ [الأحقاف:٣٣]. وعلى هذا فَقِسْ.

وقولُنا: «لا لُمجرَّدِ النَّفيِ» لأنَّ النَّفيَ ليس بكمالٍ، إلا أنْ يتضمَّنَ ثُبوتًا يدُلُّ على الكمالِ؛ ولأنَّ الانتفاءَ عدمٌ، والعدمُ ليس بشيءٍ فضلًا عن أنْ يكونَ كمالًا، كما قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ(١).

وما عُدَّ من الصِّفاتِ نقصًا فهي مُمتنعةٌ في حقِّ اللهِ، وإنْ كانت كمالًا بحقِّ المخلوقِ، مثالُ الكمالِ في حقِّ المخلوقِ: الأكلُ والشُّربُ والنومُ والولدُ، هذه صفاتُ كمالٍ في المخلوقِ، ولهذا لا يدَعُ الإنسانُ الأكلَ والشُّربَ إلَّا لمرضٍ، ولا يعرقُ في اللَّيلِ إلَّا لمرضٍ، فتركُ الإنسانِ للأكلِ والشُّربِ والنومِ نقصٌ في حقِّ المخلوقِ لكنَّه في حقِّ الخالقِ كَمالٌ، ووجودُه مُمتنعٌ على اللهِ.

أما إذا كانت الصِّفةُ كمالًا في حالٍ، ونقصًا في حالٍ، فنقولُ: تثبتُ في حالِ الكمالِ، ولا تثبتُ فيما سواه، يعني معناه مُمتنِعٌ في حالِ النَّقصِ، ومنه إذا ذُكِرَت مُطلقةً، فإنَّ هذا يُعتبرُ نقصًا.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٧/ ١٠٩).

مثالُ الصِّفةِ التي هي نقصٌ في حالٍ، وكمالٌ في حالٍ: التوصُّلُ بالأسبابِ الخفيَّةِ إلى الإيقاعِ بالخَصمِ، هذا نقصٌ، فيكون مُتَّصفًا بها في حال الكمالِ، مثلُ قولِه تعالى: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ ۖ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَـٰكِرِينَ﴾ [الأنفال:٣٠]، وقولِه تعالى: ﴿يُخَـٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَـٰدِعُهُمْ﴾ [النساء:١٤٢].

أما لو قُلتَ مثلًا لشخصٍ: أنتَ لا تظلِمُ، فقد لا يكونُ لكمالِ عدلِه، بل لعَجزِه أو لسببٍ آخرَ.

ونقولُ: لأنَّ النفيَ ليس بكمالٍ إلَّا أن يتضمَّن ثبوتًا يدُلُّ على الكمالِ، التَّعليل: لأنَّ الانتفاءَ عدمٌ، والعدمُ ليس بشيءٍ فضلًا على أن يكونَ كمالًا، ولأنه قد يكونُ لعدمِ القابليَّةِ أو للعَجزِ عن الشَّيءِ، أي: قد يكون نفيًا، يعني نفيَ النَّقصِ لعدمِ القابليَّةِ، يعني: لأنَّ هذا الشيءَ ليس محلًّا له، وقد يكونُ النفيُ للعَجزِ عن هذا الشَّيءِ المنفيِّ، وقد يكونُ لعدمِ القُدرةِ عليه.

فإذا قُلنا: إنَّ الجدارَ لا يظلِمُ. فليس في هذا مدحٌ للجدارِ؛ لأنَّه غيرُ قابلٍ للظُّلم أو العَدل، ولو قُلنا: هذا الجدار لا يتعَبُ، كذلك لا يكون هذا مدحًا؛ لأنَّ الجدارَ غيرُ قابلٍ للتَّعَب أو النَّشاط.

وقد يكون نفيُ النَّقص للعَجزِ، فقد يكونُ هذا الرَّجُل لا يظلِمُ لا لأنَّه حريصٌ على العدلِ لكن لأنَّه عاجزٌ عن الظُّلم؛ لأنَّه عاجِزٌ عن الظُّلم مَهينٌ ضعيفٌ، حتى إذا ظلَمَ لا يأخُذُ بحقِّه؛ ولذلك كان عندَ بعضِ الأعرابِ الجُهَّال -فيما سبق- أنَّ أحسَنَ الناسِ هو الرَّجُل الذي يُغِير على القومِ ويأخُذُ أموالَهم، فهذا هو الفارسُ المِغْوار، ويُمدح ويُثنى عليه مع أنه ظالمٌ، فإذا وُجد شخصٌ مُسالمٌ لا يظلِمُ الناسَ، ولا يُغيرُ عليهم، قالوا: هذا جبانٌ ليس فيه خيرٌ.

إِذَنْ فقد يكـون الذي لا يظلِمُ الناسَ لا لأَنَّه عادلٌ أو خائفٌ من اللهِ عَزَّوَجَلَّ لكن لأنه عاجزٌ لا يقدِرُ أن يظلِمَ.

قال أهلُ العِلم: ومن ذلك قولُ الشاعرِ يَهْجو قبيلةً من قبائلِ العربِ:

قُبَيِّلَــــةٌ لَا يَغـــدِرونَ بذِمَّـــةٍ ... ولا يَظلِمونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَـردَلِ[1]

قولُه: «قُبيِّلة» التصغيرُ يدُلُّ على التحقيرِ، فهم لا يَغدِرون بذِمَّةٍ، ولا يَظلِمون الناسَ حبةَ خَردَلٍ، ليس لأَنَّهم ذوو وَفاءٍ وعدلٍ، ولكن لأَنَّهم عاجِزون؛ لأَنَّه قال: قُبيِّلة، والتصغيرُ غالبًا يدُلُّ على التحقيرِ، وكذلك قولُ الشاعرِ:

لكنَّ قَومي وإنْ كـان ذوي حَسَـبٍ ... ليسوا من الشَّــرِّ في شَيءٍ وإنْ هانـا

نفى عنهم أن يكونوا أشرارًا، ولو كان الشَّرُّ هينًا، هذا ظاهِرُه جيِّدٌ، لكنه لا يريدُ هذا، إذ إنَّه قال بعدَه:

يَجْزُون من ظُلمِ أهلِ الظُّلـمِ مَغفِـرةً ... ومن إساءةِ أَهْـلِ السُّـوءِ إحسـانًا

إذا ظلمَهَم أحدٌ قالوا: غَفَرَ اللهُ لك، وهو ظالِمٌ لهم، مُتعِبٌ لهم.

ومن إساءةِ أهلِ السُّوءِ إحسانًا: إذا أحدٌ أساءَ إليهم قابَلوه بالإحسانِ، ولكـن الشاعرَ يريد أنَّهم عاجِزون، ولهذا قال:

فليــتَ لي بِهِـمُ قومًـا إذا رَكِبـوا ... شَـنُّوا الإغـارةَ فُرسـانًا ورُكْبانـا[2]

---

(١) البيت للنجاشي الحارثي، نسبه له معمر بن المثنى في شرح نقائض جرير والفرزدق (٢/ ٥٠١)، وأبو تمام في الحماسة الصغرى (ص:٢١٦).

(٢) الأبيات ذكرها أبو تمام في ديوان الحماسة (ص:١١)، ونسبها لرجل من بني العنبر، يقال له: قُرَيطُ بن أُنَيف.

قولُه: «ليتَ لي بهم» الباء هنا يقولُ النَّحويون: إنَّها للبَدَلِ، يعني: ليتَ لي بَدَلهم قومًا، إذا رَكبوا شَنُّوا الإغارةَ، ومن هذه الكلمةِ الأخيرةِ عَرَفْنا أنَّه يَذُمُّهم، ولهذا يقولُ: ليت لي بهم قَومًا إذا شَنُّوا الإغارةَ على الناسِ، وأخَذوا أموالَهم.

فتبيَّن من هذا أنَّ النفيَ قد يكونُ لعدمِ القابليَّةِ، وقد يكونُ للعَجزِ عن هذه الصِّفةِ المنفيَّةِ، فإذا كان للعَجزِ عن هذه المنفيَّةِ فلا يكونُ كمالًا؛ لأنَّ مَن أراد الشَّرَّ وعَجَزَ عنه كان كمَن فعَلَه لاسيَّما إذا عمل له أعمالًا، قال النَّبيُّ ﷺ: «**إذا التقى المسلِمانِ بسَيْفيهما فالقاتلُ والمقتولُ في النَّارِ**» قالوا: هذا القاتلُ، فما بالُ المقتولِ؟ قال: «**لأنَّه كان حريصًا على قتلِ صاحِبِه**»[1]. فمن أرادَ السُّوءَ، ولكن عجزَ عنه، فإنَّه لا يُمدحُ، بل يكونُ كفاعلِ السُّوءِ.

والنفيُ يكونُ كمالًا إذا تضمَّن ثُبوتَ كمالِ الضِّدِّ، ويكونُ ذمًّا إذا كان للعَجزِ عنه، ويكونُ لا مدحًا ولا ذمًّا، إذا كان لعَدَمِ القابليَّةِ، ولهذا لو جاء شخصٌ يتمدِحُ الجدارَ، ويقولُ: عندي جدارٌ لم يظلِمْ أحدًا مطلقًا، فنقولُ: هذا الجدارُ غيرُ قابلٍ للظُّلمِ، لكن قد يقولُ لنا: جداري لا يظلِمُ لكنَّ جدارَك ظلَمَ ناسًا جالسينَ تحته فسَقَطَ عليهم! فيقالُ: هل هذا ظُلمٌ من الجدارِ؟ فيقولُ: أليس اللهُ تعالى يقول: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾ [الكهف:٧٧]، والجدارُ له إرادةٌ، أليس الرسولُ ﷺ يقولُ: «**هذا أُحُدٌ جَبَلٌ يُحِبُّنا ونُحِبُّه**» فأثبتَ له المحبَّةَ، والمحبَّةُ أظهَرُ، فالجدارُ يريدُ لكن نحن لا نعلمُ بإرادتِه إلَّا إذا وَجَدْناه مائلًا، لكن هل إرادتُه للسُّقوط على هؤلاء

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا﴾، رقم (٣١)، ومسلم: كتاب الفتن، باب إذا تواجه المسلمان بسيفيهما، رقم (٢٨٨٨)، من حديث أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

القومِ؛ لأنَّه يُريدُ أنْ يُعذِّبَهم أو ينتقِمَ منهم؟ الجواب: لا، فنحن نعلَمُ أنَّ ذلك ليس كذلك، وحينئذٍ فلا يكونُ مريدًا للظُّلمِ فلا يكونُ ظالمًا؛ لأنَّه غيرُ قابلٍ، لكن هؤلاء رُبَّما قد يكونون قد ظلموا أنفسَهم، وأمَرَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هذا الجدارَ أنْ ينهدِمَ عليهم.

الخُلاصةُ: أنَّ نفيَ النَّقصِ له ثلاثُ مراتبَ:

١- أن يكونَ كمالًا إذا كان المرادُ به ثبوتُ الكمالِ، سواءٌ في حقِّ اللهِ أو في غيرِه، حتى مثلًا تقولُ: هذا مَلِكٌ لا يظلِمُ الناسَ، يعني لكمالِ عدلِه.

٢- أن يكونَ نقصًا إذا كان هذا النقصُ المنفيُّ إنَّما كان لعجزِ الموصوفِ به عنه، فإنَّه يكونُ نقصًا.

٣- ألَّا يكونَ كمالًا ولا نقصًا، وذلك إذا أُضيفَ إلى مَن ليس قابلًا له.

والصِّفاتُ المنفيَّةُ عن اللهِ، وهي الصِّفاتُ السلبيَّةُ من القِسمِ الأولِ، وهو نفيُ النَّقصِ الذي تضمَّن كمالًا.

ولا نجِدُ الصَّفاتِ السلبيَّةَ في كتابِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ إلَّا قليلةً، فلم تأتِ الصَّفاتُ السلبيَّةُ إلَّا في الأحوالِ التاليةِ:

الحالِ الأولى: أن تكون مُجمَلةً لتدُلَّ على عُمومِ كمالِه، كما في قولِه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص:٤]، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم:٦٥]، فهذه مُجمَلةٌ، وهي من الصِّفاتِ السلبيَّةِ بدَلالةِ النَّفيِ، ليس لأنَّها نافيةٌ؛ لأنَّه إذا قيلَ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ فإنَّ الإنسانَ المُخاطبَ بذلك أو السامِعَ لها يعلَمُ أنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ كامِلُ الصِّفاتِ بكُلِّ شيءٍ، ولهذا نُفيتِ المماثلةُ عنه في كُلِّ شَيءٍ.

وكذلك قولُه: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ هذه مُجمَلةٌ؛ لأنَّه نفى أنْ يكونَ له كُفُوًا في أيِّ صفةٍ.

وقولُه: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ هذه مُجمَلةٌ، والاستفهامُ بمَعْنى النَّفيِ هنا، و﴿سَمِيًّا﴾ بمعنى مُماثلًا، وزِنَتُها من حيث الصيغةُ فَعيلٌ، وهي صِفةٌ مُشبَّهةٌ أو اسمُ فاعلٍ على هذه الصِّفةِ، ومعنى السَّميِّ: السَّامي، وساماهُ بمعنى مُماثِله، والاستفهامُ هنا بمعنى النَّفي، أي: لا تعلَمُ له سَميًّا، والفائدةُ في إثباتِ النَّفي بصيغةِ الاستفهامِ هي أنه مُشربٌ بمعنى التحدِّي، يعني: إن كنتَ تعلَمُ له سميًّا فأْتِ به، وهو أبلَغُ من النَّفيِ بالصِّيغةِ الصَّريحةِ.

الحالُ الثانيةِ: أنْ تكونَ نفيًا لما ادَّعاه الكاذبون في حَقِّه كقَولِه تعالَى: ﴿أَن دَعَوْا لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا ﴿٩١﴾ وَمَا يَنۢبَغِى لِلرَّحْمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ [مريم:٩١-٩٢]، أي: جَعلوا له ولدًا، والذين جَعلوا للرَّحمنِ ولدًا ثلاثةُ أصنافٍ من البَشَرِ، وهم: المُشرِكونَ، فقالوا: الملائكةُ بناتُ اللهِ، والنَّصارى، وقالوا: المسيحُ ابنُ اللهِ، واليهودُ، قالوا: عُزَيرٌ ابنُ اللهِ.

قولُه: ﴿وَمَا يَنۢبَغِى﴾ إذا وَرَدَتْ كلمةُ «ما ينبغي» في كتابِ اللهِ أو في سُنَّةِ الرسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَمعناها تعني أنَّ الشيءَ مُستحيلٌ ممتنع، وأنَّ هذا الأمرَ لا يليقُ، وقد جاءتْ في القرآنِ في مواضِعَ، قال تعالى: ﴿وَمَا يَنۢبَغِى لِلرَّحْمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ [مريم:٩٢]، وقال: ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ﴾ [يس:٦٩]، وقال: ﴿لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ﴾ [يس:٤٠]، وقال النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**إنَّ اللهَ لا ينامُ، ولا ينبغي له أن ينامَ**»[1]. لكن في كلامِ الفُقهاءِ إذا قالوا: «لا ينبغي» فالمعنى: لا يُستحَبُّ، وليس معناه

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب في قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إن الله لا ينام»، رقم (١٧٩)، من حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

مُستحيلٌ أو حرامٌ، اللهمَّ إلَّا أنْ يكونَ أحدٌ له اصطلاحٌ خاصٌّ، كالإمامِ أحمدَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فإنَّ أصحابَ الإمامِ أحمدَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقولون: إنَّ الإمامَ أحمدَ إذا قال: «لا ينبغي» فهو للتَّحريمِ[1].

إذَنْ: قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنۢبَغِى لِلرَّحۡمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ [مريم:٩٢] هي من الصِّفاتِ السلبيَّةِ التَّفصيليةِ؛ لأنَّه نَفى عنه شيئًا مُعيَّنًا وهو اتِّخاذُ الولدِ.

وكذلك مِثلُه قولُه تعالى: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ﴾ [الإخلاص:١-٣]؛ لأنَّ بعضَ الناسِ قال: إنَّ له ولدًا، أما (يُولَدُ) فما سمعتُ أحدًا قال بذلك، ولا سُمع أحدٌ من الناسِ يقولُ: إنَّ اللهَ مولودٌ، لكن قالوا: «والدٌ»، وإنَّما ذَكَرَ سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ هذا من بابِ تأكيدِ النَّفيِ من الجانبينِ: (لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ)، وكدليلٍ على أنَّه لم يلدْ أنَّه لم يُولَدْ، ومَن لا يُولَدُ فإنَّه لا يَلِدُ؛ ولهذا فالأشياءُ المتولِّدةُ من القاذوراتِ وشبهها يقولون: إنَّها لا تتوالدُ.

الحالُ الثالثةِ: أنْ تكونَ دفعًا لتوهُّمِ نقصِ كمالٍ في ذلك الأمرِ المُعيَّنِ كقولِه تعالى: ﴿وَمَا خَلَقۡنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ [الدخان:٣٨]، وقولِه: ﴿وَلَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق:٣٨]، في الآيةِ الأولى نَفى عنه النَّقصَ في الإرادةِ، وفي الثَّانيةِ نَفى عنه النَّقصَ في الفِعلِ.

فمَعنى الآيةِ الأولى: ما أرَدْنا بهما لعبًا، وإنما أرَدْنا بهما الحقَّ، كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقۡنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَآ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ﴾ [الحجر:٨٥].

---

(١) انظر: الفروع لابن مفلح (١/ ٤٤).

ومَعنى الآيةِ الثانية: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ أي: تعبٍ وإعياءٍ، وهذا نقصٌ في الفِعلِ، فاللهُ تعالى كامِلُ الإرادةِ، كامِلُ الفِعلِ والقُوَّةِ، فهو لا يلحَقُه النَّقصُ.

فهذا النَّفيُ دَفْعٌ لتوهُّم النقصِ في كمالِ الإرادةِ بالنِّسبةِ للآيةِ الأولى، ودفعٌ لتوهُّم النَّقصِ في كمالِ القوَّةِ والفِعلِ بالنِّسبةِ للآيةِ الثانيةِ.

وهذا عكسُ طريقِ أهلِ التَّعطيلِ الذين يُسهبون في الصِّفاتِ السلبيَّةِ، ويُنكرون الصِّفاتِ الثُّبوتيةَ بالجَحدِ تارةً، وبالتَّحريفِ الذي يُسمُّونه تأويلًا تارةً أخرى.

وطريقُهم في الإسهابِ في النَّفيِ كما تقدَّم بأنه لا داخِلَ العالم، ولا خارِجَه، ولا فوقَ ولا تحتَ، ولا يمينَ، ولا شِمالَ، ولا مُتَّصلَ ولا مُنفصِلَ، وكما يقولون: إنَّ اللهَ ليس بجِسمٍ، ولا جوهرٍ، ولا عَرَضٍ، ولا حادثٍ، وما أشبَهَ ذلك من الصِّفاتِ السلبيَّةِ الكثيرةِ التي يَستَعمِلونها، فإذا جاءتِ الصِّفاتُ الثُّبوتيةُ، فإنَّهم لا يُقِرُّون بها، ويُقابلونها تارةً بالجَحدِ إذا أمكنَهم أن يَجحَدوا ويُنكروا فَعَلوا، وهذا يكونُ في الأخبارِ الواردةِ عن الرسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

ولهذا أسَّسوا قاعدةً باطلةً، فقالوا: إنَّ صِفاتِ اللهِ لا تثبُتُ بخبرِ الآحادِ، ولو كانت صحيحةً، يعني: مثلًا لو روى البُخاريُّ حديثًا صحيحًا يتضمَّن صِفةً من صِفاتِ اللهِ، قالوا: إنَّه لا يُقبَلُ؛ لأنَّ أخبارَ الآحادِ لا تُثبتُ العقائدَ؛ لأنَّها لا تُفيدُ إلَّا الظنَّ، والظَّنُّ لا يصلُحُ أنْ تُبنى عليه العقيدةُ، فلا بدَّ من أنْ تكونَ الأخبارُ مُتواترةً، وإلَّا فلا تُقبَلُ، فعلى هذا كُلُّ أحاديثِ الصِّفاتِ يُقابلونها بالجَحدِ، فيُنكرونَها ابتداءً، مثلُ الفَرَحِ.

وأخبارُ الآحادِ ما ليس بمُتواترٍ، فإذا كان الخَبَرُ لا يُمكِنُهم ردُّه بالجَحدِ، صاروا يُحرِّفونَه، ويُسمُّون ذلك تأويلًا مثلًا.

والدليلُ على أنَّ خَبَرَ الآحادِ يُقبَلُ: قولُه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمًۢا بِجَهَٰلَةٍ﴾ [الحجرات:٦]، فإذا كان عدْلًا، فلا يحتاجُ إلى تبيُّن؛ لأنَّ خَبَرَه بيانٌ، فنَقتصِرُ عليه.

والحاصلُ: أنَّ قاعدتَهم التي أصَّلوها قاعدةٌ باطلةٌ، ولا يُمكِنُ أنْ نَرُدَّ بها صفاتِ اللهِ التي أخبَرَ بها النبيُّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، وتلَقَّتْها الأُمَّة بالقَبولِ.

ومعلومٌ أنَّ خبرَ الواحدِ يختلِفُ من شَخصٍ إلى شخصٍ، فمِن الناسِ مَن إذا أخبَرَك عَلِمتَ أنَّه صادقٌ قطعًا، ومِن الناسِ مَن إذا أخبَرَك عَلِمتَ أنَّه كاذبٌ قطعًا، بل قد يكونُ خبرُ الواحدِ إذا احتفتْ به قرائنُ تدُلُّ على وُقوعِه، يكونُ مُفيدًا لليَقينِ بسببِ القرائنِ.

ب- أما الصِّفاتُ من حيث قيامُها باللهِ -لا من حيث الإثباتُ والنَّفيُ- إلى قسمينِ: ذاتيَّةٍ، وفِعليَّةٍ.

هكذا قسَّمها العلماءُ، وليس في كتابِ اللهِ وسُنَّةِ رسولِه أنَّها مُقسَّمةٌ إلى كذا، لكن بالتتبُّعِ وَجَدْناها تَنقسِمُ هذا الانقسامَ، فوَجَدْنا صفاتِ اللهِ ثُبوتيَّةً وسَلبيَّةً -يعني: مَنفيَّةً عن اللهِ-، وصِفاتٍ لازمةً وصفاتٍ غيرَ لازمةٍ، والصِّفاتُ اللَّازمة معانٍ وغيرُ معانٍ، وعَلِمْنا ذلك بالتتبُّعِ، واضطُررنا أيضًا إلى تقسيمِها لمُحاجَّةِ أهلِ التَّحريفِ الذين أنكروا منها ما أنكروا، كما سنذكُرُ إن شاء اللهُ تعالى.

١- **الصِّفاتُ الذاتيَّةُ**: نِسْبةً إلى الذاتِ، فِعْلية نِسْبةً إلى الفِعلِ، وهي مُلازِمةٌ للذاتِ، لا تنفكُّ عنها، فلهذا سُمِّيت ذاتيَّةً، والذاتُ تُطلَقُ على عدَّةِ مَعانٍ، منها ما يُقابلُ الصِّفةَ، فيُقالُ: ذاتٌ وصِفةٌ، وهي بهذا المَعْنى مُرادفةٌ لكَلِمةِ (نَفْسٍ)، مثلُ أنْ تقولَ: جاء زيدٌ نفسُه أو جاء زيدٌ ذاتُه، لكن (نَفْس) هي اللُّغةُ العربيَّةُ الفُصحى؛ لأنَّه يُعبَّرُ عن الذاتِ في اللُّغةِ العربيَّةِ الفُصحى بكلمةِ (نَفْس)، فيُقالُ: هذا الشيءُ نفسُه، ولا يُقالُ: هذا الشيءُ ذاتُه.

لكنَّها غُلِّبَت في اصطلاحِ أهلِ العِلمِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وشاعت بينَهم، وصارت حقيقةً عُرفيَّةً، وما دامت بين العُلماءِ، وهي لا تَحمِلُ معنًى فاسدًا بالنِّسبةِ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، ولا إلى غيرِها أيضًا فإنَّه لا بأسَ بها، ولا حرجَ في استعمالِها، فلا يُنكرُ على مَن استعمَلَها، ولا يُقالُ له: إنَّها غيرُ موجودةٍ في اللُّغةِ العربيَّةِ.

ونقولُ: إنَّها وإنْ لم تكن من اللُّغةِ العربيَّةِ الفُصحى، وقد اصطُلح عليها، فإنَّه يكونُ حقيقةً عُرفيَّةً، وقد قسَّم أهلُ البلاغةِ والفُقهاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ الحقائقَ إلى ثلاثةِ أقسامٍ: حقيقةٍ لُغويَّةٍ، حقيقةٍ شَرعيَّةٍ، وحقيقةٍ عُرفيَّةٍ.

فالذاتُ إذَنْ تُطلَقُ فيما يُقابلُ الصِّفةَ، وتُطلَقُ بمَعْنى الجانبِ، ومنه قولُهم: إنَّني فَعَلتُ ذلك في ذاتِ اللهِ، أي: في جِهَتِه، ومن أَجْلِه، ومنه قولُ الرَّسولِ -صلى الله عليه وعلى آله وسلم- في إبراهيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**إنَّه كَذِبَ في ذاتِ اللهِ ثلاثَ كَذِباتٍ**»[1] أي: في جِهَتِه.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾، رقم (٣٣٥٨)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب من فضائل إبراهيم الخليل ﷺ، رقم (٢٣٧١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بلفظ: «**ثنتين منهن في ذات الله**».

وتُطلق الذاتُ بمعنى صاحبةٍ، مُؤنَّث صاحبٍ، ومنه قولُهم: هذه امرأةٌ ذاتُ صِفاتٍ حميدةٍ، وما أشبَهَ ذلك، وتُطلَقُ الذاتُ أيضًا بمَعْنى (التي) لكن في لُغةِ طيِّءٍ فقط، قال ابنُ مالكٍ:

وَكَـــ(الَّتِي) أَيْضًـــا لَـــدَيْهِمْ (ذَاتُ) ....[1]

وتُطلَقُ (ذاتُ) على الحالِ، كما في قولِه تعالى: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَصۡلِحُواْ ذَاتَ بَيۡنِكُمۡ﴾ [الأنفال:١] أي: حالَ بينِكم، أو شأنَ بينِكم، أي: الشَّأنَ الذي بينكم.

فهذه خمسُ صفاتٍ تُطلَقُ على كلمةِ (ذات).

أقسامُ الصِّفاتِ الذاتيَّةِ:

أ- مَعنويةٌ.

ب- خَبريةٌ.

أ- المعنويةُ: ما دلَّت على المعنى، كالحياةِ والقُدرةِ والسَّمعِ والبَصَرِ ونحوِها، فنقولُ: هي صفاتٌ ذاتيةٌ معنويةٌ، فهي ذاتيةٌ؛ لأنَّها مُلازِمةٌ للذاتِ، لم يَزَلْ، ولا يزالُ مُتَّصِفًا بها، وهي معنويةٌ؛ لأنَّها دالَّةٌ على معنًى.

مثالُ ذلك: العِزَّةُ والحِكمةُ والقُوَّة والقَهرُ، وغيرُ ذلك كثيرٌ جدًّا، فهو لم يَزَلْ، ولا يزالُ مُتَّصِفًا بها بمَعْنى أنَّه لو قُدِّر فَقْدُها لكان ذلك نقصًا، فلو قُدِّر فَقْدُ الحياةِ لكان نقصًا بلا شكٍّ، ولو فُرِض نَقصُ العِلمِ أو فَقْدُ العِلمِ لكان نقصًا، ولو قُدِّر فَقْدُ السَّمعِ والبَصَرِ لكان نقصًا، ولو قُدِّر فَقْدُ العِزَّةِ والحِكمةِ وما أشبَهَها لكان نقصًا.

---

(١) ألفية ابن مالك (ص:١٥).

ولهذا نقولُ: إنَّه لم يزلْ ولا يزالُ مُتَّصفًا بها، ولو قلتَ: إنْ شاء صار عزيزًا، وإنْ شاء صار ذليلًا، لقُلنا: هذا لا يُمكنُ، فلا يُمكنُ أن نقولَ: إنْ شاء صار عزيزًا، وإنْ شاء صار ذليلًا؛ لأنَّ هذه من الصِّفاتِ التي لا يُقَدَّرُ أبدًا أن يكونَ اللهُ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ خاليًا منها، بل لا بدَّ أن يكون مُتَّصفًا بها على الدَّوام أزلًا وأبدًا.

ومن الأدِلَّة على ذلك:

قـولُه تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ﴾ [البقرة:٢٥٥] فالحيُّ مُتضمِّن للحياةِ كما سبق.

وكذلك قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا﴾ [النساء:٥٨]، وقولُه تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١].

ب- **الخبريةُ هي**: ما دلَّت على شيءٍ مُسمَّاه بالنِّسبةِ إلينا أبعاضٌ وأجزاءٌ، مثلُ: اليدينِ، والوجهِ، والعينينِ، والقدمينِ، والساقينِ، والساعدِ، وما أشبَهَها، هذه نُسمِّيها صفاتٍ ذاتيةً خبريةً، فهي ذاتيةٌ؛ لأنَّها لم يزلْ ولا يزالُ مُتَّصفًا بها، إذ لا يُمكِنُ أن يكونَ مَفقودَ اليدينِ أو العينينِ أو الوجهِ أو القَدَمِ وما أشبَهَ ذلك، ولو فَرَضْنا عدمَ وُجودِها لكانت حادثةً بعدَ أنْ لم تكن، وحينئذٍ يكون بعضُ الخالقِ حادثًا مخلوقًا، وهذا لا يمكنُ؛ وعلى هذا فنقولُ: هذه صفاتٌ ذاتيةٌ خبريةٌ.

ولماذا قُلنا: مُسمَّاه بالنسبة إلينا أبعاضٌ وأجزاءٌ؟

الجوابُ: لأنَّه لا يصحُّ أن نَنسُبَها إلى اللهِ على هذا الوجهِ، فنقولُ: إنَّ اليدَ جزءٌ منه، أو الوجهَ جزءٌ منه، أو ما أشبَهَ ذلك، بل نقولُ: للهِ وجهٌ، وللهِ يدٌ، ولا يمكنُ أن نقولَ: إنَّ هذه صفاتٌ معنويةٌ؛ لأننا لو قُلنا هذا لذهبنا إلى مذهبِ أهلِ التَّحريفِ؛

لأنَّهم يقولـون: اليدُ بمعنى القُـوَّة، والعينُ بمعنى الرؤيـةِ، والوجهُ بمعنى الجهـةِ أو الثَّوابِ، وما أشبَهَ ذلك.

وحينئذٍ نقولُ: هي صفاتٌ خبريةٌ؛ لأنَّ إثباتَها إنَّما جاء عن طريقِ الخبرِ، ولولا الخبرُ ما عَلِمنا بذلك؛ ونقولُ: إنَّها ذاتيةٌ؛ لأنَّه لم يزلْ ولا يزالُ مُتَّصفًا بها، ولو فَرَضْنا عدمَ ذلك لكانت حادثةً بعدَ أنْ لم تكن، فلَزِم أن يكون شيءٌ من الخالقِ مخلوقًا، وهذا شيءٌ مُستحيلٌ.

فمثلًا: اليـدانِ عندَ أهـل السُّنَّة والجماعةِ هما يـدانِ حقيقيتانِ يـأخُذُ بهما، ويَقبِضُ، ويَبسُـطُ، وليست هُما القُـوَّة، وقـد فسَّرها أهلُ التَّحريفِ بالقُـوَّة، وهذا التفسيرُ باطلٌ ولا يصحُّ من عدَّةِ أوجُهٍ، فهما يدانِ حقيقيَّتانِ تليقُ بالله، وأنَّ يدًا تقبِضُ السَّموات كلَّها وتَطْويها كطَيِّ السِّجِّلِ للكُتُبِ، لا يمكنُ أن تكونَ مُماثلةً لأيدي المخلوقينَ.

والذين يقولون: إنَّ اليدَ بمَعْنى القُوَّة يَستشهِدون بمثلِ الشَّواهِدِ الآتية:

وَحَمَلْتُ زَفَـراتِ الضُّـحى فأَطَقتُهـا ... ومـا لي بزَفَـراتِ العَشـيِّ يـدانِ[1]

يعني: القُوَّة.

وفي حديثِ الدَّجَّال الطويلِ عن النوَّاسِ بن سَمعانَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، يقولُ اللهُ تعالى: «**يُوحي إلى عيسى إنِّي قد أخرَجتُ عبادًا لا يدانِ لأحدٍ بقِتالِهم**»[2] أي: لا قوَّةَ.

(١) البيت لعروة بن حزام، ديوانه (ص:١٣٩)، وانظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري (٢/ ١٤٢)، وخزانة الأدب للبغدادي (٣/ ٣٨٠).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الفتن، باب ذكر الدجال وصفته، رقم (٢٩٣٧).

ومثلُ أيضًا قولِ بعضِهم في صُلح الحُديبيةِ: «لولا يدٌ لك عندي لم أجزِك بها لأجَبتُك»[1] المعنى: النِّعْمة.

والردُّ عليهم أن نقولَ: هل أنتم تقولون: إنَّ اللهَ له نِعْمتانِ فقط، وقُوَّتانِ فقط؟ سيقولون: لا، قال تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [إبراهيم:٣٤]، فبَطَلَ إذَنْ أنْ تُفسَّر اليدانِ بالنِّعمةِ أو بالقُوَّة.

٢- الصِّفاتُ الفِعليةُ: وهي التي تتعلَّقُ بمَشيئَتِه تعالى، إنْ شاء فعَلَها، وإنْ شاء لم يفعلْها، وهي:

أ- باعتبارِ جِنسِها ذاتيةً؛ لأنَّ اللهَ لم يزلْ ولا يزالُ فعَّالًا، لكن المتعلِّقَ بمشيئَتِه كالاستواءِ على العرشِ، والنزولِ إلى السَّماءِ الدُّنيا.

ب- باعتبارِ النَّوعِ منها، قد تكونُ ذاتيةً باعتبارِ أصلِها، وفِعليَّةً باعتبارِ أفعالِه، كالكلامِ.

وهذا القِسمُ من الصِّفاتِ يُنكرُه الأشاعرةُ والمعتزلةُ، أما المعتزلةُ فيُنكرون جميعَ الصِّفات، والأشاعرةُ يُثبتون منها سبعًا، ويُنكرون الباقيَ، لكن صِفاتِ الأفعالِ داخلةٌ فيما يُنكرُه الأشاعرةُ.

قال الأشاعرةُ: إنَّ اللهَ سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ لا يضحكُ. وحُجَّتُهم في ذلك: أنَّ الصِّفات الفِعليةَ حادثةٌ، والحادثُ لا يقومُ إلَّا بحادثٍ، فإذا كانت الأفعالُ حادثةً لَزِمَ أن يكونَ اللهُ حادثًا، فالنُّزول إلى السَّماء الدُّنيا يحدُثُ كُلَّ ليلةٍ، فيلزَمُ أن يكونَ اللهُ حادثًا.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد، رقم (٢٧٣١، ٢٧٣٢)، من حديث المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم.

ونحن نرُدُّ عليهم من وُجوهٍ:

الوجهُ الأولُ: قد سبق أنَّنا أبطَلْنا الاعتمادَ على العَقلِ في بابِ أسماءِ اللهِ وصِفاتِه؛ لأنَّها أُمورٌ خَبريةٌ لا مجالَ للعَقلِ فيها، فوجَبَ الاقتصارُ فيها على ما جاء به الشَّرعُ، وأنَّ المرجِعَ في ذلك إلى الكِتابِ والسُّنَّة والسَّمعِ.

الوجهُ الثاني: نقولُ: دَعْواكم أنَّ الحوادثَ لا تقومُ إلَّا بحادثٍ دَعْوى باطلةٌ، فمِن أين جاءكم هذا؟ لأنَّ حُدوثَ الحوادثِ لا يَمنعُ قِدَمَ المُحدِثِ وأزلِيَّتَه، فالمُحدِثُ قد يكون أزليًّا، مع أنَّ الفِعلَ حادثٌ ولا مانعَ، وكونُ هذا يستلزِمُ قيامَ الحوادثِ باللهِ: إن أردتُم أنَّ اللهَ تعالى يكونُ محِلًّا للحوادثِ، يعني: مثلًا محلًّا للمطرِ، أو محلًّا للإحياءِ والإماتةِ، فهذا ليس بصوابٍ؛ لأنَّ الله تعالى بائِنٌ من خَلْقِه، وإن أردتُم أنَّ فِعلَ هذه الأشياءِ يكونُ باللهِ، فهذا حقٌّ ولا مانعَ.

الوجهُ الثالثُ: إنْ زعمتُم أنَّ اللهَ لا يفعَلُ، فمَعْنى ذلك أنه مُعطَّل عن الفِعلِ، ولا يرتابُ عاقِلٌ أنَّ الفاعلَ أكملُ من غيرِ الفاعِلِ، حتى إنَّ بعضَ السَّلَف فسَّر الحيَّ بالفعَّالِ؛ لأنَّ مَن لا يفعَلُ فهو كالميِّتِ. ومَن لا يفعَلُ بالنِّسبةِ للفاعلِ ناقِصٌ بلا شكٍّ، فالرَّجُلُ الأشلُّ الذي لا يستطيعُ الحركةَ ناقصٌ جدًّا عن الرَّجُلِ السَّليم، وكذلك الخالقُ عَزَّوَجَلَّ إذا قُلنا: إنَّ الفِعلَ في حقِّه مُمتنِعٌ، كان أكبَرَ مِن وَصْمِه بالعَيبِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

فلمَّا خالفوا الحقَّ، وأرادوا التَّنزيهَ وَقعوا في شَرٍّ ممَّا فرُّوا منه؛ لأنَّنا نقولُ لهم: إذا زعمتُم أنَّ الأفعالَ مُمتنِعةٌ في حقِّ اللهِ، فواضحٌ أنَّ هذا يستلزِمُ أنَّه لا يفعَلُ ويرى أنَّه فَعَلَ، وهذا بلا شكٍّ نقصٌ في حقِّ الخالقِ، فإنَّ الذي يفعَلُ: يُحيي ويُميتُ،

ويَرزقُ، ويَستوي على العرشِ، ويَنزِلُ، ويَأتي، ويفرَحُ، ويَعجَبُ، ويَضحَكُ خيرٌ ممَّن لا يفعَلُ؛ حتى إنَّ أعرابيًّا قال للنَّبيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: يا رسولَ اللهِ، أوَيَضحَكُ ربُّنا؟ قال: «نعَمْ»، قال: لن نَعدَمَ من رَبٍّ يَضحَكُ خَيرًا[1]. فتأمَّلْ هذا الأعرابيَّ لم يَفهَمْ الضَّحِك إلَّا على معناه الحقيقيِّ.

فلو قال قائلٌ: إذا قُلتم: إن شاء فَعَلَ، وإن شاء لم يفعَلْ، فهل هذا الفِعلُ كمالٌ أو نقصٌ، إن قُلتم: إنَّه كمالٌ؛ لَزِم أن يكون قبلَ فِعْله ناقصًا، وإن قُلتم: إنَّه نقصٌ؛ فقد وَصَفتُموه بالنَّقصِ؟!

فالجوابُ على ذلك أن نقولَ: هو كمالٌ في وَقتِ فِعْله، لكن قبلَ ذلك ليس بكمالٍ؛ لأنَّه لم يفعَلْه سُبحانه إلَّا لحِكمةٍ، فإذا كان لحكمةٍ فهو قبلَ فِعْلِه تقتضي الحِكمةُ ألَّا يَقَعَ، وبعدَ فِعلِه تقتضي الحكمةُ أنْ يَقَعَ؛ لأنَّنا نقولُ: إنَّ فِعلَ اللهِ متعلِّقٌ بمَشيئَتِه، ومَشيئَتُه تابعةٌ لحِكمَتِه، فهو إذَنْ قبلَ أن يُوجدَ ليس من الحكمةِ إيجادُه، فيكونُ الكمالُ في عَدَمِه، وإذا وُجِد فالحكمةُ اقتضتْه فيكونُ الكمالُ في وُجودِه.

الصِّفاتُ الفِعليةُ باعتبارِ جنسِها ذاتيةً؛ لأنَّ اللهَ لم يزلْ ولا يزالُ فعَّالًا، وباعتبارِ نوعِها وآحادِها فِعليةً:

فالجنسُ: ما يشملُ أنواعًا، والنوعُ: ما يشملُ أفرادًا، مثالُ ذلك كلمةُ (البُرِّ): جنسٌ؛ لأنَّه يشملُ: اللُّقَيمي والمْعَيَّة والحِنطةُ، هذه الأنواعُ الثلاثةُ؛ لأنَّ هذا النوعَ يشملُ أفرادًا، فاللُّقمي نوعٌ، ويشمَلُ أفرادًا فيكون عندي منه عِدَّةُ أكياسٍ، وتعدُّد

(١) أخرجه أحمد (٤/ ١١)، وابن ماجه: في المقدمة، باب فيما أنكرت الجهمية، رقم (١٨١)، من حديث أبي رزين العقيلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

هذه الأكياسِ هي فردٌ من اللُّقيمي، وكذلك أيضًا: كلمةُ (حيوانٍ) جنسٌ، وتشملُ: البعيرَ، والبقرةَ، والماعزَ، والضَّأنَ... وهكذا؛ فالإبلُ نوعٌ تشملُ أفرادًا، فعندي بعيرٌ، وعندك بعيرٌ، وعندَ فُلانٍ بعيرٌ.

وكُلُّ نوعٍ يصحُّ أن يُخبَرَ عنه بجنسِه، فنقول: اللُّقيمي بُرٌّ، والإنسانُ حيوانٌ ناطقٌ، ويجبُ أن نقولَ هكذا؛ لأنَّك لو قُلتَ: الإنسانُ حيوانٌ فقط صار الحدُّ ناقصًا؛ لأنَّه غيرُ مانِعٍ، يعني لا يمنعُ دُخولَ غيرِ الإنسانِ في الإنسانِ؛ لأنَّك إذا قُلتَ: الإنسانُ حيوانٌ، دخَلَ فيه البقرُ والغنمُ والإبلُ، صار كُلُّهم أناسيَّ، والفصلُ أن تقولَ: حيوانٌ ناطقٌ.

فالفرقُ بين الجنسِ والنَّوع من حيث العمومُ: أنَّ الجنسَ يشملُ أنواعًا، والنوعَ لا يشملُ فردًا، فقد يكون الجنسُ نوعًا باعتبارِ ما فوقَه، فمثلًا الحيوانُ والأجسامُ، فالحيوانُ جنسٌ، وقد يكون الجنسُ نوعًا باعتبارِ ما فوقَه، فكلمةُ جِسمٍ، وكلمةُ حيوانٍ، فكلمةُ جسمٍ أعمُّ؛ لأنَّه يشملُ الحيوانَ والجمادَ، إذَنْ: صار الحيوانُ الذي كان جنسًا مِن قبلُ: نوعًا؛ لأنَّ الجسمَ إما حيوانٌ أو غيرُ حيوانٍ.

أما جنسُ الأفعالِ لله تعالى، فهذا صفةٌ ذاتيةٌ؛ لأنَّ الله لم يزلْ ولا يزالُ فعَّالًا، لكن نوعَ الفِعلِ هذا هو الصِّفةُ الفِعليةُ، فالنُّزولُ إلى السَّماءِ الدُّنيا هذا نوعٌ من أفعالِ اللهِ تعالى، والاستواءُ على العرشِ نوعٌ ثانٍ، والمجيءُ للفَصلِ يَومَ القيامةِ نوعٌ ثالثٌ، والضَّحِكُ نوعٌ رابعٌ، والفَرَحُ نوعٌ خامسٌ، هذه الأنواعُ هي الحادثةُ، أما الجنسُ فهو ذاتيٌّ؛ لأنَّ اللهَ تعالى لم يزلْ ولا يزالُ فعَّالًا، فأفعالُه لا مُنتهى لها، كما أنَّ أقوالَه لا مُنتهى لها.

والنَّوعُ يتعدَّد إلى أفرادٍ؛ فالنُّزولُ هذا نوعٌ، لكن نُزولَه اللَّيلةَ غيرُ نزولِه البارحةَ، ونزولَه اللَّيلةَ المستقبَلةَ غيرُ نزولِه هذه اللَّيلةَ، فهذا تعدُّد أفرادٍ، وكذلك الضَّحِكُ، قال ﷺ: «**يضحكُ اللهُ إلى رَجُلينِ يقتُلُ أحدُهما الآخرَ**»[1]، هذا نوعٌ من أفعالِ اللهِ، وكذلك قولُه ﷺ: «**عَجِب ربُّنا من قُنوطِ عبادِه، ينظرُ إليكم آزلِينَ قَنِطينَ، فيظَلُّ يَضحَكُ، يعلمُ أنَّ فَرَجَكم قريبٌ**»[2]. هذا الضَّحكُ باعتبارِ الضَّحكِ الأولِ فردٌ؛ لأنَّ هذا الضَّحكَ غيرُ الضَّحكِ الأولِ باعتبارِ الفَردِ، أما باعتبارِ النَّوعِ والمعنى فهو واحدٌ.

إذَنْ: لدينا في الصِّفاتُ الفِعليةُ جنسٌ ونوعٌ وفردٌ، والصِّفاتُ الفِعليةُ باعتبارِ الجنسِ ذاتيةٌ؛ لأنَّه لم يزلْ ولا يزالُ فعَّالًا.

والصِّفاتُ الفِعليةُ باعتبارِ النوعِ: هي صِفاتٌ فِعليةٌ، إن شاء فَعَلَ، وإن شاء لم يفعَلْ.

مثالُه: الاستواءُ على العرشِ، والنُّزولُ إلى السَّماءِ الدُّنيا، والضَّحِكُ، والفرحُ، والعَجبُ، والكَلامُ.

فهذا النُّزولُ إلى السَّماءِ الدُّنيا ليس أزليًّا ولا أبديًّا؛ لأنَّه قبلَ خَلقِ السَّماءِ ليس فيه نُزولٌ، وبعدَ طوي السَّمواتِ يومَ القيامةِ ليس فيه نُزولٌ، والأنواعُ تكونُ حادثةً،

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب الكافر يقتل المسلم ثم يسلم، رقم (٢٨٢٦)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب بيان الرجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة، رقم (١٨٩٠)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه عبد الله بن أحمد في زياداته على المسند (٤/ ١٣)، وابن أبي عاصم في السنة رقم (٦٣٦)، وابن خزيمة في التوحيد (٢/ ٤٦٢)، والحاكم في المستدرك (٤/ ٥٦١)، من حديث لقيط بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بنحوه.

وتكونُ غيرَ أزليةٍ، فقد تَنتهي بانتهاءِ الشَّيءِ.

وأما الكلامُ فهو صِفةٌ من صِفاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، بمعنى: إن نظَرْنا إلى أنَّ اللهَ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ لم يزلْ ولا يزالُ متكلِّمًا، قُلنا: إنَّه صفةٌ ذاتيةٌ، وإذا نظَرْنا إلى أنَّه يتكلَّمُ متى شاء، فهو بهذا الاعتبارِ صفةٌ فعليةٌ.

والكلامُ ثابتٌ بالكتابِ والسُّنَّة:

أما الكتابُ، ففي مِثلِ قَولِه تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٦] وكُلُّ ما في القُرآن: ﴿قَالَ ٱللَّهُ إِنِّى مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة:١١٥] ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾ [المائدة:١١٦] ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [الإسراء:٦١] كُلُّها تدُلُّ على ثُبوت الكلامِ للهِ عَزَّوَجَلَّ.

وأما من السُّنَّة، فكُلُّ الأحاديثِ القُدُسيةِ تُثبِتُ الكلامَ لله عَزَّوَجَلَّ؛ لأنَّ الرسولَ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ يقولُ: قالَ اللهُ تعالى: كذا وكذا. فجميعُ الأحاديثِ القُدُسيةِ فيها إثْباتُ الكلامِ لله.

وكلامُ الله أيضًا مُتَّفقٌ عليه بين سَلَفِ الأُمَّةِ، وقد جرى فيه على أئمَّةِ المسلمينَ مِحَنٌ عظيمةٌ، منها ما جرى للإمامِ أحمدَ بن حنبلٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فإنَّ الإمامَ أحمدَ كان يُقرِّر ما دلَّ عليه الكتابُ والسُّنَّة وإجماعُ السَّلَف من أنَّ القُرآنَ كلامُ اللهِ، والجهميةُ والمعتزِلةُ يقولون: القُرآنُ مخلوقٌ، وليس كلامَ اللهِ، فهو مخلوقٌ من جُملةِ مخلوقاتٍ كالشَّمس والقَمَر والنُّجومِ، إلى آخرِه.

ونقولُ: كلامُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ هو من حيث أصلُ الكلامِ من الصِّفاتِ الذاتيةِ، وباعتبارِ آحادِه من الصِّفاتِ الفِعليةِ، ولم نَقُلْ: باعتبارِ أنواعِه؛ لأنَّ الكلامَ نوعٌ

واحدٌ، لا باعتبارِ دَلالتِه، ولكن باعتبارِ المُتكلِّم به، فهو صفةٌ واحدةٌ.

فمثلًا: السَّمعُ والبَصَرُ صِفتانِ، وكذلك الكلامُ صِفةٌ واحدةٌ، سواءٌ كان أمرًا أو نهيًا أو خبرًا أو طلبًا أو أيَّ شيءٍ، فهو صفةٌ واحدةٌ، فهذه الصِّفةُ من الصِّفاتِ الذاتيةِ؛ لأنَّ اللهَ لم يزلْ ولا يزالُ متكلِّمًا.

فإذا قال قائلٌ: ما دليلُك على أنَّ اللهَ لم يزلْ ولا يزالُ مُتكلِّمًا؟

الجوابُ: أنَّنا قرَّرنا أنَّه لم يزلْ ولا يزالُ فاعلًا، وأنَّ كُلَّ فعلٍ من اللهِ مسبوقٌ بقَولٍ، فيما يريدُ أن يكونَ؛ لقَولِه تعالى: ﴿**إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ**﴾ [يس:٨٢].

فكُلُّ ما يريدُ اللهُ أن يكونَ فهو مسبوقٌ بالقَولِ؛ لأنَّ هذا الكائنَ كيف لا تكونُ إلَّا بكلامِ اللهِ، فإذا كانتِ الكائناتُ لا تكونُ إلَّا بكلامِ اللهِ، لَزِم أن يكونَ كُلُّ فِعلٍ منه أرادَ أن يُحدث به شيئًا، فلا بدَّ أن يكونَ مسبوقًا بالقولِ، ودليلُ ذلك قولُه تعالى: ﴿**إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ**﴾ [يس:٨٢]

وقولُنا: «فيما أرادَ أن يكونَ من خَلقِه»، هل نزولُه إلى السَّماءِ الدُّنيا هل هو مسبوقٌ بقولٍ؟ **الجوابُ**: فيما يظهَرُ: لا؛ لأنَّه حسب ما يظهَرُ لنا -والعِلمُ عندَ اللهِ- أنَّه ليس إذا أرادَ أن ينزِلَ يقولُ: سأنزِلُ، لكن إذا أرادَ أن يخلُقَ لا بُدَّ أن يتكلَّمَ فيقولَ للشَّيءِ: كُن. فيكونُ؛ «**فلمَّا خَلَقَ اللهُ القَلَم، قال له: اكتُبْ، قال: ربِّي، وماذا أكتبُ؟ قال: اكتُبْ ما هو كائنٌ**»(١).

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٣١٧)، وأبو داود: كتاب السنة، باب في القدر، رقم (٤٧٠٠)، والترمذي: كتاب القدر، رقم (٢١٥٥)، من حديث عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فالحاصلُ أننا نقولُ: إنَّ الكلامَ باعتبارِ جنسِه صفةٌ ذاتيةٌ، وباعتبارِ آحادِه صفةٌ فعليةٌ، هذا هو مذهَبُ أهلِ السُّنَّة والجماعةِ، وهو الذي تدُلُّ عليه النُّصوصُ، ويدُلُّ عليه العَقلُ.

أما النُّصوصُ فهي كثيرةٌ، ومنها قولُ اللهِ تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِيۚ﴾ [الأعراف:١٤٣] هذه المحاورةُ حادثةٌ لمجيءِ موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، إذَنْ: فآحادُ الكلامِ حادثٌ، وقال تعالى: ﴿مَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ مِّن رَّبِّهِم مُّحۡدَثٍ﴾ [الأنبياء:٢].

من قواعدِ الأسماءِ والصفاتِ:

قاعدةٌ واحدة، وهِيَ: أنَّ أسماءَ اللهِ وصِفاتِه توقيفيةٌ.

أي: يتوقَّفُ القولُ فيها إثباتًا ونفيًا على دَلالةِ الكتابِ والسُّنَّة، ودليلُ ذلك السَّمعُ والعَقلُ.

والدليلُ من السَّمعِ على أنَّ الأسماءَ والصفاتِ توقيفيةٌ:

- قال تعالى: ﴿قُلۡ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلۡفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنۡهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلۡإِثۡمَ وَٱلۡبَغۡيَ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ وَأَن تُشۡرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمۡ يُنَزِّلۡ بِهِۦ سُلۡطَٰنٗا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [الأعراف:٣٣].

فقولُه: ﴿وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ يشملُ القولَ على اللهِ بذاتِه، وفي أسمائِه وصفاتِه، وأحكامِه الكونيَّةِ أو الشرعيَّةِ.

قال العلماءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: وهذه المُحرَّمات الخمسُ مُحرَّمةٌ في جَميعِ الشَّرائعِ، واتَّفقت عليها، وأشار ابنُ القيِّم -رَحِمَهُ اللهُ تعالَى- إلى أنَّ القولَ على اللهِ بلا عِلمٍ أشدُّ من

الإشراكِ به[١]، ووجهُ ذلك: أنَّ القولَ على اللهِ بلا عِلمٍ يتضمَّن الكذبَ وإضلالَ الخَلْقِ عن دينِ اللهِ، فهو أشدُّ منه لتعدِّي ضرَرِه إلى الغيرِ بخلافِ الشِّركِ.

أدِلَّة أخرى:

- قولُه تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه:١١٠].

- وقولُه تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ۖ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة:٢٥٥].

- وقولُه تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء:٣٦].

فهذه الآياتُ وأمثالُها كلُّها تدُلُّ على أنَّه ليس لنا حقٌّ في أن نقولَ: هذا من أسماءِ اللهِ، وهذا من صفاتِه إلَّا بعِلمٍ، ولا طريقَ إلى العِلمِ بذلك إلَّا الكتابُ والسُّنَّة.

أما دَلالةُ العَقلِ على ذلك:

فإنَّنا نقولُ: إنَّ العَقلَ يدُلُّ على تحريمِ هذا من وجهينِ:

١ - أنَّ تسميةَ اللهِ بما لم يسمِّ به نفسَه عُدوانٌ على اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فإنَّنا نرى أنَّه لو سمَّاكَ أحدٌ بغيرِ ما سُمِّيتَ به لعَدَدتَ ذلك عُدوانًا، ولو وَصَفَك أحدٌ بما ليس فيكَ أو بما لا يعلَمُ أنَّه فيكَ لعَدَدتَ ذلك عُدوانًا.

فمَن سمَّى اللهَ بما لا يعلَمُ أنَّه من أسمائِه، أو وَصفِه بما لا يعلَمُ من صِفاتِه، فهو مُتَعدٍّ على اللهِ، ومعلومٌ أنَّ العُدوانَ على اللهِ عَزَّوَجَلَّ، والتقدُّمَ بين يدَيهِ أنَّه من

---

(١) انظر: إعلام الموقعين (١/ ٣١).

المُحرَّماتِ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَىِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الحجرات:١].

٢- أن التحدُّث عن اللهِ من الأمور الغيبيَّةِ التي لا مجالَ للعَقلِ فيها؛ لأنَّ العَقلَ لا يُمكنه أن يعرفَ تفاصيلَ ما يجِبُ للهِ أو يَمتنِعُ أو يجوزُ، وإنَّما يُعرف على سبيلِ العُمومِ أنَّ اللهَ مُتَّصفٌ بصفاتِ الكمالِ، أما على التفصيلِ فهذا غيرُ ممُكِنٍ، فالإجمالُ شيءٌ والتفصيلُ شيءٌ آخرُ، فإذا كان لا مجالَ للعقلِ في ذلك، وإنَّما هو من بابِ ما يُدرَك بالخبرِ المحضِ كان إثباتُ ما لم يُثبتْه اللهُ لنفسِه أو نفيُه عنه من بابِ القَولِ بلا علمٍ، والكذبِ على الله عَزَّوَجَلَّ.

وقد يظُنُّ أحدٌ أنَّ هذه صفةُ كمالٍ، وهي في الواقعِ صفةُ نقصٍ، أو يظُنُّ أنَّ إثباتَها صفةُ نقصٍ فيَنفيها عن اللهِ تعالى، مع أنَّ نفيَها هو النقصُ، كما يوجد من الذين أنكروا الصِّفات.

والدَّلالةُ على أسماءِ اللهِ تعالى: تكون بالنصِّ على أنَّ هذا الاسمَ بعَينِه من أسماءِ اللهِ تعالى، وليس لها غيرُ هذا الطريقِ، مثلُ: السَّميع، البصيرِ، اللَّطيفِ، الخبيرِ.

فإذا كان الاسمُ محلًّى بـ(أل) فلا شكَّ أنَّه من أسماءِ اللهِ.

وإذا كان غيرَ محلًّى بـ(أل):

- فإما أن يكون مُقيّدًا بقيدٍ، فهنا لا يظهرُ أنَّه من أسماءِ اللهِ مثلُ قولِه تعالى: ﴿سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّىٓ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ بِى حَفِيًّا﴾ [مريم:٤٧]، فهنا كلمةُ (حَفيٍّ) مُقيَّدة بحرفِ ﴿بِى حَفِيًّا﴾ فهل يُمكن أن نقولَ هذه من أسماءِ اللهِ، وهي لم تأتِ على سبيلِ الإطلاقِ؟

الجوابُ: هذه محلُّ نظرٍ، والواقعُ بحسبِ الدَّلالةِ العربيةِ، وحسبَ الذَّوق: أنَّ الشيءَ المُقيَّد لا يكون اسمًا على الإطلاقِ، بل إنه إذا قُيِّد بشيءٍ فالذي يتبادرُ إلى الذِّهنِ أنه ليس اسمًا، ولكنَّه وصفٌ؛ لأنَّه مُقيَّد، فالأسماءُ تأتي غيرَ مُقيَّدةٍ، اللهمَّ إلَّا بشيءٍ عامٍّ لا يُخص بشيءٍ، كما في قوله: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [فصلت:٣٩].

▪ وإما أن يكونَ الاسمُ غيرَ محلًّى بـ(أل) ولم يكن مُقيدًا، مثل: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾ [الحج:٧٥]، فإن كان مُقيدًا، فإنَّ الإنسانَ يتردَّد، هل هو من أسمائِه أو ليس من أسمائِه؟ إذ قد يكونُ المُرادُ به الوصفَ فقط؛ لأنَّك إذا قُلتَ: إنَّ من أسماءِ اللهِ تعالى (الحَفيُّ) قد يقولُ لك قائلٌ: أين الدَّليلُ؟ فتقولُ له: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ بِى حَفِيًّا﴾ سيقولُ لك: هذا ليس على سبيلِ الإطلاقِ، فهذا خبرٌ من إبراهيمَ أنَّ اللهَ تعالى كان به حفيٌّ، ولا يلزمُ أن يكون اسمًا له على سبيلِ الإطلاقِ.

بقيَ أن يُقال: جاءت السُّنَّة أن رسولَ اللهِ تعالى قال في دُعائه: «واشْفِ أنتَ الشافي»[١]، فعلى القاعدةِ التي سبقت: فالشافي من أسماءِ اللهِ، ولهذا استدلَّ شيخُ الإسلامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على أنَّ الأسماءَ المعدودةَ التي جاءت في بعض الأحاديثِ التسعِ والتِّسعين: أنَّ عدَّها إدراجٌ من بعض الرُّواة[٢]، وليس من كلامِ الرَّسول ﷺ، قال: لأنَّ الرسولَ لا يُمكن أن يدَعَ أشياءَ سمَّى اللهُ بها نفسَه، ويأتي بأشياءَ فيها نظرٌ.

فمثلًا (النافعُ الضارُّ) بعضُهم قال: النافعُ من أسمائِه، والضارُّ ليس من أسمائِه. وبعضُهم قال: إنَّ النافعَ والضارَّ من الأسماءِ المزدوجةِ، يعني التي لا يُذكرُ أحدُها

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب رقية النبي ﷺ، رقم (٥٧٤٣)، ومسلم: كتاب السلام، باب استحباب رقية المريض، رقم (٢١٩١)، من حديث عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٦/ ٣٨٠).

إلا مقرونًا بالآخر، وعندي واللهُ أعلمُ أنَّها لا يصحُّ أن تكون من أسماءِ اللهِ، وأنها الظاهرُ من بابِ الصفاتِ إن صحَّت بهذا اللفظِ؛ لأنَّ ظاهرَ قولِه تعالى في الأصنامِ التي لا تملِكُ نفعًا ولا ضرًّا: أنَّ النفعَ والضُّرَّ من أوصاف المعبودِ، وليست من أسمائِه، فالنفسُ لا تميلُ إلى أن (النافعَ الضارَّ) من أسماءِ اللهِ لا انفرادًا ولا ازدواجًا، وإن كان ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكَرَ أنها من أسماءِ اللهِ في كتابِ «بدائعُ الفوائدِ»[1].

الدَّلالةُ على الصفاتِ:

تكونُ الدَّلالةُ على الصفاتِ بأمورٍ:

١- إما بالنصِّ على الصفةِ بعينها.

٢- وإما بتضمُّن الاسمِ لها؛ لأنَّ كل اسمٍ متضمِّن لصفة كما سبق، ولا عكسَ فالسَّميع مثلا مُتضمِّن للسمع، والعليمُ مُتضمِّن للعلم، والعزيزُ مُتضمِّن للعزَّة وهكذا.

٣- وإما بالتَّصريح بفعلٍ أو وصفٍ دالٍّ عليها.

فالأولُ: كالعزَّة، والبطشِ، والقُوَّة، والرَّحمة، والوَجهِ، واليدَينِ، وغيرها.

- دليلُ العزَّة: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون:٨].
- البَطشِ: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾ [البروج:١٢].
- القُوَّة: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات:٥٨].
- الرَّحمة: ﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَفُورُ ذُو ٱلرَّحْمَةِ﴾ [الكهف:٥٨].

---

(١) بدائع الفوائد (٢/ ٢٤٩).

- الوَجهِ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:٢٧].
- اليدانِ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤].

والثاني: وهو تضمُّن الاسمِ لها، كالحياةِ، والقُدرةِ، والعلوِّ الدَّالِّ عليها اسمُ الحيِّ والقديرِ والعليِّ.

- دليلُ (الحيِّ): ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة:٢٥٥].
- دليلُ (القديرِ): ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الملك:١].
- دليلُ (العليِّ): ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة:٢٥٥].

الثالثُ: التَّصريحُ بفعلٍ أو وصفٍ دالٍّ عليها:

١- **كالإرادةِ**: فهي ثابتةٌ لله عَزَّوَجَلَّ، دلَّ عليها قولُه تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة:٢٥٣]، ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود:١٠٧، البروج:١٦].

وقد قسَّم العلماءُ رَحِمَهُمُٱللَّهُ الإرادةَ إلى قسمينِ: إرادةٍ شرعيةٍ، وإرادةٍ كونيةٍ.

فالإرادةُ الشرعيةُ: هي التي بمعنى المحبَّة، أي: كلمةُ يريدُ بمعنى كلمة يُحِبُّ.

والإرادةُ الكونيةُ: هي التي بمعنى المشيئةِ، فكلمة (يُريدُ) تُرادف كلمةَ (يَشاء)، هذا من حيث المعنى.

أما من حيث الحُكمُ: فالإرادةُ الكونيةُ يجب أن يقعَ فيها المرادُ، أي: أن اللهَ إذا أراد شيئًا كونًا، فلا بُدَّ أن يقعَ فيها المرادُ أي أنَّ الله إذا أراد شيئًا كونًا، فلا بُدَّ أن يقعَ، والإرادةُ الشرعيةُ قد يقعُ المرادُ وقد لا يقعُ.

والإرادةُ الكونيةُ تتعلَّق فيما وقَعَ سواءٌ كان محبوبًا لله أم مكروهًا، والإرادةُ الشرعيةُ تتعلَّق فيما أحبَّه الله سواءٌ كان واقعًا أم لم يقعْ.

وعلى هذا قد يقولُ قائلٌ: هل الكفرُ الواقعُ في بني آدم مرادٌ لله أو لا؟

والجوابُ: مُرادٌ بالإرادة الكونيةِ، وأنه غيرُ مُرادٍ بالإرادة الشرعيةِ؛ لأنَّه ليس محبوبًا لله.

ولو قال قائلٌ: الطاعاتُ الواقعةُ من بني آدم هل هي مُرادةٌ لله؟

فالجوابُ: نعمْ، فإذا قال: بأيِّ الإرادتينِ؟ قلنا: بهما جميعًا؛ بالكونيةِ والشَّرعيةِ، فبالكونيةِ؛ لأنَّها واقعةٌ، وبالشرعيةِ؛ لأنَّ الله يحبُّها.

وإذا قُلنا: الإيمانُ من شخصٍ لم يُؤمنْ، يعني هل أراد اللهُ أن يُؤمنَ هذا الرَّجُلُ أو لم يُرِدْ؟

نقولُ: أما شرعًا فقد أرادَ؛ لأنَّه أراد منه أن يُؤمنَ، وأما كونًا فإنه لم يُرِدْ أن يُؤمنَ، ولو أرادَ لآمن؛ ولو شاء ربُّك لآمنوا كلُّهم جميعًا.

الكُفرُ من المؤمنِ، يعني: إنسانًا مُؤمنًا، قال قائلٌ: ما تقولون في كُفر هذا على تقديرِ أنه مؤمن، هل هو مُرادٌ لله تعالى أو لا؟ ليس مُرادًا لا كونًا ولا شرعًا، لا كونًا لأنَّه لم يقعْ، ولا شرعًا؛ لأنَّ الله تعالى لا يحبُّه.

وبناءً على هذا يحصلُ الردُّ على مَن قالوا: إنَّ الله سُبحانه لم يُرِدْ أفعالَ العبادِ؛ لأنَّ أفعالَ العبادِ فيها الخيرُ والشَّرُّ، ولو كانت مُرادةً لله عَزَّوَجَلَّ لكان اللهُ تعالى مُريدًا للشَّرِّ. فهي مُرادةٌ لله كونًا، فإن كانت مما يحبُّه فهي مُرادةٌ له كونًا وشرعًا، وإن كانت مما يكرَهُه فهي مُرادةٌ له كونًا لا شرعًا.

والأمثلةُ على الإرادةِ الكونيةِ والشرعيةِ:

قولُه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء:٢٧] الإرادةُ هنا شرعيةٌ قطعًا؛ لأنَّها بمعنى: يحبُّ، ويُمكنُ أن يتوبَ ويُمكنُ ألَّا يتوبَ، ولا يُمكنُ أن تكونَ الإرادةُ هنا كونيةً؛ لأنَّه إذا أراد شيئًا لم يتأخَّرْ، ولأنَّها لو كانت كونيةً؛ لتابَ اللهُ على جميعِ الناسِ، وهذا يُنافي الواقعَ.

وقولُه تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة:١٨٥] إرادةٌ شرعيةٌ؛ لأنَّ العُسرَ موجودٌ كونًا، فقد يقعُ بالإرادةِ الكونيةِ ما هو عُسرٌ علينا، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح:٦] ولكن هو مُرادٌ شرعًا، فاللهُ تعالى يريدُ بنا شرعًا التيسيرَ، كما قال النبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إنَّ الدينَ يُسرٌ»[1] ولم يقُلْ: إنَّ الواقعَ يُسرٌ.

قولُه تعالى عن هودٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود:٣٤] الإرادةُ هنا كونيةٌ؛ لأنَّ الله تعالى لا يريدُ شرعًا أن يُغويَ عبادَه بل يريدُ اللهُ ليُبيِّنَ لعبادِه، فالإرادةُ هنا كونيةٌ.

٢- المجيء: وهو مأخوذٌ من الفِعلِ (جاء) في قولِه تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر:٢٢].

وهو معروفُ المعنى، لكن الكيفيةَ بالنِّسبةِ لله عَزَّوَجَلَّ مجهولةٌ لنا، فلا نعلمُ كيف يجيءُ، كما لا نعلَمُ كيف استوى، لكن نعلمُ معنى الاستواءِ، وهذا مجيءٌ بنفسِه؛ لأنَّ الفعلَ إذا أُضيفَ إلى شيءٍ، فإنَّما هو مُضافٌ إليه؛ لأنَّه واقعٌ منه أو مُتَّصفٌ به ولا بُدَّ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب الدين يسر، رقم (٣٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ويرى بعضُ أهلِ التَّحريفِ أنَّ قولَه تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ أي: جاء أمرُ ربِّك، فيجعلون الجائيَ صِفةً من صفاتِه، وهو الأمرُ، وليس اللهُ تعالى.

ويرى آخرون أنَّ الجائيَ مَلَكٌ من الملائكةِ، فيقولون: جاء مَلَكُ ربِّك أو رسولُ ربِّك، يعني: جبريلَ، فهو كقولِه: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا﴾ فنصَّ على الرُّوحِ من الملائكةِ، وهذا أيضًا المرادُ به مَلَكٌ من الملائكةِ، ولهذا قال: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ﴾ وهذا أيضًا تحريفٌ، ونحن إنَّما نعتقِدُ ما دلَّ عليه ظاهِرُ كلامِ الله؛ لأنَّنا لو سُئِلنا يومَ القيامةِ: ماذا اعتقَدْنا في قولِه: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ فقُلنا: اعتقَدْنا وجاءَ أمرُ ربِّك؛ لأنَّ اللهَ تعالى يقولُ: أنا قد أنزلت عليكم ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ فلماذا تحرِّفونَها إلى: وجاء أمرُ ربِّك! ولو أنَّ واحدًا من الناس خاطَبَنا خطابًا عامًّا، وقال: وجاءَ فُلانٌ وجنودُه، فإنَّه لا يسوغُ لك أن تُحرِّف كلامَه، وتقولَ: جاء رسولُ فُلانٍ، أو جاء ملكُ فُلانٍ، أو جاء أمرُ فُلانٍ، فكيف تُحرِّفُ كلامَ الله عَزَّوَجَلَّ؟!

فإنْ قال قائلٌ: إذا قُلتَ في قولِه: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ أي: جاء ربُّك بنفسِه. لَزِم أن يكونَ اللهُ تعالى جِسمًا يجيءُ، ويُحسُّ مجيئُه؟

فالجوابُ: أنَّ كلمةَ جسمٍ لم تَرِدْ لا في الكتابِ ولا في السُّنَّة، فليس لك الحقُّ في أن تُلزِمنا بشيءٍ ليس في كتابِ اللهِ، ولا في سُنَّةِ رسولِه ﷺ، وإذا كان في مَفهومِك أنَّ هذا يستلزِمُ أنْ يكون جسمًا فليكُنْ ذلك ولا يضُرُّنا، ولكن إن أردتَ بالجسمِ الشيءَ القائمَ بنفسِه المُتَّصِفَ بما يليقُ به فهذا حقٌّ؛ لأنَّنا نُؤمِن بأنَّ لله تعالى ذاتًا موصوفةً بالصِّفاتِ اللَّائقةِ بها، قائمةً بنفسها، فإذا أردتَ الجِسمَ بهذا المعنى فصحيحٌ. وإن أردتَ بالجِسمِ الشيءَ المُكوَّنَ من أعضاءٍ، ومن لحمٍ ودَمٍ، وما أشبه ذلك فباطلٌ،

وغيرُ صحيحٍ؛ لأَنَّه يلزمُ على هذا أن يكونَ اللهُ تعالى حادثًا أو مُحدَثًا، وهذا أمرٌ مستحيلٌ، أي أَنَّنا لا نوافقُ لا على نفيِ الجسمِ، ولا على إثباتِه؛ لأَنَّه يحتمِل معنًى باطلًا ومعنًى حقًّا.

٣- **الانتقامُ**: وهي مُثبَتةٌ من قولِه تعالى: ﴿إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ﴾ [السجدة:٢٢].

أما قولُه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ﴾ [آل عمران:٤] فأَخَذْنا منها؛ لأَنَّ اللهَ أضافها إلى نفسِه: (ذو انتقامٍ)؛ ولهذا عدَلْنا عن التَّمثيلِ بها إلى التَّمثيلِ بقولِه تعالى: ﴿إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ﴾ لأجْلِ أن نأْخُذَ هذه الصِّفةَ من الوَصفِ الدَّالِّ عليها، وهي كلمةُ (مُنتَقِمونَ).

وتأَمَّلْ قولَه تعالى: ﴿إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ﴾، ولم يَقُلْ: «إِنَّا مُنتَقِمونَ» فإنَّ فيه دَلالةً على أنَّ المنتقمَ ليست من أسماءِ اللهِ المُطلَقةَ، بمعنى: أنه لا يجوزُ أنْ نُسمِّيَ الله تعالى بالمنتقمِ؛ لأنَّ الله قيَّدها، وعلى هذا فالانتقامُ يكونُ في بعض الأحوالِ وصفَ نقصٍ؛ وذلك إذا كان من غيرِ المُجرمين، فإذا كان من غيرِ المجرمين، فإنَّ اللهَ لا يُوصفُ به، والأسماءُ الحُسنى تكون وصفًا مطلقًا دائمًا؛ لأنَّها حُسنى لا تحتملُ النَّقصَ بوَجهٍ من الوُجوهِ.

وبه نعرفُ أنَّ الحديثَ المشهورَ فيه تعْدادُ أسماءِ اللهِ تعالى[1] لا يصحُّ عن النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لأَنَّه ذُكر في الأسماءِ التي فيه المنتقمُ، وهذا ليس بصحيحٍ، ويقول

(١) أخرجه الترمذي: كتاب الدعوات، رقم (٣٥٠٧)، وابن ماجه: كتاب الدعاء، باب أسماء الله عَزَّ وَجَلَّ، رقم (٣٨٦١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

بعضُهم: المنتقمُ من الأسماءِ المزدَوجةِ التي لا بُدَّ أن تقترنَ بما يُقابلُها فيُقال: العَفُوُّ المنتقمُ.

ونقولُ: هذا ليس بصَوابٍ، بل المنتقمُ ليست من أسماءِ اللهِ تعالى لا مُفردةً، ولا مقرونةً بما يُقابلُها؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ﴾، وأما قولُه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ﴾ [آل عمران:٤] فواضحٌ أنَّها صفةٌ، وليست اسمًا.

٢- من **قواعدِ أدِلَّة الأسماءِ والصِّفاتِ**: أنَّ ما لم يرِدْ إثباتُه ولا نفيُه منها، فإنْ كان لا يدُلُّ إلَّا على معنًى يستلزمُ النَّقص في حقِّ الله عَزَّوَجَلَّ وجَبَ نفيُه؛ لأنَّ الله تعالى منزَّهٌ عن النَّقص، وإن كان يحتمِلُ النَّقص والكمالَ وجَبَ التوقُّف في لفظِه، فلا يُثبت ولا يُنفى.

وأما معناه فيُستفصَلُ فيه؛ فإنْ أُريدَ به حقٌّ قُبِل، وإنْ أُريدَ به ما لا يليقُ بالله وجَبَ ردُّه.

والذي لم يرِدْ إثباتُه ولا نفيُه مما يُضاف إلى الله تعالى من صِفةٍ، فلا يخلو من حالينِ:

أ- إما ألَّا يدُلَّ إلا على نقصٍ، فهذا يجب نفيُه عن الله مُطلقًا مثلُ: العَمى والصَّمم والخَرَس والجَهْل والعَجْز والغَفْلة والضَّعف؛ لأنَّ الله تعالى يجِبُ له الكمالُ المطلَقُ، وليس هناكَ دليلٌ من القُرآن على نفيِه بخُصوصه وإنَّما هناكَ دليلٌ عامٌّ، فاللهُ عَزَّوَجَلَّ قال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل:٦٠].

ب- أما إذا كان يحتملُ النَّقص والكمالَ، أي: أنَّه على وَجهٍ من الوُجوهِ يكونُ كمالًا، وعلى وَجهٍ من الوُجوه يكون نقصًا، فلا يُثبَت ولا يُنفَى، ولكن بالنِّسبة

للمعنى: إنْ أُريدَ به حقٌّ قُبِل، وإنْ أُريد به باطلٌ رُدَّ.

وهذه أمثلةٌ عمّا لم يرِدْ في القُرآنِ أو السُّنَّة نفيُه أو إثباتُه:

المثالُ الأولُ: الجسمُ.

الجسمُ لم يرِدْ لا في القُرآنِ، ولا في السُّنَّة، لا نفيُه ولا إثباتُه.

فإنْ أُريدَ بالجسمِ ذاتٌ مُتَّصفةٌ بالصِّفاتِ، قائمةٌ بنفسِها فهذا حقٌّ؛ لأنَّنا عَلِمنا بأن لله ذاتًا موصوفةً بصِفاتِ الله، تَليقُ بها من أدِلَّة أخرى كثيرةٍ، لا بدَلالة هذا اللَّفظِ، ولكن بدليلٍ آخرَ.

فإن قال قائلٌ: لماذا لا بهذا اللَّفظِ؟

فالجوابُ: لأنَّه لم يَثبُت، وثبوتُ معنًى للَفظٍ من الأفرادِ فرعٌ عن ثُبوتِ لَفظِه، فأنا أُثبتُ المعنى الحقَّ لا بهذا اللفظِ؛ لأنَّه لم يرِدْ، ولكن بأدِلَّة أخرى، ومعلومٌ أن الله عَزَّوَجَلَّ خلَقَ، وأنَّه استوى على العَرشِ، وأنَّه ينزِلُ، وأنَّه يأتي، وأنَّه السَّميعُ البصيرُ العليمُ الحكيمُ.. إلى آخرِه، وكُلُّ هذا يدُلُّ على أنَّ لله تعالى ذاتًا مُتَّصفةً بهذه الصِّفاتِ، لكن هذه الصِّفاتِ لا تُماثُل صفاتِ المخلوقين.

وإنْ أُريدَ به ما لا يليقُ بالله وجَبَ ردُّه، فنقولُ مثلًا: إن أردتَ بالجسمِ معنًى باطلًا كأنْ تُريدَ بالجسمِ الشيءَ المُكوَّن المُركَّب من أعضاءَ وعَظمٍ ودَمٍ وما أشبه ذلك، فهذا ليس بصحيحٍ؛ لأنَّ الله تعالى يقولُ عن نفسه: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١] ويقولُ: ﴿لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ٣ وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ﴾ [الإخلاص:٣-٤] وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَهُوَ يُطۡعِمُ وَلَا يُطۡعَمُ﴾ [الأنعام:١٤]

وقال تعالى مُبطلًا لألُوهيَّةِ المسيحِ وأُمِّه: ﴿كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ﴾ [المائدة:٧٥] إلى غيرِ ذلك من الآياتِ الدَّالَّة على أنَّ الرَّبَّ عَزَّوَجَلَّ مُنزَّه عن ذلك.

هذا بالنِّسبة للمَعنى، أما اللَّفظ فلا يجوزُ إثباتُه، ولا يجوزُ نفيُه، فلا يجوزُ إثباته؛ لأنَّه لم يَثْبُتْ، ولا نفيُه؛ لأنَّه لم يُنفَ.

ولو قال لك قائلٌ: المكرُ هل هو من هذا البابِ؟

الجوابُ: لا، فاللَّفظُ ثابتٌ في القرآنِ، ونحن نتكلَّم هنا عن الشَّيء الذي لم يرِدْ إثباتُه ولا نفيُه، أما الذي ثبَتَ لفظُه فيَثبُتُ على ما ثبَتَ، فمثلًا: المكرُ لا يُوصفُ به اللهُ على سبيلِ الإطلاقِ ولكِنْ عَلى سَبِيلِ التَّقْيِيد، فيُوصفُ به مُضافًا، فيقال: يمكُرُ بمَن يستحِقُّ المكرَ، وأما مَن لا يستحِقُّ فلا.

المثال الثاني: الحيِّزُ.

يقولُ أهلُ التَّعطيل: إنَّ الله عَزَّوَجَلَّ ليس في العلوِّ، ولم يستوِ على العرشِ؛ لأنك لو وصَفتَه بذلك لَزِم أن يكونَ اللهُ مُتحيِّزًا، أي: في حيِّز.

وموقِفُنا نحو هذا الكلامِ أن نقولَ: بالنِّسبة للحيِّز لم نرَ في القُرآنِ أو السُّنَّة إثباتَ أنَّ الله في حيِّزٍ أو ليس في حيِّزٍ، بل رأَيْنا قولَه تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك:١٦]، ورأَيْنا قولَه تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف:٨٤]، ورأَيْنا قولَه تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ [الأنعام:٣].

فلم نرَ كلمةَ (حيِّز) لا نفيًا ولا إثباتًا، وحينئذٍ إذا قالوا: أنتم إذا أثبتُّم العُلوَّ أثبتُّم أنَّ الله في حيِّز.

قُلنا: هذا لا يلزَمُنا، فكلمةُ (حيِّز) لا نوافِقُكم على إلزامِنا بها.

ولكن ننظُرُ فنقول لهم: أما اللَّفظ فلا نُثبت ولا نَنفي؛ لأَنَّنا فتَّشْنا في كتابِ اللهِ، وفي سُنَّة رسول الله -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- ما وَجَدْنا هذه الكلمةَ أبدًا، وليست في قاموسِ الكتابِ والسُّنَّة بالنِّسبة إلى الله عَزَّوَجَلَّ، ونحن نتأدَّب مع الله، فلا نتقدَّم بين يَديهِ ولا نَنفي عنه ما أثبَتَ لنفسه، ولا نُثبتُ له ما لم يُثبِتْه؛ إذَنْ: نتوقَّفُ في اللَّفظ.

أما بالنِّسبة للمَعنى إن أردتُم بكلمة الحيِّز أنَّ شيئًا من المخلوقاتِ يحوزُ اللهَ، أي: يحصُرُه ويكونُ هذا الشيءُ أكبَرَ من الله، ويُحيط بالله، فهذا لا شكَّ أنه معنًى باطلٌ لا نقبَلُه، ولا نقبَلُ ما يدُلُّ عليه من لفظٍ، فإن أردتُم بالحيِّز هذا المعنى، فنحن نُنكر اللَّفظ والمعنى.

وإنْ أرادوا بكلمةِ حيِّز أنه مُنحازٌ عن المخلوقاتِ، بائنٌ منها، فهذا صحيحٌ، فاللهُ تعالى فوقَ كلِّ شيءٍ ليس حالًّا في خَلقِه، ولا شيءَ من خلقِه حالٌّ فيه، لكن مع ذلك لا نُثبتُ هذا اللَّفظ ولا نَنفيه.

المثالُ الثالثُ: الجِهةُ.

يقولُ أهلُ التَّعطيل: إنَّ الله تعالى ليس في جهةٍ، ثم انقسَموا:

فقال بعضُهم: إنه في كُلِّ الجهاتِ، فهو مع الخَلْق، أينما كانوا في الأرضِ، في السَّماء، بين السَّماء والأرضِ، في كُلِّ شيءٍ، حتى أنهم زعَموا أنه في أجوافِ المخلوقاتِ حالٌّ فيها، كأجوافِ الإبلِ والبقرِ والحميرِ والكلابِ وغيرها؛ لأنَّهم يقولون: لا يُمكن أن نُثبتَ لله جهةً.

ومنهم مَن يقولُ: إنَّ الله ليس في جهةٍ، أي: ليس في أيِّ مكانٍ، فهو لا داخلَ العالَمِ، ولا خارجَه، ولا مُتَّصلَ، ولا مُنفصِلَ، ولا فوقَ ولا تحتَ.. إلخ.

المهمُّ: أنَّ هؤلاء يُنكرون الجهةَ، إما لأنَّهم يقولون: إنَّ الله في كُلِّ مكانٍ، أو أنَّ الله خالٍ منه كلُّ مكانٍ، ويشنِّعون على مَن قال: إنَّ الله في جهةٍ.

وأما موقِفُنا نحن فنقولُ: أما بالنِّسبة للَّفظ -لَفظ الجهةِ- فنحن نتوقَّفُ فيه؛ لأنَّه لم يرِدْ بهذه الكلمةِ إلَّا على رأيِ بعض العُلماءِ في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:١١٥]، فإنَّ بعضَ المفسِّرين قال: ﴿وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ أي: جِهتُه، فأيُّ جهةٍ تتولَّونها هي وجهةٌ شرَعَها الله عَزَّوَجَلَّ، لكن في غيرِ هذه الآيةِ لا نذكُرُ أنَّ كلمةَ جهةٍ وردتْ.

ولهذا قال السَّلَف -رحمهم الله تعالى-: نحن نسألُكم عن الجهةِ: إن أردتُم بالجهةِ أنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في مكانٍ يُحيط به فهذا باطلٌ، وإن أردتُم بالجهةِ كُلَّ جهةٍ، كما يقوله الحُلولية، فهذا باطلٌ، وإن أردتُم جهةً عُليا ليس فوقَها شيءٌ، ولا يُحاذيها شيءٌ، فهذا حقٌّ، فإنَّ اللهَ تعالى فوقَ العالَم كُلِّه، وفي جهةِ العُلوِّ اللائقةِ به.

ولهذا قال الرسولُ ﷺ للمرأةِ: «أين اللهُ؟» قالت: في السَّماء[1]. و(أين) يُستفهَم بها عن المكانِ.

وكان -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم- يخطُبُ الناسَ يومَ عَرفةَ، فقال لهم:

---

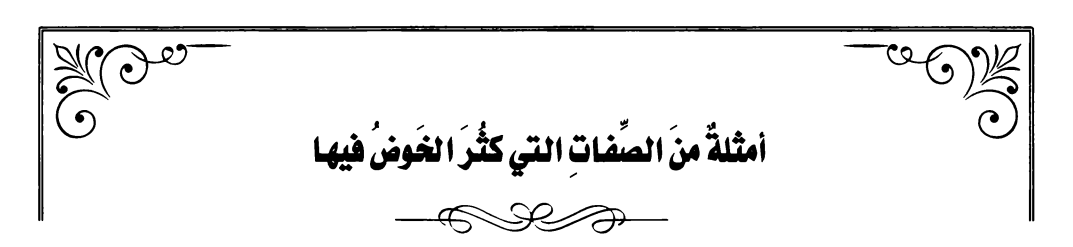
(١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب تحريم الكلام في الصلاة، رقم (٥٣٧)، من حديث معاوية ابن الحكم السلمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

«**أَلَا هل بلَّغتُ؟**» قالوا: نعَمْ، قال: «**اللهمَّ اشهَدْ**» يرفَعُ إصبَعه إلى السَّماءِ ثم يَنكُتُها إلى الناس ثلاثَ مرَّات[١].

إذَنْ: نُثبت الجِهةَ في المعنى الصحيحِ، وهي جِهةُ العُلوِّ التي لا تُحيط بالله عَزَّوَجَلَّ، فإنَّ الله تعالى فوقَ كلِّ شيءٍ، وما فوقَ السَّمواتِ والعرشِ عدمٌ، ليس هناك مَخلوقاتٌ حتى تحيطَ بالله عَزَّوَجَلَّ.



(١) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، رقم (١٢١٨)، من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



أمثلةٌ منَ الصِّفاتِ التي كثُرَ الخَوضُ فيها

وذلك أنَّ هذه الأمثلةَ هي منَ الصفاتِ، ويَجِبُ علينا أنْ نَعتقِدَ فيها ما دلَّ عليه كتابُ اللهِ تعَالَى وسُنَّةُ رسولِه ﷺ؛ لأنَّ هذا هو الذي تعبَّدْنا اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ به.

فالمثالُ الأوَّلُ: عُلوُّ اللهِ بذاتِه فوقَ خَلقِه.

إنْ قال قائلٌ: كلمةُ (بذاتِهِ) هل هي لائقةٌ أو غيرُ لائقةٍ؟

فالجوابُ: يرى بعضُ الناسِ أنَّها غيرُ لائقةٍ، وأنَّ الأَوْلَى ألَّا نقولَ: إنَّ اللهَ عالٍ بذاتِهِ، بل تَقولُ: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾، ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾؛ لأنَّ اللهَ تعالَى لم يقُلْ هذا، فمن كَمالِ الأدبِ ألَّا تَقولَ: بذاتِهِ، وهذا لا شكَّ أنَّه حقٌّ؛ لأنَّ الصحابةَ ما قالوا بذاتِهِ، لكنْ قالوا كما قال اللهُ.

ولكنَّ السببَ الذي أوجَبَ لأهلِ السُّنَّةِ والجماعة أنْ يُضيفوا كلمةَ (بذاتِهِ) هو ظُهورُ أهلِ البِدَعِ الذين قالوا: إنَّ اللهَ عَلِيٌّ بصفاتِهِ فقطْ، أمَّا ذاتُه فلا، فاضطرَّ أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ أنْ يُضيفوا هذه الكلمةَ: أنَّه عَلِيٌّ بذاتِهِ وصفاتِهِ.

فالعُلوُّ بالصِّفاتِ مُتَّفَقٌ عليه من حيثُ الجُملةُ بينَ جميعِ فِرَقِ الأُمَّةِ، لكنَّ العُلوَّ بالذاتِ هو موضِعُ الخِلافِ بينَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، وبينَ أهلِ البِدَعِ.

ثُمَّ إنَّ أهلَ السُّنَّةِ قالوا: إنَّ إضافةَ (بذاتِهِ) لا تُغيِّرُ المَعْنى أبدًا؛ لأنَّ كلَّ ما أضافَهُ اللهُ لنَفْسِهِ فهو إلى ذاتِهِ.

والعُلوُّ يَنقَسِمُ إلى قِسميْنِ: عُلوِّ الصفةِ وعُلوِّ الذاتِ.

القِسمُ الأوَّلُ: عُلوُّ الصفةِ.

وقد دلَّ عليه الكتابُ والسُّنَّةُ والإجماعُ، وما عَلِمْنا أنَّ أحدًا خالَفَ في ذلك، وهو أنَّ اللهَ تعَالَى كاملُ الصفاتِ، بل له منَ الصفاتِ أكملُها.

قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ أيِ: الوَصفُ الأَعْلى، ونحن نَعلَمُ جميعًا أنَّ الأَعْلى اسمُ تَفضيلٍ، يَعْني الذي هو كمالُ الصفاتِ.

وأمَّا السُّنَّةُ فقد قال النبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**سُبْحَانَكَ لا أُحْصِي ثناءً عليكَ، أنتَ كما أثْنَيْتَ على نَفْسِكَ**»[1]، ويقولُ أيضًا في رُكوعِه وسُجودِه: «**سُبْحانَ رَبِّيَ العَظيمِ**»، و«**سُبْحانَ رَبِّيَ الأَعْلى**»[2].

وأمَّا الإجماعُ، فإنَّ جميعَ العُقلاءِ اتَّفقوا على أنْ يكونَ الربُّ المَعبودُ كاملَ الصفاتِ؛ لأنَّ مَن لم يكُنْ كاملَ الصفاتِ؛ فإنَّه لا يَستَحِقُّ أنْ يُعبَدَ، وقدِ استَدَلَّ اللهُ عَزَّوَجَلَّ على عَدمِ صَلاحيَّةِ عيسى وأُمِّه للعِبادةِ بنَقصِهما، حيث قال: ﴿كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ﴾ [المائدة:٧٥]، واستَدَلَّ إبراهيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ على أبيهِ بأنَّ أصنامَه لا تَصِحُّ أنْ تكونَ آلِهةً بقولِهِ: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِى عَنكَ شَيْـًٔا﴾ [مريم:٤٢].

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، رقم (٤٨٦)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل، رقم (٧٧٢)، من حديث حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

القِسمُ الثاني: عُلوُّ الذاتِ.

وعُلوُّ الذاتِ، أيْ أنَّ اللهَ بذاتِهِ فوقَ كلِّ شيءٍ، وهذا تَنازَعَ فيه الناسُ على طَرَفيْنِ ووسَطٍ، أمَّا الوَسَطُ فهُم أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ؛ ودائمًا يكونُ أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ في الوسَطِ، وخَيرُ الأُمورِ الوسَطُ، وذلك لأنَّ المُتطرِّفينَ من هنا أو هنا يأخُذونَ ببعضِ الأدلَّةِ، ويدَعُونَ بعضًا، أمَّا أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ فإنَّهم يأخُذونَ بجميعِ الأدلَّةِ.

وعُلوُّ اللهِ عَزَّوَجَلَّ بذاتِهِ قد دلَّ عليه: القُرآنُ، والسُّنَّةُ، والإجماعُ، والعقلُ، والفِطرةُ، فجميعُ أنواعِ الأدلَّةِ مُتَّفِقةٌ ومُتطابِقةٌ على عُلوِّ اللهِ تعالَى.

أمَّا الكتابُ فدَلالتُهُ على عُلوِّ اللهِ عَزَّوَجَلَّ من وُجوهٍ:

الوجهُ الأوَّلُ: التصريحُ بالعُلوِّ والفَوقيَّةِ.

والوجهُ الثاني: التصريحُ بأنَّ الأشياءَ تَنزِلُ من عندِهِ.

والوجهُ الثالثُ: التصريحُ بأنَّ الأشياءَ تَصعَدُ إليه.

والوجهُ الرابعُ: التصريحُ بأنَّهُ في السماءِ.

هذه أربعةُ أوجُهٍ من دَلالةِ القُرآنِ على عُلوِّ اللهِ عَزَّوَجَلَّ بذاتِهِ.

أمَّا الأوَّلُ: وهو التصريحُ بعُلوِّ اللهِ عَزَّوَجَلَّ ففي مِثلِ قولِهِ تعالَى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة:٢٥٥]، وفي قولِهِ: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى:١].

والفَوقيَّةُ كما في قولِهِ: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام:١٨]، وقولِهِ: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل:٥٠]، والأمثلةُ كثيرةٌ.

والثاني: التصريحُ بأنَّ الأشياءَ تَنزِلُ من عندِهِ، وهذا كثيرٌ أيضًا، قال تعَالَى: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾ [السجدة:٥]، وقال: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر:١].

والثالثُ: التصريحُ بأنَّ الأشياءَ تَصعَدُ إليه، مثلُ قولِهِ تعَالَى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر:١٠]، ومثلُ قولِهِ: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج:٤]، إذ إنَّ الصعودَ والعُروجَ إلى الشيءِ يَلزَمُ أنْ يكونَ ذلك الشيءُ الذي صُعِدَ إليه، أو عُرِجَ عاليًا.

الرابعُ: أنَّه في السماءِ، مثلُ قولِهِ تعَالَى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك:١٦]، ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ ۖ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ [الأنعام:٣].

فإذا قال قائلٌ: قولُهُ تعَالَى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ يَقتَضِي أنَّ السماءَ مُحيطةٌ به؛ لأنَّ (في) للظَّرْفيَّةِ، والظَّرفُ يُحيطُ بالمَظروفِ، ونحن نَعلَمُ أنَّه لا شيءَ يُحيطُ باللهِ عَزَّوَجَلَّ وإذا كان كُرسيُّهُ وَسِعَ السَّمَواتِ والأرضَ، والكُرسيُّ موضِعُ القدمَيْنِ، فكيف تُحيطُ به السماءُ؟! وإذا كان اللهُ تعَالَى يَطْوي السَّمواتِ كَطيِّ السِّجِلِّ للكُتبِ، ويأخُذُها بيَمينِهِ، فكيف يُمكِنُ أنْ تُحيطَ به السماءُ؟!

فالجوابُ على ذلك من وجهَيْنِ:

الأوَّلُ: إذا جعلْنا (في) للظَّرْفيَّةِ، فإنَّ (السماءَ) يَتعيَّنُ أنْ يكونَ المرادُ به العُلوَّ؛ لأنَّ السماءَ في اللُّغةِ العربيَّةِ تُطلَقُ على العُلوِّ، كما في قولِهِ تعَالَى: ﴿وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾ [إبراهيم:٣٢]، والسماءُ هنا العُلوُّ، وليس المرادُ السماءَ ذاتَ الأجْرامِ، بدليلِ قولِهِ: ﴿وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة:١٦٤]، فالمرادُ بالسماءِ

هنا ذاتُ الأجرامِ؛ لأنَّه قال: ﴿بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾، وعلى هذا فتكونُ (في) للظَّرْفيَّةِ، ويكونُ مَعْنى الآيةِ الكريمةِ أنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ في جِهةِ العُلوِّ، جِهةٍ لا تُحيطُ به؛ لأنَّ ما فوقَ العالَمِ عدمٌ، ما ثَمَّ إلَّا اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا يُحيطُ به شيءٌ من مَخلوقاتِه، هذا إذا جعَلْنا (في) للظَّرْفيَّةِ.

ويَجوزُ أنْ نجعَلَ (في) بمَعْنى (على)، ويكونُ مَعْنى قولِهِ: ﴿مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ أيْ: (مَن على السماءِ)، وهذا لا مَحذورٌ فيه، فإنَّ اللهَ تعَالَى على السماءِ فوقَها، وإنْ كان مُستوٍ على العَرشِ، كما تقولُ مَثلًا: النجمُ على رَأْسي مع أنَّ بينَكَ وبينَه مسافاتٍ عظيمةً، فلا يَلزَمُ من قولِنا: أنَّه على السماءِ، أنْ يكونَ مُستوِيًا عليها، كما اسْتَوى على العرشِ.

لكنْ قد يقولُ قائلٌ: ادِّعاؤُكم أنَّ (في) بمَعْنى (على) يَحتاجُ إلى بيِّنةٍ وشاهدٍ من كلامِ العَربِ، ولولا ذلك لأمكَنَ كلُّ إنسانٍ أنْ يُغيِّرَ المعانيَ، ويقولَ: المرادُ بها كذا؛ حسْبَما يُريدُ!.

فالجوابُ: إنَّ (في) بمَعْنى (على) جاءَتْ حتى في القُرآنِ، كما في قولِهِ تعَالَى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه:٧١]، كُلُّنا يَعلَمُ أنَّه لا يُريدُ أنْ يَنخُرَ الجُذوعَ، ثُم يُدخِلَ هؤلاء فيها، ثُم يُصَلِّبَهم، وإنَّما يُريدُ على جُذوعِ النخلِ، لكنْ لشِدَّةِ رَبطِهِ إيَّاهم على الجِذْعِ صاروا كأنَّهم في نَفْسِ الجُذوعِ، كأنَّهم داخلونَ فيها.

وقولِهِ: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام:٣]، هذه فيها إشكالٌ؛ لأنَّ ظاهِرُها أنَّه في السَّمواتِ، وفي الأرضِ أيضًا، فيكونُ هذا الظاهرُ دالًّا على ما ذهبَ إليه أهلُ الحُلولِ الذين قالوا: إنَّ اللهَ تعَالَى في كلِّ مكانٍ.

والجوابُ أنْ نقولَ: إنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قال في كتابِهِ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ [آل عمران:٧] الآيةَ.

فقسَّمَ اللهُ تعَالَى الناسَ نحوَ هذا المُتشابهِ قِسمَيْنِ:

١- قِسمٌ في قُلوبِهم زَيغٌ يتَّبِعونَ المُتشابِهَ.

٢- قِسمٌ آخَرُ يتَّبِعونَ المُحكَمَ فيَحمِلونَ المُتشابِهَ عليه.

فنقولُ: إنَّ هذه الآيةَ منَ المُتشابِهاتِ، ولا بُدَّ أنْ نُؤَوِّلَها تأويلًا يَستَقيمُ به المَعْنى، حتى تُوافِقَ المُحْكَمَ، وذلك من وُجوهٍ:

الأوَّل: قولُهُ تعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ هنا موضِعُ وَقْفٍ، ثُم قال: ﴿وَفِى ٱلۡأَرۡضِ يَعۡلَمُ سِرَّكُمۡ وَجَهۡرَكُمۡ﴾، أيْ: أنَّ كونَهُ في السَّمواتِ لا يمنَعُ من أنْ يَعلَمَ سِرَّكم وجهرَكم في الأرضِ، فيكونُ بعدَ أنْ ذكَرَ العُلوَّ دفعَ ما يُمكِنُ أنْ يَتوهَّمَه واهمٌ، فيقولَ: إذا كان في العُلوِّ فإنَّه لا يَعلَمُنا؛ لأنَّنا نحن في الأرضِ، وعلى هذا فيكونُ قولُهُ: ﴿وَفِى ٱلۡأَرۡضِ﴾ مُتعلِّقٌ بقولِهِ: ﴿يَعۡلَمُ سِرَّكُمۡ وَجَهۡرَكُمۡ﴾، أيْ أنَّ عُلوَّ اللهِ ليس بمانعٍ أنْ يَعلَمَ سِرَّكم وجهرَكم.

الثاني: يقولونَ: إنَّ (الله) اسمٌ مُشتَقٌّ منَ الأُلوهِيَّةِ، يَعْني: أنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: إلهٌ في الأرضِ، وإلهٌ في السماءِ، فتكونُ هذه الآيةُ كقولِهِ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٞ وَفِى ٱلۡأَرۡضِ إِلَٰهٞ﴾، ويكونُ قولُهُ في ﴿فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ مُتعلِّقًا بقولِهِ: ﴿ٱللَّهُ﴾، وقولُهُ: ﴿وَفِى ٱلۡأَرۡضِ﴾ أيضًا مُتعلِّقٌ بقولِهِ: ﴿ٱللَّهُ﴾، وتقديرُ المَعْنى: وهو الإلهُ في السَّمواتِ، والإلهُ

في الأرضِ، وعلى هذا فيكونُ المُتحدَّثُ عنه أُلوهيَّةَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ وأنَّها شاملةٌ لأهلِ الأرضِ، ولأهلِ السماءِ، فالكُلُّ يتألَّهُ إليه، ويَعبُدُهُ، ويَخافُهُ، ويَرْجوهُ.

وأمَّا النوعُ الثاني منَ الأدلَّةِ على عُلوِّ اللهِ تعالَى فهو السُّنَّةُ:

والسُّنَّةُ هي قولُ النبيِّ ﷺ، وفِعلُهُ، وإقرارُهُ، وقد جاءَتِ السُّنَّةُ بهذه الوُجوهِ مُقَرِّرةً لعُلوِّ اللهِ تعالَى بذاتِهِ.

فمنَ القولِ قولُ النبيِّ ﷺ: «**ربَّنا اللهُ الذي في السماءِ، تَقدَّسَ اسمُكَ، أمرُكَ في السماءِ والأرضِ، كما رَحمتُكَ في السماءِ، فاجْعَلْ رَحمتَكَ في الأرضِ، اغفِرْ لنا حُوبَنا وخَطايانا، أنتَ ربُّ الطيِّبينَ، أَنزِلْ رَحمةً من رَحمتِكَ، وشِفاءً من شِفائِكَ على هذا الوَجَعِ فيَبْرَأَ**»[1]، والشاهِدُ قولُهُ: «**ربَّنا اللهُ الذي في السماءِ**»، وقد كان ﷺ يقولُ في سُجودِهِ: «**سُبْحانَ ربِّيَ الأَعْلى**»[2].

أمَّا السُّنَّةُ الفِعليَّةُ: فإنَّه ﷺ كان يَخطُبُ الناسَ بعرَفةَ، فلمَّا خطَبَهم قال: «**أَلَا هل بَلَّغْتُ؟**» قالوا: نَعم، فقال: «**اللَّهُمَّ اشهَدْ**» يرفَعُ إصبعَه إلى السماءِ، ويَنكُتُها إلى الناسِ، ثلاثَ مرَّاتٍ[3]، وهذا إثباتٌ للعُلوِّ بالسُّنَّةِ الفِعليَّةِ؛ لأنَّ الإشارةَ فِعلٌ، وليستْ قولًا؛ ولهذا لا تَبطُلُ صلاةُ الإنسانِ إذا أشارَ، ولو بإشارةٍ مفهومةٍ، ولو كانت الإشارةُ قولًا لبطَلَتِ الصلاةُ.

---

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الطب، باب كيف الرقى، رقم (٣٨٩٢)، والنسائي في الكبرى رقم (١٠٨٠٩)، من حديث أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل، رقم (٧٧٢)، من حديث حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، رقم (١٢١٨)، من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أمَّا الإقرارُ: فإنَّه ﷺ سألَ جاريةَ مُعاويةَ بنِ أبي الحَكَمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقال لها النبيُّ ﷺ: «**أينَ اللهُ؟**» قالت: في السماءِ، قال: «**أَعتِقْها؛ فإنَّها مُؤمنةٌ**»[1]، فكلمةُ (أينَ) يُستَفهَمُ بها عنِ المكانِ، فأقرَّها على ذلك، وجعَلَ ذلك منها إيمانًا.

وأمَّا الإجماعُ فهو إجماعُ السلَفِ: الصحابةِ، والتابِعينَ، وتابِعيهم بإحسانٍ، وقد أجْمَعوا على ذلك، وهو أنَّ اللهَ تعالَى في السماءِ، وما منهم أحدٌ قال: إنَّ اللهَ في الأرضِ، أو: إنَّ اللهَ لا يُقالُ: إنَّه في السماءِ ولا في الأرضِ؛ أبدًا، بل كلُّهم مُتَّفِقونَ على أنَّ اللهَ تعالَى في السماءِ.

وقد نقَلَ إجماعَهم كثيرٌ من أهلِ العِلمِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وهذا معلومٌ بالضرورةِ من حالِ هؤلاء السادةِ الكِرام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بأنَّهم لا يُمكِنُ أنْ يَصِفوا اللهَ تعالَى بأنَّه لا في مكانٍ، ولا بأنَّه في كلِّ مكانٍ، بل هُم يقولونَ: إنَّ اللهَ في السماءِ، كما قال ربُّنا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وأمَّا العقلُ فإنَّنا نقولُ: هلِ العُلوُّ صِفةُ كَمالٍ أو نَقصٍ؟

الجوابُ أنَّ كلَّ أحَدٍ يقولُ: صِفةُ كَمالٍ بلا شكٍّ، وذلك أنَّنا نقولُ: إمَّا أنْ يكونَ اللهُ تعالَى فوقَ العالَمِ، أو تحتَ العالَمِ، أو معَ العالَمِ؛ أمَّا كونُهُ تحتَهم فهذا شيءٌ لا يمكِنُ، ولا يَليقُ باللهِ عَزَّ وَجَلَّ لأنَّه يَقْتَضي أنْ يكونَ العالَمُ فوقَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ منزلةً ومكانةً، وأمَّا كونُهُ معهم، فلا يُمكِنُ أيضًا؛ لأنَّه نَقصٌ، ويَستَلزِمُ أنْ تُحيطَ به الأماكنُ التي فيها هؤلاء الناسُ، وأمَّا كونُهُ فوقَهم، فهذا هو المطلوبُ.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب تحريم الكلام في الصلاة، رقم (٥٣٧)، من حديث معاوية ابن الحكم السلمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وعلى هذا فنقولُ: إنَّ العقلَ دلَّ على هذا من وَجهَيْنِ:

الوجهُ الأوَّلُ: أنَّه لا يَرتابُ أحَدٌ أنَّ العُلوَّ صِفةُ كمالٍ، وأنَّ اللهَ تعالَى موصوفٌ بصفاتِ الكَمالِ.

الوجهُ الثاني: أنْ يُقالَ: إنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إمَّا أنْ يكونَ فوقَ العالَمِ، أو معَهم، أو تحتَهم، وذكَرْنا أنَّ كونَه تحتَهم ممتنِعٌ؛ لأنَّه لا يَليقُ فهُو يَقْتَضي أنَّ المخلوقاتِ تكونُ أكملَ منَ اللهِ، وكونُهُ معَهم غيرُ ممكِنٍ أيضًا؛ لأنَّه يَقْتَضي أنْ يكونَ الخالِقُ في درجةِ المخلوقِ، وأنْ تكونَ الأشياءُ محُيطةً به، إذنْ: لم يَبْقَ إلَّا شيءٌ واحدٌ، وهو أنْ يكونَ اللهُ فوقَهم، فكانت دَلالةُ العقلِ على عُلوِّ اللهِ من هذَيْنِ الوجهَيْنِ.

وأمَّا دَلالةُ الفِطرةِ، وهي التي فُطِرَ عليها الإنسانُ، بحيث لا يحتاجُ معها إلى تدريسٍ أو تعليمٍ، يَعْني أنَّ فِطرتَهُ تَهْديهِ بدونِ أيِّ مُعلِّمٍ، فمن أمثلةِ دَلالتِها على عُلوِّ اللهِ بذاتِهِ: أنَّ كلَّ إنسانٍ إذا عَطِشَ يَطلُبُ الماءَ بمُقْتَضى الفِطرةِ، فلم يُدَرِّسْ له أحَدٌ، ويقولُ له: إذا عَطِشْتَ فاطلُبِ الماءَ، وإذا جاعَ طلَبَ الطعامَ بمُقْتَضى الفِطرةِ، وإذا صارَ مُتعبًا طلَبَ الراحةَ، وعلى هذا فقِسْ.

فهذه أشياءُ فِطريَّةٌ لا تَحتاجُ إلى تَعليمٍ أو مُعلِّمٍ، وما دامَتْ أمرًا فِطريًّا فيَسْتَوي فيه العاقلُ وغيرُ العاقلِ، حتى البهائمُ تَهْتَدي لهذا، فإذا جاعَتِ البهيمةُ طلَبَتِ الأكلَ، وكذلك إذا عطِشَتْ، وإذا تعِبَتْ طلَبَتِ الراحةَ، وإذا كانت في الشتاءِ فإنَّها تتبَّعُ الشمسَ، وإذا كانت في الصيفِ تتبَّعُ الظلَّ.

ودَلالةُ الفِطرةِ على عُلوِّ اللهِ أيضًا أمرٌ فِطريٌّ، فالإنسانُ مفطورٌ عليه بدونِ أيِّ مُعلِّمٍ، ولهذا نَجِدُ الإنسانَ عندَما يَدْعو اللهَ عَزَّوَجَلَّ فإنَّ قلبَه يَلتفِتُ نحوَ العُلوِّ،

ويدُلُّ لهذا أنَّ الحيواناتِ تَعرِفُ أنَّ اللهَ تعالَى في السماءِ؛ لأنَّ هذه دَلالةٌ فِطريَّةٌ.

يُذكَرُ أنَّ سُلَيمانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ خرَجَ يومًا يَستَسْقي، فرأى نَملةً مُستَلْقيةً على ظَهرِها رافعةً قَوائمَها نحوَ السماءِ تقولُ: اللَّهُمَّ إنَّا خَلقٌ من خلقِكَ، فلا تَمنَعْ عنَّا رِزقَكَ[1]، ولم يُدَرِّسْها أحدٌ، فهذا أمرٌ فُطِرَ عليه الخَلقُ عاقلُهُ وبَهيمُهُ.

وكان أبو المَعالي الجُوَيْنيُّ -وهو منَ الأشاعرةِ، والأشاعرةُ يُنكِرونَ العُلوَّ الذاتيَّ- كان يُقرِّرُ استواءَ اللهِ على عَرشِهِ، فقال له أبو جَعفرٍ الهَمَذانيُّ: يا أستاذُ، دَعْنا من ذِكْرِ العَرشِ واسْتِواءِ اللهِ عليه؛ لأنَّ استواءَ اللهِ على العَرشِ دَليلُهُ سَمْعيٌّ، وليس عَقْليًّا، فلولا أنَّ اللهَ أخبَرَنا أنَّه اسْتَوى على العَرشِ ما عَلِمْنا، وأخْبِرْنا عن هذه الضرورةِ: ما قال عارفٌ قطُّ: «يا اللهُ» إلَّا وجَدَ من قلبِهِ ضَرورةً بطَلَبِ العُلوِّ، يقولُها أمامَ العوامِّ -وهم سيُصدِّقونَ كلامَ أبي جَعفرٍ- لأنَّه مُقْتَضى الفِطرةِ، فصارَ أبو المَعالي الجُوَيْنيُّ يَضرِبُ على رَأسِه، ويَصرُخُ، ويقولُ: حَيَّرَني الهَمَذانيُّ[2]؛ لأنَّه ليس عندَه جوابٌ على هذا.

فتبيَّنَ أنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ عالٍ بذاتِهِ في الكتابِ، والسُّنَّةِ، والإجماعِ، والعقلِ، والفِطرةِ.

يَبْقى النظرُ أنْ نقولَ: هل أحدٌ خالَفَ في هذا الذي قامَتْ عليه الأدلَّةُ العظيمةُ؟

---

(١) أخرجه أحمد في الزهد رقم (٤٤٩)، وابن أبي شيبة في المصنف (٦/ ٦٢)، عن أبي الصديق الناجي من قوله. وأخرجه الدارقطني في السنن (٢/ ٦٦)، والحاكم في المستدرك (١/ ٣٢٥ - ٣٢٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا دون ذكر اسم النبي سليمان عَلَيْهِ السَّلَامُ.

(٢) انظر: منهاج السنة النبوية لابن تيمية (٢/ ٦٤٢-٦٤٣)، وسير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٧٥).

الجواب: نَعم، خالَفَ في ذلك طائفتانِ:

الطائفةُ الأُولى تقولُ: إنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا يوصَفُ بالعُلوِّ، ولا بالسُّفْلِ، يَعْني: لا تقولُ: إنَّ اللهَ فوقُ أو تحتُ، ولا تُثبِتُ له أيَّ مكانٍ، فتقولُ: ليس داخلَ العالَمِ، ولا خارجَهُ، ولا فوقَهُ، ولا تحتَهُ، ولا يَمينَهُ، ولا شِمالَهُ، ولا مُتَّصِلٌ، ولا مُنفَصِلٌ، هكذا يَرَوْنَ معبودَهم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فأين يكونُ؟ الجوابُ: الحقيقةُ أنَّه عدمٌ، كما أنَّ هذا الطريقَ -وهي الاعتمادُ على السَّلبِ في صِفاتِ اللهِ- طريقٌ مُبتَدَعٌ، وكما أنَّهم إذا نَفَوْا هذا النَّفيَ بالنسبةِ للهِ عَزَّوَجَلَّ فإنَّ حقيقةَ الأمرِ أنَّهم لم يُثْبِتوا وُجودَهُ، كما قال بعضُ علماءِ السلَفِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: لو قيلَ لنا: صِفوا العَدمَ! لم نَجِدْ أعظمَ إحاطةً من هذا الوصفِ.

فإذا قال قائلٌ: هذا الكلامُ الذي لا يُعقَلُ، والذي حقيقتُهُ النفيُ والتعطيلُ المَحْضُ، فما الذي حمَلَهم عليه؟

نقولُ: إنَّ الذي حمَلَهم عليه اعتقادُهم أنَّ إثباتَ الجِهةِ والمكانِ للهِ عَزَّوَجَلَّ يَستلزِمُ أنْ يكونَ مُنحازًا، وأنْ يكونَ جِسمًا، وما أشبَهَ ذلك ممَّا زَعَموا أنَّ نَفيَهُ تَنزيهٌ للهِ.

وقد سبَقَ لنا القولُ في مثلِ هذه الكلماتِ التي لم تَرِدْ في الكتابِ، ولا في السُّنَّةِ من حيثُ اللفظُ، ومن حيثُ المَعْنى، وقُلْنا: إنَّها من حيثُ اللفظُ لا يجوزُ إثباتُها ولا نَفيُها.

أمَّا من حيثُ المَعْنى: فإنْ أُريدَ به حقٌّ قَبِلْناه، لكن ليس بهذه الألفاظِ؛ لأنَّها لم تَثبُتْ، وإنْ أُريدَ به باطلٌ ومَعْنًى لا يَليقُ باللهِ؛ فإنَّه يجِبُ علينا رَدُّها، وعليه فلا يجوزُ أنْ نَنفيَ ما أثبتَهُ اللهُ لنَفْسِه بهذه الكلماتِ المُجمَلةِ الموهِمةِ، بلِ الواجبُ أنْ نقولَ: إنَّ اللهَ

سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ فوقَ كلِّ شيءٍ، ولا يَستلزِمُ ما تقولونَ؛ لأنَّنا نعلَمُ أنَّه لا يَستلزِمُ أمرًا لا يَليقُ باللهِ أبدًا، فنحن نَرُدُّ عليهم بما سبَقَ من أدلَّةِ الكتابِ، والسُّنَّةِ، والإجماعِ، والعقلِ، والفِطرةِ.

ونَرُدُّ عليهم أيضًا بأنَّ ما وصَفْتُمُ اللهَ به من هذه الأوصافِ يَستلزِمُ لا محالةَ أنْ يكونَ مَعدومًا، فأين هو إذا لم يكُنْ داخلَ العالَمِ ولا خارجَهُ، ولا مُتَّصِلٌ ولا مُنفصِلٌ، ولا فوقُ ولا تحتُ، ولا يَمينًا ولا شِمالًا.. إلخ؟! ولا رَيبَ أنَّ اللازمَ يدُلُّ على فسادِ الملزومِ إذا كان اللازمُ فاسدًا؛ ولهذا دائمًا تَبطُلُ الأقوالُ ببيانِ بُطلانِ لوازِمِها.

والذين يقولونَ بهذا القولِ همُ الجَهْميَّةُ، وهو مذهبٌ باطلٌ بدَلالةِ:

١- الكتابِ.

٢- السُّنَّةِ.

٣- الإجماعِ.

٤- العقلِ.

٥- الفِطرةِ.

ويَلزَمُ من هذا القولِ أنْ يكونَ اللهُ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ لا شيءَ، وأنَّه معدومٌ، ونقولُ لهم: هذه الطريقُ التي سلَكْتُموها في الصفاتِ السلبيَّةِ لم تكنْ معهودةً لا في القُرآنِ، ولا في السُّنَّةِ، ولا في كلامِ السلَفِ، ومَن أرادَ أنْ يعرِفَ سَخافةَ هؤلاء، وسُقوطَ أقوالِهم، فلْيُطالِعْ كتابَ الإبانةِ لأبي الحَسَنِ الأَشْعَريِّ.

الطائفةُ الثانيةُ تقولُ: إنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بذاتِهِ في كلِّ مكانٍ، فأنْكَروا العُلوَّ؛ لأنَّه لو كان عاليًا لكان في العُلوِّ، ويَستدِلُّونَ بدليلٍ منَ القُرآنِ والسُّنَّةِ.

فمنَ القُرآنِ قولُهُ تعالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾ [المجادلة:٧]، و(أين) شَرْطيَّةٌ، وصيغُ الشرطِ تدُلُّ على العُمومِ.

وقال -سُبْحانَه-: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد:٤].

ولَمَّا رفَعَ الصحابةُ أصواتَهم بالذِّكْرِ قال لهمُ النبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**أيُّها الناسُ، أَرْبِعوا على أنفُسِكم، فإنَّكم لا تَدْعونَ أصمَّ، ولا غائبًا، إنَّما تَدْعونَ سَميعًا بَصيرًا، إنَّ الذي تَدْعونَه أقربُ إلى أحَدِكم من عُنقِ راحلتِهِ**»[1].

ويقولُ أصحابُ هذا القولِ: هذا كتابُ اللهِ وسُنَّةُ رسولِهِ ﷺ وهي سلاحُكم الذي تَتسلَّحونَ بـه علينا، وعلى غيرِنا، فإمَّا أنْ تَرْموا بـه في هذه المسألةِ، وإمَّا أنْ تَنبِذوهُ.

والجوابُ على استدلالِهم هذا -وباللهِ التوفيقُ- أنْ نقولَ: كلامُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ وكلامُ رسولِهِ ﷺ يُصدِّقُ بعضُه بعضًا، ولا يُبطِلُ بعضُه بعضًا، فلدَيْنا منَ الكتابِ،

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب ما يكره من رفع الصوت في التكبير، رقم (٢٩٩٢)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب استحباب خفض الصوت بالذكر، رقم (٢٧٠٤)، من حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والسُّنَّةِ، والإجماعِ، والعقلِ، والفِطرةِ، ما يدُلُّ دَلالةً قاطعةً على أنَّ اللهَ تعَالَى في السماءِ، وفي العُلوِّ كما تقدَّمَ.

ونحن إذا قُلْنا: إنَّه بذاتِهِ في الأرضِ، وفي كلِّ مكانٍ بَطَلَتْ دَلالةُ هذه الأدلَّةِ جُملةً وتَفصيلًا؛ لأَنَّه يَنتَفي أنْ يكونَ عاليًا، وكلامُ اللهِ ورسولِهِ لا يمكِنُ أنْ يُناقِضَ بعضُه بعضًا أبدًا، وعلى هذا فنقولُ: إنَّ الاستدلالَ غيرُ صحيحٍ، والإنسانُ لا يمكِنُ أنْ يَثبُتَ له ما ادَّعاهُ إلَّا بثُبوتِ الدليلِ، وثُبوتِ دَلالتِهِ على المُدَّعى، وإلَّا لم يَثْبُتْ ما ادَّعاهُ.

فإنْ قال قائلٌ: كيف نجمَعُ بينَهما إذنْ؟

فالجوابُ: نقولُ: إنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ في العُلوِّ، وهو معَنا حقيقةً؛ لأَنَّه -سُبْحانَه- يُحيطُ بكلِّ شيءٍ، فكلُّ المخلوقاتِ؛ السَّمَواتُ والأرضُ كلُّها في كفِّ الرحمنِ كخَرْدلةٍ في كفِّ أحَدِنا، فهو معَنا، وإنْ كان على العَرشِ.

أمَّا أنْ نقولَ: إنَّه في كلِّ الأمكنةِ فلا، ولا مانعَ من أنْ يَجتمِعَ الدَّليلانِ؛ لأنَّ اللهَ ليس كمِثلِهِ شيءٌ في جميعِ صِفاتِهِ، ونقولُ: إنَّه لم يَزَلْ في لسانِ العَربِ أنْ يُطلِقوا على الشيءِ أنَّه معَهم، وليس بأمكنَتِهم، فهم يقولونَ في أسفارِهم: ما زِلْنا نَسيرُ والقَمرُ معَنا، ومكانُ القمرِ في السماءِ، ويقولونَ: ما زِلْنا نَسيرُ والقُطبُ على يَمينِنا، وهو على يَمينِهم لكنَّه فوقُ.

فالعَربُ تُطلِقُ المعيَّةَ على الشيءِ حقيقةً، وإنْ كان ليس في المكانِ، وها هو القائدُ يقولُ للجُندِ: اذْهَبوا إلى المَيدانِ وأنا معَكم، وهو في غُرفةِ العمليَّاتِ الحربيَّةِ يُدبِّرُ الجُيوشَ، وليس معَهم في المعركةِ.

وحينَئذٍ نقولُ: إنَّ ما ادَّعيْتُم منَ المعيَّةِ الذاتيَّةِ في المكانِ الذي نحن فيه هذا غيرُ صحيحٍ؛ لأنَّه يَتَنافى معَ العُلوِّ، لكنْ ما نَدَّعيهِ نحن من أنَّه معَنا، وهو على عَرشِهِ أمرٌ مُمكنٌ؛ لأمورٍ:

أوَّلًا: لأنَّ الخالقَ لا يُقاسُ بالمخلوقِ.

ثانيًا: أنَّنا نَجِدُ في المخلوقاتِ ما يكونُ عاليًا عنَّا، ويُقالُ: إنَّه معَنا، وحينَئذٍ فكلامُ اللهِ لا يُناقِضُ بعضُه بعضًا.

ثالثًا: نقولُ: إنَّ قولَكم هذا يَستلزِمُ معانيَ باطلةً لا تَليقُ باللهِ، إمَّا تَعدُّدُ الخالقِ أو تَجزُّؤُهُ، فيكـونُ بعضُه هنا وبعضُه في مكانٍ آخَرَ، أو يكـونُ أجزاءً غيرَ محصورةٍ لا يُحصيها إلَّا اللهُ عَزَّوَجَلَّ أو تعدُّدُه يكونُ هنا إلهٌ، وفي مكانٍ آخَرَ إلهٌ، وكِلا المَعنيَيْنِ باطلٌ لا يَصِحُّ.

ومنَ اللوازِمِ الباطلةِ أيضًا يَستلزِمُ أنْ يكونَ اللهُ تعَالَى مُحاطًا بالمَخلوقاتِ، ويَلزَمُ من هذا الباطلِ أنْ يكونَ اللهُ في الأماكنِ القَذِرةِ؛ لأنَّ الواحدَ منَّا يدخُلُ في الأماكنِ القَذِرةِ يَقْضي حاجتَهُ، فإذا قُلتَ: إنَّه معَكَ بذاتِهِ مَعْناهُ أنَّه معَكَ في هذا المكانِ القَذِرِ، والذي تَستَحْيي أنْ تتكلَّمَ به عن سُلطانٍ، أو وزيرٍ، وأنتَ الآنَ تَجعَلُهُ مَقرًّا للسميعِ البَصيرِ؟!

قال ابنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: يَلزَمُ على قولِهم أنْ يكونَ في بُطونِ الكِلابِ، والسِّباعِ، والثعابينَ، وما أشبَهَ ذلك[1].

ومنَ اللوازِمِ الباطلةِ: أنَّ قولَهم هذا مُخالِفٌ لما كان عليه النبيُّ ﷺ وأصحابُهُ،

---

(١) انظر: اجتماع الجيوش الإسلامية (٢/ ٢٩٩).

وسلَفُ الأُمَّةِ، فإنَّه لم يقُلْ أحَدٌ منهم ذلك أبدًا، كما نقَلَ إجماعَهم كثيرٌ منَ العُلماءِ، وأنْكَروا على الجَهميَّةِ.

فإنْ قُلتَ: فَهِمْنا أنَّ هذا القولَ باطلٌ، فما حُكمُ مَن يقولُ به؟

فالجوابُ: نُكَفِّرُهُ لِتكذيبِهِ الكتابَ، والسُّنَّةَ، وإجماعَ الأُمَّةِ، ولِاستِلزامِ قولِهِ تَنَقُّصَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ تَنَقُّصًا لا يَليقُ بأَدْنى الناسِ، فَضْلًا عنِ الخالقِ عَزَّوَجَلَّ فأنا أُكَفِّرُهُ، ولا أتوقَّفُ في تكفيرِهِ، وأقولُ: هذا خارجٌ منَ الإسلامِ إذا ماتَ لا أُصَلِّي عليه، ولا أَدفِنُهُ معَ المُسلِمينَ، وأُفَرِّقُ بينَهُ وبينَ زَوجتِهِ، حتى يتوبَ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

الخُلاصةُ: أنَّ هذا القولَ في غايةٍ منَ الضلالةِ، ومنَ السفاهةِ والبُطلانِ، فكيف يَصِفونَ اللهَ عَزَّوَجَلَّ بهذا الوصفِ الذي لا يَستطيعُ أحَدٌ أنْ يَصِفَ اللهَ به، فهذا القولُ باطلٌ بالأدلَّةِ الخَمسةِ الدالَّةِ على عُلوِّ اللهِ، وبما يَلزَمُ عليه منَ اللوازِمِ الباطلةِ، كما أشَرْنا إليها من قَبلُ.

أقسامُ المعيَّةِ:

المعيَّةُ التي وصَفَ اللهُ بها نفْسَهُ تنقَسِمُ إلى قِسميْنِ:

١- عامَّةٍ.

٢- خاصَّةٍ.

أمَّا العامَّةُ فهي العامَّةُ لكلِّ أحدٍ، سواءٌ كان مؤمنًا أو كافرًا، بَرًّا أو فاجرًا، ومنها قولُهُ تعالَى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ [المجادلة:٧].

فكلُّ أحدٍ سواءٌ كان مؤمنًا أو كافرًا، بَرًّا أو فاجرًا، فاللهُ تعالَى معَه، وهذه المعيَّةُ تَقْتَضي الإحاطةَ بالخَلقِ عِلمًا وقُدرةً، وسُلطانًا وتَدْبيرًا، وغيرَ ذلك.

واللهُ تعالَى مُحيطٌ بالخَلقِ كلِّهم، بهذه الأوصافِ التي هي: العِلمُ، والقُدرةُ، والسلطانُ، والتدبيرُ، وغيرُ ذلك من مُقتَضياتِ الرُّبوبيَّةِ، ولا أحَدَ يَخرُجُ عن هذا.

أمَّا المعيَّةُ الخاصَّةُ فهي أيضًا مُقيَّدةٌ بشخصٍ، ومُقيَّدةٌ بوصْفٍ.

مثالُ المُقيَّدةِ بشخصٍ قولُهُ تعالَى لموسى وهارونَ -عليهما السلامُ-: ﴿لَا تَخَافَآ إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه:٤٦]، فهذه مُقيَّدةٌ بشَخصَيْ موسى وهارونَ -عليهما السلامُ-: معَكما.

ومن أمثلتِها قولُهُ تعالَى عن محمَّدٍ ﷺ وصاحبِهِ أبي بكرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ﴿لا تَحْزَنْ إنَّ اللهَ مَعَنا﴾، وما عَلِمْنا المعيَّةَ قُيِّدَتْ بشخصٍ إلَّا بموسى وهارونَ، أو بمحمَّدٍ ﷺ وأبي بَكرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فصارَ أبو بَكرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بمنزلةِ هارونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بالنسبةِ للمعيَّةِ، ولو كان أحَدٌ أشرَفَ من أبي بَكرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لاستحقَّ هذه المعيَّةَ.

وبه نَعرِفُ بُطلانَ ما يتفوَّهُ به الرافضةُ على قولِ الرسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لعليِّ ابنِ أبي طالبٍ: «أنتَ منِّي بمنزلةِ هارونَ من موسى، إلَّا أنَّه لا نبيَّ بَعْدي»[1]، قالوا: إذنْ عليٌّ أحقُّ بالخلافةِ من أبي بَكرٍ؛ لأنَّ هارونَ خلَفَ موسى في قومِهِ، فإذنْ يكونَ أبو بَكرٍ ظالمًا لعليِّ بنِ أبي طالبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فيكونُ -على رَأْيِهم- كافرًا، وعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كذلك؛ لأنَّه الذي خلَفَهُ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب غزوة تبوك، رقم (٤٤١٦)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، باب من فضائل علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رقم (٢٤٠٤)، من حديث سعد ابن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قال بعضُ الروافضِ: وعليُّ بنُ أبي طالبٍ كافرٌ أيضًا، لأنَّه لم يأخُذْ بحقِّهِ، ودافَعَ عن كُفرِه، فهؤلاء كَفَروا بظُلْمِهم، وهو كفَرَ بعدمِ رَفعِ الظلمِ والمُدافعةِ.

ولكنَّنا إذا تأمَّلْنا سببَ الحديثِ عرَفْنا مُرادَ النبيِّ ﷺ بقولِهِ: «**أنتَ منِّي بمنزلةِ هارونَ من موسى**»؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ لَمَّا خرَجَ لتبوكَ خلَّفَ عليًّا في أهلِهِ، قالَ: يا رسولَ اللهِ، تُخَلِّفُني في النساءِ والوِلْدانِ عنِ الغَزْوِ؟ فقال له عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**أمَا تَرْضى أنْ تكونَ منِّي بمنزلةِ هارونَ من موسى، إلَّا أنَّه لا نبيَّ بَعْدي**».

فهو بمنزلةِ هارونَ من موسى في أيِّ شيءٍ؟ في هذا التخليفِ: حيثُ خلَّفْتُكَ في أَهْلي كما خلَّفَ موسى هارونَ في قومِهِ، والأمرُ واضحٌ، فتخصيصُ السببِ للعُمومِ أمرٌ ظاهرٌ، إذا كان هناك أدلَّةٌ تَدُلُّ على عدمِ عُمومِهِ، ولدَيْنا أدلَّةٌ تَدُلُّ على عدمِ عُمومِهِ، وأنَّ الخليفةَ بعدَ رسولِ اللهِ ﷺ هو أبو بَكرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وليس هذا موضِعَ بَحثٍ، لكنْ ذكَرْتُ هذا استِطْرادًا؛ لأنَّ المعيَّةَ الشخصيَّةَ لم نَعلَمْها إلَّا في هارونَ وموسى، وفي محمَّدٍ ﷺ وأبي بَكرٍ.

وتكونُ المعيَّةُ الخاصَّةُ مُقيَّدةً بوصفٍ، مثلَ قولِهِ تعالَى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:١٩٤]، وقولِهِ تعالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ﴾ [النحل:١٢٨]، وقولِهِ تعالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [البقرة:١٥٣]، وأشباهِ ذلك من الآياتِ الكثيرةِ الدالَّةِ على أنَّ اللهَ تعالَى مع هؤلاء المَوْصوفينَ بهذه الصفاتِ، وهذه المعيَّةُ تَقْتَضي معَ الإحاطةِ نَصرًا وتَأْييدًا لهؤلاء الذين أُضيفَتْ إليهم.

وهناك معيَّةٌ خاصَّةٌ لكنَّها تَقْتَضي التحديدَ، كما في قولِهِ تعالَى: ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا﴾ [النساء:١٠٨]، ولقائلٍ أنْ يقولَ: إنَّ هذه المعيَّةَ منَ المعيَّةِ العامَّةِ،

لكنَّها ذُكِرَتْ ببعضِ أفرادِها، فهي منَ المعيَّةِ العامَّةِ، وليست خاصَّةً.

الجمعُ بينَ المعيَّةِ والعُلوِّ:

أمَّا الجمعُ بينَها وبينَ العُلوِّ فقد تقدَّمَ في بيانِ الردِّ على الجَهميَّةِ الحُلوليَّةِ، وأنَّه لا مُنافاةَ بينَ المعيَّةِ وبينَ العُلوِّ؛ وبإمكانِها في المَخلوقاتِ ففي الخالِقِ أَوْلى، ثُم لو قُدِّرَ أنَّهما مُتعارِضانِ بالنِّسبةِ للمخلوقِ، فإنَّ الخالِقَ لا يُقاسُ بالمخلوقِ، فلا يَتعارَضانِ في حقِّهِ، قال تعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل:٦٠].

المثالُ الثاني: استواءُ اللهِ تعَالَى على العَرشِ.

وهو ثابتٌ في القُرآنِ في سَبعةِ مواضِعَ، وأجمَعَ عليه السلَفُ رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، قال اللهُ تعَالَى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف:٥٤].

و(اسْتَوى) في اللُّغةِ العربيَّةِ تَأْتي على أربعةِ أوجهٍ:

الأوَّلُ: مقرونةً بـ(إلى).

الثاني: مقرونةً بـ(على).

الثالثُ: مقرونةً بالواوِ.

الرابعُ: غيرَ مقرونةٍ بشيءٍ.

الوجهُ الأوَّلُ: إذا جاءَتْ مقرونةً بـ(إلى)، صارَ مَعْناها القَصدَ معَ الارتفاعِ، مثلُ قولِهِ تعَالَى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة:٢٩]، وقولِهِ تعَالَى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [فصلت:١١]، هذان مَوضِعانِ في القُرآنِ جاءَتِ (اسْتَوى) فيهما مقرونةً بـ(إلى).

وقد فسَّرَها ابنُ كَثيرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالقَصدِ[١]، وفسَّرَها ابنُ جَريرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالارتفاعِ[٢]، ولا مانِعَ أنْ نقولَ: إنَّها جامعةٌ بينَ الأمرَيْنِ؛ لأنَّهما لا يَتَنافيانِ، وإنَّما قُلْنا: إنَّها تتضمَّنُ مَعْنى القَصدِ؛ لأنَّ التعدِّيَ بـ(إلى) يُفيدُ ذلك.

وعُلماءُ اللُّغةِ اختَلَفوا فيما إذا عُدِّيَ العاملُ بحَرفٍ لا يُعدَّى به عادةً، هل يكونُ التجَوُّزُ في الحَرفِ، أو يكونُ التجَوُّزُ في العامِلِ؟ فمنهم مَن يَرى أنَّ التجَوُّزَ في العامِلِ، وأنَّ العامِلَ ضُمِّنَ مَعنًى يَتعدَّى إلى معمولِهِ بهذا الحرفِ؛ ومنهم مَن يقولُ: إنَّ التجَوُّزَ في الحرفِ، وأنَّ هذا الحرفَ يُؤَوَّلُ إلى حرفٍ يَتَناسَبُ معَ العامِلِ.

مثالُ ذلك: قال اللهُ تعالَى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان:٦]، والعينُ لا يُشرَبُ بها، وإنَّما يُشرَبُ بالإناءِ، ولكنْ يُشرَبُ منها، وقدِ اختَلَفَ علماءُ النحوِ فيها، هل نَجعَلُ التجَوُّزَ في الحرفِ، وتكونُ الباءُ بمَعْنى (من)، أيْ: يَشرَبُ منها عبادُ اللهِ، أو أنَّ التجَوُّزَ في الفِعلِ بحيثُ نُضمِّنُهُ مَعْنًى يَتَناسَبُ معَ الباءِ، فيُضَمَّنُ يَشرَبُ مَعْنى يَرْوَى بها عبادُ اللهِ، أيْ: يَشرَبونَ شُرْبًا يَرْوَوْنَ به.

والصحيحُ الأخيرُ؛ لأنَّنا إذا قُلْنا بالتضمينِ صارَ هذا الفعلُ مُتضمِّنًا لمَعنيَيْنِ، المَعْنى الذي يدُلُّ عليه اللفظُ، والمَعْنى الثاني: الذي يدُلُّ عليه الحرفُ، وشُمولُ الكلامِ مَعنيَيْنِ أَوْلى من شُمولِه مَعْنًى واحدًا.

وأمَّا قولُهُ تعالَى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾، فإنَّه لو كانتِ (اسْتَوى) بمَعْنى: عَلا، لكانتِ ارتفَعَ عليها، لكنَّه قال: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ وإذا جُعِلَتِ (اسْتَوى)

---

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١/ ٢١٣).
(٢) تفسير جامع البيان لابن جرير الطبري (٢٠/ ٣٩١).

هنا بمَعْنى ارتفَعَ، وصارَ المَعْنى: إنَّه ارتفَعَ إلى السماءِ بعدَ أنْ كانَ نازِلًا، والنزولُ ممتنِعٌ على اللهِ عَزَّوَجَلَّ فمِن ثَمَّ أُحْتيجَ إلى تضمينِ (اسْتَوى) مَعْنى قَصَدَ، أيْ: قصَدَ إلى السماءِ فسَوَّاها، لكنَّه قصدٌ بإرادةٍ تامَّةٍ كاملةٍ؛ لأنَّ (اسْتَوى) في حدِّ ذاتِها تدُلُّ على الكمالِ، وهذا ما فسَّرَها به ابنُ كثيرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

أمَّا ابنُ جَريرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقال: إنَّ (اسْتَوى) بمَعْنى ارتفَعَ إلى السماءِ، وليس لنا أنْ نَتصوَّرَ بأنَّه كان في الأوَّلِ تحتَها؛ لأنَّ هذا ممتنِعٌ على اللهِ، فنأخُذُ بظاهِرِ اللفظِ، وما عَدا ظاهرَ اللفظِ نَكِلُ عِلمَهُ إلى اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ولكن لا مانعَ أنْ نقولَ: إنَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ اسْتَوى إلى السماءِ، أيْ: قصَدَ بإرادةٍ تامَّةٍ معَ العُلوِّ والارتفاعِ.

الوجهُ الثاني: تُعَدَّى (اسْتَوى) بـ(على)، وإذا تَعدَّتْ بـ(على) صارَتْ بمَعْنى العُلوِّ والاستقرارِ ولا بُدَّ، ولا تَحتَمِلُ سِوى هذا المَعْنى، قال اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْفُلْكِ وَٱلْأَنْعَٰمِ مَا تَرْكَبُونَ ﴿١٢﴾ لِتَسْتَوُۥا۟ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ [الزخرف:١٢-١٣]، وقال تعالَى: ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ﴾.

بلْ إنَّها تدُلُّ معَ ذلك على الكَمالِ؛ لأنَّ أصلَ هذه المادَّةِ (اسْتَوى) بمَعْنى (كَمَلَ) فتكونُ اسْتَوى على العَرشِ أيْ: عَلا عليه عُلوًّا تامًّا، وقد ورَدَ عنِ السلَفِ رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ في تَفسيرِها أربعةُ مَعانٍ: اسْتَوى بمَعْنى عَلا، واسْتَوى بمَعْنى ارتفَعَ، واسْتَوى بمَعْنى صَعِدَ، واسْتَوى بمَعْنى استَقرَّ.

الوجهُ الثالثُ: أنْ تُقرَنَ بـ(الواوِ)، وتكونُ على هذا الوجهِ بمَعْنى التساوي، كقولِهم: اسْتَوى الماءُ والخشبةَ، فالواوُ واوُ معيَّةٍ، والخشبةُ مفعولٌ معَه.

الوجهُ الرابعُ: أنْ تأتِيَ غيرَ مَقرونةٍ بشيءٍ، فتَدُلُّ على الكَمالِ، فتكونُ بمَعْنى

كَمَلَ، كقولِهِ تعَالَى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ﴾ أي: كَمَلَ.

والذي يَهُمُّنا من هذه الوجـوهِ هـو الذي تَعَدَّى بـ(على)؛ لأَنَّنا نتكَلَّمُ عنِ اسْتِواءِ اللهِ على عَرشِهِ.

ونقولُ: إنَّ اللهَ تعَالَى ذكَرَ استواءَهُ على عَرشِهِ في سَبعةِ مواضِعَ منَ القُرآنِ:

الموضعُ الأوَّلُ: في الأعرافِ: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف:٥٤].

الموضعُ الثاني: في يونُسَ: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [يونس:٣].

الموضعُ الثالثُ: في الرعدِ: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ۖ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الرعد:٢].

الموضعُ الرابعُ: في طه: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥].

الموضعُ الخامسُ: في الفُرقانِ: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [الفرقان:٥٩].

الموضعُ السادسُ: في سورةِ السجدةِ: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [السجدة:٤].

الموضعُ السابعُ: في سورة الحديدِ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الحديد:٤].

هذه سَبعةُ مواضِعَ في القُرآنِ، كلُّها جاءَتْ بهذا اللفظِ: ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾، ومَعْناه: عَلا عليه عُلوًّا خاصًّا، غيرَ العُلوِّ العامِّ الشاملِ لجميعِ المخلوقاتِ، فالاستواءُ

عُلوٌّ خاصٌّ بالعَرشِ، وهو مُتضمِّنٌ للكمالِ والاستقرارِ.

وعُلوُّهُ عليه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عُلوٌّ ذاتيٌّ؛ لأنَّ كلَّ فِعلٍ يُضافُ إلى اللهِ فهو إليه ذاتِهِ، فهُو الَّذِي خلَقَ السَّمواتِ والأرضَ، وهكذا كلُّ شيءٍ يُضيفُهُ اللهُ إلى نفْسِهِ، فهو مُضافٌ إليه ذاتِهِ، فيكونُ: ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ بذاتِهِ، ولا حاجةَ إلى أنْ نقولَ بذاتِهِ؛ لأنَّ هذا أمرٌ معلومٌ، لكنَّ بعضَ عُلماءِ السلَفِ قالوا: اسْتَوى عليه بذاتِهِ؛ لأنَّ هناك مَن فسَّرَ الاستواءَ بمَعْنًى آخَرَ، فقالوا: اسْتَوى عليه بمُلكِهِ وسُلطانِهِ، وأنَّ مَعْنى اسْتَوى أيِ: اسْتَوْلى وملَكَ وقهَرَ، وقالوا: إنَّ لدَيْنا شاهدًا منَ اللُّغةِ، وأنَّ لدَيْنا مانعًا منَ العَقلِ أنْ نَجعَلَ (اسْتَوى) بمَعْنى (عَلا)، والشاهدُ منَ اللُّغةِ هو قولُ الشاعرِ:

قَدِ اسْتَوى بِشْرٌ على العراقِ ... مِن غيرِ سَيفٍ أو دَمٍ مُهْراقِ

فاسْتَوى هنا بمَعْنى اسْتَوْلى، فقالوا: نَحمِلُ ما جاءَ في القُرآنِ على هذا.

والدليلُ العَقْليُّ: قالوا: إنَّ عندَنا دَليلًا عَقليًّا يَمنعُ أنْ تكونَ (اسْتَوى) بمَعْنى (عَلا)، وهو أنَّنا لو جعَلْنا (اسْتَوى) بمَعْنى (عَلا)، لزِمَ أنْ يكونَ اللهُ جِسمًا، والجِسميَّةُ مُمتَنِعةٌ، ولهذا يَعيبونَ أهلَ السُّنَّةِ والجماعةِ، ويُلَقِّبونَهم بأنَّهم مُجسِّمةٌ، وقالوا: الجِسمُ مُمتنِعٌ؛ لأنَّ الأجسامَ مُتماثِلةٌ، فيَلزَمُ على تَفسيرِها بالعُلوِّ أنْ يكونَ اللهُ مُماثِلًا للمخلوقاتِ، وهذا مُمتنِعٌ عَقلًا؛ إذ لا مناسبةَ بينَ الخالِقِ والمخلوقِ، ولا مُماثَلةَ، فلا يُمكِنُ أنْ يُفسَّرَ بأنَّه عَلا واستَقَرَّ.

وأهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ يقولونَ:

أوَّلًا: نحن نُفسِّرُهُ بالعُلوِّ والاستقرارِ؛ لأنَّ لدَيْنا شواهدَ منَ القُرآنِ أقْوى من شاهِدِكم، فقد قال اللهُ تعالَى: ﴿لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ثُمَّ تَذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا ٱسْتَوَيْتُمْ

عَلَيۡهِ﴾ [الزخرف:١٣]، وكلُّ أحدٍ يَعرِفُ أنَّ الاسْتِواءَ هنا بمَعْنى العُلوِّ: عُلوِّ الراكبِ على البَعيرِ، وعُلوِّهِ على الفُلكِ، وهذا شاهدٌ منَ القُرآنِ أفصحِ الكلامِ، وقال تعالَى لنوحٍ: ﴿فَإِذَا ٱسۡتَوَيۡتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلۡفُلۡكِ﴾، فأنتم إذا أتيْتُم إلينا بشاهدٍ من قصائدِ العربِ نأْتِ إليكم بشاهدٍ من كلامِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ الذي هو أفصحُ الكلامِ، وأثبَتُ الكلامِ.

ثانيًا: هذا البيتُ الذي استَشهَدْتُم به بيتٌ مُوَلَّدٌ، أيْ: جاءَ بعدَ تَغيُّرِ اللسانِ، فلا يُحتَجُّ به؛ لأنَّه قَطْعًا كان بعدَ تولِّي بِشرِ بنِ مَرْوانَ على العراقِ، وإذا جاءَ الكلامُ بعدَ تَغيُّرِ اللسانِ فلا حُجَّةَ فيه؛ لاحتمالِ أنْ يكونَ هذا ممَّا دخَلَهُ التغييرُ.

ثالثًا: إنَّ هذا البيتَ لا يُعلَمُ قائلُهُ، والاستشهادُ بالشيءِ مَعْناهُ احتجاجٌ به، والحُجَّةُ تَحتاجُ إلى ثُبوتٍ، فأين السَّنَدُ الصحيحُ إلى القائلِ؟! وهذا البيتُ لم يَثْبُتْ بسَندٍ صحيحٍ، ومع كونِـهِ لم يَثْبُتْ بسَنَدٍ صحيحٍ، فإنَّ قائلَـهُ مجهـولٌ، والمجهـولُ لا يُعتَدُّ بقولِهِ.

رابعًا: أنْ نقولَ: هَبْ أنَّ السَّنَدَ صحيحٌ إلى المُنشِدِ، وأنَّ المُنشِدَ مَعلومٌ، وأنَّه معلومٌ أنَّه عربيٌّ لم يَتغيَّرْ لسانُهُ بالأعجميَّةِ، فإنَّ لدَيْنا مانعًا يَمنَعُ من كونِ اسْتِوائِهِ على العراقِ بمَعْنى عُلوِّهِ الحِسيِّ عليه، وهو أنَّه لا يُمكِنُ أنْ يَعلُوَ على العراقِ حِسًّا، فيكونَ الاسْتِواءُ هنا اسْتِواءً مَعنويًّا بمَعْنى المُلكِ والسيطرةِ.

أمَّا الردُّ على دليلِهِمُ العقليِّ: فنقولُ:

أوَّلًا: ماذا تُريدونَ بالجِسمِ؟ إنْ أرَدْتم بالجِسمِ الذي نَفَيْتُمُ الاسْتِواءَ من أجْلِه مَعْنًى لا يَليقُ باللهِ عَزَّوَجَلَّ فهذا مُمتنِعٌ، ولا يُمكِنُ أنْ يكونَ لازمًا منَ الكتابِ والسُّنَّةِ؛ لأنَّ الكتابَ والسُّنَّةَ حقٌّ، ولا يَلزَمُ منَ الحقِّ إلَّا ما كان حقًّا، ولا يُمكِنُ أنْ يَلزَمَ منَ

الكتابِ والسُّنَّةِ شيءٌ باطلٌ أبدًا؛ لأَنَّكَ لو قُلتَ: إنَّه يَلزَمُ من نُصوصِ الكتابِ والسُّنَّةِ هذا الشيءُ الباطلُ؛ كان الكتابُ والسُّنَّةُ يَدُلَّانِ على الأمورِ الباطلةِ، وهذا شيءٌ مُستحيلٌ؛ لأنَّ القُرآنَ حقٌّ.

وإنْ أَرَدْتُم بالجِسمِ الشيءَ القائمَ بنَفْسِهِ، المُتَّصِفَ بما يَليقُ به منَ الصفاتِ، فنحن نُثبِتُ ذلك للهِ، وهذا لا يَضُرُّ.

ثانيًا: إذا قُلتَ: ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ بمَعْنى اسْتَوْلى على العَرشِ، فإنَّه يَلزَمُ منه لوازمُ باطلةٌ، منها:

١- أنْ يكونَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قبلَ أنْ يَستويَ عليه غيرَ مالكٍ له، ويكونَ مملوكًا لغيرِ الله من قبلُ؛ لأنَّ اللهَ تعالَى قال: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾، و(ثُم) تدُلُّ على الترتيبِ، وعلى هذا فيكونُ العرشُ قبلَ استواءِ اللهِ عليه مِلْكًا للغيرِ، فمَنِ الذي مَلَكَهُ؟! سيقولُ: لا مالكَ له إلَّا اللهُ، إذنْ: فاللهُ قد ملَكَ العرشَ قبلَ خَلقِ السَّمَواتِ والأرضِ.

ثُم يَلزَمُ لازمٌ آخَرُ باطلٌ، وهو أنَّكَ إذا قُلتَ: ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ بمَعْنى اسْتَوْلى عليه صحَّ أنْ نقولَ: إنَّ اللهَ اسْتَوى على العرشِ، وعلى الأرضِ؛ لأنَّ الكُلَّ مِلكٌ للهِ، ولا أَحَدَ يَستجيزُ أنْ يقولَ: إنَّ اللهَ مُستَوٍ على الأرضِ، لكنْ على زَعمِكمُ الباطلِ أنَّ اسْتَوى بمَعْنى اسْتَوْلى، فإنَّه يجوزُ.

ثالثًا: نقولُ: إنَّ هذا القولَ يَستَلزِمُ النقْصَ للهِ عَزَّوَجَلَّ من جهةِ أنَّ الاستيلاءَ في الغالبِ إنَّما يكونُ بعدَ مُعاناةٍ مِن قتالٍ، ومُجاهَدةٍ حتى يَستوليَ الإنسانُ على هذا الشيءِ، كما نقولُ: اسْتَوْلى المسلمونَ على أراضي الكفَّارِ، وعلى أموالِهم.

ومَعْنى هذا: أَنَّكَ جعلْتَ للهِ نِدًّا يُقاتِلُه ويُصارِعُه حتى اسْتَوْلى اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى على عَرشِهِ، ومعلومٌ أنَّ بُطلانَ اللازِمِ يَدُلُّ على بُطلانِ المَلزومِ، فتبيَّنَ بهذا أنَّ هؤلاء القومَ الذين ذَهَبوا يُعَطِّلونَ النصوصَ، ويُحَرِّفونَها بحُجَّةِ تنزيهِ اللهِ عمَّا لا يَليقُ به، وَقَعوا في شَرٍّ ممَّا فرُّوا منه، مع تَحريفِهم للنصوصِ، ومُخالَفتِهم للسلَفِ.

فتبيَّنَ -والحمدُ للهِ- أنَّ اسْتِواءَ اللهِ على عَرشِهِ مَعْناهُ العُلوُّ والاستقرارُ على وجهٍ يَليقُ به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ولا يُشبِهُ اسْتِواءَ الإنسانِ على ظَهرِ البَعيرِ، أو على ظَهرِ السفينةِ.

والعَرشُ: مَخلوقٌ عَظيمٌ أَعلى المخلوقاتِ ارْتفاعًا، وأعْظَمُها اتِّساعًا وخَلْقًا، فإنَّ العَرشَ كما جاءَ في الحديثِ الذي يُرْوى عنِ النبيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حيثُ قال: «ما السَّمواتُ السَّبْعُ والأرَضونَ السَّبْعُ والكُرسيُّ إلَّا كحَلْقةٍ أُلْقيَتْ في فَلاةٍ منَ الأرضِ، وإنَّ فَضْلَ العَرشِ على الكُرسيِّ كفَضْلِ الفَلاةِ على تلك الحَلْقةِ»(١) ونِسبةُ هذه الحَلْقةِ إلى الفَلاةِ لا شَيءَ.

ولا يَستطيعُ أحَدٌ أنْ يَعرِفَ قَدْرَهُ، كما قال ابنُ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «الكُرسيُّ موضِعُ القَدمَيْنِ، والعَرشُ لا يُقدِّرُ قَدْرَهُ إلَّا اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى»(٢).

وإذا كان اللهُ تعالَى يقولُ عنِ الهُدهُدِ في مَلِكةِ اليَمنِ: ﴿وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾ [النمل:٢٣]، فإنَّ اللهَ تعالَى يقولُ عن عَرشِهِ: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾

---

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه رقم (٣٦١)، وابن بطة في الإبانة (٧/ ١٨١)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ١٦٦)، من حديث أبي ذر الغفاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٣/ ٢٥٠)، وابن خزيمة في التوحيد (١/ ٢٤٨)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٢/ ٤٩١)، والطبراني في معجمه الكبير (١٢/ ٣٩ رقم ١٢٤٠٤)، وأبو الشيخ في العظمة (٢/ ٥٥٢)، والحاكم (٢/ ٢٨٢).

[النمل:٢٦]، فهو عَرشٌ لا يُماثِلُهُ عَرشٌ في العِظَمِ؛ لأَنَّه عَرشُ مَلِكِ الْمُلوكِ جَلَّوَعَلَا.

فإنْ قال لنا قائلٌ: ما مادَّةُ هذا العَرشِ؟

فالجوابُ: إنَّ هذا منَ الأُمورِ الغَيْبيَّةِ التي لا يَعلَمُها إلَّا اللهُ، والسؤالُ عن هذا من بابِ التكلُّفِ الذي لا يَنْبَغي.

وكانَ الإمامُ مالِكٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ جالسًا في تلاميذِهِ، وكان في المَجلِسِ رَجُلٌ، فقال له: يا أبا عبدِ اللهِ، ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ كيفَ اسْتَوى؟ فأطْرَقَ مالِكٌ برأْسِهِ حتى عَلاهُ الرُّحَضاءُ -أي: العَرَقُ- من شِدَّةِ هذا السؤالِ عليه وثِقَلِهِ، فرفَعَ رأْسَهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقال: «الاسْتِواءُ غَيرُ مجهولٍ، والكَيْفُ غيرُ معقولٍ، والإيمانُ به واجبٌ، والسؤالُ عنه بِدْعةٌ»، ثُم قال: وما أُراكَ إلَّا مُبتَدِعًا! ثُم أمَرَ به فأُخرِجَ وطُرِدَ منَ الحَلْقةِ[1].

فقولُهُ: «الاسْتِواءُ غَيرُ مجهولٍ» أيْ: أنَّه مَعلومُ المَعْنى في اللُّغةِ العربيَّةِ، وهو العُلوُّ والاسْتِقرارُ.

وقولُهُ: «والكَيْفُ غَيرُ مَعقولٍ» أيْ: كَيْفيَّةُ الاسْتِواءِ لا نُدْرِكُها بعُقولِنا، وليس للعقلِ فيها مَجالٌ، فالواجبُ الكَفُّ عنها، والاقتصارُ على ما جاءَ به النصُّ؛ لأَنَّه إذا انْتَفى عنها الدليلُ العقليُّ لم يَبْقَ إلَّا الدليلُ السمعيُّ، والدليلُ السمعيُّ يَجِبُ الوقوفُ معه، وألَّا نَتَجاوَزَهُ، ولم يَرِدْ دليلٌ سمعيٌّ بالكَيْفيَّةِ، وهنا المَنْفيُّ هو العِلمُ بالكَيْفيَّةِ، وليس الكَيْفيَّةَ؛ لأنَّ الكَيْفيَّةَ لا بُدَّ منها، فما من شيءٍ موجودٍ إلَّا وله كَيْفيَّةٌ.

---

(١) أخرجه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة رقم (٦٦٤)، والبيهقي في الأسماء والصفات رقم (٨٦٧)، وأبو نعيم في الحلية (٦/ ٣٢٥)، والدارمي في الرد على الجهمية رقم (١٠٤).

وقولُهُ: «والإيمانُ به واجبٌ» لثُبوتِ الدليلِ السمعيِّ فيه، وما ثبَتَ بدليلِ السمعِ وَجَبَ الإيمانُ به، وتَسليمُهُ على ما جاءَ دونَ أنْ نَتعرَّضَ له.

وقولُهُ: «والسؤالُ عنه بِدْعةٌ»؛ أيِ السؤالُ عنِ الكَيْفيَّةِ، وليس المَعْنى، فلو سألَ سائلٌ عن مَعْنى اسْتَوى أخبَرْناهُ، لكنْ إنْ قالَ: كيفَ اسْتَوى؟ لم نُخْبِرْهُ؛ لأنَّ هذا بِدْعةٌ، لأنَّه لم يَقَعْ منَ الصحابةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في عهدِ النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ويُحتَمَلُ أنَّ مَعْنى: «والسؤالُ عنه بِدْعةٌ» أيْ: من شأنِ أهلِ البِدَعِ، أيْ أنَّ أهلَ البِدَعِ هُمُ الذين يَسألونَ عن كَيْفيَّةِ الصفاتِ؛ لِيُلزِموا أهلَ السُّنَّةِ والجماعةِ إمَّا بالتشبيهِ، أوِ التمثيلِ، أوِ النَّفْيِ.

وقال العُلماء من بعدِ مالِكٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: إنَّ هذا الكلامَ الذي قالَه الإمامُ مالكٌ ميزانٌ لجميعِ الصفاتِ، فكلُّها نقولُ فيها كما قال مالكٌ في الاسْتِواءِ، على أنَّ: المَعْنى غيرُ مجهولٍ، والكَيْفَ غَيرُ معقولٍ، والإيمانَ به واجبٌ، والسؤالَ عنه بِدْعةٌ.

المثالُ الثالثُ: اليَدانِ اللتانِ أثْبَتَهما اللهُ تعالَى لنَفْسِهِ:

والناسُ فيهما طَرَفانِ ووَسَطٌ:

طرفٌ يقولُ: هما يَدانِ حَقيقيَّتانِ ثابِتَتانِ للهِ على الوجهِ اللائقِ به، ولا تُماثِلانِ أيديَ المخلوقينَ، وهو مذهبُ أهلِ السُّنَّةِ.

وطائفةٌ تقولُ: هما يَدانِ حَقيقيَّتانِ تُماثِلانِ أيديَ المخلوقينَ.

وطائفةٌ ثالثةٌ تقولُ: هُما يدانِ مجازٌ عنِ القُوةِ، أو النِّعْمةِ.

هذه خُلاصةُ مذاهبِ الخَلقِ في هذه الصفةِ.

والميزانُ الذي يُعتبَرُ قاعدةً لأهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ في ذلك هو: إثباتُ ما أثبتَهُ اللهُ تعالَى لنَفْسِهِ على وجهِ الحقيقةِ من غيرِ تحريفٍ، ولا تعطيلٍ، ولا تكييفٍ، ولا تمثيلٍ.

وقد ذكَرَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ يديْهِ في عِدَّةِ مواضِعَ، كقولِهِ: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤]، وقولِهِ تعالَى: ﴿أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص:٧٥]، وقولِهِ: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ [الملك:١]، وقولِهِ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا فَهُمْ لَهَا مَٰلِكُونَ﴾ [يس:٧١].

وكذلك جاءَ في الحديثِ عنِ النبيِّ ﷺ قال: «**يَدُ اللهِ مَلْأَى سَحَّاءُ الليلَ والنهارَ، لا يَغيضُها نَفَقةٌ، أرَأَيْتُم ما أنْفَقَ منذُ خَلَقَ السَّمواتِ والأرضَ، فإنَّه لم يَغِضْ ما في يَمينِهِ**»[1]، والنصوصُ في هذا مُتعدِّدةٌ.

فنقولُ أوَّلًا: هل هذه اليَدُ هي يدٌ حقيقةً، أو هي مجازٌ عنِ النِّعْمةِ والقُوةِ، وإذا قُلْنا: إنَّها يدٌ حقيقةً، فهل تُماثِلُ يدَ المَخلوقينَ أو لا؟ وقدِ اختلَفَ الناسُ في هذا على أقوالٍ ثلاثةٍ كما تقدَّمَ؛ والصوابُ المقطوعُ به أنَّها يدٌ حقيقةً، لا تُماثِلُ أيديَ المَخلوقينَ؛ لأنَّ اللهَ تعالَى أضافَها إلى نَفْسِهِ، فقال: «بِيَدَيَّ»، وجاءَتْ بالتَّثْنيةِ فقال: ﴿يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾، ولا يصِحُّ أنْ يُرادَ بها القُدرةُ، أوِ القُوةُ، أو النِّعْمةُ؛ فهذا شيءٌ جاء بصيغةِ التَّثْنيةِ، وليس للهِ قُوَّتانِ، ولا إرادتانِ، ولا نِعْمَتانِ، بل نِعمُهُ كثيرةٌ، قال تعالَى: ﴿وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [إبراهيم:٣٤].

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب سورة هود باب قوله: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾، رقم (٤٦٨٤)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب الحث على النفقة، رقم (٩٩٣)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأمَّا شواهِدُكمُ التي أَتيْتُم بها على أنَّ اليَدَ تُطلَقُ على القُوةِ، وعلى النِّعْمةِ، فنحن نوافِقُكم على هذا، ونقولُ: إنَّ اليَدَ تُطلَقُ بمَعْنى هذا، ولكنَّ اليَدَ التي بمَعْنى القُوةِ ليستْ هي اليَدَ التي بمَعْنى الصفةِ التي يتَّصِفُ اللهُ تعالَى بها، أو بمَعْنى الجُزْءِ الذي يكونُ في بَني آدَمَ، أو إلى غيرِهِ منَ الحَيوانِ؛ لأنَّ أَيْدًا مَصْدرٌ، مَصْدرُ آدَ يَئِيدُ، فقولُهُ: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ﴾ [الذاريات:٤٧] وقولُهُ: ﴿وَٱذۡكُرۡ عَبۡدَنَا دَاوُۥدَ ذَا ٱلۡأَيۡدِ﴾ [ص:١٧]، ليس مَعْنى الأَيْدِ ذا اليَديْنِ، بلِ المُرادُ بالأَيْدِ القُوةُ؛ لأنَّ المادَّةَ (آدَ) دلَّتْ عليها نَفْسِها، وليستْ هي في الأصلِ يَدٌ عُبِّرَ بها عنِ القُوةِ، بل هي أصلًا موضوعةٌ للقُوةِ.

وهنا فَرقٌ بينَ أنْ نقولَ: إنَّ المُرادَ بـ(أَيْدٍ) في قولِهِ تعالَى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ﴾ [الذاريات:٤٧] أو: ﴿دَاوُۥدَ ذَا ٱلۡأَيۡدِ﴾ [ص:١٧]، أنَّ الأيديَ هنا بمَعْنى القُوةِ تَجوُّزًا باليَدِ الحقيقيَّةِ عنِ القُوةِ، وبينَ أنْ نقولَ: إنَّ الأَيْدَ هي في الأَصْلِ بمَعْنى القُوةِ؛ فهذا الذي أَوْرَدْتُم ليس دليلًا على ما تُريدونَ؛ لأنَّنا نُريدُ منكم أنْ تُثْبِتوا لنا أنَّ الأَيْدَ التي بمَعْنى اليَدِ يُرادُ بها القُوةُ، وهذا لا يوجَدُ، بل كلمةُ (أَيْدٍ) ليستْ جَمْعًا، كلمةُ (أَيْدٍ) مُفردٌ مَصْدرٌ، فليَستْ (أَيْدٌ) جَمعَ (يَدٍ) حتى تقولَ إنَّها عُبِّرَ بها عنِ القُوةِ.

وأمَّا كونُ اليَدِ بمَعْنى النِّعْمةِ، فنحن نوافِقُكم على هذا، ولا يُمكِنُ أنْ نُنكِرَهُ؛ لأنَّه موجودٌ في تصريفِ اللُّغةِ العربيَّةِ، والتَّجوُّزُ به عنِ النِّعْمةِ باطلٌ؛ لأنَّ الغالبَ أنَّ الإنسانَ يُعْطي العطاءَ بيَدِهِ، فإذا قال: عندَكَ لي يدٌ، أو عِندي لكَ يدٌ، فالمرادُ النِّعْمةُ؛ لأنَّ النِّعْمةَ والعطاءَ يكونُ باليَدِ، فبطَلَ بهذا ما اسْتَشْهَدوا به.

ثُم على فَرضٍ أنَّ هذا جائزٌ في اللُّغةِ العربيَّةِ، فليس كلُّ مَعْنًى يَجوزُ في سياقٍ يكونُ جَائزًا في كلِّ سياقٍ؛ لأنَّ السياقَ يَمنَعُ الكلامَ، فتبيَّنَ بهذا -والحمدُ للهِ- أنَّ اليَدَ للهِ تعالَى حقيقةً، وليستْ بمَعْنى النِّعْمةِ، ولا بمَعْنى القُوةِ.

ولا تُماثِلُ أيديَ المَخلوقينَ؛ لأنَّ لدَيْنا قاعدةً وهي: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، وهناك دليلٌ عقليٌّ: وهو أنَّه لا يُمكِنُ أنْ يكونَ الخالقُ كالمخلوقِ؛ لأنَّ كلَّ صفةٍ تكونُ على حسَبِ الموصوفِ.

فإنْ قُلتَ: هل يَلزَمُ من إثباتِ اليَدِ الحقيقيَّةِ أنْ يكونَ اللهُ مُماثِلًا للخَلقِ؟

فالجوابُ: لا يَلزَمُ؛ لأنَّ اللهَ تعالَى يقولُ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ [الشورى:١١] وكيف تكونُ يَدُ المخلوقِ مُشابِهةً، أو مُماثِلةً ليَدِ الخالقِ، واللهُ تعالَى يقولُ: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦ وَٱلۡأَرۡضُ جَمِيعٗا قَبۡضَتُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [الزُّمَر:٦٧]، أيُّ يَدٍ تكونُ قَبْضَتُها السَّمواتُ كلُّها؟! ليس هناك يدٌ للمخلوقِ تكونُ السَّمواتُ جميعًا قَبضَتَها أبدًا.

فإذنْ: إذا أثبَتْنا اليَدَ للهِ حقيقةً، فلا يَلزَمُ أبدًا أنْ تُماثِلَ أيْديَ المخلوقينَ، أو أنْ يُماثِلَها يَدٌ من أَيْدي المَخلوقينَ.

ثُم نقولُ: هذا الإنسانُ له يدٌ، والفَرَسُ له يدٌ، والجَمَلُ له يدٌ، وهذه الأيدي معَ اتِّفاقِ الاسمِ مُختلِفةٌ، فإذا كان هذا الاختلافُ فيما بينَ المخلوقاتِ، ففيما بينَ المَخلوقِ والخالِقِ من باب أَوْلى.

وإذا قال قائلٌ: إذا أثبَتُّم اليَدَ أثبَتُّم أنَّ اللهَ سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ أجزاءٌ وأبعاضٌ، واللهُ عَزَّوَجَلَّ مُنزَّهٌ عن ذلك!

فنقولُ لهم: ﴿هَاتُوا۟ بُرْهَـٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾ [النمل:٦٤]، أَرونا آيةً في كتابِ اللهِ نَفى اللهُ عن نَفْسِهِ فيها أنْ يكونَ له بعضٌ، أو يكونَ له جزءٌ، فإذا أَتَيْتُم بآيةٍ فإنَّنا نَنظُرُ، ولا يُمكِنُ أنْ يَأْتوا بآيةٍ، أو حديثٍ يدُلُّ على ذلك، ولهذا كلمةُ البعضِ والجزءِ لم تَرِدْ لا نَفْيًا، ولا إثباتًا.

ونُخاطِبُهم بالعقلِ فنقولُ: الجزءُ أو البعضُ إنْ أَرَدْتُم بذلك أنَّ اللهَ يَتجَزَّأُ ويَتبعَّضُ بحيث يجوزُ عليه أنْ تُفقَدَ هذه الأعضاءُ، أو هذه الأجزاءُ كما تُفقَدُ أعضاءُ المخلوقِ وأجزاؤُهُ، ويَبْقى بقيَّةُ بدَنِهِ، فهذا شيءٌ مُمتنِعٌ ومُستحيلٌ، وإنْ أَرَدْتُم بذلك أنَّ لله تعَالَى يدًا ووجهًا وعَينًا ورِجْلًا وساقًا، وما أشبَهَ ذلك ممَّا جاءَتْ به النصوصُ، فهذا حقٌّ وسَمُّوهُ ما شِئْتُم، المُهمُّ: أنَّنا نُثبِتُهُ للهِ عَزَّوَجَلَّ وأمَّا أنْ نُثبِتَ اللفظَ أو نَنفيَهُ، فهذا ليس من حقِّنا؛ لأنَّ نَفيَ البعضِ صارَ عندَكم نَفيًا للصفاتِ.

أمَّا الذين قالوا: إنَّ للهِ يَدًا تُشبِهُ أيديَ المخلوقينَ، وتُماثِلُها فقد قالوا: إنَّ القُرآنَ نزَلَ بلغةٍ عربيَّةٍ، فإذا خاطَبَنا باللُّغةِ العربيَّةِ، فإنَّما يُخاطِبُنا بما يُمكِنُنا فَهمُهُ ومَعرفتُهُ، ونحن لا نَعرِفُ منَ الأَيْدي إلَّا ما نُشاهِدُ، فيَجِبُ على هذا أنْ تكونَ صفاتُ اللهِ كصفاتِ المَخلوقينَ المعلومةِ بالمُشاهدةِ؛ لأنَّ القُرآنَ عربيٌّ.

وهذا الكلامُ مرفوضٌ بالشَّرْعِ والعقلِ:

أمَّا بالشَّرْعِ فنقولُ: إنَّ دَعْواكمُ المُماثَلةَ مَنفيَّةٌ بقولِهِ تعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، وقولِهِ: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم:٦٥]، وقولِهِ: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص:٤]، وقولِهِ: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَـٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ ۖ تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا﴾ [الأنعام:٩١]، فأيُّ

يدٍ من أَيْدي المَخلوقينَ تكونُ قَبْضَتُها السماءَ؟ وأيُّ يَدٍ تَطْوي السماءَ كطَيِّ السِّجلِّ للكُتبِ؟ وأيُّ يَدٍ تكونُ السَّمَواتُ والأرضُ كلُّها كخَرْدلةٍ في كفٍّ واحدٍ منها؟ الجوابُ: لا شيءَ، فأين المُماثَلةُ إذنْ؟! فالقُرآنُ يُبطِلُ ما ادَّعَيْتُموهُ منَ المُماثَلةِ.

والعقلُ أيضًا يُبطِلُ ذلك، فإنَّنا نقولُ: اليَدُ التي أثبَتَها اللهُ لنَفْسِهِ أضافَها إلى نَفْسِهِ، ومعلومٌ عندَ كلِّ ذي عَقلٍ أنَّ صفةَ الموصوفِ تَليقُ به، ولا تُشبِهُ صفةً في موصوفٍ آخَرَ يُخالِفُهُ أبدًا حتى في المخلوقاتِ، فإذا كان كذلك، فكيف تَدَّعونَ أنَّ يَدَ الخالِقِ كيَدِ المخلوقِ، أو أنَّ وجهَ الخالِقِ كوجهِ المخلوقِ، أو أنَّ عينَ الخالِقِ كعينِ المخلوقِ؟ فهذا غَيرُ مُمكِنٍ.

أمَّا أهلُ التحريفِ والتعطيلِ الذين قالوا: ليس للهِ يدٌ حقيقيَّةٌ، وإنَّما المرادُ باليَدِ النِّعمةُ أو القُوةُ، فنقولُ لهم: لماذا هذا التأويلُ؟! قالوا: لأنَّ للمخلوقِ يدًا، فإثباتُ يَدٍ للخالقِ تَقْتَضي أنْ يكونَ مُماثِلًا للمخلوقِ، ثُم إنَّ إثباتَ يَدٍ للخالقِ يَقْتَضي أنْ يكونَ للخالِقِ أعضاءٌ وأجزاءٌ وأبعاضٌ، واللهُ مُنَزَّهٌ عن ذلك.

والجوابُ عليهم أنْ نقولَ: جَنَيْتُم على النصوصِ بصَرْفِها عن ظاهِرِها، وقد قال اللهُ تعالَى: ﴿ **قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ** ﴾ [الأعراف:٣٣].

والمُؤَوِّلُ قائلٌ على اللهِ فيما لا يَعلَمُ من وجهَيْنِ:

الأوَّلُ: قولُهُ: إنَّ اللهَ لم يُرِدْ بهذا كذا وكذا، فلم يُرِدْ باليَدِ اليَدَ الحقيقيَّةَ.

ثانيًا: إثباتُ أنَّه أرادَ بها القُوةَ، أوِ النِّعْمةَ، هذا أيضًا قولٌ بلا عِلمٍ؛ لاحتمالِ أنْ يُريدَ بها غيرَ ما قُلتَ، وحينَئذٍ: كلُّ مُحرِّفٍ للنصوصِ فقد قال على اللهِ ما لا يَعلَمُ.

ثالثًا: نقولُ: إذا قُلتَ: إنَّ المُرادَ باليَدِ القُوةُ فِرارًا من أنْ يَشتَرِكَ الخالقُ والمَخلوقُ في صفةٍ، فهل للإنسانِ قُوةٌ؟ سيقولُ: نَعم، قال تعالَى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾ [الروم:٥٤]، إذنْ: شبَّهْتَ اللهَ بالخَلقِ! لأنَّكَ أثبَتَّ للخالقِ قُوةً، وللمَخلوقِ قُوةً، وعلى قاعدتِكَ يكونُ التمثيلُ، فلمَّا فرَّ منَ التمثيلِ في اليَدِ وقَعَ في التمثيلِ في القُوةِ.

رابعًا: إنَّ هذا لا يَصِحُّ بالنِّسبةِ للقُوةِ والنِّعْمةِ؛ لأنَّنا لا نَعلَمُ أنَّ قُوةً تَتجزَّأُ، فالقُوةُ واحدةٌ، نَعم، ما تَرِدُ عليه القُوةُ قد يَتعَدَّدُ، فقد أكونُ قويًّا على فلانٍ، وعلى فلانٍ، أمَّا القُوةُ نَفسُها فهي واحدةٌ، والنِّعْمةُ أيضًا واحدةٌ: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [إبراهيم:٣٤]، واللهُ عَزَّوَجَلَّ يقولُ: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص:٧٥] يَعْني: نِعْمَتي؟! هذا لا يَصِحُّ، ويقولُ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾، يَعْني: نِعْمتاهُ، هذا لا يَصِحُّ أيضًا.

خامسًا: لو كان المُرادُ باليَدِ القُوةَ لاحتَجَّ بها إبليسُ، حينَما قال اللهُ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص:٧٥]، قال: يا ربِّ، وأنا خَلَقْتَني بيدَيْكَ، فأيُّ فَرقٍ بَيْني وبينَ آدَمَ؟ وهذا يدُلُّ على أنَّ اليَدَ غيرُ القُدرةِ، أوِ القُوةِ التي يَخلُقُ اللهُ تعالَى بها، وكذلك لم يكُنْ لآدَمَ فَضلٌ على إبليسَ؛ لأنَّ الكلَّ خُلِقَ بقُدرةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

سادسًا: أنَّه مُخالِفٌ لإجماعِ السلَفِ؛ لأنَّ السلَفَ كلَّهم مُجمِعونَ على أنَّها يَدٌ حقيقيَّةٌ تَليقُ باللهِ عَزَّوَجَلَّ.

الوجوهُ التي ورَدَتْ عليها اليَدُ في النصوصِ:

هي الإفرادُ، والتثنيةُ، والجمعُ.

أمَّا الإفرادُ، فمن أمثلَتِهِ قولُ اللهِ تعالَى: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ [الملك:١]، ومثلُ قولِ اليهودِ: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة:٦٤].

وأمَّا التثنيةُ ففي قولِهِ تعالَى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة:٦٤]، ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص:٧٥].

وقال النبيُّ ﷺ: «**كِلْتَا يَدَيْهِ يَمينٌ**»(١).

وقال ﷺ: «**إنَّ اللهَ يَقبِضُ السَّمَواتِ بيَمينِهِ، والأرضَ بيَدِهِ الأُخْرى**»(٢). وما أشبَهَ ذلك منَ النصوصِ الدالَّةِ على التثنيةِ.

وأمَّا الجمعُ فكقولِهِ تعالَى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا﴾ [يس:٧١].

وأمَّا قولُهُ: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات:٤٧]، فليس من هذا البابِ؛ لأنَّ (أَيدٍ) هنا لم تُضَفْ، ولم يَقُلْ: بَنَيْناها بأَيْدينا، بل قال: بأَيْدٍ، و(أَيْدٍ) هنا مَصدرُ آدَ يَئِيدُ أَيْدًا، ونظيرُهُ في الميزان باعَ يبيعُ بَيْعًا، ومَعْنى بأَيْدٍ أيْ: بقُوةٍ، قال اللهُ تعالَى: ﴿وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شِدَادًا﴾ [النبأ:١٢]، أيْ: قويَّةً، فالسماءُ مبنيةٌ بقوةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ وهي أيضًا قويَّةٌ؛ فليس قولُهُ تعالَى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ من هذا البابِ، إذ لم تُضَفْ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإمارة، باب فضل الإمام العادل، رقم (١٨٢٧)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه أبو داود: كتاب السنة، باب في الرد على الجهمية، رقم (٤٧٣٢)، والطبراني في المعجم الكبير (١٢/ ٣٧٨ رقم ١٣٣٩٨)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وفي رواية عند مسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار، رقم (٢٧٨٨): «ثم يطوي الأرضين بشماله».

ونظيرُ ما لم يُضَفْ إلى اللهِ قولُهُ تعالَى: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ وَيُدۡعَوۡنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ﴾ [القلم:٤٢]، فكلمةُ (عن ساقٍ) فيها للسلَفِ رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ قولانِ:

أحَدُهما: أنَّ المُرادَ بالساقِ الشِّدَّةُ.

والثاني: أنَّ المُرادَ به ساقُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

والذين قالوا: إنَّ المُرادَ به الشِّدَّةُ، إنَّما جعَلَهم يَذْهَبونَ هذا المذهَبَ؛ لأنَّ الساقَ لم تُضَفْ إلى اللهِ، فلم يَقُلِ اللهُ تعالَى: يومَ يُكشَفُ عن ساقِ اللهِ، أو عن ساقِ ربِّكم، أو ما أشبَهَ ذلك، فلمَّا لم تُضَفْ إليه قالوا: إذنْ لا نُضيفُها إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ لأنَّ الأمرَ خطيرٌ أنْ تُضيفَ (ساقٍ) مُنكَّرًا إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ فيكونَ بهذه الإضافةِ مُعرَّفًا، وتعريفُ المُنكَّرِ بمَعْنى أنْ تُضيفَ الشيءَ المُنكَّرَ إلى شيءٍ مُعيَّنٍ فيتعيَّنَ بهذا خلافُ ظاهِرِ اللفظِ، فلهذا قالوا: إنَّ قولَهُ تعالَى: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ﴾ كقولِهِ: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ﴾، فليس المُرادُ بأَيْدٍ جمعَ يَدٍ، وليس المُرادُ بساقٍ ساقَ اللهِ.

لكنَّ الذين فسَّروهُ بساقِ اللهِ، ذَكَروا حديثَ أبي سَعيدٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ الذي فيه: «أنَّ اللهَ يَكشِفُ عن ساقِهِ، فيَسجُدُ له كلُّ مَن كانَ يَسجُدُ للهِ تعالَى في الدُّنْيا، ويَبْقى ظَهرُ المُنافِقِ لا يَستَطيعُ السجودَ»[1]، قالوا: فإنَّ هذا الحديثَ سياقُهُ يوافِقُ سياقَ الآيةِ، فيكونُ مُفسِّرًا لها.

فإذا قال قائلٌ: بأيِّ هذه الأوجُهِ نأخُذُ؛ لأنَّه لا يُمكِنُ أنْ تَحمِلَها على التَّعدُّدِ إذ إنَّ اللهَ واحدٌ، فما هو الجمعُ؟

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ﴾، رقم (٤٩١٩)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية، رقم (١٨٣).

فالجوابُ: أمَّا المُفرَدُ فإنَّه مُضافٌ، والمُضافُ لا يمنَعُ التَّعدُّدَ؛ لأنَّ المُفرَدَ المُضافَ يَعُمُّ، قال اللهُ تعَالَى: ﴿وَٱذْكُرُواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ﴾ [المائدة:٧]، والنعمةُ ليست واحدةً بدليلِ قولِهِ: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [النحل:١٨]، ولهذا لو قال الرَّجُلُ في المسائلِ الحُكميَّةِ: زَوْجَتي طالقٌ، ولم يَنْوِ زوجةً مُعيَّنةً، طُلِّقَتْ جميعُ زوجاتِهِ، ولو قال: بَيْتي وَقْفٌ، ولم يَقصِدْ بيتًا مُعيَّنًا صارَتْ جميعُ البيوتِ وَقْفًا؛ لأنَّ المُفرَدَ المُضافَ يَعُمُّ، إذنْ: ما ورَدَ بصيغةِ الإفرادِ لا يُنافي ما ورَدَ بصيغةِ التثنيةِ.

الجمعُ بينَ التثنيةِ والجمعِ:

الجمعُ بينَهما أنْ نقولَ: ذهَبَ بعضُ عُلماءِ اللُّغةِ إلى أنَّ أقلَّ الجمعِ اثنانِ، واستَدَلُّوا لقولِهم بقولِهِ تعَالَى: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم:٤]، وجهُ الدَّلالةِ: أنَّهما اثنتانِ، ولهما قَلبانِ، وقد ذكَرَ القلوبَ بصيغةِ الجمعِ، فتبيَّنَ أنَّ أقلَّ الجمعِ اثنانِ.

وقالوا أيضًا: قال اللهُ تعَالَى: ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ﴾، إخوةٌ جمعٌ، وإذا وُجِدَ منَ الأُمِّ أخوانِ فإنَّها تَرِثُ السُّدُسَ، فهنا صارَ أقلُّ الجمعِ اثنيْنِ.

وقولُهُ تعَالَى: ﴿وَإِن كَانُوٓاْ إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَآءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾، إذا كان الإخوةُ: أخًا شقيقًا، وأُختًا شقيقةً، فللذَّكَرِ مِثلُ حظِّ الأُنثيَيْنِ، والإخوةُ شاملٌ لهذه الصورة الأخِ والأُختِ، إذنْ: فهذا دليلٌ على أنَّ أقلَّ الجمعِ اثنانِ، وفي جماعةِ الصلاةِ أقلُّ الجمعِ اثنانِ.

فلدَيْنا عِدَّةُ أدلَّةٍ تدُلُّ على أنَّ أقلَّ الجمعِ اثنانِ، وإذا كان أقلُّ الجمعِ اثنيْنِ في قولِهِ تعَالَى: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾، فالمُرادُ بـ﴿أَيْدِينَآ﴾ اليدانِ الثِّنْتانِ، وعلى هذا القولِ ليس

هناك تعارُضٌ بينَ مدلولِ الجمعِ ومدلولِ التثنيةِ؛ لأنَّ الكلَّ منهما يدُلُّ على اثنتَيْنِ.

لكنَّ جُمهورَ أهلِ اللُّغةِ يقولونَ: إنَّ أقلَّ الجمعِ ثلاثةٌ، وأنَّ الجمعَ فيما ذُكِرَ لا يُرادُ به الثلاثةُ فأكثرُ، وإنَّما يُرادُ به الاثنانِ بقَرينةٍ.

وعلى هذا الرأيِ -الذي هو رأيُ جُمهورِ أهلِ اللُّغةِ- نحتاجُ إلى الجمعِ بينَ صيغةِ التثنيةِ وصيغةِ الجمعِ، ويقولون: إنَّ المرادَ بالجمعِ هنا التعظيمُ؛ لأنَّ ما يدُلُّ على الجمعِ بوضعِهِ أو صيغتِهِ يُستعمَلُ للتعظيمِ، والذي يدُلُّ على الجمعِ بوضعِهِ مِثلُ (نا) الضميرِ، نَجِدُ أنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ دائمًا يَستعمِلُ (نا)، وهي تدُلُّ على الجمعِ، وهو سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ واحدٌ للتعظيمِ، بل إنَّه يَستعمِلُ الجمعَ بالصيغةِ واصفًا به نفْسَهُ مع أنَّه جمعٌ للتعظيمِ، وهذا كثيرٌ، قال اللهُ تعَالَىٰ: ﴿إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ﴾ [السجدة:٢٢]، وهو واحدٌ منتقِمٌ، وقال تعَالَىٰ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر:٩]، جمعٌ بالصيغةِ لأَجْلِ التعظيمِ، إذنْ ﴿أَيْدِينَآ﴾ جُمِعَتْ هنا للتَّعْظيمِ.

أَضِفْ إلى ذلك: أنَّها أُضيفَتْ إلى ما يُفيدُ الجَمْعَ، وهو (نا) في ﴿أَيْدِينَآ﴾، فكانَ جَمْعُها أيضًا بالإضافةِ إلى التَّعظيمِ للمُناسَبةِ، أيْ: للتناسُبِ بينَ المُضافِ والمُضافِ إليه.

فإذا قُلتَ: لماذا لم تَقُلْ: إنَّ أيديَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ أكثرُ من ثِنتَيْنِ أخْذًا بالجمعِ، لأنَّ الذي أخَذَ بالجَمْعِ أخَذَ بالثنتَيْنِ؟

فالجوابُ: أنَّ النصوصَ مُتواترةٌ على أنَّهما اثْنَتانِ، وقد ذكَرَ اللهُ -سُبْحانَه- أنَّهما اثْنَتانِ في مَقامٍ يَحتاجُ إلى التَّعظيمِ، ولو كان هناك أكثرُ لذَكَرَها، قال تعَالَىٰ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾، فلو كان له أكْثرُ من ثِنتيْنِ لذُكِرَتْ هنا؛ لأنَّ المَقامَ مَقامُ ردٍّ على

هؤلاء، وكلَّما كثُرَتِ الأَيْدي كثُرَ العَطاءُ، ولو كان له يدٌ ثالثةٌ لكان ذِكْرُها هذا واجبًا، فلمَّا لم يذكُرْ إلَّا اثنتَيْنِ عُلِمَ أنَّ اللهَ تعالَى ليس له إلَّا يَدانِ اثْنَتانِ فقطْ، وكذلك قولُهُ ﷺ: «كِلْتا يَدَيْهِ يَمِينٌ»(١)، وغيرُ ذلك منَ الأدلَّةِ، على أنَّ اللهَ ليس له إلَّا يدانِ اثْنَتانِ فقطْ.

مسألةٌ: هل توصَفُ هاتانِ اليَدانِ باليَمينِ أو توصَفانِ باليَمينِ والشِّمالِ؟

الجوابُ: هذا محَلُّ خِلافٍ بينَ العُلماءِ، فمنهم مَن قال: إنَّهما توصَفانِ باليَمينِ فقطْ، ولا توصَفُ واحدةٌ منهما بالشِّمالِ، ورَأَوْا أنَّ الحديثَ الوارِدَ في ذلك، وهو في صحيحِ مُسْلمٍ(٢) من تصرُّفِ بعضِ الرُّواةِ، وأنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا توصَفُ يَدُهُ بالشِّمالِ، واستَدَلُّوا على هذا النَّفْيِ، وعلى القَدحِ في الروايةِ بأنَّ النبيَّ ﷺ قال: «كِلْتا يَدَيْهِ يمينٌ».

٢- وذهَبَ بعضُ العُلَماءِ إلى إثْباتِ الشِّمالِ للهِ عَزَّوَجَلَّ وقالوا: إنَّه لا يَجوزُ لنا أنْ نَقدَحَ في الرُّواةِ بأنَّهم تَصَرَّفوا في مِثْلِ هذه الصفةِ، وهي صِفةٌ للهِ عَزَّوَجَلَّ فيُثْبِتونَ له ما لم يُثْبِتْهُ لنفْسِهِ؛ لأنَّ الجمعَ بينَ الحَديثَيْنِ مُمكنٌ حيثُ يُحمَلُ قولُهُ: «وكِلْتا يَدَيْهِ يَمينٌ» على أنَّ المُرادَ بذلك اليُمنُ والبَرَكةُ.

وقالوا: إنَّما قال: «كِلْتَا يَدَيْهِ يَمينٌ»؛ لأنَّه لَمَّا قال آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «اخْتَرْتُ يَمينَ

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإمارة، باب فضل الإمام العادل، رقم (١٨٢٧)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار، رقم (٢٧٨٨/ ٢٤)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

ربِّي»[1]، فإنَّ الإنسانَ قد يَتوهَّمُ أنَّ اليَدَ الأُخْرى فيها نَقصٌ؛ لأنَّ المَعهودَ أنَّ اليَدَ التي ليستْ يُمْنى فيها نَقصٌ عنِ اليَدِ اليُمْنى، فقال: «وكِلْتا يَدَيْهِ يَمينٌ»، فهو كقولِهِ تعالَى: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۚ فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ دَرَجَةً﴾ [النساء:٩٥]، هذا التفضيلُ قد يَتَوهَّمُ الإنسانُ منه أنَّ الآخرينَ فيهم نَقصٌ، فأَعقَبَهُ بقولِهِ: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾، وقال اللهُ تعالَى: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟﴾ [الحديد:١٠]، فلمَّا فضَّلَهم، وكان الوَهْمُ قد يذهَبُ إلى نُقْصانِ الآخرينَ قال: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾.

وحينَئذٍ نجمَعُ بينَ الرِّوايتَيْنِ ولا نُخَطِّئُ الرُّواةَ معَ إمكانِ الجمعِ؛ لأنَّ تَخطِئَةَ الرُّواةِ ليست بالأمرِ الهَيِّنِ، إذ إنَّه يفتَحُ البابَ لكلِّ مَن رَأى نصًّا يَظُنُّهُ معارِضًا لنصٍّ آخَرَ أَقْوى منه، ذهَبَ يقولُ: إنَّه وَهْمٌ، أو تَصرُّفٌ منَ الرُّواةِ، أو ما أَشْبَهَ ذلك.

٣- وقال بعضُ العُلماءِ: لا نَصِفُها بالشِّمالِ، ولكنْ نقولُ: اليَدُ الأُخْرى، حتى نَسْلَمَ منَ الإشكالِ، فلا نَنْفي الشِّمالَ ولا نُثبِتُهُ.

والمُهِمُّ: أنْ نُؤمِنَ بأنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى له يَدانِ مُتغايرتانِ، إحْداهما يَمينٌ صرَّحَ النصُّ بها، والثانيةُ إمَّا أنْ نُعبِّرَ عنها بالشِّمالِ، أو نُعبِّرَ عنها بالأُخْرى، أمَّا من حيثُ ما يكونُ لهذه اليَدِ من صِفةٍ فإنَّهما سواءٌ؛ لقولِهِ ﷺ: «وكِلْتا يَدَيْهِ يَمينٌ».

---

(١) أخرجه الترمذي: كتاب تفسير القرآن، رقم (٣٣٦٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

المثالُ الرابعُ: كلامُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ:

أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ يُثبِتونَ أنَّ اللهَ تعالَى يَتكلَّمُ متى شاءَ، بما شاءَ، كيف شاءَ، بحَرْفٍ وصوتٍ مسموعٍ لا يُشْبِهُ أصواتَ المَخلوقينَ، بدَلالةِ الكتابِ، والسُّنَّةِ، والإجماعِ، واللُّغةِ.

(متى شاءَ) باعتبارِ الزمنِ.

و(بما شاءَ) باعتبارِ ما يَتكلَّمُ به، أيُّ شيءٍ يُريدُ أنْ يَتكَلَّمَ به يَتكَلَّمُ به، ويُرادُ به نوعُ الكلامِ، هل هو خبَرٌ أوِ استفهامٌ، أو أمرٌ، أو نَهيٌ، ويَتكلَّمُ أيضًا بأيِّ شيءٍ أرادَهُ من موضوعِ الكلامِ: في الصلاةِ، في الزكاةِ، في الصومِ، في الحجِّ، في التكوينِ، في كلِّ شيءٍ؛ المُهِمُّ أنَّ (بما شاءَ) يَشمَلُ نوعَ الكلامِ، وموضوعَ الكلامِ.

(كيف شاءَ) يَعْني: على أيِّ كيفيَّةٍ أرادَها عَزَّوَجَلَّ سواءٌ بصوتٍ خَفيٍّ، أو بصوتٍ عالٍ، أيْ: قد يَتكلَّمُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بكلامٍ بصوتٍ عالٍ، وقد يكونُ بصوتٍ غيرِ عالٍ، كما يشاءُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

(بحرفٍ وصوتٍ) يَعْني: أنَّ كلامَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ بحروفٍ وأصواتٍ، والحروفُ هل هي عربيَّةٌ، أو عِبريَّةٌ، أو سُرْيانيَّةٌ، أو غيرُها؟

الجوابُ: يَتكَلَّمُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لكلِّ إنسانٍ بكلمةٍ بحسَبِ ما يَفهَمُهُ من لُغتِهِ، فيُكلِّمُ محمدًا ﷺ باللُّغةِ العربيَّةِ، ويُكلِّمُ موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ باللُّغةِ العِبريَّةِ، ويُكلِّمُ عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ باللُّغةِ السُّرْيانيَّةِ، ويُكلِّمُ إبراهيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ باللُّغةِ التي كان يَفهَمُها؛ ولهذا تَجِدُ أنَّ ما أخبَرَ اللهُ به عنهم من كلامِهِم، إنَّما هو مُحاوَرةٌ، أو مُناجاةٌ بينَ الإنسانِ المُكلَّمِ، وبينَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ ليس بينَهما تُرْجُمانٌ، وهذا يدُلُّ على أنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يتكلَّمُ

بالحُروفِ المُناسِبةِ لِمَن كلَّمه.

(وصوتٌ مسموعٌ): يَعْني صوتًا يُسمَعُ منه ذاتِه، لكنَّ هذا الصوتَ وإنْ سُمِعَ، فإنَّه لا يُشبِهُ أصواتَ المَخلوقينَ؛ لأنَّ اللهَ تعَالَى يقولُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١].

بدَلالةِ الكتابِ والسُّنَّةِ والإجماعِ واللُّغةِ:

الدليلُ منَ الكتابِ على أنَّ اللهَ تعَالَى يَتكلَّمُ هو قولُهُ تعَالَى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء:١٦٤] الفاعلُ هو اللهُ عَزَّوَجَلَّ.

وأمَّا السُّنَّةُ فأدلَّتُها كثيرةٌ على أنَّ اللهَ تعَالَى يَتكلَّمُ، منها مَثلًا حديثُ أبي هُرَيرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال فيما يَرْويهِ عن ربِّهِ: «قَسَمْتُ الصلاةَ بَيْني وبينَ عَبْدي نِصفَيْنِ، فإذا قال: الحَمدُ للهِ ربِّ العالَمينَ، قال اللهُ: حَمِدَني عَبْدي»[(١)].

ومنها أيضًا قولُ النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو يَدْعو القبائلَ: «مَن ذا الذي يُؤْويني حتى أُبلِّغَ كلامَ ربِّي، فإنَّ قُرَيشًا مَنعَتْني أنْ أُبلِّغَ كلامَ ربِّي»[(٢)].

والأحاديثُ القُدْسيَّةُ كُلُّها دالَّةٌ على أنَّ اللهَ تعَالَى يَتكلَّمُ؛ لأنَّ الرسولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نسَبَ الكلامَ فيها إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

وأمَّا الإجماعُ -وهو أمرٌ معلومٌ بالضَّرورةِ من حالِ السلَفِ وأئمَّةِ الأُمَّةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ- فإنَّهم مُجمِعونَ على أنَّ اللهَ يَتكلَّمُ، ولم يُخالِفْ فيهم أحَدٌ أبدًا.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، رقم (٣٩٥).

(٢) أخرجه أحمد (٣/ ٣٩٠)، وأبو داود: كتاب السنة، باب في القرآن، رقم (٤٧٣٤)، والترمذي: كتاب فضائل القرآن، رقم (٢٩٢٥)، وابن ماجه: المقدمة، باب فيما أنكرت الجهمية، رقم (٢٠١)، والنسائي في الكبرى رقم (٧٦٨٠)، من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وكذلك اللُّغةُ: تدُلُّ على أنَّ كلامَهُ بحَرفٍ وصوتٍ؛ لأنَّ الكلامَ في اللُّغةِ هو ما كان بحَرفٍ وصوتٍ، وهو الكلامُ الذي يُسمَعُ بحروفٍ مُتَتابِعةٍ يَتبَعُ بعضُها بعضًا، فالباءُ مَثلًا، ثُم السينُ، ثُم الميمُ في (بِسْمِ)، فإنَّها مُتَتابِعةٌ، ليستْ مُتكلَّمًا بها في آنٍ واحدٍ.

والدليلُ منَ الكتابِ على أنَّه بحَرفٍ قولُهُ تعالَى: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة:١١٦].

والدليلُ منَ السُّنَّةِ على أنَّ كلامَ اللهِ بحَرفٍ: هو أنَّ كلَّ ما حَكاهُ الرسولُ ﷺ عن ربِّهِ فإنَّه حروفٌ، قال اللهُ تعالَى: «حَمِدَني عَبْدي»[1] هذه كلُّها حُروفٌ.

والدليلُ على أنَّه بصوتٍ: أدلَّةٌ كثيرةٌ أيضًا منَ القُرآنِ، ومنَ السُّنَّةِ.

أمَّا القُرآنُ فقولُهُ تعالَى: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا﴾ [مريم: ٥٢]، وجهُ الدَّلالةِ: أنَّ النداءَ لا يكونُ إلَّا بصوتٍ عالٍ، والمُناجاةَ بصوتٍ غيرِ مُرتفِعٍ، فالمُناداةُ مِن بُعْدٍ، وتكونُ بصوتٍ مُرتفِعٍ، والمُناجاةُ مِن قُرْبٍ، وتكونُ بصوتٍ مُنخفِضٍ.

والدليلُ منَ السُّنَّةِ قولُ النبيِّ ﷺ: «**إنَّ اللهَ سُبحَانَهُ وَتَعَالَى يقولُ يومَ القيامةِ: يا آدمُ، فيقولُ آدمُ: لبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ، فيُنادي بصوتٍ: إنَّ اللهَ يأمُرُكَ أنْ تُخرِجَ من ذُرِّيَّتِكَ بَعْثًا إلى النارِ**»[2].

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، رقم (٣٩٥).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾، رقم (٧٤٨٣)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الشاهدُ: قولُهُ: «يُنادي بصوتٍ»، فإنَّ قولَهُ: «بصوتٍ» بالنِّسبةِ لِمَا قبلَها مُؤكِّدةٌ للمَعْنى؛ لأنَّ النداءَ لا يكونُ إلَّا بصوتٍ، كما قال اللهُ تعالَى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾، فإنَّ اللهَ أكَّدَ الكلامَ بقولِهِ: ﴿تَكۡلِيمًا﴾، وإلَّا فقد يقولُ قائلٌ: أفلا يُكْتَفى بقولِهِ: «فيُنادي»، لأنَّ النداءَ لا يكونُ إلَّا بصوتٍ، نقولُ: هذا من بابِ التأكيدِ.

والغريبُ أنَّ بعضَ أهلِ التعطيلِ استَدَلَّ بهذا الحَديثِ على أنَّ المُنادِيَ غيرُ اللهِ، قال: لأنَّه قال: «إنَّ اللهَ يأمُرُكَ»، ولم يَقُلْ: إنِّي آمُرُكَ، ولكنَّها شُبْهةٌ، وهو محجوجٌ بقولِهِ تعالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]، وبقولِهِ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ﴾ [النحل:٩٠]، مع أنَّ هذا الكلامَ صادرٌ منَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ لكنَّه يُظهِرُ الفاعلَ بمِثْلِ هذا السياقِ تَعظيمًا له، كما يقولُ السلطانُ لواحدٍ منَ الرَّعيَّةِ: إنَّ السلطانَ يأمُرُكَ بكذا وكذا.

وأمَّا الدليلُ على أنَّ كلامَهُ مُتعلِّقٌ بمَشيئتِهِ، فهو قولُهُ تعالَى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف:١٤٣]، وجهُ الدَّلالةِ: أنَّ الكلامَ وقَعَ بعدَ مَجيءِ موسى عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ.

والدليلُ على ذلك منَ السُّنَّةِ هو حديثُ أبي هُرَيرةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ: «**قَسَمْتُ الصلاةَ بَيْني وبينَ عَبْدي نصفَيْنِ، فإذا قالَ: الحَمدُ للهِ ربِّ العالَمِينَ، قال اللهُ: حَمِدَني عَبْدي**»[1]، وكلُّ مُعلَّقٍ بشَرطٍ فإنَّه يَجِيءُ بَعْدَ وُجودِ ذلك الشَّرطِ، وقولُ اللهِ: «حَمِدَني عَبْدي» جاءَتْ بعدَ قولِ الإنسانِ: «الحَمدُ للهِ ربِّ العالَمِينَ» إذَنْ: هي مُتعلِّقةٌ بمَشيئتِهِ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، رقم (٣٩٥).

فكلامُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ مُتعلِّقٌ بمَشيئتِهِ إذا شاءَ تَكلَّمَ، وإذا شاءَ لم يَتكلَّمْ؛ لأنَّ كلامَهُ تابعٌ لَمشيئتِهِ المقرونةِ بالحِكمةِ.

وقد ذَكَرْنا أنَّ الكيفيَّةَ تَشمَلُ الكيفيَّةَ بالصوتِ، وباللُّغةِ التي يَتكلَّمُ بها، فقد يَتكلَّمُ بصوتٍ عالٍ، وقد يَتكلَّمُ بصوتٍ مُنخفِضٍ، وقد يَتكلَّمُ بالعربيَّةِ، أو بغيرِ العربيَّةِ، وهي غيرُ معلومةٍ لنا.

فهو -سُبْحانَه- يَتكلَّمُ بما شاءَ، كيف شاءَ، والكلماتُ التي يَتكلَّمُ بها إمَّا كَونيَّةٌ، وإمَّا شَرعيَّةٌ، فما يَتعلَّقُ بالشرْعِ فهو شَرعيٌّ، كالقُرآنِ، والتَّوْراةِ، والإنجيلِ، والزَّبورِ، وصُحفِ إبراهيمَ وموسى، وما أشبَهَ ذلك.

وما يَتعلَّقُ بالكَونِ فهو كَونيٌّ، مِثلُ أنْ يقولَ للشيءِ: كُنْ فيكونُ، مثالُ ذلك قولُهُ ﷺ: «**إنَّ اللهَ قال للقَلَمِ: اكتُبْ، قال: وماذا أكتُبُ؟ قال: اكتُبْ ما هو كائنٌ**»(١)، هذه الكلماتُ كَونيَّةٌ؛ لأنَّها تَتعلَّقُ بالكَونِ.

وكلامُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ صفةٌ من صفاتِـهِ غيرُ مَخلوقـةٍ، وهي صِفةُ كَمالٍ؛ لأنَّ مَن لا يَتكلَّمُ فهو ناقصٌ، وهو منَ الصفاتِ الذاتيَّةِ الفِعليَّةِ، ذاتيَّةٍ باعتبارِ أصلِهِ، وفِعليَّةٍ باعتبارِ آحادِهِ؛ لأنَّه لم يأْتِ عليه وقتٌ وهو لا يَتكلَّمُ، وهو منَ الصفاتِ الثُّبوتيَّةِ، وهو غيرُ مخلوقٍ، لكنْ كيف يكونُ غيرَ مخلوقٍ، وأنتم تقولونَ: إنَّه حادثٌ يتعلَّقُ بمَشيئتِهِ، إذا شاءَ تَكلَّمَ، وإذا شاءَ لم يَتكلَّمْ، وهلِ المخلوقُ إلَّا الحادثُ؟

فالجوابُ أنْ نقولَ: هو غيرُ مخلوقٍ، وإنْ كان حادثًا؛ لأنَّه صفةٌ لخالقٍ، والصفةُ

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٣١٧)، وأبو داود: كتاب السنة، باب في القدر، رقم (٤٧٠٠)، والترمذي: كتاب القدر، رقم (٢١٥٥)، من حديث عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

تابعةٌ للموصوفِ، فكما أنَّ صفاتِنا مخلوقةٌ فصفاتُ الخالقِ غيرُ مخلوقةٍ، فإذا تَكلَّمَ فالكلامُ مُتعلِّقٌ بذاتِهِ، ليس مُنفصِلًا ولا بائنًا منه، والمخلوقُ بائنٌ منَ الخالِقِ، كالمَبْنى بائنٌ منَ الباني، فأنا حينَما أتكلَّمُ كلامًا، فالكلامُ صفةٌ من صِفاتي، ليس بائنًا منِّي، لكنْ عندَما أَبْني بناءً، فهذا هو الذي أنا صنَعْتُهُ، وهو بائنٌ منِّي، إذنْ فالمخلوقُ مُنفصِلٌ عنِ الخالِقِ، لا يَتعلَّقُ به، بائنٌ منه، أمَّا الصفةُ فهي من نفْسِ الموصوفِ، فلْنَنْظُرْ في الكلامِ، هلِ الكلامُ شيءٌ بائنٌ منَ اللهِ يُحدِثُهُ اللهُ في مكانٍ مَثلًا أو في الهواءِ؟

الجوابُ: لا، بلِ الكلامُ يَخرُجُ مِنه عَزَّوَجَلَّ فهو صفةٌ، وهو غيرُ مخلوقٍ، أمَّا آحادُهُ فهي حادثةٌ.

ولكنْ لو كُنَّا لا نُخاطِبُ إلَّا رَجلًا لا يَفهَمُ من كلمةِ حادثٍ إلَّا مخلوقًا، فهل نقولُ أمامَهُ: إنَّ كلامَ اللهِ حادثٌ؟

الجوابُ: لا، لأنَّنا لو قُلْنا أمامَهُ: إنَّ كلامَ اللهِ حادثٌ، لَفَهِمَ ذلك خطأً، لكنْ نُبيِّنُ له أوَّلًا مَعْنى كلمةِ حادثٍ، وأنَّه لا يَلزَمُ من حُدوثِ شيءٍ أنْ يكونَ مخلوقًا، ثُم إذا تبَيَّنَ له ذلك، فمنَ المُمكِنِ أنْ نقولَ: إنَّ كلامَ اللهِ تعَالَى آحادُهُ حادثةٌ، قال اللهُ تعَالَى في القُرآنِ: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ﴾ [الأنبياء:٢].

ويتفرَّعُ على ذلك القولُ في القُرآنِ:

القولُ في القُرآنِ الكَريمِ فَرْعٌ منَ القَولِ في كلامِ اللهِ على سَبيلِ العُمومِ، لكنْ يَنُصُّ العُلماءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ عليه؛ لأنَّه هو الذي حصَلَتْ فيه المِحنةُ بينَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ والجَهميَّةِ والمُعتزِلةِ.

قال أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ: القُرآنُ كلامُ اللهِ مُنَزَّلٌ غيرُ مخلوقٍ، والدليلُ ما سبَقَ من قولِ الرسولِ ﷺ: «**أَلَا رَجلٌ يُؤْويني حتى أُبَلِّغَ كلامَ ربِّي، فإنَّ قُرَيْشًا مَنعَتْني أنْ أُبَلِّغَ كلامَ رَبِّي**»[1] أيِ: القُرآنَ، والقُرآنُ كلامُ اللهِ، لقولِهِ تعالَى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٦]، يَعْني: يَسمَعَ كلامَ اللهِ، وكذلك قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿هَـٰذَا كِتَـٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيْكُم بِٱلْحَقِّ﴾ [الجاثية:٢٩]، والنطقُ كلامٌ.

وأمَّا كونُهُ مُنزَّلًا، فهو كثيرٌ في القُرآنِ، كقولِهِ: ﴿كِتَـٰبٌ أَنزَلْنَـٰهُ إِلَيْكَ مُبَـٰرَكٌ﴾ [ص:٢٩]، وقولِهِ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ﴾ [النحل:٤٤]، وقولِهِ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر:١] إلى غيرِ ذلك منَ الآياتِ الدالَّةِ على أنَّ القُرآنَ مُنَزَّلٌ.

فإنْ قال قائلٌ: كونُهُ مُنزَّلًا لا يمنَعُ أنْ يكونَ مخلوقًا، لأنَّنا نَجِدُ أشياءَ مُنَزَّلةً، وهي مخلوقةٌ، قال اللهُ تعالَى: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾ [الأنعام:٩٩]، يَعْني المطَرَ، وهو مخلوقٌ، وقال تعالَى: ﴿وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ﴾ [الحديد:٢٥]، والحديدُ مخلوقٌ، وقال تعالَى: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَـٰمِ ثَمَـٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ﴾ [الزمر:٦]، والأنعامُ مخلوقةٌ.

والجوابُ أنْ نقولَ: المُنَزَّلُ نوعانِ: أعْيانٌ قائمةٌ بنفسِها وأوصافٌ، فالأعْيانُ القائمةُ بنفسِها تكونُ مخلوقةً؛ لأنَّها بائنةٌ منَ اللهِ كالمطَرِ، والأنعامِ، والحديدِ.

وأوصافٌ لا تقومُ بنفْسِها مثلُ الكلامِ، فهو صفةٌ من صفاتِ المُتكلِّمِ، فإذا قال اللهُ تعالَى: أنزَلَ عليكَ الكتابَ، أوِ القُرآنَ، أو ما أشبَهَ ذلك -وهو كلامٌ- عَلِمْنا أنَّه غيرُ مخلوقٍ؛ لأنَّ الكلامَ وَصفٌ قائمٌ بالمُتكلِّمِ، بخِلافِ الماءِ النازلِ منَ السماءِ،

---

(١) أخرجه أحمد (٣/ ٣٩٠)، وأبو داود: كتاب السنة، باب في القرآن، رقم (٤٧٣٤)، والترمذي: كتاب فضائل القرآن، رقم (٢٩٢٥)، وابن ماجه: المقدمة، باب فيما أنكرت الجهمية، رقم (٢٠١)، والنسائي في الكبرى رقم (٧٦٨٠)، من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والحديدِ، والأنعامِ، وحينَئذٍ يكونُ هذا الكلامُ الذي ذَكَرَ اللهُ تعَالَى أنَّه نازلٌ يكونُ هو كلامُهُ، وليس مخلوقًا من مخلوقاتِهِ.

فإذا قال قائلٌ: هاتوا لنا دليلًا على لفظِ (غيرُ مخلوقٍ)!

فالجوابُ: إذا قُلْنا: إنَّ القُرآنَ كلامُ اللهِ تعَالَى والكلامُ صفةُ المُتكلِّمِ لَزِمَ من ذلك أنْ يكونَ غيرَ مخلوقٍ، فالدَّلالةُ هنا دَلالةُ الْتِزامٍ، وقد عَلِمْنا فيما سبَقَ أنَّ دَلالةَ الالْتِزامِ مُعتبَرةٌ، كدَلالةِ التضَمُّنِ والمُطابَقةِ.

ثُم نقولُ ثانيًا: الذي ألجَأَنا إلى ذِكْرِ هذه الكلمةِ وإنْ كانت معلومةً من قولِنا: كلامُ اللهِ؛ أنَّ هناك قومًا قالوا: إنَّه مخلوقٌ، فنحن جِئْنا بها لِندفَعَ هذا القولَ؛ لأنَّهم يقولونَ: نحن نقولُ: إنَّه كلامُ اللهِ ومُنزَّلٌ، لكنَّه مخلوقٌ، فلهذا اضطرَّ العُلماءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ إلى أنْ يقولوا: غيرُ مخلوقٍ، وإنْ كان هذا غيرَ موجودٍ في كلامِ اللهِ، وكلامِ رسولِهِ، لكنْ كُلَّما حدَثَتْ بِدْعةٌ وجَبَ علينا نَفيُ هذه البِدْعةِ.

وكما قالوا أيضًا: إنَّ اللهَ تعَالَى يَنزِلُ إلى السماءِ الدُّنيا بذاتِهِ، فكلمةُ (بذاتِهِ) غيرُ موجودةٍ في الحديثِ، لكنْ نَذْكُرها رَدًّا لقولِ مَن قال: يَنزِلُ برحمَتِهِ، أو يَنزِلُ مَلَكٌ من ملائكتِهِ، أو يَنزِلُ أمرُهُ، وما أشبَهَ ذلك، وإنَّما لم يَقُلِ الرسولُ ﷺ: بذاتِهِ؛ لأنَّه إذا قال: يَنزِلُ ربُّنا إلى السماءِ الدُّنيا وخاطَبَ قومًا على فِطرتِهم، وعلى سَليقتِهمُ العربيَّةِ، فإنَّهم يَفهَمونَ نزولَهُ بذاتِهِ، فكلمةُ (بذاتِهِ) مَفهومةٌ من قولِهِ: «يَنزِلُ ربُّنا»، كما أنَّه لمَّا قال: «خَلَقَ السَّمَواتِ والأرضَ» نقولُ: بذاتِهِ، ونقولُ: «اسْتَوى على العَرشِ» بذاتِهِ، وهكذا كلُّ فِعلٍ يُضيفُهُ اللهُ إلى نفْسِهِ فهو إلى ذاتِهِ، وحينَئذٍ نقولُ: إنَّنا اضطُرِرْنا إلى كلمةِ بذاتِهِ دَفعًا لقولِ مَن يقولُ: إنَّه يَنزِلُ أمرُهُ، أو رحمتُهُ، أو مَلَكٌ من ملائكتِهِ، وهذا

لا بأْسَ به؛ لأَنَّه المقصودُ من دَفْعِ هذه البِدْعةِ.

وخالَفَ أهلَ السُّنَّةِ والجماعةِ في ذلك طوائفُ نَذكُرُ منهم طائفتَيْنِ:

الطائفةُ الأُولى تقولُ: إنَّ كلامَ اللهِ مُتعلِّقٌ بمَشيئتِهِ وبحُروفٍ وأصواتٍ مسموعةٍ، لكنَّهُ مخلوقٌ من مخلوقاتِهِ، لا صفةٌ من صفاتِهِ، وهذا قولُ المُعتزِلةِ والجَهميَّةِ.

قالوا: خَلَقَ أصواتًا تُسمَعُ وحُروفًا، وأضافَها إليه إضافةَ تَشريفٍ وعِنايةٍ، وليستْ إضافةَ صفةٍ، فعندَهم كلامُ اللهِ كمساجِدِ اللهِ، وكناقةِ اللهِ، وكبيتِ اللهِ، فالمسجِدُ، والبيتُ، والناقةُ مخلوقٌ مضافٌ إلى اللهِ، فكذلك كلامُ اللهِ مخلوقٌ مضافٌ إلى اللهِ، قالوا: وكلَّمَ اللهُ موسى منَ الشجرةِ؛ لأنَّه خلَقَ كلامًا في الشجرةِ فسمِعَهُ موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ!.

وجِبريلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ نزَلَ بالقُرآنِ إلى محمَّدٍ ﷺ، خلَقَ اللهُ كلامًا في جِبريلَ، وأضافَهُ إلى نفْسِهِ، فهذا هو كلامُ اللهِ.

وشُبْهَتُهم في هذا القولِ: أنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لا تقومُ به الأفعالُ الاختياريَّةُ؛ لأنَّهم يقولونَ: لو كان كلامُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ صفةً من صفاتِهِ لزِمَ أنْ تقومَ به الحوادثُ، لأنَّ الكلامَ يَحدُثُ شيئًا فشيئًا، وفي كلِّ مناسَبةٍ، فيَلزَمُ أنْ تَقومَ الحوادثُ به، ولا تقومُ الحوادثُ إلَّا بحادثٍ.

أو يقولونَ: الكلامُ صفةُ المُتكلِّمِ، فهو عرَضٌ منَ الأعراضِ، والأعراضُ لا تقومُ إلَّا بجِسمٍ، والأجسامُ مُتماثِلةٌ.

ونحن نرُدُّ على هذا بما يَلي:

أوَّلًا: قولُهم: «إنَّ الحوادثَ لا تقومُ إلَّا بحادثٍ» سبَقَ أنْ قُلْنا: إنَّ هذا اللازِمَ باطلٌ، وأنَّه ليس بصحيحٍ أنَّ الحوادثَ لا تقومُ إلَّا بحادثٍ، والحوادثُ بعدَ المُحدِثِ بلا شكٍّ، فلا يَلزَمُ من هذا أنْ نقولَ: إنَّ الحوادثَ لا تقومُ إلَّا بحادثٍ، بلْ نقولُ: إنَّ الحوادثَ قد تقومُ بالحادثِ، وقد تقومُ بغيرِ الحادثِ؛ لأنَّه لا بُدَّ أنْ يكونَ المُحدِثُ سابقًا على الحادثِ، وحينَئذٍ نقولُ: إنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ سابقٌ على جميعِ الحوادثِ، والحوادثُ التي تقومُ باللهِ مُمكنةٌ، فاللهُ عَزَّوَجَلَّ قد يقومُ به الكلامُ، وقد يقومُ به الضحِكُ والفَرَحُ، والعَجَبُ، والرِّضا، والكَراهةُ، والسُّخطُ، وما أشبَهَ ذلك.

وقولُهم: «إنَّ الأعراضَ لا تقومُ إلَّا بجِسمٍ»، فهذا غيرُ صحيحٍ، والأعراضُ قد تقومُ بغيرِ الأجسامِ، كالحَرِّ الشديدِ، والنهارِ الطويلِ، وما أشبَهَ ذلك، وقولُهم: «الأجسامُ مُتماثِلةٌ»، هذا أيضًا باطلٌ، فهي غيرُ متماثِلةٍ، لا بالذواتِ، ولا بالصفاتِ، ولا بالحدوثِ أيضًا، بعضُها سابقٌ لبعضٍ، وبعضُها يَبْقى طويلًا، وبعضُها لا يَبْقى طويلًا.

إذنْ: بطَلَتْ شُبْهَتُهم، ونقولَ: إنَّ الكلامَ صفةٌ قائمةٌ باللهِ عَزَّوَجَلَّ ليست بائنةً منه، ولا مخلوقًا من مخلوقاتِهِ.

والطائفةُ الثانيةُ تقولُ: إنَّ كلامَ اللهِ صفةٌ من صفاتِهِ، لكنَّه مَعْنًى قائمٌ بنفْسِهِ غيرُ مُتعلِّقٍ بمَشيئتِهِ، بل لازمٌ لذاتِهِ كلُزومِ الحياةِ والعِلمِ.

فليس شيئًا يُسمَعُ، ولا شيئًا يَتركَّبُ من حُروفٍ، وهو غيرُ مُتعلِّقٍ بمَشيئتِهِ، يَعْني ليس يَقدِرُ أنْ يَتكلَّمَ إنْ شاءَ، ولا يَتكلَّمَ إنْ شاءَ.

وأمَّا قولُهم: «لازمٌ لذاتِهِ كلُزوم الحياةِ والعِلمِ»، فحقيقةُ قولِهم هذا أنَّ مَعْنى الكلامِ تَأَوَّلَ إلى مَعْنى العِلمِ، مثالُهُ: عندَما أُفكِّرُ في إلقاءِ خُطبةٍ، وأُكوِّنُ في ذِهْني عناصرَها، وأُرتِّبُ هذه العناصرَ، هذا هو الكلامُ عندَ هذه الطائفةِ.

والحقيقةُ أنَّ هـذا القائمَ بنفْسِهِ هـو عبارةٌ عن عِلْمي بماذا أقـولُ على سَبيلِ التقريرِ، وليس هو الكلامَ، ولا يُقالُ: إنِّي مُتكلِّمٌ.

فإذا قيلَ لهم: أليس كلامُ اللهِ يُسمَعُ؟ قالوا: يَسمَعُ، ومَا يَسمَعُ فهو مخلوقٌ يُعَبَّرُ به عمَّا في نفْسِ اللهِ، ولهذا يقولونَ: القُرآنُ ليس كلامَ اللهِ، ولكنَّهُ عبارةٌ عن كلامِ اللهِ، وهؤلاء همُ الأشاعرةُ.

وقالـوا أيضًا: قـولُ اللهِ تعالَى: ﴿وَيَقُولُونَ فِىٓ أَنفُسِهِمۡ لَوۡلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾ [المجادلة:٨]، فأثبتَ أنَّ في النفْسِ قولًا، كذلك في نفْسِ اللهِ قولٌ وكلامٌ.

ولا شكَّ أنَّ الطائفةَ الأُولى أقربُ إلى الصوابِ، وبهذا يَتبيَّنُ أنَّ شَطحَ الأشاعرةِ في كلامِ اللهِ أشدُّ من شَطحِ المُعتزِلةِ والجَهميَّةِ.

واستَدَلُّوا بقولِ الأَخْطَلِ[1]:

إنَّ الكـلامَ لَفـي الفُـؤادِ وإنَّـما ... جُعِلَ اللسـانُ عـلى الفُـؤادِ دَلـيلَا

وجهُ الدَّلالةِ منَ هذا البيتِ: «إنَّ الكلامَ لَفِي الفُؤادِ».

وقالوا: أمَّا شُبْهتُنا التي مَنَعَتْنا أنْ نقولَ: هو كلامٌ حقيقيٌّ، فلأنَّ لدَيْنا قاعدةٌ،

---

(١) البيت نسبه البعض إلى الأخطل، وليس في ديوانه، انظر: الموشى لأبي الطيب الوشاء (ص:٨)، وتمهيد الأوائل لأبي بكر الباقلاني (ص:٢٨٤)، والفصل في الملل والنحل للشهرستاني (٣/ ١٢٢)، ومجموع الفتاوى (٧/ ١٣٨).

وهي أَنَّنا إذا قُلْنا: إنَّ الكلامَ صفتُهُ مُتعلِّقٌ بمَشيئتِهِ لزِمَ من ذلك قيامُ الحوادثِ باللهِ، والحوادثُ لا تقومُ إلَّا بحادثٍ.

الردُّ عليهم:

أوَّلًا: بالنسبةِ للبيتِ فالقائلَ نَصرانيٌّ، والنَّصْرانيُّ ليس حُجَّةً فيما يُخبِرُ به؛ لأنَّ اللهَ تعالَى يقولُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [الحجرات:٦]، فإذا كان الفاسقُ لا نَقبَلُ خَبَرَهُ إلَّا بعدَ التبيُّنِ والتثبُّتِ، فالكافرُ من بابِ أَوْلى.

ثانيًا: أنَّ الأَخْطَلَ يُريدُ أنَّ الكلامَ الحقيقيَّ هو الكلامُ الذي يكونُ في القلبِ مُقدَّرًا أوَّلًا، ثُم يُعَبِّرُ عنه اللسانُ، أمَّا كلامُ اللغْوِ الذي يَهْذي به الإنسانُ كالمُهَذِّرِ، والنائمِ، والغافلِ، فهذا ليس بكلامٍ؛ لأنَّه لَغْوٌ، فهو يُريدُ الكلامَ الحقيقيَّ المُعتبَرَ، وهو الذي يكونُ أوَّلًا في القلبِ، ثُم يُعبِّرُ عنه اللسانُ، وهذا صحيحٌ.

واللهُ تعَالَى هو الذي ابتَدَأَ الكلامَ، لا جِبريلُ، ولا محمَّدٌ -عليهما الصلاةُ والسلامُ- ولهذا يُنسَبُ إلى اللهِ تعَالَى حقيقةً، ويُنسَبُ إلى جِبريلَ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ ويُنسَبُ إلى محمَّدٍ ﷺ فيُنسَبُ إلى جِبريلَ رسالةً، وإلى محمَّدٍ تبليغًا إلى الأُمَّةِ، قال اللهُ تعَالَى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ ١٩ ذِي قُوَّةٍ عِندَ ذِي ٱلۡعَرۡشِ مَكِينٖ﴾ [التكوير:١٩-٢٠].

فالمُرادُ بالرسولِ هنا جِبريلُ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ وقال تعَالَى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ ٤٠ وَمَا هُوَ بِقَوۡلِ شَاعِرٖ﴾ [الحاقة:٤٠-٤١]، فهذا هو محمَّدٌ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

وأمَّا قولُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ عنِ القُرآنِ: «منه بدأَ، وإليه يَعودُ» فقد فُسِّرَتْ بتفسيرَيْنِ:

أحَدُها: أنَّه يَرجِعُ إليه رُجوعًا حِسيًّا في آخِرِ الزمانِ، حيثُ يُنزَعُ منَ المصاحِفِ والصدورِ، وهذا -واللهُ أعلمُ- يكونُ حينَ يُعرِضُ الناسُ عن هذا القُرآنِ إعراضًا كُليًّا، ولا يكونُ لدَيْهم نحوَهُ لا تصديقٌ بخبَرٍ، ولا عملٌ بحُكمٍ، فيرفَعُهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ تكريمًا له، ونظيرُ ذلك هدمُ الكعبةِ حينَ يَمتَهِنُها الناسُ آخرَ الزمانِ.

الثاني: يَعودُ إليه عَوْدًا مَعنويًّا، أيْ: أنَّه لا يُضافُ إلَّا إلى اللهِ، فصفةُ الكلامِ الذي هو القرآنُ تَعودُ إلى اللهِ، وكِلا الأمرَيْنِ حقٌّ.

وأمَّا مَن قالوا: إنَّه مخلوقٌ؛ فقدِ استَدَلُّوا بقولِهِ تعالَى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان:٢]، وقولِهِ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر:٤٩]، وقولِهِ: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف:٣]، والجَعْلُ بمَعْنى الخَلْقِ، لقولِهِ تعالَى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى جَعَلَ فِى ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا﴾ [الفرقان:٦١]، وقالوا: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾، فهل تقولُ: إنَّ القُرآنَ شيءٌ أو ليس بشيءٍ؟ فإنْ قُلتَ: ليس بشيءٍ، فالأمرُ مُشكِلٌ، وقد كَفَرْتَ؛ لأنَّ القُرآنَ أعظمُ الأشياءِ، وإنْ قُلتَ: إنَّه شيءٌ فبيِّنْ لنا دَليلًا يُخرِجُهُ من هذا العُمومِ، وإلَّا فإنَّه داخلٌ في العُمومِ.

والجوابُ أنْ نقولَ لهمُ: الردُّ على هذا الكلامِ من وُجوهٍ:

الوجهُ الأوَّلُ: نحن نُؤمِنُ أنَّ القُرآنَ شيءٌ، ولكنْ ليس كلُّ شيءٍ يكونُ مخلوقًا، هل تقولونَ: إنَّ اللهَ شيءٌ، إنْ قالوا: لا، قُلْنا: جحَدْتمُ اللهَ، وكذَّبْتم بالقُرآنِ، وإنْ قالوا: نَعم، قُلْنا: على قاعدتِكم يَلزَمُ أنْ يكونَ اللهُ مخلوقًا؛ لأنَّ اللهَ يقولُ: ﴿قُلْ أَىُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً قُلِ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام:١٩]، قال البُخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فسمَّى اللهُ نفسَهُ شيئًا[1]،

---

(١) صحيح البخاري (٩/ ١٢٤).

إذنْ نقولُ لهؤلاء: ليس كلُّ شيءٍ يكونُ شيئًا يكونُ مخلوقًا، فقد يكونُ الشيءُ شيئًا، وهو ليس بمخلوقٍ.

الوجهُ الثاني: قولُهُ تعالَى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾، ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٖ﴾ هذا العمومُ، وليس العمومُ نصًّا في جميعِ أفرادِهِ، وإنَّما دَلالةُ العُمومِ على أفرادِهِ دَلالةٌ ظاهرةٌ، لا دَلالةُ نصٍّ، ولهذا يُستعمَلُ العُمومُ أحيانًا، وقد دخلَهُ التخصيصُ، ويُستعمَلُ العُمومُ أحيانًا مُرادًا به الخاصُّ، وهذا يدُلُّ على أنَّ دَلالتَهُ على جميعِ أفرادِهِ دَلالةٌ ظاهرةٌ، لا دَلالةُ نصٍّ، ودَلالةُ الظاهرِ ليست نصًّا قاطعًا.

الوجهُ الثالثُ: إنَّه يجوزُ أنْ يُعبَّرَ بهذا التعبيرِ عن شيءٍ لا يَشمَلُهُ هذا التعبيرُ، قال اللهُ تعالَى عن ريحِ عادٍ: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيۡءِۭ﴾ [الأحقاف:٢٥]، وهي لم تُدمِّرْ إلَّا شيئًا قليلًا، بل حتى مساكنُ عادٍ لم تُدمِّرْها.

وقال عن بِلْقيسَ: ﴿وَأُوتِيَتۡ مِن كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [النمل:٢٣]، وهي لم تُؤْتَ كلَّ شيءٍ، فإنَّ مُلكَ سُلَيمانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ليس لها عليه سُلطانٌ، وعلى هذا فمِثْلُ هذا التعبيرِ لا يدُلُّ على التعميمِ في كلِّ شيءٍ.

الوجهُ الرابعُ: قالوا: إنَّ اللهَ تعالَى قال: ﴿إِنَّا جَعَلۡنَٰهَا﴾، والجَعْلُ بمَعْنى الخَلقِ، واستدَلُّوا بقولِهِ تعالَى: ﴿وَجَعَلۡنَا ٱلسَّمَآءَ سَقۡفٗا مَّحۡفُوظٗا﴾ [الأنبياء:٣٢]، وقولِهِ: ﴿وَجَعَلۡنَا ٱلَّيۡلَ لِبَاسٗا﴾ [النبأ:١٠] وما أشبهَ ذلك.

فنقولُ: الجَعْلُ قد يُرادُ به الخَلقُ، وقد يُرادُ به التصييرُ، فمَعْنى جَعَلْناهُ: أيْ: صيَّرْناهُ في لُغةِ العربِ، لقولِهِ تعالَى في الآيةِ الثانيةِ: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا﴾ [يوسف:٢]، وكَونُ الشيءِ يُجعَلُ بلغةٍ دونَ أُخْرى، لا يَلزَمُ منه أنْ يكونَ مَخلوقًا؛ لأنَّكَ

أنتَ تُخاطِبُ العربيَّ باللسانِ العربيِّ، فتقولُ: جَعَلْتُ قَوْلي له عَربيًّا، وتُخاطِبُ العَجميَّ باللسانِ العَجميِّ، فتقولُ: جَعَلْتُ قَوْلي له أَعْجميًّا، ولا يَفهَمُ أحدٌ أنَّ هذا خَلْقٌ، ولكنَّهُ تَصييرٌ.

الوجهُ الخامسُ: يدُلُّ على أنَّ القُرآنَ ليس مخلوقًا أنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ يقولُ: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف:٥٤]، وقَسيمُ الشيءِ مُباينٌ للشيءِ، وضدٌّ له، والقُرآنُ منَ الأمرِ لقولِهِ تعالَى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى:٥٢].

الوجهُ السادسُ: أنْ يُقالَ: إنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أضافَ القُرآنَ إليه، والقُرآنُ كلامٌ، والكلامُ إنَّما يُضافُ إنْ تكلَّمَ بهِ، فهو صفةٌ وليس بعَينٍ بائنةٍ عنِ المُتكلِّمِ حتى نقولَ: إنَّه مخلوقٌ.

الوجهُ السابعُ: أنْ نقولَ: على زَعمِكم يَقْتَضي أنْ يكونَ كلُّ كلامٍ تكلَّمَ به الناسُ، فإنَّه يَصِحُّ أنْ تقولَ له: إنَّه كلامُ اللهِ، لأنَّ اللهَ خلَقَهُ، فما دُمْتم تقولونَ: إنَّ اللهَ تعالَى خلَقَ هذه الحروفَ، والأحداثَ في شيءٍ ما، وسمِعَهُ الرسولُ المَلَكيُّ، أوِ الرسولُ البَشَريُّ؛ فقولوا إذنْ: كلُّ كلامٍ خلَقَهُ اللهُ في الإنسانِ فهو كلامُ اللهِ.

وأمَّا الجوابُ عنِ استدلالِ الأشاعرةِ بقولِهِ تَعالَى: ﴿وَيَقُولُونَ فِىٓ أَنفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾ [المجادلة:٨] أنْ نقولَ: هذا ليس قولًا مُطلَقًا، حتى تقولونَ: إنَّ القولَ ما كان في النفسِ، بلِ القولُ هنا قُيِّدَ، وهو حُجَّةٌ عليكم، وليس لكم، فالقولُ إذا أُطلِقَ فهو ما كان بحرفٍ وصوتٍ وإذا قِيلَ: قالَ في نفْسِهِ، فمَعْناهُ: أنَّه حدَّثَ نفْسَهُ بهذا، ولكنَّهُ لا يَصِحُّ أنْ يُقالَ: «القولُ» على الإطلاقِ إلَّا لِما كان منطوقًا به بحرفٍ وصوتٍ.

الجوابُ عن شُبْهَتِهم: وهي أنَّ الكلامَ حادثٌ، والحادثُ لا يقومُ إلَّا بحادثٍ، أنْ نمنَعَ هذا اللازِمَ؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ قَبولِ الدَّعْوى إلَّا بدليلٍ، فنقولُ: هاتوا دليلًا على أنَّ الحوادثَ لا تقومُ إلَّا بحادثٍ، وإلَّا فإنَّنا نَمنَعُهُ.

المثالُ الخامسُ: مَجيءُ اللهِ تعَالَى وإتيانُه:

وهو من صفاتِهِ الثُّبوتيَّةِ الفِعليَّةِ، منَ الصفاتِ الثُّبوتيَّةِ؛ لأنَّه ثابتٌ، منَ الفِعليَّةِ؛ لأنَّه يَتعلَّقُ بمَشيئتِهِ، وهذا النوعُ منَ الصفاتِ سبَقَ لنا أنَّ أكثَرَ الأشاعرةِ يُنكرونَهُ، ويقولونَ: إنَّ اللهَ لا يوصَفُ بصفاتٍ فِعليَّةٍ.

الدليلُ منَ القُرآنِ:

١- قولُهُ تعالَى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر:٢٢].

٢- وقولُهُ تعالَى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [البقرة:٢١٠].

٣- وقولُهُ تعالَى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام:١٥٨].

٤- وقولُهُ تعالَى: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا﴾ [الفرقان:٢٥].

ومذهَبُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ أنَّنا نقولُ في هذا ما قال ربُّنا، لا نَتجاوَزُ القُرآنَ والحديثَ، وجاءَ في الحديثِ عنِ النبيِّ ﷺ: «**إنَّ اللهَ يَأْتي يومَ القيامةِ للقَضاءِ بينَ عِبادِهِ**»(١).

---

(١) يعرف باسم حديث الصور، أخرجه ابن راهويه في المسند رقم (١٠)، وابن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة رقم (٢٧٣)، والطبري في التفسير (٣/ ٦١١- ٦١٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

١- فقولُهُ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر:٢٢]، هذا يومَ القيامةِ، والدليلُ هو قولُهُ تعالَى قَبلَها: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ [الفجر:٢١]، فإذا كان كذلك، فإنَّنا نقولُ: هذا المجيءُ حقيقةً، ونقولُ: جاءَ بنفْسِهِ.

٢- وقولُهُ تعالَى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [البقرة:٢١٠]، المُرادُ بها إتيانُ اللهِ بنفْسِهِ، وحينَئذٍ يُشكِلُ على بعضِ الناسِ قولُهُ: ﴿فِى ظُلَلٍ﴾، فإنَّ هذا يَقتَضي أنَّ الظُّلَلَ مُحيطةٌ باللهِ عَزَّوَجَلَّ لأنَّ (في) للظرفيَّةِ، والأصلُ في الظرفِ أنْ يكونَ مُحيطًا بالمَظروفِ! والجوابُ: أنَّ (في) تأْتي بمَعْنى (معَ) في اللُّغةِ العربيَّةِ كما يُقالُ: جاءَ فُلانٌ في طائفةٍ من أصحابِهِ، أيْ: معَ طائفةٍ، وهذا المَعْنى هنا مُتعيِّنٌ، فـ(في) هنا للمُصاحبةِ، وليست للظرفيَّةِ، وإنَّما قُلْنا بذلك؛ لأنَّنا نَعلَمُ عِلمَ اليقينِ أنَّ اللهَ لا يُحيطُ به شيءٌ من مخلوقاتِهِ، فهذه ظُلَلٌ منَ الغَمامِ تَشَقَّقُ السماءُ بها.

والمُرادُ بالسماءِ العُلوُّ لَمجيءِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وبهذا تَعرِفُ كيف استَدْلَلْنا بقولِهِ تعالَى: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا﴾ [الفرقان:٢٥]، على أنَّها دالَّةٌ على إتيانِ اللهِ، ولهذا جعَلَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْميةَ رَحِمَهُ اللَّهُ في (العقيدةِ الواسطيَّةِ)[1]: هذه الآيةُ منَ الآياتِ الدالَّةِ على إتيانِ اللهِ جَلَّ وَعَلَا.

٣- وقولُهُ تعالَى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام:١٥٨]، مَعْنى الآيةِ: يَعْني لا يَنتَظِرُ هؤلاء إلَّا الموتُ، فتأْتيهمُ الملائكةُ تَقبِضُ أرواحَهم، أو يَأْتي ربُّكَ يومَ القيامةِ لمُحاسبتِهم، أو يَأْتي بعضُ آياتِ

(١) العقيدة الواسطية -ضمن مجموع الفتاوى (٣/ ١٣٣).

ربِّكَ، وهو طُلوعُ الشمسِ من مَغرِبِها، كما في الحديثِ[(١)].

وفي هذا التقسيمِ دليلٌ على أنَّه لا يُمكِنُ أنْ يُحوَّلَ الكلامُ عن ظاهِرِهِ؛ لأنَّكَ إنْ حوَّلْتَهُ عن ظاهِرِهِ في قولِهِ: ﴿أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ﴾ لزِمَ أنْ تُحوِّلَهُ عن ظاهِرِهِ في قولِهِ: ﴿أَن تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾، وفي قولِهِ: ﴿أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾، فإنْ لم تَفعَلْ فقد تَناقَضْتَ، وهذا من فوائدِ دَلالةِ الاقْتِرانِ؛ لأنَّ من فوائدِهِ: أنَّه إذا اقترَنَ شيئانِ في حُكمٍ منَ الأحكامِ؛ فإنَّه لا يُمكِنُ التفريقُ بينَهما، فإنْ فرَّقَ بينَهما المُستدِلُّ كان ذلك دليلًا على تناقُضِهِ.

٤- وقولُهُ تعالَى: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ﴾ هذا يكونُ يومَ القيامةِ، فيُفسِّرُها قولُهُ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ﴾ [البقرة:٢١٠].

فإنْ قال قائلٌ: المُرادُ بإتيانِ اللهِ تعالَى إتيانُ أمرِهِ لا إتيانُ نفْسِهِ، بدليلِ قولِهِ: ﴿أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل:١]، والمُرادُ بأمرِ اللهِ هنا العذابُ أوِ القيامةُ، وهذه الآيةُ تُفسِّرُ الآياتِ التي فيها إتيانُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ لأنَّ القُرآنَ يُفسِّرُ بعضُهُ بعضًا، وقالوا: إنَّ اللهَ إذا أتى لزِمَ أنْ يَخلوَ منه العَرشُ، وأنْ يَتحرَّكَ، وأنْ تقومَ به الحوادثُ، وهذا كلُّهُ مُستحيلٌ على اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

قُلْنا: هنا شُبْهتانِ:

أمَّا الردُّ على الشُّبْهةِ الأُولى: فإنَّ هنا قاعدةً ذكَرَها شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيمية

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا﴾، رقم (٤٦٣٦)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان، رقم (١٥٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابِهِ (دَرءُ تعارُضِ العقلِ والنقلِ): «ما من صاحبِ بِدْعةٍ يَستدِلُّ بنصٍّ صحيحٍ منَ الكتابِ والسُّنَّةِ إلَّا كان ذلك دليلًا عليه»[1].

أوَّلًا: وجهُ ذلك لأنَّ الذي تكلَّمَ بها هو الذي تكلَّمَ بالآيةِ السابقةِ، الذي قال: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ هو الذي قال: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾، وإذا كان كذلك، فإنَّه لو أرادَ بالآية الثانيةِ إتيانَ الأمرِ لعبَّرَ به، لئَلَّا يَشتبِهَ على الخَلقِ، وهذا ليس من بابِ الإطلاقِ والتقييدِ؛ لأنَّ الحُكمَ ليس على فعلٍ واحدٍ، بل هو على شيئَيْنِ: إتيانِ اللهِ، وإتيانِ أمرِهِ؛ لأنَّكَ لو قيَّدْتَ أحدَهما بالآخَرِ ألْغَيْتَ دَلالةَ الثاني إطلاقًا.

ثانيًا: لا يُمكِنُ هنا حَملُ المُطلَقِ على المُقيَّدِ؛ لأنَّنا لو حمَلْنا المُطلَقَ على المُقيَّدِ هنا أُلْغيَتْ دَلالةُ المُطلَقِ مُطلقًا لاختلاف مَوضِعَي الحُكمِ، فمَثلًا: إذا قُلْنا: إذا جاءَ ربُّكَ؛ فمَجيءُ اللهِ بالكليَّةِ، وصارَ المَجيءُ لأمرِهِ يَتطلَّبُ دَلالةَ الآيةِ الأُولى مُطلقًا بخلافِ المُطلَقِ والمُقيَّدِ، فلو قُلتَ: أعتِقْ رَقبةً، ثُم قُلتَ: أعتِقْ رَقبةً مؤمِنةً، صارَ الثاني مُقيِّدًا للأوَّلِ، لكنْ لم يَخرُجْ عن مدلولِهِ؛ لأنَّ مَن أعتَقَ رَقبةً مؤمِنةً فقد أعتَقَ رقبةً.

وأمَّا الردُّ على الشُّبْهةِ الثانيةِ: فإنَّ قولَهم: بأنَّنا إذا قُلْنا بمَجيءِ اللهِ لزِمَ من ذلك خُلوُّ العَرشِ، وقيامُ الحوادثِ به، فالجوابُ عليه أنْ نقولَ:

إنَّ هَذا ليسَ كالمخلُوقِ -الَّذِي إِذَا نَزَلَ يخلُو مِنْهُ العَرْشُ أَوْ يكُونُ شَيْءٌ مِنَ السَّموَاتِ فوقَهُ- وعَلَيْنَا أَنْ نُؤمِنَ بهَذَا، ولَا نتعَرَّضَ لهَذِهِ التَّقدِيرَاتِ؛ لأَنَّ هَذِهِ التَّقديرَاتِ مَا حَدَثَتْ إلَّا أخِيرًا.

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/ ٣٧٤).

والمُسلِمُونَ في عَهْدِ الصَّحابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أخَذُوا القُرآنَ بظَاهِرِهِ وتَركُوا هَذِهِ التَّقديرَاتِ، مَا قَالُوا: يخْلُو مِنْهُ العَرْشُ أَوْ لَا يخْلُو، وَلَا قَالُوا: إنَّهُ معَنَا يكُونُ فِي الأَرْضِ؛ لأَنَّهُم عرَفُوا أنَّ اللهَ تعالَى مُنزَّهٌ عَنْ ذَلِكَ، فالوَاجِبُ علَيْنا أَنْ نَأخُذَ القُرآنَ بظَاهِرِهِ.

فهَذَا الإمَامُ أحمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ أنْكرَ عَلَى ابْنِهِ عَبْدِ اللهِ مسأَلَةً دُونَ هَذَا، لمَّا قَالَ لَهُ عبدُ اللهِ: يَا أَبَتِ إنَّ الرَّسُولَ ﷺ يقُولُ في رَمَضَانَ: «**تُصفَّدُ الشَّياطِينُ**»، ونَحْنُ نَرَى الإنسَانَ يَصْرَعُهُ الشَّيطَانُ، كَيْفَ هَذَا؟ فقَالَ لَهُ: أعْرِضْ عَنْ هَذَا، هكَذَا جَاءَ الحدِيثُ؛ فنهَاهُ أَنْ يُعارِضَ الحَدِيثَ بالوَاقِعِ، بَلْ وَلَا تَأَوَّلَ الحَدِيثَ؛ ليُوافِقَ الوَاقِعَ، بَلْ قَالَ: أعْرِضْ عَنْ هَذَا، هَكَذَا جَاءَ الحَدِيثُ؛ وهَذَا الوَاجِبُ عَلَيْنَا فِيمَا جاءَتْ بِهِ النُّصوصُ مِنْ أُمُورٍ لَا نُدركُها نحنُ؛ أَنْ نُسلِّمَ، نَقُولُ: سَمِعْنَا وآمَنَّا وصَدَّقْنَا.

أمَّا كَوْنُ الوَاحِدِ مِنَّا يَقُولُ: لمَاذَا؟ ولمَاذَا؟ فَلَا يَنْبَغِي؛ ومِثْلُ ذَلِكَ مَا قَالَهُ بعضُ النَّاسِ بَعْدَ أَنْ تَفتَّحَ العِلْمُ الكَونيُّ قَالُوا: إذَا كَانَ اللهُ ينْزِلُ إِلَى السَّماءِ الدُّنيَا ثُلُثَ كُلِّ ليلَةٍ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ دَائِمًا في السَّماءِ الدُّنيَا؛ لأَنَّ الثُّلُثَ لَا يَزَالُ فِي السَّماءِ الدُّنيَا. نقُولُ: أَعْرِضْ عَنْ هَذَا، ولَا تُقدِّرْ هَذَا الشَّيءَ، أَنْتَ مَا دَامَ الثُّلُثُ عِنْدَكَ فالنُّزولُ حاصِلٌ، وإذَا طَلَعَ الفَجْرُ انْتَهَى النُّزولُ، قُلْ هَكَذَا، وآمِنْ باللهِ.

وهَكَذَا أيضًا كُلُّ شَيْءٍ أَضَافَهُ اللهُ تعالَى إِلَى نَفْسِهِ فاعْلَمْ أَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى نَفْسِهِ حقِيْقَةً، وَلَا يحْتَاجُ أَنْ نَقُولَ: «بذَاتِهِ» كَمَا قَالَ ابْنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (مختَصَرِ الصَّواعِقِ) حيْثُ قَالَ[1]: كُلُّ مَا أَضَافَهُ اللهُ إِلَى نَفْسِهِ فهُوَ يَعْنِي بِهِ نفسَهُ، وَلَا يحْتَاجُ أَنْ نَقُولَ:

(١) (٢/ ٣٧).

«بذَاتِهِ» إلَّا إذَا أُلجِئْنَا إِلَى ذَلِكَ، مِثْلَ أَنْ يَأتِيَ شَخْصٌ ويُجادِلُ يقُولُ: ينزِلُ إِلَى السَّماءِ الدُّنيَا، يَعْنِي: يَنْزِلُ أمرُهُ؛ فنقُولُ: لَا، بَلْ يَنْزِلُ بذَاتِهِ، وإِنْ كَانَ مِنَ المُفترَضِ أَنْ لَا نَقُولَ: «بذَاتِهِ» أيضًا.

أَمَّا الردُّ على قولِهم: أنَّ مجيءَ اللهِ يَستَلزِمُ قيامَ الحوادثِ به، فالجوابُ: وإذا اقْتَضى أنْ تقومَ الحوادثُ به، وأنْ يَفعَلَ ما يشاءُ من فِعلٍ، فما الذي يَضُرُّ؟! هل في هذا نَقصٌ أنَّ اللهَ يَفعَلُ ما شاءَ؟! بل هذا هو كمالُ رُبوبيَّتِهِ، وكمالُ حياتِهِ: أنْ يكونَ فعَّالًا لِما يُريدُ؛ لأنَّ مَن يَفعَلُ أكملُ ممَّنْ لا يَفعَلُ.

وإذا قالوا: الحادثُ لا يقومُ إلَّا بحادثٍ، فحينَئذٍ نَمنَعُ ونقولُ: إنَّه ليس بصحيحٍ، والمَنعُ يَكْفي فيما الأصلُ عدمُهُ.

وبهذا يَتبيَّنُ أنَّ مجيءَ اللهِ وإتيانَهُ يُعتَبَرانِ صفةَ كمالٍ، واللهُ تعَالَى تَثبُتُ له جميعُ صفاتِ الكَمالِ.

فإنْ قال قائلٌ: ما تقولُ في قولِهِ تعَالَى: ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ﴾ [النحل:٢٦]؟

فالجوابُ أنْ نقولَ: إنَّ الإتيانَ لا يَخْلو إمَّا أنْ يكونَ مُقَيَّدًا، وإمَّا أنْ يكونَ مُطلَقًا، والإتيانُ هنا مُقَيَّدٌ.

الثاني: أنَّه فسَّرَ هذا الإتيانَ بقولِهِ: ﴿وَأَتَىٰهُمُ ٱلْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [النحل:٢٦].

فنحن إنَّما أَوَّلْنا لقَرينةٍ لَفظيَّةٍ، وقَرينةٍ عقليَّةٍ، فالقَرينةُ العقليَّةُ: هي أنَّنا نؤمِنُ أنَّ اللهَ تعَالَى فوقَ كلِّ شيءٍ، وأنَّه لا يُمكِنُ أنْ يَأْتِيَ منَ القواعِدِ يهدِمُها؛ والقرينةُ

اللفظيَّةُ قولُهُ تعالَى: ﴿وَأَتَىٰهُمُ ٱلْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ﴾.

المثالُ السادسُ: رؤيةُ المؤمنينَ للهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يومَ القيامةِ:

أمَّا السلفُ فإنَّهم أثبَتوا أنَّ اللهَ يُرَى يومَ القيامةِ، يُرى في عَرَصاتِ القيامةِ، ويُرى بعدَ دُخولِ الجنَّةِ.

أمَّا في عَرَصاتِ القيامةِ، فإنَّه يَراهُ المُؤمِنونَ والمُنافِقونَ، وأمَّا في الجنَّةِ فلا يَراهُ إلَّا المُؤمِنونَ، وأمَّا الكُفَّارُ فلا يَرَوْنَهُ أبدًا، دليلُ ذلك:

١- منَ القُرآنِ: قولُهُ تعالَى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٢-٢٣]، وقولُهُ في الفُجَّارِ: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين:١٥]، فإنَّه يدُلُّ على أنَّ غيرَ الفُجَّارِ وهمُ الأبرارُ لا يُحجَبونَ عنِ اللهِ تعالَى لأنَّه لو كان الكلُّ محجوبينَ عنِ اللهِ لم يكُنْ ذلك عقوبةً للفُجَّارِ، لأنَّ غيرَهم يُشارِكُهم، ولهذا قال الشافعيُّ: لَمَّا حَجَبَ أعداءَهُ منَ السُّخطِ إلَّا ليَراهُ أولياؤُهُ منَ الرِّضا[1].

وأمَّا قولُهُ تعالَى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس:٢٦]، فالمُرادُ بالزيادةِ هي النظرُ إلى وجهِ اللهِ، كما فسَّرَها النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[2].

وكذلك قولُهُ تعالَى: ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق:٣٥] فإنَّه قد رُوِيَ عن كثيرٍ منَ السلَفِ: أنَّ المُرادَ بالمَزيدِ النظرُ إلى وجهِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

---

(١) انظر: التفسير البسيط للواحدي (٢٣/ ٣٢٧)، زاد المسير لابن الجوزي (٤/ ٤١٦).

(٢) أخرجه الطبري في التفسير (١٥/ ٦٥)، وابن أبي حاتم في التفسير (٦/ ١٩٤٥)، من حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. وأخرجه بمعناه مسلم: كتاب الإيمان، باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه وتعالى، رقم (١٨١)، من حديث صهيب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

أَمَّا قولُهُ تعالَى: ﴿عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ﴾ [المطففين:٢٣]، فهذا وإنْ كان ليس بصريحٍ لكنَّهُ عامٌّ، فهم يَنظُرونَ كلَّ ما أعَدَّ اللهُ لهم منَ النِّعَمِ، ولا نعيمَ أنعمَ منَ النظرِ إلى وجهِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

٢- أمَّا الدليلُ منَ السُّنَّةِ فقد تَواتَرَتْ، فقد صرَّحَ النبيُّ ﷺ تصريحًا واضحًا كالشمسِ بأنَّنا نَرى اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عِيانًا بأبصارِنا، كما قال: «**إنَّكم ستَرَوْنَ ربَّكم كما تَرَوْنَ القَمرَ ليلةَ البَدرِ، وكما تَرَوْنَ الشمسَ صَحْوًا، ليس دونَها سَحابٌ**»[1].

وهم يَرَوْنَهُ رُؤيةً حقيقيَّةً، ولا يَلزَمُ منَ الرؤيةِ الإدراكُ، لقولِهِ تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [الأنعام:١٠٣]، والإدراكُ هو الإحاطةُ به، وهو أمرٌ مُستحيلٌ، وربَّما تُضِيفُ هذه الآيةُ إلى الآياتِ الدالَّةِ على الرؤيةِ، لأنَّ نَفيَ الإدراكِ يدُلُّ على وجودِ أصلِ الرؤيةِ؛ إذ لو كان أصلُ الرؤيةِ معدومًا لكان نَفيُ الإدراكِ لَغوًا منَ القولِ؛ لأنَّ الذي لا يُرى لا يحتاجُ أنْ يقولَ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾.

وهذه الرؤيةُ لا يَلزَمُ منها نقصُ اللهِ تعَالَى بلِ الذي لا يُرى هو الذي كونُهُ ناقصًا؛ لأنَّ هؤلاء الذين يُنكِرونَ الرؤيةَ سيَأْتي تَفسيرُهم لقولِهِ تعَالَى: ﴿وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾، حيث زَعَموا أنَّ الباطنَ مَعْناهُ الخفيُّ الذي لا يُدرَكُ لخَفائِهِ لا لعظمَتِهِ! فجَعَلوهُ من أصغَرِ المخلوقاتِ.

وأمَّا مذهَبُ الخلَفِ والأشاعرةِ وغيرِهم فقالوا: إنَّ اللهَ لا يُرى، ولا يُمكِنُ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب فضل السجود، رقم (٨٠٦)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية، رقم (١٨٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

أنْ يُرى، واستَدَلُّوا بقولِهِ تعَالَى: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾، وهذا يدُلُّ على أنَّ اللهَ تعَالَى لا يُمكِنُ أنْ يُرى.

واستَدَلُّوا بقولِهِ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾، وهذا دليلٌ على أنَّه لا يُرى؛ لأنَّه لو كان يُرى لأُدْرِكَ؛ لأنَّكَ لا ترى شيئًا إلَّا أدركْتَهُ.

وربَّما يَستَدِلُّونَ بالحديثِ عنِ الرسولِ ﷺ سُئِلَ: هل رأَيْتَ ربَّكَ؟ فقال: «**نورٌ أنَّى أَرَاهُ**»[(١)].

ويَستَدِلُّونَ بحديثِ: «**حِجابُهُ النورُ، لو كشَفَهُ لأَحْرَقَتْ سُبُحاتُ وَجهِهِ ما انْتَهى إليه بَصَرُهُ من خَلْقِهِ**»[(٢)].

أمَّا الدليلُ العقليُّ: فقالوا: لو كان يُرى لكان جِسمًا، والتجسيمُ حرامٌ، فالمُجَسِّمُ يَعبُدُ الصنمَ.

وأجابوا عن أدلَّةِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ:

فقالوا: إنَّ قولَهُ تعالَى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ أنَّ النظرَ هنا بمَعْنى الانتظارِ، كقولِهِ تعالَى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [الأنعام:١٥٨]، ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ أَن تَأْتِيَهُم بَغْتَةً﴾ [الزخرف:٦٦]، ومَعْنى يَنظُرونَ يَنتَظِرونَ.

فمَعْنى: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ أيْ: إلى ربِّها مُنتَظِرةٌ، ومع ذلك أيضًا هناك مَجازٌ -على زَعمِهم- إلى ربِّها أيْ: إلى ثوابِ ربِّها منتظِرةٌ.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب في قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**نور أنى أراه**»، رقم (١٧٨/ ٢٩١)، من حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب في قوله ﷺ: «**إن الله لا ينام**»، رقم (١٧٩)، من حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقال: إنَّ قولَهُ: ﴿عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ﴾ [المطففين:٢٣] لا دَلالةَ فيها أصلًا؛ لأنَّه لم يُبيِّنْ ما يُنظَرُ إليه.

وقالوا: أمَّا حديثُ الرسولِ ﷺ بتفسيرِ الزيادةِ أنَّها النظرُ إلى وجهِ اللهِ(١)، فليس بصحيحٍ.

وأمَّا قولُهُ: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ فالمَعْنى: نَزيدُ على ما يشاؤونَ منَ النعيمِ، ولا نُسلِّمُ أنَّ المُرادَ به: النظرُ إلى وجهِ اللهِ الكريمِ.

وأمَّا قولُهُ: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾، فالمُرادُ أنَّهم عن ثوابِ اللهِ مَحجوبونَ، ويكونُ الأبرارُ لا يُحجَبونَ عن ثوابِ اللهِ، فهُم يَرُدُّونَ هذه الأدلَّةَ بالتحريفِ عن ظاهِرِها.

وأمَّا الأحاديثُ فأوَّلوا الرؤيةَ فيها إلى العِلمِ، وقالوا: إنَّ العِلمَ اليَقينيَّ كالنظرِ بالعَينِ، فالإدْراكُ بالعَينِ أو بالقَلبِ يُقبَلُ فهو رؤيةٌ.

واستَدَلُّوا بقولِ الشاعِرِ:

رَأَيْتُ اللهَ أكبَرَ كُلِّ شَيءٍ   مُحاوَلةً وأكثَرَهم جُنودَا(٢)

قالوا: فمَعْنى (رأيْتُ) أيْ: عَلِمْتُ.

---

(١) أخرجه الطبري في التفسير (١٥/ ٦٥)، وابن أبي حاتم في التفسير (٦/ ١٩٤٥)، من حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وأخرجه بمعناه مسلم: كتاب الإيمان، باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه وتعالى، رقم (١٨١)، من حديث صهيب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) ذكره أبو العباس المبرد في المقتضب (٤/ ٩٧)، غير منسوب، ونسبه بدر الدين العيني في المقاصد النحوية (٢/ ٨٢٢) لخداش بن زهير.

ردودُ أهلِ السُّنَّةِ عليهم:

١- أمَّا قولُهُ تعالَى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ فاللهُ تعالَى نَفى الإدراكَ، ولم يَقُلْ: لا تَراهُ، والإدراكُ غيرُ الرؤيةِ.

وقولُكم: إنَّ الذي يُرى يُدرَكُ ليس بصحيحٍ، فنحن نَرى الشمسَ ولا نُدْرِكُها، وهو يَرى الأشياءَ خَفيَّةً صغيرةً ويُدرِكُها.

فلا يَلزَمُ منَ الرؤيةِ الإدراكُ، وعندَنا قاعدةٌ أُصوليَّةٌ، وهي أنَّ (نفيَ الأخصِّ لا يَستَلزِمُ نفيَ الأعمِّ)، والإدراكُ أخصُّ منَ الرؤيةِ، بل يَستَلزِمُ إثباتَ الرؤيةِ في الواقِعِ؛ لأنَّ الرؤيةَ لو كانت غيرَ ثابتةٍ لقالَ: لا يُرى، وإذا قال: لا يُرى فهو نفيٌ للإدراكِ بلا شكٍّ؛ لأنَّ نفيَ الأعمِّ يَستَلزِمُ نفيَ الأخصِّ، ولا عكسَ، بل إنَّ نفيَ الأخصِّ يدُلُّ على إثباتِ الأعمِّ؛ لأنَّه لولا ثبوتُ الأعمِّ لكان نفيُ الأخصِّ لَغْوًا منَ القولِ.

٢- الآيةُ الثانيةُ: قولُهُ تعالَى لموسى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾، فإنَّ هذا لا يدُلُّ على نفيِ الرؤيةِ في الآخرةِ؛ لأنَّ موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ سأَلَ رؤيةَ اللهِ في الدُّنْيا، ونفيُ الرؤيةِ في الدُّنْيا لا يدُلُّ على نفيِها في الآخرةِ.

٣- وأمَّا الحديثُ الثاني: «**حِجابُهُ النورُ، لو كشَفَهُ لأَحْرَقَتْ سُبُحاتُ وَجهِهِ ما امتَدَّ إليه بصرُهُ من خَلقِهِ**»[1]، فنقولُ: نَعم، ولكنَّ هذا الذي حِجابُهُ النورُ، أَلَا يَقدِرُ أنْ يُزيلَ هذا الحِجابَ حتى يُرى؟

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب في قوله ﷺ: «**إن الله لا ينام**»، رقم (١٧٩)، من حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الجوابُ: بَلى، وحينَئذٍ فلا يكونُ هذا الحديثُ مانعًا من رؤيةِ اللهِ؛ لأنَّ اللهَ تعالَى لو شاءَ لأزالَهُ.

وأمَّا إحراقُ سُبُحاتِ وجهِهِ ما انْتَهى إليه بصرُهُ من خَلقِهِ، فهذا في الدُّنْيا فقطْ، أمَّا في الآخرةِ فلا.

٤- أمَّا الجوابُ عن دليلِهمُ العقليِّ: بأنَّ الرؤيةَ تَستلزِمُ أنْ يكونَ جِسمًا، فالجوابُ: إذا كانتِ النصوصُ تَستَلزِمُ هذا الجِسمَ فلْيَكُنْ ذلك، لكنَّهُ جِسمٌ ليس كالأجسامِ.

وأمَّا قولُهم: «ينظرونَ» بمَعْنى يَنتَظِرونَ، ويَستَدِلُّون بقولِهِ: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأۡوِيلَهُۥ﴾ فالجوابُ عليه أنْ نقولَ: كلمةُ نظَرَ تتَعَدَّى بنفْسِها وبـ(إلى)، وبـ(في)، ويَختَلِفُ مَعْناها باختلافِ المواضِعِ.

فإذا تَعدَّتْ بنفْسِها فمَعْناها الانتظارُ، ومنه قولُهُ: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأۡوِيلَهُۥ﴾، وقولُهُ: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ أَن تَأۡتِيَهُم بَغۡتَةً﴾، وقولُهُ: ﴿وَمَا يَنظُرُ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا صَيۡحَةً وَٰحِدَةً﴾.

وإذا تَعـدَّى بـ(إلى) صارَتْ بمَعْنى النظـرِ بالعَينِ، تقـولُ: نظَـرْتُ إلى كذا، ولا يَستَقيمُ أنْ تكونَ بمَعْنى انتَظَرْتُ؛ لأنَّ (انتَظَرَ) تتعَدَّى بنفْسِها، أمَّا (نظَرَ إلى) فهي تُخالِفُها؛ لأنَّها تَعدَّتْ بـ(إلى)، ولا يُمكِنُ أنْ نَقيسَ هذا بهذا؛ لاختلافِ العَملِ والمُتَعَدِّي.

وإذا تَعدَّتْ بـ(في) صارَ مَعْناها التفكُّرَ، وهو النظرُ بالقَلبِ، قال تعالَى: ﴿أَوَلَمۡ

يَنظُرُواْ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الأعراف:١٨٥]؛ لأنَّ (تَفكَّرَ) تتَعَدَّى بـ(في)، وإذا كان كذلك، فلا يَصِحُّ حملُ مَعْنًى على الآخَرِ على ظُهورِ التبايُنِ بينَهما.

نسألُ اللهَ تعالى النَّظَر إلى وجهِهِ الكريمِ في جناتِ النعيمِ، وصلَّى اللهُ وسلَّم وباركَ على نبينا محمدٍ وعلى آلِهِ وصحبِهِ أجمعينَ.

وبهَذا انتَهَى ما تَمَّ تَسجيلُهُ مِنَ الدُّروسِ الَّتِي كانَ يُلقِيها فَضيلةُ شيخِنا العلَّامةُ محمدُ بنُ صالح العُثَيْمين -رحِمَهُ اللهُ تَعالَى- بكُليةِ الشَّريعةِ وأُصُولِ الدِّين بالقَصِيم - فَرْع جامعةِ الإمامِ محمدِ بنِ سُعُودٍ الإسلاميةِ، وما تلَاه مِنْ قواعدَ في أسماءِ الله وصفاتِهِ عَزَّوَجَلَّ، وأمثلةٍ حَول الصفاتِ التِي كَثُر الخَوْض فِيها، والحمدُ لله الَّذِي بنِعمتِهِ تتِمُّ الصَّالحاتُ، وصلَّى اللهُ وسلَّم وبارِكْ علَى نَبيِّنا محمَّدٍ، وعلَى آلِهِ وأصحابِهِ والتَّابعِينَ لهُم بإحسانٍ إلى يومِ الدِّينِ.



فهرس الأحاديث والآثار

الحديث	الصفحة

فهرس الفوائد

الفائدة **الصفحة**

فهرس الموضوعات

الموضوع **الصفحة**

